جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كليّة العلوم السياسيّة

مجلة سياسية محكّمة مختصّة بالدراسات السياسيّة والدولية

مجلـة ميسان للدراسات السياسية والدولية

المجلد (1) العدد (1) كانون الاول/ديسمبر 2025

مجلـــــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
Misan Journal of Political and International Studies
P-ISSN: 3007- 620X , E-ISSN: 3007-6218

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2683 لسنة 2023

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Misan
College of Political Science

A peer-reviewed political journal specializing in political and international studies

Misan Journal of Political and International Studies

Vol. (1) No. (1) December 2025

مجلـــــــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
Misan Journal of Political and International Studies
P-ISSN: 3007- 620X , E-ISSN: 3007-6218

Deposit number in Books and Archives House in Baghdad, No. 2683 of 2023.

مجلـة ميسان للدراسات السياسية والدولية

مجلة سياسية محكّمة مختصّة بالدراسات السياسيّة والدولية

رئيس التحرير

أ.م.د. محمد يونس عبد الله

مدير التحرير

أ.د مرتضى شنشول ساهي

أعضاء هيئة التحرير

ا.د عقيل محمد عبد	جامعة البصره / كلية القانون
ا.د أمل هندي كاطع	جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
ا.د رياض مهدي عبد الكاظم	جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
ا.د عمر جمعة عمران	جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
ا.د ساجد احميد عبل	جامعة البصره / كلية القانون
ا.د حسين عبد الحسن مويح	جامعة ميسان / كلية العلوم السياسية
ا.م.د محمد طعمة جودة	جامعة ميسان / كلية العلوم السياسية
ا.م.د وجدان فالح حسن	جامعة ميسان / كلية العلوم السياسية
ا.د جورج عرموني	الجامعة اللبنانية / كلية الحقوق والعلوم السياسية
ا.د غانم حمد النجار	الجامعة الكويتية / كلية العلوم الاجتماعية
ا.د جمال عبد الكريم محمد	الجامعة الهاشمية / كلية العلوم السياسية
ا.د خضر محمود خضر	الجامعة اللبنانية / كلية الحقوق والعلوم السياسية
PROF. DR. KAMARULNIZAM	Universiti Kebangsaan Malaysia

التصحيح اللغوي: أ.د. محمد عامر محمد (للغة عربية)

التصحيح اللغوي: أ.م.د. نضال ماهود محمد (للغة الانكليزية)

البحوث المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة
يكون ترتيب العناوين والبحوث لاعتبارات فنية فقط

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2683 لسنة2023

P-ISSN: 3007- 620X ,E-ISSN: 3007-6218

تعنون المراسلات كافة إلى: **مدير التحرير**

العنوان:جامعة ميسان_كلية العلوم السياسية_طريق الكحلاء

M.JournalPolSt@uomisan.edu.iq

009647702735818

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر 2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

نبذة عن مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية

مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية، هي مجلة علمية سياسية عامة محكَّمة نصف سنوية، تهتم بنشر البحوث والدراسات الدولية في مختلف حقول المعرفة لتخصص العُلوم السياسيَّة، وتصدر عن كُليَّة العُلوم السياسيَّة في جامعة ميسان، التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية العراق، وتقدّم المجلة خدماتها بنسختيها الالكترونية والورقية، للباحثين في داخل العراق وخارجه، وتنشر بحوث طلبة الدراسات العليا، والمؤتمرات العلمية المعترف بها من قبل الوزارة، وتضم المجلة في هيئة تحريرها قامات علمية لها سيرتها العطرة، من داخل العراق وخارجه، بهدف إثراء الأبحاث العلمية المقدمة للنشر، رصانة علمية من حيث المنهجية والمضمون، بما يساهم في نشر المعرفة في هذا الاختصاص، وتحقيق الجودة المطلوبة للبحث العلمي، بما يصب في تنفيذ رؤية الوزارة في تطوير وانماء البحث العلمي، وتعزيز قدرات الباحثين في اكتساب المهارات الفكرية في البحث العلمي، وبناء جسور التواصل العلمي مع كُليّات العُلوم السياسيَّة المناظرة، داخل العراق وخارجه، وتسعى المجلة أيضًا للدخول إلى المستوعبات العالمية، ويتم تمويل المجلة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر صندوق الجامعات، وكذلك من مصادر تمويل المجلة أجور نشر الابحاث على صفحاتها.

دليل النشر في المجلة:

تسعى مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية الى استقطاب أكبر عدد ممكن من المؤلفين والباحثين، الساعين إلى نشر بحوثهم على صفحات اوراقها، وعلى موقعها الالكتروني ومنصتها الإلكترونية، وعليه تبذل هيئة تحرير المجلة، كل جهودها في سبيل تذليل العقبات امام الباحثين من مختلف الدول العربية والأجنبية، وتقديم أفضل الخدمات وبطريقة مبسّطة، من جهة التواصل، واكمال الإجراءات عن طريق الإدارة الالكترونية، لذلك وضعت الخطوات الآتية:

أولا_ إجراءات طلب النشر الكترونيا:

يمكن اتباع الخطوات الاتية عند طلب نشر البحث، وعبر موقع المجلة الالكتروني، حيث يمكن اكمال الإجراءات كافة عبر التواصل الالكتروني، من خلال:

1. يتم إرسال البحث باستخدام نظام التقديم الالكتروني في موقع مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية، على شبكة الإنترنت، وعبر التسجيل بمنصة المجلة وموقعها الالكتروني، بإنشاء اسم المستخدم وكلمة المرور تكون خاصة بالباحث، ويجب الاحتفاظ بها للدخول بها لاحقا.
2. بعد إكمال عملية التسجيل يتم الضغط على إنشاء طلب نشر، وملء استمارة تقديم معدة لهذا الغرض، وملئ الحقول المطلوبة كافة، وترفق نسخة الكترونية من البحث بصيغة ملف (word) حصرا.
3. عند استلام البحث ستقوم المجلة بإخطار الباحث باستلام بحثه في غضون (5) أيام عمل.
4. تخضع المخطوطة لبرنامج (Turnitin) للكشف عن الانتحال قبل إرسالها إلى المحكمين، ويفضل أن تكون المراجعة اللغوية التي أجراها المؤلفون باللغتين العربية والإنجليزية، معدة من قبل مختصين وليس عبر ترجمة برامج أو منصات الترجمة الالكترونية، ولا تقبل أي بحوث تعتمد ترجمة غير دقيقة.
5. لا ينبغي أن تؤخذ المعلومات المعتمدة في المخطوطة من مواقع الإنترنت العشوائية، ولكن فقط تلك التي تعتمد على الأبحاث المنشورة في المجلات والكتب والأطروحات والرسائل الدولية أو المحلية، سواء المطبوعة أو الالكترونية المنشورة في مواقع معتمدة.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

6. يجب إكمال نماذج التعهد البحثي (Research Undertaking) وطلب التقديم (Submission Request) (المتوفرة في نافذة دليل المؤلف) رسميا قبل أي إجراء تتخذه المجلة.
7. يتم ابلاغ الباحث الكترونيا بإرسال البحث إلى المقيمين/ المحكمين.
8. يجب على المؤلف اجراء التنقيحات المطلوبة من قبل المحكمين خلال فترة أقصاها شهر واحدة.
9. سيتم إخطار الباحث بقبول أو رفض بحثه خلال فترة تتراوح من اسبوعين الى شهر كحد اقصى وسيتم إخطار الباحث المقبول بحثه للنشر، بموعد نشر بحثه، ويزود بخطاب القبول.
10. اجور النشر في مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية، للباحثين من خارج العراق (0) صفر دولار امريكي، لـ (20) صفحة، وما زاد عن ذلك، استحصال مبلغ قدره (5) دولار عن كل صفحة، ويمكن أن يكون تسديد الأجور عبر التحويل الخارجي أو الدفع الالكتروني (BOS)، على رقم الحساب الآتي (4768104327) بتطبيق خدمات كي_ مصرف الرافدين.
11. اجور النشر في مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية، للباحثين من داخل العراق (110.000) مائة وعشرة الاف دينار عراقي، لـ (20) صفحة، وما زاد عن ذلك، استحصال مبلغ قدره (5000) خمسة آلاف دينار عن كل صفحة. ويمكن أن يكون تسديد الأجور عبر التحويل الداخلي أو الدفع في مقر المجلة أو عبر الدفع الالكتروني (BOS) على رقم الحساب الآتي (4768104327) بتطبيق خدمات كي_ مصرف الرافدين.
12. بعد اجراء التصويبات من قبل الباحث يتم اعادة ارسال البحث مرة اخرى عبر منصة المجلة الى رئاسة التحرير، وعرض نسخة البحث المصحح على المحكمين مرة أخرى، لبيان مدى التزام الباحث بملاحظاتهم والاخذ برأيهم. يتم ارسال قبول نشر للباحث عبر بريده الالكتروني، وتبقى مسألة تحديد العدد الذي سوف ينشر فيه البحث خاصة برئاسة التحرير ويراعى بذلك التسلسل والاسبقية بتقديم البحوث.
13. البحوث المنشورة في مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية سيتم فهرستها ورفعها في موقع المجلات الاكاديمية العراقية.
14. يزود الباحث بنسخة مستله ومختومة لأغراض التقديم للترقية العلمية، ويتحمل أجور التوصيل.
15. المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث سواء نُشرت أو لم تنشر.
16. عدم الامتثال للشروط والأحكام سيؤدي إلى تأخير أو عدم نشر البحوث.
17. إجراءات النشر كافة، تكون عبر منصة المجلة ولا تقبل أي طريقة أخرى.
18. يفضل البحث الذي لا تتجاوز عدد صفحاته عن (20) صفحة.

ثانيا_ ضوابط النشر في المجلة:

1. تقدم البحوث الى هيئة التحرير الكترونيا بصيغة (Word)
2. يقدم مع البحث مستخلص باللغتين العربية والإنكليزية، شرط لا يزيد عن (100) كلمة لكل مستخلص مع الكلمات المفتاحية للبحث المزمع نشره.
3. ينبغي ألَّا يتجاوز البحث المقدم عن (20) صفحة من نوع (A4)، وفي حال الزيادة عن العدد المقرر سيدفع الباحث (5000) خمسة الاف دينار عراقي عن كل صفحة اضافية.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

4. تحتوي الصفحة الأولى من البحث على معلومات بالشكل الآتي (عنوان بحثه بالكامل، اسم الباحث الكامل ومرتبته العلمية، مكان عمله، عنوان بريده الإلكتروني، ورقم(ORCID) وحسب المعايير الواردة في (قالب النشر template) المتاح على الموقع الالكتروني للمجلة .
5. يكتب في مقدمة البحث (أهمية البحث، اشكالية البحث، فرضية البحث، منهجية، وهيكلية البحث) وبدون عناوين رئيسية.
6. ينشر البحث حسب التعليمات الوزارية الخاصة بالمجلات العلمية المحكمة.
7. تكتب الهوامش في نهاية البحث بطريقة (شيكاغو. Chicago) وباللغة الإنكليزية حصرا. على أن تكون مدققه لغويا، وان كانت مصادر عربية وترتب ابجدياً، باستثناء نصوص القران الكريم.
8. ترقم الجداول والاشكال على التوالي حسب ورودها في البحث.
9. في حال طلب الباحث سحب بحثه لأي سبب كان، وكانت هيئة التحرير قد أكملت أحد المتطلبات الخاصة بنشر البحث، من تقويم علمي، أو تقويم لغوي، أو كشف انتحال، او كلاهما، فإنَّ الهيئة تعتذر عن إعادة أي مبالغ تم استحصالها من الباحث، كأجور للنفقات المذكورة.

ثالثا: المواصفات الفنية للطباعة:

تعتمد المعايير الواردة في (قالب النشر template) المتاح على الموقع الالكتروني لمجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

المحتويات

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	صفحات البحث
1	أ.م.د. كرار علي مكطوف	العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك	22 - 5
2	أ.م. د. عباس فاضل عطوان	الدبلوماسية المناخية في النظام الدولي: دراسة في الأدوات والتحديات والتأثيرات الجيوسياسية	36 - 23
3	أ.م.د محمد يونس عبد الله	التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان (1945_1972)	52 - 37
4	أ.م. د . سعد عبد الحسين نعمه	التغيرات المناخية وانعكاساتها على أزمة النزوح في العراق بعد عام 2003	70 - 53
5	ا.م.د. فاتن محمد رزاق	معاداة السامية في الفكر السياسي الغربي المعاصر (مدرسة فرانكفورت) انموذجاً	87 - 71
6	م د. ضفاف كامل كاظم	تداعيات أزمة كورونا على (إسرائيل)	108 - 88
7	م. د. احمد كريم احمد	اعتماد الجمهور العراقي على البودكاست المسموع والمرئي كمصدر للمعلومة مقارنة بالإعلام التقليدي	128 - 109
8	(*) م.د سامر ناهض خضير (**) م.د علياء محمد طارش	السياسات العامة الحكومية في مكافحة ظاهرة التصحر في العراق بعد عام 2015	149 - 129
9	م. د. زهراء حسن كاظم	الاستبصار الإستراتيجي والامن القومي "سد الفجوات"	165 - 150
10	م. د. حيدر قحطان سعدون	دور الأمم المتحدة في تعزيز (الأمن التعاوني)	178 - 166
11	م.د. صلاح نوري عبد الحسن	دور التحول الرقمي في تعزيز فاعلية الأداء الحكومي: دراسة في حالة العراق بعد عام 2021	193 - 179
12	م.م. مصطفى عبد الكريم مجيد	السياسة اليابانية المعاصرة تجاه أفريقيا: السودان أنموذجا	210 - 194
13	م.م. أزهار هادي مجيد	التعليم الجيد وأثره في تحقيق اهداف التنمية المستدامة –العراق إنموذجاً	231 - 211
14	م.م هديل ناصر جاسم محمد	التطورات السياسية في ليبيا بعد عام 2011 وانعكاساتها على الاوضاع الداخلية	252 - 232
15	م. م. مينا حاتم محمد	الأمنُ القوميُّ العراقيُّ في ظلِّ التنافُسِ الإقليميّ: دراسةٌ في الخياراتِ الاستراتيجيَّةِ	280 - 253
16	م.م. عمار عايد كطوف	مخاطر وفوائد تكوين الأقاليم في الواقع العراقي بعد العام 2005	295 - 281
17	(*) م.م. وليد مهدي المفرجي (**) م.د. محمود اديب فتاح	سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي الابعاد الامنية والاقتصادية والقانونية	314 - 296
18	م.م. عذراء محمد جابر	الاهمية الجيوستراتيجية لميناء الفاو الكبير في التوازنات الاقليمية والدولية	334 - 315

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

19	م.م. الأميـــره فاضـــل رزوقي	تأثير انتشار المخدرات على الأمن القومي العراقي: قراءة في التحديات وصناعة القرار	355 - 335
20	م.م. شيماء محمد ناصر	الردع الاستراتيجي في عصر ما بعد الحقيقة: دراسة تحليلية في الحروب الهجينة	375 - 356
21	م. د علي حسن هويدي	مراجعة مقال :" واقع مراكز الفكر والبحث العربية وعلاقتها بصنع القرار"	378 - 376

- ✓ يكون ترتيب العناوين والبحوث لاعتبارات فنية فقط
- ✓ البحوث المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة
- ✓ جميع الحقوق والامتيازات محفوظة لكلية العلوم السياسية_ جامعة ميسان

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك

أ.م.د. كرار علي مكطوف

جامعة سومر : كلية التربية

https://orcid.org/0009-0000-8889-0930

Karrara266@gmail.com

10.65441/umisa.2025.01101

الملخص

ينص الدستور الدنماركي عام 1953 النافذ في مواده الأولى على أن شكل الحكومة في الدولة هو ملكي دستوري، ويتم توارث السلطات الملكية من قبل الرجال والنساء وفقاً لأحكام القانون. ويرتكز النظام السياسي الدنماركي على مبدأ التوازن، والفصل المرن بين المؤسسات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، وحدد الدستور الدنماركي مهام ووظائف هذه المؤسسات، بحيث تمارس كل مؤسسة مهامها دون التدخل في مهام المؤسسات الأخرى، وتكون العلاقة بينهم تشاركية قائمة على التوازن والتكامل .عادة ما يكون رئيس الوزراء هو زعيم حزب الأغلبية أو الائتلاف، وهو رئيس الحكومة، ورئيس مجلس الوزراء، وهو المسؤول أمام البرلمان المكون من مجلس واحد، وعليه، فإن المؤسسة التشريعية تلعب دوراً مهماً يتمثل في إضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام السياسي الدنماركي وإضفاء الشرعية على القرارات المتخذة من قبل هذا النظام، تحتل المؤسسة التنفيذية مكانة مرموقة باعتبار أن الملك يتولى العرش عن طريق الوراثة، كما أن مدة رئاسته غير محددة فيحتكرها حتى وفاته.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة التشريعية – المؤسسة التنفيذية – المؤسسة القضائية – الأحزاب – الملك – الدنمارك.

The Relationship Between the Legislative and Executive Establishments in Denmark

Assistant Professor Dr: Karrar ali makttoof
Sumer University: College of Education
Karrara266@gmail.com
https://orcid.org/0009-0000-8889-0930
10.65441/umisa.2025.01101

Abstract

The Danish Constitution of 1953, in force, stipulates in its first articles that the form of government in the country is a constitutional monarchy, and royal powers are inherited by men and women in accordance with the provisions of the law. The Danish political system is based on the principle of balance and flexible separation between the three institutions (executive, legislative, and judicial). The Danish Constitution defines the tasks and functions of these institutions, such that each institution performs its duties without interfering with the tasks of the other institutions. The relationship between them is participatory, based on balance and integration. The Prime Minister is usually the leader of the majority party or coalition, the head of government, and the head of the Council of Ministers. He is responsible to the unicameral parliament. Therefore, the legislative institution plays an important role in imparting a democratic character to the Danish political system and legitimizing the decisions taken by this system. The executive institution occupies a prestigious position, given that the King assumes the throne by inheritance, and his presidency is not specified, so he monopolizes it until his death.

Keywords: Legislative institution – Executive institution – Judicial institution –Parties – King – Denmark

.

المقدمة

تتسم العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك بالتوازن والديناميكية التي تضمن استقرار النظام السياسي وتحقيق الفعالية في إدارة شؤون الدولة. تعتمد هذه العلاقة على أسس ديمقراطية، حيث يتم تفعيل الفصل بين السلطتين مع وجود آليات للتعاون والمراقبة المتبادلة. يتمثل الدور الرئيسي للسلطة التشريعية، المتمثلة في البرلمان (Folketing)، في سن القوانين، ومراقبة أداء الحكومة، والمصادقة على السياسات والميزانيات.

تتميز الدنمارك بنظام حكم ملكي دستوري فريد، يجمع بين التقاليد التاريخية والصلاحيات المحددة بدقة، على الرغم من أن الملك هو رأس الدولة، إلا أن سلطاته محدودة بموجب الدستور وتُعتبر في الغالب شرفية، يتمتع الملك بحصانة قانونية تمنعه من المساءلة عن أفعاله، ويقوم الملك بتعيين رئيس الوزراء وبعض الوزراء، ولكن بناءً على نتائج الانتخابات وتفاوض الأحزاب

لقد حدد الدستور الدنماركي في مواده الأولى صلاحيات الملك بدقة بوصفه ممثلاً للسلطة التنفيذية في الدولة وضامناً لدوام الدولة واستمراريتها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، فهو يسهر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات الدستورية وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة الدنماركية وحقوق وحريات المواطنين، وضامن لاستقلال البلاد، كما يُخوِّل الدستور في المادة 16 الملك بالعديد من الصلاحيات الأخرى المتمثلة في عزل الوزراء من قبل الملك أو من قبل البرلمان؛ بسبب سوء الإدارة في المنصب. ويتعين على محكمة العدل العليا في المملكة النظر في قضايا الإقالة الموجهة ضد الوزراء بتهمة سوء إدارة المنصب.

تتجلى محددات العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في النظام السياسي الدنماركي من خلال مبدأ المشاركة بين السلطتين، حيث يُعد مبدأ المشاركة من أهم الأسس التي تساهم في تحقيق التوازن بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية .ونظراً لتعدد وسائل التأثير التي تمتلكها السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية أو بالعكس، سنحاول التطرق إلى العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وكذلك صلاحيات رئيس الدولة، وسنفصل في هذه المسائل تباعاً.

اهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أن العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية تُشكل جزءاً أساسياً من النظام السياسي، وأن نظام الحكم في الدنمارك نظام ديمقراطي ملكي دستوري، ودور الملك هو دور رمزي تشريفي .تتألف المؤسسة التشريعية من البرلمان المعروف بـ (فولكتينغ)، الذي يتولى مسؤوليات التشريع .يتم انتخاب أعضاء البرلمان بشكل مباشر من قبل الشعب .بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك تعكس توازن القوى بين مختلف السلطات، حيث يلعب البرلمان دوراً حيوياً في تشكيل السياسات الحكومية ومراقبتها.

اشكالية البحث

تتسم العلاقة بين المؤسسة التنفيذية (الحكومة) والمؤسسة التشريعية (البرلمان) في الدنمارك بالتعقيد والتداخل، حيث يجسد النظام السياسي الدنماركي نموذجاً للملكية الدستورية البرلمانية. فيما يلي أبرز الإشكاليات التي قد تنشأ بين هاتين المؤسستين:

المساءلة: الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، مما يعني أن البرلمان يمكنه سحب الثقة من الحكومة، وهذا يشكل ضغطاً دائماً على الحكومة لتلبية توقعات البرلمان.

المعارضة: وجود أحزاب متعددة في الدنمارك يعني أن هناك معارضة متنوعة، مما يؤدي إلى نقاشات حيوية ومراقبة دقيقة لأداء الحكومة. المعارضة يمكن أن تكون مبعثرة، لكن عندما تتحد، يمكن أن تشكل تحدياً كبيراً للحكومة.

فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من أن العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك قائمة على التفاعل المستمر بين السلطتين، إذ تُمارَس الرقابة التشريعية على الحكومة عبر أدوات متعددة، وتُشجَّع الحكومة على المشاركة في عملية صياغة التشريعات، يتضح أن دَور السلطة التشريعية في الدنمارك يتجاوز مجرد إصدار القوانين، ليشمل المراقبة والتنظيم، مما يساهم في ترسيخ المبادئ الديمقراطية وضمان توازن القوى بين المؤسستين.

منهجية البحث

تنطلق فرضية الدراسة من أن العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك قائمة على التفاعل المستمر بين السلطتين، إذ تُمارَس الرقابة التشريعية على الحكومة عبر أدوات متعددة، وتُشجَّع الحكومة على المشاركة في عملية صياغة التشريعات، يتضح أن دَور السلطة التشريعية في الدنمارك يتجاوز مجرد إصدار القوانين، ليشمل المراقبة والتنظيم، مما يساهم في ترسيخ المبادئ الديمقراطية وضمان توازن القوى بين المؤسستين.

اهداف البحث

تتضمن اهداف البحث مما ياتي :

1-معرفة السياسة الدنماركية بنظام متعدد الأحزاب .

2- ما هي صلاحيات واختصاصات الملك في الدنمارك؟

3-ما تأثير المؤسسة التشريعية على المؤسسة التنفيذية في الدنمارك؟

4- ما سبب الأزمة الدستورية بين الملك والحكومة خلال عام 1920 ؟

المبحث الاول :المؤسسات الرسمية

تتكون المؤسسات الرسمية في الدنمارك من عدة هيئات حكومية وقضائية وتشريعية، تعكس النظام السياسي الذي يعتمد على الملكية الدستورية البرلمانية .قامت الدراسة الحديثة للتمثيل بتصور العلاقة بين المواطنين والممثلين من حيث الوصف والموضوعية باعتبارها أجندة بحثية مميزة .وبالتالي، فإن كل السلطات تنبع من الشعب حيث يتمتع الجميع بنفس الحقوق ويحق للجميع التحقق من كيفية ممارسة السياسيين والمؤسسات العامة للسلطة .ولم يظهر مفهوم التمثيل الحديث بعد .لقد أدت الابتكارات الحديثة على صعيد البيانات إلى زيادة فرص دراسة التمثيل المعاصر بشكل كبير، تُمكن الموارد مثل قاعدة بيانات المشرعين المقارنين ومجموعات بيانات موظفي الحزب العلماء من مقارنة خصائص الآلاف من أعضاء البرلمانات المعاصرة .وفي الوقت نفسه، تقدم قواعد البيانات هذه عادةً تغطية شاملة لعالم المشرعين فقط في الوقت الحاضر والماضي القريب، وفي حالات نادرة فقط تغطية زمنية كاملة عبر عمر البرلمان .وبالتالي، على الرغم من كونها موارد لا غنى عنها لدراسة التمثيل في الوقت الحاضر، إلا أنها تقدم رؤية محدودة فقط للأنماط طويلة الأجل للتمثيل البرلماني.

تتسم المؤسسات الرسمية في الدنمارك بالتوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مما يعزز من الديمقراطية ويضمن المساءلة والشفافية في الإدارة الحكومية. النظام السياسي يعتمد على التعاون بين مختلف الهيئات لضمان تحقيق مصالح المواطنين وتنفيذ السياسات العامة بشكل فعال.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر 2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

المطلب الاول : المؤسسة التشريعية(البرلمان)

تتميز الدنمارك بآليات الرقابة الناضجة والعاملة بشكل جيد، مما يضعها في المراتب الأولى دولياً في المرتبة الرابعة، ولم تتغير درجتها على هذا المقياس مقارنة بالنرويج عن مستواها في عام 2014، يتمتع المواطنون بمعرفة جيدة بالسياسات المحلية وسياسات الاتحاد الأوروبي، حيث تجعل صناديق البريد الرقمية الإلزامية التي تم تنفيذها مؤخراً من السهل على الحكومة التواصل مع الجمهور. تغطي وسائل الإعلام السياسة المحلية بشكل أكثر شمولاً مما تغطيه للقضايا الدولية. يتم تحويل تمويل خدمات الراديو العامة إلى نظام ممول من الضرائب. يتمتع البرلمانيون بموارد متواضعة، ولكن لديهم سلطات إشرافية رسمية قوية بشكل معقول. مكاتب التدقيق والمظالم مستقلة ومحترمة .تتعامل هيئة حماية البيانات المستقلة مع الشكاوى وتراقب تنفيذ وإنفاذ قواعد حماية البيانات. تظهر الأحزاب السياسية درجة كبيرة من الديمقراطية الداخلية. المنظمات ذات المصلحة الاقتصادية وغير الاقتصادية متطورة بشكل عام، وغالباً ما يكون لها تأثير قوي على السياسة، مع الاستمرار في التوجه نحو تقليد الإجماع. غالباً ما تكون المنظمات ذات المصلحة الكبرى أعضاء في اللجان والهيئات المكلفة بإعداد التشريعات (Thorarensen, 2018)

اللجان البرلمانية لديها موظفون، وكذلك الأحزاب السياسية، كما أن للبرلمان مكتبته الخاصة، وافتتح مؤخرًا وحدة (صغيرة) تقدم الاستشارات بشأن القضايا الاقتصادية، في عام 2020، بلغ العدد الإجمالي للموظفين البرلمانيين حوالي 480، وهو ليس ضخمًا، إذ أنَّ أكثر من ربع الموظفين هم (سكرتيرات)، وأقل بقليل من الربع هم موظفون أكاديميون، يليهم أفراد الأمن وموظفو تكنولوجيا المعلومات. بشكل عام، يعتمد أعضاء البرلمان كثيرًا على الحكومة للحصول على المعلومات والخبرة. لجمع المعلومات، يطرحون أسئلة مكتوبة وشفوية على الوزراء، ويستخدمون جلسات الاستماع والمصادر المستقلة، وكذلك الاتصالات داخل المنظمات ذات المصلحة ومراكز الفكر (Trond Norén Isaksen, 2014) ومع ذلك، لا يوجد تقليد في الدنمارك للتحقيقات المستقلة الكبرى التي يبدأها البرلمان. يمكن أن يضعف هذا سلطته في مواجهة الحكومة. الانضباط الحزبي هو أيضًا عامل قوي في السياسة الدنماركية، مما قد يضعف إمكانيات الأعضاء الأفراد.

يحق للبرلمان الوصول إلى معظم الوثائق الحكومية، ومع ذلك، هناك وثائق داخلية للوزارة غير متاحة. وهذا ما ينتقده أحيانًا بعض الساسة، وخاصة من المعارضة. ولكن الوزراء والوزارات يدركون أهمية الاستجابة لطلبات البرلمان من الناحية السياسية، وربما يتم ختم الوثائق بأنها سرية، ولكن في العموم فإن أغلب وثائق اللجان متاحة للعامة.

تستدعي اللجان الوزراء بانتظام لحضور اجتماعات تسمى المشاورات. تشكل هذه الاجتماعات عناصر أساسية لكيفية عمل النظام البرلماني الدنماركي. تلعب المشاورات دورًا مهمًا في العملية التشريعية لأعضاء البرلمان. وفي الوقت نفسه، تعتبر الاجتماعات المكان الذي يمارس فيه البرلمان سيطرته على الحكومة.

تعقد اجتماعات اللجان العادية خلف أبواب مغلقة، ومع ذلك، يمكن للجان أن تقرر عقد اجتماعات مفتوحة، بما في ذلك الاجتماعات التي لا يحضرها الوزير، ودعوة خبراء من الخارج، وكذلك موظفي الخدمة المدنية وممثلي المنظمات ذات المصلحة لاستكشاف القضايا ومناقشتها، وغالباً ما تكون مثل هذه الاجتماعات مفتوحة أيضًا للصحافة، وقد تقرر اللجان أيضًا إجراء جلسات استماع أكبر، في بعض الأحيان بالتعاون مع منظمات أخرى، وتعقد مثل هذه الجلسات عادة في الغرفة التي كانت تجتمع فيها الغرفة الثانية السابقة في البرلمان الدنماركي، وهي مجلس النواب، حتى إلغائها بموجب الدستور الجديد في عام 1953 (Monarchy, 2014)

إن هيكل اللجنة يتوافق إلى حد كبير مع هيكل الوزارات. فوزارة الشؤون الاجتماعية، على سبيل المثال، تتوافق مع لجنة الشؤون الاجتماعية في البرلمان، ووزارة الضرائب تتوافق مع لجنة الشؤون المالية في البرلمان. وتتعامل اللجان الأخرى، على سبيل المثال، مع الطاقة والدفاع والثقافة والبيئة والرعاية الصحية والتعليم، ولها روابط قوية بالوزير المختص..

الفرع الاول : العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية

تناط المؤسسة التشريعية بالملك والبرلمان (Folketing) بشكل مشترك، وتناط السلطة التنفيذية بالملك، كما تناط السلطة القضائية بمحاكم العدل، إذ تكون الكنيسة الإنجيلية اللوثرية الكنيسة الرسمية في الدانمرك، وعلى هذا النحو، فإنه يتعين دعمها من قبل الدولة (Emerson, 2015).

تنهض السلطة التنفيذية بدور أساس في التهيئة لاختيار أعضاء البرلمان، فهي التي تقوم بالدعوة لإجراء الانتخابات التشريعية، سواء عند انتهاء مدة المجلس السابق، أم في حالة حله، وكذلك تحرير الجداول الانتخابية، وإجراء الانتخابات في مواعيدها .

من أجل ضمان الديمقراطية المستقرة ومنع إساءة استخدام السلطة، فإن السلطة العليا في الدنمارك، كما هو الحال في معظم الديمقراطيات الغربية الأخرى، مقسمة إلى ثلاثة أجهزة مستقلة تتحكم في بعضها البعض: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية (Trond Norén Isaksen, 2014).

البرلمان هو الجهاز الوحيد المخوّل بالتشريع، ومع ذلك، لا تدخل القوانين حيز التنفيذ إلا بعد تلقى الموافقة الملكية، في الممارسة العملية، يكون الملك خارج نطاق التقسيم الثلاثي للسلطة، ولكن جلالة الملكة أو جلالة الملك يمارس السلطة رسميًا، على سبيل المثال: عند تعيين أو إقالة الوزراء تتوازن السلطتان التشريعية والتنفيذية مع بعضهما البعض، بمعنى أن الأغلبية بين أعضاء البرلمان البالغ عددهم 179 عضوًا يمكنها الإطاحة بمجلس الوزراء أو الوزير، عبر تقديم ورقة نظام تحتوي على تصويت بحجب الثقة، من ناحية أخرى، يمكن لرئيس الوزراء حل البرلمان، في أي وقت، على أمل الحصول على أغلبية أكثر استقرارًا.

تُعد مسؤولية الوزراء نقطة مركزية في الديمقراطية، إذ تتمتع هذه الهيئات بصلاحيات واسعة، ولكنها لا تزال تحت سيطرة البرلمان ولجانه الدائمة، وفي حالات خاصة، يمكن عزل الوزراء . وعلاوة على ذلك، يحق لمحاكم العدل وأمين المظالم رعاية مصالح المواطنين فيما يتعلق بالسلطات (Altavilla, 2020).

يحدد دستور الدنماركي النافذ كيفية إدارة الحكم، ويقوم بتنظيم العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، إضافة إلى حمايته للحقوق الأساسية والحريات للشعب بكافة أطيافه، ويقوم الشعب بالانتخاب كل أربع سنوات ممثلين عنه في البرلمان، مع صناديق البريد الرقمية الإلزامية التي تم تنفيذها مؤخرًا مما يجعل من الأسهل على الحكومة التواصل مع الجمهور.

تغطي وسائل الإعلام السياسة المحلية بشكل أكثر شمولاً مما تغطيه للقضايا الدولية، يتم فيها تحويل تمويل خدمات الراديو العامة إلى نظام ممول من الضرائب. يتمتع البرلمانيون بموارد متواضعة، ولكن لديهم سلطات إشرافية رسمية قوية بشكل معقول . كما تمتاز مكاتب التدقيق والمظالم بكونها مستقلة ومحترمة. تتعامل هيئة حماية البيانات المستقلة مع الشكاوى وتراقب تنفيذ وإنفاذ قواعد حماية البيانات، وتُظهر الأحزاب السياسية درجة كبيرة من الديمقراطية الداخلية المنظمات ذات المصلحة الاقتصادية وغير الاقتصادية متطورة بشكل عام، وغالبًا ما يكون لها تأثير قوي على السياسة، مع الاستمرار في التوجه نحو تقليد الإجماع غالبًا ما تكون المنظمات ذات المصلحة الكبرى أعضاء في اللجان والهيئات المكلفة بإعداد التشريعات (Monarchy, 2014).

الفرع الثاني : العلاقة بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية

من المقرر في النظام السياسي الدنماركي أن المؤسسة التنفيذية تملك الحق في دعوة البرلمان للانعقاد في دوراته العادية وغير العادية، كما تملك الحق في فض دورة انعقاد البرلمان وتأجيله.

وهنا يجب التفرقة بين دورات الانعقاد العادي للبرلمان وبين دورات انعقاده غير العادية، إذ إن دعوة الحكومة لانعقاد البرلمان تتم حكماً في الحالة الأولى وفي المواعيد التي يحددها الدستور، في حين يتم الانعقاد غير العادي بناء على مبادرة الحكومة في الحالة الثانية، وجدير بالملاحظة أن

حق السلطة التنفيذية في فض وإنهاء دورة البرلمان العادية يتقيد بقيد مهم هو عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل إقرار الميزانية العامة، حتى لا تتعطل مرافق ومشروعات الدولة (نيزيرفيتش، 2023).

ينص الدستور الدنماركي على أن السلطة التنفيذية للملك، لكنه يمارسها دائماً من خلال الوزراء في الحكومة. يعين الملك شخصاً يحصل على أغلبية الدعم في البرلمان ليكون رئيساً للوزراء، ويعين وزراء آخرين بناءً على توصية رئيس الوزراء. يشكل رئيس الوزراء والوزراء الآخرون الحكومة معاً، وهي المسؤولة عن تنفيذ السياسات، وتقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان للموافقة عليها وتمثيل الدنمارك في المحافل الدولية، شغلت (هيلي ثورنينج شميت) من الحزب الاشتراكي الديمقراطي منصب رئيس الوزراء منذ أكتوبر 2011 إلى 2015 وكانت زعيمة الحزب الاشتراكي الديمقراطي حتى 2015.

مجلس الدولة هو مؤسسة أخرى من مؤسسات السلطة التنفيذية تم إنشاؤها بموجب الدستور، وتضم الملك وخليفة العرش وجميع الوزراء. إن إحدى الوظائف الرئيسية لمجلس الدولة هي مناقشة جميع مشاريع القوانين والتدابير الحكومية المهمة. تتمتع الوزارات المعنية بالسلطات النهائية لاتخاذ القرارات المتعلقة بحقائب السياسات الخاصة بها (تغييرات في سياسة الهجرة في السويد والدنمارك.. فما تأثيرها، 2023).

يفتخر الدنماركيون بدولتهم الديمقراطية التقدمية. في البرلمان الدنماركي، يتحمل ممثلو 14 حزباً مختلفاً مسؤولية اتخاذ أهم القرارات بشأن مستقبل البلاد .إن الحكم في ائتلاف هو المعيار نظراً لأنه لم يكن لدى أي حزب ما يكفي من الممثلين للحكم بمفرده بشكل كامل منذ أوائل القرن العشرين (الدولية، 2022).

نظام الحكم في الدنمارك هو ديمقراطية برلمانية. كما ذكرنا من قبل، يوجد حالياً 14 حزباً تعمل من أجل الدنمارك الأفضل في البرلمان وهم يعملون في ائتلاف. إن الشخصية القيادية لأحد الأحزاب الأقوى داخل الائتلاف الحاكم هي رئيس الوزراء المنتخب، بينما يصبح قادة أحزاب الائتلاف الأخرى مسؤولين أحياناً عن أمور أخرى في الحكومة مثل وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الخارجية. تأسست الحكومة الحالية في 27 يونيو 2019. تُجرى الانتخابات العامة كل أربع سنوات، لكن يمكن لرئيس الوزراء الدعوة إلى انتخابات في أي وقت.

الفرع الثالث : آليات التعاون والرقابة المتبادلة بين البرلمان والحكومة والقضاء في النظام السياسي الدنماركي

تتمتع الدنمارك بنظام قانوني مدني له جذور في القانون الألماني، مثل جيرانها الإسكندنافيين النرويج والسويد. وبالتالي، يتم تنظيم الدنمارك في الغالب من خلال القوانين، على الرغم من استخدام أحكام القضاء أيضاً لتأسيس السوابق القانونية. في الآونة الأخيرة، شهدت الدنمارك تحولاً حيث أصبحت أحكام القضاء أكثر أهمية، حيث يقدم القضاة تفسيرات وآراء أكثر عمقاً. وقد شهدت أحكام المحاكم الدنماركية تطوراً ، لاسيما في المحكمة العليا، انتقالاً من التفسيرات الموجزة والمبهمة في سنواتها الأولى إلى مبررات أكثر تفصيلاً ووضوحاً للقارئ في الآونة الأخيرة (Ansell, 2008, p. 66) في البداية، كانت أحكام المحكمة تفتقر إلى تفسيرات جوهرية، مع حظر رسمي لمثل هذه التفسيرات في عام 1674، ومع ذلك، ظهرت مطالب التفسيرات تدريجياً وتم ترسيخها في النهاية في القانون في عام 1856 .ومن الجدير بالذكر أنه بعد عام 2007، عندما اكتسبت المحكمة العليا وضعاً يحدد السوابق، كان هناك جهد متضافر لصياغة تفسيرات أكثر شمولاً وفهماً، وخاصة في القضايا التي تحدد المبادئ القانونية المهمة.

يتألف النظام القضائي في الدنمارك من 24 محكمة جزئية منتشرة في جميع أنحاء البلاد، ومحكمتين عليتين، والمحكمة العليا. وهناك أيضاً محكمتان متخصصتان: المحكمة العليا البحرية والتجارية ومحكمة تسجيل الأراضي. تتبع الدنمارك قاعدة المحكمتين، مما يعني (Slavinskaite, 2020, p. 78)أنه يمكن دائماً استئناف القرار الصادر في محكمة جزئية أمام محكمة عليا، ويمكن دائماً استئناف القضية التي بدأت في محكمة عليا أمام المحكمة العليا. يتم تحديد ما إذا كانت القضية تبدأ في محكمة جزئية أو محكمة عليا من خلال القوانين التي تحكم القضية المحددة. عادة، تبدأ القضايا في محكمة جزئية.

وبموجب الدستور، الذي كان آخر تعديل له بموجب القانون رقم 169 الصادر في 5 يونيو/حزيران 1953، مُنحت محاكم العدل صلاحيات صريحة للبت في المسائل المتعلقة بحدود الإدارة (المادة 63 من الدستور) . وفي الوقت نفسه، تم إدخال حكم في الدستور يقضي بإنشاء محاكم دستورية خاصة، ولكن هذا الحكم لم يتم استخدامه قط، ولا توجد أي خطط لاستخدامه. وإذا تم إنشاء مثل هذه المحاكم، فيجب أن تكون قراراتها قابلة للاستئناف أمام أعلى محكمة في المملكة، وهي المحكمة العليا. ولا ينص الدستور صراحة على أن محاكم العدل لديها سلطة اختبار دستورية التشريعات.

المطلب الثاني : المؤسسة التنفيذية

الدنمارك مملكة دستورية نُحكم من قبل الملك أو الملكة بالوراثة ومجلس الوزراء الذين انتخبهم الشعب. يتقلد الملك عرشه بالوراثة كما هو معمول به في الأنظمة الملكية التقليدية، ويباشر سلطاته وفقاً لها ولا ينال من هذه الصفة وجود أنظمة ملكية دستورية تقليدية مقيدة يتولى الحكم فيها الملك إلى جانب البرلمان.

تلعب وزارة المالية دوراً رئيسياً في تنسيق التخطيط، وتتمتع الوزارات باستقلالية نسبية إلى حد ما، حيث يتم تنسيق السياسات في مجلس الوزراء ولجان التنسيق. تساعد الأمانة السياسية المرتبطة بمكتب رئيس الوزراء في تنسيق إجراءات الوزارة. يتم اتخاذ القرار بالتراضي، مع أهمية التنسيق غير الرسمي. هناك حاجة إلى تحليلات الأثر التنظيمي، وهي ذات جودة عالية بشكل عام. تُستخدم البرامج التجريبية أحياناً لاختبار السياسات الجديدة، يتم التشاور مع مجموعات المصالح طوال دورة السياسة، كما ساعدت الحالة المتقدمة للتحول الرقمي في تقليل انقطاع الخدمة أثناء الوباء (الاستراتيجية، 2024).

كانت السياسات الحكومية تقليدياً مدفوعة بالإجماع، وينطبق هذا على البرلمان، حيث كانت أغلب الحكومات حكومات أقلية معتمدة على دعم الأحزاب الأخرى لتشكيل حكومة ائتلافية، وفيما يتعلق بالمفاوضات التي تشمل المنظمات والنظام السياسي، وخاصة فيما يتعلق بقضايا سوق العمل، عادة ما يتم إعداد الإصلاحات الكبرى في الدنمارك من خلال لجان أو هيئات أُنشئت لإنتاج تقارير تحدد القضايا والخيارات. وفي السنوات الأخيرة، لعبت اللجان دوراً أساسياً في عملية تشكيل السياسات، بما في ذلك (محمد الخاقاني).

تلعب وزارة المالية دوراً محورياً في المبادرة وتنسيق التخطيط الاستراتيجي، إن هذا الدور يتجلى بوضوح في صياغة الخطط السياسية الاستراتيجية الشاملة (والتي عادة ما تكون مدتها نحو 10 سنوات)، مثل خطط الحكومة لعام 2010، و2015، و2020، ومؤخراً لعام 2025، ومن المتوقع صياغة خطة جديدة في المستقبل القريب. وكان التركيز الأساسي لهذه الخطط على تطوير الإنفاق العام والإيرادات لضمان اتساق القرارات السياسية في منظور متوسط إلى طويل الأجل. بالإضافة إلى ذلك، من الشائع جداً تعيين مجموعات من الخبراء لإعداد المدخلات للمناقشات السياسية والإصلاحات المهمة، ويمكن أن يكون الأعضاء خبراء أو ممثلين للمنظمات أو موظفين حكوميين .كما تحسنت ثقافة الاحتراف في الوزارات (Trond Norén Isaksen, 2014)

وقد تعرضت بعض الإصلاحات في القطاع العام، بما في ذلك الرعاية الصحية، سوق العمل النشطة والسياسات الاجتماعية، وإدارة الضرائب لانتقادات؛ بسبب عدم إعدادها على النحو الكافي. على سبيل المثال، تعرضت إصلاحات هيئة الضرائب لانتقادات بسبب تركيزها المفرط، وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كانت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدنمارك هي الأعلى بين جميع الدول الأعضاء فيها في عام 2021 بنسبة 47.4%، على توفير التكاليف، الأمر الذي أدى إلى إدارة ضريبية أقل فعالية وقدرة أقل على فرض الامتثال الضريبي. وقد خصصت الحكومة الحالية أموالاً لمعالجة هذه المشاكل. كما ادعت الحكومة أنها تسعى إلى تحقيق اللامركزية على الرغم من التوتر الأساسي بين هذه اللامركزية وهدف دولة الرفاهة الشامل المتمثل في ضمان حصول السكان على معاملة متساوية.

وتتمتع جرينلاند، وهي جزء مستقل من مملكة الدنمارك، بوضع فريد بموجب قانون الحكم الذاتي، الذي دخل حيز التنفيذ في 21 يونيو 2009 . حل هذا القانون محل الحكم الذاتي لجرينلاند الذي تأسس في عام 1979 ويعمل كأساس دستوري لموقف جرينلاند داخل وحدة المملكة، إلى جانب

الدستور الدنماركي. كما ترسل جرينلاند ممثلين اثنين إلى البرلمان الدنماركي صدر قانون الحكم الذاتي بعد استفتاء في جرينلاند في نوفمبر 2008، حيث صوت 75.5% لصالحه. ويهدف إلى نقل السلطة والمسؤولية من السلطات الدنماركية إلى جرينلاند في المناطق التي يكون ذلك ممكناً دستورياً، مع التأكيد على التوازن بين الحقوق والالتزامات.

يتألف الهيكل السياسي في جرينلاند من (برلمان جرينلاند) و(حكومة جرينلاند)، وكلاهما منتخب ديمقراطياً. لا يحدد القانون تكوين هذه الهيئات، ويترك الأمر لسلطات جرينلاند. اللغة الجرينلاندية هي اللغة الرئيسية، مع استخدام اللغة الدنماركية في السياقات الرسمية. تولت جرينلاند السيطرة على وظائف تشريعية وإدارية مختلفة، وخاصة في المالية العامة. يتضمن الترتيب الاقتصادي بموجب القانون إعانة ثابتة من الحكومة الدنماركية لجرينلاند، والتي يتم تعديلها إذا كانت جرينلاند تُولّد دخلاً من الموارد المعدنية. في حين تظل السياسة الخارجية من اختصاص الحكومة الدنماركية، فإن قانون الحكم الذاتي يشرك جرينلاند في مسائل القانون الدولي التي تؤثر بشكل كبير على المنطقة. علاوة على ذلك، يتضمن القانون حكماً لمسار جرينلاند نحو الاستقلال، مما يستلزم المفاوضات والاتفاقيات بين الحكومتين الجرينلاندية والدنماركية، وموافقة البرلمان الجرينلاندي، والاستفتاء الاستقلال يعني السيادة الكاملة لجرينلاند على أراضيها.

الفرع الاول : (اختصاصات الملك وصلاحياته)

يُعدّ دور الملك في الدنمارك تمثيلياً وفخرياً، إلا أنه يتولّى توقيع القوانين ويشرف رسمياً على تشكيل الحكومة التي يجتمع بها دورياً، يحتفظ الملك رسمياً بسلطات تنفيذية، ولكن بعد إدخال نظام الحكم البرلماني أصبحت واجبات الملك تقتصر على مراسم الدولة الرسمية، مثل التعيين الرسمي وإقالة رئيس الوزراء والوزراء الآخرين في الحكومة التنفيذية. بناء على ذلك فإن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والسلطة العليا في الكنيسة الدنماركية ويخدم ككبير الممثلين الدبلوماسيين للبلاد في الخارج وهو رمز لوحدة البلاد.

إنّ رئيس الوزراء هو المسؤول عن ممارسة السلطات التنفيذية، دستورياً، تُناط السلطة التشريعية في كل من الحكومة والبرلمان الدنماركي، ولكن هذا الأخير هو السلطة التشريعية العليا ويتكون من غرفة واحدة. يمكن لاقتراح أن يصبح قانوناً إذا حصل على أغلبية بسيطة من أصوات النواب البالغ عددهم 150 نائباً.

ويعتمد النظام السياسي في الدنمارك على التعددية الحزبية، حيث يمكن تمثيل عدة أحزاب في البرلمان في وقت واحد. وغالباً ما تتميز الحكومات الدنماركية بحكم الأقليات المدعوم بحزب أو أكثر من الأحزاب المساندة، وهو ما يعني بدوره أن السياسة الدنماركية تعتمد على السياسة الاتفاقية، فمنذ عام 1990 لم يحصل حزب واحد على أغلبية مقاعد البرلمان.

ومن صلاحيات الملك وفقاً للنظام السياسي الدنماركي ما يأتي :(Gilbert N., 1999, p. 89)

1. تعيين رئيس الوزراء: يقوم الملك بتعيين رئيس الوزراء، الذي يكون عادةً زعيم الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان. يتم هذا التعيين بناءً على مشاورات مع قادة الأحزاب.

2. توقيع القوانين: يُطلب من الملك توقيع القوانين التي يقرها البرلمان قبل أن تدخل حيز التنفيذ .ومع ذلك، فإن هذه الخطوة تُعتبر رمزية أكثر منها فعلية.

3. إقالة الوزراء: يمتلك الملك الحق في إقالة الوزراء، لكن هذا لم يحدث منذ أزمة عيد الفصح عام 1920، حيث أدى استخدام هذه السلطة إلى جدل سياسي كبير.

4. حل البرلمان: للملك الحق في حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة، لكن هذا الإجراء لم يُستخدم منذ فترة طويلة.

ومن اختصاصات الملك وفقاً للنظام الدستوري نذكر ما يأتي:

1. المهام الرسمية: يؤدي الملك مجموعة من الواجبات الاحتفالية والرسمية، مثل منح الأوسمة والألقاب والمشاركة في المناسبات الوطنية والدولية.

2. الموافقة الملكية: يُطلب من الملك توقيع القوانين التي يقرها البرلمان قبل أن تدخل حيز التنفيذ .ومع ذلك، فإن هذه الخطوة تُعتبر رمزية أكثر منها فعلية، حيث إن الملك لا يملك حق الاعتراض الفعلي على القوانين.
3. رمزية السلطة: يُعتبر الملك رمزاً للوحدة الوطنية والاستمرارية، حيث يُمثل الدولة في المحافل الرسمية ويعكس تقاليد البلاد.
4. الإعلان عن الحرب والسلام.

الفرع الثاني : مجلس الوزراء

إن رئيس الوزراء في الدنمارك يتمتع بصلاحيات واسعة تتعلق بتشكيل الحكومة وإدارة السياسات العامة، لكنه يعمل ضمن إطار ديمقراطي يتطلب الدعم المستمر من البرلمان. هذه الديناميكية تعكس طبيعة النظام البرلماني الذي يعتمد على التعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية. بموجب الدستور الدنماركي، يتم انتخاب أعضاء البرلمان الدنماركي لمدة أربع سنوات. ومع ذلك، يجوز لرئيس الوزراء في أي وقت الدعوة إلى انتخابات جديدة للبرلمان الدنماركي، يتم انتخاب 179 عضواً في البرلمان الدنماركي، اثنان منهم من جزر فارو واثنان من جرينلاند.
يحق لأي شخص بلغ سن 18 عاماً، وهو مواطن دنماركي ومقيم في المملكة، التصويت في الانتخابات العامة، ومع ذلك، لا يحق للأشخاص الخاضعين للوصاية الذين حُرموا من الأهلية القانونية التصويت، إذا كنت مؤهلاً للتصويت، فأنت مؤهل أيضاً للترشح للانتخابات البرلمانية الدنماركية ما لم تكن قد أُدنت بارتكاب جريمة تجعل من الرأي العام يرى أنك لا تستحق أن تكون عضواً في المجالس المحلية والإقليمية.
يُقرر البرلمان الدنماركي أهلية أعضائه للترشح للانتخابات، وقد حصلت كتلة رئيسة الوزراء (ميتي فريدريكسن) الحمراء على (90 مقعداً) المطلوبة لتشكيل الحكومة. حصل حزبها الديمقراطيون الاجتماعيون على مقعدين إضافيين بشكل غير متوقع وحقق أفضل نتيجة له منذ عقدين من الزمان. لكنها تريد تشكيل ائتلاف أوسع وقد سلمت استقالة الحكومة للملكة اضطرت السيدة فريدريكسن إلى الدعوة إلى انتخابات مبكرة في أكتوبر، يقوم رئيس الوزراء بدوره بتشكيل الحكومة وذلك باختيار الوزراء وتكليفهم بالحقائب الوزارية المختلفة. ويشكل رئيس الوزراء والوزراء معاً حكومة الدنمارك التي تحكم البلاد وتخضع لمساءلة البرلمان، رئيسة الوزراء الحالية في السويد هي (ميتي فريدريكسن)، من الحزب الاشتراكي الديمقراطي.
إن الحكومة هي من تقوم بإدارة شؤون الحكم في السويد وهي المحرك في وضع القوانين وتغييرها، وبالتالي يمكنها التأثير على تطور المجتمع ككل. ولكن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويجب أن تحظى بدعم من البرلمان من أجل تنفيذ سياستها.
تقوم الحكومة بإدارة شؤون الحكم في البلاد، وهو ما يعني أن الحكومة تقوم بـ (:(Government, 2020, p. 52
1. تشكيل الحكومة:
• تعيين الوزراء: يقوم رئيس الوزراء بتعيين أعضاء الحكومة (الوزراء) بناءً على الأغلبية الحزبية في البرلمان (فولكيتنغ). يتولى الوزراء إدارة الوزارات المختلفة.
2. إدارة السياسات الحكومية:
• تحديد السياسات: يحدد رئيس الوزراء الاتجاهات والسياسات العامة للحكومة، ويعمل على تنفيذها من خلال وزرائه.
• المسؤولية التنفيذية: يتحمل رئيس الوزراء المسؤولية عن تنفيذ القوانين والسياسات التي يقرها البرلمان.
3. التمثيل الخارجي:
• التفاوض مع الدول الأخرى: يمثل رئيس الوزراء الدنمارك في العلاقات الدولية، بما في ذلك التفاوض على المعاهدات والاتفاقيات.
4. التواصل مع البرلمان:
• تقديم التقارير: يجب على رئيس الوزراء تقديم تقارير دورية إلى البرلمان حول أداء الحكومة والسياسات المتبعة.
• طلب الثقة: يمكن أن يطلب رئيس الوزراء تصويت الثقة من البرلمان، مما يعكس دعم الأغلبية له ولحكومته.
5. صلاحيات الطوارئ

• إدارة الأزمات: يتمتع رئيس الوزراء بصلاحيات خاصة لإدارة الأزمات الوطنية، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية.

6. الاستقالة أو الإقالة

• إذا فقد رئيس الوزراء دعم البرلمان، يمكن أن يُطلب منه الاستقالة، مما يؤدي إلى استقالة الحكومة بأكملها أو الدعوة لانتخابات جديدة.

يتم صياغة التغييرات التي تريد الحكومة إجراءها في المقترحات، ما يُسمى بمشروع القانون المقدم من الحكومة، والتي يتم تقديمها إلى البرلمان للبت فيها. كما تقوم الحكومة أيضاً بإعداد اقتراحاً لميزانية الدولة عندما يتخذ البرلمان قراراً بشأن قضية ما، مثل قانون جديد أو ميزانية الدولة، فإن مهمة الحكومة هي تنفيذ قرار البرلمان، وفي الوقت نفسه، إذا كان القانون الجديد يمنح المواطنين حقوقاً أو يُلزمهم بالتزامات جديدة، فهذا يعني مهام جديدة للسلطة.

المطلب الثالث : المؤسسة القضائية

تتمتع محاكم الدنمارك بسلطات قضائية ووظائف إدارية مرتبطة بها، بما في ذلك مسائل الوصايا، والإفلاس، ومحكمة المحضرين، وتسجيل الأراضي والإدارة العامة .تتكون المحاكم الدنماركية من المحكمة العليا، والمحكمتين العاليتين، والمحكمة البحرية والتجارية، ومحكمة تسجيل الأراضي، و24 محكمة جزئية، ومحاكم جزر فارو وجرينلاند، ومجلس إذن الاستئناف، والمحكمة الخاصة للاتهام والمراجعة، ومجلس التعيينات القضائية الدنماركي، وإدارة المحكمة (مغلاج، 2022).

تأسست إدارة المحكمة الدنماركية كمؤسسة حكومية مستقلة جديدة في الأول من يوليو 1999، وهي تضمن الإدارة السليمة والكافية لأموال المحاكم ومجلس تصاريح الاستئناف وموظفيها ومبانيها وتكنولوجيا المعلومات. ويرأس إدارة المحكمة الدنماركية مجلس محافظين ومدير. وتنتمي إدارة المحكمة الدنماركية إلى وزارة العدل، ولكن وزير العدل ليس له سلطة قضائية عليها ولا يجوز له تغيير القرارات التي تتخذها إدارة المحكمة، ومجلس المحافظين هو الرئيس التنفيذي والمسؤول بشكل عام عن أنشطة إدارة المحكمة الدنماركية. والمدير، الذي يتم تعيينه ويمكن فصله من قِبل مجلس المحافظين، مسؤول عن الإدارة اليومية. ولا يُشترط أن يكون المدير حاصلاً على شهادة في القانون، وينص قانون إدارة المحكمة الدنماركية على تكوين مجلس محافظي إدارة المحكمة الدنماركية. يتألف مجلس المحافظين من (11 عضواً)، ثمانية منهم ممثلون للمحكمة، وواحد محامي، واثنان منهم لديهما رؤى إدارية واجتماعية خاصة.

الفرع: المحكمة العليا

هي محكمة الاستئناف النهائية في الدنمارك وتقع في كوبنهاجن تراجع المحكمة العليا الأحكام والأوامر الصادرة عن المحكمة العليا لشرق الدنمارك، والمحكمة العليا لغرب الدنمارك، ومحكمة كوبنهاجن البحرية والتجارية تراجع المحكمة العليا كلاً من القضايا المدنية والجنائية وهي محكمة الاستئناف النهائية (الدرجة الثالثة) في قضايا الوصايا والإفلاس والتنفيذ وتسجيل الأراضي .في القضايا الجنائية، لا تراجع المحكمة العليا مسألة الإدانة أو البراءة لا يوجد قضاة غير متخصصين في هيئة المحكمة العليا فقط في حالات استثنائية يكون هناك حق في الاستئناف .

إن عمل المحكمة منظم إلى حد كبير بموجب التشريعات، ولكن قواعد القانون لا تنص على كيفية إدارة المحاكم الدنماركية لأنشطتها اليومية كمنظمة ومكان عمل أو كيفية تطوير المنظمة. وفي هذا السياق، فإن نقطة البداية هي رؤية مشتركة وقيم وأهداف مشتركة. وهي نتيجة لاعتبارات ومناقشات شملت عددًا كبيرًا جدًا من موظفي المحاكم الدنماركية.

الفرع الثاني : محاكم جرينلاند

تتكون محاكم جرينلاند من المحكمة العليا في جرينلاند و18 محكمة صلح .تتخذ قرارات محكمة الصلح من قبل قاضٍ واثنين من القضاة غير المتخصصين، ولا يحمل أي منهم شهادة في القانون .تنظر محاكم الصلح في جميع القضايا المدنية والجنائية .في ظل ظروف معينة، يجوز للمحكمة العليا في جرينلاند أن تتولى النظر في قضية ما إذا تبين أنها تتطلب رؤية قانونية خاصة أو خبرة أخرى .يتم تقديم الاستئناف ضد القرار الذي تتخذه محكمة الصلح إلى المحكمة العليا في جرينلاند .ومع ذلك، يتم رفع القضايا الكبرى مباشرة أمام المحكمة العليا في جرينلاند .يتم تقديم الاستئناف إلى المحكمة العليا في شرق الدنمارك.

الفرع الثالث : محكمة كوبنهاجن البحرية والتجارية

تأسست في عام 1862، نظرت محكمة كوبنهاجن البحرية والتجارية في قضايا تتعلق بالمسائل التجارية. وقد تم توسيع اختصاص محكمة كوبنهاجن البحرية والتجارية تدريجياً، واليوم تنظر المحكمة في قضايا تتعلق بالمسائل البحرية والتجارية في منطقة كوبنهاجن الكبرى. يجوز للأطراف المقيمين خارج هذه المنطقة، بما في ذلك الأطراف الأجنبية، الاتفاق على تسوية قضيتهم من قِبل محكمة كوبنهاجن البحرية والتجارية. تندرج القضايا بموجب قانون العلامات التجارية الدنماركي وقانون ممارسات التسويق ضمن اختصاص محكمة كوبنهاجن البحرية والتجارية بغض النظر عن مكان إقامة الأطراف في الدنمارك. بالإضافة إلى ذلك، تنظر دائرة الإفلاس في جميع قضايا الإفلاس وتعليق المدفوعات وإعادة جدولة الديون الناشئة في منطقة كوبنهاجن الكبرى.

إن الديمقراطية الدنماركية تقوم على أفكار زُرعت بذورها في أوروبا خلال القرن الثامن عشر كرد فعل ضد الحكم المطلق الملكي الذي انتهك حرية المواطنين. ولا ينبغي فرض السلطة في المجتمع على الشعب من أعلى. يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين وبالتالي يحق لهم المشاركة في الانتخابات في الجمعيات التشريعية على مستويات مختلفة: البرلمان، ومجالس المقاطعات، ومجالس المدن. إن حق الاقتراع هو أساس الديمقراطية وقد تم وضع هذا المبدأ في القانون الدستوري الصادر في يونيو 1849، ولا تزال مبادئه الرئيسية موجودة في القانون الدستوري الحالي الصادر في 5 يونيو 1953. وفي الدنمارك حصلت النساء على حق التصويت في عام 1915.

إن الديمقراطية محمية ليس فقط بالقانون الدستوري بل وأيضاً بقانون الانتخابات البرلمانية في الدنمارك .فالنظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي يضمن حصول ممثلي كافة أنحاء البلاد والمؤيدين لأي وجهة نظر والذين نظموا أنفسهم في مجموعات أقلية كبيرة أو حركات شعبية على مقاعد وفقاً لعدد الأصوات المُدلى بها. والمكافأة التي يتلقاها المنتخبون شعبياً تجعل من الممكن اقتصادياً لأي شخص أن يترشح للانتخابات بغض النظر عن دخله.

المبحث الثاني : النظام اللامركزي في الدنمارك والاحزاب السياسية والنظم الانتخابية

وفقاً لجذورها التاريخية في دولة الرفاهية القوية، تبنت الدنمارك بشكل متزايد نظامًا لامركزيًا للحكم يعمل على تمكين السلطات المحلية مع تعزيز مشاركة المجتمع يعكس هذا التحول اتجاهًا أوسع نطاقًا، عبر العديد من الدول، إذ تتطلب تعقيدات القضايا المجتمعية الحديثة استجابات قابلة للتكيف ومحلية من خلال نقل سلطة اتخاذ القرار من الحكومة المركزية إلى اقاليم، تسعى الدنمارك ليس فقط إلى تعزيز الكفاءة، ولكن أيضًا إلى تلبية الاحتياجات المحددة للسكان المتنوعين، تشجع هذه المبادرة الابتكار بين الحكومات المحلية، إذ تبتكر حلولًا مخصصة تتردد صداها بشكل أكثر فعالية مع دوائرها الانتخابية، وبالتالي، يكشف التقييم المستمر للنظام اللامركزي في الدنماركي عن النجاحات والتحديات، مما يدعو إلى تحليل نقدي لتداعياته على الحكم والسياسة العامة، ورفاهة المجتمع وبالتالي، فإن فحص نموذج الحكم الفريد هذا يقدم رؤى قيمة حول تقاطع الديمقراطية والإدارة العامة والمشاركة المدنية في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الاول بنية النظام اللامركزي في الدنمارك

يجسد النظام اللامركزي في الدنمارك إطارًا منظمًا يعزز الحكم المحلي في حين يعالج أهداف السياسة الوطنية. ومن خلال تفويض بعض المسؤوليات والسلطات المالية إلى البلديات، تخلق الحكومة الدنماركية هيكلاً إدارياً متعدد المستويات يشجع على الاستقلال المحلي والاستجابة .ومع ذلك، فإن هذا التفويض يطرح مشاكل الحوافز، وخاصة في تحصيل الضرائب وتقديم الخدمات، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الكفاءة في الحكم. وكما أُشير، فإن "إنشاء أنظمة إدارية معقدة من شأنه أن يقدم مشاكل الوكالة التي تؤدي إلى عدم الكفاءة في الحكم المحلي والوطني (Ansell, 2008)

وعلاوة على ذلك، فإن تعقيد هذا النظام يتطلب آليات مساءلة واضحة لضمان تنفيذ الوحدات دون الوطنية للسياسات الوطنية بشكل فعال دون إغفال الاحتياجات المحلية. ويوضح التفاعل بين اللامركزية المؤسسية والمالية أن الحكم الفعال في إطار لامركزي يعتمد بشكل كبير على الأدوار المحددة جيدًا والعلاقات بين الحكومات (Bevir, 2009)

في سياق النظام اللامركزي في الدنمارك، تلعب الحكومات المحلية دورًا محوريًا في الإدارة الفعّالة للخدمات العامة وحوكمة المجتمعات. وتشمل مسؤولياتها مجموعة واسعة من الوظائف، بما في ذلك التعليم، والخدمات الاجتماعية، والصحة العامة، وتنمية البنية الأساسية، والتي يتم تصميمها لتلبية الاحتياجات الفريدة لمواطنيها. وتعزز هذه اللامركزية درجة أكبر من الاستجابة، مما يسمح للسلطات المحلية بتكييف المبادرات السياسية بما يتماشى مع المطالب الإقليمية، كما هو مذكور في الدراسات المقارنة التي تسلط الضوء على مرونة الحكم الإقليمي .وعلاوة على ذلك، فإن التعاون بين الحكومات المحلية (Government, 2020) ومستويات الإدارة العليا يخلق نهجًا متكاملاً لصنع السياسات، مما يضمن مساهمة الأصوات المحلية بشكل هادف في تحقيق الأهداف الوطنية الأوسع. ولا تعمل مثل هذه الترتيبات على تعزيز المشاركة المدنية فحسب، بل إنها تظهر أيضًا أهمية الحكم المحلي كعنصر حاسم في الإطار اللامركزي، وتعزيز المساءلة وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة في القطاع العام في الدنمارك.

لقد أدى التحول نحو اللامركزية في الدنمارك إلى تحويل تقديم الخدمات العامة بشكل ملحوظ، مما عزز المشاركة المحلية والاستجابة لاحتياجات المجتمع. ومع تحول المسؤوليات من السلطات المركزية إلى الحكومات المحلية، هناك تركيز متزايد على تصميم الخدمات لتناسب السياقات الإقليمية المحددة، وبالتالي تعزيز الكفاءة والمساءلة. ومع ذلك، فإن هذا التحول ليس خاليًا من تحديات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن اللامركزية يمكن أن تمكّن القادة المحليين من الابتكار، إلا أنها يمكن أن تؤدي أيضًا إلى تباين في تخصيص الموارد وجودة الخدمة، وخاصة في المناطق ذات القدرة المحدودة (Emerson, 2015) وعلاوة على ذلك، فإن التقدم التكنولوجي المصاحب للصناعة 4.0 قد زاد من تعقيد هذه الديناميكية؛ فقد أظهر مديرو الإنتاج في النرويج مشاركة أكبر في الأدوات الرقمية مقارنة بالمشغلين، مما يسلط الضوء على فجوة محتملة في تطوير المهارات التي يمكن أن تؤثر بشكل مماثل على تقديم الخدمات العامة في الأنظمة اللامركزية. وبالتالي، فإن اللامركزية الناجحة في الدنمارك تعتمد على موازنة الحكم المحلي، حيث تعد البلديات وحدها سلطات محلية، مع التوزيع العادل للموارد وبناء القدرات لتوفير الخدمات الفعالة .علاوة على ذلك، فإن هناك منطقتان تتمتعان بحكم ذاتي خاص هما (جزيرة فارو وجرينلاند) فيما وراء البحر على مستوى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الاحزاب السياسية في الدنمارك (الاهداف والايدولوجية)

تتميز الساحة السياسية في الدنمارك بديناميكيات بناء التحالفات الفريدة، إذ تتحالف الأحزاب من أجل الحصول على الأغلبية النيابية لتشكيل الحكومة فالحزب الديمقراطي الاشتراكي هو أكبر الأحزاب الدنماركية وتولى زمام الحكم لأول مرة في عام 1924 وبعدها بدءًا من عام 2011–2015 ومن عام 2019 حتى اليوم، وهو ما يلعب دورًا فعالًا في تشكيل الحكم والتمثيل في المجتمع الدنماركي، وعادة يتم تشكيل حكومة ائتلافية من حزبين أو أكثر وهذا ما حصل عندما ترأست الحكومة بقيادة (فريدريكسن) زعيمة الحزب الاشتراكي المسيحي تحالف مع التحالف الأحمر

والأخضر وحزب الشعب الاشتراكي (SF) والحزب الليبرالي الاجتماعي.أما اليمين المتطرف فله تأثير كبير في السياسة الدنماركية وتتنافس في هذه الانتخابات ثلاثة أحزاب شعبوية حصدت نحو 15% من نوايا التصويت.

أسفرت الانتخابات التشريعية في الدنمارك عن هزيمة كبيرة وساحقة لليمين الشعبوي المتطرف المعادي للمهاجرين والمسلمين المتمثل بحزب الشعب الذي كان يلعب دورًا أساسيًا في تشديد سياسة الهجرة واللجوء في البلد الاسكندنافي خلال العقدين الأخيرين .واستطاع الحزب الاشتراكي الديمقراطي بحصوله على 90 مقعدًا من أصل 179 أن يشكل الحكومة بتحالف مع أحزاب صغيرة أخرى، أما بالنسبة لمواطني الدنمارك من أصول مهاجرة، شكّلت انتخابات 2022 حالة غير مسبوقة لناحية عدم تحولهم إلى مادة رئيسة فيها، إلى جانب محاولات إنجاح حزب "الأخضر الحر" بزعامة شاب من أصول باكستانية يُدعى اسكندر صديقي، الذي لم يتخطَّ عتبة الحسم، وحقق نحو 1.4 في المائة.

جدير بالذكر أن الهيكل البرلماني يشجع الأحزاب الصغيرة على المشاركة بنشاط، مما يعزز البيئة السياسية حيث يكون الإجماع والتسوية أمرًا بالغ الأهمية (Commission, 2019) وتسلط هذه الشبكة المعقدة من التحالفات بين الفصائل المختلفة الضوء على أهمية التعاون في تحقيق الأهداف التشريعية .وعلاوة على ذلك، فإن فهم تطور الأحزاب السياسية في الدنمارك يوفر رؤى حاسمة في كل من التحديات والفوائد المترتبة على هذا النظام، وخاصة في التعامل مع القضايا المعاصرة مثل الهجرة وتغير المناخ والتفاوت الاقتصادي .وبالتالي، فإن الفحص الدقيق لهذه الأحزاب يوفر عدسة يمكن من خلالها تحليل الآثار الأوسع للديمقراطية في مشهد عالمي سريع التغير(Gilbert N., 1999)

في الدنمارك، يتشكل المشهد السياسي من خلال مجموعة من الأحزاب الرئيسية التي تعكس أيديولوجيات متنوعة، من الليبرالية إلى الديمقراطية الاجتماعية والقومية. يضع الديمقراطيون الاجتماعيون، الذين يتجذرون تاريخيًا في مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية والمساواة في الأولوية، ويدافعون عن سياسات تحافظ على دولة الرفاهية الشاملة في الدنمارك (.(IPCC, 2018على النقيض من ذلك، يتبنى الحزب الليبرالي أيديولوجية أكثر توجهًا نحو السوق، مع التركيز على النمو الاقتصادي والحرية الفردية. غالبًا ما يشعل هذا الاختلاف في الفلسفة الاقتصادية مناقشات قوية حول دور الدولة مقابل السوق في تحقيق العدالة الاجتماعية .بالإضافة إلى ذلك، يوضح صعود أحزاب مثل حزب الشعب الدنماركي مشاعر قومية متزايدة، تتماشى مع الاتجاهات الأوسع نطاقًا التي لوحظت في أوروبا حيث تزدهر الشعبوية اليمينية على تصورات الحفاظ على الثقافة ضد العولمة. تؤكد هذه الديناميكيات على التفاعل المعقد بين أيديولوجيات الأحزاب في الدنمارك، وتكشف كيف تتأثر المناقشات الوطنية بالاتجاهات الأوروبية الأوسع في الفكر السياسي ومشاعر المواطنين.

لقد عملت الأحزاب السياسية في الدنمارك على تشكيل منصاتها بشكل متزايد استجابة للديناميكيات الاجتماعية المتطورة والمشاعر العامة .وقد أدخلت الأحزاب اليمينية المتطرفة الناشئة خطابًا قوميًا غالبًا ما يخفي رسائل كراهية الأجانب الكامنة، مستغلة بشكل فعال قنوات الإعلام التقليدية لنشر نفوذها. وكما هو مذكور في تحليل المحتوى الذي ينشئه المستخدمون داخل أطر الصحف الشعبية الراسخة، استخدمت الجهات الفاعلة القومية منصات بدون تنسيق تحريري لنشر خطابات التحريض على الخوف والمؤامرات، مما أدى إلى طمس الخطوط الفاصلة بين الصحافة الموثوقة والعنصرية الصريحة. تتحدى هذه الظاهرة الأحزاب الأكثر رسوخًا لإعادة معايرة منصاتها في محاولة لاستعادة ثقة الجمهور ومعالجة المخاوف الاجتماعية والسياسية .وعلاوة على ذلك، تشير الأبحاث إلى أن منصات الأحزاب يمكن أن تؤثر بشكل كبير على السلوك التشريعي، وخاصة في المدى القريب، مما يؤكد على الأهمية الاستراتيجية لتحديد الأجندة أثناء الانتخابات في تشكيل الإجراءات الحكومية اللاحقة .وبالتالي، يظل التفاعل بين الخطاب الحزبي والنتائج التشريعية محورًا حاسمًا في فهم المشهد السياسي في الدنمارك (.(Pollitt, 2011

عند تلخيص التعقيدات المحيطة بالأحزاب السياسية في الدنمارك، يصبح من الواضح أن المشهد يتميز بالتوتر بين التمثيل الشامل والمطالب السياسية المحددة. وكما لوحظ في تطور الحركات السياسية الراديكالية، مثل البديل، هناك خطر الاغتراب حيث تعطي الأحزاب الأولوية لمظالم محددة على أجندة أوسع وشاملة .تعكس هذه الديناميكية تحديًا أوسع داخل الأنظمة الانتخابية الأوروبية، حيث تعيق تعددية الأحزاب السياسية وطبيعتها اللامركزية الإرادة السياسية الجماعية (.(Nations, 2015على سبيل المثال، تؤكد ظاهرة حزب غير الناخبين كيف يمكن للانسحاب أن يخفف من الفعالية السياسية، كما هو الحال في سياقات وطنية مختلفة حيث تتفاعل الأحزاب أكثر كاستطلاعات رأي تعكس المشاعر العامة

بدلاً من كونها مركبات للتغيير السياسي الجوهري. في نهاية المطاف، يعد فهم هذه التعقيدات أمرًا حيويًا للملاحة في المستقبل السياسي للدنمارك وتعزيز المشاركة الديمقراطية.

المطلب الثالث : النظم الانتخابية في الدنمارك

تسلط العلاقة المعقدة بين الأحزاب السياسية والنظام الانتخابي في الدنمارك الضوء على كيفية تأثير ديناميكيات الأحزاب على الحكم وصنع السياسات. فمع نظام التعددية الحزبية والتمثيل النسبي، تجري الانتخابات كل أربع سنوات ينتخب فيها المواطنون ممثلين لتمثيلهم في البرلمان. كما أنَّ الأحزاب السياسية تستمد قوتها من قاعدتها الجماهيرية، من تلك العلاقة المنطقية بين الإيديولوجية والقاعدة الاجتماعية، فالحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي يعود تاريخه إلى عام 1878، يحصل على تأييد من خلال استقطاب شرائح مختلفة من المجتمع، بما في ذلك العمال، والطبقة الوسطى، والمثقفين، والشباب، والنساء، ويعتمد الحزب على عدة عوامل لجذب هذه الشرائح، منها تبني سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نظام رعاية اجتماعية وسياسة الهجرة المعتدلة مع دمجهم في المجتمع.

أما حزب الشعب الدنماركي المعروف بـ(اليمين المتطرف) فيحصل على تأييد من خلال مزيج من العوامل المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والهجرة، بالإضافة إلى استغلال المشاعر القومية والمخاوف المتعلقة بالهوية، بينما يحصل الحزب الليبرالي الدنماركي المعروف أيضاً بـ(فينسترا) على قاعدته الجماهيرية بشكل أساسي من خلال الناخبين الذين يفضلون الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية المعتدلة، بالإضافة إلى الناخبين في المناطق الريفية والشرائح الاجتماعية التي تعتمد على قطاع الأعمال والشركات.

يشجع الهيكل السياسي الدنماركي التعاون وبناء التحالفات بين الأحزاب، مما يتيح سماع مجموعة متنوعة من الأصوات .على سبيل المثال، يوضح الدور المهم الذي لعبه حزب الشعب الدنماركي في تشكيل السياسات اليمينية كيف يمكن للأحزاب الشعبوية أن تتقارب مع أجندات الأحزاب التقليدية وتغير المشهد السياسي. وتؤكد هذه الظاهرة على قدرة الأحزاب القائمة على التكيف استجابة للمشاعر الشعبوية الناشئة. (Altavilla, 2020)

وعلى النقيض من ذلك، فإن القيود التي تواجهها أحزاب مثل الجبهة الوطنية الفرنسية، التي عانت بسبب إطار انتخابي مختلف، تؤكد بشكل أكبر على أن نجاح الحركات الشعبوية (Pedersen, 2020)غالبًا ما يعتمد على النظام الانتخابي المعمول به. وفي نهاية المطاف، تُظهر هذه الديناميكيات كيف تشكل الهياكل الانتخابية استراتيجيات وفعالية الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي الدنماركي.

يؤثر نظام التعدد الحزبي في الدنمارك بشكل كبير على هيكل الحكم، مما يعزز بيئة سياسية تتميز ببناء الائتلافات والتسويات .يسمح هذا النظام بتمثيل الأيديولوجيات السياسية المتنوعة، مما يضمن سماع أصوات الأقليات داخل العملية التشريعية. يتطلب التوازن الدقيق للقوى التعاون، مما يؤدي غالبًا إلى صنع سياسات أكثر شمولاً .وكما يتضح من الأدبيات، يمكن لديناميكيات الحكومات الائتلافية أن تعزز الانضباط المالي، وخاصة في السياقات التي تُظهر فيها الأحزاب محاذاة أيديولوجية وتسود فيها إجراءات الميزانية المركزية. وهنا، يمكن أن يخفف تفويض سلطة اتخاذ القرار لوزراء المالية (Schmidt, p. 23) من مخاوف الدين العام، كما لوحظ في مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .ومع ذلك، في غياب أجندات حزبية موحدة، يمكن للاختلاف الأيديولوجي أن يتحدى الحكم الفعال ويعقد الاستراتيجيات المالية، مما يؤكد على الحاجة إلى قواعد مالية منظمة جيدًا للحفاظ على الاستقرار والمساءلة في الحكم. في نهاية المطاف، يشكل المشهد المتعدد الأحزاب في الدنمارك فعاليته السياسية من خلال مزيج دقيق من التعاون والخلاف.

إن المشهد السياسي المتطور في الدنمارك يقدم دراسة حالة مقنعة في تعقيدات الحكم الحديث. وكما يكشف هذا التحليل، فإن التفاعل بين الأطر المؤسسية وتنفيذ السياسات يشكل بشكل كبير الفعالية السياسية للأمة .ومن الجدير بالذكر أن التحقيق في قطاع الأغذية العضوية يوضح كيف يلعب التصميم المؤسسي دورًا محوريًا في التنمية القطاعية، مما يشير إلى أن السياسات الدقيقة يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وإشراك المستهلكين. وعلاوة على ذلك، فإن الفحص المقارن لعمليات اللامركزية يؤكد على الاختلافات في الكفاءة المؤسسية بين الأنظمة الفيدرالية

والوحدوية، كما يتضح من التناقضات بين الدنمارك والأرجنتين. وهذا يسلط الضوء على ضرورة وجود هياكل حوكمة مصممة خصيصًا لا تعالج الاحتياجات المحلية فحسب، بل تعزز أيضًا التماسك السياسي والمساءلة بشكل عام. وفي نهاية المطاف، يزدهر النظام السياسي في الدنمارك بفضل قدرته التكيفية على دمج مثل هذه الأفكار في ممارساته التشريعية والإدارية، مما يضمن نموذجًا للحكم الديمقراطي (Adawy, 2023).

يتميز النظام السياسي في الدنمارك بالديمقراطية البرلمانية القوية التي تعزز درجة عالية من المساءلة السياسية ومشاركة المواطنين .يلعب البرلمان دورًا محوريًا في العمليات التشريعية، ويعمل في ظل نظام متعدد الأحزاب يشجع على بناء التحالفات بين مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية. يعزز هذا الهيكل المشهد السياسي الديناميكي، والذي تدعمه أيضًا سلطة قضائية مستقلة (Slavinskaite, 2020) ومجتمع مدني نشط، مما يضمن تمثيل الأصوات المختلفة في الحكم. بالنظر إلى المستقبل، تواجه الدنمارك تحديات وفرصًا في تكييف إطارها السياسي لمعالجة القضايا الملحة مثل تغير المناخ والهجرة والحوكمة الرقمية. ومع تزايد الترابط العالمي، ستكون قدرة الدول على الحفاظ على نموذج الرعاية الاجتماعية الخاص بها مع التعامل مع الضغوط الدولية أمرًا بالغ الأهمية، من المرجح أن يشكل الخطاب والإصلاح المستمر نظامًا سياسيًا مرنًا ومتجاوبًا جاهزًا لتلبية الاحتياجات المتطورة لمواطنيه مع الحفاظ على النزاهة الديمقراطية.

الخاتمة

تقوم العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك على أساس الفصل بين السلطات وكذلك التعاون بينهما بالاستناد إلى دستورها لعام 1953 .فالمؤسسة التشريعية هي مؤسسة رقابية على الحكومة المتكونة من الملك ورئيس الوزراء، وهي مسؤولة أمام البرلمان فقط.

ويمتاز النظام السياسي الدنماركي بأنه يسمح بإقامة حكومة ائتلافية تعتمد على سند الأغلبية في البرلمان، وذلك بعدم تصويت تلك الأغلبية ضدها أو حجب الثقة عنها، ومن النادر اللجوء إلى حل البرلمان أو إجراء انتخابات تشريعية في غير موعدها المقرر كل أربع سنوات، ويجري تداول سلمي للسلطة.

وتمتاز الدنمارك بقوة اقتصادية هائلة، إذ يتفوق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها على ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة، وهي من أغنى دول العالم، ولكن على عكس النرويج، لا تمتلك ثروة نفطية تُذكر. كما أنها حققت ثروتها رغم امتلاكها أحد أعلى معدلات الضرائب في العالم، وكما يأتي:

1- تتمتع الدنمارك باستقرار سياسي ملحوظ، يعود إلى حد كبير إلى النظام الانتخابي النسبي الذي يشجع على تشكيل ائتلافات حكومية قوية قادرة على تشريع القوانين وتنفيذ السياسات العامة.

2- يلعب البرلمان الدنماركي دورًا حاسمًا في صياغة التشريعات ومراقبة عمل الحكومة. يتميز البرلمان بقدرة عالية على التوافق حول القضايا المهمة، مما يساهم في تحقيق الإجماع الوطني.

3- تتميز المؤسسات الدنماركية بارتفاع مستوى الشفافية والمساءلة .تخضع الحكومة لمراقبة برلمانية صارمة، وتلتزم بمعايير عالية من الحوكمة الرشيدة.

4- هناك فصل واضح للسلطات بين المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع آليات فعالة لضمان توازن القوى بين هذه المؤسسات.

-5إن دعم الضرائب المرتفعة جعل الشعور القوي نسبيًا بالتماسك المدني، السائد في جميع أنحاء الدول الإسكندنافية منذ منتصف القرن التاسع عشر، مكّن الدنمارك من تعزيز الشعور بالقومية التقدمية. كما عزز الشعور بالمسؤولية الأخلاقية والتماسك الاجتماعي. وفي مؤشر دولي للفساد، تحتل الدنمارك المرتبة الأولى كأقل الدول فسادًا، مما يعكس ثقة قوية في المؤسسات والسياسة والنظام القانوني.

ources

First: Arabic-language sources

1. The Danish Constitution of 1953.

2. Muhammad Al-Khaqani (undated). The Role of Danish Foreign Policy in Iraq.

3. Muhammad Abdul Karim Maghlaj (2022). The Judicial System of the International Criminal Court: A Comparative Analytical Study. Arab Open Academy in Denmark.

4. Rawabet Center for Strategic Studies (2024). The Danish Government Prepares Its Citizens for War.

5. Monte Carlo International (2022). Denmark: The World's First Political Party Entirely Run by Artificial Intelligence.

6. Changes in Immigration Policies in Sweden and Denmark: What Are Their Impacts? (2023). Retrieved from https://www.dw.com/ar/.

7. Leyla Nezerević (2023). Danish Elections: New Parties Draw the Roadmap. Retrieved from https://www.aa.com.tr/ar/Second, English language sources

Adawy, M. (2023). "The effects of COVID-19 vaccination strategies on vaccine uptake in the Nordic Countries. A scoping review.". 'UiT The Arctic University of Norway'. . https://core.ac.uk/download/573317798.pdf.

1. Altavilla, C. (2020). "Comparing Fiscal (De)Centralization and Multilevel Governments in Different Institutional Settings:. A comparative study of Argentina and Denmark (2000-2010). European Diversity and Autonomy Papers EDAP 02/2020". https://cor.

2. Ansell, C. &. (2008). Collaborative governance in theory and practice. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 8, 543–571.

3. Bevir, M. (2009). *Enabling state. In Key concepts in governance: Sage.*

4. Commission, E. (2019). *President von der Leyen's mission letter to Margrethe Vestager. Brussels, .*

5. Emerson, K. &. (2015). *Collaborative governance regimes..* Washington DC: Georgetown University Press.

6. Gilbert N., &. G. (1999). *The enabling state: Modern welfare capitalism in America. .* Oxford: Oxford University Press.

7. Government, D. (2020). A green and sustainable world: The Danish government's long-term strategy for global climate action. Copenhagen: The Ministry of Foreign Affairs of Denmark and the Danish Ministry of Climate, Energy and Utilities.

8. IPCC. (2018). Summary for policymakers. In V. Masson-Delmotte, P. Zhai, H.-O. Pörtner, D. Roberts, J. Skea, P.R. Shukla, & A. Pirani (eds), Global Warming of 1.5°C. Geneva: World Meteorological Organization.

9. Monarchy, T. D. (2014). The Monarchy in Denmark.

10. Nations, U. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for sustainable development. United Nations Department of Economic and Social Affairs. Retrieved from http:l. //www.un.org/en/development/desa/news/sustainable/un-adopts-new-global-goals.htm.
11. Pedersen, K. M. (2020). "Reforming decentralized integrated health care systems: Theory and the case of the Norwegian reform". https://core.ac.uk/download/pdf/6457412.pdf.
12. Pollitt, C. &. (2011). Public management reform: A comparative analysis – New Public Management, governance, and the neo-Weberian state. Oxford: Oxford University Press.
13. Schmidt, T. D. (n.d.). "Incentive distortions in decentralized systems of governance – why is financing decentralized systems so difficult?". . https://core.ac.uk/download/pdf/7046416.pdf.
14. Slavinskaite, N. (2020). "Review of fiscal decentralization in European countries". International Journal of Contemporary Economics and Administrative Sciences. . https://core.ac.uk/download/389070155.pdf.
15. Thorarensen, H. K. (2018). Concluding Thoughts," in The Nordic Constitutions: A Comparative and. Oxford: Hart .
16. Thorarensen, H. K. (n.d.).
17. Trond Norén Isaksen. (2014). he Prince Who Would Be King: Henrik of Denmark's Struggle for Recognition," in. New York: Palgrave .

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

الدبلوماسية المناخية في النظام الدولي:
دراسة في الأدوات والتحديات والتأثيرات الجيوسياسية

أ.م. د عباس فاضل عطوان

كلية العلوم السياسية / جامعة تكريت

abbas.f.attwan@tu.edu.iq

https://orcid.org/0009-0001-5174-0135

10.65441/umisa.2025.01102

المستخلص:

يسعى الباحث الى الإجابة عن تساؤلات هي: ما علاقة الدبلوماسية المناخية بالنظام الدولي؟ وما هي الأدوات التي تمكن الدبلوماسية المناخية في التأثير على ذلك النظام؟ وما مدى هذه التأثيرات؟ وما التحديات التي يمكن أنْ تواجهها الدبلوماسية المناخية والتأثيرات الجيوسياسية الناجمة عن ذلك؟ وستكون الإجابة على هذه التساؤلات من خلال محورين تضمن الأول آليات وأدوات الدبلوماسية المناخية بينما تناول الثاني التحديات والتأثيرات الجيوسياسية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية المناخية، النظام الدولي، التحديات، التأثيرات.

Climate Diplomacy in the International System: A Study of Tools, Challenges, and Geopolitical Impacts

Assistant Professor Dr: Abbas Fadel Atwan
Faculty of Political Science / University of Tikrit
abbas.f.attwan@tu.edu.iq
https://orcid.org/0009-0001-5174-0135
10.65441/umisa.2025.01102

Abstract:

This research seeks to address a fundamental question: What is the relationship between climate diplomacy and the international system, and what tools can climate diplomacy employ to influence this system? Additionally, what is the extent of these impacts, and what challenges might climate diplomacy face in the resulting geopolitical landscape? These questions will be examined through two comprehensive axes: the first explores the mechanisms and tools of climate diplomacy, while the second addresses the geopolitical challenges and their corresponding impacts on the international order.

Keywords: Climate diplomacy, international system, geopolitical challenges, diplomatic impacts.

مقدمة:

يعاني المجتمع الدولي عموماً من مشاكل ومخاطر كثيرة تكون في أغلبها معقدة وعابرة للحدود وذلك يتطلب بذل جهود جبارة وضم إمكانيات ثنائية أو جماعية لمعالجتها بل يستدعي تنظيم إمكانيات دول لمواجهة تداعياتها ومن تلك المخاطر وأكثرها حداثة هي التغيرات المناخية التي استوجبت البحث عن الصيغ والأساليب للتعامل معها ومعالجتها، ومن ذلك الأساليب الدبلوماسية التي هي الأساس في معالجة اغلب مشاكل المجتمع الدولي، ومنها دبلوماسية المناخ.

والدبلوماسية المناخية تعني كيفية استخدام القنوات والاستراتيجيات الدبلوماسية لمعالجة التغير المناخي في العالم وتأثيره في العلاقات الدولية، والتي تشمل التفاوض على سياسات ومعاهدات واتفاقيات متعلقة بالمناخ وتنفيذها على المستوى الدولي فضلاً عن التعاون بين دول وجهات معنية بشكل كبير بهذا الموضوع للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع آثار تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة، وتركز دبلوماسية المناخ كذلك على بناء تحالفات وشراكات خارج أطر المفاوضات الرسمية والذي يتضمن ذلك مواصلة العمل وتدعيم الدبلوماسية العامة لتعزيز الخطاب العالمي حول العمل المناخي ومثال ذلك ما أنجزه الاتحاد الأوروبي وبعمل مكثف مع الدول الأفريقية والآسيوية لدعم مبادرات الطاقة المتجددة، وتعد دبلوماسية المناخ إحدى أهم صور التعاون الدولي لمكافحة التهديدات المناخية المركَّبة والسبب في ذلك يعود لكون التعاون الدولي هو الاقتراب الأكثر فاعلية لضمان تكيّف الدول مع آثار أزمة تغيّر المناخ ومواجهة تداعياتها المتعددة والمتباينة على الأمن الإنساني.

1. **أهمية البحث:** تنطلق أهمية البحث من كون الدبلوماسية المناخية تسهم بشكل فاعل في تنسيق الجهود بين الدول المتقدمة والنامية لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، كون التغير المناخي يعد تهديداً للبشرية جمعاء مما يستدعي تعاوناً دولياً فعالاً عبر أدوات الدبلوماسية.
2. **مشكلة البحث:** كيف تؤثر الدبلوماسية المناخية في إعادة تشكيل العلاقات الدولية، والنظام الدولي، وهل هناك أدوات تستعمل في الدبلوماسية المناخية مثلها مثل الدبلوماسية في العلاقات الدولية.
3. **هدف البحث:** ينطلق هدف البحث من عدة نقاط منها:
   أ. توضيح مفهوم وآليات وأدوات الدبلوماسية المناخية.
   ب. استكشاف التحديات والفرص الناتجة عن الدبلوماسية المناخية.

4. فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من تساؤل مؤداه إسهام الدبلوماسية المناخية في إعادة رسم خريطة النفوذ العالمي وتعزيز أدوار بعض الفاعلين غير التقليديين ومنها تبرز الأسئلة التآلية:

أ. ألا تزال هناك فجوة بين تعهدات الدول الكبرى والتزاماتها الفعلية ما يعيق تنفيذ الاتفاقات المناخية؟

ب. هل يشكل التغير المناخي محوراً جديداً للتنافس الجيوسياسي لاسيما في قضايا الطاقة، المياه والموارد؟

5.منهجية البحث: اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الاستشرافي وذلك لتناول الدبلوماسية المناخية في إطار النظام الدولي المعاصر من خلال تحليل الأدوات المستخدمة في هذا النوع من الدبلوماسية واستعراض التحديات التي تواجهها فضلاً عن التأثيرات الناتجة عنها.

6. **هيكلية البحث:** يقسم الى مقدمة ومبحثين وخاتمة واستنتاجات

المبحث الأول/ آليات وأدوات الدبلوماسية المناخية

يقصد بالدبلوماسية المناخية: استخدام القنوات الدبلوماسية للتعامل مع تغير المناخ في العالم وأثره على العلاقات الدولية، وهذا يشمل التفاوض على السياسات والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالمناخ وتنفيذها على المستوى العالمي، فضلاً عن التعاون بين الدول والجهات المعنية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتعزيز التنمية المستدامة، ويمكن التمييز بين الآليات الدبلوماسية

المناخية والأدوات إذ أنّ الأولى يقصد بها الأطر التنظيمية والتفاوضية بينما الثانية تعني وسائل الاقناع والتأثير، وفي هذا المبحث سنتناول الاثنين معاً وكالآتي:

اولاً: آليات الدبلوماسية المناخية: نعني بآليات الدبلوماسية المناخية تلك القواعد التي تنظم العمل لجميع الدول المعنية والمهتمة بشؤون المناخ وتغيراته وهي كالاتي:

1.اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي: تعد ظاهرة التغير المناخي من المشاكل العالمية المستمرة والمعقدة، اذ تحتوي على تفاعلات بين عوامل بيئية وأخرى ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية، والعالم أصبح أمام وضع حرج يفرض عليه اتخاذ مواقف إيجابية لمحاولة الحد من الآثار الضارة للتغير المناخي، التي امتدت لتشمل التغير في أنماط الطقس، وارتفاع منسوب مياه البحار، والفيضانات، والجفاف والتصحر، وانتشار المجاعات وحالات الفقر المدقع في مناطق شتى من العالم. [i]

وفي عملية تفاوضية كبرى اشترك فيها أكثر من 140 دولة واستغرقت أقل من سبعة عشر شهراً، تم الانتهاء من وضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وهي تتألف من 26 مادة فضلا عن ملحقين اثنين وفُتح باب التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الفترة من 4 إلى 14 حزيران/1992، يتمثل الهدف الطويل الأجل من الاتفاقية والصكوك القانونية المتصلة بها في" تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الجو عند مستوى من شأنه أن يحول دون تدخل الإنسان بصورة خطيرة في النظام المناخي كما نصت " المادة (2) من الاتفاقية.[ii]

وتعد هذه الاتفاقية إحدى الاتفاقيات الثلاث التي اعتُمدت في ((قمة ريو)) المعروفة بقمة الأرض في عام 1992 للترويج لكوكب مستدام للأجيال القادمة، وكانت قد دخلت حيّز التنفيذ في عام 1994 وتكاد العضوية فيها تكون عالمية بفضل توقيع 197 طرفًا عليها. [iii] وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى محاولة تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز، وبخار الماء) في الغلاف الجوي خلال فترة زمنية محددة تتمكن خلالها النظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، كما تسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.[iv]

2.آلية التنمية النظيفة: يمكن لآلية التنمية النظيفة ان توفر عددًا من المزايا من أبرزها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والدفع به من خلال مشروعات خفض الانبعاثات فضلاً عن توفير الموارد الأساسية للنمو الاقتصادي الأنظف في كل أنحاء العالم اذ تستهدف آلية التنمية النظيفة تحديداً مساعدة الدول النامية في إحراز التنمية المستدامة بتعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة وخلق فرص عمل جديدة والحصول على تقنيات متطورة في مختلف المجالات وتأتي الصناعة البترولية في مقدمتها حيث يمكن الاستفادة منها في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وترشيد الاستهلاك والحد من حرق وهدر الغاز. [v]

تعد آلية التنمية النظيفة أحد الآليات الوقائية التي تأسست من خلال ((بروتوكول كيوتو)) 1997، كان الغاية منها تمكين الدول السائرة في طريق النمو من اعتماد مشاريع ذات صبغة اقتصادية بيئية اجتماعية تهدف إلى خفض انبعاث الغازات الدفيئة، اذ يمكن للدول الصناعية في الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية إقامة مشاريع استثمار من شأنها تخفيف الانبعاثات في الدول النامية والحفاظ على البيئة وحماية المناخ، كما تضمن مساعدة الدول المقام عليها تلك المشاريع لتحقيق التنمية المستدامة، مقابل حصولها على شهادات عن التخفيضات المنبعثة المعتمدة.[vi]

3.**صندوق المناخ الأخضر:** تأسس عام 2010م ويعد أكبر صندوق لخدمة المناخ في العالم ويهدف لتسريع العمل المناخي التحويلي في البلدان النامية من خلال نهج الشراكة المملوكة للدول، وموقعه الرئيسي في مدينة (إنتشون) في كوريا الجنوبية، يحكمه مجلس مكون من 24 عضوًا وتدعمه أمانة عامة ، يعد صندوق المناخ الأخضر أكبر صندوق تمويل مناخي في العالم مكرّس لخدمة اتفاق باريس للمناخ لعام 2015 ومساعدة الدول النامية في التكيف المناخي والتخفيف من آثار تغير المناخ وهو صندوق عالمي يهدف إلى الاستجابة لتغير المناخ والمساهمة في جهود الدول المناخية من خلال دعم مشاريع وبرامج منخفضة الانبعاثات ومقاومة للمناخ سواء كانت في القطاع العام أو

الخاص في تلك الدول، تأسس الصندوق على يد 194 حكومة خلال الدورة السادسة عشر من مؤتمر الأطراف ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ عام 2010، وذلك بموجب اتفاقيات (كانكون) التي تشجع جهود الحد أو التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة في الدول النامية (أو ما يعرف بالتخفيف من آثار التغير المناخي)، بهدف مساعدة المجتمعات الضعيفة على التكيف مع آثار تغير المناخ (أو ما يعرف بالتكيف المناخي) أو المساهمة في المبادرات الشاملة التي تحقق كلاً من تخفيف آثار التغير المناخي والتكيف معه.[vii]

4.**آليات السوق الكربوني:** لأسواق الكربون دور حيوي كباقي الآليات المعتمدة لتمويل برامج التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ تعمل أسواق الكربون ضمن آليتين، تتمثل الآلية الأولى في نظام الحد الأقصى والاتجار، أما الآلية الثانية فتتمثل في النظام القائم على المشاريع، اما الأول انشاتها القواعد التنظيمية الأوروبية اذ يعد أكبر سوق لرخص الاتجار في الانبعاثات، وفي ضل هذا النظام تخصص لكل دولة أرصدة من الانبعاثات تمثل رخصة لمنشآتها الصناعية لإطلاق طن واحد من غاز ثاني أكسيد الكربون. [viii] وتمنح حقوق إطلاق الانبعاثات مجانا لمن يطلق انبعاثات لغاية حد معين يحسب على أساس الحد الأقصى من الانبعاثات المسموح بها لتلك الدولة، واما الثاني فمن خلاله تنشأ حقوق مالية تطرحها المشروعات للتعويض عن الانبعاثات أو ازالة أثرها، اذ تسمح آلية التنمية النظيفة وآلية التنفيذ المشترك المنبثقتان عن (بروتوكول كيوتو) للدول الصناعية الحصول على رخص إذا قامت بتمويل مشروعات في البلدان النامية التي تتميز بانخفاض ما تنتجه من كربون. [ix]

ثانياً/ الأدوات: وهي الوسائل التي يستخدمها الفاعلون الدوليون في المفاوضات لصياغة مواقف مشتركة وتشمل:

1. **المفاوضات وأشكالها**:

أ. **بروتوكول كيوتو:** يعد (بروتوكول كيوتو) اول اتفاق ملزم بشأن تخفيض تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي لمحاولة الحد من الأضرار التي قد تلحق بالنظام المناخي للأرض ويميز البروتوكول بين الالتزامات التي تقع على عاتق جميع الدول الأطراف، وتلك التي على عاتق الدول المتقدمة فقط، استنادا إلى المبدأ المنصوص عليه في الاتفاقية، والذي يقضي بتنوع المسؤولية، وذلك وفقا لمدى درجة تقدم وظروف كل دولة، ويتضمن مجموعتين من الالتزامات العامة تقع على عاتق جميع الدول الأطراف في البروتوكول وأخرى تقع على عاتق الدول المتقدمة دون النامية، وتكمن الالتزامات من أجل حماية المناخ، لا سيما فيما يتعلق بالاعتماد على وسائل الطاقة النظيفة، والمحافظة على الأراضي الزراعية والغابات، وغيرها من الالتزامات العامة الهادفة إلى عدم تفاقم مشكلة تغير المناخ. [x]

ب. **اتفاقية باريس:** عقدت مباحثات هذه الاتفاقية في المدة من 11/30 لغاية 2015/12/15 وتم التصديق على الاتفاق ودخل حيز التنفيذ، وفي 2016/11/4 وحتى 2016/8/23 كانت 180 دولة قد وقعت على اتفاق باريس وقامت 23 دولة منها بإيداع صكوك التصديق والقبول او الإقرار، ويهدف هذا الاتفاق التاريخي الي تعزيز الاستجابة العملية للتهديدات التي تمثلها التغيرات المناخية ويحل اتفاق باريس محل (بروتوكول كيوتو) ابتداء من عام 2020م. [xi]

ت. **مؤتمر الأطراف:** يعد مؤتمر الأطراف الهيئة العليا لاتخاذ القرارات ومسؤول عن مراقبة واستعراض تنفيذ الاتفاقية الاطارية للمناخ الخاصة بالانبعاثات الغازية الدفيئة والوضع المناخي في بلدان الدول الموقعة على الاتفاقية، يعقد المؤتمر سنوياً ما لم يقرر الأعضاء عكس ذلك، تعد العاصمة الالمانية برلين أول المدن المستضيفة لهذا الحدث في العام 1995م وهي مقر لرئاسة المؤتمر. [xii] يعتمد المؤتمر نمط التناوب بشأن رئاسته بين المناطق الخمس المعترف بها وهي افريقيا وأسيا وامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالإضافة الى اوروبا الوسطى والشرقية وأوروبا الغربية. [xiii]

2. **القوة الناعمة:** أصبحت الدول في العصر الحالي توظف هذه القوة في إطار رسمي دبلوماسي اذ لم تعد القوة الصلبة وما تمثله من قوة عسكرية واقتصادية عاملاً كافياً للضغط على الدول من أجل تحقيق أهدافها، فقد برزت القوة الناعمة التي وضحها (جوزيف ناي) بأنها الأكثر فاعلية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين فضلاً عن أنها الأداة الفاعلة في حل النزاعات والقضاء على العنف والإرهاب بطريقة الإقناع والجاذبية وبالاعتماد على القيم والثقافة دون الإجبار والترهيب والعنف، فضلاً عن استخدام الوسائل الدبلوماسية لتنفيذ السياسة الخارجية وما لها من فاعلية في عقد المؤتمرات والبروتوكولات بين الدول.[xiv] يعرف (جوزيف ناي) القوة الناعمة بأنها: "القدرة على

الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال" وقد وضح بأنه منذ الإمبراطورية الرومانية لم يحدث إن امتلكت أمة من الأمم مثل القدرة العسكرية، والاقتصادية، والثقافية، التي تمتلكها الولايات المتحدة الأميركية اليوم، لكن هذه القوة لا تتيح للولايات المتحدة إن تحل مشكلات عالمية كالإرهاب، والتدهور البيئي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، دون اشراك الامم الأخرى، ومن ثم فالقوة الناعمة هي أفضل وسيلة في استمالة الدول إلى الاشتراك في هذه القضايا، لاسيما وقد أثبتت التجربة نجاعتها ومدى تأثيرها.[xv]

3. **التحالفات والشراكات:** تعد التحالفات والشراكات الأساس في الدبلوماسية المناخية، اذ تُمكّن الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من التعاون في مختلف المجالات ومنها تخفيف الانبعاثات، والتكيف مع التغير المناخي، ونقل التكنولوجيا والمعرفة لخلق حلول فعّالة ومستدامة، وفي عام 2012 تم تأسيس تحالف أطلق عليه تحالف المناخ والهواء النظيف وتم عقده في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو شراكة تطوعية تضم أكثر من 190حكومة ومنظمة حكومية دولية ومنظمة غير حكومية، تعمل هذه الشراكة على الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري في الأمد القريب لتحقيق أهداف اتفاق باريس ودعم التنمية الاقتصادية وتحسين الصحة وتحقيق الأمن البيئي والغذائي. [xvi] تعد مجموعة السبع وسبعين والصين والتي تضم 133 عضواً من أكبر التحالفات التي تشكلت في مسار اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي تليها المجموعة الافريقية 54 عضواً والدول الجزرية الصغيرة 43 عضواً ومجموعات أخرى كثيرة منها العربية ايضاً، وبشكل عام هناك ما يقرب الخمسين مجموعة تفاوضية تشكلت في مسار الأمم المتحدة الذي ذكر انفاً، وكانت الفكرة الأساسية لهذه التحالفات هي رفع طموح سياسة المناخ وزيادة مراعاة مطالب الدول الضعيفة فضلاً عن الخوف من فقدان النفوذ كتلة تصويت المجموعة 77والصين والتغير في سياسة المناخ، وقد اثبتت التحالفات جدارتها في سياسة المناخ كونها دافعاً للطموحات المناخية والحاجة اليها في زيادة مستمرة لا سيما في المرحلة اللاحقة إذ تجلى ذلك في " الطموح العالي 2015، حلف دوربان 2011، وغيرها. [xvii]

4. **المساعدات المالية:** تعد خطورة وانعكاسات ظاهرة التغيرات المناخية بالنسبة للمجتمع الدولي في الجوانب السياسية والاقتصادية واضحة المعالم، لذا تم التفاهم والاتفاق على توقيع عدد من البروتوكولات والاتفاقيات الدولية للحد من التغيرات المناخية، ترتب عليها عدد من الالتزامات من قبل الدول المتقدمة تجاه الدول النامية. وتعددت اشكال تلك الالتزامات، اذ جاء من بينها الالتزامات المالية التي أقرها (بروتوكول كيوتو) واتفاقية باريس. [xviii] ومع تزايد هذه المخاطر بدأت الدول باتباع أساليب تمويلية جديدة بمواجهة هذه التطورات مثل السندات الخضراء والاستثمارات المراعية للبيئة والصناديق الخضراء والائتمان الأخضر وتشير البيانات إلى ان حجم الاستثمارات للتحول نحو الطاقة النظيفة بلغت 1.1 تريليون دولار في عام 2022 وهو ضعف الاستثمارات في قطاع الوقود الأحفوري، في حين بلغ حجم الصادرات من السندات الخضراء نحو 296 مليار دولار في عام 2020 بالمقارنة مع 0.8 مليار دولار في عام 2006. وتشير الإحصاءات إلى أن حجم السندات الخضراء في بعض الدول ومنها على سبيل المثال الصين بلغت نحو 471 مليار دولار خلال المدة من 2014–2020 وفي الهند نحو 2.7 مليار دولار في المدة نفسها فيما بلغت حجم السندات الخضراء في إندونيسيا ما يقارب10 مليار دولار خلال المدة 2018 –2021 [xix] وتجدر الإشارة إلى ان التمويل المناخي هو التمويل الذي توجهه الكيانات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل مشاريع وبرامج التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والذي يتضمن آليات الدعم الخاصة بالمناخ والمساعدات المالية لأنشطة التخفيف والتكيف مع آثار تغير المناخ، ويهدف إلى تمويل الانشطة التي تدعم الانتقال إلى تنمية منخفضة الكربون. [xx]

المبحث الثاني/ التحديات والتأثيرات الجيوسياسية:

مما لا شك فيه ان دبلوماسية المناخ تواجه تحديات جيوسياسية متعددة تتمثل في تعارض المصالح الاقتصادية، فضلاً عن تأثير الصراعات والحروب على التعاون الدولي، وضعف الحوكمة والجاهزية الاقتصادية في بعض الدول، أدت هذه العوامل إلى تعقيد العلاقات الدولية، وتهديد الأمن والموارد، وتفاقم الهجرة والنزوح، مما يزيد من مخاطر الصراعات على الموارد الشحيحة، وفي هذا المبحث سنتناول هذه التحديات والتأثيرات وكما يلي:

اولاً: التحديات:

ا. **الامن المناخي:** يشكل التغير المناخي والبيئي تهديداً مزدوجاً للأمن الإنساني، وتؤدي تأثيرات تغير المناخ والتطرف غير المسبوق في ارتفاع درجات الحرارة وتدهور الاراضي وشحة الموارد المائية وقلة الغطاء النباتي وكثرة العواصف الغبارية فضلاً عن عدد من الظواهر البيئية غير المألوفة مثل الجفاف وتباين أنماط هطول الأمطار، والذي أدى بشكل غير مباشر إلى التصحر وتآكل التربة والعواصف الرملية والفيضانات المحلية، وارتفاع مستوى سطح البحر وما يتبعه من ملوحة التربة، في ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة تواتر موجات الحر وتعريض سبل العيش الزراعية وصحة الإنسان للخطر، كما اسهم في تعقيد إمكانية الوصول إلى سبل العيش للعديد من فئات المجتمع بمختلف بقاع الأرض.([xxi]) ويعد أمن المناخ جزءاً أساسياً من مكونات الأمن الوطني للدول في العقد الثالث من الالفية الميلادية الحالية، اذ مثل ذلك تطوراً نوعياً جديداً في مفهوم الأمن منذ نهاية الحرب الباردة مطلع تسعينات القرن الماضي، ولم يُعد الاهتمام الدولي والإقليمي على المستويات النظرية والتطبيقية مجرد موضوع عابر أو إجراء بروتوكولي بل أصبح ضرورة تفرضها التغيرات المناخية التي ألقت بتداعياتها المختلفة على دول العالم كافة، والتي كان منها العواصف، والسيول، ودرجات الحرارة القياسية التي طالت حتى دول أوروبا كما حدث في صيف 2022م على نحو غير مسبوق وغير متوقع. ([xxii]) أصبحت مسألة تغير المناخ من أهم المعضلات التي يجب التعامل معها بحجم التهديد الذي تشكله على الأمن البيئي وعلى الحياة في الكرة الأرضية وللحد من اثارها على البيئة العالمية لابد من نشر الوعي البيئي بعقد المزيد من الندوات والمؤتمرات التي توعي الشعوب، وان الدول الصناعية الكبرى المتقدمة والأطراف في اتفاقية باريس للمناخ لعام 2015 تنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب أحكام الاتفاقية لا سيما ما يتعلق بخفض انبعاث الغازات الدفيئة، وتقديم الدعم المالي والتكنولوجي للدول النامية من أجل مساعدتها على التكيف وإقامة المشروعات اللازمة للتصدي للآثار الضارة للتغيرات المناخية.([xxiii])

2. **مصالح الدول الكبرى وصراعات الطاقة:** مما لاشك فيه ان هناك صراعات متعددة وشبه مستمرة في انحاء مختلفة من العالم لاسيما صراعات الطاقة العالمية التي تهدد استقرار المناخ وتعيق التعاون الدولي لمواجهة تغيراته، وتؤثر مصالح الدول الكبرى وصراعات الطاقة بشكل كبير على دبلوماسية المناخ؛ حيث تسعى الدول إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية، بالوقت الذي تتطلب دبلوماسية المناخ تجاوز الأطر السياسية والقانونية التقليدية ذات الصلة للوصول الى أعلى مستوى من مستويات التنسيق الدولي وحوكمة الخيارات السياسية، مع الموازنة بين الأهداف الاقتصادية المتضاربة والتغيرات المناخية والأهداف الدبلوماسية ويلاحظ ان التجاذب والاستخدام السياسي لقضية تغير المناخ؛ انتقل من كونه محصوراً بين الأحزاب السياسية الى مستوى أكبر بين الدول؛ لاسيما الدول الصناعية والدول النامية اذ تسعى الدول الصناعية لا سيما الولايات المتحدة الامريكية لتبرئة الصناعات والتقليل من أثرها في البيئة، مع تضخيم خطر النفط وما ينتج عنه من صناعة، وهذه الدول الصناعية تقدم من الاقتراحات ما يضمن تحقيق متطلباتها، وتستغل تفردها بالتقدم التقني في اختلاق أرقام عبر دراسات لفرض واقع معين، حتى لو كان ذلك سيؤدي إلى بعض الضرر على أطراف أخرى ضمن إطار مؤتمرات تغير المناخ.([xxiv])

3.ضعف الالتزامات والتمويل المادي: من التحديات التي تواجه التغير المناخي موضوع الالتزامات والتمويل المادي، إن عدم كفاية التمويل لتغطية احتياجات التكيف والتخفيف، وضعف الإيفاء بالتعهدات الدولية المقطوعة، والتوزيع غير العادل للموارد، جعل الدول النامية والمجتمعات الضعيفة تعاني من آثار أكبر وتواجه صعوبات في الوصول إلى التمويل اللازم، ولكن يمكن للشمول المالي أن يدعم التخفيف من انبعاث الغازات الدفيئة والتحول إلى اقتصادات منخفضة الكربون بطرق مختلفة، ولأن قضية التغير المناخي ذات أهمية متزايدة ازداد معها العمل لتحديد كيفية مساعدة مقدمي الخدمات المالية والمنظمات الداعمة الأخرى لمساعدة الناس في بناء قدراتهم على التكيف مع الآثار الضارة للتغير المناخي، والتأقلم مع التغيرات الاقتصادية، والتحول نحو اقتصادات منخفضة الكربون، ويمكن أن يساعد التمويل الشامل للجميع كذلك في تقليص الفجوة العالمية في تمويل الأنشطة المناخية، ولهذا النشاط من التمويل سجل حافل بالإنجازات في تعبئة رأس المال الخاص من أجل العمل الإنمائي. ([xxv])

4.التفاوت بين دول الشمال والجنوب: يعد التفاوت بين دول الشمال ودول الجنوب تحديًا كبيرًا في دبلوماسية المناخ، اذ تتحمل دول الشمال مسؤولية أكبر في الانبعاثات في الوقت الذي تعاني فيه دول الجنوب من الآثار الأشد لتغير المناخ وتفتقر إلى الموارد اللازمة للتكيف، هذا

الاختلال ينتج عنه خلافات حول العدالة المناخية بما في ذلك توزيع المسؤوليات عن التخفيض والوصول إلى التمويل، ونقل التكنولوجيا، مما يعيق احياناً التعاون الدولي الفعّال لمواجهة التحدي المناخي عالميًا، وفي هذا السياق، يأتي مفهوم العدالة المناخية ليسلط الضوء على الحاجة إلى توزيع عادل للمسؤولية والتضحيات في مواجهة تحديات تغير المناخ.([xxvi]) إن المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي لمعالجة تغير المناخ تضع دول الشمال العالمي الصناعي غالباً في مواجهة دول الجنوب العالمي النامي، اذ يميل الشمال العالمي إلى التأكيد على المسؤوليات المشتركة لجميع الدول للحد من الانبعاثات، بينما تميل دول الجنوب العالمي إلى التركيز بشكل أكبر على المسؤوليات المتباينة، ويتعين على بلدان الشمال العالمي أن تتحمل المزيد من المسؤولية في الحد من الانبعاثات وتقديم المساعدة التكنولوجية والمالية، فهي توفر الحصة الأكبر من انبعاث الغازات الدفيئة المتراكمة في الغلاف الجوي، وهو المحرك الرئيسي لزيادة مخاطر الحرارة على مستوى العالم.([xxvii])

ثانياً: التأثيرات الجيوسياسية: التأثيرات الجيوسياسية الناتجة عن تغير المناخ تشمل زيادة الصراعات بسبب ندرة الموارد وتفاقم الهجرة والنزوح، وإعادة تشكيل التحالفات، وفي هذه النقطة سنبحث ما ورد وكالاتي:

ا.تعميق الفجوة بين الشمال والجنوب: تغير المناخ يعمق الفجوة بين الشمال والجنوب من خلال جعل دول الجنوب التي تعد اقل مساهمة في انبعاثات الغازات الدفيئة أكثر عرضة لتأثيرات المناخ الشديدة مثل الفيضانات والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر، ولقد انهارت الثقة بين شمال العالم وجنوبه في المنتديات التقليدية لإدارة المناخ بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إذ شعرت بلدان الجنوب العالمي بالخداع من جانب مؤتمرات المناخ الدولية التي كثيراً ما تتجاهل أصواتها واحتياجاتها، وهذه الدول معرضة بشكل خاص لتأثيرات ارتفاع درجة حرارة الكوكب، وفي عام 2023 كانت المخاطر الطبيعية الناجمة عن المناخ من بين أهم التهديدات التي تواجه حياة الناس وسبل عيشهم في أماكن متعددة من العالم. ([xxviii]) وعلى الرغم من اتفاقيات المناخ التاريخية التي أبرمتها الأمم المتحدة الا ان الانبعاثات العالمية استمرت في الارتفاع، وأن العالم سيتجاوز العتبة الحرجة المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة بحلول نهاية العقد الحالي ولن ينجح التحول العالمي في مجال الطاقة إلا إذا نجح المجتمع الدولي في إصلاح الانقسام بين الشمال والجنوب، ولا يمكن حجب رأس المال الحيوي عن أجزاء العالم التي تحتاج إليه بشدة، فهناك حاجة ملحة إلى قيام القادة بإعادة تصور التعاون المناخي ويمكنهم القيام بذلك من خلال ضمان قدرة الجنوب العالمي على الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والمنتديات التي يحتاجها لزيادة القدرة على الوصول إلى الطاقة، ودعم المجتمعات الأكثر تضررا من تغير المناخ وإحراز التقدم في تحقيق الأهداف المناخية. ([xxix])

2.الهجرات والتغيرات الديمغرافية: يُساعد تغير المناخ في ازدياد ظاهرتي الهجرة والتغيرات الديمغرافية من خلال تفاقم الظواهر الجوية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات، التي من شأنها ان تجبر السكان على النزوح داخل بلدانهم أو خارجها بحثاً عن ظروف معيشية أفضل، وهناك ما يسمى بالهجرة المناخية الدولية وهي التدفقات البشرية الناجمة عن الظروف المناخية المتطرفة والتي تقع خارج حدود الدول، ويكون السبب الرئيسي لهذا النوع من الهجرة هو ظاهرة التصحر والجفاف لا سيما في الجزء الجنوبي من قارة أفريقيا الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الهجرة إلى شمال القارة وإلى الدول الغربية.([xxx]) وتتعدد أوجه أثر التغير المناخي على الهجرة، فقد يؤدي ارتفاع منسوب البحر إلى تدهور الظروف المعيشية في دلتا النهر وغيرها من المناطق المنخفضة في العالم لاسيما المكتظة بالسكان، وقد كان سبباً في النزوح والتنقل الداخلي والخارجي في مختلف دول العالم، ومن الأمور التي تثير القلق بصفة خاصة أثر التغير المناخي على الهجرة في البلدان النامية، ففي أقل البلدان نمواً هناك نقص في الموارد التي تساعد في التكيف مع العواقب المترتبة على النزوح البشري الذي يكون مصاحباً لتغير المناخ أو إدارة مثل هذه العواقب وقد يتحول كذلك التغير المناخي وعواقبه إلى صراعات على الموارد، وهو ما يؤدي بدوره إلى النزوح والهجرة كما يثير كذلك مخاوف تتعلق بالأمن الإنساني تجاه النازحين ومن قد يواجهون أشكالاً جديدة من الضعف، بما في ذلك التمييز أو انتهاك حقوق الانسان أو المخاطر المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والمقيمين في المجتمعات التي تستقبل مثل هؤلاء، وتتأثر النساء بمثل هذه المخاطر لا سيما إذا ما تعلق الأمر بالاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والعمل القسري. ([xxxi]) إن التغير المناخي يعد أحد أبرز التأثيرات والذي يمكن

أن يكون له تأثير كبير على البشرية هو التأثير الديموغرافي اذ يمكن أن تؤدي التغيرات المناخية إلى تغييرات في نمط الهجرة، والنمو السكاني، وتوزيع السكان، والصحة العامة.([xxxii])

3.إعادة تشكيل التحالفات الدولية: يعد تغير المناخ تهديداً جيوسياسياً يسهم في تغيير التحالفات الدولية عبر عدة محاور لعل في مقدمتها انه يخلق حاجةً للتعاون الدولي لمواجهة آثاره المدمرة ويشجع على تشكيل تحالفات تسعى لخفض الانبعاثات والتكيف مع التغيرات المناخية، أذ ان التغير المناخي لم يعد مجرد قضية بيئية بل أصبح قضية سياسية وأمنية واقتصادية ذات أبعاد استراتيجية تؤثر على التفاعلات بين الدول، وقد بدأت العديد من الحكومات في إدراج التغير المناخي كعنصر أساسي في سياساتها الخارجية وأجنداتها الأمنية. ([xxxiii]) وهناك ثلاث رؤى بشأن طبيعة العلاقة بين التغير المناخي وتفاقم الصراعات والحروب وتشكيل التحالفات، إذ يمكن أن نميز بين ثلاثة اتجاهات في هذا الشأن ولا يمكن بطبيعة الحال ادراج جميع هذه الرؤى لكن نركز هنا على ما يهم تشكيل التحالفات وهي ان إحدى الرؤى تجد أن التداعيات والتأثيرات الناجمة عن التغيرات المناخية تؤدى في كثير من الحالات إلى التعاون والتكامل بين مختلف الجماعات والدول، بدليل ما حدث في تسونامي عام 2004، اذ أسفرت أضراره عن تعاون وتكاتف كبيرين بين دول جنوب شرق آسيا تحديداً، والمجتمع الدولي عموماً. ([xxxiv]) ومع زيادة تأثيرات التغير المناخي تصبح الحاجة إلى استراتيجيات صحية مرنة أمرًا ملحاً، اذ تشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز التعاون الإقليمي والاستثمار في البنية التحتية الصحية، وضمان عدالة توزيع اللقاحات والأدوية، وتمثّل قمة COP30المقرر عقدها في البرازيل عام 2025 لحظة فارقة في الجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي، وتزداد الحاجة إلى اتفاقات دولية فعالة لتعزيز الالتزام بأهداف اتفاقية باريس للمناخ، والحد من الاحترار العالمي إلى أقل من 2 درجة مئوية، ويمثّل عام 2025 مرحلة حاسمة للقانون الدولي فعلى صعيد التغير المناخي يُنتظر أن تُصدِر محكمة العدل الدولية رأيَها الاستشاري بشأن التزامات الدول تجاه المناخ وربما يُسهم هذا في دفع الدول لتحسين سياساتها البيئية، لكنه أيضًا قد يُستغَلّ كأداة سياسية لتسويغ الحواجز التجارية بين الدول مما يزيد من تعقيد تنفيذ العدالة المناخية. ([xxxv])

خاتمة:

إن التغيرات المناخية تتطلب المزيد من الجهود والمشاركة الفعالة في مختلف المناقشات والمفاوضات الدولية، وتوحيد الجهات المسؤولة عن مجابهة هذا التحدي، وتضمين تغير المناخ بشكل كافٍ في آليات صنع القرار، وصياغة استراتيجية فعالة لدبلوماسية المناخ، على أن يحدث هذا بمساعدة دول الشمال على الصعيد المالي على الأقل، لكونه يتجاوز قدرات كثير من الدول النامية التي قد لا تضع التغيرات المناخية على رأس أجندتها التنموية.

ولاتزال ظاهرة التغير المناخي حاضرة في التحليلات الأمنية والصناعية في العديد من البلدان باستعمال مفهوم الأمن المناخي" في العديد من اللقاءات الدبلوماسية على مستوى العالم، ومن خلال إدارة الموارد الطبيعية بطريقة رشيدة ومستدامة لحمايتها من آثار التغيرات المناخية وتعزيز العمل المناخي، وإدارة المياه العابرة للحدود.

واخيراً يمكن القول أنّ دبلوماسية المناخ وحوكمته ستصطدمان دائمًا بالفجوة والفارق الشاسع بين دول الشمال والجنوب على صعيد المسؤولية، والتكلفة المادية المتكبَّدة، والموارد اللازمة، والكفاءات البشرية، والقدرة على التأثير في جداول الأعمال الدبلوماسية الوطنية والدولية، وموقعها في المشهد الجيوسياسي الحالي، والقدرة على حشد المعلومات التقنية، وغير ذلك. يتطلب التعامل الناجح مع قضية التغييرات المناخية اعتماد رؤية شاملة، تأخذ بنظر الاعتبار الأبعاد المتشابكة لتأثيرات التغيرات المناخية، ومنها ضرورة تحول العالم إلى اقتصاد من نوع جديد، يعتمد موارد جديدة للطاقة، وتكنولوجيا جديدة في الصناعة، وممارسات جديدة في الاستهلاك والحياة، وتوجه أكبر نحو الاقتصادين

References:

1. Ibrahim Abd Rabbo Ibrahim, "Combating Climate Change in Light of the International Legal System: An Analytical and Evaluative Study," Special Issue of the Fourth International Conference, Al-Azhar University, Faculty of Sharia and Law, Damanhour, Egypt, 2023.
2. Abu Dhar Haroun Muhammad Ahmad, "The Phenomenon of Migration in the Context of Climate Change," Strategic Affairs Journal, Issue 17, Mohammed V University, Morocco, 2024.
3. Azhar Hadi Majeed, "Soft Power Diplomacy," Hammurabi Journal of Studies, Issue 52, Year 13, Baghdad, 2024.
4. Asmaa Refaat, "Evaluating the Effectiveness of Climate Change Financing Programs," Journal of the Faculty of Politics and Economics, Cairo University, Issue 17, Arab Republic of Egypt, December 2023.
5. Amir Hakim Hadi, "The Role of Green Finance in Mitigating Climate Change: Experiences of Selected Countries with Potential for Iraq," Master's Thesis, Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Karbala, 2023.
6. Thomas Hirsch, "The Role of North-South Alliances in International Climate Policies after Paris," Friedrich Ebert Foundation, Horizons Series (Discussion Paper), Germany, 2016.
7. Khaled Mohamed Hassan Ismail, "The 2015 Paris Climate Change Agreement and the Consequences of US Withdrawal from It," Faculty of Law Journal, Volume 4, Issue 2, Ain Shams University, Egypt, 2019.
8. Sami Gad Abdel Rahman Wasil, "International Cooperation in Confronting Climate Change," Legal Journal, Cairo University, Khartoum Branch, Volume 14, Issue 3, Sudan, 2022.
9. Mona Zawahria, "Climate Change and the Stakes of International Environmental Policy," Journal of North African Economics, Volume 16, Issue 22, National Higher School of Political Science, Algeria, 2020.
10. Mohamed Abu Bakr Abdel Maqsoud, "Investment within the Framework of the Clean Development Mechanism: A Look at the UAE Experience," Journal of the Department of Law, Mansoura University, Egypt, 2011.
11. Fakiri Amal, "The Clean Development Mechanism: An International Investment System for Promoting Environmental Sustainability," Journal of Science Horizons, Volume 6, Issue 3, Algeria, 2021.
12. Sandra Laour, "An Analytical Study of Carbon Markets' Contribution to Financing Climate Change Response," Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies, Volume 7, Issue 2, University of Constantine, Algeria, 2020.
13. Aqeed Khaled Hamoudi Al-Azzawi, "Soft Power and Political Challenges," Journal of the Faculty of Science City, Volume 14, Issue 3, Baghdad, June 2022.

14. Mahmoud Fathallah, "Climate Finance: Concept and Problems," Research Paper, Information and Decision Support Center, Egyptian Cabinet, Cairo, 2024.
15. Kimin Eugene, "Assessing the Role of the Security Sector in Climate and Environmental Security," Geneva Centre for Security Sector Governance, Switzerland, March 2023.
16. Mohamed Badry Eid, "Climate Security: The International Context and Gulf Strategies," Strategic Report, Center for Gulf and Arabian Peninsula Studies, Issue 26, Kuwait, September 2022.
17. Sabbar Rashid Jubeir, "The Role of the United Nations in Mitigating Climate Change and Its Impact on Global Environmental Security," Journal of Political Science, University of Baghdad, Issue 67, Baghdad, 2024.
18. Raghda Al-Bahi, "Climate Between Diplomacy and Governance: International Experiences," Dar Al-Watan Magazine, Issue 643, United Arab Emirates, 2025.
19. Ahood Al-Lami, "Climate Change: From Science to Political Corridors," Special Report, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh, Saudi Arabia, September 2019.
20. Muhammad Hamid Muhammad, "Climate Justice Between Countries: The North-South Factor (A Comparative Study)," Tikrit Journal of Political Science, Issue 35, Tikrit University, 2024.
21. Lina Majeed Matar, "Climate Change and Its Impact on Population and Demographic Reality," College of Education Journal for Girls, University of Baghdad, Part Three, Issue 27, Baghdad, 2024.
22. Laurence Poisson de Chazournes, Professor and Chair of the Department of Public International Law and International Organization, University of Geneva, available at: https://legal.un.org/avl/pdf
23. "Climate Change," UNFCCC Operations, Food and Agriculture Organization of the United Nations, available at: https://www.fao.org/climate-change
24. "About the Green Climate Fund," Jordanian Ministry of Environment, available at: http://www.jordanclimatechange.com/ar-jo
25. "Conference of the Parties," United Nations, available at: https://unfccc.int/process/bodies/supreme
26. "The Daily Life of an Observer at the Conference of the Parties," Observer's Guide to the 27th Climate Summit, available at: https://unfccc.int/sites/default/files/resource
27. "Environment Programme," United Nations, available at: https://www.unep.org/topics/energy/methane/climate-and-clean
28. "Climate Change and Financial Inclusion," Financial Inclusion for Development Gateway Editor's Collection, available at: https://www.findevgateway.org/ar/collection/taghayor-mounakhi-wa-shoumoul-mali
29. Zainab Mekki, "Addressing the North-South Divide: The Only Way to Achieve Climate Progress," Jusoor Post, available at: https://jusoorpost.com/ar/posts/31376/foryn-bolysy-maaalg
30. "Statement by the Global Migration Group on the Impact of Climate Change on Migration," available at: https://www.unhcr.org/sites/default/files/

31. Widad Hammad Mukhlef, "The Climate Crisis: A New Engine for Reshaping the Map of Global Influence," Center for Strategic Studies, University of Anbar, available at: https://cstrategics.uoanbar.edu.iq
32. Ahmed Taher, "Deconstructing the Relationship between Climate Change and Political Conflicts," International Politics Magazine, available at: https://www.siyassa.org.eg
33. "2025: Prospects for Political and Strategic Transformations and Reshaping the Global Order," Trends for Studies/Strategic Studies Department, Iraqi Observatory for Policy Analysis in the Region and the World, available at: https://marsaddaily.com/news

[i] .Sami Gad Abdel Rahman Wasil, International Cooperation in Confronting Climate Change, Legal Journal, Cairo University, Khartoum Branch, Volume 14, Issue 3, Sudan, 2022, p. 712.

[ii] .Laurence Poisson de Chazourne, Professor and Chair of the Department of Public International Law and International Regulation, Mechanism of Rights, University of Geneva, at the link: https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ccc/ccc_a.pdf Accessed: 10/8/2025

[iii] .Climate Change, UNFCCC Operations, Food and Agriculture Organization of the United Nations, available at: https://www.fao.org/climate-change/action
Accessed: 10/8/2025

[iv] .Mona Zawahria, Climate Change and the Challenges of International Environmental Policy, Journal of North African Economics, Volume 16, Issue 22, National Higher School of Political Science - Algiers, 2020, p. 354.

[v] .Mohamed Abu Bakr Abdel Maqsoud, Investment in the Framework of the Clean Development Mechanism: A Look at the Experience of the United Arab Emirates, Journal of the Department of Law, Mansoura University, Egypt, 2011, p. 28.

[vi] .Fakiri Amal, Clean Development Mechanism: An International Investment System for Promoting Environmental Sustainability, Science Horizons Journal, Volume 6, Issue 3, Algeria, 2021, p. 332.

[vii] .About the Green Climate Fund, Jordan's Ministry of Environment, at the following link: Accessed: August 11, 2025
http://www.jordanclimatechange.com/ar-jo

[viii] .Sandra Laour, An Analytical Study of the Contribution of Carbon Markets to Financing Climate Change Response, Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies, Volume 7, Issue 2, University of Constantine, Algeria, 2020, p. 297.

[ix] .Same source, same page.

[x] .Ibrahim Abdel Rabbo Ibrahim, Combating Climate Change in Light of the International Legal System: An Analytical and Evaluative Study, Special Issue of the Fourth International Conference, Al-Azhar University, Faculty of Sharia and Law, Damanhour, Egypt, 2023, p. 402.

[xi] .Khaled Mohamed Hassan Ismail, The 2015 Paris Climate Change Agreement and the Consequences of the US Withdrawal, Faculty of Law Journal, Volume 4, Issue 2, Ain Shams University, Egypt, 2019, p. 236.

[xii] .Conference of the Parties, United Nations, online: access 12/8/2025 https://unfccc.int/process/bodies/supreme-

[xiii] .The Daily Life of an Observer at the Conference of the Parties, Observer Guide to COP27, available online: accessed 12/8/2025 https://unfccc.int/sites/default/files/resource

[xiv] .Azhar Hadi Majeed, Soft Power Diplomacy, Hammurabi Journal of Studies, Issue 52, Year 13, Baghdad, 2024, p. 2011.

[xv] .Colonel Khaled Hamoudi Al-Azzawi, Soft Power and Political Challenges, Journal of the College of Science City, Volume 14, Issue 3, Baghdad 2022, pp. 95-101.

[xvi] .United Nations Environment Programme, accessed 13/8/2025 https://www.unep.org/topics/energy/methane/climate-and-clean-air-coalition-ccac

[xvii] .Thomas Hirsch, The Role of North-South Alliances in International Climate Policy after Paris, Friedrich Ebert Stiftung, Horizons Series (Discussion Paper), Germany, 2016, pp. 1-3.

[xviii] .Asmaa Refaat, Evaluating the Effectiveness of Climate Change Financing Programs, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Issue 17, Arab Republic of Egypt, December 2023, p. 340.

[xix] .Amir Hakim Hadi, The Role of Green Finance in Mitigating Climate Change: Experiences of Selected Countries with Potential for Benefiting from Iraq, Master's Thesis, Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Karbala, 2023, p. 1.

[xx] .Mahmoud Fathallah, Climate Finance: Concept and Problems, Research Paper, Information and Decision Support Center, Egyptian Cabinet, Cairo, 2024, p. 25.

[xxi]. Kimin Eugene, Assessing the Role of the Security Sector in Climate and Environmental Security, Geneva Centre for Security Sector Governance, Switzerland, March 2023, p. 4.

[xxii] .Muhammad Badri Eid, Climate Security: The International Context and Gulf Strategies, Strategic Report, Center for Gulf and Arabian Peninsula Studies, Issue 26, Kuwait, September 2022, p. 22.

[xxiii] .Sabbar Rashid Jabir, The Role of the United Nations in Mitigating Climate Change and Its Impact on Global Environmental Security, Journal of Political Science, University of Baghdad, Issue 67, Baghdad, 2024, p. 340.

[xxiv] .Ahood Al-Lami, Climate Change: From Science to Politics, Special Report, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, September 2019, p. 8.

[xxv] .Climate Change and Financial Inclusion, Financial Inclusion for Development Portal Editorial Group, accessed August 14, 2025
https://www.findevgateway.org/ar/collection/taghayor-mounakhi-wa-shoumoul-mali

[xxvi] .Muhammad Hamid Muhammad, Climate Justice Between Countries: The North-South Factor (A Comparative Study), Tikrit Journal of Political Science, Issue 35, Tikrit University, 2024, p. 158.

[xxvii] .The same source, p. 176.

[xxviii] .Zainab Makki, Addressing the North-South Divide Is the Only Way to Achieve Climate Progress, Bridges Post, via the link: https://jusoorpost.com/ar/posts/31376/foryn-bolysy-maaalg
Login2025/8/19:

[xxix] .Same source.

[xxx] .Abu Dhar Harun Muhammad Ahmad, The Phenomenon of Migration in the Context of Climate Change, Strategic Affairs Journal, Issue 17, Mohammed V University, Morocco, 2024, p. 223.

[xxxi] .Statement of the Global Migration Group on the impact of climate change on migration, available at: https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/538700416.pdf
Login2025/8/19 :

[xxxii] .Lina Majeed Matar, Climate Change and its Impact on Population and Demographic Reality, Journal of the College of Education for Girls, University of Baghdad, Part Three, Issue 27, Baghdad, 2024, p. 696.

[xxxiii] .Widad Hammad Mukhlef, The Climate Crisis: “A New Engine for Reshaping the Map of Global Influence,” Center for Strategic Studies, University of Anbar, at the link: https://cstrategics.uoanbar.edu.iq, accessed: 8/20/2025

[xxxiv] .Ahmed Taher, “Deconstructing the Relationship between Climate Change and Political Conflicts,” International Politics Magazine, accessed August 20, 2025, at https://www.siyassa.org.eg

[xxxv] .TRENDS for Studies/Strategic Studies Department, 2025: Prospects for Political and Strategic Transformations and Reshaping the Global Order, Iraqi Observatory for Policy Analysis in the Region and the World, at the link: accessed 8/20/2025
https://marsaddaily.com/news.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان (1945_1972)

أ.م.د محمد يونس عبد الله

جامعة ميسان/كلية العلوم السياسية

muhammad_yunus@uomisan.edu.iq

https://orcid.org/0009-0006-4055-8502

10.65441/umisa.2025.01103

الملخص :

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، شهدت اليابان تحولات جذرية شملت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين عامي 1945 و1972. فعلى الصعيد السياسي، تم إقرار دستور جديد عام 1947 وضع حداً للنظام الإمبراطوري المطلق، ورسّخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أُعيد تشكيل النظام السياسي بما يضمن الفصل بين السلطات وتعددية حزبية. أما من الناحية الاقتصادية، فقد بدأت اليابان مرحلة إعادة الإعمار بدعم من الولايات المتحدة، ما أدى إلى "المعجزة الاقتصادية اليابانية"، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ونمت الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا. اجتماعياً، رافقت هذه التغيرات تحولات عميقة في بنية المجتمع، أبرزها ارتفاع مستويات التعليم، وتمكين المرأة، وتطور نمط الحياة الحضرية. كما ساهم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في تحسين مستوى المعيشة وتوسيع الطبقة المتوسطة. يعكس هذا التحول الشامل كيف استطاعت اليابان أن تنهض من الهزيمة إلى مصاف الدول المتقدمة خلال فترة قصيرة نسبياً.

الكلمات المفتاحية: المعجزة الاقتصادية في اليابان، الاحتلال الأمريكي لليابان، دستور 1947، التغيرات الاجتماعية في اليابان.

Political, Economic, and Social Developments in Japan(1945–1972)

Assistant Professor Dr: Muhammad Younis Abdullah

Misan University/Faculty of Political Science

muhammad_yunus@uomisan.edu.iq

https://orcid.org/0009-0006-4055-8502

10.65441/umisa.2025.01103

Abstract:

In the aftermath of World War II, Japan underwent profound transformations that encompassed its political, economic, and social structures between 1945 and 1972. Politically, the adoption of the 1947 Constitution marked the end of the absolute imperial system and established the foundations of democracy and human rights. The political order was restructured to ensure the separation of powers and the emergence of a multi-party system. Economically, Japan embarked on an intensive reconstruction phase supported by the United States, leading to what became known as the "Japanese Economic Miracle." During this period, the country's GDP expanded significantly, and its heavy industries and technological sectors experienced rapid growth. Socially, these developments were accompanied by substantial changes in the fabric of Japanese society, including rising educational attainment, the empowerment of women, and the evolution of urban lifestyles. Political stability and economic progress further contributed to improving living standards and expanding the middle class. This comprehensive transformation illustrates how Japan was able to rise from the devastation of war to become one of the world's advanced nations in a relatively short period.

Keywords: Japanese Economic Miracle, U.S. Occupation of Japan, 1947 Constitution, Social Transformations in Japan.

المقدمة

أهمية البحث:

يُعد هذا البحث ذا أهمية بالغة في فهم التحولات الجذرية التي شهدتها اليابان في الفترة (1945–1972)، والتي غطت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فبعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، استطاعت اليابان تحقيق نهضة غير مسبوقة، مما يجعل دراسة هذه التجربة نموذجًا لفهم كيفية تحول دولة من حالة الدمار إلى مصاف الدول المتقدمة. كما تُبرز الدراسة دور العوامل الخارجية، مثل الاحتلال الأمريكي، والعوامل الداخلية، مثل القيم الاجتماعية والسياسية، في تشكيل مسار اليابان الحديث.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. تحليل التطورات السياسية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك إصلاح النظام السياسي وإقرار الدستور الديمقراطي.
2. دراسة التحولات الاقتصادية التي أدت إلى "المعجزة الاقتصادية اليابانية"، مع التركيز على دور الإصلاحات الصناعية والزراعية.
3. استكشاف التغيرات الاجتماعية، مثل تحسين التعليم وتمكين المرأة، وتأثيرها على بناء المجتمع الياباني الحديث.
4. تقييم تأثير العلاقات اليابانية الأمريكية على مسار التطور في اليابان خلال هذه الفترة.

1. إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيسي: كيف استطاعت اليابان تحقيق نهضة شاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال فترة وجيزة نسبيًا (1945–1972)؟ **ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية، مثل:**

1. ما دور الاحتلال الأمريكي في تشكيل النظام السياسي والاقتصادي الياباني؟
2. كيف ساهمت الإصلاحات الداخلية في تحقيق النمو الاقتصادي السريع؟
3. ما تأثير القيم الاجتماعية اليابانية على عملية التحديث؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن النهضة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية كانت نتاجًا للتفاعل بين ثلاثة عوامل رئيسية:

1. الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي فرضها الاحتلال الأمريكي، مثل الدستور الجديد ونزع السلاح.
2. السياسات الداخلية التي ركزت على تحديث الصناعة وتعزيز التعليم.
3. القيم الاجتماعية اليابانية، مثل الولاء الجماعي والانضباط، التي شكلت أساسًا للتعافي والنمو.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي لدراسة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان خلال الفترة المحددة. كما استخدم المنهج الوصفي لرصد وتحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الصناعي. بالإضافة إلى ذلك، تم توظيف المنهج المقارن لقياس تأثير السياسات الأمريكية على اليابان مقارنةً بتجارب دول أخرى.

هيكلية البحث:

ينقسم البحث الى ثلاث محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: التطورات السياسية في اليابان.

المحور الثاني: التطورات الاقتصادية في اليابان.

المحور الثالث: التطورات الاجتماعية في اليابان.

المبحث الأول: التطورات السياسية في اليابان

تمثلت الخطوة الأولى نحو بلورة السياسة الأمريكية تجاه اليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية في انعقاد مؤتمر القاهرة الذي جرى خلال الفترة من 22 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1943. شارك في المؤتمر كل من الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت*، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل*، والقائد العام للصين شيانغ كاي شيك*. وقد شكّل المؤتمر محطة محورية ضمن جهود الحلفاء لتحديد مسار المواجهة مع اليابان ومصيرها السياسي بعد انتهاء الحرب، إذ تصدّرت هذه القضية جدول أعمال المؤتمر.[i]

أظهر الحلفاء توافقاً ملحوظاً في ما يتعلق بضرورة ممارسة أقصى درجات الضغط على اليابان، من خلال توسيع نطاق العمليات العسكرية، والعمل على شلّ قدراتها الهجومية. وقد تركزت أهداف الحلفاء في إنهاء العدوان الياباني، ومحاسبة المسؤولين عن الاعتداءات على الشعوب الأخرى، مع تأكيدهم على ضرورة عدم السماح لليابان مستقبلاً بامتلاك تطلعات توسعية أو نفوذ خارج حدودها كما شدد الحلفاء على التزامهم بتحرير كافة الأراضي التي احتلتها اليابان منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914) وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك المناطق التابعة للمحيط الهادئ، وكافة الأراضي الصينية التي خضعت للاحتلال الياباني.[ii]

وفي الوثائق الختامية الصادرة عن المؤتمر، أكد الحلفاء على ضرورة انسحاب اليابان من كافة الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرتها، لا سيما تلك التي تعود للصين وبريطانيا والولايات المتحدة، في سياق تأكيد مبدأ السيادة وعدم الاعتداء.[iii]

في شباط/فبراير 1945، عقد لقاء بين رؤساء كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، ورئيس الوزراء البريطاني، لمناقشة مسألة دخول الاتحاد السوفيتي الحرب ضد اليابان. وجاء هذا اللقاء في إطار مؤتمر يالطا، الذي سبق انعقاد مؤتمر بوتسدام في 17 تموز/ يوليو 1945، والذي تناول وضع الخطط لمرحلة ما بعد الحرب في أوروبا، كما تضمن التداول حول مستقبل اليابان.[iv]

كانت الولايات المتحدة قد امتلكت السلاح النووي، وسعت إلى استخدامه كوسيلة ضغط لإجبار اليابان على الاستسلام، قبل أن يشارك الاتحاد السوفيتي فعليًا في الحرب. وبناءً عليه، وجهت واشنطن إنذارًا إلى اليابان في 26 تموز/يوليو، عُرف بإنذار بوتسدام، وجرى الإعلان عنه بموافقة بريطانيا. وقد عبّر الرئيس الأمريكي ترومان* عن أمله في أن يُسهم هذا الإنذار في دفع اليابان نحو الاستسلام، رغم أنه لم يتضمن إشارة صريحة إلى السلاح النووي ،إلا أن اليابان لم تستجب لذلك الإنذار، فأقدمت الولايات المتحدة على إسقاط قنبلتها النووية الأولى على مدينة هيروشيما في 6 آب/أغسطس 1945، ما أدى إلى دمار هائل وخسائر بشرية جسيمة.[v]

وفي أعقاب هذه الضربة، وجه الرئيس الأمريكي ترومان خطابًا إلى الشعب الأمريكي، حذر فيه اليابانيين من أنهم إذا لم يرضخوا لإنذار بوتسدام، فإنهم سيواجهون دمارًا أكبر وعلى الرغم من احتجاجات اليابان، فإن الولايات المتحدة لم تتلقَ استجابة، فقامت بإسقاط قنبلتها الثانية على مدينة ناغازاكي في 9 آب/أغسطس، بعد يوم واحد من دخول الاتحاد السوفيتي الحرب ضد اليابان وفي العاشر من آب/أغسطس 1945، أعلن اليابانيون استسلامهم، وأصدر الإمبراطور الياباني بيانًا أبلغ فيه الشعب قراره بقبول الاستسلام، منهياً بذلك الحرب العالمية الثانية من الجانب الياباني.[vi]

شكّلت السياسات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية نمطاً من السياسات العقابية التي استهدفت الحدّ من القدرات العسكرية والاقتصادية لليابان. وتجلّت أهداف الولايات المتحدة من خلال السعي إلى التخلص من الإرث العسكري الياباني، وذلك بتنفيذ مجموعة من الإجراءات الصارمة التي تضمنت نزع سلاح اليابان بالكامل، وتجريدها من مقدراتها الحربية، الأمر الذي يعكس التوجّه الأمريكي نحو فرض السيطرة التامة على الأراضي اليابانية المحتلة، وذلك في سياق ما اعتُبر تطبيقاً للعدالة الدولية، ووسيلة لتقويض النفوذ العسكري الياباني في المنطقة.

وقد تمثّلت هذه السياسات في نزع سلاح الجيش الياباني بشكل كامل، وبصورة شاملة، مع اتخاذ خطوات لمحاسبة المسؤولين اليابانيين المتهمين بارتكاب جرائم حرب، سواء أكانوا العسكريين أم من الإداريين والاقتصاديين، وذلك ضمن إطار يُعرف باسم "التطهير السياسي والإداري".[vii]

صدر التوجيه الأمريكي الأول في 13 سبتمبر 1945، حيث وُجّه إلى القيادة العامة للإمبراطورية اليابانية، وتضمّن أوامر بتسريح كافة القوات البرية والبحرية والجوية داخل اليابان وخارجها. وقد أشرفت الولايات المتحدة على إعادة الجنود اليابانيين المتمركزين في كل من الفلبين، وجنوب كوريا، وجزر المحيط الهادئ، بما في ذلك جزر أوكيناوا.[viii]

واتجهت السياسات الأمريكية كذلك نحو معاقبة كبار المسؤولين اليابانيين، إذ تم اتهامهم بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد شملت هذه الاتهامات أعضاء المجلس العسكري الأعلى في اليابان، والإمبراطور، وقادة أركان الجيوش المختلفة، من القوات البرية والبحرية، وكذلك ضباط الأمن الداخلي، والمسؤولين عن التنظيمات السياسية اليابانية المتطرفة، وكل من ساهم في الدعوة للحرب أو مارس العنف ضد الشعب الياباني أو شعوب الدول الأخرى الذين تشتبه القيادة العليا بأنهم مجرمين حرب اذ قامت بتشكيل المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى.[ix]

سعت سلطة الاحتلال إلى تفكيك البنية الفكرية التي قد تشكّل تهديداً مستقبلياً لمصالحها، عبر تبني استراتيجية تهدف إلى "نزع السلاح الفكري"، تمهيداً لتأسيس حكومة يابانية تتسم بالسلمية ولا تمثّل خطراً على المصالح الأمريكية. وفي هذا السياق، أصدر القائد الأعلى للاحتلال في كانون الثاني/يناير عام 1946 توجيهاً يقضي بإقالة الموظفين غير المرغوب فيهم، باستثناء بعض الفئات، تحت ما عُرف بمصطلح "حملة التطهير". وقد شمل هذا البرنامج إقصاء اليابانيين الذين رأت سلطة الاحتلال أنهم يُشكّلون عقبة محتملة أمام تنفيذ مخططاتها في اليابان، لاسيما من يشغلون مناصب في الوظيفة الحكومية.[x]

جاء هذا الإجراء في إطار توجه سلطات الاحتلال نحو ضمان تنفيذ سياساتها من خلال حكومة يابانية جديدة لا ترتبط بممارسات النظام السابق، ولا تتمتع بامتداد إلى البُنى الإدارية والمؤسساتية المسؤولة عن سياسات اليابان ما قبل الحرب وقد صدر هذا التوجيه من قبل حكومة الاحتلال بقيادة الجنرال ماك آرثر*، الذي شدّد على ضرورة إلغاء الجمعيات والمنظمات السياسية في اليابان، وإقصاء جميع الأفراد العاملين في المناصب العامة ممن يُعتقد أن لهم تأثيراً مباشراً على الرأي العام أو كانوا أعضاء في جمعيات ذات طابع قومي أو عدواني، أو ممن أظهروا مواقف عدائية تجاه أهداف الاحتلال العسكري .[xi]

شهدت اليابان تجربة احتلال فريدة من نوعها عقب الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُضم البلد المحتل إلى أراضي الدولة المحتلة بصورة مباشرة، ولم تُشكل حكومة احتلال عسكرية تتولى السلطة بشكل كامل، بل استمرت الحكومة اليابانية القائمة في أداء وظائفها، وإن كان ذلك تحت إشراف وسيطرة سلطات الاحتلال الأمريكي. ونتيجة لذلك، طُلب من الحكومة اليابانية إجراء سلسلة من الإصلاحات، كان من أبرزها تعديل دستور ميجي في عهد ميجي*، وإصدار حزمة من القوانين الجديدة التي من شأنها تعزيز الحريات الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان[xii]

وعلى الرغم من سيطرة الاحتلال، فقد حافظت الحكومة اليابانية على مظهر من مظاهر السيادة الشكلية، إلا أن السلطة الفعلية في الإصلاح السياسي كانت بيد القائد الأعلى لقوات الاحتلال. وقد انطلقت عملية الإصلاح الدستوري من خلال إصدار قوانين جديدة وتعديل بعض المواد القائمة بهدف إرساء مبادئ الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية. غير أن تلك العملية لم تكن كافية من حيث المحتوى أو الشمول، مما استدعى المطالبة بإجراء تعديل شامل لبنود الدستور لضمان إشراك الشعب في الحكم، وتحقيق الفصل بين السلطات، وتعزيز نزاهة القضاء، وضمان حماية فعالة للحقوق الفردية والحريات الأساسية.[xiii]

وقد أثار موضوع تعديل الدستور اهتماماً واسعاً لدى مختلف أطياف الشعب الياباني، وشكل مادة للنقاش السياسي في عموم البلاد. وأدت الأحزاب السياسية، ولا سيما الحزب التقدمي، وحزب الأحرار، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي، دوراً محورياً في طرح التعديلات على دستور ميجي، حتى جرى التوافق على مسودة جديدة عُرفت باسم "مسودة ماتسو موتو". تلا ذلك إجراء انتخابات عامة وتشكيل أول وزارة ذات تمثيل ديمقراطي حقيقي في تاريخ اليابان، وهو ما لقي ترحيباً من الجانب الأمريكي واعتبرت هذه التطورات السياسية مهمة تعكس الممارسات والمظاهر الأساسية للديمقراطية وتظهر مدى تقدم اليابان نحو انشاء حكومة حرة.[xiv]

انقسمت الأحزاب السياسية في اليابان إلى تيارين رئيسيين: الأحزاب المحافظة والأحزاب التقدمية. ويُعد "الحزب الليبرالي الديمقراطي" أبرز الأحزاب المحافظة وأكثرها تأثيراً، إذ ظلّ مهيمنًا على السلطة منذ عام 1955. ويُعزى هذا الاستمرار إلى طبيعة هذا الحزب التي تتماشى مع تطلعات الشعب الياباني وطبيعته، إضافةً إلى برنامجه السياسي الذي يركّز على بناء دولة رقابية صناعية قوية. وعلى صعيد السياسة الخارجية، يتبنّى الحزب توجهًا مؤيدًا للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تُعد سياساته الداخلية شاملة ومنتشرة في جميع أنحاء البلاد، وهدفها الأساسي كسب أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية. ويُشار إلى أن رئيس الحزب عادةً ما يتولى رئاسة الحكومة، نظراً لتمتع الحزب بالأغلبية في البرلمان.[xv]

ويتميّز قادة الأحزاب المحافظة بامتلاكهم خبرات سياسية واسعة، إلى جانب ارتباطهم الوثيق برجال الأعمال والبيروقراطيين، كما أنهم لا يعتنقون الفكر الماركسي. وقد نجح هؤلاء القادة في كسب تأييد الناخبين الريفيين مقابل تراجع شعبيتهم في الأوساط الحضرية. وتنسجم سياسات الحزب مع ميول الريفيين، مستفيداً من حالة الاستقرار الاقتصادي لتعزيز هيمنته على المشهد السياسي. ويجمع هذا التيار بين المبادئ الديمقراطية الغربية والتقاليد السياسية اليابانية، رغم التحديات الناتجة عن الانشقاقات الداخلية.[xvi]

وتتوزع الأحزاب اليابانية السياسية، بشكل عام، على أربعة تيارات رئيسية: الاشتراكي، والليبرالي، والمحافظ، والشيوعي. ويُمثل "الحزب الاشتراكي الديمقراطي" التيار الاشتراكي، وهو أول حزب سياسي نشأ رسميًا في اليابان بعد الاحتلال الأمريكي، حيث تأسس عام 1945، وضم في عضويته 17 فرداً من أعضاء "الدايت"، على الرغم من تعرضه لانقسامات متكررة خلال العقود التالية فقد عانى الحزب منذ تأسيسه من صراع داخلي بين يساره الأقرب الى الفكر الشيوعي ويمينه الأقرب الى الفكر المحافظ الا ان ذلك لم يمنع الحزب من ان يقدم برامج ومشاريع اكثر تحديدا من الأحزاب الأخرى لاسيما فيما يتعلق بمشكلات التضخم والإسكان والإصلاح الزراعي وتوسيع المشاركة السياسية.[xvii]

اما التيار الليبرالي فكان حزب الاحرار وهو ثاني حزب سياسي يعلن عنه رسميا في 9 تشرين الثاني 1945 وأقال الحزب في البداية مجموعة من السياسيين المخضرمين الذين كانت لديهم ميول وقد انضم اليه 46 عضوا من أعضاء الدايت وكان اقرب الى تيار المحافظين من التيارين الباقيين وتضمن برنامج الحزب الدعوة الى ضرورة منح المرآه حقوق اكثر ومنها السماح لها بالمشاركة السياسية وتخفيض سن الناخبين وإعادة تنظيم المجالس السياسية مثل مجلس شورى الامبراطور ومجلس النواب وإصلاح نظام التعليم والمحافظة على روح الدستور.[xviii]

كان الحزب الديمقراطي هو الحزب الثالث من الأحزاب الرئيسية في اليابان التي ظهرت بعد الحرب وهو ممثل التيار المحافظ، اعلن عن تأسيسه رسميا في 16 تشرين الثاني 1945 ضم في عضويته 270 عضوا من أعضاء الدايت وقد تشكلت بنية الحزب الأساسية من مجموعة من السياسيين المحافظين أغلبهم كانوا من المنتمين الى اتحاد دعم الحكم الامبراطوري في الحرب العالمية الثانية وكان برنامجه السياسي في بداية تأسيسه لم يكن قد صيغ بشكل واضح ومحدد الا ان عددا من أعضائه قد أشاروا في تصريحات اليهم إلى ان الحزب يريد الاحتفاظ بالنظام الامبراطوري وبالتوجيهات الاقتصادية السابقة في اليابان ويرفض اصلاحا زراعيا واسع النطاق، اما الحزب الرابع الذي لم يعلن عن تنظيمه رسميا في المرحلة المبكرة من الاحتلال والشيوعيين كانوا معروفين انهم المجموعة الوحيدة التي سجلت معارضتها للتوسع الاستعماري الياباني على حساب دول الجوار الإقليمي وقد كان الشيوعيون منذ تشرين الأول 1945 نشطين في الدعوة الى إقامة جبهة شعبية موحدة مع الاشتراكيين ونزع ملكية الملاكين الذين لا يعملون في أراضيهم وإعادة توزيعها على المزارعين العاملين فيها وتأميم الصناعة وحل الدايت وفتح تحقيق حول الانفاق في الحرب العالمية الثانية وإزالة النظام الامبراطوري.[xix]

اما الأحزاب السياسية الأخرى فكانت هامشيه واخفقت في جذب الأعضاء المستقلين في الدايت الى احزابهم وعموما تركزت اغلب نشاطات الأحزاب السياسية في هذه الحقبة على مناوراتها لكسب السياسيين المعروفين وأعضاء الدايت وكان الاشتراك الشعبي في هذه الأحزاب معدوما تقريبا لان الأغلبية العظمى من الشعب الياباني لم تكن مهتمة بالأمور السياسية في ظل الظروف المعاشية الصعبة التي كانت تعيشها ومن ثم كان تركيزها منصبا على الاهتمام بالمشاكل اليومية من غذاء وملبس ومسكن.[xx]

اما فيما يخص بالمؤتمرات التي عقدت فمنهم مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1951 فقد أعلنت اليابان موافقتها على السياسة الامريكية في المنطقة ولما دخلت الولايات المتحدة في صراع مكشوف مع الشيوعيين كان عليها ان تحصل من اليابان على دعم مباشر لما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من اقصاء العناصر الشيوعية اليابانية أصبحت تعترف بحق اليابان في تأمين دفاعها بواسطة جيشها الذاتي لكن تسليحها

اليابان بهذه الكيفية يفترض عودتها لسياستها ومن ثم اصبح توقيع المعاهدة امرا لا مفر منه وحقيقه الامر كان انه كان هناك ميل واضح من جانب كل من حكومة الولايات المتحدة واليابان لعقد صلح منفرد بشرط توفر الولايات المتحدة الضمانات اللازمة لليابان ضد أي هجوم شيوعي سواء كان ذلك من الداخل ام من الخارج وتمهيدا لذلك عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى عقد معاهدة مع الفلبين في 30 اب 1951 ثم اعقبها بتوقيع ميثاق امن المحيط الهادي بين الولايات المتحدة ونيوزلندا وأستراليا لوضع صمام الأمان ضد الروح العسكرية اليابانية.[xxi]

في العشرين من حزيران عام 1951، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه دعوة إلى اثنتين وخمسين دولة للمشاركة في مؤتمر عُقد في مدينة سان فرانسيسكو، وتم افتتاح أعمال المؤتمر في الرابع من أيلول من العام ذاته، وبلغ عدد الدول الموقعة على الوثيقة ثمانٍ وأربعين دولة في الثامن من أيلول 1951. يُلاحظ أن الدول الشيوعية الثلاث (الاتحاد السوفييتي، بولندا، وتشيكوسلوفاكيا) لم تُوقّع على الاتفاقية، كما لم تُوجَّه الدعوة إلى جمهورية الصين الشعبية. نصت المعاهدة التي تمخض عنها المؤتمر على تجريد اليابان من إمبراطوريتها السابقة، وتخليها عن المطالبات بجزر كوريا، وجزرالبيسكادور، وكافة الجزر الواقعة في المحيط الهادئ، والتي كانت تمثل آنذاك مناطق وصاية تابعة للأمم المتحدة تحت إشراف الولايات المتحدة. كما تخلّت اليابان عن كافة حقوقها في الصين، واقتصر الاعتراف بسيادتها على الجزر اليابانية الرئيسة، وذلك في ظل التزامات مقابِلة من قِبل الدول الموقعة، تضمنت سحب قوات الاحتلال الأجنبية من اليابان في غضون تسعين يوماً، كما منحت اليابان حرية إبرام الاتفاقيات الثنائية، واعترفت المعاهدة بمبدأ التعويضات عن الخسائر والمعاناة التي تسببت فيها اليابان خلال الحرب.[xxii]

وعلى الرغم من تلك الخسائر والقيود المفروضة على اليابان بموجب المعاهدة، فقد استطاعت الدولة أن تحقق نهضة اقتصادية ملحوظة، بدأت في أوائل سبعينيات القرن العشرين، حيث أصبحت اليابان حينها ثالث أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم. ومع ذلك، فإن الشعور الوطني الياباني بدا متأثراً بغياب الروح القومية التي تجسدت في مرحلة ما قبل الحرب، إذ راود اليابانيين الأمل في استعادة مكانتهم الدولية. وقد أدّى الإعجاب الواسع بالإنجازات الاقتصادية اليابانية إلى تصاعد المطالب الوطنية لإعادة تأكيد الهوية والدور الدولي، رغم أن بعض الأوروبيين آنذاك كانوا ينظرون بريبة إلى هذه الطموحات، بالرغم من الإنجازات الاقتصادية المبهرة التي حققتها اليابان.[xxiii]

لقد بات من الواضح أن شريحة كبيرة من المجتمع الياباني ترى أن التحدي الأساسي في علاقاتهم مع الولايات المتحدة يكمن في الطابع غير المتكافئ لتلك العلاقة. فمنذ أكثر من خمسة عشر عاماً، ورغم انتهاء الاحتلال الأميركي، لا تزال اليابان خاضعة ضمنياً للهيمنة الأميركية، سواء على المستوى العسكري أو الاقتصادي، حيث أُجبرت على التعاون مع الولايات المتحدة ضمن إطار تنفيذ استراتيجياتها في منطقة الشرق الأقصى. ويُعد الاعتماد المفرط على التجارة مع الولايات المتحدة دليلاً واضحاً على هذه التبعية، إذ إن اليابان لا تمتلك بديلاً تنافسياً في السوق الدولية، خاصة في ظل الانقسام الدولي بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي والصين. وقد ساهم غياب التوازن هذا في خلق شعور متنامٍ لدى اليابانيين بعدم الاستقلالية الوطنية.[xxiv]

وفي هذا السياق، برزت موجة من المظاهرات المناهضة للوجود الأميركي في اليابان، خاصة في ظل تنامي التأثير الماركسي بين صفوف المثقفين والطلاب. فقد بدأت النظرية الماركسية تكتسب زخماً، مع كشفها التناقضات البنيوية في الرأسمالية الغربية، وما تحمله من تهديد ضمني للسيادة اليابانية. وتزايدت هذه المواقف في ظل احتمالية امتداد الصراع الأميركي مع الاتحاد السوفييتي إلى الصين، مما دفع اليابانيين للتساؤل حول مغزى وجود القواعد الأميركية على أراضيهم، ومدى توافقها مع مصلحة البلاد.[xxv]

وقد أصبح التحالف الأمني بين طوكيو وواشنطن محل جدل واسع، لاسيما أن اتفاقية الدفاع المشترك صارت تُنظر إليها على أنها تهديد لاستقلال اليابان، بدلاً من أن تكون ضماناً لحمايتها. ولذا، فقد استغل التيار اليساري هذا الطرح ليعزز من دعواته الرافضة للهيمنة الأميركية. وفي مطلع السبعينيات، تركزت أبرز إشكالات العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة حول مسألة التحالف الدفاعي واستمرار وجود القواعد العسكرية الأميركية. ومع تصاعد وتيرة النمو الاقتصادي الياباني، اتجه اليابانيون إلى تعزيز ثقتهم بقدراتهم الذاتية، ما انعكس في انخفاض درجة التسامح تجاه مظاهر التبعية للولايات المتحدة.[xxvi]

استمرت الجماهير اليابانية تنظر الى التحالف الدفاعي مع الأمريكيين على انه بمثابة مكرمة بدون وجه حق للولايات المتحدة وليس لصالح اليابان ودعا الاشتراكيون الى ما اسموه بالحياد غير المسلح اما الشيوعيون فان رغبتهم في وجود دولة مسلحة ولكن شيوعية المبدأ، اما حزب

الكوميتو فقد نادى بتخفيف قيود معاهدة الامن ليصير القاؤها في نهاية المطاف وطرح الاشتراكيون الديمقراطيون تصورهم بأن تظل القواعد العسكرية الأمريكية كما هي ولكن لا يتم تشغيلها من جانب العسكريين الا في وقت الازمات وعلى أي حال فقد ظل رجل الشارع الياباني يشعر بالعداء تجاه القواعد الأمريكية متشكك في أهمية وجدوى علاقات الدفاع مع الولايات المتحدة.[xxvii]

لقد طغت مشكلة اوكيناوا على سطح العلاقات بين البلدين بطريقة مفاجئة وكانت اوكيناوا تشكل الولاية رقم 47 لبقية اليابان في عام 1945 وظل الأميركيون يحكمونها بصفتها قاعدة عسكرية كبرى بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ولم يكن ذلك يشغل بال اليابانيين كثيرا لانشغالهم في استعادة بنائهم الاقتصادي بعد الحرب اما أهلهم فكانوا متأرجحين في موقفهم اذ كان تاريخهم منفصل عن الوطن الام قبل نهاية القرن التاسع عشر فكان لهم ملوكهم وكانوا يكرهون ان يعاملوا من جانب اشقائهم اليابانيين كمواطنين الدرجة الثانية كما انهم قاسوا كثيرا اثناء الحرب، لكن الحكم الأمريكي لهم جعل منهم اشد اليابانيين وتمسكا بقومتيهم اليابانية زمن ثم صاروا يطالبون بالعودة للانضمام لبلادهم .[xxviii]

وبمقتضى معاهدة 1952 فقد وعدت اليابان ان تساند المقترحات الأمريكية بان تكون اوكيناوا احد أقاليم الوصاية التابعة للولايات المتحدة ولكن اصبح واضحا ان الأمم المتحدة لن تسمح بهذه الوصية لذلك بدا وزير الخارجية الأمريكي دالاس الحديث عن حق اليابان في السيادة على هذه الجزر وفي عام 1965 وبزيادة المخاوف تجاه حرب فيتنام ثارت مسالة ضم اوكيناوا بشكل حاد وفي حزيران 1965 عادت جزر بوتين الصغيرة الحجم الى اليابان ولم يخفف ذلك من حدة المطالبة باوكيناوا وشعر اليابانيون ان حكم ما يقارب من مليوني ياباني يسكنون هذه الجزر من جانب الأمريكيين قد خلق المستعمر الوحيد في العالم لما بعد الحرب العالمية الثانية وصار من الواضح ضرورة حل هذه المشكلة وراء اليابانيون في عام 1970 حين يحل موعد نهاية معاهدة الامن المبرمة لعشر سنوات منذ 1960 ظرفا يحمل في طياته اسمى في العلاقات اليابانية الامريكية لذلك كان من المحتم تفادي تفاقم المطالبة بأنهاء معاهدة الأمن بعدم اضافه مشكلة اوكيناوا هي الاخرى.[xxix]

على الرغم من ما تقدم فقد خشى اليابانيون من تغيير الولايات المتحدة لسياستها في اسيا ولاسيما بعد الانسحاب من فيتنام عام 1969 وإعلان الرئيس نيكسون مبدأه في 25 تموز 1969 بانه لن يكون هناك فيتنام ثانية وانه على الدول الاسيوية ان تتحمل العبء الأكبر نت الدفاع عن نفسها وزادت هذه الخشية لان اليابان وجدت في ذلك ما يدفعها لتوجيه جزء اكبر من دخلها القومي لأغراض الدفاع ولاسيما بعد التقارب الصيني _الامريكي وزيارة الرئيس نيكسون للصين غير انهم اظهروا مرونة كبيرة في التجارب مع هذا الموقف ورحبوا بالتقارب مع الصين ولم يتخرجوا من الاعتراف بالصين الشعبية في 29 أيلول .1972[xxx]

المبحث الثاني: التطورات الاقتصادية في اليابان

شهدت اليابان استنزافًا كبيرًا لمواردها الوطنية نتيجة للحرب التي استمرت خمسة عشر عامًا، بدءًا من غزو منشوريا عام 1961 وحتى الاستسلام عام 1965. وقد شكلت المشكلات الاقتصادية المتفاقمة أحد أبرز التحديات التي واجهها الاحتلال أثناء محاولته إعادة إعمار البلاد. تنقسم هذه المشكلات إلى جانبين رئيسيين: الأول صناعي- مالي، ويتمثل في تفكك الزايباتسو*اوالكارتيلات الكبرى[xxxi] والثاني زراعي، ويتجسد في أزمة توزيع الأراضي الزراعية أو ما يُعرف بالإصلاح الزراعي.[xxxii]

وبدأ الاقتصاد الياباني مرحلة التعافي والازدهار اعتبارًا من عام 1961، حيث اتجهت البلاد نحو إعادة البناء الاقتصادي، مما أدى إلى تحسن الوضع الغذائي تدريجيًا. وقد أسهم قانون الإصلاح الزراعي في تحقيق نتائج إيجابية بحلول عام 1967، حيث بدأت الزراعة اليابانية تجني ثمار هذه السياسة، مما انعكس إيجابًا على الوضع الاقتصادي العام وفي هذا السياق، شهدت السياسة الأمريكية تجاه اليابان تحولًا جذريًا كان له آثار بالغة على البلاد. ففي البداية، ركزت الولايات المتحدة على نزع سلاح اليابان وترسيخ الديمقراطية، مع إيلاء اهتمام محدود لإعادة الإعمار الاقتصادي. كما اتسم موقفها بالتسامح تجاه عودة الحزب الشيوعي الياباني ودعم الحركات العمالية ذات التوجهات اليسارية. إلا أن هذه السياسة سرعان ما استغلت من قبل القوى الراديكالية التي سعت إلى استغلال الظروف الصعبة التي عانى منها الشعب الياباني لتحقيق مكاسب سياسية واجتماعية[xxxiii].دور الحرب الكورية في التحول الاقتصادي الياباني: بداية "المعجزة الاقتصادية"

مثلت الحرب الكورية (1950–1953) محفزًا حاسمًا في عملية انتعاش الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شكلت نقطة تحول رئيسية في مسار ما عُرف لاحقًا بـ"المعجزة الاقتصادية اليابانية". وقد تجلّى هذا التحول من خلال عدة مؤشرات اقتصادية بارزة:[xxxiv]

أولاً: أسهمت الطلبات العسكرية المكثفة من قوات الأمم المتحدة المشاركة في الصراع الكوري في تنشيط القطاع الصناعي الياباني، حيث مثلت الصادرات اليابانية من السلع والتمويلات العسكرية دعامة أساسية للنمو. فخلال العام الأول من الحرب (1950)، سجلت الطاقة الإنتاجية لقطاعي التعدين والصناعة ارتفاعًا بنسبة 50%، بينما تضاعف الدخل القومي الإجمالي ثلاث مرات، بلغ في بعض القطاعات أربعة أضعاف خلال الفترة (1946–1953).

ثانيًا: اتسمت هذه المرحلة بتحول هيكلي في الاقتصاد الياباني، تمثل في ارتفاع معدلات الاستثمار الخاص والعام. فعقب تحقيق أرباح قياسية، وجهت الشركات الخاصة استثمارات ضخمة نحو تحديث البنى الصناعية، بينما ركزت الحكومة على تطوير البنية التحتية الداعمة للتوسع الاقتصادي، مثل مشاريع توليد الطاقة الكهرومائية وبناء السفن وتوسيع القدرات الإنتاجية.

ثالثًا: كان للإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الحكومة اليابانية في فترة ما بعد الحرب أثر بالغ في تعزيز النمو. ويبرز هنا قانون الإصلاح الزراعي (1946) الذي نقل ملكية الأراضي إلى صغار المزارعين، مما رفع مستويات دخلهم وحوّل ربع السكان (الذين كانوا يعتمدون على الزراعة) إلى قوة استهلاكية فاعلة. كما ساهم انتشار المبادئ الديمقراطية في تعزيز المشاركة الاقتصادية والاجتماعية. التطور التكنولوجي والصناعي في اليابان (1966–1981): دراسة تحليلية

من جهة أخرى شهدت اليابان تقدمًا صناعيًا وتكنولوجيًا ملحوظًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث احتلت المرتبة الأولى عالميًا في مجال الإنشاءات البحرية بنسبة 45%، وفي صناعة الترانزستور بحلول عام 1966. كما برزت في مراكز متقدمة في قطاعات أخرى، حيث جاءت في المرتبة الثانية في صناعة الإلكترونيات وإنتاج السيارات، والمرتبة الثالثة في إنتاج الصلب بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، تليها ألمانيا الاتحادية. وفي مجال الصناعات الكيميائية، حلت اليابان في المرتبة الرابع عالميًا بعد الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية وبريطانيا بحلول عام 1977.[xxxv]

تميزت اليابان بقدرتها السريعة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، خاصة تلك القادمة من الخارج، وتطويعها لاحتياجاتها المحلية. وقد مكنها ذلك من تحقيق تقدم عملي سريع، تفوقت فيه على الدول التي طورت هذه التقنيات أصلاً، مما أدى إلى هيمنتها على الأسواق العالمية لاحقًا. وبحلول عام 1977، شكلت الصادرات التكنولوجية اليابانية ما يقارب ثُمن الصادرات التكنولوجية العالمية، معتمدَةً في ذلك على تقنيات مستوردة تم تحسينها وتطويرها محليًا.[xxxvi]

من الجدير بالذكر أن اليابان واصلت تعزيز اعتمادها على استيراد التكنولوجيا عبر اتفاقيات تراخيص براءات الاختراع. ففي عام 1981، بلغ عدد هذه الاتفاقيات 2020 عقدًا، مقارنةً بـ 2007 عقدًا في عام 1971، مما يشير إلى استمرار الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية رغم تطور القدرات المحلية. كما أن التكاليف المالية المرتبطة بهذه الاستيرادات بلغت ذروتها عام 1981، حيث أنفقت اليابان ما يقارب 1.7 مليار دولار، وهو أعلى مبلغ سجلته البلاد لاستيراد التكنولوجيا، بما في ذلك تقنيات متقدمة مثل الأفران ذات القاعدة الأكسجينية وعمليات الصب المستمر مكنت اليابان من تخفيض نفقات انتاجها من الصلب لتتحول من اعلى تكلفه في العالم الى اقل تكلفه فيه.[xxxvii]

هذه النتائج توضح كيف نجحت اليابان في الجمع بين استيراد التكنولوجيا وتطويرها محليًا لتحقيق تقدم صناعي وتكنولوجي مذهل، مما جعلها أحد أبرز القوى الاقتصادية في العالم خلال تلك الفترة.

إضافة الى ذلك تتميز اليابان بقيادتها العالمية في مجال الصناعة الثقيلة، وخاصة في صناعة الروبوتات الصناعية. تُصنع هذه الأجهزة بموجب تراخيص من شركات أمريكية، إلا أن اليابانيين أظهروا قدرة فريدة على استكشاف الإمكانات الكاملة للتكنولوجيا، حتى في الحالات التي قد يغفل فيها المبتكرون الأصليون عن بعض الجوانب المفيدة. وقد نجح اليابانيون في جذب انتباه العالم ليس فقط لقدرتهم على تبني التقنيات الجديدة التي طورتها دول أخرى، بل أيضًا لقدرتهم على تحويل هذه التقنيات إلى منتجات قابلة للمنافسة في الأسواق العالمية. ومن أبرز الأمثلة الحديثة على ذلك استخدام الروبوتات الصناعية؛ فعلى الرغم من أن هذه التقنية نشأ وتطورت في الولايات المتحدة وتم تسويقها هناك أولاً، إلا أن اليابان أصبحت تستخدمها على نطاق أوسع وأكثر تطورًا .[xxxviii]

بعد الحرب العالمية الثانية، اضطرت اليابان إلى تحويل تركيزها من الصناعات العسكرية إلى الصناعات المدنية. واستغل اليابانيون مهاراتهم التطبيقية في تحويل تكنولوجيا الأسلحة، مثل صناعة المدافع الرشاشة، إلى تطبيقات مدنية كآلات الخياطة. كما تم تطويع التكنولوجيا المستخدمة في المناظير المكبرة العسكرية لتصنيع الكاميرات ذات الأغراض التجارية بكفاءة عالية . [xxxix]

المبحث الثالث: التطورات الاجتماعية في اليابان

يُعد العامل الاجتماعي من أبرز العوامل التي أسهمت في عملية التحديث في اليابان، حيث لعبت القيم والتقاليد الاجتماعية اليابانية دورًا محوريًا في تشكيل مسار هذا التحديث. وقد تميزت هذه القيم بالإيجابية والفاعلية، مما ساهم في تعزيز مسيرة التقدم. ومن أبرز هذه القيم الولاء القومي، الذي يظهر في افتخار اليابانيين بهويتهم الوطنية إلى حد الاستعداد للتضحية بأغلى ما يملكون من أجل رفعة بلادهم. فهم يحملون في وعيهم الجماعي إرثًا حضاريًا عريقًا، ويؤمنون بدورهم الفاعل في إثراء الحضارة الإنسانية، كما يمتلكون إصرارًا على تحقيق المستحيل من أجل المنافسة مع الدول المتقدمة، سعيًا وراء تحقيق المكانة المرموقة والشرف الوطني. ويعكس هذا الاعتزاز بالهوية الوطنية الدافع الرئيسي وراء نقل اليابانيين للحضارة الغربية وتكييفها بما يخدم مصلحة وطنهم، وهو ما يدفعهم باستمرار إلى العمل الدؤوب لتحقيق التقدم والريادة بين الأمم .[xl]

من جهة أخرى، يرى اليابانيون في الدولة رمزًا لوحدة المجتمع وحافظةً للإنجازات الحضارية، كما أنها تمثل مصدر الفخر والشرف وأساس النظام والانضباط. لذا، فهم يلتزمون بطاعة أوامرها ويخلصون في خدمتها، مستعدين للتضحية بكل غالٍ ونفيس في حال تعرضها للخطر. وتتجسد هذه النظرة في مفهوم "دولة العائلة"، حيث يُنظر إلى المجتمع الياباني كعائلة كبيرة يتعاون أفرادها لتحقيق المصالح المشتركة. وفي قلب هذه العائلة يقف الإمبراطور، الذي يحظى باحترام الجميع بوصفه رمزًا للسلطة العليا والمكانة السامية. هذا الاعتقاد الراسخ هو ما يحفز اليابانيين على طاعة الدولة وتمجيدها، والالتفاف حول قيادتها .[xli]

يتميز اليابانيون بطبيعة تميل نحو الانتماء الجماعي والتكيف مع الجماعة، سواء كانت جماعة عمل أو دراسة أو بحث أو إنتاج أو إدارة. ففي بيئة العمل، يُلاحظ أنهم يعملون كأسرة واحدة، حيث لا توجد حواجز رتبية أو اجتماعية بينهم، باستثناء ما يتعلق بالتقدم في السن والخبرة المهنية. يعود هذا السلوك إلى الطبيعة القومية لليابانيين، التي تتمثل في خصائص مثل تذويب الفرد في الجماعة، والتركيز على العمل الجماعي، وتحمل المسؤولية المشتركة، والتعاون، والتضامن. وقد ساهم هذا الخلق القومي في جعل اليابانيين ينضوون تحت لواء الجماعة، سواء كانت الأسرة أو الدولة أو جماعة القيادة.[xlii]

انعكست هذه القيم والتقاليد على علاقات العمل داخل المؤسسات اليابانية، حيث تعمل هذه المؤسسات وفقًا لمبادئ الولاء والاستمرارية. نادرًا ما يتم فصل العاملين، كما أن الوصول إلى سن التقاعد يُعتبر مرحلة طبيعية في مسيرتهم المهنية. يُشبه هذا الارتباط بالعلاقة الأسرية، حيث يُنظر إلى الفصل من العمل كفصل فرد من عائلته. كما يلعب العمر والخبرة دورًا محوريًا في تحديد المكانة الإدارية داخل المؤسسة، مما يؤدي إلى أن المناصب القيادية العليا غالبًا ما يشغلها أفراد من فئات عمرية متقدمة. يؤمن اليابانيون بقيم الكونفوشيوسية إلى جانب البوذية والمبادئ الأخلاقية التي يتم غرسها منذ الصغر عبر التنشئة الاجتماعية والجماعات المرجعية. تؤكد هذه القيم على تقسيم المجتمع إلى جماعات وظيفية، كل منها تؤدي دورًا محددًا، مع التركيز على أهمية الطاعة واحترام القائد والولاء له والتضحية من أجله.[xliii]

في مجال التعليم، وجدت الحكومة اليابانية أن التغييرات التي أدخلها الاحتلال الأمريكي في النظام التعليمي تخدم عملية تحديث البلاد. لذلك، لم تسعَ إلى إلغائها بعد انتهاء الاحتلال عام 1962، بل عملت على تطوير النظام التعليمي ليتلاءم مع متطلبات التطورات الجديدة. وقد شمل ذلك إعادة هيكلة نظام التعليم المركزي لضمان مواكبة التقدم العلمي والاجتماعي بعدها تم اصدار القانونين الخاصين بالتعليم في عام 1954 الذين يكفلان الحياد السياسي للتعليم مما جعل اليابانيون يتميزون برغبتهم الشديدة في تحصيل افضل مستوى ممكن من التعليم مما جعل الطلبة اليابانيين يظهرون قدره على الاستيعاب تفوق غيرهم من طلبة الدول.[xliv]

تميزت اليابان بتطورها التعليمي البارز في القارة الآسيوية، حيث وصلت إلى مستوى يُضاهي الدول الأوروبية المتقدمة في هذا المجال. فقد أسست نظامًا تعليميًا حديثًا تمكّن من القضاء على الأمية بنهاية القرن التاسع عشر، وشهد ذلك تأسيس جامعة طوكيو الإمبراطورية كأولى

المؤسسات الأكاديمية العليا، تبعتها جامعات أخرى ساهمت بشكل ملحوظ في زيادة أعداد حاملي الشهادات الجامعية. كما عملت هذه المؤسسات على تخريج نخب ثقافية وعلمية مُزوّدة بالمعارف الحديثة، كان لها دور فعّال في إثراء الحياة الثقافية والفنية والأدبية والعلمية في اليابان. نتيجةً لذلك، واجهت القيادة اليابانية صعوبات جمة في إدخال تغييرات جذرية على النظامين التربوي والأكاديمي، وذلك بسبب تمسك المجتمع الياباني بتقاليده التعليمية الراسخة، والتي جعلته من أكثر الشعوب حرصًا على التعليم بمختلف مستوياته.[xlv]

من جهة أخرى، بدأت ملامح الإصلاحات الاجتماعية تتشكل تدريجيًا بعد إقرار الدستور الياباني الجديد عام 1946، حيث شهدت أول انتخابات برلمانية آنذاك انتخاب 39 امرأة، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ التمثيل النسائي بالبرلمان الياباني. وعلى الرغم من حصول المرأة على حقوق المساواة الدستورية، إلا أنها ظلت تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة، لا سيما في مجال التوظيف والأجور. فبحلول أواخر عام 1971، كان متوسط أجر العاملات اليابانيات أقل من نصف أجر نظرائهن الرجال، مما يُظهر استمرار وجود فجوة كبيرة في المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب جهودًا مضنية لتحقيق التكافؤ المنشود.[xlvi]

بعد انتهاء الحرب، اتخذت الدولة سلسلة من الإجراءات القانونية التي شملت تحديد ملكية الأراضي الزراعية ومصادرة أراضي كبار الملاك في القرى. وقد ساهمت هذه الإصلاحات في تحرير المزارعين من التقاليد العرفية القديمة التي كانت تكرس سيطرة فئة محددة على الأراضي لقرون طويلة. وجاءت هذه الخطوات بدعم من القيادة العليا، بهدف تقويض أركان النظام الإمبراطوري السابق وتحديث المجتمع الزراعي ليماثل في تطوره المجتمع المدني، الذي ظل رهين القيود البيروقراطية والتوجهات العسكرية والتوسعية التي أعاقت نموه.[xlvii]

في الجانب الديني، أصدرت سلطات الاحتلال الأمريكي تعليمات للحكومة المحلية عام 541، نصت على إلغاء الدعم الرسمي للديانة الوطنية وحظر تدريسها في المدارس، كما منعت الترويج لفكرة القداسة الإمبراطورية، مما أدى إلى تغيير جذري في البنية الدينية التقليدية.[xlviii]

على الصعيد الثقافي، شهدت البلاد نهضةً تمثلت في إبداعات أدبية وفنية وموسيقية، جمعت بين الأصالة التراثية والانفتاح على التيارات العالمية. وقد أعاد هذا التفاعل الحيوي إحياء العديد من العناصر الثقافية التقليدية، معززاً مكانتها بعد عقود من التراجع.[xlix]

غير أن النمو الاقتصادي السريع حمل معه تحديات بيئية واجتماعية، مثل تلوث البيئة وانتشار الأمراض بين النساء في منتصف العمر، مما دفع الحكومة إلى إصدار قانون خاص بحماية البيئة عام 1970. كما برزت مشكلة هجرة الفلاحين إلى المدن الكبرى مثل طوكيو وأوساكا، بسبب توفر فرص العمل فيها، مما أثر على التركيبة الديموغرافية والاجتماعية للريف والحضر على حد سواء وهذا ما دفع بالكثير من سكان القرى الجبلية والجزر النائية وخاصة اشباب منهم بالهجرة الى تلك المدن الكبرى التي تتمتع بكثير من المزايا ومن أهمها وجود فرص عمل كثيرة وذلك أدى الى إيجاد البيوت المهجورة انتشرت الظاهرة لدرجة اضطرت معها الحكومة الى اصدار قانون عاجل لمواجهتها وذلك في نيسان عام 1970 بعد زيادة عدد الكثافة السكانية بالمدن الكبرى والتي أدت الى ارتفاع أسعار الأراضي بالمدن ارتفاعا كبيرا وهذا مما جعل المواطن يحلم في امتلاك بيتا خاصا به.[l]

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن الفترة ما بين 1945 و1972 شهدت تحولات جذرية في اليابان على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جعلتها تنتقل من دولة منهزمة في الحرب العالمية الثانية إلى واحدة من أهم القوى العالمية. على الصعيد السياسي، تميزت هذه المرحلة بإقرار دستور جديد عام 1947، أرسى قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأدى إلى إعادة هيكلة النظام السياسي لضمان الفصل بين السلطات وتعددية الأحزاب. كما لعبت الإصلاحات التي فرضها الاحتلال الأمريكي دورًا محوريًا في تقويض النفوذ العسكري السابق وبناء دولة سلمية.

اقتصاديًا، نجحت اليابان في تحقيق "معجزة اقتصادية" بفضل سياسات إعادة الإعمار والاستثمار في الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا، مدعومةً بالطلب العسكري خلال الحرب الكورية. وقد أسهمت الإصلاحات الهيكلية، مثل قانون الإصلاح الزراعي، في تحفيز النمو وبناء قاعدة اقتصادية متينة، مما جعل اليابان تحتل مركزًا متقدمًا في الصناعات التكنولوجية والثقيلة بحلول سبعينيات القرن العشرين، اجتماعيًا، شهدت اليابان تحولات عميقة تمثلت في ارتفاع مستويات التعليم، وتمكين المرأة، وتطور نمط الحياة الحضرية، وتعزيز القيم الجماعية التي عززت

الانتماء الوطني والتعاون في بيئة العمل. ومع ذلك، واجهت اليابان تحديات مثل التلوث البيئي والهجرة من الريف إلى المدن، والتي استجابت لها الحكومة بإصدار قوانين وتشريعات عاجلة.

باختصار، تمثل التجربة اليابانية نموذجًا فريدًا للنهوض السريع، حيث نجحت في توظيف الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التقدم والاستقرار. ورغم التحديات، تظل هذه الفترة شاهدة على قدرة اليابان على تحويل الهزيمة إلى فرصة للبناء والريادة، مما يجعلها مثالًا يستحق الدراسة والتحليل في سياق تجارب التحديث والتنمية العالمية.

النتائج:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تُلخص التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان خلال الفترة (1945–1972)، ومن أبرزها:

أولاً: النتائج السياسية

1. تحول النظام السياسي من الإمبراطورية المطلقة إلى نظام ديمقراطي بعد إقرار الدستور الجديد عام 1947، الذي كرّس فصل السلطات وضمان الحريات الأساسية.
2. انهيار النفوذ العسكري بسبب سياسات الاحتلال الأمريكي التي شملت نزع السلاح ومحاكمة مجرمي الحرب وحل التنظيمات القومية المتطرفة.
3. ظهور نظام الحزب المهيمن مع صعود الحزب الليبرالي الديمقراطي عام 1955، الذي حافظ على هيمنته السياسية بفضل تحالفه مع النخب الاقتصادية وتأييد الريف.
4. تأثر السياسة الخارجية بالهيمنة الأمريكية، حيث ظلت اليابان تعتمد على التحالف الأمني مع واشنطن، مما أثار جدلاً داخليًا حول الاستقلال الوطني، خاصة بعد استعادة أوكيناوا عام 1972.

ثانياً: النتائج الاقتصادية

1. تحقيق "المعجزة الاقتصادية" بفضل النمو الصناعي السريع، حيث أصبحت اليابان ثالث أكبر اقتصاد عالمي بحلول السبعينيات.
2. تأثير الحرب الكورية في إنعاش الاقتصاد الياباني عبر الطلبات العسكرية الأمريكية، مما ساهم في تطوير الصناعات الثقيلة والتكنولوجية.
3. نجاح الإصلاح الزراعي في تحسين إنتاجية القطاع الزراعي وزيادة دخل المزارعين، مما ساعد في توسيع الطبقة المتوسطة.
4. الاعتماد على استيراد التكنولوجيا وتطويرها محليًا، مما مكّن اليابان من تحقيق تقدم صناعي كبير، خاصة في مجالات الإلكترونيات والسيارات والصناعات البحرية.

ثالثاً: النتائج الاجتماعية

1. ارتفاع مستوى التعليم والقضاء على الأمية، مع الحفاظ على النظام التعليمي المركزي بعد انتهاء الاحتلال.
2. تغير دور المرأة مع حصولها على حقوق سياسية أكبر، رغم استمرار التمييز في الأجور وفرص العمل.
3. تعزيز القيم الجماعية في بيئة العمل، حيث سادت ثقافة الولاء للشركة والعمل الجماعي، مما ساهم في النجاح الصناعي.
4. التحديات الاجتماعية مثل التلوث البيئي والهجرة الكثيفة إلى المدن، مما دفع الحكومة إلى إصدار قوانين لتنظيم النمو الحضري وحماية البيئة.

شكّلت هذه النتائج مجتمعةً أساس النهضة اليابانية، حيث نجحت اليابان في تحويل التحديات إلى فرص، مستفيدةً من الإصلاحات السياسية والاستثمار في الاقتصاد والتكنولوجيا، مع الحفاظ على قيمها الاجتماعية المتماسكة. وتظل هذه التجربة نموذجًا يُحتذى به في إدارة التحولات الكبرى بعد الأزمات.

Sources:

First: Arabic and Arabized sources

1. Abdul Fattah Muhammad Shabana, Japan: Customs, Traditions, and the Addiction to Excellence, Cairo, 1996.
2. Abdul Wahab Al-Kayali and Kamel Al-Zahiri, Political Encyclopedia, Vol. 4.
3. Adobun Reischauer, The Japanese, translated by Laila Al-Jabali, Kuwait, 1978, p. 144.
4. Ahmed Amir Ismail, The Reform Movement in Japan 1912-1868, unpublished master's thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2006.
5. Alan Palmer, Encyclopedia of Modern History 1789-1945, translated by Sawsan Faisal al-Samer and Yusuf Muhammad Amin, vol. 2, pt. 1, Dar al-Mamoun for Translation and Publishing, Baghdad, 1992.
6. Drouzel, J.B., Diplomatic History, translated by Nour al-Din Hatoum, Dar al-Fikr al-Hadith, Beirut, 1966.
7. Edwin Reischauer, The Japanese, translated by Laila Al-Jabali, Kuwait, 1978.
8. Fawzi Darwish, Japan: The Modern State and the American Role, Vol. 3, Egypt, 1994.
9. Fawzi Darwish, The Far East: China and Japan 1953-1972, Egypt, 1997.
10. Ghazi Faisal Al-Rawi, Japan and the Future of the International System, Afaq Arabiya magazine, Issue 11, November 1992.
11. Hadi Mashaan, Modernization in Japan and its Impact on the Development of Political Thought, 1st edition, Beirut, 2009.
12. Hisham Abdel Raouf Hassan, Modern and Contemporary History of Japan, Cairo, 2003.
13. Huda Ben Saqouta, The Civilizational Role of Contemporary Asian Societies According to Malik Ben Nabi, Japan as a Model, unpublished master's thesis, Mentouri University, Constantine, Algeria, 2010.
14. Kazim Hilan al-Sahlani, American Occupation Policy in Japan 1945-1952, 1st edition, Baghdad, 2011.
15. Kazim Hilan al-Sahlani, American Occupation Policy in Japan 1945-1952, 1st edition, Baghdad, 2011.
16. Khalid Abdul Namal Al-Dulaimi, Japan after World War II, 1945-1952, Madad Al-Adrab magazine, issue 12, Iraqi University, 2016.
17. Kimichi Uno, Economic Development in Japan, 1st edition, Cairo, 2008.
18. Milad al-Magrahi, Modern and Contemporary Asian History, East Asia, Japan, Korea, Qaryounis University Publications, Benghazi, 1997.
19. Mohammed Jabbar Hussein, Japanese-American Relations and Their Future Prospects: A Study of New International Variables, unpublished master's thesis, Faculty of Political Science, University of Baghdad, 1998.
20. Mohsen Khader, Elements of Modernization in the Japanese Experience, Afaq Arabiya magazine, year, issue 13, 1918, p. 53.
21. Muhammad Ali al-Qawzi and Hassan Hallaq, Modern and Contemporary History of the Far East, 1st edition, Beirut, 2001.
22. Muntaha Talib Salman, A Concise History of Modern and Contemporary Asia, 1st edition, Baghdad, 2015.
23. Nouri Abdul Hamid Al-Ani et al., Modern and Contemporary Asian History, 1st edition, Baghdad, 2006.
24. Raouf Abbas Hamid, Political Development, International Politics Magazine, Issue 88, April 1987.

25. Riad Al-Samad, International Relations in the Twentieth Century: The Development of Events Between the Two Wars, 1914-1945, Vol. 1, Part 2, Foundation for Studies, Publishing, and Distribution, Beirut, 1983.
26. Samiha Saeed Salem Abu Bakr, Dimensions of Japan's International Role, 1945-1995, unpublished doctoral thesis, University of Khartoum, 2003.
27. Wahid Abdel Majeed, Japanese Political Culture, International Politics Magazine, Issue 88, April 1987.

[i](1) Kazim Hilani al-Sahlani, American Occupation Policy in Japan 1945-1952, vol. 1, Baghdad, 2011, p. 20.

(*)Franklin Roosevelt: 32nd President of the United States (1882-1945) One of the most prominent Democratic presidents of the United States, he studied at Harvard University and was elected to the Senate from 1911 to 1913. He was then appointed Assistant Secretary of the Navy from 1920 to 1912. He suffered a stroke in 1921 that left him paralyzed for two years, after which he was re-elected governor of New York from 1932 to 1939. He then served as President of the United States from 1941 until his death in 1945. For more information, see: Al-Balmer, Encyclopedia of Modern History 1789-1945, translated by Sawsan Faisal Al-Samar and Yusuf Muhammad Amin, vol. 2, pt. 1, Dar Al-Mamoun for Translation and Publishing, Baghdad, 1992, p. 238.

(*)Winston Churchill (1874-1965) British politician and statesman. In 1940, he was tasked with forming the British government and led Britain to victory in World War II. He detested communism so much that he was known for calling on the Americans to continue the war against the Soviet Union in 1945. He became prime minister for a second time from 1951 to 1955.

For more information, see: Al-Palmer, same source, vol. 1, pp. 184-186.

(*)Chiang Kai-shek: Chinese leader (1886-1975) who succeeded Sun Yat-sen as leader of the Kuomintang (People's Party) in 1925 and as head of state in 1908. He led the resistance against Japan with the help of the West, He clashed with the Chinese communists, who defeated him, forcing him to flee and seek refuge in Formosa, Taiwan, after 1949. For more information, see: Abdul Wahab Al-Kayali and Kamel Al-Zahiri, Political Encyclopedia, Vol. 1, 1st edition, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1974, p. 338.

[ii]() Hisham Abdel Raouf Hassan, Modern and Contemporary History of Japan, Egypt, 2003, p. 227.

[iii]() Ibid., p. 228.

[iv]() Hisham Abdel Raouf Hassan, source mentioned above, p. 228.

* Harry Truman: (1882-1972) The 33rd President of the United States (1945-1952) Belonged to a farming family Worked in 1901 on the railroad, then in a series of clerical jobs from 1901 until his enlistment in World War I in 1917 as an artillery officer After the war, he studied law at the University of Kansas and was elected judge of Kansas City in 1902. He then became a senator in the Senate for the Democratic Party and became Vice President Roosevelt in 1944-1945. American historians rank him among the top 10 American presidents. For more information, see: Abdul Wahab Al-Kayali and Kamel Al-Zuhairi, Political Encyclopedia, vol. 4, p. 21.

[v]() Hisham Abdel Raouf, op. cit., p. 240.

[vi]() Fawzi Darwish, Japan: The Modern State and the American Role, vol. 3, Egypt, 1994, p. 184.

[vii]() Kazim Hilani al-Sahlani, _ cited above, p. 146.

[viii]() Ibid., p. 147.

[ix] Mohammed Ali al-Qouzi and Hassan Hallaq, History of the Modern and Contemporary Far East, 1st edition, Beirut, 2001, p. 58.

[x] Kazim Hilani al-Sahlani, source cited above, p. 276.

(*)MacArthur: Born in Arkansas in 1880 to Colonel Colonna, a volunteer in the Wisconsin regiment during the American Civil War, his father's career left its mark on him. He entered military school in 1899 and, after graduating first in his class with honors in 1903, was sent to the Philippines on his first military assignment. He joined the forces under his father's command as an escort officer and accompanied him on a nine-month tour of the Far East. Truman appointed him commander of the Allied Forces on September 6, 1945, and his official title became Supreme Commander of the Occupation Forces in Japan. For more information, see: Kazim Helan al-Sahlani, op. cit., pp. 135-136.

[xi] Muntaha Talib Salman, A Concise History of Modern and Contemporary Asia, vol. 1, Baghdad, 2015, p. 119.

* Meiji era: This era is synonymous with enlightenment and modernization. The Meiji era lasted from 1868 to 1912, during which Japan underwent extensive reforms as a result of its opening up to the outside world. For more information, see: Ahmed Amir Ismail, The Reform Movement in Japan 1912-1868, unpublished master's thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2006, p. 134.

[xii] Previous source, p. 134.

[xiii] Kenichi Ohno, Economic Development in Japan, translated by Khalil Darwish, 1st edition, Cairo, 2008, p. 200.

[xiv] Adobun Reischauer, The Japanese, translated by Laila Al-Jabali, Kuwait, 1978, p. 144.

[xv] Mohammed Ali al-Qouzi and Hassan Hallaq, op. cit., p. 40.

[xvi] Ibid., p. 41.

[xvii] Adobin Reichauer, op. cit., p. 145.

[xviii] Samiha Saeed Salem Abu Bakr, Dimensions of Japan's International Role, 1945-1995, unpublished doctoral thesis, University of Khartoum, 2003, p. 78.

[xix] Raouf Abbas Hamid, Political Development, International Politics Magazine, Issue 88, April 1987, pp. 23-24.

[xx] Muhsin Khidr, Elements of Modernization in the Japanese Experience, Afaq Arabiya magazine, Year, Issue 13, 1918, p. 53.

[xxi] Riad al-Samad, International Relations in the Twentieth Century: The Development of Events Between the Two World Wars, 1914-1945, Vol. 1, Part 2, Al-Mouassasa Foundation for Studies, Publishing, and Distribution, Beirut, 1983, p. 443.

[xxii] Previous source, p. 445.

[xxiii] Huda Ben Saqouta, The Civilizational Role of Contemporary Asian Societies According to Malik Ben Nabi, Japan as a Model, unpublished master's thesis, University of Mentouri, Constantine, Algeria, 2010, p. 88.

[xxiv] Ibid., p. 92.

[xxv] Khalid Abdul Namal Al-Dulaimi, Japan after World War II, 1945-1952, Madad Al-Adrab Magazine, Issue 12, Iraqi University, 2016, p. 540.

[xxvi] Ibid., p. 542.

[xxvii]() Drouzel, J.B., Diplomatic History, translated by Nour al-Din Hatoum, Dar al-Fikr al-Hadith, Beirut, 1966, p. 113.

[xxviii]() Milad al-Magrahi, Modern and Contemporary History of Asia, East Asia, Japan, Korea, Qaryounis University Publications, Benghazi, 1997, p. 223.

[xxix]() Previous source, p. 224.

[xxx]() Wahid Abdul Majid, Japanese Political Culture, International Politics Magazine, Issue 88, April 1987, p. 54.

[xxxi]() Zabiatso: A group of large and giant companies within various sectors, owned by holding companies and controlled by powerful families. What these companies have in common is cooperation in the areas of finance, technology, joint stocks, and personal relationships. For more information, see: Kimichi Ono, Economic Development in Japan, Vol. 1, Cairo, 2008, p. 199.

[xxxii]() Hisham Abdel Raouf Hassan, Modern and Contemporary History of Japan, Cairo, 2003, p. 249.

[xxxiii]() Hisham Abdel Raouf Hassan, Modern and Contemporary History of Japan, Cairo, 2003, p. 249.

[xxxiv]() Hadi Mashaan, Modernization in Japan and Its Impact on the Development of Political Thought, Vol. 1, Beirut, 2009, p. 99.

[xxxv]() Fawzi Darwish, The Far East: China and Japan 1953-1972, Egypt, 1997, p. 203.

[xxxvi]() Ibid., p. 205.

[xxxvii]() Mohammed Jabbar Hussein, Japanese-American Relations and Their Future Prospects: A Study of New International Variables, unpublished master's thesis, Faculty of Political Science, University of Baghdad, 1998, p. 78.

[xxxviii]() Nuri Abdul Hamid Al-Ani et al., Modern and Contemporary History of Asia, 1st edition, Baghdad, 2006, p. 87.

[xxxix]() Ghazi Faisal Al-Rawi, Japan and the Future of the International System, Afaq Arabiya magazine, Issue 11, November 1992, p. 34.

[xl]() Fawzi Darwish, Source mentioned above, p. 353.

[xli]() Ibid., p. 354.

[xlii]() Abdul Fattah Muhammad Shabana, Japan: Customs, Traditions, and the Addiction to Excellence, Cairo, 1996, p. 79.

[xliii]() Previous source, p. 81

[xliv]() Ibid., p. 83.

[xlv]() Masoud Zahir, previously cited source, p. 199.

[xlvi]() -Edwin Reischauer, The Japanese, translated by Laila Al-Jabali, Kuwait, 1978, p. 283.

[xlvii]() -Ibid., p. 284.

[xlviii]() -Muntaha Talib Salman, source mentioned above, p. 122.

[xlix]() -Edwin Reicher, op. cit., p. 159.

[l]() Hisham Abdel Raouf Hassan, source cited above, p. 315.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

التغيرات المناخية وانعكَاساتها على أزمة النزوح في العراق بعد عام 2003

أ.م. د . سعد عبد الحسين نعمه
كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة
https://orcid.org/0009-0003-7036-2373
saada.alshemari@uokufa.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01104

الملخص:

التغيرات المناخية الحادة التي يشهدها العراق أثّرت بشكل واسع على أرتفاع معدلات الفقر، ولاسيما بين سكان الريف بسبب قلة المياه للري ونقص الأمطار وأرتفاع درجات الحرارة التي أثّرت على الزراعة بصورة عامة، وساهم هذا الامر في تفاقم الهجرة المناخية والنزوح الداخلي الذي نتج عنه تحديات عديدة وعلى المستويات كافة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية، إذ نجد على الصعيد الاقتصادي سيكون هناك ضغط على الخدمات والبنى التحتية وفقدان البلاد للموارد الزراعية وما يرتبط بها من آثار، وعلى الصعيد الاجتماعي النازحين أنفسهم يعيشون شحة الموارد والخدمات والبطالة أو رخص العمالة ونقص التعليم والمشكلات الصحية وغيرها ناهيك عن الآثار النفسية، أما على الصعيد السياسي قطعاً يؤدي النزوح إلى تفاقم مشاكل عدم الاستقرار السياسي المتعلقة بالحكم المحلي والتمثيل السياسي، لذلك لابد من الشروع في رسم وتنفيذ السياسات العامة للتكيف من التغيرات المناخية ومواجهة تحدياتها وآثارها.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، أزمة النزوح، مشكلة المياه، الهجرة البيئية، الاقتصاد الاخضر

Climate changes and their repercussions on the displacement crisis in Iraq after 2003

Assistant Professor Dr. Saad Abdulhussein Naama
College of Political Science/University of Kufa
https://orcid.org/0009-0003-7036-2373
saada.alshemari@uokufa.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01104

Abstract

The severe climate changes that the country is witnessing have had a wide impact on the increase in poverty rates, especially among rural residents due to the scarcity of water for irrigation, lack of rain and high temperatures, which affected agriculture in general, which contributed to the exacerbation of migration and internal displacement. The country is facing many economic, social and political challenges due to this crisis. On the economic level, there will be pressure on services and infrastructure and the country will lose agricultural resources and the effects associated with them. On the social level, the displaced themselves are experiencing a scarcity of resources and services, unemployment or cheap labor, lack of education, health problems and others, not to mention the psychological effects. On the political level, displacement certainly leads to an exacerbation of political stability problems related to local governance, political representation and others. Therefore, this research aims to clarify the implications of climate change and its great impact on the displacement crisis in Iraq and its great risks to the Iraqi economy and how to respond and adapt to confront it.

Keywords: Climate change, displacement crisis, water problem, environmental migration, green economy

المقدمة:

يعد تغير المناخ هو التحدي الأصعب الذي يواجه البشرية لما له من تأثيرات وتداعيات مستقبلية خطيرة، ونحاول أن نسلط الضوء في سياق التغيرات المناخية على الهجرة البيئية، التي عرفها الإنسان منذ نشأته وبإرادته بحثاً عن الموارد والبيئة الامنة، إلا أن التغيرات المناخية بسبب ظروفها القاسية نتج عنها الهجرة المناخية وفرض أثار جسيمة على النازحين ومناطق الوصول والحكومات على حداً سواء.

وبقدر تعلق موضوع البحث في الحالة العراقية تواجه البلاد تحديات عديدة يفرضها تغير المناخ، كارتفاع درجات الحرارة وقلة تساقط الإمطار، وأنخفاض مناسيب مياه بعض الأنهار وجفاف أخرى بسبب التعسف في الحصص المائية وتقاسمها دوليا، وزيادة ملوحة التربة، وأصبحت الأراضي قاحلة ومهجورة وزيادة نسبة العواصف الرملية والترابية والكوارث الناتجة عنها، مما يعرقل التنمية، ويعيق جهود تعزيز سبل العيش والحد من الفقر، وتخفيف الصراع للحصول على الموارد الطبيعية، وفق هذا التغير صنف العراق بأنه خامس دولة معرضة لأزمة المناخ العالمية، مما يضطر البعض للنزوح إلى مدن أو مناطق أخرى بسبب التغيرات المناخية.

وبالرغم من الإجراءات والسياسات الحكومية لمواجهة هذه الظاهرة إلا أن العراق لازال متأخراً في مواجهة تغير المناخ وتحجيم الهجرة البيئية، وتخفيف الآثار على النازحين ومناطق الوصول.

أهمية البحث: ينطوي موضوع التغيرات المناخية على أهمية كبيرة شغلت العلماء والساسة والدول والمنظمات الدولية والباحثين وباتت هذه القضية تحتل الصدارة على جدول أعمال معظم المنظمات الدولية والدول نظرًا لما تشكله من تهديد على الأمن الإنساني. ما يزيد ويركز هذه الأهمية عند بحثها مع أزمة النزوح في بلد تأثر بشكل كبير بالتغيرات المناخية حسب والإحصائيات الدلائل التي سنوضحها في البحث.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث من أن التغيرات المناخية تسبب العديد من الأزمات البيئية والاجتماعية أهمها أزمة النزوح في البلدان الهشة، وبقدر تعلق الامر في العراق أنعكست بشكل سلبي على السكان لاسيما قاطني الريف، مخلفة العديد من الاثار السلبية الأمر الذي يستدعي إيجاد الحلول لمواجهتها. وبناء على ذلك نحاول الاجابة على تساؤل مهم في ثنايا البحث ألا وهو كيف تؤثر التغيرات المناخية في النزوح الداخلي؟ وكيف أثرت على النزوح في العراق؟ وما أسبابها؟ وما هي آليات التكيف مع عواقبها أو الحد منها؟

فرضية البحث: يبنى البحث على افتراضين أساسيين الأول هو: أن التغيرات المناخية تجبر الأفراد والجماعات إلى النزوح بسبب آثارها الوخيمة، وهي تحدي حقيقي للأمن الانساني وللحكومات والمنظمات الدولية، أما الافتراض الثاني: هو أن التغيرات المناخية في العراق أدت إلى النزوح وهذا الأخير ترك آثار على النازحين ومناطق الوصول على حداً سواء.

هيكلية البحث: يقسم البحث على ثلاثة مباحث، جاء الأول بعنوان مفهوم التغير المناخي وأزمة النزوح، أما المبحث الثاني: يركز على أثر التغيرات المناخية على أزمة النزوح في العراق وأخيراً المبحث الثالث يحمل عنوان السياسات العامة لمواجهة الهجرة البيئية في العراق، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات والتوصيات وقائمة الهوامش.

المبحث الأول: ماهية التغيرات المناخية وأزمة النزوح

ظهر مفهوم اللجوء بسبب عوامل البيئة عام 2013 أو ما يطلق عليه باصطلاح (اللجوء البيئي) بسبب طلب رجل كان يقطن (جزيرة كيريباتي)* وبفعل أرتفاع منسوب البحر قدم طلب اللجوء له ولعائلته إلى نيوزيلاندا، وأصبحت التغيرات المناخية أحد أسباب الهجرة والنزوح نتيجة التدهور البيئي، وعلى مر العصور أن الإنسان كان يستوطن الاراضي الصالحة للزراعة والقريبة من المياه التي تكون سبب رئيسي في

بقائه واستمراره وبزوال أسباب البقاء لا بد أن يبحث عن مكان آخر لذلك ينشأ لنزوح وفي أغلب الاحيان يكون إجباري عندما تحدث الكوارث الطبيعية وبناء على هذا الأثر المتبادل بين المتغيرين سنقسم هذا المبحث إلى المطالب الاتية:

المطلب الأول: مفهوم التغيرات المناخية

المطلب الثاني: تعريف أزمة النزوح والمفاهيم المقاربة لها

المطلب الثالث: أثر التغيرات المناخية على أزمة النزوح

المطلب الأول: مفهوم التغيرات المناخية

التغير هو الانتقال من حالة الى حالة أخرى وهو يختلف عن التذبذب وهذا الأخير يكون حول معدل الحالة ولفترة قصيرة أما التغيير هو بروز زيادة أو نقصان في معدلات الحالة ويستمر لفترات طويلة، وتعرف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تغير المناخ بأنه (تغير في حالة المناخ ويمكن تحديده عن طريق أستخدام الاختبارات الإحصائية مثل التغير في المتوسط وأن يستمر هذا التغير فترة طويلة تدوم عقود).[1] وعرفت الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة تغير المناخ بأنه (مصطلح يعني تغير في المناخ يرجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يؤدي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي بالإضافة إلى التقلب الطبيعي في المناخ على مدى فترات زمنية متماثلة). [2] وتعتمد الاتفاقية بشأن تغير المناخ بصورة رئيسية على النشاطات البشرية وانبعاثاتها المستقبلية فضلا عن التراكيز الموجودة في الطبيعة[3]. أما المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فقد عرفت تغير المناخ بأنه تقلب ذو دلالة إحصائية أما في متوسط حالة المناخ أو في تقلباته لفترة طويلة، تصل عادة لعقود أو لفترات أطول، وقد ينجم عن عمليات داخلية طبيعية، أو عن طريق تأثير خارجي أو تغيرات أنثروبولوجية (ناتجة عن أنشطة بشرية مسببة فيها في تركيب الغلاف الجوي أو في أستخدام الارضي) .[4]

إن الغلاف الجوي قد شهد تغير كبير، على الرغم من أن المكونات الرئيسية له لم تتغير مثل (النيتروجين والاوكسجين) إلا أن الوضع يختلف تماما لعدد معين من الغازات الموجودة في الغلاف الجوي بكميات صغيرة، وهذا ما يسمى جزء في المليون، فهذه الغازات وأن كانت تبدو بسيطة لكون تركيزاتها منخفضة ولها دور في توازن التبادلات الحرارية بين الأرض والشمس والفضاء وتشمل (غاز ثاني أوكسيد الكاربون، الميثان، والاوزون، وأوكسيد النيتروجين) وهي ما تسمى الغازات الدفيئة. وفي الوقت الحاضر ترجع مخاطر التغير المناخي بالمجمل إلى الغازات الدفيئة الناتجة عن الانشطة البشرية، هذه الغازات تقلل من كمية الطاقة المشعة (الاشعة تحت الحمراء الارضية) من الأرض إلى الفضاء وهذا التخفيض يؤدي إلى أرتفاع درجات الحرارة في الغلاف الجوي السفلي وسطح الارض وبالتالي التسبب في تغير المناخ.[5]

وقد عرف الكثير من الباحثين والمختصين التغيرات المناخية كل حسب وجهة نظره، فمنهم من يرى أن التغير المناخي هو (اختلال في الظروف المناخية المعتادة كدرجات الحرارة وأنماط الرياح والامطار التي تميز كل منطقة على الأرض بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين أو بسبب قوى خارجية مثل التغير في شدة الأشعة الشمسية أو سقوط النيازك الكبيرة ومؤخرا بسبب نشاطات الانسان المختلفة).[6] ويركز هذا التعريف على أسباب التغيرات المناخية وهي سببين رئيسين هما: الأسباب الطبيعة التي بيناها أما الأسباب البشرية تتمثل بقيام البشر ببعض الأنشطة التي تهدد البيئة كتوليد الطاقة نتيجة أستخدام الوقود الأحفوري المسبب في زيادة الانبعاثات الكربونية أو قطع الغابات أو التصنيع وإنتاج الغذاء وغيرها، جميعها أدت إلى أرتفاع درجات الحرارة والعواصف والجفاف والتصحر ذوبان الجليد في المحيطات، مما تسببت في نقص الغذاء وتهديد الامن الغذائي وارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية وما يرتبط بها من مشاكل صحية جميعها تدفع الأفراد إلى النزوح للبحث عن بيئة تقل بها هذه المخاطر. هذه الاسباب هي التي ضغطت على الطبيعية ونتج عنها التغير في المناخ.

إن التغيرات المناخية هي التغير الحاصل في العوامل والظروف المناخية، سببها مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية وهي عوامل مترابطة وذات علاقة متبادلة تؤثر بعضها على البعض، كزيادة درجات الحرارة وقلة الهطول المطري والظواهر الجوية المتطرفة، والاستخدام البشري للموارد الطبيعية غير المسؤول، وتمثل تحدي كبير للأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما تترك آثار على الأنظمة السياسية التي لابد أن تباشر في رسم السياسات العامة وتنفيذ الخطط والبرامج للحد أو التكيف مع أثارها.

المطلب الثاني: تعريف أزمة النزوح والمفاهيم المقاربة لها

عرفت الامم المتحدة النازحين (بأنهم مجموعة من الأشخاص الذين أجبروا على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة سعياً لتفادي أثار نزاع مسلح أو حالة من عدم الاستقرار أو حالات عنف أو انتهاك لحقوق الإنسان أو نتيجة الكوارث الطبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة)[7]

ويعد النزوح من أكبر المشكلات الانسانية التي تعاني منها المجتمعات في الوقت الحاضر، ويمكن أن نعرفه بأنه انتقال مجموعة من الإفراد بسبب النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو أي حالة طارئة من مكان إلى مكان آخر داخل حدود بلدانهم، أما اللجوء يمكن تعريفه بأنه انتقال مجموعة من الأفراد إلى خارج الحدود القومية لبلدانهم أي: الهجرة إلى بلدان أخرى، والتي غالباً ما ترتبط بأسباب سياسية مثل أنعدام الاستقرار السياسي أو الشعور بالاغتراب السياسي والاجتماعي. أما الهجرة (الانتقال من منطقة تدعى منطقة الأصل إلى منطقة أخرى تسمى منطقة الوصول ويتبع في تلك الحركة تغيير محل الإقامة، وتختلف تلك الحركة من حيث المسافة المقطوعة والزمن الذي تستغرقه إذ يمكن أن تتنوع حسب الظروف المختلفة التي تواجه السكان. وتجعل هذه الحركة السكان ينتقلون من مكان لآخر، وتكون لها تأثيرات اجتماعية واقتصادية على الأفراد والجماعات)[8].

وظهرت مفاهيم جديدة للنزوح أرتبطت بالتغيرات المناخية "كالهجرة المناخية" و"الهجرة البيئية" و"اللجوء البيئي" جميعها تركز على هجرة السكان داخل أو خارج بيئتهم الاصلية بسبب هذه التغيرات وهذه المفاهيم جمعيها لا تحض بسند قانوني قوي ومقبول متفق عليه دولياً، ومع ذلك عرفت منظمة الهجرة الدولية الاشخاص الذين اضطروا للانتقال بسبب المناخ بأنهم الأفراد والجماعات الذين تركوا مكانهم الاصلي بشكل قسري وفوري بسبب الكوارث الطبيعية أو تركو مكانهم بشكل طوعي بسبب التغير التدريجي بعوامل المناخ ، مما نتج هجرة قسرية أو طوعية دائمة أو مؤقته. [9]

وتتمثل الآثار الاجتماعية نتيجة النزوح بسبب البيئة، إلى تغيير التركيبة الديمغرافية بأتجاه الزيادة العددية في منطق الوصول الذي يؤثر على مواردها وأقتصادها وكذلك يؤثر في الهوية الثقافية إذا كان هناك تباعد في الثقافات بين ثقافة الأصل والثقافات الوافدة والعادات الاجتماعية، وأن كان النزوح داخلي مثلما ذكرنا إلا أنه من المعروف لكل منطقة أو إقليم أو كابينة أو ولاية أو محافظة وأن أختلفت المسميات، لهم لون معين من الثقافة والهوية والعادات والتقاليد التي هي بلا أدنى شك لا تختلف جذرياً عن ثقافة النازحين، لكن توجد هناك فوارق واختلافات، وأيضاً قد يؤدي النزوح إلى توتر اجتماعي بين الطرفين لاسيما إذا كانت المناطق المضيفة تعاني من نقص المواد أو محدودية الخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك يؤثر النزوح بتفكك الأسر والروابط الأسرية بسبب الاغتراب أو الفقدان، وهناك أثار نفسية على النازحين نتيجة فقدان الموطن والمواد.

أما الآثار الاقتصادية تتمثل في زيادة الطلب على الموارد مثل المياه الغذاء الخدمات، مما يؤدي إلى أرتفاع أسعارها كما يؤدي الى زيادة الإنفاق عليها الذي يرهق ميزانية الدولة، كما يترك النزوح آثار اقتصادية في سوق العمل مثل زيادة البطالة أو قلة الأجور لاسيما إذا كانت فرص العمل محدودة أو غير متوفرة، لكن بالمقابل يمكن أن يؤدي النزوح إلى تنمية الاقتصاد نتيجة العمل وزيادة الانتاجية، لكن بسبب الآثار الاجتماعية المتعلقة بالحالة النفسية ممكن أن تعيق هذا الجانب كما يمكن القول بسبب البطالة تتفشى الجريمة مما يشكل تحدي جديد أضافه للتحديات أنفة الذكر.

أما الاثار السياسية للتغيرات المناخية فهي ترتبط بالحقوق الاساسية للإنسان بحقه أن ينعم في بيئة سليمة ونظيفة، وهي سبب في زيادة الاضطراب والصراع بسبب نقص الماء والغذاء وزيادة العنف السياسي والنزعات الاجتماعية والجيوسياسية، بالإضافة الى صعوبة كبيرة في التمثيل السياسي للنازحين. ولا يقتصر الاثر السياسي للتغيرات المناخية في داخل حدود الدولة إنما يمتد إلى الابعاد الاقليمية والدولية التي من الممكن أن تكون عامل محفز للصراع الاقليمي والدولي بسبب قلة المياه ونقص ندرة الموارد.

لذلك تعد أزمة النزوح بصورة عامة من الأزمات التي تشكل تحدي كبير للمجتمعات الإنسانية وتتداخل فيها العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتترك أثار على النازحين والأصعب من هذا هو صعوبة إيجاد حلول مستدامة لها، لذلك لا بد من رسم

السياسات لغرض تحجيمها وتقليل أثارها، وحتى تلك التي ترتبط بالتغيرات المناخية أو ما يطلق عليها بالهجرة البيئية من الصعوبة إيجاد حلول دائمة لها لكن من الممكن التكيف مع الآثار التي تحصل على تغير في النظم البيئية وتقليل أضرارها الناتجة عن أرتفاع درجات الحرارة أو الجفاف أو التصحر أو الفيضانات وغيرها. وهذا ما نتناوله بشكل مفصل في المطلب القادم.

المطلب الثالث: أثر التغيرات المناخية على أزمة النزوح

تعد مسألة التغيرات المناخية من المسائل المهمة وهي الشغل الشاغل لجميع الأمم والشعوب، والنزوح المناخي هو أحد أهم نتائجها على الرغم من تعدد أسبابها بين الطبيعية والبشرية التي أثرت على أغلب المجتمعات، لا سيما المجتمعات الضعيفة والفقيرة والنامية التي تعتمد على الزراعة أو يرتبط عملها بمجالات تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات المناخية.

نتيجة الكوارث الطبيعية أضطر العديد من الأفراد والأسر والجماعات إلى ترك منازلهم بسبب هذه الظروف الصعبة التي تركت أضرارًا بالغة في البنى التحتية أو هددت حياة الإنسان بصورة مباشر، وأجبرتهم على الهجرة والنزوح وترك منازلهم والبحث عن مناطق أخرى.

وبحسب تقرير الأمم المتحدة عن النزوح الناتج عن الكوارث أنه يسبب العديد من المشاكل وبسبب الكوارث الطبيعية تتعطل الحياة الأسرية، وتتزايد والبطالة بسبب فقدان الدخل، وظهور المشاكل الصحية أو زيادة خطورتها، وتعطيل التعليم، وزيادة الهشاشة في مواجهة المشاكل المستقبلية، وصعوبة المطالبة بحقوق الملكية والوصول إلى الخدمات الأساسية، وزيادة العنف القائم على الخطر الاجتماعي، وصعوبات عديدة على كبار السن.[10] وفي أغلب الأحيان يوضع النازحين في مناطق ومستوطنات غير نظامية وعشوائية أو هامشية لا تحظى بالخدمات الكافية لاسيما إذا ما اضطروا للهروب أكثر من مرة وإلى أكثر من مكان، وهم لا يحصلون على أعمال كافية أو قد تكون الاعمال غير نظامية أو منخفضة الأجر، ناهيك عن الضغوط والعوامل النفسية.

كما تعد التغيرات المناخية أكثر تأثيرا على صحة الافراد من خلال تلوث الهواء وأنتشار الأمراض وبذلك تكون سبب مباشر في انتقال الأفراد إلى مكان آخر. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن التغير في المناخ يؤدي إلى الهجرة على نطاق عالمي واسع، وتقدر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة إلى الأمم المتحدة أن حوالي (20) مليون شخصا يهاجرون قسراً إلى مناطق أخرى في جميع أنحاء العالم بسبب الأحداث المتعلقة بالطقس كل عام. ويمكن أن يصل عدد الأشخاص المهاجرين بسبب الكوارث المناخية إلى (200) مليون بحلول 2050.[11] ويتوقع البنك الدولي أن تغير المناخ محركاً قوياً للهجرة الداخلية بسبب آثاره على سبل كسب عيش السكان وفقدان إمكانية العيش في الأماكن شديدة التعرض للمخاطر، وينشر توقعه بحلول عام 2050 الذي يؤكد فيه سيكون هناك (216) مليون مهاجر بسبب المناخ، وحسب الاحصائيات أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أضطر حوالى (86) مليون شخص إلى النزوح بسبب تغير المناخ، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي (49) مليونا، وجنوب آسيا (40) مليونا، وشمال أفريقيا (19) مليونا، وأمريكا اللاتينية (17) مليونا، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى حوالي (5) ملايين. [12]، بينما يتوقع برنامج (إي بي) أن يصل العدد إلى (1.2) مليار مهاجر بسبب المناخ بحلول ذات العام. وتتوقع منظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة أن يكون هناك (1.4) مليار مهاجر بسبب المناخ بحلول عام 2060، بينما تتوقع منظمة الهجرة الدولية إن العدد يصل إلى 1.4 للعام نفسه. [13].

كما أن الفيضانات في أفريقيا عام 2020 دفعت أكثر من مليون شخص إلى الهجرة المناخية بحثاً عن أماكن أكثر اماناً ولم يقتصر الأمر على الفيضانات بل شهدت بعض المناطق تشققات أرضية بسبب سرعة المياه وأدت إلى وفاة (500) شخص ونزوح (700) الف أخرين الى مناطق مختلفة بعد أن دمرت مناطقهم وتوقفت الخدمات الاجتماعية بمختلف أنواعها، وهذا يشير بصراحة الى أن التغيرات المناخية لها أثار كارثية ومنها النزوح والهجرة ولا يقتصر الأمر على أفريقيا إنما يشمل مناطق مختلفة من العالم.[14]

وهذه النسب والتوقعات تشير إلى حجم أثر تغير المناخ على الهجرة والنزوح، مما يستدعي الأمر الوقوف عندها وإيجاد البدائل المناسبة لها، فهي مهدد حقيقي لعموم الأمن الإنساني وأمر مواجهتها لا يكون إلا عن طريق التعاون الدولي عبر النظر الى اتفاقيات البيئة والمناخ على إنها التزامات حقيقية واجبة الالتزام والتنفيذ والتطبيق من لدن حكومات الدول، لاسيما من جانب الدول الصناعية ودعم الدول الهشة.

إن التغير المناخي يؤدي إلى تفاقم مشكلة النزوح والهجرة المناخية نتيجة عوامل اقتصادية تتمثل بنقص المواد الغذائية والمائية مما تدفع بالنزوح أو الكوارث الطبيعية أو تدهور جودة الأرض بسبب الجفاف والتصحر والملوحة أي المناخ المعيشي المتدهور. وبذلك يجب التعامل مع قضية التغيرات المناخية من منظور شامل يتضمن سياسات واستراتيجيات والتكيف والتخفيف لأجل عدم تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناتجة عن تلك الظاهرة.

المبحث الثاني: أثر التغيرات المناخية على أزمة النزوح في العراق بعد عام 2003

يعاني العراق العديد من المشاكل البيئية وهي ليست وليدة اللحظة أو منذ فترة زمنية وجيزة، لا بل أنها تمتد لفترات زمنية متباعدة بسبب عوامل داخلية ساهمت بها وعوامل خارجية فرضت علينا أمرًا واقعًا، ويعاني البلاد من تلوث الهواء والماء والتربة ويعاني من تخلف القطاع الزراعي بالرغم نسبة كبيرة من مواطنيه يعتمدون على الزراعة، لا بل أن العراق بلد زراعي، كما أن هذا القطاع شهد هجرة الكثير من اليد العاملة منه بسبب التغيرات المناخية، أو بسبب السياسات المائية لدول الجوار الجائرة، مما ترك آثار سلبية عديدة أثرت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وأهمها الهجرة المناخية التي بدورها أوجدت أثار كبيره على المجتمع وعلى النازحين أنفسهم. لذلك سينقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: أثر التغيرات المناخية على النظام البيئي والزراعي

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للتغيرات المناخية

المطلب الأول: أثر التغيرات المناخية على النظام البيئي والزراعي

يعاني النظام البيئي في العراق من العديد من المشاكل منها طبيعية ناتجة بفعل التغيرات المناخية ومنها من صنع الإنسان، وأول هذه المشاكل وأهمها هي مشكلة التلوث سواء على صعيد الهواء الذي لا يقتصر أثره على منطقة المصدر، إنما يمتد إلى أغلب المناطق بفعل سرعة انتشاره، مما يجعل هذا النوع من التلوث المهدد الأكبر للنظام البيئي.

أما تلوث المياه فمن المعروف أن العراق يعتمد على نهري دجلة والفرات وروافدهما، كذلك يعتمد على المياه الجوفية، وبحسب وزارة البيئة العراقية أن 90% من المياه ملوثة بفعل عدم معالجة مياه الصرف الصحي وطرحها في الأنهار، أضافة الى رمي المخلفات وبزل مياه المبازل في نهري دجلة والفرات وأثار النفط والمعامل وغيرها من العوامل.

تمر البلاد بالعديد من المشاكل لاسيما على الصعيد الغذائي والزراعي نتيجة آثار التغيرات المناخية حتى أن البلاد وصف بأنها من الدول الخمس الاولى تأثراً بهذا التغير، ولأسباب عدة تأتي في مقدمتها مشكلة المياه، إذ تتعرض الموارد المائية في العراق لضغوطات متزايدة لأسباب داخلية عديدة أولها النمو السكاني والتطور الاقتصادي وطرق الري التقليدية وإطلاق كميات كبيرة من المياه إلى شط العرب بهدف دفع اللسان الملحي، فضلا عن زيادة سحب المياه من المجتمعات الواقعة على منابع وضفاف نهري دجلة والفرات.

فضلا عن هذا تواجه المياه العراقية مشكلة الملوحة وتدهور في التربة المرتبطة بالأنشطة البشرية الصناعية والزراعية، بالتالي فإن (10) محافظات عراقية من أصل (18) محافظة لا تمتلك مرافق لمعالجة مياه الصرف الصحي، وهذا يؤدي الى تلوث بيئي خطر، وأن ندرة المياه أو قلتها سوف تؤدي الى مخاطر كبيرة تعود على الأراضي الزراعية، وحسب تقرير البنك الدولي الذي يشير إلى احتمالية أن تنخفض نسبة المياه في العراق إلى (20 %) بسبب التغيرات المناخية .[15]

كذلك طبيعة مناخ العراق القاري موقعه الفلكي الذي يكون في المناطق الجافة وشبه الجافة ولا تهطل فيه الأمطار بكميات كافية وهامشية وتأثير البحار عليه وتأثره بظاهرة الاحتباس الحراري التي زادت من أرتفاع درجات الحرارة في الصيف وأدت الى قساوة الظروف المناخية.[16] كما أن قلة الموارد المائية كونها جزء مهم في منظومة الامن الغذائي تعرضت إلى تغير واضح في أنماط تساقط الأمطار، وحتى المياه الاروائية الشحيحة فأن درجة ملوحتها العالية أصبحت ذات تأثير سلبي على المحاصيل، لاسيما من ناحية جودة التربة

للمحاصيل الحقلية وهذا أدى إلى قلة الاراضي القابلة للزراعة أو ضعف مستوى جودة المنتج وأرتفاع أسعار المواد الغذائية ويزيد من الاضطرابات الاجتماعية نتيجة ضغوطات الاستيراد فضلا عن فقدان المحصول العراقي الميزة النسبية التي تؤهله للمنافسة الخارجية.[17]

أما الأسباب الخارجية أن الأمن المائي العراقي يعاني من تحديات بسبب أعتماده على التدفق المائي من الدول المجاورة والعراق بلد مصب يعتمد على أكثر من(60 %) من موارده المائية على الخارج من (تركيا، ايران، سوريا). والرفض المستمر لمبدأ تقسيم المياه وتوزيعها بشكل عادل. إذ وصلت النسبة الى 50% مقارنة بالسنوات السابقة لاسيما أن تركيا قد ساهمت في انخفاض المخزون المائي.[18]

إن شحة المياه وتدهور النظام البيئي تجبر الأسر والمجتمعات عن التخلي عن موارد رزقها والهجرة الى المناطق الحضرية ويلاحظ العديد من الأسر تخلت مجبرة عن مورد دخلها والنزوح إلى أماكن خرى بحثا عن فرص العمل. وهناك أكثر من (11) ألف عائلة نازحة (حوالي 68 ألف فرد) في المحافظات الوسطى والجنوبية بسبب الجفاف وتدهور الأراضي وارتفاع تراكيز الملوحة في عديد من الأنهار والروافد المهمة. وقد شكل خطراً كبيراً يحيق بالثروة الحيوانية والزراعية، وتشير منظمة الهجرة الدولية أن عدد الذين نزحوا من أماكن سكناهم بسبب الجفاف وشحة المياه يقدر ب (20) الف وأرتفع إلى (130) ألف في عام 2023 [19].

لذلك أن القطاع الزراعي هو أكثر القطاعات حساسية لتغير المناخ والذي يتأثر بعوامل عديدة كدرجة الحرارة ومعدل هطول الأمطار والجفاف والتبخر والتملح، جميعها تدفع باتجاه قلة أنتاج المحاصيل الزراعية أو قلة جودتها مما سيؤثر على كمية الغذاء المتوفر في الاسواق والذي ينعكس على الاكتفاء الذاتي وسد الحاجة الاساسية للأفراد من الغذاء، وهذا بدوره يدفع الحكومة إلى الاستيراد بسبب قلة الإنتاج المحلي مما يكلف مبالغ مالية كبيرة فضلا عن التقلب في أسعار المواد الغذائية في الأسواق من خلال التأثر بالأسعار العالمية.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية

يؤثر التغير المناخي على الاقتصاد ويتسبب في أرتفاع التكاليف الاقتصادية للأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية ويتطلب الإجراءات الوقائية والتكيف مع التغيرات المناخية، ويؤثر هذا التغير على الأغذية والموارد المائية والصحة والعمليات الصناعية.

ويعد العراق من بين أكثر الدول تضرراً، وأثرت التغيرات المناخية بشكل واسع في الأجواء العراقية ونتيجتها تشهد البلاد أزمة تصحر في جميع المواسم أدت إلى أختفاء بعض الجداول المائية للأسباب أنفة الذكر، ثم تقليص المساحات الزراعية فضلا عن كثرة العواصف الترابية، ويشهد العراق أزمة نزوح داخلي بسببها.

وأكد التقرير الصادر عن "المنظمة الدولية للهجرة" أنها سجلت في نهاية عام 2021 ما يقرب (20) ألف نازح في (10) من محافظات العراق بسبب تدهور الظروف البيئية والمناخية من جانب وضعف الاستجابة اللازمة من الدولة العراقية من جانب أخر، وفي الوقت ذاته أجرت دراسة قام بها المجلس النرويجي للاجئين في عام 2021 وتوصلت إلى أن المناطق المتأثرة بالجفاف أجبرت أسرة واحدة من كل(15) أسرة على الهجرة بحثا عن العمل.[20]

وقد شهدت المحافظات الجنوبية مثل ميسان والبصرة وذي قار عدد كبير يفوق بقية المحافظات من عمليات النزوح الداخلي الناجمة عن شحة المياه خلال العقد الماضي، لذلك تواجه البلاد تحديات سياسية واجتماعية وأقتصادية وبيئية وديموغرافية بسبب أزمة النزوح وعندما تقترن المسألة بعدم وجود البيانات الكافية أو الدقيقة، [21] مما يجعل الحالة العراقية أكثر تعقيداً لكن بسبب الإحصاء السكاني الأخير في 2024/12 يمكن أن يوفر البيانات اللازمة والدقيقة لاسما أن معاييره جاءت شاملة ويمكن الاستفادة منها في بحث وتحليل وحل هذه الازمة وما تثيره من مشاكل.

أن تغير المناخ في العراق يؤدي الى تفاقم نقاط الضعف الاقتصادية وتقويض سبل العيش، ويجعل الناس من الصعب البقاء في مواقعهم الأصلية، وتبرز العلاقة بين التغيرات المناخية وتزايد مؤشرات الفقر في العراق، وفق البيانات الدولية التي تظهر أن العراق يعد من البلدان ذات الدخل المتوسط التي تسجل معدلات في الفقر، وتعاني بعض مناطق الجنوب من عدم كفاية المياه الصالحة للشرب والزراعة والصناعة، لذلك هي أكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي الذي قلص الوظائف المرتبطة بالزراعة وما يحيط بها، ومن المتوقع أن تنخفض

هذه الوظائف بنسبة (11.5%) على المدى المتوسط، وهذا يفاقم الفقر في العراق لدى المجتمعات المرتبطة بالزراعة او هجرتها للعيش والكسب الرخيص او غير القانوني[22]

كما أن "تقرير التنمية البشرية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2015" يوضح إلى أن مؤشر الفقر بلغ (0.052)[23] أما التقرير لعام 2019 يضع مؤشر دليل الفقر بين السكان في الفترة بين عامي 2007–2018 بلغ نسبة (8.6%) وبلغت شدة الحرمان (37.9%) في حين أن تقرير عام 2020–2021 أستمرت باستقرار النسب على نفس المؤشرات.[24] وبحسب وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية بلغت نسبة الفقر عام 2022 حوالي (22%) وانخفضت عام 2024 إلى (17)% بسبب سياسات الحكومة العراقية بتوفير الوظائف في القطاعين العام والخاص.[25]

إن الهجرة البيئية التي يتأثر بها العراق ربما تفوق بقية البلدان العربية ويؤثر التصحر على (39 %) من الأراضي كما أن زيادة الملوحة بنسبة(54 %) من المساحة المزروعة. كما أن السدود على منابع نهري دجلة والفرات بوصفهما شريان الحياة في البلاد أدى إلى أنخفاض كبير في تدفق المياه وبالتالي نقص كبير في الموارد المائية.[26] وآثر على إنتاج الغذاء وزيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية وابطاء النمو الاقتصادي وصعوبة الحد من الفقر،[27] وأرتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستوى الرفاهية بين الفئات الفقيرة ولاسيما سكان الريف ترك آثار سلبية على صحة الأفراد وأمنهم الغذائي.

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للتغيرات المناخية

تغير المناخ له آثار اجتماعية عديدة، ويؤثر بشكل خاص على البلدان النامية التي تعاني من تفاقم مشكلات الأمن الغذائي، وحدوث ندرة في المياه العذبة، وزيادة أنتشار الأمراض والأوبئة، كما أن التغيرات المناخية تغذي التوترات الاجتماعية والاقتصادية وتتفاقم نتيجة التفاوت في التأثيرات، ويتعرض الفقراء والمجتمعات المهمشة لمخاطر أكبر، لاسيما أن الفقراء أكثر عرضة للتغيرات المناخية بسبب اعتمادهم على الزراعة، فهناك صلة بين الفقر وقابلية التأثر بالتغيرات المناخية في البلدان التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الزراعة، ولا يقتصر الأمر في المناطق الريفية بل يمكن سحبة إلى المناطق الحضرية، وتكون الأسر الفقيرة في هذه المناطق عرضة لمخاطر المناخ بسبب الاستقرار في مواقع أكثر خطورة، مع بنية تحتية متهالكة أو معدومة ومساكن سيئة البناء.[28]

وما يزيد من تعقيد الأوضاع الكثافة السكانية العالية تشكل دائما عاملا قويا تنذر بنشوب نزاع، وثبت ايضاً أن التفاعل بين النمو السكاني وندرة المياه عامل مهم غير أن عدم الاستقرار السياسي وعوامل أخرى تبدو عوامل تنذر بنشوب نزاعات وعلاوة على ذلك فإن الدراسات الكمية إذا كانت لا تؤكد احصائياً وجود صلات مهمة بين العوامل البيئية والنزاعات، فهذا لا يعني عدم وجود تلك الصلات، بل أن العوامل البيئية يمكن أن تؤدي الى تفاقم ديناميكيات النزاع ومخاطرة بواسطة مسارات متعددة وغير مباشرة تتفاعل بطرق معقدة مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي عوامل تنحو أن تشكل الأسباب لنشوب نزاع مسلح.[29]

التغيرات المناخية لا تخلق الصراعات، بل هي تفاقم الأوضاع المتوترة أصلاً ، كما يمكن وصفها عامل من عوامل النزاع، وهناك من يرى في المستقبل حروباً بسبب المناخ يكون من شأنها دفع كتل سكانية كبرى إلى الحركة من مكان إلى مكان،[30] أو بسبب منافسات حتمية على موارد شحيحة، ونرى في حالة مخيم "بونجا " في إثيوبيا، والدخول في سلسلة من المشكلات نتيجة لتذمر السكان الأصليين من استنزاف اللاجئين للمحاصيل الزراعية والموارد المائية.

يرى (كينيث والتز)** أن الصراعات والحروب تنشأ بسبب العدائية التي يحملها البشر بطبيعتهم التكوينية متى ما سمح لهم اظهارها لذا فأن الأفراد يميلون إلى العدوان والصراع وتلعب الحالات المناخية والرقعة الجغرافية وكذلك مستوى الإهمال والاحباط دور بارز في حال العنف والعدوان الذي يبدأ الافراد بممارستها بشعور اللاوعي.[31] ولما كان الأمن المجتمعي هو محصلة نهائية للأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن الصحي والامن المائي ويرتبط بشكل مباشر بتوفير الحماية والطمأنينة الشاملة بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتم عن طريق الحفاظ على الموارد وحماية وزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة.[32]

ونتيجة التغيرات المناخية أثرت بشكل كبير على المجتمع العراقي إذ أن أرتفاع درجات الحرارة درجتين بحلول عام 2050 يعني المزيد من الآثار السلبية على المجتمع وتهديد أمنه واستقراره ورفاهيته من الوصول الى كفايته من الغذاء بأسعار مناسبة، فضلاً عن عدم حصوله على كميات كافية من مياه الشرب والسقي إذ عرفت البشرية على مر التاريخ وسيلة تكييف مهمة للتخلص من الجفاف هي الهجرة بحثاً عن البيئة الملائمة للعمل والعيش.

وتنطوي هذه التغيرات على تحديات متعددة الأوجه للهشاشة، بل أنها تخلق الظروف التي تؤدي الى الصراع والعنف، التي أن يستمر هذا التغير يؤدي إلى أضرار بالغة مثل الصراع القبلي نتيجة شحة المياه في بعض المحافظات وهي أحد أسباب النزاعات وأن زيادة وتكرار الجفاف هو محرك للصراع. كما التغير في الموارد أو البنية التحتية المشتركة غير المتساوية يمكن أن يصبح توزيع الموارد المائية محركا جديدا للصراع بحجة عدم كفاية العدالة التوزيعية مع تزايد ندرة المياه، على سبيل المثال توزيع المياه هو نقطة الخلاف بين المزارعين وسكان الاهوار، ويتم استخدام (75%) من المياه من قبل قطاع الزراعة للري وإنتاج الغذاء وأن ما يقدر (18%) من المياه للاستخدام الصناعي والبلدي والاهوار والباقي مخصص لمزارع الأسماك والثروة الحيوانية، وهذا يخلق تصورا بآن المزارعين لديهم حصة غير متكافئة من موارد المياه واخيراً قضية تخصيص المياه قضية خلافية وغالبا ما تندلع الخلافات حول التخصيص والاستخدام العادل لموارد المياه.[33]

ويمكننا القول أن النقص الحاد في المياه والموارد ولاسيما في المناطق الريفية ينجم عنه زيادة المنافسة وصعوبة المحافظة على الزراعة ويولد الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي ويمكن أن يسفر عنه مزيد من العنف المحلي بين المجموعات المختلفة وبالتالي يؤدي إلى والنزوح على نطاق واسع. لذلك لا بد من تكثيف الجهود في سبيل مواجهة جميع آثار التغيرات المناخية ومنها الهجرة البيئة الداخلية أو النزوح بسبب البيئة، وهذا ما سنتناوله في المبحث اللاحق.

المبحث الثالث: السياسات العامة لمواجهة الهجرة البيئية في العراق

الهجرة البيئية حصلت في العديد من البلدان سواء أكانت داخلية أم خارجية وأصبحت واقع جديد يجب التعامل معه، وبينا أن العراق بلد تأثر بشكل كبير من التغيرات المناخية لذلك لا بد من وضع السياسات وتنفيذها من أجل المواجهة والتكيف وتقليل الآثار الناتجة عن التغيرات المناخية بشكل عام وفي سياق أزمة النزوح أو الهجرة البيئية الداخلية بشكل خاص. ولغرض بحث هذا الموضوع سنتناول في هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: رسم السياسات والتشريعات والتعاون الدولي

المطلب الثاني: الاقتصاد الاخضر والاستخدام الأمثل للمياه

المطلب الثالث: دور المنظمات غير الحكومية

المطلب الاول: رسم السياسات والتشريعات والتعاون الدولي

حماية البيئة من التغيرات المناخية لابد أن تبدأ من رسم السياسات والتشريعات الوطنية، وبما أن الدستور يتميز بالعلو على غيره من القوانين لا بل أن القوانين والتشريعات الوطنية تستمد شرعيتها منه، فنجد أن الدستور العراقي النافذ لعام 2005 في نص المادة (33) يوكد "على حق كل فرد في العيش في ظروف بيئية سليمة، وأن الدولة ملزمة بحماية البيئة والتنوع البيولوجي". كما ينص على "ضرورة حماية وتحسين البيئة من خلال معالجة الأضرار والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية" [34]

أما على المستوى التشريعي كان العراق من أوائل الدول العربية التي فكرت في حماية البيئة والحد من تدهورها، وقام بتأسيس الهيئة العليا للبيئة البشرية والتي تشكلت بموجب أمر ديوان الرئاسة المرقم (2411) في 1974. وعند العودة إلى الفترة الزمنية التي تبناها موضوع البحث نجد أن وزارة البيئة تأسست في العراق بعد عام 2003، بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقت نتيجة للتدور الذي لحق بالبيئة العراقية، وما تعرضت له من تدهور كبير يؤثر على حياة الانسان العراقي، وتعد الجهة التنفيذية المسؤولة عن حماية البيئة على المستوى الداخلي وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في مجالات البيئية على المستوى الخارجي.

ووفقاً إلى قانون حماية وتحسين البيئة تم إنشاء مجلس حماية البيئة على المستوى الاتحادي وعلى المستوى المحلي للمحافظات ويرتبط بوزارة البيئة، مهمته معالجة أغلب المشاكل التي ذكرناها سابقاً، والتي تعاني منها البلاد، مثل حماية الهواء والماء والبيئة من التلوث الناجم عن استكشاف واستخراج الثروة النفطية والغاز الطبيعي وحماية الأرض والتنوع الاحيائي والرقابة البيئية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في حماية البيئة، إلا أنها لازالت تعاني بفعل العوامل البشرية أو التغيرات المناخية، مضاف لها حجم الإنفاق على العمليات العسكرية لمواجهة العصابات الارهابية التي سيطرت على بعض محافظات البلاد عام 2014، وما رافقها أثار تمثلت بالنزوح الجماعي وتدمير البنى التحتية وكلفة إعادة أعمارها، ولم يقتصر الأمر على هذا بل شهد العالم في 2020 أنتشار وباء كورونا وما رافقه من ركود عام وقله الطلب على النفط، مما أدى إلى أنخفاض أسعاره في السوق العالمية، وما رافقه من سياسات مالية خاطئة أتخذت قرارها بخفض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية وفقاً إلى (الورقة البيضاء).* التي أثرت على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلم تكن البيئة والسياسات البيئية ضمن أولويات أهتمامات الدولة العراقية في ذلك الحين رغم تبني مشروع أنعاش بلاد وادي الرافدين لمواجهة التغير المناخي، مما دفع الحكومة العراقية في عام 2024، إلى تبني الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية 2024–2030 وتمثل جهودًا تطوعية منسقة بين المؤسسات الوطنية والخبراء البيئيين والمجتمع المدني، تحت إشراف وزارة البيئة، وتشمل الاستراتيجية عدة مجالات مثل إنشاء محطات الطاقة المتجددة، تأهيل مواقع الطمر الصحي، ومشروعات مكافحة التصحر، بالإضافة إلى تقنيات الري المتقنة، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مواجهة أثر التغيرات المناخية وضمان استدامة البيئة.

أما على صعيد التكيف وفق التعامل والتعاون الدولي، نجد من الأفضل أن تكون حلول مشكلة التغيرات المناخية تكون بمساهمة كل البلدان، وضمن مبادئ "اتفاقيه الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ" "واتفاقية باريس" المبنية على أساس المسؤولية المشتركة.

إن العراق عازم على الارتقاء بملف التغيرات المناخية لأنه يدرك خطورتها في الوقت الذي يسعى فيه إلى إرساء مفاهيم الاقتصاد الأخضر وأن المركز الوطني المعني بالتغيرات المناخية يحتاج الى الدعم والاسناد ولابد من توفير الدعم الدولي مالياً وفنياً ودبلوماسياً للمشاركة في رسم السياسات الدولية والإقليمية والوطنية لمعالجة ظاهرة تغير المناخ، ويعمل على رسم سياسات التكيف الوطنية (NAP) وبتمويل من "صندوق المناخ الأخضر" (GCF) ومساعدة مع برنامج "الأمم المتحدة للبيئة" (UNEP) التي ستكون مع الخطط الوطنية التي يعتمد عليها البلاد لمعالجة القطاعات الضعيفة والهشة خلال السنوات القليلة القادمة، كما سيكون من ضمن الأولويات هي معالجة شحة المياه ونوعيتها وتحقيق استدامتها.

ونتيجة للظروف الإقتصادية يحتاج العراق إلى تعاون إقليمي ودعم دولي لتمكينه من تأسيس أنظمة صحية قوية صامدة ومقاومة للظروف الصعبة لحماية صحة الإنسان وحماية النظم الطبيعية والتنوع البيولوجي وتعزيز المرونة تجاه الآثار ومخاطر الكوارث المرتبطة بالسيناريوهات المحلية لتغير المناخ وتعزيز التكيف في القطاعات الهشة.[35]

ومنذ الانضمام والتصديق على اتفاقية باريس عام 2021 أحرزت الحكومة العراقية بعض التقدم في استجابتها لتأثيرات تغير المناخ من خلال خطط جديدة للتكيف وتخفيف الآثار.[36] وقدم العراق رؤية لمواجهة التغيرات المناخية وتقليل الانبعاثات سميت بالمساهمة المحدود NDC وهي تمثل التزام الحكومة العراقية بتقليل الانبعاثات نسبة 1–2% حتى عام 2030 ومعالجة شحة المياه وتعزيز الاقتصاد الأخضر بدعم من المنظمات الدولية المتخصصة، وكذلك (مشروع تحفيز العمل المناخي) وتقدر قيمة (6.8) مليون دولار من الجهات المانحة (كندا وبريطانيا) لمدة 2022–2024، لدعم الحكومة العراقية بمجالات الطاقة المتجددة وتحسين قدرات العراق فيما يخص دبلوماسية المياه العابرة للحدود، وتعزيز استعداده لمواجهة الجفاف والحد من أثاره.[37]

كما قدم فريق الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة العراقية، بتنظيم مؤتمر المناخ الأول في محافظة البصرة عام 2023. وأنبثق عنه "إعلان البصرة" ويهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية والفنية والمالية للعراق لمواجهة تغير المناخ من خلال إدماج استراتيجياتِ التكيف المتوسطةِ إلى الطويلةِ الأجل في التخطيط الوطني والمحلي.

وعلى مستوى الامن المائي أنضم العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمياه ليوضح التزام البلاد بتعزيز التعاون الإقليمي وضمان حق الاستخدام العادل للمياه، وتعمل منظمتين (اليونسكو) و (الفاو) لتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة، نحو استخدام أمثل للمياه الزراعية، وينفذ برنامج الأغذية العالمي (WFP) مشاريع التشجير تماشياً مع هدف الحكومة بزراعة خمسة ملايين شجرة بحلول عام 2029.

وتسهم هذه الجهود بشكل مباشر في الاستراتيجية الوطنية من خلال خطة التكيف المحلية، بينما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)تحول العراق بعيداً عن الاعتماد على النفط من خلال خطة التكيف الوطنية (NAP) التي تحدد الجهود لتقليل الانبعاثات والاستعداد لتأثيرات تغير المناخ. وتساعد الأمم المتحدة العراق أيضاً في إعداد مساهماته المحددة وطنياً (NDCS) لعام 2025، والتي تعكس التزام البلاد بتقليل الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ كجزء من أتفاق باريس.[38]

المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر والاستخدام الأمثل للمياه

الاقتصاد الأخضر في العراق يشير إلى الجهود المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة من خلال إعتماد مشاريع خضراء تهدف إلى حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة. وشهد هذا المفهوم زيادة في الاهتمام، بدعم من منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستغلال صندوق المناخ الأخضر لدعم المشاريع البيئية ومواجهة التغيرات المناخية، وهذا ما عمل عليه العراق في مؤتمر (COP 29) في باكو، بعد أن بين الوفد المفاوض أن البلاد أنتقلت إلى مرحلة تنفيذ السياسات، وهذا يتطلب دعم دولي وأممي لتنفيذ المشاريع الكبيرة ومواجهة التغيرات المناخية والاعتماد على الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لكن بشرط أن يتم التخلي عن الوقود الأحفوري بشكل تدريجي بما لا يسبب الضرر باقتصاد البلاد. كما تسعى الحكومة العراقية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال هذا الاقتصاد، مما يساهم في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

أن العراق يتمتع بمساحات خضراء شاسعة ويمتلك 40 مليون نخلة في سبعينات القرن الماضي، إلا أنها إنخفضت إلى ما يقارب 12 مليون بسبب الإهمال والتدمير في فترة النظام السابق وتدمير الغابات، لذلك يجب تبني مبادرة الارض الخضراء التي تهدف إلى زرع مليار شجرة في جنوب وغرب العراق، الأمر الذي يقلل من أنبعاث الغاز ويثبت التربة ويساهم في الإصلاح الزراعي، الذي بدوره يساهم في الاقتصاد العراقي من خلال تنشيط القطاع الزراعي وتحقيق الموارد الاقتصادية عن طريق الزراعة والاستثمار في الاقتصاد الأخضر، كما على الحكومة العراقية والوزارات ذات الشأن العمل على إطلاق حملة كبيرة ولفترة زمنية محددة ما يقارب إلى عام 2030 لزراعة هذه الفسائل في المناطق المحددة، وحسب نوع وطبيعة كل فسيلة وما يلائمها من تربة ومياه.[39]

إما الاستخدام الامثل للمياه فيمكن القول ندرة المياه أو نقصها تعد من المشاكل ذات التأثير المباشر على جميع قطاعات المجتمع وازاء خطورة هذه المشكلة وما ينجم عنها من آثار سلبية، يمكن البحث عن طرق وأساليب وإجراءات لأداره الموارد المائية والاستخدام الأمثل من خلال ما يأتي:[40]

اولاً– الحلول القانونية من خلال تفعيل القوانين النافذة، من أجل توفير المياه الصالحة للشرب وتصريف مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار في جميع أنحاء البلاد.

ثانياً– أستخدام التكنولوجيا من خلال أبتكار تقنيات جديدة تساعد الحفاظ على المياه وإمكانية تطويرها.

ثالثاً– تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال تعميم فكرة الشراكة، وهناك دور متزايد للتمويل المقدم من القطاع الخاص للبنية التحتية المائية كون مساهمة القطاع الخاص في معالجة ندرة المياه تعد من الحلول المأمولة في معالجة هذه الظاهرة.

رابعاً– تجميع مياه الامطار من خلال بناء السدود في الأماكن التي يمكن البناء فيها من الناحية الجغرافية وتطوير البني التحتية، التي تساهم في توزيع المياه بشكل عادل، وتساهم في التقليل من الهدر في المياه من خلال مد الجداول والأنهار المبطنة التي تقلل من ضائعات المياه وتحافظ عليها من التلوث.

ولا بد من تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بما في ذلك جهود منظمة الأمم المتحدة، يجب تأسيس شراكات فعالة بين العراق والدول المجاورة مثل تركيا وسوريا لضمان حصص المياه العادلة من الأنهار الدولية، كما يجب دعم وكالات الأمم المتحدة مثل اليونسكو ومنظمة

الأغذية والزراعة (فاو) في تعزيز إدارة المياه وتحسين الكفاءة، يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير أنظمة المياه وحماية الأنهار، مع التعهد بالخطوات الجماعية والتعاون المشترك، وكذلك الدخول في مفاوضات مباشرة من ايران حول موضوع تغيير مجاري الأنهار والجداول مثل الكرخة والكارون واكثر من 40 رافد آخر في المناطق الشرقية للبلاد، كون هذا العمل يحرم العراق من حقه في المياه وأدى إلى جفاف مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ويمثل عمل لا يتفق مع قواعد القانون الدولي العام.

ونرى اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية نظمت المبادئ التي يجب أتباعها بما في ذلك ضرورة العمل بالتعاون مع الدول المتشاطئة وعدم الإضرار بالمصالح والبيئية التحتية للدول الأخرى، وينبغي على الدول أيضاً مراعاة حقوق الدول الأخرى في الوصول إلى الموارد المائية. وهذا الأمر ينطبق على تركيا وسوريا في قضية بناء السدود التي تعيق التعاون الدولي بين الدول على الأنهار المشتركة، إذ ركزت اتفاقية الامم المتحدة حول الأنهار الدولية عدم الاضرار بمصالح الدول الاخرى التي تعتمد على نفس الموارد المائية.

المطلب الثالث: دور المنظمات غير الحكومية

تؤثر التغيرات المناخية بشكل خطير على أبسط حقوق الإنسان، كحقه في العيش الكريم، والحصول على الموارد كالماء والهواء والطعام، والحصول على الأمن الشخصي، وتسعى منظمات المجتمع المدني إلى لفت انتباه الحكومة وتقديم صور الدعم اللازم للتكيف والعمل على بناء قدرات الجماعات الإنسانية المتضررة للتقليل من مستويات تأثيرهم بالتغيرات المناخية.

إن منظمات المجتمع المدني تسعى لتكوين رأي عام فاعل ومؤثر داخل الدولة من أجل الضغط على صناع القرار لإعطاء الموضوع أولوية في برنامج العمل السياسي فأصبحت تشكل قوة سياسية لا يستهان بها في مجال البرامج البيئية.[41]

لذلك يجب النظر إلى المجتمعات المعرضة لخطر النزوح والنازحين داخلياً والمجتمعات التي تستضيفهم على أنهم أشخاص يتمتعون بالحقوق.[42] وتمارس هذه المنظمات دور مهم في رسم السياسات وتنفيذها والنتائج البيئية، ويمكن أجمال دور المجتمع المدني في هذا الشأن، من خلال الآتي:[43]

اولاً– التحفيز على المشاركة المجتمعية وتعزيز الوعي: يمارس المجتمع المدني دوراً في التقليل من آثار التغيرات المناخية من خلال الحث على المشاركة المجتمعية في تبني سلوكيات تدعم النظم البيئية المستدامة، وتنمية الوعي والتثقيف بقضايا التغير المناخي، كما يساهم في تعزيز الوعي حول التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية وآثارها على الحياة الإنسانية.

ثانياً– التمثيل والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات البيئية وحصد النتائج البيئية من خلال التأثير على السياسات المتعلقة بالتغير المناخي، والتوجيه على صنعها بصيغة سياسات عامة أي إصدار تشريعات لمواجهة التغيرات المناخية، أو تقديم المعلومات والبيانات اللازمة وكذلك المشاركة في وضع الخطط والاستراتيجيات، كما بإمكان هذه المؤسسات العمل على دعم المشاريع والمبادرات التنموية المستدامة التي تهدف إلى معالجة أسباب التغيرات المناخية ذات البعد البشري وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً– الدور الرقابي: من المعروف أن لمنظمات المجتمع المدني دور رقابي على المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، ويمكن إبراز هذا الدور من خلال الحث والتأكيد على أن هذه المؤسسات تنفذ التزاماتها الدولية والاخلاقية بتطبيق سياسات مواجهة التغيرات المناخية، ويظهر بشكل واضح من خلال تقديم تقارير وتقييمات حول أدائها.

رابعاً– تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة بما يشمل القطاع الحكومي والقطاع الخاص، والجمعيات الأهلية، والمواطنين، إذ من شأن هذا التعاون أن يسهم في تنسيق الجهود وتعزيز فعالية الإجراءات المتخذة لمكافحة التغير المناخي.

خامساً– المشاركة في الاستجابة للنزاعات والأزمات المناخية: يؤدي المجتمع المدني دوراً حيوياً في حالات النزاع والتعرض للأزمات البيئية، من خلال دوره في المساهمة بتوفير الخدمات ومساعدة المتضررين من تلك الأزمات والكوارث البيئية.

كما تمارس المنظمات غير الحكومية دور مهم ومحوري في دعم نازحي المناخ، من خلال تقديم الإغاثة الإنسانية وتنظيم المؤتمرات، التي تسلط الضوء على أزمة النزوح الناتجة عن التغيرات المناخية، وتعمل على إعداد الدراسات والتقارير اللازمة للتوعية بكل الخطورة التي

يتعرض لها النازحون، بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر لهم في مجالات عدة مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، وتساهم في تعزيز التعاون بين مختلف الهيئات لمواجهة هذه التحديات.

وأثبتت مؤسسات المجتمع المدني أهميتها وكفاءتها في معالجة العديد من القضايا وتقديم الحلول لمعالجتها، من خلال الضغط على صناع القرار، علاوة على ذلك كان للمجتمع المدني دور كبير وحاسم في دعم الحكومة في مختلف الأزمات والمواضيع، لذلك يجب على الحكومة إشراكه في استجابتها لتغير المناخ وسيكون له دور مع الجهات الفاعلة الاخرى في تعزيز الشفافية والنجاح في الاستجابة للتغيرات المناخية.

الخاتمة:

يواجه العراق تحديات كبيرة بسبب التغيرات المناخية والآثار البيئية المترتبة عليها، ويأتي ترتيب العراق خامساً من بين البلدان الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية، بسبب قلة الأمطار وأرتفاع درجات الحرارة والتصحر وزيادة الملوحة، مما أثر ويؤثر على الزراعة والموارد الطبيعية. وترك آثار على إنتاج الغذاء على الصعيد المحلي بسبب النزوح وهجرة الاراضي الزراعية وتأخر النمو الاقتصادي وهو ما يشكل تهديد للأمن الغذائي.

إن البلاد تشهد أزمة نزوح داخلي حقيقية أثرت بشكل واسع على أرتفاع معدلات الفقر، ولا سيما بين سكان الريف الذين نزحوا إلى المدن بحثاً عن بيئة آمنة توفر لهم سبل العيش، وهذا الأمر بلا شك خلف أثار وخيمة على النازحين أنفسهم وعلى مناطق الوصول وعلى الحكومات العراقية المتعاقبة.

لذلك يجب العمل الجاد على التكيف والمواجهة بالاعتماد على الامكانيات والقدرات الذاتية المتوفرة داخل البلد، مثل نشر الوعي بمخاطر التغيرات المناخية، والاستخدام الأمثل للمياه والقيام بمبادرات تساهم بتعزيز الاقتصاد الاخضر من جانب المواطنين، أما من جانب الحكومة لابد من النظر الى موضوع التغيرات المناخية بوصفه التزامات قانونية وأخلاقية واجبة التطبيق أمام المجتمع العراقي والمجتمع الدولي والعمل على إيجاد بدائل مستدامة من خلال أستخدام الوسائل الحديثة في توليد الطاقة وإدارة المصانع وتقليل الغازات والانبعاثات التي تضر بالبيئة.

وكذلك يمكن التعويل الاستفادة من الإمكانيات والقدرات الموضوعية المتمثلة بالمنظمات الدولية العامة "كالأمم المتحدة" عن طريق "الجمعية العامة" و"المجلس الاقتصادي والاجتماعي" و"المنظمات الدولية المتخصصة" في الدعم لمواجهة التغيرات المناخية وآثارها المستقبلية من جانب والاستفادة منها في منع دول المنبع (تركيا سوريا إيران) من عدم التجاوز على الحصص المائية العراقية أو بناء السدود أو تغيير مسارات الروافد من جانب آخر.

الاستنتاجات:

1. يمر العراق بالعديد من التغيرات المناخية يأتي في مقدمتها مشكلة شحة المياه للري أو للشرب، وتتعرض الموارد المائية في العراق لضغوطات متزايدة لأسباب عديدة أولها سياسات دول الجوار الإقليمي والنمو السكاني والتطور الاقتصادي.
2. تواجه البلاد تحديات عديدة أقتصادية واجتماعية وسياسية بسبب أزمة النزوح، فعلى الصعيد الاقتصادي سيكون هناك ضغط على الخدمات والبنى التحتية وفقدان البلاد للموارد الزراعية وما يرتبط بها من أثار، وعلى الصعيد الاجتماعي النازحون أنفسهم يعيشون شحة الموارد والخدمات والبطالة أو رخص العمالة ونقص التعليم والمشكلات الصحية وغيرها ناهيك عن الآثار النفسية، أما على الصعيد السياسي قطعاً يؤدي النزوح الى تفاقم مشاكل الاستقرار السياسي المتعلقة بالحكم المحلي والتمثيل السياسي وغيرها.
3. إن العراق يعد من البلدان ذات الدخل المتوسط التي تسجل معدلات متوسطة في الفقر وبسبب الهجرة البيئية أنخفض السكان المزارعين من 20% الى 6% وسكن أغلبهم في عشوائيات غير نظامية مما يؤدي إلى نقص الزراعة وضغط جديد على الخدمات الحكومية والبنى التحتية وزيادة معدلات البطالة في المناطق الحضرية أو رخص العمل.

4. شحة المياه في المحافظات الوسطى والجنوبية قد تولد صراعات اجتماعية ويمكن وصفها أحد محركات الصراع بين القبائل لأنها تعتمد بشكل كلي على الزراعة أو صيد الأسماك أو الثروة الحيوانية.
5. إن العراق عازم على الارتقاء بملف التغيرات المناخية لأنه يدرك خطورتها في الوقت الذي يسعى فيه إلى إرساء مفاهيم الاقتصاد الأخضر إلا أن المركز الوطني المعني بالتغيرات المناخية يحتاج إلى الدعم والاسناد للحد من ظاهرة التغير المناخي.

التوصيات:

1. الاستفادة من المنظمات الدولية لتحفيز التمويل إلى العراق من أجل الوفاء بالتزاماته للتصدي لتغير المناخ والنزوح وتعزيز القدرة على التكيف والاستعداد.
2. تكثيف الجهود الدبلوماسية مع دول المنبع لنيل حقوقنا المائية، لتفادي سيناريوهات تؤثر في الامن المائي والوطني والغذائي، مما يصب بتقليل أزمة النزوح أو رجوع النازحين إلى مناطقهم.
3. التوعية بالمخاطر البيئية وضرورة الحفاظ على الاستدامة في البيئة، ونشر البحوث الدراسات والمؤتمرات والندوات والحوارات التثقيفية واستخدام منصات التواصل الاجتماعي، حول مخاطر التغيرات المناخية وآليات التكيف.
4. تطوير البني التحتية التي تساهم في توزيع المياه بشكل عادل وتساهم في التقليل من الهدر في المياه للحد من أزمة النزوح، وأستخدام التقنيات الحديثة في الري وعدم هدر الموارد المائية بالطرق التقليدية، مما يؤدي الى تنشيط القطاع الزراعي وتحقيق الموارد الاقتصادية عن طريق الاستثمار في الاقتصاد الأخضر.
5. إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل الاستجابة لتغير المناخ كون مساهمة القطاع الخاص في معالجة ندرة المياه تعد من الحلول المأمولة في معالجة هذه الظاهرة والتقليل من ظاهرة النزوح.
6. ضرورة استكمال الورقة الخضراء والتي تهدف إلى تعزيز تطلعات الحكومة العراقية، وإن أستغرق بناء السياسات الوطنية فترة طويلة، فأن تلك الاستراتيجيات تصبح قديمة بسبب التغير السريع في المناخ والظروف البيئية.
7. تقديم المساعدة في صياغة السياسات المتعلقة بتغير المناخ والنزوح على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.
8. تفعيل الاستراتيجية العراقية لمواجه التغيرات المناخية والعمل الجاد الدؤوب لتنفيذها والنظر إليها بوصفها التزامات واجبة التنفيذ والتطبيق.

Footnotes

* The Republic of Kiribati is an archipelago located in the tropical central Pacific

Intergovernmental Panel on Climate Change. Climate Change Synthesis Report. 2007, p. 78 (1)

(2)United Nations Framework Convention on Climate Change. Text of the Convention. 19

(3) United Nations Framework Convention on Climate Change. Article (1), Paragraph (2). 1992

(4) World Meteorological Organization. Guide to Climatological Practices. 100th ed., 2011, p. 1–2.

(5) Abdul Fattah Abd Rabbuh. Climate Change: Its Causes and Effects. Development Action Center, Palestine, 2009, p. 4.

(6) Abdul Fattah Abd Rabbuh. Climate Change: Its Causes and Effects. Development Action Center, Palestine, 2009, p. 4.

, United Nations High Commissioner for Refugees (7)

https://www.unhcr.org/what-we-do/build-better-futures/climate-change-and-displacement

(8) Internal Displacement Global Report on, https://api.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/IDMC-GRID-2024-Global-Report-on-Internal-Displacement.pdf

(9)Etienne Piguet et al. "Climate Change: An Overview." Refugee Survey Quarterly, vol. 30, no. 3, September 2011, p. 2

(10) Ibid

(11) United Nations. Disaster Displacement: How to Reduce Risks, Address Impacts and Enhance Resilience. Available online pdf at: https://www.undrr.org/media/86702/download?startDownload=2022

(12)Columbia Law School Scholarship Archive, Public Health and Human Health Implications of Climate Mobility, "Over One Billion People at Threat of Being Displaced by 2050 Due to Climate Change, Conflict and Civil Unrest." Refugee Rights, November 2022. https://refugeerights.org/wp-content/uploads/2022/11/Climate-Displacement-Advocacy-Memo-Nov-2022.pdf.

(13)Gaia Vince. "People Driven from Their Homes by Climate Disaster Need New Nations – And Ageing Nations Need Them." The Guardian, August 18, 2022. https://www.theguardian.com/news/2022/aug/18/century-climate-crisis-why-we-need-plan-great-upheaval.

(14) Nisreen Al-Sabahi. Climate Change and Its Impact on Conflicts in Iraq. Cairo: Arabic Publishing and Distribution, 2023, p. 58 .

(15) Walaa Ali Farhan. Climate Change and Its Impact on Poverty in Iraq. (Baghdad: Center for Studies and Planning), 2024, p. 5 .

(16) Hatim Ghaib Saeed. Water Scarcity in Iraq: Between Challenges and Solutions. Wasit:(Wasit University, Journal of Humanities), 2022, p. 916.

(17) Dhafar Abdul Matar and Aqeel Hamdan. The Implications of Climate Change Threatening the Constants of Human Security, Iraq as a Model. Presented at the Third International Conference of Al-Mustansiriya University (Iraq and Climate Change: Implications for Security and Development), Baghdad: Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, 2023, p. 9.

18) Hatim Ghaib Saeed, Op. cit, p. 916 (

(19) NRC (Norwegian Refugee Council). Water Scarcity and Displacement in Iraq. International Information Network Report. Available at: https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports /

(20)The Deep Roots of the Climate Crisis in Iraq, Institute for Dialogue, accessed March 2024, https://hewariraq.com/uploaded/applications/2024/03/f6b06e8498e3488f1

(21) Zainab Shukr, In the Heart of the Capital: Environmental Degradation, Climate Change and Displacement in Iraq (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies, 2024), https://epc.ae.

Walaa Ali Farhan, Op. cit, p. 6(22)

(23) United Nations Development Programmed, Human Development Report 2015: Development in Every Action (New York: UNDP, 2015).(

(24)United Nations Development Programmed, Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today – Inequalities in the 21st Century (New York: UNDP, 2019).

Iraqi Ministry of Planning and Development Cooperation, The Impact of Climate Change on the Reality of Poverty in Iraq, accessed 2024, https://iqforum.mop.gov.iq(25)

(26)Ibid

Ibid(27)

(28) Castells Quintana et al., "Adaptation to Climate Change: A Review through a Development Economics Lens," World Development 104 (November 2018)p 188.

(29)United Nations: ESCWA, Understanding the Potential Links Between Climate Change and Conflict in Arab Countries (Beirut: ESCWA, 2020),p 23–24

(30Francesco Fuso Nerini et al., Connecting Climate Action with Other Sustainable Development Goals: Perspective Nature Sustainability, no. 334 (June 24, 2018)P1

** Kenneth Waltz (born 1924) is an American political scientist, known for developing the theory of "neo-realism" or "structural realism" in international relations, in which he considered power to be the most important factor in those relations. Waltz was a professor at the University of California, Berkeley, and Columbia University.

(31) Shadi Abdel Hafez, How Climate Change Contributes to the Spread of Violence (Doha: Al Jazeera Center for Strategic Studies, 2018), accessed January 29, 2018, https://www.aljazeera.net/sukoon/2018/1/29

(32)Wathiq Jafar Karim, Human Capital Development and Its Impact on Community Security: An Analytical Study, (Babel Journal of Humanities 10) (2020): 251.

(33)Nagham Saadoun Rahima, Climate Change and its Impact on Displacement, Annual Scientific Symposium of the Geography Department (Baghdad: Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, 2019), p. 149

34) The Permanent Iraqi Constitution of 2005, Article 33, Paragraphs One and Two(

Former Iraqi Finance Minister Dr. Ali Allawi (2020-2022), the author of the White Paper project, believes that it aims to restore balance to the Iraqi economy, by putting it on a path that allows the Iraqi state to take appropriate steps in the future to develop it into a dynamic economy with diverse activities that produces opportunities for citizens

(35)Iraqi Ministry of Environment, Iraq's Nationally Determined Contributions on Climate Change, document submitted to the United Nations in accordance with the UNFCCC and the Paris Agreement, p5.

Zafar Abdul Matar, et al, Op.cit, p. 11(36)

(37)Muntadhar Safaa Al-Moussawi, "The Impact of Climate Change on the Increase in Crime in Iraq," Tikrit Journal of Human Studies, no. 190 (2024)p 2191

(38)Ghulam Muhammad Ishaq, Enhancing Adaptation: UN Efforts for a Climate-Changing Iraq, accessed 2024, https://iraq.un.org/ar/273225

(39)Maryam Ali and others, "Climate Securitization and Iraq's Climate Challenges," Political Issues Journal, Al-Nahrain University, no. 77 (2024):p 491-492 .

Hatim Ghaib Saeed, Op. cit, p. 921(40)

(41)Nada Nabil Ahmed, "Social Responsibility of Civil Society Organizations in Confronting the Risks of Climate Change," Journal of Literary and Human Studies, no. 29 (2023)P847

Nagham Saadoun, Op.cit, p. 151(42)

(43)The Role of Civil Society Organizations in Combating Climate Change," International Information Network, accessed 2024, https://icss.gov.ly/articles/blog-post-458.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

معاداة السامية في الفكر السياسي الغربي المعاصر(مدرسة فرانكفورت) انموذجاً

ا.م.د فاتن محمد رزاق

كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية–جمهورية العراق

https://orcid.org/0000-0002-1376-8890

fatinm.r@uomustansiriyah.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01105

الملخص

لقد قدمت الصهيونية نفسها في القرن التاسع عشر كمشروع وحل قومي لما سمته معاداة السامية أو كراهية اليهود في المجتمعات الغربية التسلطية والتي تعززت بعد ظهور الدولة القومية وظهور النازية التي مثلت تجلياً متطرفاً للعقل الأداتي ، فوجدت أن مشكلتها لا يتم حلها باندماج تلك المجتمعات وإنما بإنشاء وطن قومي لهم باستعمار واحتلال الأرض العربية الفلسطينية ،فأعادت الصهيونية توظيف خطاب معاداة السامية لدعم حصانتها وتكميم أي نقد لها ولتبرير أفعالها الإجرامية تجاه الشعب العربي الفلسطيني بقمعهم وتهجيرهم ، عبر الهجرة الجماعية والاستيطان فيها ، فتحول هذا الخطاب إلى أيديولوجية سياسية في الفكر السياسي الغربي المعاصر بشكل عام والصهيوني بشكل خاص مما شكل بداية للصراع العربي الصهيوني و قضية من قضايا الفكر السياسي المعاصر التي اختلفت فيها الآراء والرؤى ،ما بين اتجاه مؤيد للصهيونية وأطروحة معاداة السامية واتجاه مؤيد للقضية الفلسطينية فكان لمدرسة فرانكفورت موضوع دراستنا موقفها وأطروحاتها الفكرية النقدية إزاء القضية الفلسطينية وظاهرة معاداة السامية التي تجاوزت التحليل والطرح التاريخي التقليدي لتقدم رؤية نقدية معاصرة بكل جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بعدها (معاداة السامية) نتاجاً للعقل التسلطي الأداتي فجاءت أفكارها وأطروحاتها مؤيدة للكيان الصهيوني وخطابه الأيديولوجي السياسي التبريري القائم على توظيف معاداة السامية.

الكلمات مفتاحية : السامية ، الهولوكوست ، الصهيونية ، هابرماس ، فرانكفورت ، النقدية.

Anti-Semitism in Contemporary Western Political Thought (The Frankfurt School) as a Model

Asst. Prof. Dr. Fatin Muhammad Razzaq

College of Political Science - Al-Mustansiriya University-Republic of Iraq.

https://orcid.org/0000-0002-1376-8890

fatinm.r@uomustansiriyah.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01105

Abstract

In the nineteenth century, Zionism presented itself as a national project and a proposed solution to what it termed "anti-Semitism" or "hatred of Jews" in authoritarian Western societies. This phenomenon intensified with the rise of the nation-state and the emergence of Nazism, which represented an extreme manifestation of instrumental rationality. Zionism perceived that its problem could not be resolved through assimilation within these societies, but rather through the establishment of a national homeland achieved by colonizing and occupying the Arab-Palestinian land. Consequently, Zionism re-appropriated the discourse of anti-Semitism to reinforce its immunity, suppress any criticism directed against it, and justify its criminal acts toward the Palestinian Arab people through repression, displacement, and mass immigration and settlement.

This discourse eventually evolved into a political ideology within modern Western political thought in general, and within Zionist thought in particular, marking the beginning of the Arab-Zionist conflict—one of the major issues of contemporary political thought. Opinions have been divided between those supporting Zionism and its anti-Semitism narrative, and those defending the Palestinian cause.

The Frankfurt School—subject of this study—offered a distinctive critical intellectual position regarding the Palestinian issue and the phenomenon of anti-Semitism. Its analyses went beyond traditional historical approaches, presenting a contemporary critical vision encompassing political, social, cultural, and economic dimensions. It regarded anti-Semitism as a product of the authoritarian and instrumental mind. However, the School's ideas and positions ultimately aligned with the Zionist entity and its ideological-political justificatory discourse that instrumentalized anti-Semitism.

Keywords: **Anti-Semitism, Holocaust, Zionism, Habermas, Frankfurt School, Critical Theory.**

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

المقدمة

تعد معاداة السامية أحد أدوات الفكر السياسي الصهيوني الاستعماري الذي حول الظاهرة من واقع مضطهد إلى أداة شرعته سياسية تتميز بالسيولة أي إمكانية تحويل المفهوم وتفسيره وفقاً لرؤيتها ومصالحها ، و قد أثارت ظاهرة معاداة السامية جدلاً واسعاً في الفكر السياسي الغربي المعاصر لأنها كشفت تناقضات قيم ومبادئ الحضارة الغربية الحداثوية (الديمقراطية ، والعدالة ، المساواة و حقوق الإنسان) وهي القيم ذاتها التي نادت بها مدرسة فرانكفورت والتي قدمت مقاربة نقدية لمفهوم معاداة السامية والتي عالجتها وحللتها برؤية نقدية تحليلية وجدت فيها انعكاس لازمة العقل الحديث وانحراف عن الحداثة الغربية ، إن الرؤى والأطروحات الفكرية التي قدمتها المدرسة النقدية لا تتناسب مع مواقفها السياسية التي اتخذت موقفاً مؤيدا للكيان الصهيوني؛ بل وفي بعض المواقف إدانة المقاومة الفلسطينية وانتقاد لخطاب الكراهية تجاه اليهود والذي أرجعته للهيمنة والتسلط السياسي والاقتصادي والثقافي والأيديولوجي أي أنها نقلته من سياق الهوية إلى سياق البنية وهو بدوره كما اعتقدت يستلزم حلول ومعالجات وجدت تبريرها في حق الوجود اليهودي في فلسطين.

هدف البحث : يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة معاداة السامية لارتباطها بالقضية الفلسطينية التي تنبع أهميتها ليس في السياسة الدولية والإقليمية فقط ؛بل من أهميتها الأيديولوجية داخل منظومة الفكر السياسي الغربي المعاصر وأطروحاته الفكرية المبنية في اغلبها على دعم الرؤية الصهيونية (معاداة السامية) وتكفير لعقدة الذنب (الهولوكوست) التي عبرت عن أزمة الحداثة لانفصال العقل عن القيم ، حيث اعتبرت أوربا نفسها الوريث الشرعي التاريخي عنها وهذا ما مثلته

أغلب آراء مفكرين مدرسة فرانكفورت لذلك تمثل القضية الفلسطينية اليوم الاختبار الحقيقي للرؤى والمواقف السياسية الغربية ، فأما تبقى حبيسة الضحية المحصنة أو تجاوز منطق الاستثناء والأنا الغربية إلى الاعتراف المتبادل أو الاعتراف بالآخر المختلف .

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة لأهمية مدرسة فرانكفورت ،وما قدمته من معالجات فكرية مثلت نقداً للحداثة وما ترتب عليها من أزمات أخلاقية وإنسانية تتناقض مع القيم الإنسانية لكن موقفها من معاداة السامية والكيان الصهيوني جاءت مختلفة عن ما نادت به وتبنته من أفكار وقيم انعكست في الواقع الغربي وغير الغربي .

إشكالية الدراسة: كيف تناول رواد مدرسة فرانكفورت ظاهرة معاداة السامية وتوظيف الكيان الصهيوني لها في تأسيس دولته؟ وهنا تطرح الدراسة علينا عدة تساؤلات فرعية:

- ما هو جوهر أو طبيعة معاداة السامية الحديثة كظاهرة سياسية اجتماعية من منظور المدرسة؟
- ما هي الرؤى التي قدمتها المدرسة بشكلها التجريبي حول معاداة السامية؟
- هل معاداة السامية في فكر المدرسة هو ظاهرة تخص اليهود فقط؟
- ما هي أفكار ومواقف الجيل الثاني للمدرسة من الظاهرة؟ وهل قدم هابرماس مقاربة فكرية مختلفة أم متشابهة مع الجيل الأول لمدرسة فرانكفورت؟

فرضية الدراسة : تفترض الدراسة ان الفكر الصهيوني استطاع أن يوظف معاداة السامية ،لأغراض ومكتسبات سياسية وأيديولوجية أو وسيلة لإسكات الآخرين تجاه سياسته الاستعمارية ،وهو ما شكل انقسام في الفكر السياسي الغربي المعاصر بين اتجاه مؤيد و معارض لتوظيف المفهوم بتلك الصيغة الصهيونية ومثلت مدرسة فرانكفورت إحدى تلك الاتجاهات.

منهج الدراسة : اعتمدت الدراسة على المقترب التاريخي بالعودة إلى جذور المفهوم وعلى المقترب التحليلي بالعودة إلى آراء وأفكار مدرسة فرانكفورت وتحليلها .

هيكلية الدراسة : قسمت الدراسة إلى ثلاث مطالب تناول المطلب الأول / مفهوم معاداة السامية ، أما المطلب الثاني/ فتناول معاداة السامية في فكر الجيل الأول لمدرسة فرانكفورت ، وتضمن المطلب الثالث / معاداة السامية في فكر الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت.

المطلب الأول / مفهوم معاداة السامية وجذورها التاريخية

لقد بدأ مشروع التصهين مطلع القرن العشرين قبل عدة عقود من تأسيس دولة إسرائيل، لقد كان جهداً مشتركاً لليهود الأوربيين وأغلبية علمانية وبرعاية بريطانية فاختاروا الاستقرار في فلسطين لأنه في رؤيتهم يحقق لهم مكسباً روحياً في الأراضي المقدسة فهاجروا إلى فلسطين وانضموا الى المجتمعات الدينية التي تعايشت بشكل مشترك مع المجتمعات غير اليهودية أي المسلمين والمسيحيين ويهود ما يعرف بـ (اليشوف القديم) فكانت هجرتهم الأولى المنظمة إلى فلسطين عام 1882م وكان أغلبهم من روسيا ورومانيا ومن الأثرياء نسبياً مرتبطين بالعائلة وبلا إلتزام سياسي [1] .

أما الهجرة الثانية وصلت ذروتها(1919– 1923م) أثناء الحكم البريطاني بعد أن رفضت السلطة العثمانية تلك الدعوات اليهودية بالهجرة ، لكنها وجدت تحقيق هدفها في وجود الاستعمار البريطاني فكان اليهود هنا مدفوعين بإلزام سياسي أكثر من كونه دينياً ، فانحازت بريطانيا للهجرة اليهودية السياسية الثانية والتي تمثلت بوجود الصهيونية التي تولت مقاليد السلطة في فلسطين والتي عبر عنها بوعد بلفور 1917م الذي أعلن أنه سيبذل جهده لإنشاء وطن قوي لليهود[2] .

أما الهجرة اليهودية الثالثة (1923–1933) فلم تكن تحت إشراف الاستعمار البريطاني وإنما اعتمدت على نفسها من خلال الوكالة اليهودية التي تأسست عام 1922م تحت جناح المنظمة الصهيونية العالمية التي سعت بشدة إلى تشجيع الهجرة والاستيطان اليهودي [3]، وفي الحقيقة سنبين أهمية الوكالة اليهودية في تمويل مشروع مدرسة فرانكفورت لمعرفة ودراسة معاداة السامية التي قدمها (ماكس هوركهايمر وثيودور ادورنو) ،وليس فقط انشاء الكيان الصهيوني من خلال رعايتها الهجرة والاستيطان و ولقد ظلت المنظمتان تعرفان بالاسم ذاته (المنظمة الصهيونية / الوكالة الصهيونية) حتى عام 1971م حيث جرى فصلها قانونياً ولكل منهما قيادة مختلفة [4] فمنح الكنيست مسؤولوا المنظمتين رسمياً حالة من المساواة مع أفراد الحكومة فرتبتهما تأتي مباشرة بعد وزراء الحكومة والقيادات الأخرى في المنظمة مساوون لأعضاء الكنيست وتولت الوكالة اليهودية النشاطات داخل الكيان الصهيوني أما المنظمة الصهيونية العالمية فهي الجهاز السياسي المسؤول عن النشاطات في الشتات، والوكالة الصهيونية اليوم مسؤولية عن تطوير البنية التحتية في المستوطنات الريفية الجديدة وعن تمويل مشاريع وأبنية عامة[5]

لقد استطاعت المنظمة الصهيونية ان تعلن دولتها في 14 ايار 1948م بعد حرب 1948م، وسيطرتها على 80% من الأراضي الفلسطينية وخاصة بعدما أصدرت الأمم المتحدة قراراها (181) في 29 تشرين الثاني عام 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية و يهودية [6] ،لقد كان عام 1948م عام النكبة للشعب الفلسطيني والعربي حيث أعلن قيام الكيان الصهيوني ، وتشريد ما يقارب مليون فلسطيني من مدنهم ودفعوهم إلى الهجرة في غزة والضفة الغربية ونهر الأردن وعدد من الدول العربية المجاورة [7]. وهذا يعني أن الصهيونية هي الاستيطان، أي الاستيلاء على الأرض بشتى الطرق عن طريق الطرد والسلب وطرد سكان العرب ، والاستيلاء على أرضهم بالقوة العسكرية، أي أن الصهيونية أحد وجوه المشروع الامبريالي الذي نفذته بريطانيا في فلسطين، والذي مازال مستمراً ليومنا هذا ، فلم يتبقى من فلسطين إلا أجزاء من غزة والضفة الغربية [8] والتي تتبع معها اليوم إبادة جماعية أمام أنظار وسكوت العالم عن جرائمها وإرهابها للشعب الفلسطيني؛ بل منذ نشأتها اتخذت ذرائع سياسية ودينية متعددة لتحقيق مآربها الاستعمارية منها الهولوكوست، معاداة السامية.. لكن دراستنا ستتناول مفهوم معاداة السامية وموقف مدرسة فرانكفورت منها.

لقد استخدمت الحركة الصهيونية مجموعة من العوامل لتحقيق حلمها في إقامة الدولة اليهودية و(اللاسامية) إحدى تلك العوامل ، والتي ظهرت حديثاً في أوربا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي ترجمة غير دقيقة للكلمة الانكليزية (Antisemitism) التي يفهم منها ضمنياً المذهب المعادي للسامية أي معاداة اليهود ونبذهم لأنهم الممثلون الوحيدون للجنس السامي في المجتمع الأوربي [9] ، وأخذت الولايات المتحدة ومعها ثلاثون دولة بالتعريف الإجرائي لمعاداة السامية الذي وضع عام 2016م أثناء إحياء ذكرى الهولوكوست والذي عرفها:(كل رؤية أو المظاهر الجسدية و الخطابية الموجهة نحو اليهود وغيرهم التي تتسم بالكراهية والعداء لهم ولمؤسساتهم الدينية والمجتمعية ولممتلكاتهم) [10].

يرى أبراهام ملتسر ان مصطلح معاداة السامية مصطلح جديد نسبياً وقد ظهر أول مرة في منتصف القرن التاسع عشر وانتشر بسرعة بين أوساط المثقفين والأساتذة الجامعيين والذي يعني كره اليهود، لكنه يرى أن تلك الكراهية هي قديمة وقد أفرغ المصطلح من بعده الديني، والبس بعداً اثنياً

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

فضلاً عن دعمه لاحقاً بنظرية عنصرية مبهمة سيئة وليس صحيح كما اعتقد نسب المصطلح إلى الصحفي الألماني فيلهلم مار (1819–1904 م) الذي انتقد اليهود وأساء إليهم في كتابه (انتصار اليهود على الألمانية)عام 1879م ،فوصفهم بأنهم غرباء شرقيون ينتسبون إلى عرق سامي وقارنهم بالطفيليات ؛بل أنه لم يكتفي بذلك ،فشكل حركة برلين وقدم عريضة معادية للسامية رفعها إلى اوتوفون بسمارك طالب فيما سحب قانون المساواة القانونية من اليهود ، لذلك غدا تعبير معاداة السامية تعبيراً عن موقف مار والموقعين على العريضة [11].وبدأت الكثير من الكتابات للمؤرخين والأدباء التي تدين اليهود ؛بل انتقلت إلى السياسات الحكومية وهو ما مثلته سياسة هتلر وما ترتب عليها من المحرقة[12].لكن ملتسر ارجع كراهية الغرب لليهود وخاصة الكنيسة إلى قوله: بأن المسيحية خرجت من اليهودية وأن فشل الكنيسة في تحويلهم إلى المسيحية قد ولد الكره [13] .

غير أن هذا التعريف والمفهوم قد تطور فيظهر تعريف معاداة السامية الجديد والذي خلط بين نقد اليهودية ونقد الصهيونية والذي يعرف : بأنه أيديولوجية ونقد للسياسة الإسرائيلية وهو خلط سياسي توظفه إسرائيل لمواجهة ،وتنامي الصورة العالمية عن السياسة الإسرائيلية الإجرامية تجاه الشعب الفلسطيني؛ بل طورت هذا المفهوم لتعد أي رأي عربي معارض للسياسات الإسرائيلية هو تجديد لمعاداة السامية، بالرغم من أن العرب ساميون، بل أن إسرائيل وظفت هذا المفهوم سياسياً وعدته أحد أدواتها الدبلوماسية [14] لتشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بحجة معاداة السامية في أوربا؛ بل توظيفها لتعزيز الحس القومي اليهودي في الخارج خاصة اليهود العلمانيين أو غير المتدينين كذلك وظفت المفهوم لكسب الرأي العالمي ، بأن هجرة اليهود إلى إسرائيل هي بسبب الحركات الإسلامية، وبسبب الفلسطينيين ومنظمات حقوق الإنسان المؤيدة للفلسطينيين، كذلك من أجل استمرار الدعم اليهودي في الخارج وتعزيز الترابط بين يهود خارج إسرائيل[15] .

وعليه يمكن القول: أن فكرة اللاسامية كانت وما زالت مفيدة للحركة والكيان الصهيوني فقد استغلتها لتحقيق مشروعها (الدولة اليهودية) ،وهذا ما عبر عنه هرتزل بقوله: (إن أعداء السامية سيكونون أكثر أصدقائنا الذين يمكن الاعتماد عليهم إخلاصاً؛ بل سيكونون حلفائنا) ،ففكرة اللاسامية أعطت الحركة الصهيونية القدرة على قيادة هذا العالم لقد أعادت اليهود إلى عالمهم الذي خرجوا منه ،كما عبر عن ذلك أحد زعماء الحركة الصهيونية [16] وفعلاً بعد رحيل هرتزل كشفت الوقائع صواب رأيه فقد كان بلفور معاد للسامية لكنه انقلب إلى صديق مخلص لليهود، ومكنهم من توطيد أقدامهم في فلسطين واحتلالها[17]، إن المضمون القومي للسامية قد تأثر أيضاً بالفكر الأوربي القومي خاصة الحركات القومية الألمانية، ودعواها حول رسالتها الحضارية المستمدة من الروح الجرمانية الأصيلة فاستعارت الصهيونية المفهوم القومي أو فكرة القومية من الفكر الأوربي القومي الذي هيمن على الأجواء في القرن 18 و19 م فنقلت الحركة الصهيونية تلك الفكرة إلى الفكر اليهودي لتتطابق مع أهدافهم في استعمار فلسطين وإقامة كيان سياسي يهودي على أرضها[18].

يرجع هرتزل أسباب نشوء الدولة الصهيونية إلى ظاهرة اللاسامية والتي أرجعها إلى ظروف العصور الوسطى التي قد أدت إلى عمل اليهود في حقل المال والبورصة لاستبعادهم من أي نشاط اقتصادي غير ذلك[19]، فضلاً عن الأسباب السياسية والقانونية التي يعتقد أنها حرمت اليهود من حقوقهم ،بالرغم من أن الشعوب بدأت تحررهم من تلك القيود والتمييز التشريعي الذي عانوا منه، وإن عدم قدرة الدول على فرض ضريبة تصاعدية على سنداتهم وأملاكهم جعلتهم أكثر تعرضاً للكره مما يزيد من اللاسامية للنظر إلى اليهود كقضية رأسمالية[20] .لذلك يرى أن الكراهية تجعلهم كغرباء وأن تحملوهم مدة قصيرة ،لكن تندلع العداوة مرة أخرى، ولا حل إلا بدولة ذات سيادة لهم إما تكون في أرض فلسطين أو الأرجنتين للتخلص من معاداة السامية ،كما برره فهم شعب واحد بفعل تلك اللاسامية، فضلاً عن إمكانياتهم المادية والبشرية التي ممكن أن تجعلهم دولة واحدة وهو من أوكله إلى الجمعية اليهودية والشركة اليهودية ولكل منها مهامه فالأولى ذات مهام سياسية توثق وتحصل على اعتراف الدول بها ، أما الثانية ذات مهام إدارية واقتصادية تستوعب الهجرة اليهودية ونقلها إلى دولتهم المستقبلية[21].

ولا تخرج حنه ارندت عن هذا التبرير لمعاداة السامية لإرجاعها إلى الأسباب الاقتصادية ولا يعني أنها تأثرت بآراء هرتزل وإنما كان للفكر الماركسي تأثيره فيها ، فترى أن الكره لليهود يعود إلى الأسباب التي تتعلق بالجانب الاقتصادي الطبقي لعد اليهود من الطبقة البرجوازية ، بفعل عملهم في القطاع المالي خاصة في الذهب والأموال، فكانت اغلب المصارف يهودية في عهد حكم هتلر مما ولد الحقد و الكراهية لليهود كما

اعتقدت [22]. وهنالك من يرجع اللاسامية الى مجموعة من العوامل الدينية والسياسية والاقتصادية والنفسية والمتمثلة بالعداء للدين اليهودي للاعتقاد بأن ديانتهم ذات صفات شريرة أي ارتباطها بالأساطير والخرافات، فضلاً عن شعور اليهود بالتفوق اليهودي وبأنهم شعب الله المختار أي أنهم طوروا لأنفسهم وبصورة تلقائية أيديولوجية مركزية أثنية وعدائية شاملة تصور مجموعتهم على أنها متفوقة على الآخرين [23].

وفي الحقيقة هنالك من يرجح أن اليهود هم من ابتدعوا فكرة اللاسامية من نسج خيالهم لأغراض سياسية بحته أبرزها: – [24]

1. حمل اليهود على الهجرة إلى فلسطين المحتلة.
2. عدم السماح لليهود الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها.
3. جمع الأموال من اليهود وسواهم لتمويل الحركة الصهيونية.
4. استغلال الرأي العام الجماهير والدولي، لكسب عطفهم بعدهم تعرضوا للاضطهاد والتفرقة العنصرية وتحويل هذا العطف لكسب مادي ومعنوي رسمي لحماية المكاسب الصهيونية وتنميتها.

وهنالك من يرى أن مصطلح السامية قد حمل في حد ذاته تعريفات ذات طابع أيديولوجي [25].

إذن يمكن القول : أن السامية لا تشمل اليهود فقط، وإنما العرب المسلمين هم من السامية ،إلا أن الكيان الصهيوني وظف المفهوم سياسياً وأيديولوجياو وزيف الحقيقة بعده اللاسامية كراهية اليهود فقط ونبذهم كجماعة بشرية، وهذا ما مثله مفهوم اللاسامية بمعناه الكلاسيكي ، الآن سيولة المفهوم جعلته يؤدلج سياسياً لرفض وتكميم أي سياسة معارضة للكيان الصهيوني بمعناه المعاصر، واستطاع أن يوظف مكانته المالية لتمويل مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بإنشاء اللجنة اليهودية التي تمول وتدعم المشروع لتبرير وجوده أيديولوجيا وهذا ما تمثل بدعمه لمشروع الجيل الأول لمدرسة فرانكفورت عن معاداة السامية وتحليله برؤية نقدية شاملة وليكون أكثر تقبلاً اجتماعياً وسياسياً ، و هذا ما سنوضحه أكثر في المطلب التالي.

المطلب الثاني / معاداة السامية في فكر الجيل الأول لمدرسة فرانكفورت (ماكس هوركهايمر، ثيودور ادورنو، هربرت ماركوز)

لايمثل مصطلح النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت شكلاً واحداً من الفكر، بل أن التقاليد الفكرية التي تنطوي عليها النظرية النقدية تنقسم وفقاً لتطورها الفكري والتاريخي إلى ثلاثة مراحل وهي:– [26]

1– المرحلة الأولى للمعهد ومرحلة جرونبرج: التي اتسمت بسمة ماركسية واضحة وشهدت اهتماماً بالقضايا الاقتصادية.

2– المرحلة الثانية مرحلة هوركهايمر:– مرحلة النضج والاكتمال بالنسبة للنظرية النقدية حيث تحددت معالمها ووضحت شخصيتها.

3– مرحلة هابرماس أو النظرية النقدية الجديدة التي اعقبت مرحلة هوركهايمر وحاولت إحياء بعض أفكار مدرسة فرانكفورت.

ومن الناحية الزمنية ترجع بدايات تأسيس مدرسة فرانكفورت إلى معهد البحوث الاجتماعية الذي تأسس بقرار من وزارة التربية الألمانية عام 1923م ويرجع الفضل في تأسيسه إلى فريدريك بولوك وماكس هوركهايمرو لفليكس فايل وبالتعاون مع أبيه في تحويل مشروع المعهد، لكنه انغلق في عهد هتلر عام 1933 ففتح له فروع في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1934 م وأطلق عليه اسم مدرسة فرانكفورت بعد عودته من المهجر إلى ألمانيا عام 1950 م ، كما أطلق عليه اسم المدرسة النقدية إشارة إلى مجموعة أعضائها المثقفين الألمان الذين اخذوا النقد رؤية لهم ، والماركسية الأوربية تمييزاً لفكرها عن التفسيرات التي قدمها منظرو الأممية الماركسية الثانية والثالثة [27]، وأهم مفكريها من الجيل الأول المؤسس (ماكس هور كهايمر ،يثودور ادورنو، فردريك بولوك، هربت ماركوز، اريك فروم، لوفنيتال، فالتربنيامين)، والذين أغلبهم ينحدرون من أصول يهودية ،رغم تبنيهم بشكل علني خطاً يسارياً خليطاً من الفرويدية و الماركسية حاولوا وضع نظرية نقدية جديدة تستهدف الأسس الفكرية العميقة للرأسمالية في بنائها الاقتصادي والاجتماعي بشكل علمي عقلاني [28] ، أما الجيل الثاني فمنهم (الفريد شميت، كلاوس اوفي ، يورغن هابرماس ، واولبرخت فيلمر). [29]

إن دراستنا لمعاداة السامية في فكر مدرسة فرانكفورت ستنحصر في نقطتين (معاداة السامية وتأسيس الكيان الصهيوني) فالأولى ذريعة لوجود الثانية، وعند كل من (ماكس هوركها يمر* وثيودور ادورنو**، وهربرت ماركوز***) من الجيل الأول في هذا المطلب ويورغن هابرماس من الجيل الثاني في المطلب الأخير.

أولاً / معاداة السامية

تظهر السير الذاتية لرواد الجيل الأول انه لم يكن منهم ناشطاً سياسياً ،وأنه لم يأتِ أحد منهم من الحركة العمالية أو الماركسية، و جميعهم كانوا ينحدرون من عائلات يهودية وكانت علاقاتهم باليهودية مختلفة للغاية ،وتتأرجح بين الاندماج والأصولية اليهودية وكانت معاداة السامية موجهة ضد الرأسمالية كنشاط فكري عند هوركهايمر، وحده شكل الامتعاض من مصير المستغلين والضعفاء شوكة أساسية في الفكر وكان للنظرية الماركسية تأثيرها الجاذب في الآخرين جميعهم[30].

لقد عرف مفكري المدرسة معاداة السامية بأنها: ترسانة من الاستياءات التي تميز اليهود جماعياً، وتقلل من شأنهم،لأن لهم سمات مزعومة مختلفة عن الآخرين وإبعاد قابلة للتعميم وصورة نمطية مماثلة للتمييز الجنسي والتمييز الجماعي العنصري والتي تظهر في شكل أساطير ضد اليهود بأنهم سبب المؤامرة العالمية والتحريض على الحرب، والسيطرة على رأس المال والإعلام[31] ومن منظور النظرية النقدية تعد معاداة السامية تعبيراً عن شكل مجسد من الوعي الاجتماعي ونتاجاً أيديولوجيا للمجتمع وارثه التاريخي ، وتمتص معاداة السامية الحديثة الصورة النمطية المنقولة تاريخياً وتصوغها في رؤية عالمية أيديولوجية وهي أسطورة مؤامرة شاملة تلقي اللوم على اليهود في جميع المشاكل أو الشر المتصور في العالم ،لذلك ترى النظرة النقدية أن معاداة السامية الحديثة في القرن التاسع عشر أضفي على خطاباتها طابع عنصري، وتزايد حشدها من قبل الحركات الجماهيرية السياسية ،ثم شكلت بعد ذلك شكلاً من أشكال الوعي الاجتماعي الذي يرجع جميع المشاكل إلى اليهود وتفهم هنا الأيديولوجية المعادية للسامية على أنها الآراء السلبية النمطية تصف اليهود بأنهم مهددون للعالم وغير أخلاقيين ومختلفون عن غيرهم، وهو لابد من حل المشكلة اليهودية بالإقصاء والقمع [32]

إن معاداة السامية كما ترى النظرية النقدية تتغير بمرور الزمن في نطاقها وتعبيراتها ومظاهرها في ظل ظروف اجتماعية وسياسية متميزة ،وأدت وظائف مختلفة على الرغم من أن البعض منها قديمة قدم مشكلة الهيمنة الاجتماعية التي نشأت فيها وظهرت العديد من هذه الاستياءات التاريخية والتي سمحت الحداثة السياسية وأزمتها لمعاداة السامية بالازدهار في شكل حديث وعنصري وجذري معين خاصة في ألمانيا وأوربا ومن هذه الاستياءات بأنهم الشر المطلق أو عدو عنصري فهم متلاعبون ، جشعون، متعطشون للدماء قتلة الأطفال ويسممون الآبار وغيرها من الأساطير، كما يرى مفكرو النظرية النقدية أن هذه الآراء لم تصبح سائدة إلا في ألمانيا وأوربا النازية في منتصف القرن العشرين أي ميزت اليهود تاريخياً وازدادت تطرفاً كأيديولوجية سياسية بعد الحرب العالمية الأولى[33] وجدت النظرية النقدية أن معاداة السامية تعد مؤشر على النزعات المعادية للديمقراطية بشكل عام وعدوى شمولية كما وصفها هوركهايمر ولابد من مكافحتها [34]

قدمت المدرسة مشروعها التجريبي القائم على المقابلات والاستبيانات بين العمال الأمريكيين لدراسة ظاهرة معاداة السامية لليهود خوفاً من أن تكون الصورة النمطية الشمولية قابلة للاكتشاف في شرائح كبيرة من السكان الأمريكيين [35] ،و مولت اللجنة اليهودية الأمريكية الوكالة الأقدم والأكثر نفوذاً بين وكالات الدفاع اليهودية الكبرى التي يعد من بينها أيضاً المؤتمر اليهودي الأميركي والمنظمة المناهضة للتشهير ولجنة العمل اليهودية ، المعهد الاجتماعي مدرسة فرانكفورت في (مشروعه معاداة السامية) ووقد بذل (نويمان وهوركهايمر وادورنو وبولوك) جهوداً داعمة لتنفيذ المشروع وتمويله من قبل اللجنة اليهودية خاصة بعد أن شغل نويمان منصب مدير قسم الأبحاث في اللجنة اليهودية الأميركية التي قدمت الدفعة الأولى للمعهد صيف عام 1942 ثم حصل المشروع على الموافقة الدائمة في التمويل الذي حددت مدته بادئ الأمر سنة من نيسان ولغاية آذار 1944م [36] ، لم يكتفي هوركهايمر بالتقرير الأول للجنة المتضمن اكثر من (150 صفحة) ، والتي اعتمد فيها على المحاضرات النظرية والى المقابلات الشخصية مع اليهود المهجرين من ألمانيا ودراسة تجربتهم مع النازية ،لذلك أراد هوركهايمر استمرار المشروع، و أن يقدم تقرير أكثر

قبولاً وجدية ومنهجية للجنة اليهودية الأمريكية فقدم تقريراً نهائياً في ربيع 1945 تكون أكثر من 1500 صفحة [37] وتضمن البرنامج تسعة مشاريع فرعية واستبيانات واختيارات مستمرة والتي تمثلت بما يلي:- [38]

1- مشروع بيركلي عن طبيعة السامية ومداها ومهمته الكشف عن البنية الشخصية للأفراد الذين لديهم استعداد لمعاداة السامية ،كذلك مهمته تطوير أداة يمكن بواسطتها التثبت من الاستعداد لمعاداة السامية.

2- دراسة معاداة السامية بين الأطفال ومهمة معرفة خبرات الطفولة ومراحل تطورها التي لها أهمية فيما يتعلق بمعاداة السامية.

3- مسح حالات نفسية تتضمن الكشف عن الكراهية العرقية لليهود وغير اليهود، أي البحث عن الأوليات النفسية الحركية المعادية للسامية وغير اليهود.

4- دراسة الخوف والعدوان بين المحاربين القدامى ومعرفة أسبابها.

5- تحليل الكاريكاتور المعادي للسامية أي البحث في العواطف والغرائز المعادية للسامية التي يحاول الرسامون إشباعها.

6- مشروع فن لتطوير رسم لمحرض فاشي اي وضع صور في الصحف والأفلام والإعلانات تفضح صورة المحرض الفاشي.

7- إنتاج كراس يفضح طرق الدعاية المعادية للسامية.

8- بحث علمي ودقيق وعملي نموذجي عن معاداة السامية.

9- فيلم تجريبي لقياس التميز العرقي ومهمته إنتاج أداة جديدة تسمح بالتأكد من استقبال الدعاية العرقية وقياس تحيزاتها ووضع رؤية لإسقاطها.

10- تجارب مسح واختبار ومهمتها اختبار الموقف من اليهود ومن المادة التنويرية التي أنجزتها اللجنة اليهودية الأمريكية عن طريق مناهج مؤسسة [39].

ولقد فهم المنظرون النقديون من ذلك بان الاضطهاد النازي والعالمي لليهود على انه انهيار للحضارة وهي مشكلة تقع في الجدليات الحضارية للهيمنة الاجتماعية وليس في الخصوصيات القومية أو الثقافية، من منظور النظرية النقدية وهو ما انعكس في التنظيم الاجتماعي في ضل ظروف الحداثة المتقدمة وهو ليس مفارقة تاريخية ولا انحرافاً ؛بل أحد المخاطر الكامنة في جميع الثقافات الحديثة[40]

إن هذا العمل الذي قدمه المعهد الى اللجنة اليهودية الأمريكية لم يكن الوحيد لجهود مفكري أو منظري مدرسة فرانكفورت ،بل كان لهوركهايمرو ادورنو رأي وتحليل عن معاداة السامية في كتابهما جدل التنوير الذي اصدر عام 1944 والذي ارجع فيه معاداة السامية إلى أسباب عدة[41]:-

أ- أسباب دينية:- وتنظر فيه لليهود كجماعة دينية وهي بنظرهم العرق الآخر وليس أقلية، وهم الشر المطلق وهو جزء من الثقافة المسيحية التي استمرت بشكلها العلماني في حين يعتقد المفكران أن من يطلق عليهم تلك التسمية هم الشر المطلق والواقع اليهود هم الشعب المختار لكن الأنظمة الشمولية تريد التملك والسيطرة اللامحدودة أياً كان الثمن ،وأن كان فناء اليهود كالحشرات.

ب- أسباب سياسية:- ان العداء والكراهية لليهود كما يرى المفكران تعود إلى أسباب سياسية أيضاً متمثلة بأيديولوجية النظم الشمولية فتكثفت بشكل عنصري وشمولي في ظل الاشتراكية الوطنية وحولته النازية الى مبرر لوجود دولة أسمى الذي يحكم جميع العقلانيات الأخرى ،وشكلت معاداة السامية العنصرية جوهر السياسة والحكم التي تريد السيطرة المستمرة وآلة السيطرة وديمومتها هنا هم اليهود فتستثنى الأيديولوجية الليبرالية اليهود من المساواة والإنسانية [42]

إن معاداة السامية و الشمولية متحدتين منذ البداية، وكان لخطابها المقنع أثر في أن يخضع الأفراد وكل شيء للسياسة فسلوك معاداة السامية ينجم أفراد حرمتهم الشمولية من ذاتهم فهم أشبه بالعميان غير فاعلين ، لكن يبدو للآخرين أنهم فاعلين لأنهم هم من ينفذ الأوامر ويطيعونهم غير مستفادين اقتصادياً ،جنسياً،... لكن ينفذون أمر سفك الدماء دون أن يعرفوا لماذا؟ وهم لا يكرهون اليهود ولا يحبون الذي يعطيهم أوامر ويطيعوهم [43].

ت- أسباب اقتصادية:- إن المستفيدين كما يعتقد المفكران من معاداة السامية كحركة قومية هم ليس الديمقراطيين الاشتراكيين الذين لا يملكون سلطة الأمر، ولا جماهير الرايخ الثالث ؛ بل الطبقات العليا استفادة من تحويل الملكية اليهودية إليهم [44]. كما يعتقدان إن الليبرالية أعطت اليهود حق

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

التملك ، لكن ليس السلطة ولا سعادة دون سلطة كما ارجع المفكران معاداة السامية إلى السيطرة على الإنتاج والتزوير والظاهر كما يعتقدان أن صاحب العمل والمنتج الوحيد هو اليهودي الذي يحقق الأرباح على حساب الآخرين، لكنه هو كبش محرقة ليس للمناورات والحركات الفردية فقط ،بل لكل الإجراءات والظلام التي تقترفها طبقة كاملة هي الرأسمالية فاليهودي ليس الرأسمالي الوحيد كما تعتقد باقي الطبقات التي تنظر إليه كلص سرق أرباحها [45].

ث– أسباب نفسية:–أدرك المنظرون النقديون أن التحليلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لم تعد كافية؛ بل يجب باستكمالها بتحليل الآليات النفسية فالأفراد هنا يعانون من صراعات نفسية عمياء، وضعفاء اجتماعياً ويتشاركون سمات شخصية استبدادية ،بمعنى أنها ترتبط بالدوافع والميول اللاوعية والتي تعززها وتتلاعب بها ،أي أن دراستهم لظواهر معاداة السامية ترتكز على فهمهم النقدي الجدلي[46] ، و يرى المفكران أن التنوير والعقل قد جاء لتحرير العقل من السرديات الكبرى ، لكن تلك السرديات مازالت موجودة وتعود إلى الذهان العصبي الذي استخدمته الشمولية التي تفرض إسقاطات خارجية وربطتها بمعاداة السامية في حين الصورة المدركة لا تبنى إلا على عوامل و انطباعات واقعية داخلية وخارجية ومن هذه السرديات أن اليهود يمارسون السحر والطقوس الدموية الأخرى، وتسميم الأمة والمؤامرات العالمية ..وهذا يعني التناقض مع العقلانية والعودة الى ما قبل الحضارة فاعتبرتهم الحضارة المتقدمة متأخرين وخبثاء وحمقى ،لأنهم حولوا المحرمات إلى حكم في الحضارة وعلى شكل طقوس فحافظوا بذلك على مظهرهم التكفيري دون الوقوع في الميثولوجيا، من خلال الرمزية التي خلقوها وهي اتهامات لا صحة لها كما يعقد هوركهايمر وادورنو [47].

إذن يمكن القول: إن منظري مدرسة فرانكفورت أو ما تسمى بالنظرية النقدية تشكل معاداة السامية لهم أيديولوجية اجتماعية ومصفوفة أيديولوجية متعددة الأوجه ومتحولة وغير متبلورة في جوهرها تؤدي وظائف اجتماعية ونفسية متنوعة ، أنها تفتقر إلى أي معقولية داخلية ونظراً لعدم قدرتها على التفكير في الموضوع وفي نفسها ، فإنها تفتقر القدرة على التمييز ومع ذلك تمكن أعضاء المجتمع الضعفاء والتابعين من إسقاط المشاكل النفسية والمخاوف والرغبات، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية أي ترتبط بالخيال الاجتماعي والثقافي لليهود باعتبارهم الآخر الوجودي والتي يعاد إنتاجها اجتماعياً بما يتلاءم مع رغبات الفرد الاستبدادي وتشوهاته النفسية ومع السلطوية الحديثة [48]. وبهذا ارجع هوركهايمر و ادورنو معاداة السامية الى البنية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية مما شكلت منظومة نقدية متكاملة لنقد معاداة السامية في أطروحاتهم الفكرية انعكست في موقفهم الشخصي والموقف الدولي المؤيد الكيان الصهيوني في مشروعه الاستعماري .

ثانياً: – تأسيس الكيان الصهيوني

لم يقف المفكران عند حدود النظرية النقدية لمعاداة السامية بل عبرا بشكل عملي وآني عن موقفهما من الصهيونية والكيان الصهيوني بعد تأسيسه ومنذ الستينيات من القرن الماضي أعرب هوركهايمر خشيته من العرب ومعاداة السامية فمعاداة الصهيونية لديه ،تمثل قناعاً لمعاداة السامية وارجع الاتهام إلى عبد الناصر و مستشاريه ويرى أن الشعارات المناهضة لإسرائيل أدت لتوحيد العرب فمن المفترض كما يعتقد أن تؤدي الشعارات المناهضة لإسرائيل إلى قيام تحالف من المشرقيين الذين يرغبون التحرير من الانكلوسكسون ،ودافع هوركهايمر عام 1967 عن احتلال إسرائيل لسيناء ،وعده حق في الدفاع ضد الأعداء العرب وأدى موقفه هذا إلى تضامن اليسار الألماني مع الفلسطينيين مما أدى به إلى معارضة اليسار واتهمه بإبادة الصهيونية وان معاداتهم الصهيونية هو مجرد قناع لمعاداة السامية[49].

أما ادورنو مثلت قراءته قراءة عكسية للتنوير وللتاريخ فمعسكرات الاعتقال النازية هي امتداد للعقل الأداتي من اجل السيطرة على الطبيعة، وبذلك قلب ادورنو التاريخ فبدلاً من فهمه على أنه تقدم من الأسطورة الى التنوير ومن البديهية إلى الحرية قرأ التنوير على أنه بربرية أو عودة إليها، وبذلك يكون التاريخ تخلفاً وليس تقدماً فكان اليهودي ضحية لكن دون باقي ضحايا الحداثة الآخرين[50].وكما كان لهوركهايمر موقفه من الكيان الصهيوني ولم يكتفي بنقد الهولوكوست ومعاداة السامية فان ادورنو أيضاً عبر عن تعاطفه مع إسرائيل التي عرفها بأنها بلد الناجين من المحرقة وأعرب في رسالة لصديقه عام 1967م عن قلقه بقوله:–(لا يسع المرء إلا أن يأمل في أن يكون الإسرائيليون في الوقت الحالي متفوقين عسكرياً

على العرب) وبعد عامين دعي السفير الإسرائيلي لفرانكفورت فقابله الطلاب اليسار بالصراخ والاعتراض مما أذهل ادورنو ،فطالب بأن يطبق نظرياته النقدية لفضح آليات السيطرة والقمع في المجتمع ويعلن تأييده لثورتهم ولم يعطوه فرصة للحديث في محاضراته مما أدى إلى وفاته بعد قليل بسبب أزمة قلبية [51]

أما (هربرت ماركوز) فلقد سار في نفس الاتجاه في تأييده لإسرائيل و الحركة الصهيونية وتضامنه في إنشاء دولة إسرائيل ذات سيادة تحمي اليهود الذين تعرضوا للاضطهاد والتهديد عبر التاريخ كما يعتقد[52]، فعرف بتعاطفه الشديد معهم والحل التاريخي لمأساة اضطهاد اليهود في أوربا في رأيه، هو إنشاء كيان قومي مهما كان الموقف الأيديولوجي من الصهيونية وزار ماركوز إسرائيل عام 1972 وعبر عن توجهاته الفكرية السياسية في صحيفة جرزالوم بوست قائلاً: (اعتقد أن الهدف التاريخي الذي برر تأسيس دولة إسرائيل هو لمنع تعرضهم للقمع والتمييز والاعتقال والذبح مرة أخرى) ولا يتردد في القول: إن على إسرائيل أن لا تذعن لهيئة الأمم المتحدة ولا للوصاية الأبوية للدول التي لم تقدم شيئاً لمنع المحرقة [53]

إذن يمكن القول: إن رواد الجيل الأول من مدرسة فرانكفورت كانت أفكارهم ومواقفهم مدافعة عن ذريعة معاداة السامية لتأسيس الكيان الصهيوني دون أن يكون لهم أي موقف مؤيد ومدافع عن الشعب الفلسطيني وهو ما شكل تناقض مع أطروحاتهم الفكرية في التعاون والتواصل والعدالة واحترام الآخرين، والتسامح والتي لا تخرج عن المركزية الغربية أي أن المدرسة لم تتعامل مع معاداة السامية كظاهرة منفصلة عن بنية الحداثة الغربية .

المطلب الثالث: معاداة السامية وتأسيس الكيان الصهيوني في فكر يورغن هابرماس****

يعد هابرماس من المع رواد مدرسة فرانكفورت واهم المفكرين النقديين المعاصرين حيث يرى أن مهمة النظرية النقدية هي تحويل دور العقل من وظيفته المتعالية إلى وظيفة التفاعل والحوار مع العلوم الأخرى ،فقد ناقش إشكالية الحداثة وما بعد الحداثة بهدف إعادة تشييد الواقع الاجتماعي الذي يربطه بنظرية الفعل التواصلي وبإمكانية التوصل إلى نظام عالمي عقلاني قائم على الحوار و التواصل واحتواء الآخر المختلف ، وهو هنا يعيد بناء العقلانية الاجتماعية التي أطلق عليها العقلانية التواصلية مقابل العقلانية الأداتية ،حيث يصبح للأفراد القدرة على القول والتواصل والفعل ،وبالتالي فهم العالم المعاش لاعن طريق العلم والتقنية فحسب ؛بل اللغة والفلسفة أي أن فكر هابرماس يرتبط بما هو سياسي واجتماعي فيحول نظرية المعرفة إلى نظرية اجتماعية هدفها تحرر البشر وهذا ما تضمنه في كتبه (المعرفة والمصلحة، والفعل التواصي) ،الذي يؤكد فيهما على ترابط الجماعة والمجتمع واحترام الآخر واحتوائه في اختلافه مما يضمن تكافؤ الفرص للآخرين وإمكانية تجاوز الكراهية [54].

لقد وقف هابرماس مدافعاً ضد الهجوم اللاعقلاني على العقل والتنوير والحداثة فلا بديل للعقل إلا العقل ومن يقف ضد الحداثة إنما يريد العودة إلى ما قبل الحداثة أي عصور الإقطاع و التعصب والاستبداد .. ، أي أنه من خلال نظريته النقدية الاجتماعية السياسية يواصل تقاليد التنوير وقيمها في الحرية و العدالة، وهو يهدم بذلك أبنية العقل الأداتية التي حولت العقل إلى أداة لتحطيم الذات و المجتمع [55]، إلا أن آراء وأفكار هابرماس في التواصل والحوار والتحرر جاءت مخالفة لموقفه من القضية الفلسطينية التي لم يخرج فيها عن آراء ومواقف الجيل الأول من مدرسة فرانكفورت، فيرى هابرماس في الهولوكوست انحرافاً مريحاً عن قيم ومعايير الحداثة ، فأكد هابرماس في الثمانينات على حاجة المانيا للتعامل مع الماضي المظلم ومواجهة حقيقة النازية المحرقة وصياغة رؤية لما بعد قومية وفي ظل ظروف عقدة الذنب تلك تجاه الهولوكوست المنتج في سياق تاريخي وظروفه الجوهرية لا العرضية حيث تبدو إسرائيل استثناء ،مما جعل هابرماس يقع في تناقض أخلاقي ومعرفي كما انظم هابرماس لحركة معارضة الطاقة النووية في أوربا، لكنه صمت عن السلاح النووي الإسرائيلي، ونشر الشاعر الألماني غونترغراس عام 2012 قصيدة اشار فيها الى ادانة امتلاك اسرائيل للسلاح النووي الذي يهدد السلم العالمي لكن ذلك استفز هابرماس وعده عملاً لا يجب القيام به ،لان هنالك أشياء لا يجب على جيلهم من الألمان قولها[56] ، كما عبر هابرماس عن موقفه المؤيد والداعم لإسرائيل عندما أعلن مبادئ التضامن مع ثلاثة من زملائه في العلوم السياسية والقانون وهما (كلاوس غونتر، رايز فورست،نيكول و تيلهوف) في نوفمبر عام2023[57]،ومما جاء في الرسالة: (إن الوضع

الحالي الذي تسببت به حماس في هجومها ورد الفعل الإسرائيلي أدى إلى سلسلة من المواقف السياسية والأخلاقية والاحتجاجات، ونعتقد في خضم كـــل وجهـــات النظـــر المتعارضـــة والتـــي تـــم الإعـــلان عنهـــا فـــي مبـــادئ تشـــكل أساســـاً لتضـــامن مفكـــر فيـــه ومتعقل مع إسرائيل واليهوديات واليهود في ألمانيا) ويضيف كذلك في رسالته:-(ان المجزرة التي ارتكبتها حماس والمصحوبة بالرغبة العلنية بالإبادة لليهود كانت سبباً في دفع إسرائيل للانتقام والرد على الهجوم بهجوم مضاد المبرر من حيث المبدأ ... وعلى الرغم من القلق بخصوص حياة السكان الفلسطينيين فان معايير الحكم تزيغ عن الطريق تماماً عندما تعزى نيات الإبادة الجماعية إلى التصرفات الإسرائيلية ولم يفت هابرماس التذكير بما سماه صعود معاداة السامية في ألمانيا، والتهديد المحتمل لروح الديمقراطية مثلما يتصورها العقل التواصلي للمفكر الألماني هابرماس[58]، وتضمنت الرسالة أيضاً (كيفما كانت الحال فان تصرفات إسرائيل لا تبرر ردود الفعل المعادية للسامية ،وخصوصاً في ألمانيا فان يتعرض اليهود واليهوديات في ألمانيا مرة أخرى لتهديدات تهدد حياتهم وأجسادهم وتجبرهم على الخوف في الشوارع فهذا أمر غير مقبول إطلاقا ولا يطاق والروح الديمقراطية الألمانية تقوم على الاعتراف واحترام الكرامة الإنسانية، و ترتبط بثقافة سياسية تعد الحياة اليهودية وحق إسرائيل في الوجود عنصرين أساسيين وخصوصاً مع استحضار الجرائم الجماعية التي ارتكبت سابقاً في الحقبة النازية [59]. وتنتهي الرسالة بالتذكير بمبادئ حقوق الإنسان للذين وقفوا متضامنين مع الفلسطينيين في أوربا من الأصول العربية والإسلامية وافريقية وعد موقفهم بثاً لروح الكراهية معاداة السامية فهم أكثر خطراً على أوربا من إسرائيل التي تصبح حمايتها جزءاً من الحفاظ على أوربا فوصفهم بقوله : (هؤلاء الذين يقيمون في بلادنا وهم في وقاحة غريبة يتدخلون فما لا شأن لهم بما يحدث في سياق أوربي) ،وهذا يعني أنه وصف إسرائيل بأنها امتداد لأوربا [60] . ويضعها في الاستثناء فبعض الناس أكثر استحقاقاً وبعضهم أقل استحقاقاً وهذا المنطق يضعف الحوار العقلاني والوعي الأخلاقي الذي دعا إليه هابرماس مما يشكل عائقاً معرفياً يمنعنا من إدراك معاناة الآخرين، ويحول دون تعاطفنا معهم كما ذكر آصف بيات في رده على بيان التضامن كما دعا آصف هابرماس إلى التحلي بالحكمة والشجاعة الأخلاقية وخطابه له : (أفكارك الرائدة لقبول الحقيقة والعمل التواصلي والمواطنة المتساوية والعالمية والكرامة الإنسانية والديمقراطية التداولية ما تزال في غاية الأهمية لكن مركزيتك الأوربية ومفهوم الاستثناء الألماني الذي تؤيده و إغلاقك النقاش الحر دول إسرائيل وفلسطين يبدو متعارضاً مع هذه الأفكار) [61].

لقد أثار موقف هابرماس الداعم لإسرائيل وللعدوان الصهيوني على غزة استغراب واستنكار الكثيرين واعتباره مخالفاً ومتناقضاً مع أفكاره في التواصل والأخلاق وحقوق الإنسان، وهنا نتسأل ،هل تلك المواقف المؤيد للكيان الصهيوني تعود إلى سبب أصوله الدينية اليهودية؟ هل هي تعود إلى المركزية الغربية الأوربية؟ أما أنها تعود إلى التأثير بآراء وأفكار مدرسة فرانكفورت الجيل الأول وموقفها الداعم لليهود في إنشاء دولة لهم ورفض أي معاداة واستنكار الهولوكوست؟

تشير اغلب الآراء إلى أن هابرماس ظل وفياً للجيل الأول للمدرسة ،رغم انتقاده لأساتذته من منظور فلسفته وأفكاره التواصلية لكن لا يخفى ان هابرماس ،وقبله هوركهايمر وادورنو وماركوز كما وضحنا مسبقاً كان لهم موقف مؤيد لإسرائيل ولليهود بشكل عام ونظروا إلى القضية الفلسطينية من ناحيتين:- [62]

- العبئ التاريخي للمسألة اليهودية الذي يبرر الأفعال الصهيونية مهما كانت آثارها ونتائجها.
- النظرة للمجتمع العربي بشكل سلبي مقارنة مع إسرائيل التي هي في رؤيتهم واجهة ديمقراطية حديثة.

لقد طالب هابرماس بتأسيس هوية دستورية متجاوزة القومية لكن حدود التوبة والخطيئة عند هابرماس، لا يتجاوز الهولوكوست ولا ينظر لجرائم الاستعمار مع الشعوب الأخرى أو خطر العنصرية القومية الإسرائيلية القائمة على أباده الآخرين، أي نظريته التواصلية لا تخرج عن أوربا [63]. لقد تجاهل هابرماس الامتداد التاريخي للقضية الفلسطينية وتنكر الاحتلال الذي جلبه الغرب لأكثر من مائة عام بل يدافع عن إسرائيل وجرائمها في غزة فالمحرقة لديه هي ما ترتكبه النازية فقط من جرائم، وتجاهل فظائعها في روسيا عندما قتل 20مليون روسي بنيران الألمان في الحرب العالمية الثانية ،والبعض أرجع موقفه هذا إلى خوفه من اتهامه بمعاداة السامية [64]، لكن لا يعني ذلك أن أفكاره تنطلق من المركزية الغربية فقط ؛بل هي نتيجة تراكمية لانتمائه لمدرسة فكرها في الهولوكوست جريمة فريدة تتطلب نقداً للحداثة وعلاقتها بالآخر، ولكن تناولتها ضمن السياق والتاريخ

الأوربي فقط، فالآخر لديها هو نوع مجرد هو الآخر الأوربي الأقرب بينما تجاهل مآسي وتواريخ الآخر غير الأوربي ولم يكتفي هابرماس بالتجاهل ،بل بإلغاء الآخر فهو في صراعه مع القومية الأوربية وإمكانية عودتها سعى إلى تطوير هوية دستورية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجريمة الهولوكوست لعدها جريمة بشرية ،وهوية اوربية مقوماتها مجموعة من القيم والتقاليد والمثل الكونية التي تشترك فيها مع الآخرين مثل أمريكا، إسرائيل، استراليا. وهذا يعني أن تواصلية هابرماس تنغلق داخل منظومة فلسفية شديدة مصممة لحراسة اوربا من عودة القومية وعودة معسكر الاعتقال النازي ولا تعترف بالآخرين ومآسيهم[65].

ولقد استثنى هابرماس حق الشعوب المتعددة الثقافات تقرير مصيرها (إسرائيل) ،فيرى أن وجودها تابع من الحق السياسي ومن الأسباب المعيارية المتاحة ،وحرم حق الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم وعد المقاومة إرهاباً من الطراز القديم ،وأخرجه من دائرة التحرر الوطني، مدعياً أنه يتمحور حول النساء والأطفال مما يجعله إرهاباً [66]. لذلك يتضح أن فلسفة الأخلاق التواصلية الهابرماسية هي حوار داخلي بين الأنا والأنا الداخلي ،يتكلم معي بذات اللغة والتاريخ والحضارة والقيم المشتركة أما الآخرين المقصيين فعليهم الاندماج ففي حالة اليهود في أوربا تعمل نصوص هابرماس على إدماج تراثهم في الحضارة الأوربية بينما يتجاهل إدماج الحضارات الأخرى أي أنه يحصر نظريته التواصلية في المجتمعات الحديثة التي تتسم بالحداثة والديمقراطية والتنوير وليست المجتمعات التقليدية التي تفتقر لذلك [67] ، فانتقد مجموعة من المفكرين والفلاسفة تلك الآراء (نانسي فريزر، ادم توز، صموئيل موين، آميا سرينفا يسان) خاصة بيان التخصص من حيث وجدوا أن الكرامة الإنسانية وفقاً لهذا البيان لا تمتد إلى الفلسطينيين في غزة الذين يواجهون الدمار والموت ،ولا يمتد إلى المسلمين في ألمانيا الذين يعانون من الإسلام فوبيا [68]. وهذا يعني ان مشروع التنوير النقدي والتحرر الاجتماعي يبقى عاجزاً في بلوغ أهدافه الإنسانية الكونية لتنحصر في حقوق الإنسان اليهودي المضطهد المنتزعة من سياقها الموضوعي ،وعلى عكس موقف اليسار الماركسي التقليدي الذي نظر إلى القضية الفلسطينية من زاوية الاستعمار المستغل الرأسمالي ،لذلك اخفق رواد مدرسة فرانكفورت في التنبيه الى معضلة الشعب الفلسطيني وفي تنزيل الايدولوجيا الصهيونية في سياقها الفعلي الذي هو الموجه الفاشستية الأوربية التي تغذت فكرياً منها وفي نقدهم لتركة الحداثة والتنوير اعتبر فلاسفة المدرسة العقلانية الليبرالية لم تحمي المجتمعات الغربية من خصائص النازية ويمكن القول: إن النقدية الراديكالية لم تحل بين مفكرين فرانكفورت، التعصب للدولة والاحتلال والتمييز العنصري الاستيطاني [69].

إذن هابرماس انطلق في موقفه المدافع والمؤيد للكيان الصهيوني من نقطتين :-

1- الأولى:- (مواقف عملية) تمثلت بمركزيته الغربية التي عد إنشاء الكيان الصهيوني ومعاملته لها كدولة هو امتداد لأوربا وسط مخاوفه من عودة القومية في أوربا بشكلها الشمولي ،لكنه في الوقت ذاته أيد إنشاء دولة قوية عنصرية قائمة على اليهودية كقومية وعلى العنف كآلية لإلغاء الآخر الذي في رؤيته هو العربي والمسلم الإرهابي.

2- الثانية (أيديولوجية):- تمثلت تأثره بمدرسة فرانكفورت الجيل الأول المؤيد وإنشاء الكيان الصهيوني ودعمه لفكرة معاداة السامية كآلية أو ذريعة لإنشاء ذلك الكيان ، رغم أن هابرماس لم تكن أفكاره و أطروحاته بشكل علني من معاداة السامية والهولوكوست كما فعل قبله مفكري المدرسة لكن آرائه في الحوار والتواصل العقلاني لم يستثني اليهود منهم، لكن اكتفت بالآخر الأوربي وليس الفلسطيني أو العربي المسلم وهذا ما انعكس عملياً في مواقفه السياسية المؤيدة للكيان الصهيوني في إنشاء دولة عنصرية على حساب إبادة الشعب الفلسطيني خاصة سكوته عن ما تشهده غزة والضفة الغربية اليوم من جرائم هو خير دليل على ذلك.

الخاتمة

لم تعد معاداة السامية مجرد ظاهرة عدوانية دينية أو سياسية أو اجتماعية ضد اليهود و ذات جذور تاريخية حديثة في الفكر السياسي الغربي وواقعه السياسي؛ بل تحولت في الخطاب والفكر الصهيوني المعاصر إلى آلية سياسية أيديولوجية وظفتها الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني، لاكتساب الشرعية الدولية لوجودها الاستيطاني والاستعماري في فلسطين، و لتبرير سياسة القوة والعنف للجاني بعد ان كانت هي الضحية في الخطاب الصهيوني والغربي المعاصر ، وكل نقد لها يعد نقداً للسامية أو هو معاداة السامية ،وأي دفاع عن الفلسطينيين هو نفي للمحرقة وأي

مسألة أخلاقية عداء للضحية ، أي أن الخطاب الغربي المعاصر لم يتخلص من خطاب الكراهية وإلغاء الآخر؛ بل حول اتجاهه من اليهودي إلى العربي الفلسطيني وهو ما مثل إزاحة رمزية عبر تبدل المواقع حيث تمت حماية الضحية القديمة من خلال صنع ضحية جديدة غير معترف بها (الفلسطيني) بل انه لا يرى ككائن بشري له حقوق بل كتهديد لسردية الضحية الأصلية ونزع الاعتراف عنه قبل أي نقاش أخلاقي وسياسي ، وهذا ما تنافى مع طروحات الحداثة ومنظومتها الأخلاقية والانسانية وعليه توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية :

1. يشير مفهوم معاداة السامية إلى شكل من أشكال الكراهية التي وظفت لاقتصارها على اليهود فقط رغم أن مفهوم السامية لا يشمل اليهود فقط وهذا المعنى التقليدي له.
2. تحول مفهوم معاداة السامية إلى أداة أيديولوجية سياسية لإغلاق التاريخ ومنع ظهور لضحية جديدة (الفلسطيني) ، وقد وظفها الكيان الصهيوني في خطاباته كذريعة سياسية لتبرير سياساتها الإرهابية في فلسطين ورفض ونقد أي موقف ونقد للسياسة الصهيونية وهو ما مثله المفهوم الجديد لمعاداة السامية اليوم .
3. قدمت مدرسه فرانكفورت أو النظرية النقدية إسهاماً كبيراً في معالجتها وتحليلها لمعاداة السامية ،والتي أرجعتها إلى أسباب سياسية تتعلق بالطبيعة السلطوية للأنظمة الشمولية خاصة النازية الفاشية والستالينية .
4. أرجعت مدرسة فرانكفورت معاداة السامية إلى مجموعة من العوامل المرتبطة ببنية الحداثة منها الاقتصادية ،وارتباط اليهود بالنظم الرأسمالية أو بالطبقة البرجوازية بحكم عملهم في الجانب المالي والتجاري والعوامل التاريخية والدينية التي تشير إلى الرمزية والذاكرة التاريخية إلى أنهم يمثلون الشر وغيره من الأساطير غير الواقعية ،كما وضحتها المدرسة أي انها نتاج للبنية الحداثة الرأسمالية القائمة على السيطرة والتشيؤ أي كشف الروابط بين الأيديولوجية العنصرية وآليات الاقتصاد الرأسمالي.
5. إن القيم التي قدمها الفكر الغربي (الحداثة والمساواة، حقوق الإنسان) تتناقض مع مواقفه وصمته إزاء تهجير وتعذيب واحتلال للشعب العربي الفلسطيني ،ومنها موقف هابرماس ومفكري المدرسة من الجيل الأول والتي نرجح فيه تأثير الوكالة اليهودية على آرائهم وأفكارهم وليس هويتهم اليهودية.
6. أمكانية تأسيس خطاب نقدي عالمي ضد التميز والعنصرية بكل أنواعها، وتطبيقها على الظواهر الأخرى كالاسلامفوبيا .
7. لم يكتفي رواد الجيل الأول بنقد العقل الأداتي؛ بل طوروا مفهوم الصناعة الثقافية أي دور وسائل الإعلام والفنون التي تنتج وترسم صورة نمطية عن السامية تهيئتها نفسياً واجتماعياً لتبني خطاب الكراهية.
8. لقد حمل هابرماس ألمانيا المسؤولية التاريخية في حماية اليهود بعد احداث الهولوكوست وهو ما عرضه للنقد.

التوصيات

- تشجيع الدراسات الإنسانية التي تتناول القضية الفلسطينية والتأكيد على جذورها التاريخية وكشف زيف الادعاءات الغربية والصهيونية.
- تعزيز الوعي المجتمعي والإنساني في توضيح مفهوم معاداة السامية والكشف عن معناه الحقيقي وإخراجه من إطاره الأيديولوجي الصهيوني ،وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.
- تشجيع الباحثين والمتخصصين بكتابة المقالات التي تبين ازدواجية الغرب في منظومته الأخلاقية والإنسانية التي هي الآخر الغربي فقط واليهودي والصهيوني هو في رؤيتهم ضمن تلك المنظومة.

sources

[1]) Muhammad Muhammadani, Neither Settler nor Citizen: The Making and Dismantling of Permanent Minorities, translated by: Ubaida Amer, Arab Network for Research and Publishing, Beirut, 2023, p. 325

[2]) (The same source, p. 337

[3]) The same source, p. 340

[4]) Abdul Wahab Al-Messiri, Introduction to the Study of the Arab-Israeli Conflict, Dar Al-Fikr Al-Mu'aser, Damascus, Sunan, p. 103

[5]) Mahmoud Muhammadani, previously cited source, p. 388

[6]) Mohsen Muhammad Salih, The Palestinian Issue, Al-Zaytouna Center, Beirut, 2022, pp. 27-28.

[7]) Salwa Al-Tarifi, The Palestinian Issue: Is It Ink on Paper or Is It Leveraged by the Reality of Its Nation?, Dar Amjad for Publishing and Distribution, Amman, 2018, p. 31

[8]) Aead Malham, American Israel and the Zionist Settlement Strategy, Dar Al-Ulum Al-Arabiyya, Beirut, 2017, p. 53.

[9]) Hamid Fadil Hasan Al-Tamimi, The Jewish State in Israeli Thought, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiya, Baghdad, 2008, p110

[10])Walid Abdul-Hay, The Israeli Strategy for Employing Anti-Semitism, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, series , p2

[11]) Abraham Melcer, The Manufacturing of Anti-Semitism or the Prohibition of Criticism of Israel, translated by Sumia Khader, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2022, pp. 39-40.

[12]) The same source, p. 42.

[13]) The same source, p. 40

[14]) Walid Abdul-Hayy, previously mentioned source, from 2 p. 3. Also see: Abeer Siham Mahdi, Fanaticism in Zionist Thought,Safahat House for Studies and Publishing, Syria 2012, pp. 91-92.

[15]) Al-Walid Abdul-Hayy, previously mentioned source, pp. 4-13

[16]) Abeer Siham Mahdi, previously mentioned source, from 89

[17]) Hamid Fadhil Hassan Al-Tamimi, previously mentioned source, from 118

[18]) The same source, pp. 121-122

[19]) Theodor Hertzal, The Jewish State, translated by: Arab Research Foundation, Al-Baruni Publishing and Distribution House, 2015, p. 45.

[20]) The same source, p. 49 -50

[21]) The same source, p. 51 -55

[22]) Khaldoun Bahas Theeb, Using Anti-Semitism as a Means to Prevent Criticism of Israel's Practices Against the Palestinians 2000-2013,Published Thesis, Al-Quds University, 2013, pp. 26-27

[23]) Maxime Rodinson, Simple Thoughts on Anti-Semitism, Journal of Palestine Studies, Issue 120, Institute for Palestine Studies, Beirut, 2019, p. 96

[24]) Abeer Siham Mahdi, previously cited source, p. 88

[25]) Maxime Rodinson, previously cited source, p. 96.

[26]) Hussein Muhammad Hassan, The Critical Theory of Herbert Marcuse, Dar Al-Tanweer, Beirut, 1993, p. 99.

[27]) The same source, p. 100; also see: Thuraya Bin Masmaih, The Frankfurt School: A Study of its Origins and Pluralistic Trends, Islamic Center for Strategic Studies, Najaf, 2020, pp. 22 and 38

[28]) Sayyid Ould Abah , The Frankfurt School and the Jewish Question, February 2024, available at: https://ardd-jo.org/blogs.

[29]) Thuraya Bin Masmaih, previously cited source, p. 126.

*Max Horkheimer was born in Germany in 1895 and obtained his doctorate in 1922 for his dissertation on Kant's philosophy. In 1931, he became director of the Institute for Social Research (Frankfurt School). Due to the Nazi regime, the institute moved to the United States of America until 1948, when the institute resumed its activities in Frankfurt. Horkheimer became dean of the Department of Philosophy, then president of the University of Frankfurt from 1951 to 1953. He then moved to Switzerland after his retirement in 1958 and died in 1973

**Theodor Adorno, a German philosopher and musician, was born in 1928. He defended his thesis on Husserl in 1928. He officially joined the institute in the United States in 1937. He continued his philosophical and musical writings, then became assistant to the director of the institute after his return to Germany in 1950. He then took over the administration of the institute after Horkheimer's retirement and died in 1969.

***Herbert Marcuse, a prominent philosopher and sociologist, was born in Berlin in 1898. He worked at the institute in 1932 and then moved to the United States of America and worked in the State Department and a number of American universities until his death in 1979.

See: Tom Bottomore, The Frankfurt School, 2nd edition, translated by Saad Hagras, Dar Oya, Libya, 2004, pp. 152 - p. 157.

[30]) Rolf Wegershaus, The Frankfurt School: Its History, Theoretical Development, and Its Political Importance, translated by: Issam Suleiman and Ghanem Hana, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2022, p. 155.

[31]) (Lars rensmann, the political of unreason: the Frankfurt school and the origins of modern antisemitism,state university of new York press, Albany,2017,p158-159 .

[32]) Ibid,p 159

[33]) Ibid,p 165,167-168

[34]) Ibid,p 151

[35]) Ibid,p 153

[36]) Rolf Wiggershaus, previously cited source, p. 488-492

[37])The same source, p. 506

[38])The same source, p. 524

[39]) Lars rensmann,op. cit, p 146

[40]) Rolf Wiggershaus, previously cited source, p. 525 .

[41]) Max Horkheimer and Theodor Adorno, The Dialectic of Enlightenment: Philosophical Fragments, United New Book House, Beirut, 2006, p.198; also see: Abdel Qader Malouk, Elements of Anti-Semitism in the Book The Dialectic of Enlightenment, Al-Hewar Al-Mutamadin, Issue 3728,2012,p97-98.

www.alhewar.org/s.asp?aid=307

[42]) Max Horkheimer and Theodor Adorno, previously cited source, pp. 198 - 217

[43]) The same source, p. 201.

[44]) The same source, p. 199.

[45]) The same source ,p 204

[46])(Lars rensmann,op. cit, p 147

[47]) Max Horkheimer and Theodor Adorno, op. cit., p. 217-221. .

[48]) Lars rensmann,op. cit, p 160-161

[49]) Sayyid Ould Abah, previously cited source ,also see: Abdul Salam Haidar, Habermas and Israel: The Conformity between Zionism and Critical Theory,p4 www.academia.edu/10961.

[50]) Baha' al-Din Muhammad, Intellectual Contradictions in Habermas's Statement on the Gaza War between the Universality and Particularity of Values, Al-Franz Magazine,2024, : https://alpheratzmag.com/arguments/2024070202/ .

[51]) Abdul Salam Haider, previously cited source

[52]) The same source.

[53]) Sayyid Ould Abah, previously cited source.

**** The German thinker and philosopher Jürgen Habermas was born in Germany in 1929 AD. After being part of the second generation of the Frankfurt School, he obtained a doctorate in philosophy for his thesis (The Absolute Conflict and History in the Thought of Schelling) in 1945. In the 1950s and 1960s, he was an assistant to Adorno in running the school, then became a professor of philosophy and director of the Max Planck Institute in Germany. He has many publications (The Theory of Communicative Action, Knowledge and Interest, and After Marx).

See: Nour El-Din Alloush, Habermas's Philosophy of Political Power, Dar Al-Rafidain, Beirut, 2016, p. 51. Also see: James Finelson, Jürgen Habermas: A Very Short Introduction, translated by Ahmed Mohamed Al-Ruby, Hindawi Foundation, United Kingdom, 2015, pp. 9-11

[54]) Ibrahim Al-Haidari, Criticism between Modernity and Postmodernity, Dar Al-Saqi, Beirut, 2012, p. 258-259

[55]) The same source, pp. 255-261

[56]) Hussam Abu Hamed, Habermas and the War on Gaza, Al-Araby Al-Jadeed, Issue 3385, 2023.

[57]) The same source

[58]) Fouad Gherbali, The Moral Blindness of the Enlightenment Mind: Habermas Turns His Heart Against Israel, November 2023, available at the link: https://www.almayadeen.net.

[59]) The same source

[60])The thinker Asef Bayat, How Can We Understand Moral Stagnation and Indifference Towards What is Happening in Gaza, 2023, available at the link: https://ar.mehrnews.com.

[61]) The same source

[62]) Sayyid Ould Abah, previously cited source.

[63]) Baha' al-Din Muhammad, previously cited source.

[64]) Ahmad al-Sheikh, Habermas's Incoherence and Moral Downfall, 2023. https:// www.aljazeera.net

[65]) The same source

[66]) Hussam Abu Hamed, previously cited source.

[67]) Baha' al-Din Muhammad, previously cited source.

[68]) Hussam Abu Hamed, previously cited source.

[69]) Sayyid Ould Abah, previously cited source.

تداعيات أزمة كورونا على (إسرائيل)

م د. ضفاف كامل كاظم

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

https://orcid.org/0000-0002-1402-8472

dhifaf.kakaji@cis.uobaghdad.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01106

ملخص البحث:

كانت إسرائيل من أوائل مناطق آسيا التي انتقلت إليها عدوى فيروس كورونا بعد ظهوره في الصين، وسرعان ما تصدّرت معدلات الإصابات عالميًا في مراحل معينة من تفشي الوباء. وقد خلّفت هذه الأزمة تداعيات سياسية واقتصادية، وأمنية، واجتماعية عميقة عليها، دفعت بعض المراقبين إلى تشبيهها بحرب أكتوبر 1973، إذ باغتتها الجائحةُ مثلما باغتتها تلك الحرب، في ظل غياب الجاهزيةِ والاستعداد الكافيين لحجم التهديد. ومنذ ظهور الأزمة، شهدت إسرائيلُ تحديات متراكمة خلال جائحة كورونا، حيث تأثر باستمرار حالةِ عدم الاستقرار السياسي، إلى جانبِ ضغوطٍ اقتصاديةٍ متصاعدةٍ وتباينات اجتماعية داخلية. وقد أدت هذه العواملُ مجتمعةً إلى تعقيدِ جهودِ الاستجابةِ للأزمةِ والحدِ من تداعياتِها. وعلى الرغم من امتلاك إسرائيل أنظمة متطورة في بعض المجالات الصحية والتقنية، إلَّا أَنَّ هذه الجائحة كشفت عن مناطق رخوة ضمن بنية النظام الداخلي قابلة للاختراق والتأزم والتأثير، بما في ذلك قدرة المؤسسات على إدارة الأزمات والكوارث وغيرها.

الكلمات المفتاحية: إسرائيل، تداعيات وباء كورونا، عدم الاستقرار السياسي، جاهزية الدولة، الأزمة الاقتصادية.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

The Repercussions of the Corona crisis on Israel

Dr. Lecturer: defaf kamil khadim

Center of Strategic and International Studies / University of Baghdad

https://orcid.org/0000-0002-1402-8472

dhifaf.kakaji@cis.uobaghdad.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01106

Abstract:

Israel was among the first Asian countries to consider a coronavirus infection after it emerged in China, and quickly took the lead in responding to global demand at specific stages of the pandemic. This crisis has had profound political, economic, security, and social repercussions, prompting some observers to liken it to the October 1973 War, the pandemic caught it by surprise, just as the war did, in the absence of adequate preparedness and readiness for the magnitude of the threat. Since the onset of the crisis, Israel has faced cumulative challenges during the COVID-19 pandemic, impacted by continued political instability, along with mounting economic pressures and internal social disparities. These factors combined have complicated efforts to respond to the crisis and mitigate its repercussions. Although Israel possesses advanced systems in some health and technical fields, this pandemic has exposed weak areas within the internal structure that are vulnerable to penetration, crisis, and influence, including the ability of institutions to manage crises, disasters, and other situations.

Keywords:

Israel, repercussions of the coronavirus pandemic, political instability, state preparedness, economic crisis.

المقدمة

تَطَوُّرُ تَفَشِّي جَائِحَةِ كُوفِيدْ- 19 فِي أَوَاخِرِ عَامِ 2019 بِسُرْعَةٍ لِيُصْبِحَ إِحْدَى أَكْثَرِ اَلْأَزْمَاتِ اَلْعَالَمِيَّةِ تَحَوُّلاً فِي اَلْقَرْنِ اَلْحَادِي وَالْعِشْرِينَ، حَيْثُ أَثَّرَتْ عَلَى جَمِيعِ جَوَانِبِ اَلْحَيَاةِ اَلْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ تَقْرِيبًا. بِالنِّسْبَةِ (لِإِسْرَائِيل) ، اَلَّتِي تَتَمَيَّزُ بِبِنْيَتِهَا اَلتَّحْتِيَّةِ اَلتِّكْنُولُوجِيَّةِ اَلْمُتَقَدِّمَةِ، وَحَوْكَمَتُهَا اَلْمَرْكَزِيَّةُ، وَظُرُوفُهَا اَلْإِقْلِيمِيَّةُ اَلْمُتَوَتِّرَةُ، طَرَحَتْ اَلْجَائِحَةُ تَحَدِّيَاتٍ مُتَعَدِّدَةَ اَلْأَوْجُهِ. وَلَمْ تَكُنْ مُجَرَّدَ حَالَةِ طَوَارِئَ صِحِّيَّةٍ عَامَّةٍ، بَلْ حَفَّزَتْ سِلْسِلَةً مِنْ اَلِاضْطِرَابَاتِ اَلسِّيَاسِيَّةِ وَالِاقْتِصَادِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ اَلَّتِي اِخْتَبَرَتْ مُرُونَةَ اَلْمُؤَسَّسَاتِ اَلْإِسْرَائِيلِيَّةِ وَالْمُجْتَمَعِ ككُلٍّ. فِي حِينِ حَظِيَتْ إِسْرَائِيلُ فِي اَلْبِدَايَةِ بِاهْتِمَامٍ دَوْلِيٍّ لِحَمْلَتِهَا اَلسَّرِيعَةِ لِلتَّطْعِيمِ لِمُوَاجَهَةِ اَلْأَزْمَةِ، إِلَّا أَنَّ اَلْآثَارَ اَلْأَوْسَعَ لِنِقَاطِ اَلضَّعْفِ اَلْكَبِيرَةِ كَشَفَتْ عَنْ نَفْسِهَا. شَهِدَتْ اَلْبِلَادُ حَالَةً مِنْ عَدَمِ اَلِاسْتِقْرَارِ اَلسِّيَاسِيِّ اَلشَّدِيدِ، إِذْ تَعَذَّرَ عَلَى اَلْأَحْزَابِ اَلتَّوَصُّلِ إِلَى تَوَافُقٍ لِتَشْكِيلِ اِئْتِلَافَاتٍ حُكُومِيَّةٍ مُسْتَقِرَّةٍ خِلَالَ اَلِانْتِخَابَاتِ اَلْمُتَعَاقِبَةِ مُنْذُ عَامِ 2019، وَهُوَ مَا أَسْهَمَ فِي إِطَالَةِ أَمَدِ اَلْأَزْمَةِ اَلسِّيَاسِيَّةِ، قَبْلُ أَنْ تَأْتِيَ جَائِحَةُ كُورُونَا لَاحِقًا لِتَزِيدَ تَعْقِيدَ هَذَا اَلْوَضْعِ وَتَعَمُّقِ آثَارِهِ. وفي الجانب الاِقْتِصَادِي، وَاجَهَتْ إِسْرَائِيلُ انكماشا حَادَّةً، لَا سِيَّمَا فِي قِطَاعَاتٍ مِثْلِ اَلسِّيَاحَةِ وَالطَّيَرَانِ وَالشَّرِكَاتِ اَلصَّغِيرَةِ. وحتى في الجانب الاجتماعي، عُمْقُ اَلْوَبَاءِ اَلِانْقِسَامَاتِ اَلْقَائِمَةَ عَلَى أُسُسٍ عِرْقِيَّةٍ وَدِينِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ وَاقْتِصَادِيَّةٍ، مِمَّا أَدَّى إِلَى تَزَايُدِ اَلِاسْتِيَاءِ اَلْعَامِ وَالِاحْتِجَاجَاتِ.

اهداف البحث : هَذَا اَلْبَحْثُ يهدف إِلَى دِرَاسَةِ تَدَاعِيَاتِ أَزْمَةِ كُوفِيدْ- 19 عَلَى اَلنَّسِيجِ اَلسِّيَاسِيِّ وَالِاقْتِصَادِيِّ وَالِاجْتِمَاعِيِّ فِي إِسْرَائِيلَ، مَعَ اَلتَّرْكِيزِ بِشَكْلٍ خَاصٍّ عَلَى نِقَاطِ اَلضَّعْفِ اَلْهَيْكَلِيَّةِ اَلَّتِي كَشَفَ عَنْهَا اَلْوَبَاءُ وَالِاسْتِجَابَاتُ اَلسِّيَاسِيَّةُ اَلَّتِي أَعْقَبَتْهُ.

مشكلة الدراسة:

عَلَى اَلرَّغْمِ مِنْ الدعم اَلْعَالَمِيَّ لِإِسْرَائِيل وتقدم امكاناتها العلمية والتِكْنُولُوجْيَة والطبية المُبْتَكَرَة، فقد كَشَفَتْ أَزْمَةَ كُوفِيدْ- 19 عَنْ فَجَوَاتٍ مُسْتَمِرَّةٍ فِي الحكومة وَالتَّمَاسُكِ اَلِاجْتِمَاعِيِّ وَالْعَدَالَةِ اَلِاقْتِصَادِيَّةِ. وَتَسْعَى هَذِهِ اَلدِّرَاسَةِ إِلَى مُعَالَجَةِ اَلْمُشْكِلَةِ اَلتَّالِيَةِ: إِلَى أَيِّ مَدًى أَعَادَتْ جَائِحَةُ كُوفِيدْ- 19 تَشْكِيلِ اَلدِّينَامِيكِيَّاتِ اَلدَّاخِلِيَّةِ في إِسْرَائِيلِ، مع الكَشْف عَنْ مُرُونَتِهَا اَلْمُؤَسَّسِيَّةِ وَنِقَاطِ ضَعْفِهَا اَلْمُجْتَمَعِيَّةَ.

فرضية الدراسة: تنْطَلِقَ هَذِهِ اَلدِّرَاسَةُ مِنْ فَرْضِيَّةٍ مُفَادَهَا أَنَّ اَلِانْقِسَامَ اَلسِّيَاسِيَّ فِي إِسْرَائِيلَ قَدْ ظَهَرَ بِوُضُوحٍ قَبْل جَائِحَةِ كُوفِيد- 19 نَتِيجَةِ لتَعَثُّرِ اَلنِّظَامِ اَلسِّيَاسِيِّ في اَلتَّوَصُّلِ إِلَى اِسْتِقْرَارٍ حُكُومِيٍّ فِعْلِيٍّ بالتزامن مع تَكْرَارِ اَلِانْتِخَابَاتِ، فِيمَا فَاقَمَتِ اَلْجَائِحَةُ لَاحِقًا من تَعْمِيقِ هَذَا اَلِانْقِسَامِ ومِنْ تَحَدِّيَاتِ اَلْحَوْكَمَةِ. مِنْ المُفْتَرَضُ أَنَّ اَلتَّدَاعِيَاتِ اَلِاقْتِصَادِيَّةَ اَلْمُرْتَبِطَةَ بِالْأَزْمَةِ اَلصِّحِّيَّةِ أَثَّرَتْ بِشَكْلٍ غَيْرِ مُتَكَافِئٍ عَلَى اَلْفِئَاتِ اَلْمُهَمَّشَةِ وَذَاتَ اَلدَّخْلِ اَلْمُنْخَفِضِ، مِمَّا سَاهَمَ فِي اِتِّسَاعِ اَلْفَجْوَةِ اَلِاجْتِمَاعِيَّةِ وَالِاقْتِصَادِيَّةِ دَاخِلَ اَلْمُجْتَمَعِ (اَلْإِسْرَائِيلِيَّ) . وَإِلَى جَانِبِ ذَلِكَ، يُعْتَقَد أَنَّ أَزْمَةَ كُوفِيدْ- 19 مَثَّلَتْ حَافِزًا لِإِعَادَةِ اَلنَّظَرِ فِي مُسْتَوَى ثِقَةِ اَلْجُمْهُورِ بِالْمُؤَسَّسَاتِ اَلْحُكُومِيَّةِ، وَلَا سِيَّمَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِسِيَاسَاتِ اَلرِّعَايَةِ اَلصِّحِّيَّةِ وَإِدَارَةِ اَلْأَزْمَاتِ.

أَهَمِّيَّةُ الدِّرَاسَةِ: تَتَحَدَّدُ أَهَمِّيَّةُ هَذِهِ اَلدِّرَاسَةُ فِي ضَوْءِ عِدَّةِ اِعْتِبَارَاتٍ أَسَاسِيَّةٍ، أَوَّلاً، تَسَلُّطُ اَلضَّوْءَ عَلَى تَجْرِبَةِ إِسْرَائِيلَ فِي اَلتَّعَامُلِ مَعَ تَدَاعِيَاتِ جَائِحَةِ كُوفِيدْ- 19، بِاعْتِبَارِهَا حَالَةِ دِرَاسِيَّةٍ تَكْشِفُ خُصُوصِيَّةَ اَلتَّحَدِّيَاتِ اَلَّتِي تُوَاجِهُهَا اَلدُّوَلُ ذَاتُ اَلْأَنْظِمَةِ اَلسِّيَاسِيَّةِ اَلْمُنْقَسِمَةِ وَالِاقْتِصَادَاتِ اَلْمُتَقَدِّمَةِ.

ثَانِيًا، مِنْ خِلَالِ اَلتَّرْكِيزِ عَلَى إِسْرَائِيلَ بوصفها نَمُوذَجًا يُحْتَذَى بِهِ فِي القُدْرَةِ عَلَى اَلِاسْتِجَابَةِ لِلْأَزَمَاتِ وَالِابْتِكَارِ اَلتِّكْنُولُوجِيّ يُقَدِّمُ هَذَا اَلْبَحْثِ فَهْمًا دَقِيقًا لِكَيْفِيَّةِ تَرَاجُعِ حَتَّى اَلْأَنْظِمَةِ اَلْقَوِيَّةِ تَحْتَ وَطْأَةِ اَلضُّغُوطِ اَلصِّحِّيَّةِ والأزمات والكوارث غَيْرَ اَلْمُتَوَقَّعَةِ. وَأَخِيرًا، قَدْ تُثْرِي اَلنَّتَائِجُ نِقَاشَاتِ اَلسِّيَاسَاتِ اَلْمُسْتَقْبَلِيَّةِ اَلْمُتَعَلِّقَةِ بِإِدَارَةِ اَلْأَزَمَاتِ، وَالتَّأَهُّبُ لِلصِّحَّةِ اَلْعَامَّةِ، وَتَعْزِيزَ اَلتَّمَاسُكِ اَلِاجْتِمَاعِيّ فِي اَلْمُجْتَمَعَاتِ اَلَّتِي تُعَانِي اِنْقِسَامَاتٍ أَوْ تَقَلُّبَاتٍ سِيَاسِيَّةٍ ونحوها.

مَنْهَجِيَّةُ الدِّرَاسَةِ: يَعْتَمِدُ هَذَا البَحْثُ عَلَى مَنْهَجَيْنِ رَئِيسِيَّيْنِ لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِ الدِّرَاسَةِ:

أَوَّلًا: يَعْتَمِدُ البَحْثُ المَنْهَجَ التَّارِيخِيَّ، لِتَتَبُّعِ الخَلْفِيَّةِ الزَّمَنِيَّةِ لِلْأَحْدَاثِ وَتَحْلِيلِ السِّيَاقِ التَّارِيخِيّ لِلْأَزْمَةِ السِّيَاسِيَّةِ فِي إِسْرَائِيلَ قَبْلَ جَائِحَةِ كُوفِيد–١٩، بِمَا فِي ذَلِكَ تَطَوُّر الانقسامات السِّيَاسِيَّةِ وَتَكْرَار الانتخابات دُونَ الوُصُولِ إِلَى اسْتِقْرَارٍ حُكُومِيّ.

ثَانِيًا: المَنْهَجُ الوَصْفِيُّ التَّحْلِيلِيُّ، الَّذِي يَهْدِفُ إِلَى وَصْفِ مَظَاهِرِ أَزْمَةِ كُورُونَا وَتَدَاعِيَاتِهَا الصِّحِّيَّةِ وَالاقْتِصَادِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ، ثُمَّ تَحْلِيلِ انْعِكَاسَاتِهَا عَلَى المُجْتَمَعِ الإِسْرَائِيلِيّ وَقُدْرَةِ مُخْتَلِفِ المُؤَسَّسَاتِ عَلَى مُوَاجَهَةِ تَدَاعِيَاتِ هَذِهِ الأَزْمَةِ.

تَسْمَحُ هَذِهِ المَنْهَجِيَّةُ المُزْدَوَجَةُ بِبِنَاءِ فَهْمٍ شَامِلٍ لِلْعَلَاقَةِ بَيْنَ الظُّرُوفِ السِّيَاسِيَّةِ القَائِمَةِ وَالجَائِحَةِ، وَتَوْضِيح أَثَرِ الأَزْمَةِ الصِّحِّيَّةِ عَلَى مُخْتَلِفِ مُسْتَوَيَاتِ المُؤَسَّسَةِ العَامَّةِ الحَاكِمَةِ فِي إِسْرَائِيلَ.

هَيْكَلِيَّةُ البَحْثِ :

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: التَّدَاعِيَاتُ السِّيَاسِيَّةُ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: التَّأْثِيرُ عَلَى اسْتِقْرَارِ الحُكُومَةِ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: النَّقْدُ السِّيَاسِيُّ لِإِدَارَةِ الجَائِحَةِ.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: وَثَاقَةُ الجُمْهُورِ بِالحُكُومَةِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: التَّدَاعِيَاتُ الإِقْتِصَادِيَّةُ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: اِنْكِمَاشُ النَّاتِجِ المَحَلِّيِّ الإِجْمَالِيِّ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: ارْتِفَاعُ مُعَدَّلَاتِ البَطَالَةِ.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: التَّأْثِيرُ عَلَى القِطَاعَاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ الحَيَوِيَّةِ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: التَّدَاعِيَاتُ الإِجْتِمَاعِيَّةُ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: التَّحَوُّلَاتُ فِي البِنْيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالتَّمَاسُكِ الإِجْتِمَاعِيّ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: الآثَارُ الإِجْتِمَاعِيَّةُ عَلَى الفِئَاتِ الضَّعِيفَةِ وَالهَشَّةِ.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: التَّحَوُّلُ فِي أَنْمَاطِ التَّعْلِيمِ وَالعَمَلِ وَالخِدْمَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ:

شَكَّلَتْ جَائِحَةُ كُوفِيد–19 وَاحِدَةً مِنْ أَشَدِّ الأَزَمَاتِ الصِّحِّيَّةِ الَّتِي وَاجَهَتْهَا إِسْرَائِيلُ مُنْذُ تَأْسِيسِهَا، حَيْثُ سُجِّلَتْ أُولَى إِصَابَةٍ مُؤَكَّدَةٍ بِالفَيْرُوسِ فِي فِبْرَايِر/شُبَاط 2020. وَبِحُلُولِ نِهَايَةِ عَامِ 2021، تَجَاوَزَ عَدَدُ الإِصَابَاتِ الإِجْمَالِيِّ مِلْيُونَ حَالَةً، فِيمَا بَلَغَ عَدَدُ الوَفَيَاتِ أَكْثَرَ مِنْ 7,000 حَالَةً وَفْقَ بَيَانَاتِ وِزَارَةِ الصِّحَّةِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ.[i] وَفَرَضَتِ السُّلُطَاتُ عِدَّةَ إِغْلَاقَاتٍ شَامِلَةٍ تَسَبَّبَتْ فِي اِنْكِمَاشِ النَّاتِجِ المَحَلِّيِّ الإِجْمَالِيِّ بِنِسْبَةٍ

تَقَارَبُ 2.2% خِلَالَ عَامِ 2020، وَارْتِفَاعِ مُعَدَّلَاتِ البَطَالَةِ إِلَى نَحْوِ 21% فِي ذُرْوَةِ الأَزْمَةِ.[ii]. وَقَدْ تَرَافَقَ ذَلِكَ مَعَ ضُغُوطٍ كَبِيرَةٍ عَلَى النِّظَامِ الصِّحِّيِّ، وَتَوَتُّرٍ اِجْتِمَاعِيٍّ نَاجِمٍ عَنِ القُيُودِ الصَّارِمَةِ عَلَى الحَرَكَةِ وَالحَيَاةِ الِاقْتِصَادِيَّةِ، مِمَّا سَاهَمَ فِي تزايد التَّحَدِّيَاتِ القَائِمَةِ فِي البِنْيَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ[iii].

وَفِي ضَوْءِ المُعْطَيَاتِ السَّابِقَةِ، بَاتَ مِنَ الضَّرُورِيِّ تَنَاوُلُ التَّدَاعِيَاتِ المُتَعَدِّدَةِ الَّتِي خَلَّفَتْهَا جَائِحَةُ كُوفِيد–19 عَلَى إِسْرَائِيلَ وَأَبْرَز الأَبْعَادِ السِّيَاسِيَّةِ وَالِاقْتِصَادِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ لِلأَزْمَةِ وَتَأْثِيرَاتِهَا المُبَاشِرَةِ وَغَيْرِ المُبَاشِرَةِ عَلَى المُجْتَمَعِ وَالدَّوْلَةِ.

المَطلبُ الأَوَّلُ:

التَّدَاعِيَاتُ السِّيَاسِيَّةُ

أَظْهَرَتِ الجَائِحَةُ تَأْثِيرًا خَاصًّا عَلَى الحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ فِي إِسْرَائِيلَ، إِذْ كَانَتِ الأَزْمَةُ الصِّحِّيَّةُ بِمَثَابَةِ مُحَفِّزٍ لِأَزَمَاتٍ سِيَاسِيَّةٍ قَائِمَةٍ، سَاهَمَتْ فِي تَعْمِيقِ الانقسامات بَيْنَ الأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ، إِلَى جَانِبِ تَغْيِيرَاتٍ فِي الأَوْلَوِيَّاتِ الحُكُومِيَّةِ وَالسِّيَاسَاتِ العَامَّةِ، وَيَهْدِفُ هَذَا المَطْلَبُ إِلَى تَسْلِيطِ الضَّوْءِ عَلَى الآثَارِ السِّيَاسِيَّةِ لِلْجَائِحَةِ عَلَى الحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ فِي إِسْرَائِيلَ.

أولا : التأثير على استقرار الحكومة: مع بداية الجائحة، كانت إسرائيل تعاني من أزمةٍ سياسيةٍ مستمرةٍ تمثلت في إجراء ثلاث انتخابات متتالية خلال عامين فقط دون تحقيق أغلبية مستقرة لأي كتلة سياسية●،ودفعت الأزمةُ الصحيةُ قادةَ الأحزابِ إلى التفاوضِ على تشكيلِ حكومةِ وحدةٍ وطنية في ايار2020م ، بقيادة (بنيامين نتنياهو) و(بيني غانتس)، لكنها سرعانَ ما انهارتْ بسببِ التناحرِ بينهما، والخلافات حول توزيع المناصب وآليات اتخاذ القرار. ومما يؤكدُ ذلك فقد انعكست هذه الانقسامات على استجابة إسرائيل للأزمة الصحية، وفشلت الحكومة الائتلافية في التعامل مع الجائحة وأجريت انتخابات جديدة في أذار 2021، وهي الانتخابات الرابعة في غضون عامين. ومن المعلوم ان هذا تكرار الانتخابات أضعف المؤسسات الديمقراطية وزاد من التوترات الاجتماعية فيها. واتهمت أحزابُ المعارضةِ الحكومةَ باستغلالِ الجائحةِ لتحقيق مكاسب سياسية، خاصة فيما يتعلقُ بإجراءاتِ الطوارئ وقوانين الحدِ من الحرياتِ العامةِ، ولكن الأهم من ذلك فأن الجائحةَ عمقت الأزمات السياسية داخل إسرائيل .

ثانيا: النقد السياسي لإدارة الجائحة :

واجهتِ الحكومةُ الإسرائيليةُ انتقاداتٍ سياسية واسعة النطاق بشأن إدارتها للجائحة. وكان محور هذه الانتقادات الادعاء كان موجها لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في استغلاله الجائحة لتحقيق أهداف شخصية وسياسية. ومنها لا على الحصر ، فقد اتخذَ تطبيق لوائح الطوارئ دون رقابة برلمانية كافية محاولة للالتفاف على الضوابط والتوازنات الديمقراطية.[iv] ومن الجدير بالذكر أيضا فقد شمل ذلك تفويض جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) باستخدام أدوات المراقبة الرقمية لتتبع المصابين، وهي خطوة أدانتها جماعات الحريات المدنية بوصفها تجاوزًا خطيرًا للسلطة التنفيذية.[v] إلى جانب ذلك، فقد وجهت أصابع الاتهام بتساؤلات حول شفافية ونزاهة صفقات شراء اللقاحات، وخاصة لقاح فايزر، التي لم يُكشف عن تفاصيلها بشكل كامل للجمهور أو للكنيست على حد سواء .[vi] وكان الانتقاد حول توزيع الإغاثة الاقتصادية لمحاباته حلفاءه السياسيين وافتقاره إلى نهج واضح قائم على الاحتياجات.

وفي ضوء ما تقدم جادلَ قادةُ المعارضة ومنظماتِ المجتمع المدني بَأَنَّ التخصيصاتِ تعكسُ دوافعَ انتخابية أكثر من المبررات الاقتصادية[vii] بالإضافة إلى ذلك، فقد أدتِ الرسائل الحكومية غير المنسجمة – مثل عمليات الإغلاق المفاجئة للمدارس ، وإرشادات

الصحة العامة المتناقضة إلى إثارة الرأي الشعبي والارتباك العام وانخفاض الثقة عندهم ، وخاصة في المجتمعات العربية والحريدية (الأرثوذكسية المتطرفة)، الذين شعروا بالاستهداف أو الإهمال بشكل غير متناسب. viii

يأتي ذلك في سياق أوسع وتفاقم تحديات الحكومة لعدم الاستقرار السياسي في إسرائيل، مع إجراء انتخابات للمرة الرابعة بين عامي 2019 و2021، مما أعاق تطوير استراتيجيات تكون طويلة الأجل ومتماسكة للصحة العامةix. وبشكل عام، لم تقتصر هذه الانتقادات في الجوانب الاداريّة فحسب بل تعدى ذلك لتسليط الضوء على تسيس الصحة العامة في مناخ سياسي منقسم بشدة.

ثالثا ثقة الجمهور بالحكومة : أشار معهدُ دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب بتصاعد التحذيرات من تبعات الأزمة الصحية على المجال السياسي في إسرائيل، وذلك بسبب فقدان السيطرة على انتشار الوباء لأسباب من اهمها فقدان الاستقرار السياسي الداخلي ، وعدم استجابة الإسرائيليين للتعليمات الحكومية، فقد أظهرت استطلاعات للرأي انعدام ثقة الجمهور في حكومتهم وبمؤسساتها، وتواصل الاحتجاجات المطالبة بتنحي رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) وإسقاط حكومته بسبب الفساد ، والفشل بإدارة أزمة كورونا وفقدان السيطرة على الجائحة.

وأشارت نتائج استطلاعات الرأي التي أُجريت في فترات متباينة بين أذار 2020 وأذار 2021، منها استطلاع (معهد الديمقراطية الإسرائيلي) في تموز 2020 و(استطلاع القناة 12 الإسرائيلية) في تشرين الأول 2020، إلى أن 74% من الإسرائيليين لا يثقون بالكنيست، و70% لا يثقون بالحكومة ولا يمكنهم الاعتماد عليها لمواجهة الجائحةx. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل شملت أزمة الثقة مؤسسات الدولة المختلفة، حيث إن 63% لا يثقون بمسؤولي المالية، و47% لا يثقون بمسؤولي الصحة، و51% لا يثقون بالشرطة.xi وفي استطلاع أُجري في تشرين الثاني 2020، حمّل الجمهور الإسرائيلي نتنياهو شخصيًا مسؤولية الفشل في إدارة أزمة كورونا وبنسبة 60% منهم ، واتهم 70% من الجمهور مختلف القيادات السياسية والحزبية الإسرائيلية بالفشل في مواجهة الجائحة.xii

ويتضح من ذلك، أنَّ عدم امتثال المواطنين الإسرائيليين للقيود المفروضة عليهم من إجراءات الغلق التي تستمر حتى أيام الأعياد اليهودية كان لانعدام الثقة بالحكومة ومؤسساتها.

وبحسب الاستطلاع الذي أُجري خلال عام 2020 واعتمد على مشاركة 1200 إسرائيليا ، فقد أظهرت نتائجه أن الاحتجاجَ كان يحظى آنذاك بشرعية لم تكن في معسكر اليسار ، والقوى والأحزاب المعارضة فحسب ، وإنما في بعض أحزاب اليمين أيضا . والجدير بالذكر أن نتائج الاستطلاع أشارت إلى أن 33% من مصوتي اليمين ومعسكر نتنياهو كانوا يدعمون الاحتجاجات في تلك الفترة . وبيّنت النتائج إلى وجود تباينٍ في مواقف مصوتي اليمين والليكود بشأن الدعم والتماثل مع نتنياهو على وجه التحديد في تلك المرحلة الحساسة، نتيجة الأضرار الكبيرة والخسائر الاقتصادية التي لحقت بشرائح وقطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي بسبب الجائحة.xiii

المطلب الثاني

التداعيات الاقتصادية

شكّلت جائحةُ كورونا صدمةً اقتصاديةً عميقةً للاقتصاد الإسرائيلي، فمن تأثيراتها : انكماش الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة، فضلاً عن إحداث تحولات بنيوية في القطاعات الحيوية. وقد أظهرت الأزمةُ مواطنَ الضعفِ في المنظومة الاقتصادية، الأمر الذي استلزم اعتمادَ سياساتٍ استثنائيةٍ للتخفيف من تداعياتها. حيث يتناول هذا المبحثُ أبرزَ ملامحَ التأثيرات الاقتصادية التي فرضتها الجائحةَ على مختلفِ جوانب الاقتصاد الإسرائيلي.

أولا– انكماش الناتج المحلي الإجمالي: شهدت إسرائيلُ في مطلع عام 2020 واحدةً من أشد موجات الانكماش الاقتصادي في تاريخها الحديث، نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد–19 والإجراءات المتخذة للحد من انتشارها.

فقد كان لفرض الإغلاق الشامل والقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي، مما أسفر عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4%xiv، وهو أول انكماش سنوي منذ عام 2002، والأكثر حدة منذ عام 1948، بعد أن كانت البلاد قد سجلت معدل نمو بلغ 3% قبل تفشي الجائحة. وقد انعكس ذلك في عجز تراكمي يُقدَّر بنحو 5.4% في الناتج المحلي الإجماليxv. ويُعزى هذا الانكماش في سببه الأول إلى الانخفاض الكبير في معدلات الاستهلاك والاستثمار، نتيجة لقرارات الإغلاق الصارمة المفروضة على المستوى الوطني.xvi وفي إطار مواجهة هذه الأزمة، تبنّتِ الحكومةُ الإسرائيلية حزمة تحفيز اقتصادي بلغت قيمتها نحو 80 مليار شيكل (أي ما يعادل 6% من الناتج المحلي الإجمالي)، شملت مجالات الصحة العامة، والرعاية الاجتماعية، وإعانات البطالة، ودعم قطاعات الأعمال، وتحفيز الاقتصاد الكلي.xvii وفي السياق ذاته، اعتمد بنكُ إسرائيلَ سياسة نقدية توسعية غير تقليدية، تضمنت خفض سعر الفائدة إلى 0.1%، وضخ السيولة، وتفعيل عمليات مبادلة العملات الأجنبية، فضلاً عن تخفيف متطلبات رأس المال لتعزيز قدرة النظام المصرفي على تقديم الائتمانxviii. وقد ارتفعت نسبة الدين العام إلى أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020، قبل أن تبدأ في التراجع تدريجيًا.xix وقد كشفتِ الجائحةُ عن هشاشة بعض المكونات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي، منها الاعتماد الكبير على قطاع التكنولوجيا الفائقة، وتضرر قطاع السياحة، إلى جانب تزايد معدلات الفقر والبطالة.xx ورغم تلك التحديات، فقد كان الانكماشُ الاقتصادي في إسرائيل أقل حدة من متوسط الانكماش المسجّل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية●، والذي بلغ –5.5%.xxi وقد يكون هذا بسبب الأداء النسبي الأفضل إلى متانة قطاع التكنولوجيا المتقدمة، إلى جانب مرونة الاستهلاك المحلي. وقد شهد الاقتصادُ الإسرائيلي تعافيًا ملحوظًا في عام 2021، حيث بلغ معدل النمو ما بين 6% و9%، رغم أن هذا الانتعاش لم يكن كافيًا لتعويض الفجوة الإنتاجية التي تسببت بها أزمة عام2020.xxii

تُبرّز هذه التجربةُ أهميةَ السياسات الاقتصادية الإستباقية والقدرات التكنولوجيةِ في الحد من تداعيات الصدمات العالمية، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالخسائر الإنتاجية والضغوط المالية والتكاليف الاجتماعية. ومن هنا تظهر الحاجة إلى تقييم مدى استدامة هذا التعافي، واستكشاف إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز مرونة الاقتصاد الإسرائيلي في مواجهة الأزمات المستقبلية.

ثانيا : ارتفاع معدلات البطالة : تعرضَ الاقتصادُ الإسرائيلي لأزمةٍ كبيرةٍ بسبب انتشار هذه الجائحة في إسرائيل وأصبح مهددا بالركود، وتكبد خسائر كبيرة، إذ ساهم تعليق العمل في مختلف القطاعات التجارية والاقتصادية في ارتفاع نسبة البطالة إلى 26% في نهاية أذار/ 2020 وازدادت النسبة بعد شهر واحد لأكثر من 30% في نيسان عام 2020xxiii، ووصل إجمالي المسجلين على الحصول على مستحقات البطالة ما يقارب مليون و85 ألفا أغلبهم من قطاع السياحة والفنادق والطيران، وعدم إمكانية عودتهم للعمل وأُستغني عنهم من قبل المشغلين بالقطاع الخاصxxiv.

ونشرت صحيفةُ يديعوت أحرونوت في أذار 2021 تقريرا يفيد بأن إسرائيل عانت من أسوأ ركود اقتصادي على الإطلاق خلال الجائحةxxv حيث قفزت معدلات البطالة الى 12% بحسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في تشرين الأول 2020xxvi، وأشار المحلل الاقتصادي (بلوتسكر) بان إسرائيل تعرضت لأزمة اقتصادية حادة لم تنعرضْ لها حتى في الأزمة المالية العالمية عام 2009 إذ لم يَنْخَفِضْ ناتِجُها المَحَلِّيُّ. الإجمالي قبل ذلك ، ولم يتعرض له في مثل هذا الركود، وكانت إسرائيل قبل الجائحة تتمتع بمعدل بطالة منخفض يتراوح بين 3.5% و4%، وهو من أدنى المعدلات المسجلة. كان ذلك مع فرض أول إغلاق وطني في مارس 2020، قامت الشركات في مختلف قطاعاتها بتسريح بعضا من عمالها أو تسريحهم جماعيًا. وبحلول أبريل 2020، كان أكثر من مليون إسرائيلي عاطلاً عن العمل – أي أكثر من 24% من القوى العاملة – وهو أعلى معدل بطالة في تاريخ إسرائيل . ويشمل هذا الرقم الأشخاص العاطلين عن العمل رسميًا، بالإضافة إلى مئات الآلاف ممن هم في إجازة غير مدفوعة الأجر والذين وجدوا أنفسهم فجأة معتمدين على رواتب حكومية.

وباستعمال تعريف موسع للبطالة (يشمل العمال المفصولين عن العمل والذين تركوا العمل بسبب كوفيد)، إذ توقفت صناعات بأكملها عن العمل أسابيع، من الضيافة إلى البيع بالتجزئة، مما أدى إلى هذا الارتفاع المذهل على الرغم من توقعات بنك إسرائيل الصادرة في كانون الثاني/ 2021، والتي أشارت إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد انتعاشًا اقتصاديًا بنسبة 8.7% خلال عام 202. xxvii

ودعا (أمير يرون) مدير بنك إسرائيل أنَّ وزارة المالية مطالبة برصد ميزانية فورية بقيمة 5 مليارات دولار، من أجل مواجهة تداعيات أزمة كورونا والحفاظ على متانة سوق العمل، مطالبا الحكومة بالتدخل في السوق الاقتصادي، وأشار في حالة استمرار تعطيل سوق العمل حتى نهاية شهر أيار من العام 2020 فأنَّ تكلفة الخطوات الحكومية لدعم الاقتصاد ومنع انهياره ستقفز إلى 36مليار دولار وتشكل 9% من الناتج المحلي الاجمالي، ويتوقع ان يطول تأثير التداعيات الاقتصادية بسبب فايروس كورونا، لان الحكومة الإسرائيلية قد تتخذ اجراءات منها فرض الضرائب لتعويض الازمة بعد انتهاء الوباء، مما يزيد فرص التعافي الاقتصادي والانتعاش من جديد.

وقد أشارت تقديراتٌ صدرت خلال عامي 2020 و2021 إلى أن إسرائيل ستشهد ارتفاعًا في معدلات البطالة حتى بعد انتهاء الأزمة، وذلك في قطاعات اقتصادية متعددة، في قطاع السياحة بشكل خاص فضلا عن المصانع التي تعتمد على تصدير منتجاتها للأسواق العالمية.

وكان الخبير الاقتصادي إمطانس شحادة قد توقّع آنذاك حدوث انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتراجع الطلب العالمي على الصادرات الإسرائيلية، وهو ما كان من شأنه أن يفضي إلى دخول الدولة في حالة من الركود الاقتصادي والتجاري. ومع ذلك، رأى شحادة أن إسرائيل كانت من بين أكثر الدول الغربية امتلاكًا للإمكانيات الواسعة لمواجهة تداعيات الأزمة، وذلك بسبب فائض العملات الأجنبية لديها، وحجم ديونها الخارجية المحدود، إضافةً إلى الاستقرار الاقتصادي التي كانت تتمتع به قبل تفشي الوباء.xxviii

ومع اتساع ظاهرة الفقر والفجوات الاجتماعية والاقتصادية والبطالة بسبب الوباء، ويرى بعضهم بان هذه الظواهر تبقى مستمرة وتلازم المجتمع الإسرائيلي لسنوات طوال بعد الوباء، وكان المجتمع العربي داخل إسرائيل أكثر تعرضا للأضرار الناجمة عن الوباء لوجود فجوة بين المجتمعين العربي واليهودي إذ يعاني الأول من التمييز ووضعه الاقتصادي الهش حتى قبل الوباء، بسبب انخفاض الدخل، وأُسره الضعيفة اقتصاديا مقارنة بالأُسر اليهودية، وبالتالي عانى من أضرار جسيمة فاقت غيرها خلال الجائحة. xxix

ثالثـا–التـأثيرات علـى القطاعـات الاقتصـادية الحيويـة : تـأثرت جميـع القطاعـات الاقتصـادية بالجائحـة وكـان أكثرهـا تـأثرا هـو قطـاع السـياحة والطيـران وأصـيب بالشـلل تقريبًـا، إذ انهـارت السـياحة الإسـرائيلية بنسـبة تزيـد عـن 80% فـي عـام 2020xxx، وبلغـت خسـائر السـياحة الدوليـة وحـدها حـوالي 12.1 مليـار شـيكل (حـوالي 3.6 مليـار دولار أمريكـي) بحلـول أكتـوبر 2020xxxi حيث أغلقت البلاد حدودها أمام الزوار الأجانب بدءًا من آذار 2020 وحتى إشعار آخر. بعد إنْ كانت إسرائيلُ تستقبل عددًا قياسيًا من السياح بلغ 4.55 مليونَ سائحٍ في عام 2019 وفي عام 2020، توقف قطاعا النقل والسياحة بشكل تام، وانخفض هذا العدد إلى حوالي 0.85 مليون فقط وأدى الانخفاض المفاجئ في السياحة الوافدة إلى تدمير الشركات التي تعتمد على المسافرين الأجانب حيث أصبحت الفنادق فارغة، وخسر منظمو الرحلات السياحية والمرشدون السياحيون جميع دخلهم، واضطرت شركة "إل عال" (شركة الطيران الوطنية) إلى طلب مساعدة حكومية لتجنب الإفلاس. وأفادت وزارة السياحة أن ما يقرب من 200 ألف أسرة إسرائيلية تعتمد على هذا القطاع فقدت سبل عيشها في عام 2020xxxii. فقد أُغلق مطار بن غوريون في مرحلة ما باستثناء رحلات الشحن والطوارئ. حتى في عام 2021، وظل عدد السياح الوافدين ضئيلًا بعد إعادة فتح بعض القطاعات، (أعادت إسرائيل فتح أبوابها بشكل متقطع أمام مجموعات صغيرة من السياح الملقحين في أواخر عام 2021، لكن ارتفاع حالات الإصابة بمتحور أو ميكرون• أجبرها على إغلاق الحدود من جديد، ولم يبدأ قطاع السياحة في التعافي بشكل كبير إلا بحلول منتصف عام 2022، وحتى عام 2023 لم يرجع بالكامل إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيدxxxiii.، وتوقف قطاع الفعاليات والثقافة (المؤتمرات والحفلات الموسيقية ورحلات الحج) بسبب القيود المفروضة على التجمعات.

وعلى الرغم من استمرار التحديات الاقتصادية في عدة قطاعات، خاصة السياحة والتجارة الخارجية، إلا أَنَّ الاقتصاد الإسرائيلي بدأ يشهد خلال عام 2021 تحسناً تدريجياً في بعض المؤشرات نتيجة حملة التطعيم المبكرة والواسعة النطاق، والتي سمحت بتخفيف القيود المحلية تدريجياً. وقد أسهم هذا في انتعاش نسبي لإنفاق المستهلكين وعودة أنشطة الأعمال، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 8.1% خلال ذلك العام، وهو المعدل الأعلى منذ 21 عاماً. ومع ذلك، ظل هذا التعافي غير مكتمل، إذ بقيت قطاعات واسعة تعاني من تبعات الجائحة وصعوبة العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة. وَقَدْ قَدرَتْ تَقَارِيرُ اِقْتِصَادِيَّة أَنَّ هٰذَا الاِنْتِعَاشَ الحاد في حال استمراره، قد لا يقتصر على تعويض خسائر عام 2020، بل يمكن أن يرفع الاقتصاد الإسرائيلي إلى مستوى أعلى من مساره قبل الجائحة. وبحلول نهاية عام 2021، أشارت تقديرات إلى أن حجم النشاط الاقتصادي عاد تقريبًا إلى مستويات ما قبل كوفيد، مع تسجيل زيادة في الاستهلاك بنسبة تقارب 12%، وارتفاع الصادرات بنحو 14% مدفوعة بالطلب العالمي على التكنولوجيا وتراجع تأثير الجائحة على قطاعات مثل البرمجيات كما نُقل عن مصادر رسمية توقعها أن تشهد الاستثمارات نموًا ملحوظًا، وأن تسجل إسرائيل في تلك المرحلة أعلى معدلات النمو ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، متجاوزة متوسط النمو البالغ 5.3%xxxiv ومع ذلك، ظلت هذه التقديرات مرتبطة بافتراض استمرار الاستقرار الصحي والاقتصادي، في ظل بقاء تحديات واضحة في قطاعات عدة لم تستعد عافيتها بشكل كامل.

ومن هنا، يمكن وصف الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد–19 في إسرائيل أنها صدمةً قصيرةً وحادةً أعقبها انتعاش سريع، وإن كان مصحوبًا ببعض الآثار الدائمة. كان ركود عام 2020 حادًا ولكنه قصير، وقد خففت منه إجراءات سياسية حازمة. وبحلول أواخر عام 2021، كانت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف، والإنفاق الاستهلاكي) في تحسن. مع ذلك، استمرت التحديات: واجه قطاعا السياحة والأعمال الصغيرة طريقًا طويلًا للتعافي؛ وارتفع الدين العام (مما قيد الميزانيات المستقبلية)؛ وكشفت الأزمة عن قضايا

كامنة مثل تباينات في سوق العمل والحاجة إلى إصلاحات في شبكات الأمان الاجتماعي. وقد أشار المراقبون إلى أن نجاح الحكومة في التعامل مع العاصفة الاقتصادية – وخاصة إعادة الفتح المبكرة التي أتاحت اللقاح – قد جنب إسرائيل ركودًا اقتصاديًا أطول أمدًا.

المطلب الثالث

الآثار الاجتماعية

أحدثت جائحة كوفيد-19 تحولات جوهرية في البنية الاجتماعية لإسرائيل، وفرضت تحديات خطيرة على التماسك الاجتماعي، وتفاقمت الانقسامات الاجتماعية القائمة مسبقًا لاسيما تلك القائمة على العرق والدين والوضع الاجتماعي والاقتصادي خلال الأزمة الصحية، كاشفةً عن تباينات هيكلية عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي. تأثر المواطنون العرب في إسرائيل والمجتمعات الحريدية (الأرثوذكسية المتطرفة)• بشكل غير متناسب بسبب محدودية الوصول إلى موارد الرعاية الصحية وظروف المعيشة الصعبة، والتهميش الاجتماعي والسياسي، علاوة على ذلك، كشف إغلاق المدارس والتحول إلى التعليم الرقمي عن فجوات في البنية التحتية والوصول، مما زاد من تهميش الأسر ذات الدخل المنخفض وزاد من اتساع الفوارق التعليمية. وهذا ما سنوضحه في هذا الجزء من الدراسة.

أولا–الصحة العامة ونظام الرعاية الصحية : مثّلت جائحة كورونا في المقام الأول أزمةً صحية عامة في إسرائيل، بسبب تعرّض النظام الصحي لضغوط شديدة، لاسيما خلال موجات ذروة العدوى. إذ شهدت البلاد موجات عديدة مختلفة ، فبدأت موجة أولى في ربيع 2020، وموجة ثانية أكبر في أواخر صيف 2020، وموجة ثالثة في شتاء 2021/2020 متزامنة مع ظهور متحور (ألفا، ودلتا وأو ميكرون اللاحقة) أواخر 2021 وأوائل 2022. وسجّلت إسرائيل أحد أعلى معدلات الإصابة بفايروس كورونا في العالم ففي ايلول 2020 تصدّرت إسرائيل أعلى الإصابات بالعالم.xxxv

وقد تعرضتِ المستشفيات في الموجات الثانية لضغط هائل ووحدات العناية المركزة منها بشكل خاص خلال هذه الموجات وعمل الطاقم الطبي في وضع الطوارئ، مع ذلك، نجح نظام الرعاية الصحية الإسرائيلي في تجنب الانهيار. وكان لجوء الحكومة إلى إجراءات وقرارات الإغلاق الوطنية الصارمة في أوقات حرجة (مثل آذار ونيسان 2020 وأيلول وتشرين الأول 2020) مدفوعًا بضرورة " منع انهيار نظام الرعاية الصحية.xxxvi وساعدت هذه الإجراءات المبكرة في إبقاء عدد الوفيات منخفضًا نسبيًا في الموجة الأولى. فقد أكثر من 5000 إسرائيلي حياتهم بسبب كوفيد-19 منذ بداية2020 وحتى نهايتها ، وكان أكثرهم كبار السن او من ذوي الأمراض المزمنة، إلا ان وفاة المرضى الأصغر سنًا والعاملين في مجال الرعاية الصحية أثارت المخاوف أيضًا.

كان الضغط النفسي على العاملين في المجال الطبي هائلاً؛ ومع ذلك، منح الرأي العام الثقة والتقدير للأطباء والممرضين والمستشفيات خلال الأزمة، وحققت نجاحات رائدة في العلاجات وكانت وزارة الصحة من أوائل الوزارات في المنطقة والعالم التي وافقت على أدوية جديدة مضادة للفيروسات بمجرد توفرها. علاوة على ذلك، أتاحت البنية التحتية القوية لتكنولوجيا المعلومات في النظام الصحي انتشارا فعالًا للاختبارات وتحديد جداول التطعيم وكانت حملة التطعيم نقطة تحول رئيسة . أبرمت إسرائيل صفقات مبكرة مع شركة(فايزر) وبدأت حملات التطعيم في كانون الثاني/ 2020. و بحلول منتصف أذار 2021، كان حوالي 50% من سكان إسرائيل قد تلقوا التطعيم الكامل، وتلقى حوالي 60% منهم جرعة واحدة على الأقل.xxxvii وهي أعلى نسبة تغطية في العالم ، وكان الأثر الاجتماعي للتطعيم هائلاً، فقد انخفضت معدلات الإصابة وحالات الاستشفاء بشكل حاد بين الفئات العمرية التي اخذت اللقاح، مما سمح لإسرائيل برفع العديد من القيود وعادت الحياة اليومية تدريجيًا إلى طبيعتها خلال معظم عام 2021 ، وأصبحت تجربة إسرائيل مثالاً يُحتذى به في كيفية إنقاذ التطعيم

السريع للأرواح وتمكين إعادة فتح الاقتصاد.[xxxviii]مع ذلك، كشفت الحملة أيضًا عن بؤرٍ للتردد وعدم المساواة. في البداية، تأخرت معدلات التطعيم بين بعض المجتمعات – وخاصةً العرب الإسرائيليين واليهود المتشددين (الحر يديم) – بسبب مزيج من انعدام الثقة، والتركيبة السكانية الأصغر سنًا، والمشاكل اللوجستية.

وجدت الدراسات الاستقصائية أن النساء العربيات سجلن أعلى معدلات رفض اللقاح بين الفئات الفرعية الإسرائيلية.[xxxix]وفي نهاية المطاف، ساعدت التوعية المركزة من قِبل مقدمي الرعاية الصحية ، وقادة المجتمع على زيادة الإقبال على التطعيم في هذه المجتمعات، على الرغم من استمرار وجود فجوات. وقد واجهت إسرائيل نقاشات أخلاقية حول توسيع نطاق التطعيم ليشمل الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة؛ بينما اقتصرت في البداية على تطعيم مواطنيها (بما في ذلك العرب الإسرائيليين)، قدمت لاحقًا جرعات للفلسطينيين وعملت على تطعيم العمال الفلسطينيين الذين يدخلون إسرائيل.

ثانيا–التحول في أنماط التعليم: مثل التحول إلى التعلم عبر الإنترنت تحديًا، حيث تُعدُ إسرائيل مجتمعًا عالي التقنية، لم يكن جميع الطلاب يتمتعون بفرص متساوية للوصول إلى الأجهزة أو الإنترنت عالي السرعة، لاسيما في المجتمعات الأكثر فقرًا. وافتقرت الأسر الكبيرة العربية الإسرائيلية واليهودية المتشددة إلى أجهزة كمبيوتر كافية لكل طفل، أو كانت اتصالاتها محدودة، مما أعاق التعليم عن بُعد. واضطر المعلمون إلى التكيف بسرعة مع المنصات الرقمية، لكن الاستعداد التربوي كان متفاوتًا. وكانت النتيجة خسارة كبيرة في التعلم واتساع الفجوات التعليمية. وبحلول أواخر عام 2020، تزايد القلق من أن التعلم الالكتروني المطول يُسبب تراجعًا أكاديميًا وله اضرار على الطلبة. وعلى المستوى الحضوري ، شكلت مجموعة من الأكاديميين الإسرائيليين تحالفًا للضغط من أجل إعطاء الأولوية لإعادة فتح المدارس، مع التركيز على العواقب الاجتماعية والصحية والاقتصادية الوخيمة لإغلاق المدارس.[xl] ونتيجة لذلك وضعت الحكومة إعادة فتح المدارس أولوية في أوائل عام 2021، وخاصة بعد تطعيم معظم المعلمين. ومع ذلك، فقد تفاقمت أوجه عدم المساواة في التعليم.

كان أداء الطلاب في المدارس ذات الموارد الجيدة والذين يستطيع أولياء أمورهم دفع تكاليف المعلمين الخصوصيين أفضل من الطلاب في المناطق ذات الموارد المحدودة . وازدادت معاناة الشباب ذوو التعليم الخاص والمعرضون للخطر من فقدان البيئات المدرسية الداعمة حيث أشارت التقارير عن زيادة معدلات التسرب بين المراهقين واتساع الفجوات في درجات الاختبارات على أسس اجتماعية واقتصادية وقطاعية وشهدت قطاعات المدارس العربية والحريدية لانتكاساتٍ أكبر.

وأثارت هذه التجربة نقاشات في إسرائيل حول زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية للمدارس، وبرامج الإصلاح لاستعادة التعلم المفقود، وخطط طوارئ أفضل للأزمات المستقبلية للحفاظ على استمرار التعليم.

ثالثا–عدم المساواة والمجتمعات الضعيفة : كشف الوباء بوضوح الاختلافات الاجتماعية التي كانت قائمة بالفعل في إسرائيل ؛ واتضح تأثير الجائحة بشكل كبير على الفئات السكانية المحرومة : فئات الدخل المنخفض والأقليات، إذ برزت فئتان وهم المواطنون العرب في إسرائيل ، واليهود المتشددون، هاتان الفئتان اللتان تشكلان ثلث سكان إسرائيل، لطالما عانتا من مشكلتي الفقر ، والزيادة السكانية في تلك الأُسر ، وعلاقات متوترة أحيانًا مع سلطات الدولة وهي عوامل ساهمت في تفاقم تأثرهما بالجائحة.[xli] فبالنسبة للعرب في داخل إسرائيل صنفت بلداتهم في مرتبة منخفضة على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ويعمل كثير منهم في وظائف خدمية لا يُمكن إنجازها من المنزل، مما يؤدي إلى زيادة التعرض للفيروس وهشاشة الوضع الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك في بداية الجائحة كان هناك عدد أقل من مراكز الفحص والتوعية الصحية في البلدات العربية وكانت النتيجة أن شهدت المجتمعات العربية انتشارًا كبيرًا للفيروس بمجرد دخوله وسجّلت بعض البلدات العربية أعلى معدلات إصابة مواطنيها في أواخر عام 2020. وأدى ارتفاع معدلات الأمراض المزمنة بين

السكان العرب إلى حالات إصابة شديدة بكوفيد–19xlii. وزاد الأمر تعقيدا، تردد المجتمع العربي في البداية في تلقي اللقاح، مدفوعًا بالمعلومات المضللة وانخفاض الثقة في الحملات الحكومية. كما ذُكر، كان رفض التطعيم مرتفعًا بشكل ملحوظ بين النساء العربيات في البداية. وفي نهاية المطاف، عززت الحكومة رسائل الصحة العامة باللغة العربية، واستعانت بالكوادر الطبية والقيادات العربية المحلية لتشجيع التطعيم. وبحلول منتصف عام 2021 تحسنت معدلات التطعيم بين العرب، وإن كانت لا تزال أقل من المعدلات اليهودية. وأدى الوباءُ إلى تفاقم التفاوت الاقتصادي، حيث كان الإسرائيليون العرب أكثر عرضة لفقدان وظائفهم وأقل احتمالًا لامتلاك مدخرات مالية، مما دفع الكثيرين إلى ضائقة مالية. وبحلول عام 2021، أظهرت الاستطلاعات أن العرب الإسرائيليين أبلغوا عن ضغوط مالية أكبر وانعدام الأمن الغذائي بسبب الوباء، وقد أثار هذه التفاوت دعوات للاستثمار المنهجي في المدن العربية (العيادات الصحية، والبنية التحتية، والوصول إلى الإنترنت، وفرص العمل) لمعالجة المحددات الاجتماعية التي أدت إلى تفاقم آثار كوفيد–19xliii.

ومن ناحية أخرى، واجه المجتمع الأرثوذكسي المتشدد (الحريديم)، الذين يُشكلون حوالي 12% من سكان إسرائيل، تحدياتٍ فريدة خلال الجائحة. فقد ساهم الاكتظاظ السكني ، ونمط الحياة الجماعي المرتبط بالتجمعات الدينية في زيادة معدلات انتشار الفيروس داخل مجتمعاتهم، لتصبح أحياؤهم فخا مبكرا للوقوع في الوباء. وفي المراحل الأولى، أعاقت العوامل الثقافية والدينية الاستجابة؛ إذ شكك بعض الحاخامات في أوامر الإغلاق، وتراجع مستوى الامتثال للتباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات في قطاعات محددة. وشهدت الفترة الأولى اشتباكات بارزة عندما حاولت الشرطة إغلاق المدارس الدينية التي واصلت نشاطها سرًا. وأدى ذلك إلى تصاعد التوترات بين المجتمع الحريدي والسلطاتxliv، مما عمّق الانقسام الديني العلماني القائم أصلًا. ومع مرور الوقت، وبعد أن أصيب عدد من الحاخامات والشخصيات البارزة بالمرض، انضمت معظم القيادات الدينية الحريدية لدعم تدابير الصحة العامة. وبوصول اللقاحات، كان الإقبال عليها في البداية بطيئًا داخل المجتمعات الحريدية لأسباب دينية وثقافية بالأساس، وليس نتيجة العوز المادي، إلا أن حملات التوعية والتواصل مع الأطباء المنتمين لهذه المجتمعات ساهمت في زيادة نسب التطعيم لاحقًا. ومع ذلك، استمرت فجوات الالتزام ببعض القيود، مثل بطء إعادة فتح المدارس أو تجاهل التعليمات الرسمية، مما أدى إلى استمرار تسجيل الإصابات حتى عام 2021. وقد ساهمت هذه الظروف في توسيع الخلافات الاجتماعية، حيث رأى بعض الإسرائيليين أن الحكومة تعاملت بتساهل مع الحريديم لدوافع سياسية، بينما شعر قادة الحريديم أنهم تعرضوا لحملات استهداف ولوم مبالغ فيه.xlv مما يوضح ذلك كيف أن الجائحة ، إلى جانب تداعياتها الصحية، ساهمت في تفاقم التوترات بين مختلف مكونات المجتمع.

بالإضافة إلى هذه الفئات، كان كبار السن والأفراد الذين يعانون من ضعف المناعة في جميع أنحاء إسرائيل الأكثر عرضة للمخاطر الصحية. وقد تحولت دور رعاية المسنين إلى بؤر مأساوية منذ البداية، مما دفع إلى فرض سياسات عزل صارمة، وان كانت تحمي الأرواح إلا إنها أدت إلى الشعور بالوحدة والتدهور النفسي لدى العديد من كبار السن. وقد كثفت المنظمات الخيرية ومتطوعو المجتمع جهودهم لإيصال الطعام والدواء إلى كبار السن المقيمين في منازلهم، مما أظهر تضامنًا إيجابيًا حتى في ظل انقسام فئات أخرى من المجتمع. ومن الفئات المستضعفة الأخرى : العمال المهاجرون ، وطالبو اللجوء (معظمهم في تل أبيب)، الذين غالبًا ما كانوا يفتقرون إلى تغطية صحية رسمية؛ واضطرت المنظمات غير الحكومية إلى سدّ الفجوة بتوفير الفحوصات واللقاحات لهم.

وكان للعزلة الاجتماعية والقلق الاقتصادي والحزن الناجم عن الجائحة تأثيرات سلبية على الصحة النفسية في إسرائيل مثلما في غيرها من المناطق. وأفادت دراسات ومسؤولون في الصحة ارتفاع مستويات التوتر والقلق والاكتئاب بين الإسرائيليين خلال تفشي كوفيد–19xlvi.

وساهم عدم اليقين والتغييرات المتكررة في السياسات (مثل الإغلاق وإعادة الفتح، ونحو ذلك) في الشعور بآلام الرقبة والإرهاق. وأكدت دراسة طولية أجراها (معهد جيرتنر) زيادات كبيرة في أعراض القلق والاكتئاب المبلغ عنها ذاتيًا خلال عام 2020، وبلغت ذروتها خلال

فترات الإغلاق. وغالبًا ما كان الشباب (الذين تعرضوا لفقدان الوظائف والعزلة الاجتماعية) يواجهون صعوبة أكبر من كبار السن بفضل تجاربهم الحياتيةxlvii.

وواجهت خدمات الصحة النفسية صعوبة في تلبية الطلب المتزايد، لاسيما في ظل قيود التباعد الاجتماعي. وفي أواخر عام 2020، أظهرت استطلاعات حكومية أن حوالي نصف الإسرائيليين أبلغوا عن بعض الآثار السلبية على الصحة النفسية منها : (التوتر، والشعور بالوحدة، أو ما هو أسوأ) جراء الجائحة. وأُثير قلقٌ خاصٌّ بشأن الأطفال والمراهقين، الذين واجهوا اضطرابًا في نظامهم المدرسي وحياتهم الاجتماعية. ولاحظت عيادات الصحة النفسية للأطفال ارتفاعًا في الإحالات لقضايا مثل اضطرابات القلق، والمشاكل السلوكية، واضطرابات الأكل حتى أن دراسةً سجّلت زياداتٍ كبيرةً في تشخيص الاكتئاب (ارتفاع بنسبة 68%) والقلق (ارتفاع بنسبة 42%) بين المراهقين الإسرائيليين خلال الجائحة، وبالنسبة لطلاب الجامعات، خاصةً طلاب الأقلية العربية الذين يدرسون بعيدًا عن منازلهم، فإنّ التحول المفاجئ إلى التعلم عن بُعد، والبقاء في مساكن الطلاب أو قراهم الأصلية، قد أدّى إلى القلق والضغط الأكاديميxlviii.

وأثّرت جائحة كوفيد–19 على حرية ممارسة الشعائر الدينية في إسرائيل بشكل غير مسبوق، إذ فرضت لوائح الإغلاق التي أقرتها وزارة الصحة قيودًا صارمة على التجمعات الدينية، شملت إغلاق دور العبادة من كُنس يهودية وكنائس مسيحية ومساجد إسلامية، فضلًا عن تحديد أعداد المشاركين في المناسبات الدينية كالجنائز وحفلات الزفاف؛ وعلى الرغم من التزام العديد من الطوائف الدينية بهذه التدابير الوقائية، فقد برزت ردود فعل رافضة، تجلت في تنظيم صلوات جماعية وتجمعات سرّية، لاسيما في أوساط اليهود الأرثوذكس الحريديم، وبعض التجمعات العربية المسلمة.

وفي إطار الإجراءات التي اتخذتها السلطات الدينية، دعت الحاخاميتان الكبريتان إلى إغلاق الكُنس وإقامة الصلوات في الهواء الطلق ضمن مجموعات لا تتجاوز عشرةَ أفرادٍ، مع الالتزام بشروط التباعد الجسدي . وطبقت هذه السياسات في عدد من المدن، خصوصًا في القدس، حيث أُغلقت معابد عديدة. وفي مدينة بني براك، التي سجّلت معدلات إصابة مرتفعة، أصدر الزعيمُ الديني الحريدي (شايمكانيفسكي) توجيهات لاحقة دعت إلى تعليق صلوات الجماعة (المنيّان)• وإقامة الصلاة بشكل فردي في المنازل، رغم اتهامه لاحقًا بتنظيم طقوس دينية جماعية سرّية في مقر إقامته. وكشفت بيانات وزارة الصحة الإسرائيلية أن الكُنس شكّلت بؤرًا رئيسة للعدوى، إذ نُسبت إليها 24% من حالات الإصابة ذات المصدر المعروف، مقابل 15% في الفنادق و12% في المطاعم.

وبهذه المعطيات، أصدرت الحاخامية الكبرى سلسلة توصيات لتنظيم الشعائر خلال المناسبات الدينية، مثل عيد الفصح اليهودي، شملت أداء الصلوات في المنزل تفاديًا للتجمعات الجماهيرية. وأمام تصاعد الضغط المجتمعي والحقوقي، وجدتِ الحكومة الإسرائيلية نفسها في مواجهة معضلة دستورية وأخلاقية، تتعلق بكيفية تحقيق توازن بين حماية الصحة العامة وضمان حرية العبادة. وقد أُثيرت طعونٌ قانونيةٌ وتساؤلاتٌ بشأن مشروعية فرض حظر شامل على الشعائر الدينية، في ظل ما يمثله الدين من قيمة مركزية في حياة فئات واسعة من المواطنين.

وبادرت السلطات إلى تعديل سياستها مع تقدم مراحل الجائحة، لاسيما خلال الإغلاق الثاني، حيث السماح بصلوات محدودة في الأماكن المفتوحة، ومساواة المعايير المطبقة على الاحتجاجات السياسية بتلك المفروضة على التجمعات الدينية، في محاولة للحفاظ على الانسجام المجتمعي والالتزام بالقيم الديمقراطيةxlix.

وأثارت الإجراءات التي اتُّخذت لمكافحة هذه الجائحة في إسرائيل جدلاً واسعاً بشأن انعكاساتها على الحريات المدنية. فقد شهدت البلاد في مراحل متعددة من الأزمة تقييداً لحرية التنقل، والخصوصية، وحرية التجمع، مما حفّز نقاشاً مجتمعياً معمّقاً حول كيفية تحقيق التوازن بين متطلبات السلامة العامة وضمان الحقوق الفردية. فقد شكّل استخدام المراقبة الرقمية ولاسيما لجوء جهاز الأمن العام (الشاباك) إلى تتبع الهواتف المحمولة بغرض تتبع المخالطين أنموذجاً بارزاً لإشكالية توسيع صلاحيات الدولة في ظل الأزمات. وأثار هذا الإجراء المخاوف

بين المواطنين والمنظمات الحقوقية بشأن انتهاك الخصوصية، على الرغم من تبرير بعضهم باعتباره شراً لا بد منه في سياق الحفاظ على الصحة العامة. وفي هذا الاتجاه، تمكّنت منظمات الدفاع عن الحقوق المدنية من رفع التماسات قانونية أمام المحاكم، مما أسفر عن انقسام في الرأي العام حيال مشروعية مثل هذه الإجراءات خلال حالات الطوارئ الصحية. وقد مثّل قرار المحكمة العليا بوقف البرنامج في معظم الحالات (مع الإبقاء عليه في ظروف استثنائية محددة) تأكيداً مهماً على استمرار حماية الحريات المدنية حتى في سياق الأزمات.i.

ويتضح من ذلك، أَنَّ جائحة كوفيد-19 أفرزت آثاراً اجتماعية عميقة على بنية المجتمع الإسرائيلي، تجاوزت الأبعاد الصحية والاقتصادية لتضرب التماسك الاجتماعي ، والثقة المتبادلة بين مكوناته . مع أن المراحل الأولى للأزمة شهدت لحظات تضامن عابرة تمثلت في مبادرات عامة مثل التصفيق الجماعي للعاملين في القطاع الصحي خلال مارس 2020، وإظهار صور التعاون بين الأطباء والممرضين من اليهود والعرب في وسائل الإعلام، إلا أن هذا الشعور الجماعي بالوحدة سرعان ما تلاشى مع تعمّق الأزمة. فمع تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، ظهرت فجوات واضحة في توزيع الأعباء بين الفئات الاجتماعية، وأسهمت الخطابات الإعلامية المظللة وخصوصا في سائل التواصل الاجتماعي دوراً محورياً في تعزيز الشعور بانعدام الثقة بين المجموعات المختلفة. وقد وصف تقرير المعهد الديمقراطية الإسرائيلي لعام 2020 هذا الوضع بأنه "تحطيم للتماسك الوطني"، حيث أصبح كل فصيل اجتماعي ينظر إلى سلوك غيره تهديداً للمصلحة الجماعيةii.وبرزت هذه التوترات في اتهام قطاعات من المجتمع العلماني لليهود الحريديم بالمساهمة في نشر الفيروس بسبب التجمعات الدينية، بينما شعر الحريديم بأنهم يُحمّلون مسؤولية غير عادلة ويُستخدمون بوصفهم كبش فداء. وانقسم الرأي العام أيضا حول شرعية الاحتجاجات المناهضة للإغلاق؛ حيث عدّها عدد من المتابعين ممارسةٌ ديمقراطية مشروعة، في حين رآها آخرون تهديداً للصحة العامة. وعانى المواطنون العرب في إسرائيل من حالة مزدوجة من التهميش؛ وكانوا يعتقدون بعدم تمكينهم الكامل في النقاش العام حول السياسات الصحية، في الوقت الذي وُجهت إليهم انتقادات عند حدوث ارتفاع في معدلات العدوى في بعض المجتمعات العربيةiii. وبذلك، كشفت الجائحة عن هشاشة البنية الاجتماعية في إسرائيل، حيث عمّقت الانقسامات العرقية والدينية والسياسية القائمة، وزعزعت مستويات الثقة بين مكونات المجتمع، وقد أثار ذلك تساؤلات آنذاك حول إمكانية استمرار هذه التحديات على المدى البعيد وإلى أي مدى ستبقى حاضرة بعد انحسار الوباء، واتسم المشهد الاجتماعي في إسرائيل بعد جائحة كوفيد-19 بالصدمة فقد تكبدت البلادُ خسائر فادحة في الأرواح وتوترات مجتمعية، وقد فاقمت الجائحة الانقسامات السياسية والعرقية والدينية والاقتصادية مما أثار تساؤلات صعبة حول المساواة والوحدة في المجتمع الإسرائيلي. وتركت بصمة على جيل من الشباب الذين انقطعت حياتهم المدرسية والاجتماعية. ويمثل التعامل مع هذه التداعيات الاجتماعية تحديًا مستمرًا إذ يركز صانعو السياسات في إسرائيل حاليا بشكل متزايد على تعزيز خدمات الصحة النفسية، والاستثمار في سد الفجوات التعليمية، وصياغة أطر أفضل للاستجابة للطوارئ تراعي الحريات المدنية والعدالة الاجتماعية.

الخاتمة

مثّلت جائحة كوفيد-19 محطة مفصلية في مسار تطور المجتمع الإسرائيلي، حيث تركت آثاراً عميقة ودائمة على المشهد السياسي، والاقتصاد الوطني، والنسيج الاجتماعي. فقد عززت الأزمة على المستوى السياسي في مراحلها الأولى من سلطة الحكومة القائمة تحت ذريعة حالة الطوارئ الوطنية، غير أنّها سرعان ما كشفت عن مواطن الخلل في طريقة إدارة شؤون الدولة والرقابة على أداء المؤسسات الحكومية، وأدت إلى انفراط عقد الثقة بين المواطنين والقيادة السياسية. وقد أظهرت التجربة الإسرائيلية كيف يمكن لأزمة صحية أن تتحول إلى أزمة سياسية عميقة في حال شعور الجمهور بسوء الإدارة أو الاستغلال السياسي. ويؤكد مشهد الانتخابات الأربعة التي جرت بين عامي 2019 و2021 —على خلفية استمرار الجائحة — هشاشة الديمقراطية الإسرائيلية ومحدودية قدرتها على الصمود في مواجهة

الأزمات الممتدة. وبرغم التحديات التي طرحتها إجراءات الطوارئ على الحقوق المدنية، فقد أسهمت الضوابط المؤسسية — ممثلة في دور فاعل للمحكمة العليا، وصحافة نشطة، وحراك احتجاجي واسع — في الحد من هيمنة السلطة التنفيذية. ومع نهاية عام 2021، شهدت إسرائيل ظهور ائتلاف حكومي جديد، أكثر تنوعاً، مدفوعاً إلى حد كبير برغبة في بناء قيادة سياسية أكثر مساءلة عقب الاضطرابات التي خلفتها الجائحة. وبهذا المعنى، شكلت الأزمة لحظة تحوّل سياسي فارقة، رغم استمرار بعض مظاهر الاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي. اما في الجانب الإقتصادي ، وجهت الجائحة ضربة قوية للاقتصاد الإسرائيلي، وإن كانت قصيرة الأمد نسبياً بفعل التدخلات الحكومية الحاسمة. فقد شهد عام 2020 ركوداً حاداً، تراجع خلاله الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة منذ عقود، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، مما أدى إلى انهيار قطاعات اقتصادية بأكملها. ومع ذلك، مكّن مزيج من سياسات الدعم المالي الواسعة وحملة التطعيم السريعة من تحقيق انتعاش اقتصادي ملموس خلال عامي 2021 و2022؛ حيث استعاد الاقتصاد الإسرائيلي عافيته، وسجل مستويات نمو وتوظيف مرتفعة. وعلى الرغم من النجاح الظاهري في المؤشرات الكلية، فإن الأثر الاقتصادي للجائحة لم يكن متساوياً عبر مختلف شرائح المجتمع. فقد تحملت الفئات ذات الدخل المحدود والأقليات العبء الأكبر من فقدان الوظائف وتراجع فرص العيش، في حين تمكنت الشرائح الاجتماعية الأكثر ثراءً من الصمود في وجه العاصفة. ورغم أن الإنفاق الحكومي الواسع أنقذ قطاعات وشركات عدة، فقد خلف أيضاً عبئاً متزايداً من الدين العام، وطرح تساؤلات جوهرية بشأن الأولويات المالية المستقبلية. وأبرزت الأزمة الحاجة الملحّة إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وتطوير برامج التدريب المهني لضمان تعافٍ اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة.أما على الصعيد الاجتماعي، فقد كانت آثار الجائحة عميقة ومعقدة. إذ فرضت ضغوطاً غير مسبوقة على النظام الصحي والأسر، وأدت إلى تعطيل المسار التعليمي لملايين الطلاب، وأضعفت الروابط بين فئات المجتمع المتنوعة. وبينما أفرزت الأزمة لحظات قوية من التعاطف وروح التضامن، فإنها خلفت أيضاً صدمة جماعية؛ إذ تجاوز عدد الوفيات 11 ألف حالة، مما جعل الفاجعة الصحية ملموسة في حياة كل فرد تقريباً في إسرائيل. وفي المقابل، شكّلت حملة التطعيم الناجحة مصدراً للفخر الوطني، ودليلاً على قدرة المجتمع على تحقيق إنجازات كبرى في مواجهة التحديات إذا عزز من مواقف التوحد والترابط نحو هدف محدد.

وربما يكمن الأثر الاجتماعي الأعمق للجائحة في تضخيمها للمشكلات البنيوية القائمة مسبقاً؛ إذ عمّقت فجوات التعليم، وزادت من حدة التفاوتات الاجتماعية، وأعادت إلى السطح تجاذبات مزمنة حول العلاقة بين السلطة المدنية وممارسة الشعائر الدينية. وقد سلطت مشاهد الأحياء الأرثوذكسية المتشددة خلال فترات الإغلاق، والمدن العربية التي عانت تأخراً في معدلات التطعيم، الضوء على مظاهر عدم المساواة المتجذرة. ختاماً، تبرز جائحة كوفيد-19 بوصفها حدثاً كاشفاً ومفجّراً لتحديات هيكلية في المجتمع الإسرائيلي، والتي ستتطلب جهوداً متواصلة وواعية لتجاوزها، بما يضمن بناء مجتمع أكثر شمولاً وتماسكاً في مرحلة ما بعد الجائحة.

Sources

Documents:

1. The Economic Plan of the Ministry of Finance to Address the Repercussions of the Corona Crisis, Israeli Ministry of Finance, Website: https://www.gov.il/ar/pages/mof_economic_plan
2. The Central Bureau of Statistics in Israel, Israeli Economy Indicators 2020, Website: https://www.cbs.gov)

[i]Israeli Ministry of Health, "Coronavirus in Israel—Daily Update," Ministry of Health Official Website, 2021,https://corona.health.gov.il/en/

[ii]Central Bureau of Statistics, “Unemployment Rates During the Coronavirus Crisis,” CBS, 2020 https://n9.cl/3wq0bs

[1] Israeli Ministry of Health, "Coronavirus in Israel—Daily Update," Ministry of Health Official Website, 2021, https://corona.health.gov.il/en/ [1] Central Bureau of Statistics, "Unemployment Rates During the Coronavirus Crisis," CBS, 2020 https://n9.cl/3wq0bs [1] "The Repercussions of Corona on Society and Politics in Israel," October 15, 2020. Haaretz Hebrew Newspaper, Website Electronic:https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-how-coronavirus-upended-israeli-politics-1.8718824

Israeli politics went through a crisis and reached a deadlock between April 2019 and April 2020. During this period, three Knesset elections were held, but none produced a clear winner or coalition. In the Israeli elections held in April 2019, both major parties, Blue and White and Likud, won equal seats totaling 35 seats each. The Likud party received a mandate from the President to attempt to form a government, but party leader Benjamin Netanyahu failed to form a majority coalition of 61 seats. The Knesset was dissolved shortly thereafter.

A second election was held in September 2019. This time, the Blue and White party defeated Likud by just one seat. However, Likud received the presidential mandate after gaining one more endorsement from Knesset members than Blue and White had received. Again, Netanyahu failed to form a government, but this time he could not dissolve the Knesset. As a result, the mandate was transferred to Benny Gantz, who also failed to win a majority. The President gave the mandate to Knesset members for a period of 21 days. Parliament was soon dissolved as no other candidate came forward.

In March 2020, the third election was held. This time, Likud had more seats than Blue and White. However, Gantz received more recommendations from potential allies and received the mandate from the President. But he was unable to gather enough allies in one coalition, as his bloc was still agreeable to replacing the Knesset Speaker. Following this, former Knesset Speaker Yuli Edelstein refused to hold a plenary session to vote on his replacement. His refusal created a constitutional crisis. The Movement for Quality Government in Israel filed an appeal to the Supreme Court, which ordered Edelstein to convene the Knesset. As a result, Edelstein submitted his resignation.

Meanwhile, the coronavirus pandemic worsened in Israel, which accelerated negotiations on forming a national emergency government. On March 26, Gantz was sworn in as the new Knesset Speaker with support from Likud, leading to a split in the Blue and White party. Finally, on April 20, 2020, Likud and

Blue and White agreed to form an equal unity government, including a "rotation government" between Gantz and Netanyahu in assuming the chair...

[Note: The text appears to be cut off at the end of the original Arabic text]

Prime Minister. For more see:LAHAV HARKOV. Netanyahu's new math: When 56 is worth more than 60, The Jerusalem Post, Available at:https://n9.cl/6oexal.

[iv]Ado Baum, In Netanyahu's Criminal Cross-examination, He Enters the Ring Trying to Run Out the Clock,Haaretz, www.https://n9.cl/xwiy2

[v]David M. Halbfinger,To Track Coronavirus, Israel Moves to Tap Secret Trove of Cellphone Data,The New York Times,

https://www.nytimes.com/2020/03/16/world/middleeast/israel-coronavirus-cellphone-tracking.html.

[vi]Shira Rubin and Steve Hendrix,Israel moves to head of vaccine queue, offering Pfizer access to country's health-care database,www. //n9.cl/3xqye.

[vii]Breiner, Josh. "Critics Say Netanyahu's Coronavirus Relief Plan Aimed at Voters, Not the Needy." Haaretz, July 16, 2020. https://www.haaretz.com.

[viii]Khalid Abu-Ismail, on the impact of COVID-19 on poverty and food insecurity in the Arab region, https://theforum.erf.org.eg/talks/khalid-abu-ismail-impact-covid-19-poverty-food-insecurity-arab-region/

[ix]Rynhold, Jonathan. "Political Instability in Israel During the COVID-19 Pandemic." Israel Studies Review, vol. 36, no. 2, 2021, pp. 145-161.

[x]David Pollock, Israeli Polls: Coronavirus Helps Bring 'King Bibi' Back to the Throne, Social Attitudes Shift ،2020/10/23Website:https://n9.cl/ssk0l

[xi]Sam Sokol, Polls: Most Israelis dissatisfied with Netanyahu's handling of pandemic, 12 July 2020,, https://www.timesofisrael.com/polls-most-israelis-dissatisfied-with-netanyahus-handling-of-pandemic/

[xii]Muhammad Watad, Corona and Israel: Loss of Control and Political and Social Crises. Will They Topple Netanyahu?, World Wide Web, Website Electronic:https://n9.cl/od2kw.

[xiii]Antoine Shalhat, The Corona Crisis and Its Repercussions, The Israeli Scene, The Palestinian Center for Israeli Studies, April 5, 2021, Website:www.madarcenter.org.

[xiv]Steven Scheer, Israel grows 8.1% in 2021, fastest in 21 years; rate hike possible soon, Reuters, https://n9.cl/2cqxw

[xv]The OECD expects the Israeli economy to return to growth but warns of economic weaknesses. The Palestinian Center for Israeli Studies, website ، .https://n9.cl/ksg1k

[xvi]Bank of Israel, Annual Report 2020, Op.cit.

[1]Ibid.

[xviii]The Ministry of Finance's economic plan to address the repercussions of the coronavirus crisis, Israeli Ministry of Finance, website:https://www.gov.il/ar/pages/mof_economic_plan

[xix]The Monetary Policy Report for the first half of 2020, https://n9.cl/a5dr0g.

[xx]Israel Central Bureau of Statistics, Indicators of the Israeli Economy،2020 lhttps://www.cbs.gov.il

•It is an international organization known as the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD).Organisation for Economic Co-operation and Development And its abbreviation :OECD،(Founded in 1961, it includes 38 developed countries and is dedicated to supporting economic and social development and enhancing cooperation among its members. For more information, see:https://n9.cl/o2j9a

[xxi]OECD warns: The global economy is heading for its weakest growth since COVID-19. Asharq Al-Awsat newspaper, website:https://n9.cl/9273u.

[xxii]The Impact of the Coronavirus Pandemic on the Israeli Economy, Situation Assessment Series, Arab Center for Research and Policy Studies, April 2021.

[xxiii]ToI Staff, For first time ever, more than a million Israelis are unemployed,1/march/2020,The Times of Irael,

https://www.timesofisrael.com/in-first-more-than-a-million-israelis-are-unemployed/?utm_source=chatgpt.com

[xxiv]Ibid.

[xxv]Israel faces biggest unemployment crisis in history due to coronavirus, https://www.ynetnews.com/business/article/BJ3i11c9qL?utm_source=chatgpt.com

[xxvi]International Monetary Fund (IMF) ،"World Economic Outlook: October 2020,https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/09/30/world-economic-outlook-october-2020

xxviiMuhammad Mashen Watad, Due to Corona, Israel May Suffer the Worst Economic Recession Since the Nakba, World Wide Web, Website:https://n9.cl/5douh Also see:ToI StaffIsrael's unemployment rate drops to its lowest since onset of COVIDhttps://n9.cl/33atg,,/

A number of economic experts have estimated that Israel's losses due to the outbreak of the coronavirus pandemic amount to 45 billion shekels (approximately $12.9 billion). This is due to the measures taken by the Israeli government to reduce private sector production by 70% and declare a state of emergency in the public sector, which exacerbated losses due to the strict measures taken to

combat the virus. For more, see: The Israeli government has allocated more than a billion dollars to assist affected companies, the World Wide Web, the website:https://n9.cl/77tciw

[xxix]Antoine Shalhat, previously cited source.

[xxx]ToI Staff, Gutted by pandemic, tourism to Israel saw 81% drop in 2020, https://n9.cl/9ym4on

[xxxi]Impact of the COVID-19 pandemic on tourism, https://en.wikipedia.org/wiki/Impact_of_the_COVID-19_pandemic_on_tourism?utm_source=chatgpt.com.

[xxxii]Ibid.

Omicron is a variant of the novel coronavirus, first discovered in South Africa in November 2021. It is characterized by its rapid spread compared to previous strains, which raised concerns about its ability to increase infections and reduce vaccine effectiveness. The World Health Organization classified it as a variant of concern due to its widespread impact on global public health.

World Health Organization (WHO), "Classification of Omicron (B.1.1.529): SARS-CoV-2 Variant of Concern," November 2021. https://n9.cl/ywkgr

[xxxiii]Israel tourism yet to rebound to pre-COVID levels, https://n9.cl/cq8hb.

[xxxiv]Ibid.

Despite the extensive political influence enjoyed by Haredi religious parties in Israel, this influence has not necessarily been reflected in improved economic conditions for all members of Haredi society. This can be attributed to several reasons, most notably the large number of family members in Haredi households, low income levels due to a significant percentage of men refraining from entering the job market and dedicating themselves to religious study, in addition to high poverty rates within these communities. During the coronavirus pandemic, Haredi communities faced difficult living conditions as a result of a large segment's dependence on government subsidies and charitable support, low economic participation, as well as increasing financial burdens associated with large families. These factors combined have made them among the most economically affected groups despite their influential political presence.

For more information, see:

Sara Zalcberg,SimaZalcberg Block,COVID-19 Amongst the Ultra-Orthodox Population in Israel:An Inside Look into the Causes of the High Morbidity Rates,Contemporary Jewry ,Volume 41(2021), PP. 111-113file:///C:/Users/user/Downloads/s12397-021-09368-0.pdf,

[xxxv]COVID-19 pandemic in Israelو https://en.wikipedia.org/wiki/COVID-19_pandemic_in_Israel#:~:text=COVID,continued%20to%20rise%20daily

[xxxvi]Ora Paltiel, Academic activism on behalf of children during the covid-19 pandemic in Israel , beyond public health,Isael Journal of Health policy Research 10, Article number:48, 2021,www.https://n9.cl/4grte.

[xxxvii]Ibid.

[xxxviii] Steven Scheer, Op.cit.

[xxxix]Efrat Shadmi, The covid-19 Israeli tapestry: the intersectionality health equity challenge, Isael Journal of Health policy 12, Article number:17,2023. www.https://n9.cl/g0pkr.

[xl]Ora Paltiel, Op.cit.

[xli] Efrat Shadmi,Op.cit.

[xlii]Ibid.

[xliii]Efrat Shadmi,Op.cit

[xliv]JOSEF FEDERMANو, A pandemic atlas: A virus widens Israel's religious rifts, https://n9.cl/gsocc

[xlv]Ibid.

[xlvi] Ephraim Shapiro,Mental Health and Care Utilization Among Ethiopian-Israeli Immigrants During the Period of COVID-19,J Racial Ethn Health Disparities. 2023 Mar 17, https://n9.cl/fehvo.

[xlvii]Ephraim Shapiro , Changing Attitudes about Mental Health Stigma in Israel during the COVID-19 Period: A Potential Positive Effect of the Pandemic, Society and Mental Health 1–19, American Sociological Association 2024, pp. 3–5, https://n9.cl/1mtc3.

[xlviii]Samira Alfayumi-ZeadnaCOVID-19 and Mental Health of Minority Arab Higher-Education Students in Israel: Social, Economic, and Academic Factors . International Journal of Environmental Research and Public Health national library of medicine, 2022 Oct,

Minyan refers to the quorum required to conduct congregational prayer in Judaism, consisting of at least ten adult Jewish men. The presence of a minyan is considered an essential condition for performing central parts of religious rituals, such as Torah reading and the Kaddish prayer. The minyan holds special importance in the life of religious Jewish communities. During the coronavirus pandemic, these communities faced significant difficulties in establishing a minyan due to social distancing and health restrictions that prevented the gathering of ten people together, which led some to organize congregational prayers on balconies to ensure the required quorum was met.

For more information, see: Encyclopaedia Judaica, "Minyan," 2nd ed., Macmillan Reference USA.

2007https://www.jewishvirtuallibrary.org/minyan

[xlix]ToI Staff, Israel passes law drastically limiting demonstrations during COVID lockdown, The Times of Israel, www. https://www.timesofisrael.com/knesset-passes-bill-clamping-down-on-protests-after-all-night-session

[l] Maayan Lubell, Israeli Supreme Court bans unlimited COVID-19 mobile phone tracking, March 1, 2021 https://n9.cl/tsa80.

[li]The Israeli Democracy Index 2020, https://en.idi.org.il/media/15562/the-israeli-democracy-index-2020-en.pdf.

[lii]Ibid.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

اعتماد الجمهور العراقي على البودكاست المسموع والمرئي كمصدر للمعلومة مقارنة بالإعلام التقليدي

م. د. احمد كريم احمد

جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية

ahmed.k.a@uomisan.edu.iq

https://orcid.org/0000-0001-5965-9932

10.65441/umisa.2025.01107

المستخلص

جاء هذا البحث في إطار الاهتمام المتزايد بوسائل الإعلام الحديثة، ولا سيما البودكاست المسموع والمرئي الذي بدأ يحظى بانتشار واسع في أوساط المجتمع. ويأتي هذا التنامي في ظل التطورات التقنية المتسارعة التي أوجدت فضاءات جديدة بديلة عن الإعلام التقليدي، وأتاحت أنماطًا أكثر تفاعلية وحرية في إنتاج المحتوى وتلقيه.

سعى البحث إلى استقصاء اعتماد الجمهور العراقي على البودكاست المسموع والمرئي كمصدر للمعلومة، ومقارنته بوسائل الإعلام التقليدية، من خلال مقاربة نظرية ومنهجية وميدانية، بهدف الوقوف على أنماط متابعتهم للبودكاست مقارنةً بوسائل الإعلام التقليدية (كالإذاعة والتلفزيون)، والتعرّف على أبعاده الإيجابية والسلبية، فضلًا عن دراسة دوافع الإقبال عليه وانتشاره المتزايد في المجتمع العراقي.

أظهرت النتائج بروز المحتوى السياسي والاجتماعي في صدارة الاهتمامات لدى افراد العينة، يليه المحتوى الثقافي والتعليمي والترفيهي بدرجة متوسطة، في حين جاء المحتوى الاقتصادي والصحي والرياضي في مراتب متأخرة، كما بينت النتائج أن البودكاست المسموع يحظى بتفضيل أكبر مقارنة بالمرئي، ما يعكس أولوية الاستماع وسهولة الوصول إلى هذا النمط من الوسائط.

واظهرت الدراسة أن البودكاست يمثل منصة إعلامية مؤثرة ومكملة للإعلام التقليدي، تسهم في تلبية احتياجات معرفية وترفيهية لدى الجمهور، مع توفير مساحة أوسع للتفاعل والمشاركة، وأوصت بضرورة توسيع تنوع المحتوى، والعمل على تعزيز التكامل بين البودكاست ووسائل الإعلام التقليدية بما يعزز فاعليته في المشهد الإعلامي العراقي.

الكلمات المفتاحية: اعتماد الجمهور، البودكاست المسموع والمرئي، الإعلام التقليدي.

The Iraqi Public's Reliance On Audio And Video Podcasts As A Source Of Information Compared To Traditional Media

Dr. Ahmed Karim Ahmed
University Of Maysan – College Of Political Science
ahmed.k.a@uomisan.edu.iq
https://orcid.org/0000-0001-5965-9932
10.65441/umisa.2025.01107

Abstract

This research emerges within the growing interest in modern media, particularly audio and video podcasts, which have increasingly gained wide popularity in society. This expansion comes amid rapid technological developments that have created new spaces as alternatives to traditional media, offering more interactive and flexible modes of content production and consumption.

The research aimed to investigate the extent to which the Iraqi audience relies on audio and video podcasts as a source of information, and to compare this with traditional media (such as radio and television). By employing theoretical, methodological, and field approaches, the research sought to identify patterns of podcast engagement, examine its positive and negative dimensions, and explore the motivations behind its rising popularity within Iraqi society.

The findings revealed that political and social content ranked highest among participants' interests, followed by cultural, educational, and entertainment content at a moderate level, while economic, health, and sports topics occupied lower ranks. Results also indicated a stronger preference for audio podcasts over video podcasts, reflecting the primacy of listening and the ease of access to this medium.

The research concluded that podcasts represent an influential and complementary media platform to traditional outlets, meeting both informational and entertainment needs while providing broader opportunities for interaction and participation. It recommended diversifying content, improving video production quality, and fostering greater integration between podcasts and traditional media to enhance their effectiveness within the Iraqi media landscape.

Keywords: Audience reliance, Audio and visual podcast, Traditional media.

مقدمة

يشهد العالم اليوم ثورةً حقيقيةً في أنماط استهلاك المحتوى الإعلامي، حيث تشير الإحصائيات العالمية إلى أن عدد مستمعي البودكاست وصل إلى أكثر من 464 مليون شخص في عام 2023، بنمو سنوي يقدر بـ 20% وفي المنطقة العربية، تتزايد هذه الأرقام بوتيرة متسارعة، إذ سجلت منطقة الشرق الأوسط نمواً في استهلاك البودكاست بنسبة 35% خلال الأعوام الأخيرة.

ويواجه الإعلام التقليدي في العراق تحديات جوهرية تتمثل في تراجع مستويات الثقة الجماهيرية نتيجة التحيز الذي يطغى في كثير من الاحيان، وضعف الموارد التقنية والبشرية، وقيود الرقابة، فضلاً عن محدودية التفاعل مع الجمهور، هذه التحديات دفعت شرائح واسعة من المجتمع العراقي، خاصة الشباب والمتعلمين، للبحث عن مصادر إعلامية بديلة توفر معلومات أكثر موثوقية وعمقاً وتفاعلية.

وبرز البودكاست كشكل جديد من أشكال المحتوى الإعلامي، قادر على تقديم معلومات معمقة وتحليلات متنوعة في قالب مرن وسهل الوصول، يتميز البودكاست بقدرته على تجاوز القيود التقليدية للإعلام، وتوفير مساحة أكبر للحوار والنقاش، والوصول المباشر للجمهور دون وسيط.

وسعى هذا البحث للكشف عن مدى اعتماد الجمهور العراقي على البودكاست المرئي والمسموع كمصدر للمعلومة، ومقارنة هذا الاعتماد بالاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية (التلفزيون، الراديو، الصحافة المطبوعة)، وذلك في محاولة لفهم التغيرات الجوهرية في أنماط استهلاك المحتوى الإعلامي لدى الجمهور العراقي.

اولاً: مشكلة البحث

تمثل مشكلة البحث في موضوع أو موقف يحيط به غموض أو يتصف بوجود قضية خلافية أو ظاهرة بحاجة إلى تفسير، وينتج عن ظروف البيئة الاجتماعية [1] .

تكمن مشكلة البحث في الفجوة المتزايدة بين مصادر المعلومات التقليدية والجديدة في العراق، حيث يواجه الإعلام التقليدي تحديات في الحفاظ على ثقة الجمهور، بينما ينمو البودكاست كمنصة بديلة تتيح مساحة أكبر للحوار والتحليل، يثير هذا الوضع التساؤلات حول مدى قدرة البودكاست على ملء الفراغ المعلوماتي الذي قد يشعر به الجمهور، وإلى أي مدى يمكن اعتباره منافسا حقيقيا للإعلام التقليدي في توفير المعلومات لذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي : ماهي انماط ودوافع اعتماد الجمهور العراقي على البودكاست المسموع والمرئي كمصدر للمعلومة مقارنة بالإعلام التقليدي ؟ وتتفرع من التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية كما يلي:

1. ما أنماط اعتماد الجمهور العراقي على البودكاست المرئي والمسموع كمصدر للمعلومة؟
2. ما الأسباب التي تدفع الجمهور العراقي إلى الاعتماد على البودكاست للحصول على المعلومات مقارنة بالإعلام التقليدي؟
3. ما أنواع المحتوى (سياسي، اجتماعي، ثقافي رياضي) التي يفضل الجمهور العراقي استهلاكها عبر البودكاست؟

ثانيا : أهمية البحث

أ- تنبع أهمية بحثنا من أهمية الموضوع ذاته، حيث يعد استقصاء اعتماد الجمهور العراقي على البودكاست المسموع والمرئي كمصدر للمعلومة ظاهرة جديدة ومهمة في ظل التغيرات المتسارعة في أنماط استهلاك المحتوى الإعلامي، خاصة بين مختلف شرائح المجتمع العراقي، ونظراً لتوسع تجربة استخدام البودكاست وتزايد الإقبال عليه لأغراضٍ متعددة، تبرز الحاجة إلى دراسات تفصيلية لفهم أنماط الاعتماد والدوافع التي تقف وراء توجه الجمهور نحو هذه المنصات، تمهيداً لإجراء بحوث أعمق وأكثر تخصصاً في هذا المجال.

ب- كما تبرز أهمية بحثنا في تحديد مجالات استخدام البودكاست، وشدة وتركيز الاعتماد عليه، وأوقاته، مما يساعد في معرفة مدى تركيز فئات الجمهور المختلفة على أنواع المحتوى المتنوعة، ويساهم في التعرف على مفاتيح وأساليب العرض الأكثر جاذبية وتأثيراً. وهذا بدوره يزود

صناع المحتوى والقائمين على وسائل الإعلام الرقمية والتقليدية بمعلومات دقيقة عن تفضيلات الجمهور، مما يمكنهم من إعادة بناء استراتيجياتهم الإعلامية بما يتوافق مع احتياجات وتطلعات المستهلكين.

ثالثاً: أهداف البحث

1. **تحديد مستوى اعتماد الجمهور العراقي على البودكاست المرئي والمسموع كمصدر للمعلومة.**
2. **مقارنة درجة هذا الاعتماد مع الاعتماد على الإعلام التقليدي (التلفزيون، الراديو، الصحافة).**
3. **الكشف عن دوافع الجمهور للتحول نحو البودكاست كبديل للإعلام التقليدي.**
4. **تحليل العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية واعتماد الجمهور على البودكاست.**

رابعاً: فروض البحث

تم اشتقاق فروض البحث من نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام (Media Dependency Theory)، التي تفترض أن الأفراد يعتمدون على وسائل الإعلام لتلبية حاجاتهم المعلوماتية، خاصة في الأوقات التي يواجهون فيها ظروفا غير مستقرة او ازمات معينة.

1. الفرض الأول: توجد علاقة إيجابية بين درجة اعتماد الفرد على البودكاست وزيادة إدراكه للمعلومات السياسية والاجتماعية.
2. الفرض الثاني: كلما زاد اعتماد الفرد على البودكاست، كلما زادت قدرته على تكوين وجهات نظر مستقلة تجاه القضايا العامة مقارنة بالمعتمدين على الإعلام التقليدي.
3. الفرض الثالث: الأفراد الذين يميلون إلى عدم الثقة في الإعلام التقليدي، هم أكثر عرضة للاعتماد على البودكاست كمصدر بديل للمعلومة.
4. الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اعتماد الجمهور على البودكاست كمصدر للمعلومة بناءً على المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي).

خامساً: منهج البحث ونوعه

يندرج هذا البحث ضمن البحوث الوصفية والتي ترتكز على وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين او موقف او فرد معين، وتكرار حدوث الظاهرات المختلفة [2].

وفي إطار ذلك استخدم الباحثان منهج المسح الإعلامي للحصول على البيانات المطلوبة أو وصف الظاهرة البحثية من خلال دراسة وتحديد مجتمع البحث بشكل دقيق.

سادساً: مجالات البحث وحدوده

أ- المجال المكاني:

يقصد بالمجال المكاني المنطقة الجغرافية التي يُجرى فيها البحث، وقد اختار الباحث محافظة ميسان لما تتميز به من تنوع اجتماعي وجغرافي، حيث تضم بيئات حضرية وريفية، مما يعكس التنوع السكاني والعرقي والطائفي في المجتمع العراقي.

ب- المجال البشري:

ويمثل المجال البشري عينة الدراسة التي تركز على فئة الشباب والبالغين الذين يشكلون النسبة الأكبر من مستخدمي وسائل الإعلام الحديثة، وخاصة البودكاست وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية الذكور والإناث في الحضر والريف

ت- المجال الزماني:

يشمل المجال الزماني الفترة الزمنية التي استغرقها إعداد الاستمارة وتوزيعها بين عينة البحث وجمع البيانات، والتي استغرقت من 6/1/ 2025 لغاية 7/1 /2025 .

سابعاً: اجراءات البحث

أ- مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من جميع سكان محافظة ميسان في العراق البالغين من العمر (18) سنة فأكثر، والبالغ عددهم 1,147,000نسمة وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي لعام 2023[3].

تم اختيار محافظة ميسان لتمثل مجتمع البحث للأسباب التالية:

- التنوع الديموغرافي: تحتوي على بيئات حضرية وريفية متنوعة
- التمثيل الجغرافي: تقع في جنوب شرق العراق وتمثل خصائص المحافظات العراقية الوسطى
- إمكانية الوصول: توفر بيانات سكانية دقيقة وإمكانية وصول جيدة للباحثين
- التنوع الاقتصادي: تضم قطاعات اقتصادية متنوعة (زراعة، صناعة، خدمات)

ب- عينة البحث:

اختار الباحث عينة البحث بناءً على الأسس العلمية التي تضمن تمثيل المجتمع الأصلي بشكل مناسب ودقيق فالمجتمع المستهدف في هذه الدراسة هو جمهور محافظة ميسان، وهو مجتمع متنوع من حيث التوزيع الجغرافي (الحضر والريف)، والفئات العمرية، والمستويات التعليمية.

واختار الباحث اسلوب العينة الطبقية الاحتمالية، حيث قُسم المجتمع إلى طبقات بناءً على متغيرات ديموغرافية رئيسة (مثل المنطقة السكنية: حضر وريف، وكذلك العمر والجنس)، لضمان شمولية العينة وكفاية التمثيل لكل فئة من فئات المجتمع.

وتم اختيار عينة البحث بطريقة العينة العشوائية الطبقية، حيث جرى تقسيم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين تمثلت في المنطقة الحضرية (المدن) والمنطقة الريفية (القرى والنواحي) بعد ذلك، تم توزيع الاستمارات بما يتناسب مع حجم كل طبقة من السكان، ونظرا لعدد السكان الكبير، تم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة كريجسي ومورغان (Krejcie & Morgan) التي تحقق درجة دقة مقبولة وهامش خطأ منخفض ، وبذلك بلغ حجم العينة النهائي 355 مفردة .

$$n = X^2NP(1-P) / d^2(N-1) + X^2P(1-P)$$

وقد اعتمد الباحث توزيع الاستمارات بشكل الكتروني وورقي على المبحوثين ضمن عينة البحث من الذكور والاناث بواقع 230 استمارة على المبحوثين من سكان المناطق الحضرية في مدينة العمارة و 125 استمارة على المبحوثين من سكنة المناطق الريفية شمال وجنوب مدينة العمارة .

ج - أداة البحث:

واستخدم الباحث اداتين لتحقيق اهداف البحث بصورة دقيقة وهي:

1- الملاحظة: استعان الباحث بالملاحظة الشخصية لجمع المعلومات، وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات المتعلقة باستخدام البودكاست عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

2- الاستمارة: قام الباحث بتصميم استبيان مقنن يحتوي على 21 سؤالًا موزعة على المحاور الرئيسية للبحث، وذلك لقياس المتغيرات المرتبطة باعتماد الجمهور العراقي على البودكاست والإعلام التقليدي وتم تطوير الاستبيان بناءً على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، مع التركيز على ضمان دقة وجدية الإجابات، حيث يقدم الاستبيان بيانات كمية تتيح تقييم أنماط الاعتماد، الدوافع، والتفضيلات الإعلامية للمشاركين.

د- الصدق والثبات

1- الصدق : يعني الصدق مدى صلاحية أداة القياس أو الاستبيان في قياس المتغيرات والموضوعات التي يهدف الباحث إلى دراستها، بحيث يستطيع الخروج بنتائج ومؤشرات دقيقة تعكس الواقع بشكل حقيقي، ولضمان درجة الصدق، تم عرض الاستبيان على عدد من الخبراء والمحكمين* في المجال الإعلامي ، اذ أخذ الباحث ملاحظاتهم بعين الاعتبار وأجرى تعديلات طفيفة على بعض البنود لتكون ملائمة أكثر لأهداف البحث وقابلة للتطبيق ميدانيا.

2. الثبات: الثبات يعني الاتساق في نتائج أداة القياس عند تطبيقها على نفس العينة في أوقات مختلفة ، ولقياس الثبات، استخدم الباحث طريقة إعادة الاختبار (Retest-Test) على عينة من المبحوثين الذين أعيد توزيع عليهم الاستبيان بعد فترة زمنية معينة، بعد حساب معامل الثبات (مثل معامل كرونباخ ألفا)، كانت القيمة (0.841)، مما يشير إلى ثبات عالي للمقياس ودقته. وكان عدد البنود التي أظهرت توافقًا في نتائج الاختبار الأول والثاني 18 بندا من أصل 21 بندا في الاستبيان، مما يدل على اتساق المقياس وثبات نتائجه.

ث. معالجة البيانات : بعد تطبيق أداة البحث (الاستبيان) على عينة الدراسة، جمع الباحث حجما كبيرا من البيانات التي استدعت معالجتها بدقة من أجل تحقيق أهداف البحث، ولتحليل هذه البيانات، تم الاعتماد على برنامج SPSS لما يوفره من إمكانات إحصائية متقدمة تضمن الدقة والموضوعية في النتائج، وقد شملت خطوات المعالجة الإحصائية ما يلي:

1. الأساليب الإحصائية الوصفية.
2. الجداول ذات البعد الواحد.
3. الجداول المركبة (متعددة الأبعاد).
4. الاختبارات الإحصائية الاستدلالية.

حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس الاتجاهات العامة.

استخدام اختبار كا² (Chi-Square) لقياس الفروق بين الفئات الديموغرافية.

تطبيق اختبار T وتحليل التباين (ANOVA) للتحقق من الفرضيات البحثية.

هدفت هذه الاختبارات إلى تحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المجموعات المختلفة في العينة، بما يسهم في الإجابة عن أسئلة البحث وتفسير نتائجه بشكل علمي.

ثامناً: تعريف مصطلحات البحث:

الاعتماد: الدرجة التي يعتمد فيها الفرد على محتوى البودكاست (المرئي والمسموع) لإشباع حاجاته المعلوماتية والمعرفية حول القضايا المختلفة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية)، وجرائيا هو درجة اعتماد العينة على استخدام البودكاست

الإعلام التقليدي: وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية التي تتبع نموذج الاتصال أحادي الاتجاه، وتشمل القنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، والمحطات الإذاعية، والصحف المطبوعة. كما يمكن تعريفه اجرئيا بانها الوسائل الإعلامية التي يستخدمها أفراد العينة للحصول على المعلومات من خلال القنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف.

البودكاست المرئي والمسموع: شكل من أشكال المحتوى الإعلامي الرقمي يتكون من سلسلة حلقات صوتية (بودكاست مسموع) أو مرئية (بودكاست فيديو) يمكن تنزيلها أو الاستماع إليها ومشاهدتها عند الطلب عبر منصات رقمية واجرائيا هو المحتوى الصوتي أو المرئي الذي يتابعه أفراد العينة عبر المنصات الرقمية.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

1. دراسة عبدالحميد، عمرو محمد محمود (2024)[4] تفاعل الجمهور مع محتوى البودكاست بالمنصات الرقمية وانعكاساته على مستقبل الإذاعة بالمنطقة العربية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أنماط تفاعل الجمهور العربي مع محتوى البودكاست الرقمي، وقياس مدى تأثير هذا التفاعل على مستقبل الإذاعة التقليدية في المنطقة. اعتمدت الدراسة على عينة عمدية مكونة من 400 مستمع للبودكاست في المنطقة العربية، باستخدام منهج المسح كأداة بحثية رئيسية، مستندة إلى نظرية ثراء الوسائط الإعلامية (Media Richness Theory).

1. وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين إدراك الجمهور لثراء المحتوى في البودكاست والتزام المنتجين بالمعايير المهنية.
2. تأثير العمر والجنس وكثافة التعرض للبودكاست على مستوى تفاعل الجمهور مع المحتوى.
3. على الرغم من تزايد شعبية البودكاست، فإن الإذاعة التقليدية لا تزال تحظى بقاعدة جماهيرية ثابتة في بعض الفئات العمرية والتعليمية.
4. دراسة بوزيد، فايزة، وشيغير، سليمة (2022)[5] البودكاست: الصناعة الثقافية لتكريس اللغة، الهوية والمواطنة عبر تطبيقات الإعلام الرقمي – دراسة تحليلية لمحتوى عينة من البودكاست على اليوتيوب.

تناولت الدراسة تحليل كيفية استخدام البودكاست كوسيلة ثقافية لتكريس اللغة العربية، وتعزيز الهوية الوطنية والمواطنة الرقمية بين الجمهور الجزائري، مع التركيز على محتوى بودكاست يوتيوب كمنصة رقمية وشملت العينة التحليلية غير الاحتمالية مجموعة مختارة من حلقات البودكاست التي تتناول المواضيع الثقافية المستهدفة. اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمًا أدوات مثل الملاحظة المباشرة والمشاركة عبر متابعة المحتوى الثقافي والقيمي والاجتماعي المنشور على "الفيسبوك"، إلى جانب تحليل محتوى YouTube وخرجت الدراسة بعدة نتائج من ابرزها :

1. البودكاست يساهم في بناء الهوية الوطنية والمواطنة الرقمية من خلال محتواه الذي يتناول القضايا الاجتماعية والسياسية.
2. المحتوى التحليلي في البودكاست يفتح حواراً جديداً أكثر تفاعلية وحيوية مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية.
3. دراسة :(Pew Research Center (2023)[6] ("How Americans Use and Engage with Podcasts) كيف يستخدم الأمريكيون البودكاست ويتفاعلون معه.

سعت الدراسة الى بيان كيفية استخدام الأمريكيين للبودكاست وأنماط تفاعلهم معه، وفهم الاتجاهات الاستهلاكية والديموغرافية ولجأت الدراسة الى استخدام منهج مسحي كمي قائم على استطلاع رأي عام بالاعتماد على عينة تمثيلية من البالغين الأمريكيين و أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

1. معدل الاستماع العالي 49% من البالغين الأمريكيين استمعوا لبودكاست في الأشهر الـ12 الماضية
2. التوزيع العمري المتوازن 36% من المستمعين تتراوح أعمارهم بين 12–34 سنة، 30% بين 35–54 سنة، 34% أكثر من 55 سنة.
3. ثلثا مستمعي البودكاست (67%) يقولون أنهم أوصوا ببودكاست لشخص آخر، و60% استمعوا لبودكاست تم توصيته من قبل صديق أو فرد من العائلة.
4. دراسة : Whipple, Ashe, & Cueva Chacón (2022)[7] 'Examining Podcast Listeners' Perceptions of the Journalistic Functions of Podcasts"

كشف تصورات مستمعي البودكاست للوظائف الصحفية للبودكاست" سعت الدراسة الى معرفة تصورات مستمعي البودكاست في الولايات المتحدة الامريكية حول الوظائف الصحفية للبودكاست وكيف يتعامل الجمهور مع البودكاست كوسيلة إعلامية ومصدر للأخبار والمعلومات بالاعتماد على منهج مسحي كمي يعتمد على استطلاعات الرأي لجمع البيانات حول تصورات المستمعين وعينة تمثلت 529 من مستمعي البودكاست واهم النتائج التي توصلت اليها :

1. الوظيفة الإعلامية المستمعون يدركون البودكاست كوسيلة إعلامية موثوقة لنقل الأخبار والمعلومات
2. التفاعل مع المحتوى المستمعون يتفاعلون بشكل مختلف مع البودكاست الصحفي مقارنة بالوسائل التقليدية
3. مصداقية المصدر تصورات إيجابية حول مصداقية البودكاست كمصدر للمعلومات الصحفية
4. دراسة (David García-Marín2022)[8] " New Media, New Practices? A Study of the First Spanish Podcast Community and Its Pioneers"

وسائل إعلام جديدة، ممارسات جديدة؟ دراسة حول أول مجتمع بودكاست إسباني ورواده "هدفت هذه الدراسة إلى تحليل البدايات المبكرة للبودكاست في إسبانيا والدور الحاسم الذي ادته مجموعه من منتجي البودكاست الهواة الإسبان في تطوير هذا المجال الإعلامي الجديد وتركز الدراسة تحديداً على تعريف الأعمال التجريبية ودوافع رواد البودكاست في إسبانيا كشكل جديد من التعبير عن السرديات الشخصية باستخدام التنسيق الصوتي ، واستخدم الباحث منهج إثنوغرافي بثلاث أدوات – مقابلات مع 15 رائدا، مراجعة وثائقية، وملاحظة بالمشاركة ، وتكونت عينة الدراسة العينة من 15 من رواد البودكاست الإسبان من مختلف المجالات، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها :

1. توصلت الدراسة إلى أن أول مجتمع بودكاست إسباني تشكل كمجتمع تعلم تعاوني مفتوح المصدر قائم على مبادئ الذكاء الجماعي.
2. كشفت الدراسة عن تشابه واضح بين تطور البودكاست والراديو في إسبانيا، حيث بدأت كلاهما كأنشطة غير مهنية بفضل عمل الهواة والمتحمسين. في كلا الوسطين.
3. أظهرت النتائج أن المنتجين الإسبان طوروا نماذج متطورة للبودكاست العابر للوسائط تمتد إلى ما وراء التنسيق الصوتي التقليدي.
4. دراسة Sullivan (2019)[9] (": "The Platforms of Podcasting: Past and Present):منصات البودكاست: الماضي والحاضر

هدفت الدراسة للكشف عن تطور منصات البودكاست من الماضي إلى الحاضر وفهم البنية التحتية المتشظية للبودكاست التي تعتمد على تقنية RSS، وكيف أثرت هذه البنية على انتشار المنصات المختلفة منذ عام 2005 واستخدمت منهج تحليلي تاريخي يتتبع تطور منصات البودكاست عبر الزمن مع تحليل البنية التقنية والاقتصادية للصناعة بالاعتماد على عينة شملت تحليل لمنصات البودكاست المختلفة وتطورها التاريخي وابرز النتائج التي حصلت عليها الدراسة:

1. البنية اللامركزية البودكاست يحتفظ ببنية لامركزية بفضل تقنية RSS مما يقاوم هيمنة المنصات الكبيرة.
2. تشظي المنصات تعدد منصات البودكاست منذ 2005 أدى إلى تنوع في طرق الوصول والاستهلاك.
3. مقاومة المركزية البودكاست يمثل نموذجاً مقاوماً للمركزية الرقمية السائدة في وسائل الإعلام الأخرى.

التعليق على الدراسات السابقة والتشابه والاختلاف مع دراستنا

اكدت الدراسات السابقة على الدور المتصاعد للبودكاست كمنصة إعلامية تتميز بتقديم محتوى أكثر تفاعلية مقارنة بالإعلام التقليدي، وهو ما يتوافق مع نتائج دراستنا التي أشارت إلى أهمية البودكاست كمصدر إعلامي مكمل وليس بديلا كاملا للإعلام التقليدي، و أبرزت دراسة بوزيد وشيغير (2022) كيف يسهم البودكاست في تعزيز الهوية الرقمية واللغة الوطنية من خلال محتواه الذي يركز على القضايا الاجتماعية والسياسية، وهو ما يتشابه مع تركيز دراستنا على المحتوى السياسي والاجتماعي كأبرز اهتمامات الجمهور العراقي.

وفي سياق مشابه، أظهرت دراسة عبدالحميد (2024) وجود علاقة إيجابية بين تفاعل الجمهور مع محتوى البودكاست الرقمي ومستقبل الإذاعة التقليدية، مما يدعم نتائج دراستنا التي بينت أن البودكاست يشكل منصة إعلامية مؤثرة تعتمد عليها شرائح مختلفة من الجمهور العراقي مع تفاوتات ديموغرافية.

أما دراسة García–Marín، التي تناولت البودكاست من منظور تطور الهواة إلى مجتمع إعلامي متطور، فتتقاطع مع دراستنا في الاعتراف بنمو البودكاست كوسيلة إعلامية، لكنها تختلف في التركيز على الجمهور العراقي ودمج البودكاست المرئي والمسموع، مع تبني المنهج الوصفي الكمي.

و تتفق نتائج دراسة Pew Research Center (2023) مع دراستنا فيما يخص التوزيع العمري المتوازن بين مستمعي البودكاست و تسلط دراسة Sullivan (2019) الضوء على الطبيعة اللامركزية والتقنية المتعددة لمنصات البودكاست، وهو جانب يؤكد أهمية التنوع في المحتوى والإمكانات التي توفرها هذه المنصات، ما يتماشى مع توصيات دراستنا بشأن تطوير الإنتاج المرئي وتعزيز التكامل مع الوسائل التقليدية في العراق.

كما تدعم دراسة Whipple (2023) إدراك الجمهور لمصداقية البودكاست كمصدر إعلامي موثوق، وهو ما يتوافق مع استنتاجات دراستنا حول تفضيل الجمهور للبودكاست كمصدر معلومات بديل، مع التركيز على التفاعل مقارنة بالإعلام التقليدي.

لذلك تضيف دراستنا بُعدا مهما في الجانب المحلي عن طريق التركيز على الجمهور العراقي واختلاف أنماط الاعتماد بين البودكاست المرئي والمسموع، وتطبيق نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام لفهم التغيرات في سلوك المتلقي الإعلامي في بيئة تواجه تحديات متعددة للإعلام التقليدي.

الاطار النظري

اولا : البودكاست المفهوم والنشأة والانتشار :

البودكاست يعرف "بأنه مجموعة من الملفات الصوتية أو المرئية، غالبا من نوع MP3 ، وهو تقنية إعلامية رقمية حديثة تتيح للمستخدم الحصول على برامج صوتية ومرئية عبر شبكة الإنترنت، يمكن الاستماع إليها أو مشاهدتها عند الطلب، وقد نشأت الفكرة أساسًا من الهواة المهتمين بالمحتوى الصوتي أو الموسيقي، وأصبحت اليوم من أكثر الوسائل الإعلامية استخداما"[10] . .

تعود النشاة الأولى لمصطلح "البودكاست" الى عام 2004، وهو مصطلح مشتق من كلمتي Broadcast وiPod (منتجات Apple)، ليدل على ملفات صوتية رقمية يمكن الاستماع إليها حسب الطلب، بعيدًا عن قيود البث التقليدي[11].

وتؤكد الدراسات إلى أن البودكاست بات يشكّل جزءا من مشهد الإعلام الرقمي الحديث، إذ أصبح يقدم محتوى متنوعًا يشمل الأخبار، والرياضة، والموسيقى، إلى جانب البرامج الحوارية والتعليمية[12]

ويعتبر الإعلامي البريطاني بين هيمرزلي (Ben Hemmersley) أول من استخدم مصطلح "بودكاست" في مقال نشرته صحيفة The Guardian عام 2004، اذ كان يسعى إلى إيجاد مصطلح مناسب لوسيط جديد يعتمد على الصوت الرقمي فقام بدمج كلمتي: "بود" (Pod) المأخوذة من جهاز iPod التابع لشركة آبل، و"كاست" (Cast) المأخوذة من كلمة Broadcasting التي تعني "البث الإذاعي" [13] وأشار في كتابته بان "البودكاست يبدو كمشروع يجمع بين التدوين التفاعلي والتواصل الحميمي مع المستمع، مدعوما بسهولة تحميله وتشغيله عبر مشغلMP3 ، ويتجه لتقديم الأفضل، ليس فقط للمستمع، بل ليكون تجربة إعلامية عالمية أيضا".

كما لفت تقرير معهد رويترز للأخبار الرقمية عام 2023 أن استهلاك البودكاست آخذ في الارتفاع نتيجة لتوجه المستخدمين نحو الصوتيات وتجنب التعرض المفرط للشاشات، خاصة في ظل الانتشار الواسع لتطبيقات الهواتف الذكية، وقد أظهرت البيانات أن نحو 34٪ من المشاركين في 20 دولة يستمعون للبودكاست شهريًا، فيما أشار 29٪ منهم إلى أنهم يقضون وقتًا أطول في الاستماع[14] .

أما على مستوى المنطقة العربية، فقد اشار تقرير نادي دبي للصحافة أن نسبة الاستماع ارتفعت في المنطقة العربية بمعدل 65%، وأن 80% من الجمهور يفضلون البودكاست باللغة العربية، فيما يفضل 78% الحلقات باللهجات المحلية ، وعلى المستوى العالمي بلغ عدد المستمعين عام 2023 نحو 464.7 مليوناً مع نشر أكثر من 70 مليون حلقة، مع توقعات بزيادة لافتة في الاستماع عربياً[15].

و يتكون البودكاست من ملفات صوتية أو مرئية، تُنشر عبر شبكة الإنترنت باستخدام برامج متخصصة تُعرف باسم "بودكاسترز"، ويمكن تحميل هذه الملفات على أجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية والاستماع إليها في أي وقت، وتتنوع موضوعاته ما بين السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والرياضية، والترفيهية كما يمكن أن تتخذ شكل برامج حوارية أو تعليمية أو قصصية أو موسيقية[16]، وتعمل تقنية البوداكست وفق مبدأ "التدوين الصوتي أو المرئي"، اذ يتم نشر المحتوى عبر الإنترنت أو تسجيله على وسائط أخرى بهدف الاستماع إليه في وقت لاحق حسب رغبة المستخدم[17] ، واخذت تقنية البودكاست تنتشر على المستوى الاعلامي بشكل ملحوظ منذ عام 2014، بوصفها وسيلة صوتية رقمية يمكن من خلالها إيصال المحتوى إلى الجمهور، سواء عبر التشغيل المباشر أو تحميله على أجهزة الحاسوب للاستماع إليه لاحقا[18].

وفي ضل التطور المتصاعد للبودكاست والمرونة التي يتمتع بها ، بطبيعته التفاعلية وصوره العميقة والمعالجة المعرفية الدقيقة التي يقدمها، جاء ليعكس تحولًا في المعايير الإعلامية التقليدية، اذ انسجم مع متطلبات الصحافة الرقمية، وفتح مجالًا للخروج من القيود التي فرضتها

المؤسسات الإعلامية التقليدية، سواء على صعيد المضمون أو طريقة التقديم في ضل عدم قدرة وسائل الإعلام التقليدية كالإذاعة والتلفزيون على الاستمرار في تقديم رسائل موحدة موجهة إلى جماهير عريضة بشكل عام، كما كانت تفعل في السابق حين كانت تمثل الصوت المهيمن في عالم البث[19] ، لذلك نحد ان صناعة وإنتاج البودكاست شهدت تطورا وانتشارا ملحوضا على المستوى العالمي و تشير الإحصائيات إلى أن حجم السوق العالمية للبودكاست وصل إلى 30.03 مليار دولار في عام 2024، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي قدره 27.6% وصولا الى عام 2030 [20],

وبينت الاحصائيات إلى أن إجمالي عدد البودكاستات المسجّلة حول العالم يبلغ 4,509,765 بودكاست حتى أبريل 2025، اذ اشارت مؤسسة Podcast Index أن البودكاستات القصيرة جدا أو التجريبية، مثل تلك التي تتألف من حلقة واحدة مدتها عشرون ثانية، لا تُحتسب ضمن تلك الإحصاءات ، طبقا للمعايير المعتمدة يجب أن يتضمن البرنامج على الأقل ثلاث حلقات، غالبا ما تكون إحدى هذه الحلقات بمثابة مقدمة، على أن تكون إحدى الحلقات مدة ثلاث دقائق على الأقل[21] .

ثانياً: أنواع البودكاست :

تتعدد أنواع البودكاست تبعا لطبيعة المحتوى المقدم ووسائط عرضه، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

1. البودكاست الصوتي (Audio Podcasts): وهو من أكثر الأنواع شيوعا، ويتالف من سلسلة حلقات صوتية يُمكن للمستمعين تنزيلها والاستماع إليها عبر أجهزتهم الذكية أو الحواسيب الشخصية. وتتنوع موضوعاته ما بين الأخبار، والسياسة، والترفيه، والتعليم، مما يجعله وسيلة إعلامية مرنة وشاملة تلبي مختلف الاهتمامات[22].
2. البودكاست المرئي (Video Podcasts): هذا النوع يتميز بإضافة عنصر الفيديو إلى المحتوى الصوتي، وغالبًا ما يتم تصوير الحلقات في استوديوهات أو مواقع خارجية. وتتضمن البودكاستات المرئية مقابلات مع ضيوف، أو عروضا تقديمية وتوضيحية، إضافة إلى مقاطع فيديو تكميلية تُثري التجربة البصرية للمستخدم [23]
3. البودكاست المعزز (Enhanced Podcasts): يعد هذا النوع من البودكاست تجربة تفاعلية متطورة، حيث يُدمج المحتوى الصوتي بعناصر متعددة مثل النصوص، والصور، ومقاطع الفيديو، والرسوم المتحركة. وتكمن أهميته في قدرته على تقديم تجربة غنية وشاملة تُسهم في تعزيز فهم المستمع وزيادة تفاعله مع المادة المقدّمة[24] .

ثالثا : البودكاست من ناحية طريقة التقديم :

وهناك من يصنف البودكاست من حيث طريقة التقديم والعرض الى ثلاثة أنواع وهي[25] :-

1. البودكاست الفردي: يقدمه شخص واحد، منخفض التكلفة، سهل الإنتاج، يتطلب خبرة في مجال محدد، وغالبًا ما يكون ترفيهيًا.
2. البودكاست الثنائي: يقدمه شخصان يتبادلان الأدوار، يتميز بالحوار التفاعلي والأجواء المرحة حتى عند مناقشة موضوعات جادة.
3. بودكاست المقابلات: يعتمد على استضافة ضيف مختلف في كل حلقة، يتميز بالتنوع وتقديم محتوى مركز ومفيد.

الفصل الثالث الدراسة الميدانية:

يسعى البحث إلى دراسة اعتماد الجمهور في محافظة ميسان على البودكاست، المرئي والمسموع، كمصدر للمعلومة مقارنة بالإعلام التقليدي، مع التركيز على الفروق الديموغرافية ، ولجأ الباحث الى العينة الطبقية كأسلوب للاختيار، إذ قسم مجتمع الدراسة إلى طبقات وفقا للمنطقة السكنية (حضري وريف) والجنس، ثم تم اختيار عينة تمثيلية من كل طبقة ، وكانت النتائج كما يأتي :

جدول (1): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
سنة 18–24	130	36.6%	1
سنة 25–34	105	29.6%	2
سنة 35–44	70	19.7%	3
سنة 45–54	35	9.9%	4
سنة فأكثر 55	15	4.2%	5
المجموع	355	100%	–

توضح البيانات في الجدول اعلاه أن فئة الشباب (18–24 سنة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 36.6% من العينة، مما يشير إلى أن هذه الفئة هي الأكثر تمثيلاً في الدراسة، يليها فئة (25–34 سنة) بنسبة 29.6%. أما الفئات الأكبر سنًا فتقل نسب تمثيلها بشكل واضح، مما يعكس ميل الباحثين والشباب أكثر نحو استخدام البودكاست كمصدر للمعلومة.

جدول (2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
ذكر	209	58.9%	1
أنثى	146	41.1%	2
المجموع	355	100%	–

تشير النتائج في الجدول رقم (2) إلى أن الذكور يشكلون الغالبية في العينة بنسبة 58.9%، بينما تمثل الإناث 41.1%. قد يعكس ذلك إقبالًا أكبر للذكور مقارنة بالإناث.

جدول (3): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
بكالوريوس	145	40.8%	1
ماجستير	90	25.4%	2
دبلوم/مهني	40	11.3%	3
ثانوية	35	9.9%	4
أقل من الثانوية	25	7.0%	5
دكتوراه	20	5.6%	6
المجموع	355	100%	–

يظهر الجدول رقم (3) ان أصحاب المستوى الجامعي (بكالوريوس وماجستير) جاءت بالمرتبة الأولى والثانية بنسبة تجاوزت 66%، مما يعكس أن غالبية المشاركين من المتعلمين أو المهتمين بالمستويات التعليمية العليا، وهو ما قد يؤثر إيجابيا على اعتمادهم على مصادر إعلامية رقمية مثل البودكاست.

جدول (4): توزيع أفراد العينة حسب المنطقة السكنية

المنطقة السكنية	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
حضري	230	64.8%	1
ريفي	125	35.2%	2
المجموع	355	100%	–

تشير البيانات في الجدول أعلاه إلى أن نسبة المشاركين من المناطق الحضرية أكبر بكثير من المناطق الريفية، حيث شكل الحضر 64.8% من العينة، وهذا يعكس اختلاف إمكانية الوصول إلى الإنترنت والبودكاست حسب المناطق.

جدول (5): مدى استماع أو مشاهدة البودكاست

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
نعم	300	84.5%	1
لا	55	15.5%	2
المجموع	355	100%	–

الغالبية العظمى من العينة (84.5%) تستمع أو تشاهد البودكاست، مما يؤكد انتشار هذه الوسيلة الإعلامية الرقمية بين جمهور محافظة ميسان. في المقابل، نسبة (15.5%) لم تعتمد البودكاست كمصدر معلومات.

جدول (6): عدد ساعات الاستماع أو المشاهدة اليومية للبودكاست

الفئة الزمنية	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أقل من ساعة	142	40.0%	1
ساعة 1–2	107	30.1%	2
ساعات 2–3	59	16.6%	3
أكثر من 3 ساعات	47	13.2%	4
المجموع	355	100%	–

تشير النتائج في الجدول أعلاه إلى أن أكبر نسبة من المشاركين (40%) يقضون أقل من ساعة يوميًا في متابعة البودكاست، بينما يقضي حوالي 30% فترة بين ساعة وساعتين، وحوالي 16.6% بين ساعتين وثلاث ساعات. أما من يقضون أكثر من ثلاث ساعات فيمثلون 13.2%. هذا يعكس نمط استهلاك معتدل لدى غالبية العينة، مع وجود شريحة أقل تتابع بشكل مكثف..

جدول (7): نوع البودكاست المُفضل (اختيار متعدد)

النوع	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
سياسي	249	70.1%	1
اجتماعي	225	63.4%	2
ثقافي/تعليمي	178	50.1%	3
ترفيهي	166	46.8%	4
اقتصادي	118	33.2%	5
صحي	83	23.4%	6
رياضي	71	20.0%	7
المجموع	355		

في الجدول أعلاه يتصدر المحتوى السياسي اهتمامات الجمهور بنسبة 70.1%، يليه المحتوى الاجتماعي بنسبة 63.4%. المحتوى الثقافي/التعليمي والترفيهي يحتلان المراتب الوسطى، بينما تتراجع نسب الاهتمام بالمحتوى الاقتصادي والصحي والرياضي. هذا يبرز توجه الجمهور نحو القضايا العامة والمجتمعية أكثر من الموضوعات الترفيهية أو التخصصية.

جدول (8): تفضيل نوع البودكاست من حيث الشكل

النوع	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
مسموع فقط	166	46.8%	1
كلاهما	130	36.6%	2
مرئي فقط	59	16.6%	3
المجموع	355	100%	–

يظهر الجدول أعلاه ان قرابة نصف المشاركين (46.8%) يفضلون البودكاست المسموع فقط، بينما يفضل 36.6% الجمع بين النوعين المسموع والمرئي. أما البودكاست المرئي فقط فيحظى بأقل نسبة تفضيل (16.6%). ويعكس ذلك استمرار جاذبية المحتوى الصوتي التقليدي حتى في ظل انتشار المحتوى المرئي على المنصات الرقمية.

جدول (9): ساعات متابعة الإعلام التقليدي يومياً

الفئة الزمنية	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أقل من ساعة	140	39.4%	1
ساعة 1–2	110	31.0%	2
ساعات 2–3	60	16.9%	3
أكثر من 3 ساعات	35	9.9%	4
لا شيء	10	2.8%	5
المجموع	355	100%	–

يبين الجدول أن غالبية أفراد العينة (39.4%) يتابعون الإعلام التقليدي لأقل من ساعة يوميًا، ما يعكس انخفاض الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية مقابل التحول إلى المنصات الرقمية وتشير نسبة 31% من المتابعين بين 1–2 ساعة إلى وجود شريحة تحافظ على متابعة معتدلة، غالبا للاطلاع على الأخبار العاجلة أو البرامج المفضلة أما المتابعون لمدة 2–3 ساعات أو أكثر من 3 ساعات فيشكلون نسبًا أقل (16.9% و9.9% على التوالي)، مما يدل على وجود جمهور ملتزم نسبيا بالإعلام التقليدي في المقابل، تشير نسبة 2.8% من الأفراد الذين لا يتابعون الإعلام التقليدي إطلاقًا إلى التحول الكامل لبعض الأفراد نحو الإعلام الرقمي أو قلة الاهتمام بالبرامج التقليدية.

نستنتج من ذلك الغالبية العظمى من العينة (70.4%) تتابع الإعلام التقليدي أقل من ساعتين يوميًا، ما يعكس تراجع دوره النسبي مقارنة بالإعلام الرقمي.

جدول (10): مصدر الثقة في الإعلام التقليدي

المصدر	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
التلفزيون	140	39.4%	1
الراديو	90	25.4%	2
الصحف	70	19.7%	3
لا أثق بأي منها	55	15.5%	4
المجموع	355	100%	–

يوضح الجدول أعلاه أن التلفزيون هو المصدر الأكثر متابعة لدى أفراد العينة بنسبة 39.4%، يليه الراديو بنسبة 25.4%، ثم الصحف بنسبة 19.7%. أما 15.5% من المشاركين فلا يثقون بأي من وسائل الإعلام التقليدية.

يشير ذلك إلى استمرار دور التلفزيون كوسيلة إعلامية رئيسية، بينما يظهر انخفاض ثقة بعض الجمهور بالإعلام التقليدي بشكل عام، ما يعكس التحول التدريجي نحو وسائل الإعلام الرقمية والمصادر البديلة للحصول على المعلومات.

جدول (11): استخدامات البودكاست والإعلام التقليدي

العبارة	لا أوافق بشدة (1)	لا أوافق (2)	محايد (3)	أوافق (4)	أوافق بشدة (5)
البودكاست يوفر تحليلاً معمقاً ومعلومات مفصلة	5.6%	9.9%	14.1%	45.1%	25.3%
البودكاست متاح عند الطلب ويمكن الاستماع في أي وقت	4.2%	4.2%	7.0%	33.8%	50.7%
الإعلام التقليدي أكثر مصداقية وموثوقية	19.7%	25.4%	39.4%	11.3%	4.2%
البودكاست أقل تحيزاً من الإعلام التقليدي	7.1%	8.5%	12.7%	42.3%	28.2%
استخدام البودكاست للحصول على المعلومات السياسية	19.7%	39.4%	25.4%	11.3%	4.2%
استخدام البودكاست للمعلومات الاجتماعية والثقافية	8.5%	7.1%	11.3%	45.1%	28.2%
الاعتماد على البودكاست كخبر موثوق دون التحقق	11.3%	31.0%	39.4%	14.1%	4.2%
اللجوء للبودكاست للحصول على رأي معمق وتحليل موضوعي	4.2%	5.6%	9.9%	47.9%	31.0%

يتضح من نتائج الجدول أعلاه إلى أن البودكاست يحظى بتقدير كبير لدى المشاركين لقدرته على تقديم محتوى تحليلي معمق وموضوعي، حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية على عبارة "البودكاست يوفر تحليلاً معمقاً ومعلومات مفصلة" 70.4%، و"اللجوء للبودكاست للحصول على رأي معمق وتحليل موضوعي" 78.9%. كما أن المرونة في الاستماع عند الطلب جعلت البودكاست يحظى بأعلى وزن نسبي بين العبارات) 84.5.(%

في المقابل، أبدى المشاركون تحفظًا واضحًا تجاه الاعتماد على الإعلام التقليدي والمعلومات السياسية من البودكاست، حيث بلغت نسبة الموافقة على "الإعلام التقليدي أكثر مصداقية وموثوقية" 15.5% فقط، وعلى "استخدام البودكاست للحصول على المعلومات السياسية" 15.5% أيضًا، مما يعكس تراجع الثقة في الإعلام التقليدي وقيود استخدام البودكاست في المجال السياسي.

أما فيما يخص المجالات الاجتماعية والثقافية، فقد أبدى المشاركون تقييمًا إيجابيًا للبودكاست (73.3% موافقة)، كما أظهروا وعيًا بضرورة التحقق من صحة الأخبار وعدم الاعتماد الكلي على البودكاست كمصدر موثوق (18.4% موافقة).

بشكل عام، تبرز النتائج البودكاست كوسيلة إعلامية موثوقة ومرنة وموضوعية، خاصة في التحليل والمجالات الاجتماعية، مع محدودية دوره في المجال السياسي، وتعكس وعي الجمهور بأهمية التحقق من المعلومات.

جدول (12) درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات استخدام البودكاست والاعلام التقليدي

العبارة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المرتبة
البودكاست يوفر تحليلاً معمقاً ومعلومات مفصلة	70.4%	1.15	3.85	3
البودكاست متاح عند الطلب ويمكن الاستماع في أي وقت	84.5%	0.89	4.31	1
الإعلام التقليدي أكثر مصداقية وموثوقية	15.5%	1.08	2.35	8
البودكاست أقل تحيزاً من الإعلام التقليدي	70.5%	1.22	3.89	2
استخدام البودكاست للحصول على المعلومات السياسية	15.5%	1.15	2.35	7
استخدام البودكاست للمعلومات الاجتماعية والثقافية	73.3%	1.28	3.82	4
الاعتماد على البودكاست كخبر موثوق دون التحقق	18.4%	1.05	2.58	6
اللجوء للبودكاست للحصول على رأي معمق وتحليل موضوعي	78.9%	1.02	4.05	5

يتضح من نتائج الجدول إلى أن البودكاست يحظى بتقدير مرتفع من المشاركين في عدة جوانب. فقد جاءت أعلى نسبة للوزن النسبي من حيث الموافقة الإجمالية على عبارة "البودكاست متاح عند الطلب ويمكن الاستماع في أي وقت" بنسبة 84.5%، محتلة المرتبة الأولى، ويعكس المتوسط الحسابي 4.31 ميلًا نحو الموافقة مع انحراف معياري منخفض نسبياً (0.89) يشير إلى اتساق آراء المشاركين حول هذه الخاصية.

كما أظهر المشاركون تقديرا كبيرا لموضوعية البودكاست مقارنة بالإعلام التقليدي، حيث بلغت الموافقة الإجمالية على عبارة "البودكاست أقل تحيزاً من الإعلام التقليدي" 70.5%، محتلة المرتبة الثانية، مع متوسط حسابي 3.89 وانحراف معياري 1.22. وجاءت عبارة "البودكاست يوفر تحليلاً معمقاً ومعلومات مفصلة" في المرتبة الثالثة بنسبة موافقة 70.4%، مما يعكس اعتراف الجمهور بالقدرة التحليلية للبودكاست.

فيما يخص المجالات الاجتماعية والثقافية، جاءت عبارة "استخدام البودكاست للمعلومات الاجتماعية والثقافية" في المرتبة الرابعة بنسبة موافقة 73.3%، بينما جاء "اللجوء للبودكاست للحصول على رأي معمق وتحليل موضوعي" في المرتبة الخامسة بنسبة 78.9%، ما يدل على أهمية البودكاست في تقديم محتوى موضوعي وتحليلي متعمق.

فيما سجلت العبارات المرتبطة بالإعلام التقليدي والمجال السياسي نسبًا منخفضة من الموافقة :الإعلام التقليدي أكثر مصداقية وموثوقية " المرتبة الثامنة بنسبة 15.5%، وعبارة استخدام البودكاست للحصول على المعلومات السياسية "المرتبة السابعة بنسبة 15.5%، اما الاعتماد على البودكاست كخبر موثوق دون التحق "المرتبة السادسة بنسبة 18.4%.

تشير هذه النتائج إلى أن المشاركين يفضلون البودكاست لمرونته، موضوعيته، وتحليله المتعمق، بينما يبدون تحفظًا تجاه الاعتماد على الإعلام التقليدي أو البودكاست في المجال السياسي دون تحقق، مما يعكس وعي الجمهور بأهمية التقييم النقدي للمصادر الإعلامية.

جدول (13): مصدر المعلومات الأول في حالة الأزمات والأحداث الطارئة

المصدر	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
التلفزيون	140	39.4%	1
وسائل التواصل الاجتماعي	80	22.5%	2
البودكاست	50	14.1%	3
الراديو	30	8.5%	4
مصادر رسمية حكومية	25	7.1%	5
الصحف	15	4.2%	6
أخرى	15	4.2%	7
المجموع	355	100%	–

يبين الجدول أن التلفزيون يبقى المصدر الأول للمعلومات في الأزمات والأحداث الطارئة بنسبة 39.4%، يليه وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 22.5%، ثم البودكاست بنسبة 14.1%. وتشير النتائج إلى أن الجمهور ما زال يعتمد على الإعلام التقليدي والبصري (التلفزيون) كمصدر سريع وموثوق في المواقف الطارئة، بينما تلعب وسائل الإعلام الرقمية، بما فيها البودكاست، دورًا ثانويًا في توفير المعلومات، وتعكس هذه النسب تفاوت ثقة الجمهور وسرعة وصول المعلومات عبر الوسائط المختلفة، مع استمرار أهمية التلفزيون في الأزمات مقارنة بالوسائل الأخرى.

جدول (14): تأثير البودكاست على تشكيل الآراء السياسية

درجة التأثير	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
(3) تأثير متوسط	120	33.8%	1
(4) تأثير كبير	90	25.4%	2
(2) تأثير قليل	50	14.1%	3
(1) لا تأثير	40	11.3%	4
(5) تأثير كبير جداً	35	9.9%	5
المجموع	355	100%	–

المتوسط الحسابي: 3.12 / الانحراف المعياري: 1.25

يوضح الجدول أن غالبية المشاركين يرون أن البودكاست له تأثير متوسط إلى كبير في تشكيل آرائهم السياسية، حيث بلغت نسبة المتأثرين تأثيرًا متوسطًا أو كبيرًا 59.2% (33.8% متوسط + 25.4% كبير). في المقابل، 25.4% من المشاركين يرون أن تأثيره قليل أو معدوم، بينما اعتبر 9.9% أن تأثيره كبير جدًا.

يعكس المتوسط الحسابي 3.12 على مقياس من 1 إلى 5 تأثيرًا معتدلاً للبودكاست على الوعي السياسي للمستمعين، مع انحراف معياري 1.25 يشير إلى تفاوت في درجة التأثير بين المشاركين. تشير النتائج إلى أن البودكاست يلعب دورًا مهمًا، لكنه ليس المصدر الرئيسي لتشكيل الآراء السياسية، ويعتمد تأثيره على اهتمام المستمع ومقدار الاعتماد على هذه الوسيلة للحصول على المعلومات السياسية.

جدول (15): مشاركة محتوى البودكاست مع الآخرين

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
نعم	190	53.5%	1
لا	165	46.5%	2
المجموع	355	100%	–

يوضح الجدول أن أكثر من نصف المشاركين في العينة (53.5%) يشاركون محتوى البودكاست مع الآخرين، بينما 46.5% لا يقومون بذلك.

تشير النتائج إلى أن البودكاست يتمتع بقدرة على الانتشار بين المستمعين من خلال المشاركة الشخصية، مما يعكس جاذبيته وتأثيره في نقل المعلومات والمحتوى الثقافي والاجتماعي بين الأفراد. كما يبرز الجدول دور المستمعين كوسيط فعال في نشر المحتوى، ما يزيد من تأثير البودكاست خارج حدود الجمهور المباشر.

: اختبار الفرضيات الإحصائية

الفرضية الأولى : توجد علاقة إيجابية بين درجة اعتماد الفرد على البودكاست وزيادة إدراكه للمعلومات السياسية والاجتماعية"

الاختبار المستخدم :معامل ارتباط بيرسون(Pearson Correlation)

النتيجة:

- **معامل الارتباط = 0.62**
- **مستوى الدلالة0.01 > (p)**
- **القرار :قبول الفرضية**

توجد علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين اعتماد الفرد على البودكاست وزيادة إدراكه للمعلومات السياسية والاجتماعية.

الفرضية الثانية" كلما زاد اعتماد الفرد على البودكاست، كلما زادت قدرته على تكوين وجهات نظر مستقلة تجاه القضايا العامة مقارنة بالمعتمدين على الإعلام التقليدي"

الاختبار المستخدم :التحليل التمييزي(Discriminant Analysis)

النتيجة:

- **المجموعة مرتفعة الاعتماد: متوسط = 4.2**
- **المجموعة منخفضة الاعتماد: متوسط = 3.1**
- **مستوى الدلالة0.05 > (p)**
- **القرار :قبول الفرضية**

الفرضية الثالثة لأفراد الذين يميلون إلى عدم الثقة في الإعلام التقليدي، هم أكثر عرضة للاعتماد على البودكاست كمصدر بديل للمعلومة

الاختبار المستخدم :معامل الارتباط بين مقياس الثقة في الإعلام التقليدي والاعتماد على البودكاست

النتيجة:

- **معامل الارتباط = −0.54**
- **مستوى الدلالة0.01 > (p)**
- **القرار :قبول الفرضية**

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن قلة الثقة في الإعلام التقليدي ترتبط بزيادة الاعتماد على البودكاست.

الفرضية الرابعة توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اعتماد الجمهور على البودكاست بناءً على المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي)"

الاختبار المستخدم :تحليل التباين الأحادي(One-Way ANOVA)

النتيجة:

- الفروق بين الفئات العمرية0.05 > (p) :
- الفروق بين المستويات التعليمية0.05 > (p) :
- القرار :قبول الفرضية

:الفئة العمرية 18-34 كانت الأعلى اعتمادًا على البودكاست، وكذلك حملة البكالوريوس والماجستير. الشباب والأعلى تعليمًا هم الأكثر اعتمادًا على البودكاست، مما يعكس توجه هذه الفئات نحو المحتوى الرقمي والتفاعلي.

الاستنتاجات

وقد توصل الباحثان الى عدد من الاستنتاجات في معرض تحقيق اهداف البحث وهي :

1. البودكاست، خاصة المسموع، أصبح يشكل مصدرًا مهمًا للمعلومات لدى الجمهور العراقي، مع تزايد الاعتماد عليه خصوصًا بين الفئات الشابة والمتعلمة.
2. يوضح التوزيع الموضوعي للمحتوى المفضل أن الجمهور يبحث في البودكاست عن قضايا تمس واقعه المباشر، وخاصة السياسة والمجتمع، بينما يظل الاهتمام بالمجالات الأخرى محدودًا.
3. استمرار تفضيل البودكاست المسموع يشير إلى تقدير الجمهور لسهولة الاستماع أثناء القيام بأنشطة أخرى، ما يجعله أكثر عملية من المحتوى المرئي.
4. لا يلغي البودكاست دور الإعلام التقليدي، بل يقدم نموذجًا تكامليًا يوفر مساحة للنقاشات العميقة والمحتوى المتخصص الذي قد لا يتسع له الإعلام التقليدي.

التوصيات

1- تشجيع صانعي البودكاست العراقيين على التوسع في مجالات الصحة، الرياضة، والاقتصاد لتلبية احتياجات أوسع من الجمهور.

2-تطوير الجانب المرئي للبودكاست لجذب فئات جديدة، خصوصا من الشباب المهتمين بالمحتوى البصري.

3- عقد شراكات بين صانعي البودكاست والمؤسسات الإعلامية التقليدية للاستفادة من نقاط القوة لدى الطرفين.

5- تنفيذ أبحاث لاحقة تركز على الفروق الديموغرافية في الاستماع للبودكاست، وتأثيراته على الرأي العام العراقي.

References

1. Al-Mashhadani, Saad Salman .*Scientific Research Methodology* .Amman: Osama House for Publishing and Distribution, 2019, p. 66
2. Samir Mohammed .*Studies in Research Methodologies: Media Research* .Cairo: Alam Al-Kutub, 2006, p. 131..
3. Central Organization for Statistics .*Population Estimates of Iraq by Governorates, Environment, and Gender for the Year 2023* .Retrieved April 4, 2025
4. Abdelhamid, Amr Mohammed Mahmoud. "Audience Interaction with Podcast Content on Digital Platforms and Its Implications for the Future of Radio in the Arab Region ".*Dirasat: Human and Social Sciences* ،52 no. 2 (2024): 158–177.
5. Bouzid, Faiza, and Salima Chighir. "Podcasting: A Cultural Industry to Consolidate Language, Identity, and Citizenship through Digital Media Applications – An Analytical Study of YouTube Podcast Content." Paper presented at the Conference on Cultural Transformations and Societal Fields in Algerian Society, 2022.
6. Pew Research Center .*How Americans Use and Engage with Podcasts* .Washington, DC: Pew Research Center, 2023 .https://www.pewresearch.org/journalism/
7. Whipple, Katherine, Imani Ashe, and Luis M. Cueva Chacón. "Examining Podcast Listeners' Perceptions of the Journalistic Functions of Podcasts ".*Electronic News* ،17 no. 1 (2022): 40–66 . https://doi.org/10.1177/19312431221137650.
8. García-Marín, David. "New Media, New Practices? A Study of the First Spanish Podcast Community and Its Pioneers ".*Social Sciences* ،11 no. 7 (2022): 308 .https://doi.org/10.3390/socsci11070308.
9. Sullivan, John L. "The Platforms of Podcasting: Past and Present ".*Social Media + Society* ،5 no. 4 .(2019) https://doi.org/10.1177/2056305119880002.
10. Bou Jafjouf, Zahra. "Electronic Media and Social Issues in Algeria: Humorous Podcasting as a Model ".*Journal of Media Researcher* ،2018 ،p. 138.
11. Berry, Richard. "Podcasting: Considering the Evolution of the Medium and Its Unique Affordances ".*New Media & Society* 14 ،no. 1 (2016): 7–22.
12. Ghazi, Khaled Mohammed .*The Industry of Lies: How to Understand Alternative Media* ؛Giza: Arab Press Agency, 2022, pp. 128–130
13. Khattab, Amal Mohammed. "The Communicative Behavior of Egyptian Youth and Its Relation to Advanced Technological Tools – Podcasting as a Model ".*Journal of the Faculty of Arts – Benha University* 47 ،no. 4 (2017): 127–171, p. 130..
14. Newman, Nic, Richard Fletcher, Craig T. Robertson, Kirsten Eddy, and Rasmus Kleis Nielsen .*Reuters Institute Digital News Report 2023* .Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford, 2023..
15. Bouhmid, M .*Report on the State of Podcasting in the Arab World* .Dubai Press Club, May 29, 2024 . https://dpc.org.ae/ar/media-centre/news/Dubai-Press-Club-issues-groundbreaking-study-on-the-podcasting-industry-in-the-Arab-world .Accessed April 22, 2025 .

16. Levinson, Paul .*The Latest New Media Tools* .Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, 2015, p. 228.
17. Kanaan, Ali Abdel Fattah .*Electronic Journalism* .Amman: Al-Yazouri Scientific Publishing, 2006, p. 36.
18. Jham, Bruno C., and Gilberto V. Durães. "Joining the Podcast Revolution ".*Journal of Dental Education* 72 ،no. 3 (2008): 278 .http://www.jdentaled.org/content/72/3/278.full..
19. Al-Yaacoubi, Soumaya .*Podcasting: Work Requirements and Content Characteristics (A Case Study of Al Jazeera Podcast)* .Qatar: Al Jazeera Media Institute, 2020, p. 13.
20. Singh, S. "Podcast Statistics (2025): Worldwide Listeners, Revenue & Trends." DemandSage, July 25, 2025 . https://www.demandsage.com/podcast-statistics/.
21. Gray, Colin. "Podcast Statistics & Industry Trends 2025: Listens, Gear & ،More ".*The Podcast Host* ،April 17, 2025 .https://www.thepodcasthost.com/listening/podcast-industry-stats/20-6-2025 .
22. Al-Ansari, Ahmed Tawfiq Mohammed .*Alternative Media* .Amman: Al-Yazouri Scientific Publishing, 2020, p. 216..
23. Ibrahim, Ali Hijazi .*Alternative Media* .Amman: Dar Al-Mu'taz, 2017, p. 231.
24. Fadhel, Daliou .*Studies in Electronic Media* .Amman: Academic Book Center, 2019, p. 51.
25. Chohra, Soulimia .*The Role of Educational Podcasting in Activating Distance Learning: A Field Study on a Sample of Podcast Users* .Master's Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, Department of Media and Communication Sciences, 2023, p. 18

*Prof. Dr. Adel Abdul-Razzaq Al-Ghurairi – College of Media, University of Baghdad
Assist. Prof. Dr. Ali Najm Hawas – Dean of the College of Media, Al-Turath University
Assist. Prof. Dr. Mohammed Ismail Al-Khazali – Imam Jaafar Al-Sadiq University

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

السياسات العامة الحكومية في مكافحة ظاهرة التصحر في العراق بعد عام 2015

(*) م. د سامر ناهض خضير

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

https://orcid.org/0009-0000-6268-8777

samer.nahed@nahrainuniv.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01108

(**) م.د علياء محمد طارش

aliaa.mohammed@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

يُعد التصحر من أبرز التحديات البيئية التي تواجه العراق في ظل التغيرات المناخية المتمثلة في ارتفاع دراجات الحرارة وانخفاض الأمطار وتراجع منسوب المياه في نهري دجلة والفرات، مما يؤثر سلباً في الأراضي الزراعية بازدياد الملوحة فيها، وحدوث الكثبان الرملية والعواصف الترابية، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي للمواطن العراقي، ويزداد الأمر سوء بتدخل الإنسان في الطبيعة لأجل تلبيه احتياجات المتعددة التي تفوق ما يوجد في الطبيعة ليحدث خللاً في التوازن البيئي، ويمثل بقطع الأشجار وحرق الغابات وتحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية، مما يسهم بصورة كبيرة بانخفاض مساحة الأراضي الخضراء .

ولمواجهة خطر التصحر الذي أصبح يهدد حياة مختلف الكائنات الحية لثلثي مساحة العراق، فإن هذا الأمر دفع الحكومة العراقية إلى انتهاج عدة سياسات واستراتيجيات منها الانضمام إلى "اتفاقية باريس للمناخ" عام 2015، لتأتي بعد هذا التاريخ جهود وزارتي الموارد المائية والزراعة في وضع سياسة لمكافحة التصحر للسنوات (2019-2021)، لتقوم بعد ذلك الحكومة العراقية بوضع "الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة" للسنوات (2024-2030) إذ تضمنت سياسات شاملة لمكافحة التصحر، وفي إطار التصدي لكثرة حدوث العواصف الترابية اطلقت الحكومة العراقية "مبادرة التشجير" في عام 2023 للحماية من خطر التصحر، وعلى الرغم من اهتمام الحكومة العراقية بالسياسات المناخية لمكافحة التصحر للحاضر والمستقبل إلا أنها تواجه تحديات عدة منها نقص المعدات المتطورة والكوادر اللازمة لتنفيذ مشاريع مكافحة التصحر، فضلاً عن عدم توافر البيانات والنسب الحقيقية لقياس ظاهرة التصحر وضعف الدعم المالي لمشاريع البحث العلمي لمكافحة التصحر، وعدم وعي المواطن العراقي بأهمية الحفاظ على البيئة والمناخ من التصحر، إذ يعد هذا الأمر قيمة أساسية للحياة الصحية التي تسعى إليها الدول والمجتمعات والمنظمات الدولية في ظل تفاقم أزمة المياه والتصحر، ومن ثم فإن هذه التحديات تجعل من التصحر أهم خطر بيئي يواجه تنفيذ رؤية العراق في إطار السياسات البيئية للحفاظ على المناخ السليم تمهيداً لتحقيق التنمية المستدامة لعام 2030 .

الكلمات المفتاحية : (السياسات العامة، التصحر، التغير المناخي، الجفاف، العواصف الترابية) .

Government public policies in combating desertification in Iraq after 2015

(*)Dr :Samer Nahedh Khudhair

College of Political Science – University of Nahrain

https://orcid.org/0009-0000-6268-8777

samer.nahed@nahrainuniv.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01108

(**)Dr :Aliaa Mohammed Tarish

College of Political Science – University of Nahrain

aliaa.mohammed@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

Desertification is one of the most prominent environmental challenges facing Iraq in light of climate change, represented by rising temperatures, declining rainfall, and declining water levels in the Tigris and Euphrates rivers. This negatively impacts agricultural lands through increased salinity, the formation of sand dunes, and dust storms, leading to a decline in agricultural production and food security for Iraqi citizens. The situation is exacerbated by human intervention in nature to meet multiple needs that exceed those found in nature, disrupting the ecological balance. This is manifested in the cutting down of trees, burning of forests, and the conversion of agricultural lands into residential areas, which contributes significantly to the reduction of green space. To confront the threat of desertification, which has become a threat to the lives of various living organisms in two-thirds of Iraq's area, this matter prompted the Iraqi government to adopt several policies and strategies, including joining the "Paris Climate Agreement" in 2015. After this date, the efforts of the Ministries of Water Resources and Agriculture came to develop a policy to combat desertification for the years (2019-2021). The Iraqi government then developed the "National Strategy for Environmental Protection and Improvement" for the years (2024-2030), which included comprehensive policies to combat desertification. In the context of confronting the frequent occurrence of dust storms, the Iraqi government launched the "Afforestation Initiative" in 2023 to protect against the threat of desertification. Despite the Iraqi government's interest in climate policies to combat desertification for the present and future, it faces several challenges, including a shortage of advanced equipment and personnel necessary to implement desertification control projects, in addition to the lack of data and real rates to measure the phenomenon of desertification, weak financial support for scientific research projects to combat desertification, and the lack of awareness among Iraqi citizens of the importance of preserving the environment and climate from desertification, as this matter is a fundamental value. For the healthy life sought by countries, societies and international organizations in light of the worsening water crisis and desertification, these challenges make desertification the most important environmental threat facing the implementation of Iraq's vision within the framework of environmental policies to preserve a healthy climate in preparation for achieving sustainable development by 2030.

Keywords: Public policies, desertification, climate change, drought, dust storms

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

المقدمة

تعد السياسات العامة واحدة من أهم أدوات الحكومة العراقية في مواجهة ظاهرة التصحر، غير أنها واجهة جملة من التحديات، جعل من العراق يعاني من التصحر التي أصبحت حقيقة واضحة تهدد البقاء، إذ أنه عندما يجتمع سوء الأحوال المناخية المتمثلة بقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وازدياد العواصف الترابية مع إهمال الأبعاد البيئية من قبل الإنسان المتمثلة في سوء تنظيم استغلال الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية، وعدم الحفاظ على المياه وتدمير الغطاء النباتي من خلال قطع الأشجار وحرق الغابات وتجريف البساتين، فأن هذا الأمر يؤدي إلى انعدام الأمن الصحي والبيئي والمائي والغذائي للمواطن، فضلاً عن إنه يحرم المدن والمحافظات العراقية من وجود مصدات لوقف زحف الرمال المتحركة والعواصف الترابية، مما ينعكس بصورة سلبية على الأمن البيئي والغذائي والصحي للمواطن العراقي، إذ يظهر ذلك واضحاً بتدني مستويات الإنتاج الزراعي وجفاف الأنهار والبحيرات وزيادة الأملاح في التربة وكثرة تكون الكثبان الرملية والعواصف الترابية، وعليه فأن تحدي التصحر فرض على الحكومة العراقية تبني عدد من السياسيات العامة والخطط والمشاريع والمبادرات والاستراتيجيات، والتعاون بين مختلف المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لاسيما بعد التوقيع على اتفاقية باريس للمناخ 2015، التي تم فيه تنبيه مختلف دول العالم ومنها العراق بخطر ظاهرة التصحر على المجتمع والفرد وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

أهمية البحث : تكمن اهمية البحث على النحو الاتي:

1. يوضح البحث عملية التطور التي مرت بها السياسات الحكومية في العراق، في مجال مكافحة ظاهرة التصحر.
2. يسلط هذا البحث الضوء على اهم مظاهر التصحر في العراق، من اهمها ملوحة التربة وكثرة الكثبان الرملية وانحسار المياه والأراضي المزروعة وغيرها.
3. وضع رؤية مستقبلية للجهود الحكومية في مكافحة ظاهرة التصحر في العراق، تقوم على وجود مشهدين، بناءً على المعطيات المتوافرة.

أهداف البحث: هناك مجموعة من الأهداف يمكن تناولها على النحو الاتي:

1. دراسة حجم التعاون والتكامل بين المؤسسات، التي تقوم على مكافحة ظاهرة التصحر في العراق.
2. بيان العلاقة بين تراجع منسوب المياه وانحسار الأراضي المزروعة ،وازدياد نسب التلوث مع ارتفاع مظاهر التصحر، وربط ذلك بمستويات تدخل السياسات العامة الحكومية.
3. وضع سياسات عامة وطنية شاملة، من أجل تعزيز دور الحكومة في مواجهة ظاهرة التصحر في العراق.

إشكالية البحث : على الرغم من بذل الحكومة العراقية جهوداً كبيرة في صنع السياسات العامة لمكافحة ظاهرة التصحر للحد من آثارها، غير أنها لا تزال تشكل خطراً على الأمن البيئي والغذائي والمائي في العراق، مما يطرح تساؤلات حول الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة التصحر والحد من تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع؟، وما مدى فاعلية السياسات العامة الحكومية المتخذة منذ عام 2015 لمكافحة ظاهرة التصحر والحد منها؟ ، وما مدى ملاءمة هذه السياسات العامة البيئية والاستراتيجيات، والمشاريع التي اطلقتها الحكومة العراقية بعد عام 2015 ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : إن ازدياد فعالية السياسات العامة الحكومية في العراق بعد عام 2015، في مجال إدارة الموارد الاقتصادية والمائية والبيئية، يساهم ذلك في تراجع معدلات التصحر وانحسار ظاهرة الكثبان الرملية، ما ينعكس ذلك في تحقيق تنمية بيئية مستدامة.

منهج البحث: اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي.

هيكلية البحث.

قسم البحث على النحو الاتي:

المحور الأول : نبذه عن عملية صنع السياسات العامة لمكافحة ظاهرة التصحر في العراق.

المحور الثاني: مظاهر التصحر في العراق.

المحور الثالث: السياسات العامة المسؤولة عن مكافحة التصحر في العراق بعد عام 2015

المحور الرابع : مستقبل صنع السياسات العامة لمكافحة التصحر في العراق بعد عام 2015

المحور الأول : نبذة عن عملية صنع السياسات العامة لمكافحة ظاهرة التصحر في العراق.

إذ كانت الحقائق التاريخية تشير إلى أن وادي الرافدين بحضاراته السومرية والبابلية يعد من أقدم المناطق التي عرفت الاهتمام بالمياه والزراعة، وازدهرت في ربوعه حقائق كثيرة تخص تنظيم الري وخزن مياه الفيضانات وصيانة القنوات مكتوبة في شريعة حمورابي[i]، فإن ذلك لم يمنع من تسجيل حقائق أخرى بأن أرض العراق، وما يتمتع من نهرين كبيرين قد عانت من كوارث التصحر الموثق تاريخياً منذ نحو أكثر من أربعة آلاف عام وسط غياب السلطة المركزية الموحدة والقيم الاجتماعية التي تؤكد على التلاحم، وهي نتيجة لانشغال الملوك في الحروب والمنازعات، ومن ثم لم تكن هنالك التفاتة لصيانة[ii]، وعلى الرغم من أن العراق تميز بتربته الصالحة للزراعة، إلا أنها تعاني من مشكلة الملوحة المتراكمة التي تعد مشكلة تاريخية في أراضي وادي الرافدين بسبب الظروف الطبيعية السائدة فيها ، وما يتعلق بالظروف المناخية الجافة وطبيعة الأرض الطبوغرافية [iii].

ولقد بدأ رصد الظواهر المتعلقة بالتصحر وخطره في العراق منذ الستينات، إذ اهتمت السياسات العامة للحكومة بمسألة المياه وطرق الري في ظروف انعدام شبكات فعالة للبزل، وقامت الدولة بإجراءات عديدة الهدف منها مكافحة التصحر، ومنها ما تضمنته خطة التنمية القومية 1965 1969 م من إنشاء بعض المبازل [iv].

وفي عام 1973 أقدم على نحو خطوة إنشاء دائرة الغابات ومكافحة التصحر التي بدأت أعمالها بالاهتمام بالمشاريع والأبحاث والدراسات التي تستهدف الحد من ظاهرة التصحر وزحف الرمال وعادة الغطاء النباتي للمناطق التي أصبحت صحراوية، وتوزعت هذه الدائرة على عدد من المحطات منها [v]:

1. محطة أبحاث بيجي / تابعة إلى دائرة البحث العلمي الملقاة على عاتقها إجراء الدراسات والأبحاث والعمل على إيقاف زحف الرمال في منطقة (بيجي وحمرين) .
2. محطة أبحاث الفجر / محافظة ذي قار مهمتها إجراء الأبحاث والدراسات والعمل على تثبيت الكثبان الرملية ،وزحف الرمال في منطقة السهل الرسوبي.
3. محطة مشروع الواحات الصحراوية في محافظة الانبار التابع الى هيئة اعمار الصحارى المجلس الزراعي الأعلى، مهمته اعادة الغطاء النباتي بمناطق الصحراء الغربية عن طريق زراعة الأشجار المتحملة للجفاف، وكذلك حماية النبات الطبيعي بمنطقة عمل المشروع وتقديم الخدمات إلى رعاة الاغنام.

وفي سنة 1978 تم تشكيل دائرة باسم المنشأة العامة للواحات وصيانة التربة تابعة وزارة الزراعة والري ترتبط بها المشاريع السابقة، وبعد ذلك اصبحت هذه الدائرة باسم الهيأة العامة للمراعي والواحات وصيانة التربة، وفي عام 1986 لجأت الحكومة العراقية بهدف الحد من ظاهرة التصحر إلى تجربة مصدات الرياح الرئيسة ،التي تمثلت بزراعة الأشجار المقاومة للمناخ الصحراوي منها الصنوبر والسرو اليوكالبتوز

الأكاسيا في مشروع الواحات الصحراوية، وايضاً حول المناطق الرعوية بالاعتماد إتجاه الرياح السائدة والمسافة بينهما 500 متر مكونة من 6 صفوف [vi].

وفي سنة 1989 تم دمج دائرة (الهيأة العامة للمراعي والواحات وصيانة التربة) بدائرة جديدة باسم الهيأة العامة للخدمات الزراعية مع دوائر أخرى، وبعد مدة قصيرة أعيدت النشاطات كافة التي الحقت بهذه الدائرة الى ما كانت عليه سابقاً، لتصبح في عام 1990 هذه الدائرة قسم استثمار الصحراء الغربية ومكافحة التصحر تابع لوزارة الري، وفي عام 1999 أعيد ارتباط هذا القسم بوزارة الزراعة إذ ارتبطت بوزير الزراعة مباشرة.

وفي عام 1995 تم تأسيس مجلس حماية وتحسين البيئة في العراق، وارتبط هذا المجلس بوزارة الصحة وعد أول هيئة مسؤولة عن إعداد السياسات العامة البيئية، وأول هيكل تنظيمي يأخذ على عاتقه اصدار القوانين والتعليمات المتعلقة بالواقع البيئي في العراق، لاسيما فيما يتعلق بمشكلة تلوث الهواء والمياه[vii].

وبهدف مواجهة التغيرات المناخية ومنها التصحر حاولت الحكومة العراقية التنسيق بين التشريعات والسياسات العامة الوطنية لتكوين إطاراً مؤسسياً يمنح العراق بيئة آمنة، وكانت أهم خطوة في عام 1997 تأسيس دائرة حماية وتحسين البيئة بموجب قانون رقم (3) لسنة 1997 [viii].

وفي عام 2004 وبعد التغييرات التي حدثت في هيكل وزارة الزراعة العراقية اصبح هنالك اهتمام بمعالجة مشكلة التصحر، إذ أنشأت الهيأة العامة لمكافحة التصحر وضمت كل من: (مشروع الواحات الصحراوية، مشروع تثبيت الكثبان الرملية، مشروع تنمية المراعي الطبيعية [ix]، وفي إطار مكافحة التصحر اطلقت الحكومة العراقية في عام 2006 مشروع "الحزام الأخضر" الذي بدأ في الجزء الجنوبي الغربي من العراق لاسيما في محافظتي كربلاء والنجف اللتان تتعرضا بشكل مستمر للعواصف الرملية والترابية، وبدأت المشروع بجهود ذاتية لمديرية زراعة كربلاء، وبالتعاون مع مديريات البلدية والتخطيط العمراني والبيئي لإنشاء حزام أخضر بطول 27 كليو متر وبعرض يتراوح من 100–200 متر، ويتم ريه بواسطة الآبار التي حفرت من قبل الشركة العامة لحفر الآبار التي حفرت51 بئرا بعمق 35–50 متر، لري أكثر من 100000عشرات آلاف أشجار النخيل والزيتون والأوكالبتوس، التي تم اختيارها لمقاومتها الحرارة وملوحة التربة، فضلاً عن كونها مصدرات لظاهرة التصحر والعواصف الرملية التي تنطلق من صحارى تحيط بكربلاء جنوب العاصمة بغداد [x].

وفي عام 2008 أقر قانون تشكيل وزارة البيئة العراقية رقم (37) لسنة 2008، إذ أشارت المادة 4 فيه إلى أهمية نشر الوعي البيئي، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة التصحر، والحماية من الأتربة والتلوث من خلال العمل على عقد الندوات والدورات والورش في مجال مكافحة التصحر في داخل وخارج العراق [xi].

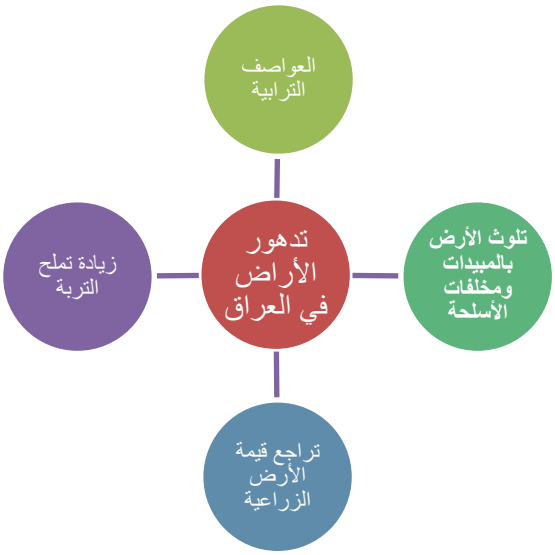
بناءً على ما سبق ذكره لجأت الحكومة العراقية إلى إقامة "مشاريع الحزام الأخضر" الذي اقتصر في بدايته على ثلاث محافظات هي كربلاء التي تم فيها العمل وإنجاز مشروع الحزام الأخضر الجنوبي في عام 2011 ، ومشروع الحزام الأخضر في الجهة الشمالية الغربية لمحافظة النجف الذي انجز عام 2013، أما محافظة المثنى فقد تعثر فيها مشروع الحزام الأخضر بسبب عدم توافر التخصيص المالي [xii].

ونظراً لحداثة النظام السياسي بالعراق في الانفتاح على السوق العالمية والاقتصاد الحر والتوجه الحكومي الحديث نحو مشاركة القطاع الخاص واسهامه مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات التعاونية في مجال مكافحة التصحر مثل جمعيات مستخدمي المياه والجمعيات التعاونية الفلاحية، ونقابة الأطباء البيطريين ونقابة المهندسين الزراعيين، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود عدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والمراكز بين عامي 2012–2013 لدعم المشاريع المتعلقة بالتصحر والجفاف وتدهور الأراضي في العراق[xiii]، ومنها: (منظمة طبيعة العراق و منظمة معاً لحماية الإنسان والبيئة)، كما وجدت (22) مؤسسة ومركز تابع لمختلف الوزارات التي اخذت على عاتقها القيام بالدراسات وتقديم التقارير حول ظاهرة التصحر في العراق ومنها على سبيل المثال شبعة التصحر/ مركز التغيرات المناخية في وزارة البيئة، دائرة التصحر والغابات في وزارة الزراعة، قسم الخرائط البيئة– دائرة التخطيط والمتابعة/ البرنامج الوطني لحوضي دجلة والفرات في وزارة الزراعة، مركز دراسات البيئة في وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح، المركز الوطني لإدارة الموارد المائية في وزارة

الموارد المائية، أما في وزارة النقل فكانت الهيئة العامة للأنواء الجوية فضلاً عن دائرة الزراعة والمياه، أما في وزارة البلديات والاشغال العامة فكان وجود مركز البحوث البيئية، فيما وجد في وزارة التخطيط مديرية الإحصاء الزراعي ومديرية إحصاءات البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية، أما في وزارة العلوم والتكنولوجيا وجدت دائرة البحوث الزراعية ودائرة بحوث الفضاء والتحسس النائي، فيما خصصت وزارة التعليم عدد من المراكز والاقسام لبحث ظاهرة التصحر منها مركز دراسات الصحاري في جامعة الأنبار، ومركز دراسات البادية وبحرية ساوة في جامعة المثنى، وقسم التصحر في كلية الزراعة جامعة بغداد، ووحدة التصحر في معهد المسيب[xiv].

ونظراً لخطورة الوضع البيئي لاسيما فيما يتعلق بالتصحر في العراق أظهر مؤشرات الأداء البيئي (EPI) في عام 2012م لدول العالم الذي تعده جامعة بيل الأمريكية سنوياً، إن تسلسل العراق بالمرتبة132 لكفاءة الأداء البيني[xv]، وفي سبيل ذلك جاءت الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية للمدة (2013–2017) التي أكدت على ما جاء في خطة التنمية الوطنية 2010–2014 بأهمية وضرورة إدماج البعد البيئي بالبعد الاقتصادي والاجتماعي لاسيما فيما بتعلق باستعمال الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة ورفع مستوى الوعي لدى المواطن العراقي بالمخاطر البيئية مثل التصحر والجفاف والتلوث، إذ إن التغلب على تلك المخاطر يشكل أساس لتحقيق التنمية والعمل على تحسين الوضع البيئي، فكانت الاستراتيجية نتيجة لجهود مؤسسات حكومية تشريعية وتنفيذية ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات دولية مختصة بالبيئة مثل منظمات الأمم المتحدة [xvi]، ومع تزايد نسبة التصحر في الأراضي ووصولها إلى 42% من مساحة العراق بفعل عوامل انجراف التربة والتملح وتكون الكثبان الرملية وتدهور الغطاء النباتي أنعكس هذا الأمر بصورة سلبية على الفرد وواقع العراق البيئي، إذ ارتفعت درجات الحرارة لتصل إلى 56 مقابل انخفاض نسبة الأمطار إلى 150 ملم، كما ارتفعت معدلات العواصف الرملية والترابية التي أصابت العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات [xvii].

شكل (1) أسباب تدهور وتراجع الأراضي الصالحة للزراعة في العراق



الشكل من إعداد الباحثان يوضع

بناءً على ما سبق ذكره فإنه على الرغم من تركيز جهود السياسات العامة الحكومية في مجال مكافحة التصحر، فقد كان تسلسل العراق البيئي في عام 2014 بالمرتبة 149من مجموع 178 دولة، وعليه فإن وضع العراق البيني في ظل تلوث الهواء بالأتربة وفقدان التنوع الإحيائي وضياع مواطن الإحياء أحد الأسباب التي دفعت باتجاه الخروج بالتظاهرات الشعبية ضد الفساد وسوء الأداء الحكومي، ليكون أول إجراء تقوم به الحكومة برئاسة رئيس الوزراء (حيدر العبادي) بإلغاء وزارة البيئة ودمجها مع وزارة الصحة عام2015 ، والتي نظرت إلى

القضايا والتحديات البيئة ومنها التصحر بأنها موضوعاً هامشياً بالقياس إلى القضايا الصحية، وإن هذا إلغاء وزارة البيئة بجعلها مديرية تابعة لوزارة الصحة دل على عدم الجدية وإعطاء الأولوية للمشاكل البيئية ومنها مشكلة التصحر في خطط وجهود الحكومة العراقية [xviii].

وعليه يمكن القول: إنه على الرغم من اهتمام الحكومة العراقية من خلال صنعها للسياسات العامة عبر مختلف الحقب التاريخية من أجل مكافحة خطر التصحر، إلا أنها تبقى محاولات تتصارع مع تحدي بيئي متعدد الأسباب في ظل ضعف الدعم المادي وقلة الخبرات المحلية في التعامل مع مشكلة التصحر التي يفقد العراق بسببها التنوع الاحيائي والتوازن البيئي.

المحور الثاني: مظاهر التصحر في العراق

لقد أدى انتشار ظاهرة التصحر في العراق، إلى إلحاق الضرر بالبيئة والمناخ، وذلك بفعل مجموعة من المتغيرات والأسباب الطبيعية والبشرية التي أسهمت في تفاقم ظاهرة التصحر ومن أبرزها :

1. **انحسار وجفاف الأهوار:** لقد تعرضت الأهوار منذ بداية السبعينات إلى التجفيف بسبب سياسات النظام السياسي السابق، وفي عام 2001 قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشر صور تبين تدمير الأهوار منبهاً المجتمع الدولي إن العراق يفقد 90% من مساحة الأهوار هذا الأمر أدى أن يفقد العراق مساحات شاسعة منها خلال السنوات القليلة الماضية بفعل بناء السدود وتغيير مساره[xix].
2. **تلـوث التربـة:** تعاني مساحات واسعة من أراضي العراق من خطر وجود الاشعاع ومخلفات الأسلحة وانتشار الأملاح ،لاسيما في مدن ومحافظات الوسط، الأمر الذي يجعل العراق سنوياً يفقد 5% من أراضيه الصالحة للزراعة، وفي المستقبل خلال العشرة سنوات القادمة يتوقع أن يفقد العراق 50% من أراضيه الزراعية، وذلك في ظل شحة المياه وتدمير وتجريف الأراضي الزراعية وكثرة العواصف الترابية [xx].
3. **الكثبان الرملية:** لقد تأثرت المدن والمحافظات العراقية بظاهرة الكثبان الرملية عدا المنطقة الشمالية الجبلية والشرقية من محافظة صلاح الدين، في حين تعد منطقة السهل الرسوبي بين حوضي دجلة والفرات ومحافظات بابل والديوانية والناصرية والتي تقدر مساحتها بحوالي 3 مليون دونم، فضلاً عن منطقة الشريط الممتد من محافظة النجف وصولاً إلى الحدود العراقية – الكويتية، وعدة مناطق متفرقة من محافظات (ديالى، كربلاء، الرمادي، البصرة، والعمارة لاسيما قضاء علي الشرقي وعلي الغربي من أكثر المدن والمحافظات العراقية التي تشتد فيها ظاهرة الكثبان الرملية[xxi]، **إذ** تؤثر الرمال المتحركة على الأراضي الزراعية وعلى مشاريع الري والبزل، ففي محافظة بابل على سبيل المثال طمرت الرمال الكثير من قنوات الري والبزل لاسيما المجرى الرئيس لمشروع المسيب الكبير أو المصب العام، واهم المناطق المتأثرة بحركة الكثبان الرملية تقع قرب الفجر ومنطقة تل اللحم في محافظة الناصرية، وجنوب منطقة شيخ سعد قرب علي الغربي في محافظة واسط، إذ إن الرمال المتحركة توثر في إنشاء المشاريع التي تقع على خط تقدمها، فضلاً طمرها الأراضي الزراعية وتدمير المحاصيل المزروعة، وتقدر المساحة المغطاة بالرمال المتحركة في العراق بحوالي ٣٠,٦ % [xxii].
4. **قطع الأشجار والنباتات وحرق الغابات:** يسهم وجود الغطاء النباتي من الأراضي الزراعية والغابات في نشوء بيئة مناخية معتدلة تعزز من المناخ المتوازن، إلا أنه في العراق تعرض الغطاء الأخضر من النباتات إلى التدمير والإزالة لما يقارب 600 نوع من الأشجار منها الزينون والجوز والسماق، التي كانت عبارة عن غابات في شمال العراق، والنخيل والأعشاب البرية في وسط وجنوب العراق[xxiii]، وعليه فأن إزالة وحرق أشجار النخيل الكثيف المتنوع التمر على ضفاف شط العرب وتجريف البساتين بسبب التوسع العمراني ، لاسيما المدن التي تقع على ضفاف أنهار دجلة والفرات وشط العرب له آثار كارثية ضارة للبيئة، إذ أدى إلى تصحر مساحات واسعة وهجرة ونزوح كبير للسكان من هذه المناطق بعدما كانت توصف بجنات عدن في الماضي السحيق وأرض السواد في الجاهلية وصدر الإسلام وهي التي يقال في العهد العباسي أنها غابة متصلة من الأنواع المختلفة من الأشجار من بغداد إلى البصرة كما أنها هي نفسها التي أسكنت ما بين ٢٥ – ٣٠ مليونا من البشر في رفاهية ونعيم ضربت بها الأمثال لقد بالغ الأجانب في وصف خصوبتها [xxiv]، مما ينعكس في ارتفاع درجات الحرارة وكثرة حدوث العواصف الترابية وقلة الأمطار، لاسيما وأن الدونم الواحد من أشجار الغابات يسهم في امتصاص 3–4 طن من الغبار سنوياً و140 كغم من أوكسيد الكاربون، المسبب الأول للاحتباس الحراري والتلوث الذي يهدد مستقبل المناخ والنظام البيئي السليم في العراق[xxv].

يتضح مما سبق: أن أسباب التصحر متعددة فمنها ما هو يعود إلى أسباب طبيعة، ومنها ما يتعلق بأسباب بشرية تتمثل التدخل الإنساني الذي يدمر بأفعاله البيئة والمناخ السليم، ويبدو ذلك واضحاً عندما يتعلق الأمر بغياب الهواء النقي وتراجع مناسيب المياه الصالحة للشرب، وعدم وجود الغطاء النباتي الأخضر الذي تعاني أغلب المحافظات العراقية من فقدانه، الأمر الذي جعل الحكومة العراقية تتخذ عدد من الإجراءات والسياسات لمكافحة التصحر .

المحور الثالث: السياسات العامة المسؤولة عن مكافحة التصحر في العراق بعد عام 2015

لقد اهتمت الدولة العراقية باتخاذ مجموعة من السياسات العامة وتبني استراتيجيات ومبادرات لمكافحة مشكلة التصحر بآثارها البيئية الخطيرة المتمثلة بالجفاف والعواصف الغبارية والكثبان الرملية، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشاريع بالتعاون مع وزارتي الزراعة والموارد المائية التي من شأنها التقليل خطرها، وضعت السياسات الخاصة في سبيل تنمية واستعادة الغطاء النباتي الطبيعي وايقاف زحف الرمال، والعمل على زيادة الرقعة الخضراء في المناطق المتدهورة وذلك على مستويات عدة:

أولاً : على المستوى التنفيذي : لقد برزت عدة مبادرات من قبل الحكومة العراقية، عملت على تنفيذ مجموعة من السياسات العامة والبرامج، تضمنت التعاون بين مجموعة من الوزرات والمؤسسات الرسمية والدولية، بهدف مكافحة التصحر والحد من آثاره وهي .

1. **مبادرة الترليون للبنك المركزي العراقي:** هدفت المبادرة التي اطلقها البنك المركزي العراقي عام 2015 إلى تشجيع القطاع الخاص والأفراد ومختلف مؤسسات الدولة على الاقتراض المدعوم (5) تريليون دينار عراقي من خلال البنوك الخاصة، وصندوق الإسكان لدعم القطاعات الزراعية والصناعية، فضلاً عن دعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك الخاصة، وفي منتصف عام 2020 تم زيادة المبادرة بمقدار (9) تريليون دينار عراقي، وفي عام 2021 أطلق البنك المركزي العراقي مبادرات لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة واستعمال الطاقة البديلة بأكثر من (20) مليار دينار عراقي وخصص تريليون دينار عراقي لكل منها [xxvi].
2. **مشروع الواحات الصحراوية:** لقد اطلقت وزارة البيئة وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الزراعة دائرة الغابات ومكافحة التصحر، وبتمويل من (يو ان دي بي) بإنجاز مشروع زراعة الواحات الصحراوية المعروفة بوجود المياه الجوفية في منطقة الواحات الصحراوية على سبيل المثال في صحراء غرب الأنبار قرب حديثة والقائم وهيت، بكونها منطقة رعي تصلح لزراعة مختلف أنواع الأشجار والفواكه منها النخيل والزيتون والفستق الحلبي التي تتحمل الظروف المناخية وقلة الحاجة إلى الماء، وذلك بالاعتماد على حفر الآبار واستخراج المياه بواسطة الطاقة الشمسية، الأمر الذي يجعل منها مناطق استثمارية منتجة تنعش الاقتصاد العراقي وليس فقط مخصصة لإيقاف الزحف الصحراوي، الأمر الذي ينعكس في النهاية بتحسين البيئة والمناخ [xxvii]، وأبرز مثال على الاستثمار في الواحات الصحراوية هو في صحراء كربلاء "مشروع مدينة سيد الشهداء الزراعية" الذي بدأ العمل فيه عام 2018 بمساحة إجمالية تبلغ 21000دونم، ويضم المشروع 14 مرشة محورية تغطي مساحة 80-120 دونم يتم الري فيها عن طريق الآبار وتم فيها زراعة 15 صنف من الحنطة، وتوفير 100 نوع من البذور وإدخال 18 نوع من الأشجار لأول مرة إلى العراق، وإعادة 20 نوع من الأشجار التي اختفت من العراق فضلاً عن توفير 250 فرصة عمل، الأمر الذي يسهم بالإجمال بنشر ثقافة التشجير والحفاظ على البيئة من التغير المناخي[xxviii].
3. **مشروع "الورقة البيضاء"** : جاء اهتمام الحكومة العراقية لمكافحة التصحر من خلال تقديم رئيس الوزراء الأسبق (مصطفى الكاظمي) في عام 2020 مشروع "الورقة البيضاء" "الكتاب الأبيض" الذي من خلاله تم تشكيل لجنة عليا وضعت استراتيجية وطنية، بهدف تعزيز الاقتصاد الأخضر بزراعة "مليون شجرة" وواحات مسيجة لزيادة الرقعة الخضراء للمدن ومكافحة التصحر،

وفـي هـذا الشـأن قـدرت وزارة الزراعيـة حاجـة العـراق إلـى 14 مليـون شـجرة فـي مختلـف المحافظـات العراقيـة، وذلـك للحـد مـن التصحر[xxix].

4. **مشروع مبادرات الغطاء النباتي:** لقد سعى العراق إلى بذل جهود كبيرة في سبيل التوعية المجتمعية لخطر التصحر، وتم اطلاق عدد من المبادرات في عام 2021 منها مبادرة "انعاش وادي الرافدين" ومبادة "الغطاء النباتي" و مبادرة "زيادة المساحات الخضراء" التي اطلقها الرئيس العراقي السابق (برهم صالح) بالتعاون والتنسيق مع وزارة البيئة التي هدفت إلى زيادة الغطاء النباتي عن طريق الأحزمة الخضراء وانشاء الغابات لإيقاف الزحف الصحراوي والعواصف الترابية والرملية التي تأتي من مصادر إقليمية بنسبة 95% وذلك من خلال صحراء بادية دير الزور، صراء الرويشد في الأردن، وصحراء الربع الخالي في السعودية، وقد أنجزت وزارة البيئة تنفيذ هذه المبادرات من خلال الدعم والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة وصناديق التمويل الدولية [xxx].
5. **مشروع تثبيت الكثبان الرملية :** قدمت دائرة الغابات ومكافحة التصحر في وزارة الزراعة مشروع تثبيت الكثبان الرملية لمواجهة العواصف الترابية وآثارها، وأعلنت المباشرة بتنفيذ هذا المشروع عام 2022، إذ أنه استناداً إلى توصيات لجنة الأمر الديواني رقم(73) الصادر عن الأمانة العامة لرئاسة الوزراء قامت اللجنة الفنية المشكلة من دائرة الغابات ومكافحة التصحر بالبدء بتنفيذ مشروع تثبيت الكثبان الرملية عن طريق إنشاء حزام أخضر في منطقة (الكطيعة) ضمن الحدود الإدارية بين محافظتي ذي قار والمثنى، بهدف إيقاف زحف الكثبان الرملية على القرى والمشاريع الاستراتيجية والاراضي الزراعية ضمن هذه المنطقة التي تعد من أشد بؤر الكثبان الرملية، وعليه يسعى المشروع الى ادخال طرق جديدة وتكنولوجيا حديثة لمكافحة التصحر بواسطة التقنيات الحديثة، لتثبيت الكثبان فضلاً عن توعية السكان المحليين من خلال الحملات التوعوية للنهوض بالواقع البيئي وتوفير بيئة صالحة للزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[xxxi].
6. **مبادرة التشجير:** قامت الحكومة العراقية بتنفيذ حملة لزراعة الأشجار للحد من تأثير خطر التغير المناخي، إذ أعلن رئيس الوزراء(محمد شياع السوداني) خلال مؤتمر المناخ العراقي في محافظة البصرة 12 مارس 2023 بحضور عدد من السفراء والمنظمات المحلية والدولية ومسؤولين عن الأمم المتحدة عن حملة لزراعة خمسة ملايين شجرة في مختلف المحافظات العراقية؛ لمكافحة التصحر والجفاف المتكرر وندره المياه والعواصف الترابية، التي بسببها يتم اغلاق المطارات والمدارس وتأثر فيها أكثر من 7 ملايين عراقي تعرضوا للنزوح[xxxii]، وتأتي هذه المبادرة استكمالاً لمبادرة زراعة مليون شجرة التي تم اطلاقها في شهر مارس 2022 من قبل دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لرئاسة الوزراء، وتم تنفيذها من قبل مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية ،لاسيما الجامعات والمدارس التي قامت بإنجاز زراعة أكثر من 1800000 شجرة ومختلف النباتات بصورة عبرت عن حملة وطنية توعوية لزيادة المساحات الخضراء ودعم قطاع البيئة في تحقيق التنمية المستدامة [xxxiii].
7. **مشروع تنمية واستثمار المراعي الطبيعية:** اهتمت وزارة الزراعة العراقية بتنمية الغطاء النباتي الطبيعي في مناطق الجزيرة والباديتين الشمالية والجنوبية، فضلاً عن منطقة الصحراء الشرقية ضمن محافظات ديالى وواسط وميسان، إذ تم العمل على تأهيل محطات المراعي التي تدهورت في السنوات الأخيرة بشكل كامل، وتضم هذه المحطات مشاتل لإنتاج مختلف المنتجات الزراعية والمحاصيل الحقلية ومحمية نباتية لتكون مصادر وراثية للنباتات الطبيعية [xxxiv]، وتأتي محافظة نينوى في مقدمة المحافظات العراقية التي تم فيها تأهيل محطة مراعي الخضر، وكذلك محافظة المثنى تم فيها تأهيل محطة مراعي السلمان، ومحافظة البصرة التي تم فيها تأهيل محطة مراعي خضر الماء، ومحافظة ميسان التي تم فيها تأهيل محطة مراعي الطيب، وعليه فأن الحكومة العراقية هدفت إلى تأهيل٢٦ محطة مراع في مختلف مناطق الجزيرة والباديتين الشمالية والجنوبية والصحراء الشرقية[xxxv]، وفي خطوة علمية وعملية ممهدة لتطبيق دراسة إعمار المراعي، قامت محافظة نينوى وعن طريق مركز بحوث الزراعة الجافة والحافظة في جامعة الموصل بإدخال آلة المحراث Delfino3 المتخصص بالحفر وخزن المياه، لتكون اول جهة علمية تدخل هذا المحراث إلى العراق وبالتعاون مع مديرية زراعة نينوى وبدعم منظمة برنامج الأغذية العالمي WFP، ونجح تجريب هذه الآلة على مساحة ٥٠٠ دونم في قضاء البعاج في نينوى عام 2024 [xxxvi].

ثانياً: على المستوى التشريعي : لقد اتجهت الحكومة العراقية نحو تبني نمطاً إصلاحياً تشريعياً رصين ومستقل يهدف الى رفع مستوى الوعي البيئي لدى المواطن العراقي، ويكون قادراً على معالجة الأزمات البيئية وفي مقدمتها التصحر، وفي مقدمة هذه التشريعات كان قانون حماية وتحسين البيئة رقم 72 لعام 2009 الذي تم تشريعه من قبل البرلمان العراقي نتيجة لتعرض العراق لخطر التصحر والجفاف[xxxvii]، وعليه فإنه في سبيل ترسيخ الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية في مجال حماية البيئة والعمل على تحسينها، تم سن تشريعات لإعادة زراعة الأراضي المتصحرة، إذ قامت الحكومة العراقية بتشريع قانون رقم 12 لسنة 2010 الخاص بتسجيل وتنظيم وتفعيل عمل منظمات المجتمع المدني، والعمل على تشجيع الجهود التطوعية في مجال خدمة البيئة [xxxviii]، فضلاً عن نشر جمعيات "مستخدمي المياه" في المحافظات العراقية كافة، وذلك بهدف زيادة الوعي البيئي بين الفلاحين لاستخدام المياه، وهنا فإن الدور الكبير يقع على عاتق اللجنة العليا للمبادرة الزراعية والجمعيات الفلاحية من خلال القيام بما يأتي [xxxix]:

1- دعم الاستثمار في القطاع الخاص، ومنح القروض الميسرة للقطاع الزراعي بهدف الاستخدام الكفوء ورفع الإنتاج .

2- تشجيع نشاطات ومبادرات مكافحة التصحر، من خلال تحفيز العاملين في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على الاستثمار والمشاركة في فعاليات مكافحة التصحر.

وأهم خطوة تشريعية في مجال حماية الاستدامة البيئية في العراق كانت مع إقرار خطة التنمية الوطنية 2010-2014 التي حددت مجموعة من الأهداف الاستراتيجية منها تعزيز الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة وإصلاح 4مليون دونم من الأراضي الزراعية المتملحة وتبني خطة وبرنامج تنفيذي لإنعاش وإحياء الأهوار في العراق وذلك بعدها موروث وطني عالمي[xl]، وفي سبيل الحفاظ على الموارد المائية ومواجهة خطر ظاهرة التصحر والجفاف والعواصف الترابية المتزايدة بعد عام 2015، فقد وضعت الحكومة العراقية "استراتيجية الطاقة الوطنية" 2015-2030 ، وبدعم من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وتعاون مختلف الوزارات العراقية ،لاسيما البيئة والزراعة والكهرباء في إعداد السياسات ووضع الإطار التنظيمي في سبيل التوجه نحو الطاقة النظيفة لحماية البيئة، إلا أن تنفيذ ذلك واجه تحديات منها سوء تصميم الهياكل المؤسسية والحكومية، وضعف آليات السوق مما يجعل من العراق خامس دولة لتأثيرات السلبية لتغير المناخ [xli].

وعلى المستوى التشريعي لمكافحة التصحر في العراق جاء إقرار قانون الأمن الغذائي من قبل البرلمان في يونيو 2022، الذي لجأت فيه الحكومة العراقية لتحقيق وتمويل احتياجات التنمية ومعالجة القضايا العاجلة ومنها التصحر، بالاعتماد على عائدات النفط الخام التي تجاوزت 100 مليار دولار أمريكي للمرة الأولى، لتتاح الحكومة العراقية الحالية برئاسة(محمد شياع السوداني) الفرصة بتكييف هذه الأموال لمعالجة التصحر في ظل تخصيص مبلغ (700) مليار دينار عراقي من "الأمن الغذائي" إلى وزارة الزراعة ودعم مشاريع توسيع الغطاء الأخضر بتخصيص 40 مليار دينار عراقي لدعم الري، و(5) مليار دينار عراقي لمكافحة التصحر[xlii].

ثالثاً: على المستوى الدولي : لقد اهتمت الحكومة العراقية من خلال صنعها للسياسات العامة بظاهرة التصحر التي اخذت ابعاداً واهتمام عالمي، ففي عام 2008 تأكدت الحاجة إلى انضمام العراق إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحماية البيئية ومنها القرار رقم (2008/85) المتعلق بانضمام العراق الى اتحاد المحاكم العربية لحماية البيئة، وكذلك القرار المرقم(2008/47) المتعلق بانضمام العراق الى اتفاقية بازل بشأن التصرف في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود[xliii]، كما قام العراق بالتصديق على عدد من الاتفاقيات منها الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي رقم (31) لسنة 2008، واتفاقية فينا وبرتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون رقم(24) لسنة 2007[xliv]، وفي عام 2009 صدر قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر رقم (7) لسنة 2009[xlv]، وفي الخامس عشر من أبريل عام 2012 لجأت الحكومة العراقية وعبر وزارة الزراعة بعقد اتفاق مع اليونان يتضمن العمل على تفعيل اللجنة المشتركة لبحث القضايا المتعلقة بملف التصحر والجفاف من خلال أدخال تقنيات حديثة للري الزراعي[xlvi].

ومع توجهات النهج العالمي لمكافحة التصحر وقع العراق على اتفاقية باريس للتغير المناخي 2015، التي دخلت حيز التنفيذ في كانون الأول من عام 2021، وعبر فيها العراق عن رؤيته للعمل المناخي لعام 2030 من خلال الاهتمام الوطني اللازم لأمانة "اتفاقية باريس" ضمان الحد الأدنى من الغطاء النباتي الأخضر، والتكيف مع الأزمات المناخية ومنها التصحر[xlvii].

وفي سبيل تفعيل التعاون الدولي توقيع اتفاقيات مع الأمم المتحدة ومنظمات بيئية لدعم برامج مكافحة التصحر، والاستفادة من التمويل الدولي لمشاريع التنمية البيئية. أعلن رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) في مارس/ آذار 2023،إطلاق مبادرة التشجير لمكافحة التصحر والعواصف الترابية في الوقت الذي تكافح فيه البلاد آثار نقص المياه وتغير المناخ، مما أدى إلى موجات حارة وحالات جفاف متكررة وتم الكشف عن هذه المبادرة خلال مؤتمر المناخ العراقي الذي عقد في البصرة بحضور سفراء ومسؤولين من الأمم المتحدة ويهدف المشروع إلى

زراعة خمسة ملايين شجرة في جميع أنحاء البلاد، وقد تم اعتماده من قبل العديد من المنظمات الوطنية والدولية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما انضم العراق الى مبادرة الشرق الأوسط التي أطلقتها المملكة العربية السعودية، بهدف زراعة خمسين مليار شجرة في منطقة الشرق الأوسط لغاية عام (2050) [xlviii] .

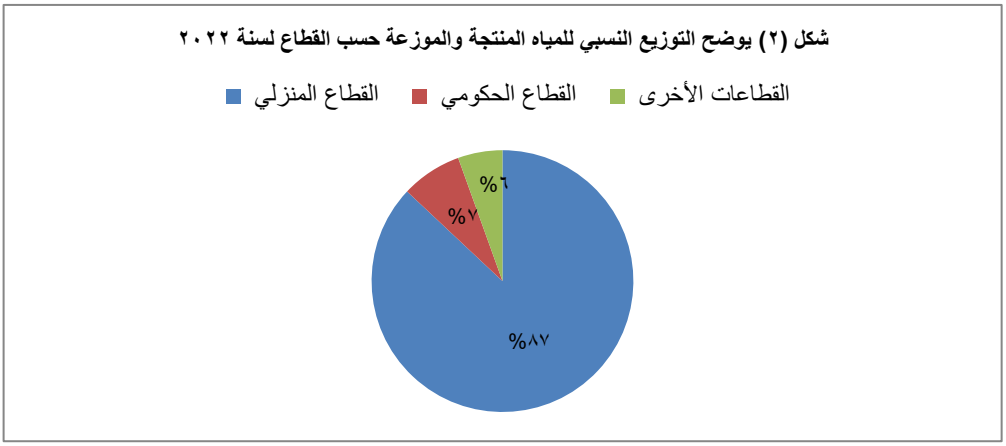
يتضح مما سبق إن اهتمام الحكومة العراقية من خلال صنعها للسياسات العامة من أجل مكافحة التصحر شمل مختلف الأصعدة، إذ لم يقتصر على جانب معين دون آخر، وفي سبيل ذلك وضعت الحكومة العراقية مختلف السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع، وتم التوقع على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لاسيما بعد عام 2015، وهذا ما يفسر خطورة ظاهرة التصحر على الفرد والمجتمع والدولة ليس فقط في الوقت الحاضر وإنما على المستقبل ايضاً.

المحور الرابع : مستقبل صنع السياسات العامة لمكافحة التصحر في العراق بعد عام 2015.

لقد أسهمت التغيرات المناخية المتتالية في العراق بظهور العديد من المشكلات البيئية التي تهدد مستقبل الواقع البيئي والصحي والمائي والغذائي في العراق، ومن أجل الحصول على بيئة سليمة ومتوازنة واكبت الحكومة العراقية التوجهات العالمية للدول بوضع عدداً من السياسات العامة التي تقوم على الحد من خطر الجفاف وقله المياه ومكافحة التصحر، وينظر في هذا المشهد إن التصحر يزداد بصورة كبيرة، في حين ينظر في المشهد الثاني إلى أن تنفيذ الحكومة العراقية للبرامج والمشاريع يمكن أن يسهم في المستقبل بحماية البيئة والطبيعة والمناخ في العراق من خطر التصحر والحد من آثاره، وهي على النحو الاتي:

المشهد الأول: تراجع أداء السياسات العامة في مكافحة التصحر

إن استمرار ضعف إداء السياسات العامة للحفاظ على المياه وقلة التخصيصات المالية وضعف الوعي لدى المواطن العراقي بأهمية الحفاظ على المياه، إذ يتم استعمال المياه بشكل مفرط في سقي الحدائق وغسل السيارات والتلاعب بأقفال الخطوط الناقلة للمياه من قبل بعض المواطنين، كما يتم التجاوز على كميات المياه في المناطق العشوائية، وعليه فإن كل ذلك يؤدي إلى انخفاض كمية المياه ومساحات الغطاء النباتي، إذ أن (87.5%) من المحافظات تعاني من مشكلة عدم كفاية إنتاج المشاريع المائية لسد حاجتها في ظل قلة التخصيصات المالية السنوية المرصودة لتنفيذ مشاريع المياه وعمليات الإدامة والصيانة على حد سواء في الموازنة الاستثمارية لأنشاء المشاريع الجديدة أم الموازنة التشغيلية لتأمين متطلبات تشغيل محطات المياه من وقود ومواد تعقيم وصيانة [xlix].



المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق : كمية ونوعية المياه لسنة 2022، قسم إحصاءات البيئة تموز 2023، ص13.

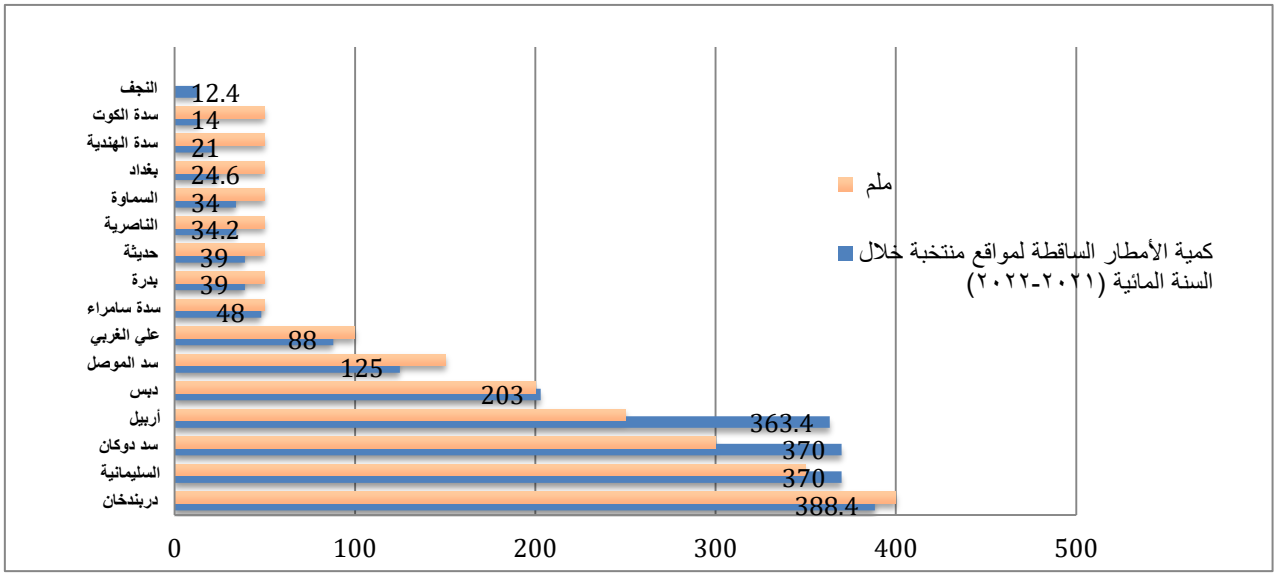
بناءً على ما سبق ذكره فإن العواصف والكثبان الرملية في العراق التي لم تكن تتجاوز 21 يوما في السنة خلال ستينيات القرن الماضي، وصلت في عام 2016 إلى 120 عاصفة، وفي هذا الشأن أشار الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) بأن العواصف الترابية

في تزايد سيبلغ 300 عاصفة سنوياً خلال العشر سنوات القادمة، وعليه يتوقع في هذا السيناريو أن يزاد التصحر في العراق بفعل زيادة العواصف الترابية التي تأتي من الصحراء غرب العراق وزيادة بناء الجسور والمشاريع على نهري دجلة والفرات، مما يسهم في انخفاض مساحة الأراضي الزراعية وتدهور انتاجيتها وذلك بتلف المحاصيل الزراعية؛ لعدم إمكانية حدوث عملية التركيب الضوئي ومن ثم التأثير في الأمن الغذائي والصحي للمواطن العراقي، وهذا كله يصب في عدم فعالية السياسات العامة في ظل تفاقم مظاهر التصحر[I].



وانطلاقاً من أهمية مكافحة التصحر بجعل يوم 17 حزيران من كل عام يوماً عالماً مخصص لإقامة الندوات والمؤتمرات من كل عام لمكافحة التصحر والجفاف [Ii]، ففي ظل ارتفاع درجات الحرارة التي أدت إلى تبخر كميات كبيرة من المياه في نهري دجلة والفرات وهو ما بدأ واضحاً على مستقبل المياه في العراق يتجه نحو الجفاف والتصحر، ففي عام (2020–2021) بلغ اجمالي الوارد المائي(31.25) مليار م3، في حين بلغ اجمالي الوارد المائي لعام 2021 –2022(25.50) مليار م3، أي بانخفاض مقداره (18.4%) وانخفاض تساقط الامطار في معظم المدن والمحافظات العراقية [Iii] ، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

شكل (3) كمية ونوعية المياه لسنة 2022

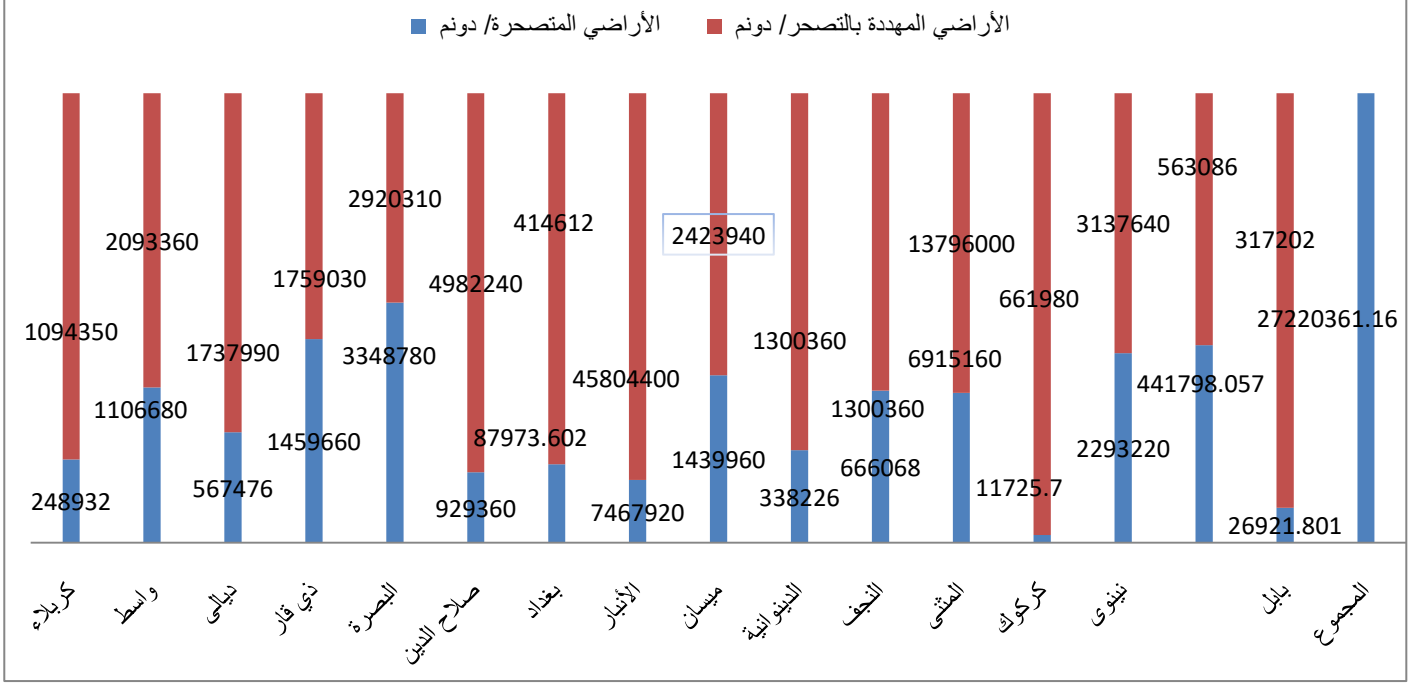


المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق : كمية ونوعية المياه لسنة 2022، قسم إحصاءات البيئة تموز 2023،ص9.

وعليه فإنه من المتوقع في المستقبل أن تنخفض معدل كميات المياه في العراق بنسبة 24% وذلك بحلول عام 2050 في ظل الزيادة السكانية والتغيرات المناخية المتمثلة بزيادة مستويات الجفاف والتصحر وإعاقة التنمية الزراعية[Iiii]، وهذا أيضاً ما يحذر منه صندوق النقد الدولي الذي

أشار إن عام 2025 سيشهد انخفاض الموارد المائية ومنسوب المياه في العراق بنسبة 50% وإنه خلال السنوات المقبلة يمكن أن تجف الأنهار في العراق، وذلك في ظل ضعف السياسات العامة والتخطيط البيئي والاستعمال المفرط للمياه مما سيزيد بدوه من تصحر الأراضي الزراعية، وازدياد حدوث العواصف الرملية في العاصمة بغداد وباقي المحافظات من (243يوم إلى 272) في السنة وربما أكثر من ذلك في المستقبل[liv]، الأمر الذي أسهم بشكل مباشر في نزوح أكثر من 55290 فردا في أكتوبر عام 2022 من محافظات وسط وجنوب العراق، أي أن واحد من بين كل عشرة أشخاص ينزحون بسبب التصحر والعواصف الرملية والترابية التي تخنق السكان وما تسبب به من تدهور التربية وشحة المياه التي في المستقبل ممكن أن تكون سببا في حصول النزاعات لسبعة ملايين فرداً ربما يعانون في السنوات القادمة من صعوبة الحصول على المياه والتي يفقد العراق بسببها سنوياً 100 ألف دونم من المساحات المخصصة للزراعة وذلك وسط غياب استراتيجيات التخفيف من آثار التصحر والكثبان الرملية [lv]، وهو ما تم الكشف عنه في تقرير ديوان الرقابة المالية الصادر في 2022/6/12 بأن العراق فقد 72مليون دونم من الأراضي الزراعية التي أصبحت متصحرة وهنالك مساحات أخرى مهددة بالتصحر تقدر 94 مليون دونم، وهنا فإن العراق يقع ضمن المجموعة الثانية للدول العربية المتصحرة والتي تبلغ نسبة التصحر بها من ١٠ – ٥٠% ويشاركها المجموعة السودان وسوريا وتونس ويتصدر العراق المجموعة بنسبة تصحر ٥٤% حيث انخفض مستوى منسوب مياه دجلة والفرات بنسبة كبيرة وجفت بعض البحيرات مثل بحيرة ساوة، مما يعني زيادة مساحات التصحر وزيادة مساحات أخرى مهددة بالتصحر في العراق[lvi]. وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

شكل (٤) مساحة الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر في المحافظات العراقية لعام ٢٠٢٢



المصدر: مروج محمد حسن، الفجوة بين ظاهرة التصحر والسياسات الحكومية، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص8 .

من خلال ذلك يتضح ان مشهد التراجع في اداء السياسات العامة للحكومة العراقية في مكافحة ظاهرة التصحر قد استند على مجموعة من البيانات الاحصائية والأدلة التي تشير إليه، وعليه اذا استمر هذا الأداء سنكون أمام مستقبل خطير يهدد الأجيال القادمة.

المشهد الثاني: فعالية أداء السياسات العامة في مكافحة التصحر.

إن التصحر يمكن أن يهدد الاستقرار الاجتماعي في العراق ويعيق في المستقبل جهود الحكومة العراقية، وذلك في سعيها لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق التنمية المستدامة بعد عام 2015، إذ أقدمت الحكومة العراقية نحو اتخاذ مجموعة من السياسات العامة لمكافحة التصحر في المستقبل، فكانت خطة التنمية الوطنية 2013–2017 التي نجحت في محاولة تثبيت الكثبان الرميلية عن طريق تنمية الغطاء النباتي في المناطق الصحراوية، واستثمار مياه الأمطار عبر إقامة السدود الصغيرة ومنها مشروع حوض الحماد ، فضلاً عن النجاح بتنفيذ 78 محطة للمراعي باستعمال تقنيات الري الحديثة، وانعاش وتنمية الأهوار والمحميات الطبيعية بمساحة تبلغ 1000 دونم [lvii].

أما في 2016 /7/17 فقد تم إدراج الأهوار في العراق ضمن لائحة التراث العالمي، وذلك بعد تقديم العراق إلى اللجنة الدائمة "الاتفاقية رامسار" للمحافظة على الأهوار والمستنقعات المائية للمدة المنعقدة من 13–17 حزيران 2016 في سويسرا، إذ تمت الموافقة على أن تكون الأهوار الوسطى وهور الحويزة وهور الحمار محمية طبيعية بعوان "جنة عدن" [lviii]، وذلك بكونها ذات بعد حضاري وتأريخي وفي المستقبل يمكن أن تعد ضمن المقومات الاقتصادية والطبيعية التي تسهم في المحافظة على التنوع الإحيائي والبيئي في العراق الذي يواجه خطر تلوث الهواء بالأتربة والعواصف الرملية والانبعاثات الغازية من المركبات والمعامل، وفي هذا الشأن تم إقرار الاستراتيجية الوطنية لحماية التنوع البيولوجي للأعوام 2015–2020 عن طريق وضع البرامج والخطط وإنشاء بنك وطني "بنك الجينات" للنباتات والحيوانات المحورة وراثياً والأغذية المعدلة وراثياً، وإعطاء أهمية للتنوع البيولوجي ذلك ضمن إدراجه في المناهج الدراسية التي أعدتها وزارة التربية العراقية، إذ تم الإشارة إلى أهمية الحفاظ على البيئة من التغير والتدهور المناخي الذي يشكل التصحر وتدهور التربة أحد أهم مخاطره[lix]، وفي سبيل ذلك جاءت الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في العراق 2024–2030، إذ تعد تطويراً للنسخة الأولى من استراتيجية حماية وتحسين البيئة عام 2013 التي تعثرت بسبب الظروف الأمنة والحرب على تنظيم "داعش" الإرهابي، إذ تم إطلاقها للتخلص من الآثار السلبية لمستقبل التغير المناخي في العراق، بصورة تضمن العمل على تحسين البيئة، فضلاً عن التحكم بالتلوث بصورة تكون متوائمة مع رؤية العراق المستقبلية لعام 2030 التي تعد إطاراً شاملاً لعملية إنشاء بيئة مستدامة وتحقيق تنمية مستدامة على الصعيد البيئي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي[lx].

بناءً على ما سبق ذكره فإن الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في العراق 2024–2030 احتوت على برنامج "العمل الوطني لمكافحة التصحر"، إذ يشكل هذا البرنامج إطاراً شاملاً لخطة عمل الحكومة العراقية للمستقبل في مجال مكافحة التصحر، وذلك بالأخذ بمجموعة السياسات والبرامج الوطنية والاستراتيجيات التي تتماشى مع ما تؤكد عليه الاتفاقيات الدولية لمكافحة التصحر، وعليه تسعى الاستراتيجية في المستقبل تحقيق ما يأتي[lxi] :

أ- إعادة تأهيل النظم البيئية والمحافظة عليها.

ب- تحسين الوعي والثقيف البيئي.

ت- تطوير وتدعيم المؤسسات والموارد البشرية والأطر التشريعية .

وفي إطار الحصول على مستقبل أفضل في بيئة نقية يقف صامداً أمام تحدي تلوث الهواء في العاصمة بالأتربة ومخلفات المصانع والانقاض وازدحام المباني والسيارات، فإن الحكومة العراقية شرعت بتنفيذ مشروع "غابات بغداد المستدامة" الأكبر في العراق والشرق الأوسط بمساحة تمد بنحو 5000 دونم، لتحويل أرض "معسكر الرشيد" السابقة إلى مساحات من الغابات الخضراء، وذلك بزراعة مختلف الأشجار بنحو مليون شجرة معمرة، وإنشاء البحيرات والممرات المائية والمحميات بيئية تحافظ على التنوع الإحيائي، فضلاً عن التخلص من النفايات التي تراكمت عبر 22 عاماً، ويعتمد المشروع على الطاقة النظيفة لاستعادة التوازن البيئي المفقود في العاصمة بغداد بعد تأكل المساحات الخضراء فيها، الأمر الذي يجعله مشروعاً متكاملاً وفي المستقبل في حال اكتماله ،فأنه سيكون مفتاحاً للتوازن البيئي والحد من الأتربة وزيادة التصحر والتلوث من جانب ومن جانب آخر يسهم في خفض درجات الحرارة بمقدار خمس درجات مئوية وتحسين جودة الحياة وتحويل بغداد

إلى مدينة أكثر استدامة بدلاً من كونها مجرد لوحة كونكريتية صماء" فاقدة للهوية البيئية لتكون نموذجاً يمكن أن تحتذي به باقي المحافظات العراقية [lxii].

ويمكننا القول : أن من أجل تحقيق رؤية العراق المستقبلية في مكافحة التصحر وتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ استراتيجية وسياسات عامة تسهم في تحسين المناخ و"القضاء على الفقر" بحلول عام 2030، فإنه نجاح مكافحة التصحر والحد من آثاره يعتمد على الإنسان أولاً: بقدرته على التكيف مع التغيير المناخي، ويعتمد على الحكومة ثانياً: بسعيها نحو العمل على تقليل الانبعاثات السامة والسيطرة على اتساع الجفاف والتصحر وتمدد الكثبان الرملية نحو المدن العراقية، كما يعتمد على المجتمع ثالثاً: في التكاتف والعمل الطوعي في مجال خدمة وتحسين البيئة والحفاظ عليها من أضرار التغير المناخي وفي مقدمتها التصحر الذي يؤثر في صحة المواطنين ومختلف الكائنات الحية والنبات إذا ما استمر الوضع في المستقبل فإن هذا السيناريو الأقرب للواقع، وهنا يتوجب على صانع القرار العراقي اتباع خطة ذات إصلاحات شاملة على المستوى التشريعي والتنفيذي والتعاون على الصعيد الدولي، بدءاً من تخصيص نسبة معينة من الموارد المائية وصولاً إلى الالتزام بتنفيذ بنود المعاهدات والاتفاقيات الدولية .

الخاتمة

لقد بذلت الحكومة العراقية عن طريق صنعها للسياسات العامة جهودًا كبيرة في مجال مكافحة التصحر على الصعيد التنفيذي والتشريعي والدولي من خلال عدة مشاريع وبرامج ومبادرات واستراتيجيات بعد عام 2015 ، بهدف الوقوف على الإجراءات الكفيلة بمكافحة التصحر واستصلاح الأراضي وتحسين إدارة الموارد المائية وزيادة الوعي البيئي، لكن تحقيق ذلك يواجه عدة تحديات على الصعيد الطبيعي والبشري، إذ يصعب السيطرة على الظواهر الطبيعة مثل التصحر وقلة الأمطار والعواصف الترابية، فهذه الظواهر هي بالأصل حدثت نتيجة لتدمير البيئة من الإنسان، وعليه فإن العراق بمفرده لا يستطيع السيطرة على التصحر في ظل ضعف الإمكانات وعدم توافر الآليات اللازمة والهدر في توظيف التخصيصات المالية لمكافحة التصحر وفي الاستغلال الأمثل للمياه، الأمر الذي يفسر ازدياد مساحات التصحر وجفاف الانهار مقابل ازدياد المدن والسكان على حساب فقدان الأراضي الزراعية، كل ذلك يجعل البيئة في العراق تعاني من الضرر البيئي والصحي وهو ما يعيق جهود السياسات العامة البيئية والأهداف المستقبلية للعراق في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية، والحفاظ على البيئة السليمة للأجيال القادمة .

Sources

1. Iraq begins implementation of sand dune stabilization project to combat dust storms, available on the internet at the following website: https://alrray.org/?p=554907. August 17, 2022.
2. A group of authors, the marshes of iraq: three studies on the environment, animals, and tourism, 1st ed., al-rafidain center for dialogue, beirut, 2019.
3. Abdul ghafour ibrahim ahmed, an economic perspective on the food problem in iraq, 1st ed., zahran publishing and distribution house, amman, 2008.
4. Afp, climate-stressed iraq says will plant 5 million trees, march 13 2023.
5. Ahlam shaker aziz, water and food security in iraq: (challenges, possibilities, and solutions), iraqi trade journal, issue (32), baghdad, 2019.
6. Akram al-qasir, the legal system of the institutions and activities of the world trade organization, 1st ed., arab center for publishing and distribution, cairo, vol. 2, 2017.

7. Akram fadel saeed qasir, the legal system of the institutions and activities of the world trade organization: a comparative study, 1st ed., arab center for publishing and distribution, cairo, vol. 2, 2017.
8. Aseel omar muslim salman al-khaled, criminal liability of unlicensed non-governmental organizations: (a comparative study), 1st ed., arab center for publishing and distribution, cairo, 2020.
9. Fadel ahmed shihab and farid majeed eid, soil pollution, 1st ed., al-yazudi publishing and distribution house, amman, 2016.
10. First voluntary report on the sustainable development goals 2019.
11. For the first time in iraq, the university of mosul introduces a modern technology for pasture restoration. Available on the following website: https://uomosul.edu.iq/news-20365/ accessed april 10, 2025.
12. Harry estepanian and noam redan, climate change, energy, and the environment: a strategic roadmap for energy transformation in iraq, al-bayan center for studies and planning – friedrich ebert foundation, october 2022.
13. Hasuni jadoo abdullah, desertification: deterioration of the ecosystem, 1st ed., dar dijlah publishers and distributors, amman, 2010.
14. Hussein askary, southwest asia and the eurasian land-bridge, helga zepp-larouche ،michael billington ، rachel douglas , the new silk road becomes the world land-bridge, eir news service , 2014.
15. Ibrahim muhammad elias al-hayali and younis saeed hassan al-bak, sustainable agriculture, 1st ed., al-moataz publishing and distribution house, amman, 2025.
16. International monetary fund, middle east and central asia dept, iraq 2022 article iv consultation-press release; and staff report, 2023.
17. Jassim al-falahi, boiling earth: (environmental challenges in iraq), 1st ed., bloomania publishing and distribution, cairo, 2024.
18. Jassim younis al-hariri, regional and international competition in iraq and its implications for its foreign relations after the american occupation, dar al-janan publishing and distribution, amman, 2016.
19. Kazem abdul amir mohsen al-zaidi, ecosystems and environmental pollution problems, (n.d.), dar al-hikma, baghdad, 2014.
20. Ministry of agriculture, department of forests and combating desertification, available at the following website: https://zeraa.gov.iq/upload/5951260686.pdf, accessed april 4, 2025.
21. Ministry of agriculture, department of forests and combating desertification, available at the following website: https://zeraa.gov.iq/upload/5951260686.pdf accessed april 6, 2025.
22. Ministry of environment, national strategy for environmental protection and improvement in the republic of iraq (2024-2030).

23. Ministry of environment, national strategy report for environmental protection in iraq and executive action plan for the period (2013-2017).
24. Ministry of planning, central statistical organization, environmental statistics for iraq: water quantity and quality for the year 2022, department of environmental statistics, july 2023.
25. Ministry of planning, central statistical organization, environmental statistics for iraq: water quantity and quality for the year 2022, department of environmental statistics, july 2023.
26. Ministry of planning, national development plan (2013-2017), baghdad, january 2013.
27. Ministry of planning, national development plan (2018-2022), baghdad, june 2018.
28. Mohsen abdel hamid tawfiq, environmental management in the arab world, 1st ed., arab league educational, cultural, and scientific organization, tunis, 1993.
29. Muhammad hamdi, dictionary of dates, 1st ed., academic library, giza, volume (1), 2014.
30. Report of the federal board of supreme audit: a detailed report on the ministry of health and environment's policy in implementing a sample of international environmental and sustainable development agreements, december 30, 2020.
31. Report of the united nations convention to combat desertification: performance review and implementation evaluation system, june 18, 2014.
32. Report of the united nations convention to combat desertification: performance review and implementation evaluation system, june 18, 2014.
33. Report of the united nations convention to combat desertification: performance review and implementation evaluation system, june 18, 2014.
34. Sabri faris al-hiti, desertification (its concept, causes, risks, and combating it), 1st ed., al-yazudi scientific publishing and distribution house, 2011.
35. Saheb al-rubaie, integrated water resources management, 1st ed., safahat for studies and publishing, damascus, 2010.
36. Saja muhammad abbas al-fadhli, the role of administrative control in protecting the beauty of cities, 1st ed., arab center for publishing and distribution, cairo, 2017.
37. Salah ahmed tahoun, desertification and land use in heliopolis, 1st ed., academic library, cairo, 2010.
38. Sama yas, the iraqi desert triumphs: the value of green cover in combating desertification, al-bayan center for studies and planning, baghdad, 2023.
39. Sama yas, the iraqi desert triumphs: the value of green cover in combating desertification, al-bayan center for studies and planning, baghdad, 2023.
40. Shakir ali ،abdelazim negm, groundwater in developing countries: case studies from mena, asia and west africa, springer, switzerland ,2025.

41. Suad naji al-azzawi, desertification and environmental pollution in iraq, (ph.d.), arab scientific community organization, (ph.d.), 2017.
42. Suha al-shaikhli, desertification in iraq: a serious humanitarian problem, al-mada newspaper, issue no. (901), monday, march 19 2017.
43. Suhair ibrahim hajim al-hiti, international responsibility for environmental damage, 1st ed., raslan foundation for printing, publishing, and distribution, damascus, 2016.
44. Sulafa tariq al-shaalan, a reading of environmental protection and improvement law no. (27) of 2009, al-bayan center for studies and planning, baghdad, 2021.
45. Surur al-ali, the forest project: a green dream changing the face of baghdad, al-sabah newspaper, issue no. (6126), baghdad, wednesday, march 12, 2025.
46. un migration, global data institute : displacement tracking matrix, global data institute displacement tracking matrix, october 2023.
47. younis al-bak and bilal al-amiri, forests and their impact on food security, 1st ed., al-moataz publishing and distribution house, amman, 2025.

(i) Sabry Faris Al-Hiti, Desertification (Concept - Causes - Risk - Combating It), 1st ed., Al-Yazudi Scientific Publishing and Distribution House, 2011, p. 179

(ii) Salah Ahmed Tahoun, Desertification and Land Use in Heliopolis, 1st ed., Academic Library, Cairo, 2010, p. 37.

(iii) Sabry Faris Al-Hiti, Desertification (Concept, Causes, Risks, and Combating It), previously mentioned source, p. 179.

(iv) The same source, p. 189.

(v) Ministry of Agriculture, Department of Forests and Combating Desertification, available at the following website: https://zeraa.gov.iq/upload/5951260686.pdf Accessed on 4/4/2025.

(vi) Hasuni Jadou Abdullah, Desertification: Ecosystem Deterioration, 1st ed., Dijlah Publishers and Distributors, Amman, 2010, p. 61.

(vii) Mohsen Abdel Hamid Tawfiq, Environmental Management in the Arab World, 1st ed., Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization, Tunis, 1993, p. 187.

(viii) Suhair Ibrahim Hajim Al-Haiti, International Responsibility for Environmental Damage, 1st ed., Raslan Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, 2016, p. 146.

(ix) Ministry of Agriculture, Department of Forests and Combating Desertification, available at the following website: https://zeraa.gov.iq/upload/5951260686.pdf Accessed on 4/6/2025.

(x) Hussein Askary, Southwest Asia and the Eurasian Land-Bridge, Helga Zepp-LaRouche ،Michael Billington ، Rachel Douglas , The New Silk Road Becomes the World Land-bridge, EIR News Service , 2014, page V1:8. 48.

(xi) Report of the United Nations Convention to Combat Desertification: Performance Review and Evaluation System for Implementation, 18/6/2014, p. 6.

[xii]Federal Audit Bureau Report: Policy Detailed Report on the Ministry of Health and Environment's Policy in Implementing a Sample of International Environmental and Sustainable Development Agreements, 12/30/2020, p. 16.

[xiii]Report of the United Nations Convention to Combat Desertification: Performance Review and Evaluation System for Implementation, 18/6/2014, p. 5.

[xiv]The same source, p. 5.

[xv]Suad Naji Al-Azzawi, Desertification and Environmental Pollution in Iraq, (Ph.D.), Arab Scientific Community Organization, (Ph.D.), 2017, p. 12.

[xvi]Ministry of Environment, National Strategy Report for the Protection of the Environment of Iraq and Executive Action Plan for the Period (2013-2017), pp. 7-8 .

[xvii]The same source, p. 16.

[xviii]Suad Naji Al-Azzawi, Desertification and Pollution of the Iraqi Environment, previously cited source, p. 12 .

[xix]Kazim Abdul-Amir Mohsen Al-Zaidy, Ecosystems and Environmental Pollution Problems, (n.d.), Dar Al-Hikma, Baghdad, 2014, p. 48 .

[xx]Younis Al-Bak and Bilal Al-Amiri, Forests and their impact on food security, 1st ed., Dar Al-Mu'taz for Publishing and Distribution, Amman, 2025, p. 142 .

[xxi]Fadel Ahmed Shehab and Farid Majeed Eid, Soil Pollution, 1st ed., Dar Al-Yazudi for Publishing and Distribution, Amman, 2016, p. 277 .

[xxii]Hassouni Jadoua Abdullah, Desertification: Ecosystem Degradation, previously cited source, p. 49.

[xxiii]Ibrahim Muhammad Elias Al-Hayali and Younis Saeed Hassan Al-Bak, Sustainable Agriculture, 1st ed., Al-Moataz House for Publishing and Distribution, Amman, 2025, pp. 542-543.

[xxiv]Hassouni Jadoua Abdullah, Desertification: Ecosystem Degradation, p. 40.

[xxv]Ibrahim Muhammad Ilyas Al-Hayali and Younis Saeed Hassan Al-Bak, Sustainable Agriculture, previously cited source, pp. 542-543 .

[xxvi] International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Dept, Iraq 2022 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report, 2023 ,Page 8.

[xxvii]Jassim Al-Falahi, Boiling Earth: (Environmental Challenges in Iraq), 1st ed., Bloomania Publishing and Distribution, Cairo, 2024, p. 187 .

[xxviii]First Voluntary Report on the Sustainable Development Goals 2019, pp. 64-66 .

[xxix]Sama Yas, The Iraqi Desert Triumphs: The Value of Green Cover in Combating Desertification, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2023, p. 8.

[xxx]Jassim Al-Falahi, Boiling Earth: (Environmental Challenges in Iraq), previously cited source, pp. 176-177.

[xxxi]Iraq begins implementing a sand dune stabilization project to combat dust storms. Available online at: https://alrray.org/?p=554907. August 17, 2022.

[xxxii] AFP, Climate-stressed Iraq says will plant 5 million trees, March 13 2023, Page 1-2.

[xxxiii]Jassim Al-Falahi, Boiling Earth: (Environmental Challenges in Iraq), previously mentioned source, p. 177 .

(xxxiv)Abdul Ghafour Ibrahim Ahmed, An Economic Perspective on the Food Problem in Iraq, 1st ed., Dar Zahran for Publishing and Distribution, Amman, 2008, pp. 29-32.

(xxxv)Suha Al-Shaikhly, Desertification in Iraq: A Serious Humanitarian Problem, Al-Mada Newspaper, Issue (901), Monday, March 19, 2017, p. 6 .

(xxxvi)June 30, 2024 For the first time in Iraq, the University of Mosul introduces a modern technology for pasture restoration / Available on the following website: https://uomosul.edu.iq/news-20365/ Accessed on 4/10/2025.

(xxxvii)Salafa Tariq Al-Shalan, Reading the Environmental Protection and Improvement Law No. (27) of 2009, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2021, p. 7.

(xxxviii)Aseel Omar Muslim Salman Al-Khaled, Criminal Liability of Unlicensed Non-Governmental Organizations: (A Comparative Study), 1st ed., Arab Center for Publishing and Distribution, Cairo, 2020, pp. 96-97.

(xxxix)Saheb Al-Rubaie, Integrated Water Resources Management, 1st ed., Safahat for Studies and Publishing, Damascus, 2010, pp. 115-116 .

(xl)Report of the United Nations Convention to Combat Desertification: Performance Review and Evaluation System for Implementation, 18/6/2014, p. 18.

(xli)Harry Estepanian and Noam Redan, Climate Change, Energy, and the Environment: A Strategic Roadmap for Energy Transformation in Iraq, Al-Bayan Center for Studies and Planning – Friedrich Ebert Stiftung, October 2022, pp. 3-7.

(xlii)Sama Yas, The Iraqi Desert Triumphs: The Value of Green Cover in Combating Desertification, previously cited source, p. 12.

(xliii)Saja Muhammad Abbas Al-Fadhli, The Role of Administrative Control in Protecting the Beauty of Cities, 1st ed., Arab Center for Publishing and Distribution, Cairo, 2017, p. 100.

(xliv)Akram Al-Qasir, The Legal System of the Institutions and Activities of the World Trade Organization, 1st ed., Arab Center for Publishing and Distribution, Cairo, Vol. 2, 2017, pp. 865-866.

(xlv)Akram Fadel Saeed Qasir, The Legal System of the Institutions and Activities of the World Trade Organization: A Comparative Study, 1st ed., Arab Center for Publishing and Distribution, Cairo, 2017, Vol. 2, p. 983 .

(xlvi)Jassim Younis Al-Hariri, Regional and International Competition in Iraq and its Impact on its Foreign Relations after the American Occupation, Dar Al-Janan for Publishing and Distribution, Amman, 2016, p. 178.

(xlvii)Sama Yas, The Iraqi Desert Triumphs: The Value of Green Cover in Combating Desertification, previously cited source, p. 8.

(xlviii)Jassim Al-Falahi, Boiling Earth: (Environmental Challenges in Iraq), previously cited source, p. 179, p. 119.

(xlix)Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Environmental Statistics for Iraq: Water Quantity and Quality for the Year 2022, Environmental Statistics Department, July 2023, p. 13.

(l)Suad Naji Al-Azzawi, Desertification and Environmental Pollution in Iraq, previously cited source, pp. 40-41.

(li)Muhammad Hamdi, Dictionary of Histories, 1st ed., Academic Library, Giza, Volume (1), 2014, p. 553.

(lii)Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Environmental Statistics for Iraq: Quantity and Quality of Water for the Year 2022, Environmental Statistics Department, July 2023, p. 8.

[liii] Shakir Ali ،Abdelazim Negm, Groundwater in Developing Countries: Case Studies from MENA, Asia and West Africa, Springer, Switzerland ,2025, Page 69.

[liv]Sama Yas, The Iraqi Desert Triumphs: The Value of Green Cover in Combating Desertification, previously cited source, p. 7.

[lv] un migration, global data institute : displacement tracking matrix, global data institute displacement tracking matrix, october 2023, page 3.

[lvi]Ahlam Shaker Aziz, Water and Food Security in Iraq: (Challenges, Possibilities and Solutions), Iraqi Trade Journal, Issue (32), Baghdad, 2019, p. 40.

[lvii]Ministry of Planning, National Development Plan (2013-2017), Baghdad, January 2013, p. 20.

[lviii]Group of authors, The Marshes of Iraq: Three Studies on Environment, Animals, and Tourism, 1st ed., Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut, 2019, p. 151 .

[lix]Ministry of Planning, National Development Plan (2018-2022), Baghdad, June 2018, pp. 254-265 .

[lx]Ministry of Environment, National Strategy for Environmental Protection and Improvement in the Republic of Iraq (2024-2030), p. 13.

[lxi]The same source, p. 85 .

[lxii]Surur Al-Ali, The Forest Project: A Green Dream Changing the Face of Baghdad, Al-Sabah Newspaper, Issue No. (6126), Baghdad, Wednesday, March 12, 2025, p. 7.

الاستبصار الإستراتيجي والامن القومي "سد الفجوات "

م. د زهراء حسن كاظم

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية– قسم الدراسات الاقتصادية

zahraa23@uomustansiriyah.edu.iq

https://orcid.org/0009-0001-5439-2586

10.65441/umisa.2025.01109

الملخص:

لم يعد الاستبصار الاستراتيجي ترفاً تأخذ به تلك الدول او تهجرهُ، تستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية، فالقرن الحادي والعشرون يحمل من عواصف التغيير، ما يحّمل البشرية على الاستعداد لهُ، والأخذ بأسباب مواجهته، بجهد جماعي علمي يستشرف هذهِ التغيرات. فالفكرة هنا تقضي بإدخال روحية العزم والتصميم في فن إدارة شؤون البلاد وأن تغرس في أذهان صناع القرار طرائق في التفكير الخاص بالسياسة وإحساساً بالاتجاه يعُينهم خلال تقلبات لابد أن تحصل في العلاقات الخارجية. وتقاس في ضوئه معالم القوة والقدرة كذلك.

الكلمات المفتاحية:_الاستبصار الإستراتيجي، النظام الدولي، اللاخطية ، المستقبل ، البراغماتية ، التبصّر.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

Strategic Foresight and National Security: "Bridging the Gaps"

Dr. Zahraa Hassan Kazim

Al-Mustansiriya Center For Arab And International Studies - Department Of Economic Studies

zahraa23@uomustansiriyah.edu.iq

https://orcid.org/0009-0001-5439-2586

10.65441/umisa.2025.01109

Abstract:

Strategic foresight can no longer be regarded as a mere luxury that states may choose to embrace or neglect, regardless of whether they are developed or developing. The twenty-first century is characterized by profound waves of change that necessitate collective scientific efforts to anticipate and respond effectively. The essence of this idea lies in embedding a spirit of determination and resolve within the practice of governance, while cultivating in policymakers innovative modes of political thinking and a clear sense of direction to navigate the inevitable shifts in international relations. Within this framework, the benchmarks of power and capability are also evaluated.

Keywords: Strategic foresight, international system, non-linearity, future, pragmatism, foresight.

المقدمة:

"يمكن للمرء أن يقول إنَّ المستقبل يأتي الينا بسرعة أكبر من قبل، إنَّ تدفق نهر الزمن يتسارع" كان التفكير بالمستقبل، ابتداءاً هماً يومياً ترافق مع نشأة الإنسان وتألفه ليؤسس التجمعات وصولاً الى نشأة الدولة ككيان ذاتي ما لبث أنْ صادف ذلك الهّم، الجهود الحثيثة لتقنين توارد فصوله حتى انتقلت آلياته من التنجيم إلى التخمين ثم التوقع، عبر موجات تطور تعاملت معها البشرية بروح من التعلم وتوطين مظاهرها.

اهداف البحث:

كما رأى "توينبي" التاريخ على نحو تطوري وليس على نحو دائري بحت، أي كعجلة لا تدور فحسب، بل تتحرك إلى الامام، بحيث تصبح الحضارة متحضرة" فعالم القرن الحادي والعشرين يبدو معقداً وغير متوقع فهو عصر التغييرات الكبرى المتعددة. وهنا يردد الرائد الواقعي هانز مورجن ثاو بأن "النزعة العلمية قد تركت الإنسان ثرياً في سيطرتهُ التقنية على الطبيعة الجامدة، لكنها تركتهُ معوزاً في سعيهُ نحو إيجاد إجابة عن ألغاز الكون ووجودهُ فيه" تفكيراً في الوسائل والنواتج معاً.

أهمية البحث:

يمكن القول إنَّ تقديم التواصلية ليس بالمضمون نفسه للانتداب الأولى: تتعلق بتنفيذ الحد الأدنى من مجموعات القواعد، أما الأخير: فالحد الأقصى من مجموعات القواعد. هذهِ الانتباهه بإدراكها وترسخها عقلياً حققت ميزتين كبيرتين: –

الميزة الأولى: أنها جعلت من التبصّر المهمة الأكبر لصانع القرار الذي بات متمكناً من عمله / فنه / حرفتهُ بعد أن أوجد لنفسه مخرجاً من مأساة "اللايقين" "Un certainty" التي تحاصره وهو يصارع ذاته بين المحتمل والممكن والمفضل من الخيارات في مواجهة الأحداث.

الميزة الثانية: جعلت من الاستبصار الاستراتيجي حقلاً علمياً متخصصاً ذا منهجية واضحة، بل علماً يرسم هيئة وشكل العلاقات الإنسانية في المجتمعات، لاسيما في المجتمع الدولي.

إشكالية البحث: إشكاليتنا مفادها:

في السياسة الدولية يُفترض ان يتوقع الخبير الاستراتيجي الأحداث التي لا تكون لها نتائج عادة على احداث تأثيرات أكبر حجماً من أهميتها، وأن تحدث تغييرات في النظام حتى من دون صدمات خارجية ما يجعل التركيز على إبقاء شبكة الأمن الجماعي ذاتها دائرة وشغالة". لتبقى الأسئلة الأهم: كيف تترجم البراغماتية في الاستراتيجية الشاملة؟ وما هو الرابط بين اللاخطية والاستبصار الاستراتيجي؟

فرضية البحث:

فرضية بحثنا فكرتها" أن مهمة الاستبصار الاستراتيجي باعتبار ما يضمه من عملياتية ترد إليها ردّم كل فجوات ومضامين التفكير الاحتمالي التي تعد ركيزة من ركائز الدراسات المستقبلية لاسيما فيما يخص بناء الاستراتيجيات التي يصبح هدفها ليس تحديد أفضل النتائج وإيجاد الوسائل للتوصل إليها بل ترك عدد لا بأس به من الخيارات المفتوحة لأطول مدى ممكن بهدف إتاحة أقصى قدر ممكن من المرونة التكتيكية".

منهجية البحث:

حالما يتجاوز البحث نطاق التحليل المنطقي المحض للعلاقات بين القضايا العلمية، بالإثباتات المنهجية وبالقرارات المتعلقة بنوع الإجراءات الواجب اتخاذها في القضايا العلمية، وهي قرارات تختلف بطبيعة الحال باختلاف الأهداف المتوخاة .... نقرر تبني قواعد إجرائية تضمن

إخضاع القضايا العلمية إلى قابلية التحقق وإلى قابلية التفنيد" [i] لذا عدّ المنهج التحليلي – والمنهج الاستنباطي الأساس في تحليل متغيرات وقوى بحثنا هذا.

هيكلية البحث:

تضمن بحثنا بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة ثلاث محاور:

المحور الأول: إلحاحية التبصّر والاستبصار الاستراتيجي.

المحور الثاني: الاستبصار الاستراتيجي واللاخطية.

المحور الثالث: الاستبصار الاستراتيجي والبراغماتية.

المحور الأول: إلحاحية التبصّر والاستبصار الاستراتيجي.

قال بريفوجين Prigogine "لا نستطيع التكهن بالمستقبل، لكننا نستطيع صناعتهُ"[ii] ، لقد تطور الوعي بالمستقبل خلال العصور التاريخية للحياة ، ليصبح كل من الوعي والأداء التكيفي ، ضمن توجه تطوري عام أقل آنوية وأكثر امتداداً في الزمان والمكان ، وترى عين الذهن ، المسافة أبعد فأبعد[iii].

استخدم مصطلح الاستبصار لأول مرة في إذاعة BBC في عام 1932، من قبل الكاتب المستنير H.G Wells الذي طالب بضرورة وجود "إدارات للاستشراف وتأهيل أساتذة للعمل في مجال الاستشراف" ، ويرتبط هذا المصطلح بعملية التوقع Anticipation والتي تشير إلى الاحتمالات المستقبلية والخيارات المختلفة للأفعال، وكما يُعنى مصطلح sight (hind) بفهم الماضي ومصطلح sight (in) بفهم الحاضر فإن مصطلح sight (fore) يُعنى بفهم المستقبل بشكل ممنهج[iv].

ويمكن القول: أنَّ توجه الاستبصار هو دمج التنبؤ forecasting مع التبصر insights، وبينما يتطلب التنبؤ منهجيات حسابية، فإن التبصر يتطلب فهماً عميقاً للقضية محل الاهتمام، من خلال التعاطي مع التغيير المستمر الذي تولدهُ قوى الحداثة [v].

المخطط رقم (1) مفهوم الاستبصار الاستراتيجي



المخطط بالاستناد الى :-

Jon Iden and others , the Nature of Strategic Foresight research : A Systematic literature review , Technological Forecasting & Social change Elsevier , 2016 , p : 2

للاستبصار مهمة مزدوجة الغرض تتمثل في: –

أولاً: ملاحظة وإدراك والتقاط العوامل التي من المحتمل أن تحدث تغييرات مستقبلية.

ثانياً: التعامل مع هذهِ التغييرات من خلال تحديد الاستجابات التنظيمية المناسبة. وكما هو موضح في المخطط رقم (1).

وفي معرض نقده لمقولة "فلختهايهم عن علم المستقبل" عام 1973 يرى فريد بولاك Fred Polak في كتابه "تصورات المستقبل" أن المستقبل مجهول فكيف ندرس علماً إلى المجهول، ولأنها أقرب إلى الفن عندما تحاول وصف المستقبلات الممكنة. فإن الخيال ضروري في الدراسات المستقبلية لاستنباط المتغيرات الكيفية التي لا تقبل القياس. فالعلمية والعقلانية لا تنفيان وجوب الاستعانة بكل ضروب الخيال. إذ يشير روبرت جنك Robert Jungk إلى أن المستقبل يحتاج إلى غير المرئي، غير المعقول، وإلى التفكير فيما لا يجرؤ الآخرون على التفكير فيه [vi].

المخطط رقم (2) أدوات الاستبصار الإستراتيجي.

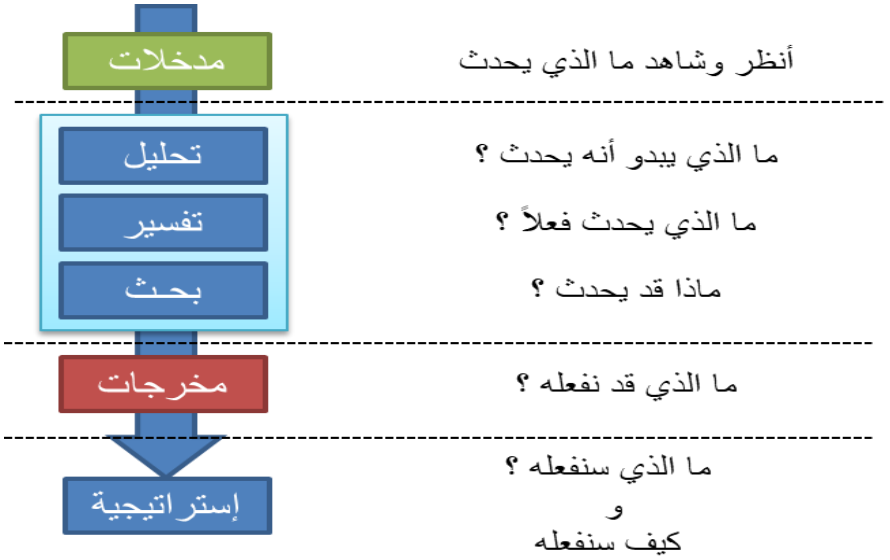


المخطط بالاستناد الى:

Jan Oliver Schwarz, strategic foresight: An introductory Guide to practice, 1ed, Routledge, London and New York, 2024, P: 35.

يمكننا هنا رصد نتاجات مؤسسة راند Rand الأمريكية التي كان لها دور بارز في توظيف تقنية "دلفي" في استشراف المستقبل التي يعود لها الفضل الكبير في تقديم الدراسات المستقبلية واعتمادها على تقنية السيناريو Technique Scenario والتي لم تتوان الجمعية الدولية للمستقبلات أن اعتمدتها مخصصة لها وبنتاجات متراكمة حقلاً عابراً للتخصصات المختلفة تساير الظواهر السياسية والاجتماعية ، بل وتشخص احتمالاتها المختلفة وانتقاء الأرجح منها[vii].

المخطط رقم (3) الاستبصار الإستراتيجي كعملية.



المخطط بالاستناد الى:

ماري كونواي ، مراجعة جديدة للتخطيط الإستراتيجي : منظور مستقبلي ، في كتاب: الاستشراف والابتكار والإستراتيجية ، ط1 ، ترجمة: صباح صديق الدملوجي ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، كانون الاول ، 2009 ، ص 482.

وهنا لا يخطئ ألفن توفلر في قوله" إننا عندما نضع الاحتمالات حول المستقبل، فإن معنى هذا أننا نؤثر في المستقبل، وحينما تنمو لدينا ملكة التفكير في المستقبل نتعلم من أخطائنا ونصبح أقدر على جعل نظرتنا موضوعية ودقيقة. فالمستقبل سيأتينا بالتغيير سواء رضينا أم لم نرضى، والمهم أن نخطط لنجعل المستقبل يتطور بما يرضينا ويفيدنا"[viii]. فيما تعود الأبحاث المتعلقة بالاستراتيجية بشكل متزايد إلى مفهوم القدرات الديناميكية بدلاً من النظرية التقليدية القائمة على الموارد، مع هذا التغيير هنالك المزيد من الأبحاث التي ترى في الاستبصار كقدرة ديناميكية [ix]. ومن دلائل ذلك: في عوالم الإعلام والسياسة والخطاب والترفيه سيعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل المعلومات لتتوافق مع التفضيلات مما قد يؤكد ويعمق التحيزات. وبذلك يضيق الوصول إلى الحقيقة الموضوعية والاتفاق عليها. ليجد العقل البشري نفسهُ يزداد ويتناقص معاً[x] . وهذا ما نلاحظه في القادم من كلامنا.

المحور الثاني: الاستبصار الاستراتيجي واللاخطية.

لا يُخفى أن كل مجتمع مواجه ليس فقط بمتوالية من المستقبلات المحتملة، بل أيضاً بتصنيفه من المستقبلات الممكنة. وبتضارب بين المستقبلات المفضلة وقيادة التغيير هي الاجتهاد في تحويل محتملات معينة إلى ممكنات سعياً إلى مفضلات متفق عليها وتحديد المحتمل يحتاج إلى علم مستقبلي. وتوصيف الممكن يحتاج إلى فن مستقبلي، وتوضيح المفضل يحتاج إلى سياسة مستقبلية تستهدي بالأفكار التالية[xi].

الجدول رقم (1) الاستبصار الإستراتيجي ومنطق النظام الدولي



الجدول بالاستناد الى:

Stephen Heintz, A LOGIC FOR THE FUTURE: International Relations in the Age of Turbulence، Rockefeller Brothers Fund, U.S.A ,2024, P.P:7-8.

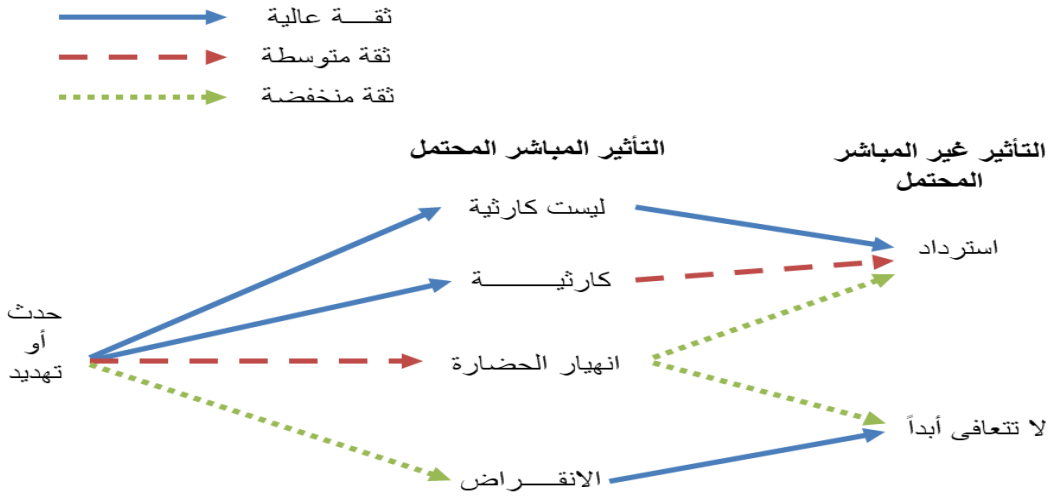
وفقاً للجدول أعلاه أعلنت صحيفة بوست تايمز أن أربعينيات القرن الحادي والعشرين هي "عقد ما بعد البشرية"[xii]، تبشيراً بحقيقة أن النظام متعدد الأطراف سيظل ثابتاً، وإن الأولويات المتغيرة للدول سوف تعيد تشكيلهُ لإنتاج تعددية فوضوية تتألف من تعاون انتقائي وعشوائي [xiii].

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

إن معظم الأفكار ومن حيث كونها تستند إلى القوة، هي بطبيعتها وجوهرها ميكانيكية تعطي تصوراً لأشياء تحدث القوة فيها فعلها وردود أفعالها. وهي حتمية جبرية تُعنى بالتفاعل الممكن التنبؤ به تارة وغير الممكن تارة أخرى للأشياء والقوى ذات توجه نحو تغيير متسلسل. وربما يكون ذلك عائداً إلى تماثل حقيقي بين أنماط التفاعل السياسي والميكانيكي [xiv].

المخطط رقم (4)

مستويات الثقة في التأثيرات المقدرة للتهديدات الكارثية العالمية



المخطط بالاستناد إلى:

Henery H. Willis and Others, **Global Catastrophic Risk Assessment,** Report, Homeland Security Operational Analysis Center, 2024, p: 19.

بّشر كل من **رايخ** "**Reich**" **و اوهماي** "**Ohmae**" **وستراينج** "**Strange**" الذين أثبتوا عبر دراستهم عدم قدرة الماضي على أن يكون دليلاً لفهم المستقبل حينما يواجه العالم تحديات اختفاء الدولة القومية والجغرافيا والتاريخ والتقنية في إشارة واضحة أن منظومة ويستفاليا تعتبر الإطار/ الوعاء الجامع بين الماضي العالمي والمستقبل الكوني، وأية إزاحة لتلك المنظومة ستسقط تلك التوأمة بين كل شيء، بما في ذلك بين الاستبصار الاستراتيجي والبيئة الدولية "**النظام الدولي**" قراءةً وتوظيفاً[xv] .

المخطط رقم (5) اللاخطية في النظام الدولي .



المخطط من اعداد الباحثة بالاستناد الى:

Keith Dear, Exploring the future operating environment 2035 –50, Defense paper series, special competitive studies project ,2024, P.P:3–6.

إذا ما حللّنا المخطط أعلاه نجد أنفسنا أمام [xvi]: –

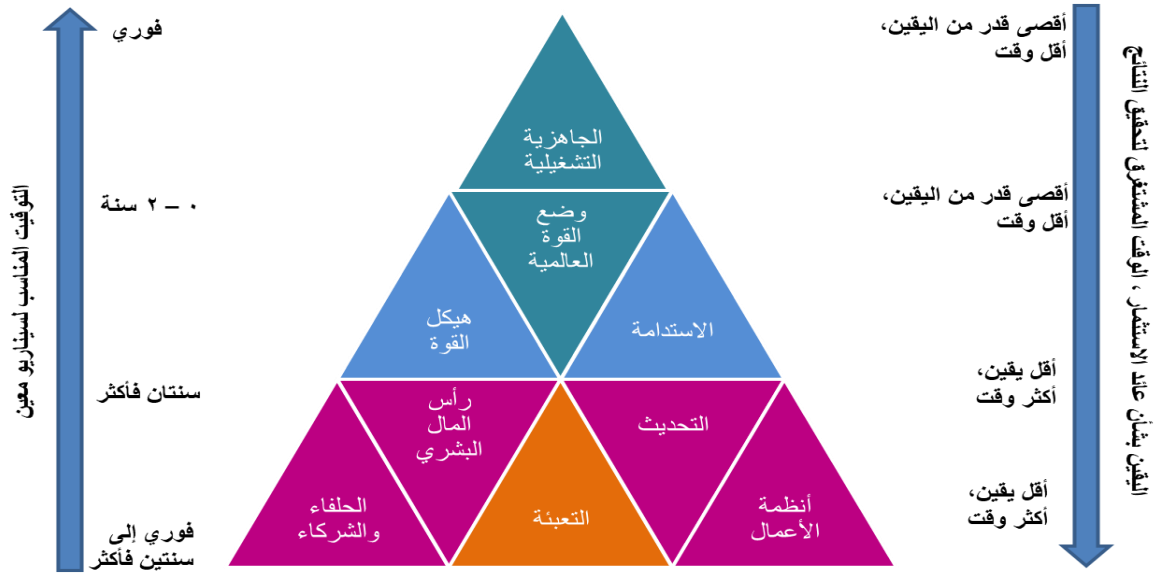
اولاً: أن مهمة الاستبصار الاستراتيجي ستكون في الحد الأدنى أكثر مدعاة للجدل إذا كان النظام الدولي عبثياً. يقول "ستيف مان" في كتابه "نظرية الفوضى والفكر الاستراتيجي"

"Chaos theory and strategic thought" ....." فالاستقرار في الشؤون الدولية يظل في جميع أشكالهُ ظاهرة مؤقتة، لذا يتعين علينا أن نحترس من تحقيق تكاليف فورية في السياسة بغية تحقيق استقرار مستقبلي، فالمرجح هنا أننا لن نصل إلى ما نساوم لأجله".

ثانياً: يعد عالم الأحياء ستيوارت كوفمان "Stuart Kauffman" واحداً من علماء رائدين عدة يقولون: أن فهم عالم الأحياء يمكن أن يخبرنا بشكل معمق عن الأعمال والهندسة، ومن ثم المجال الاستراتيجي. اذ أدخلت إضافة جدلية على نظرية التطور وهي "التوازن المتقطع" التي تقول: أنهُ حين يحدث أمر مفاجئ، مثل حصول كارثة طبيعية، أزمة مثلاً أو تحول "تطور جديد" يؤدي ذلك الى خلق مسار مفاجئ جديد باتجاه التطور. وإذا كان هذا التطور تكييفياً قد يكتب لهُ البقاء وإلا فسيموت، والظاهر أن نموذج الإدارة التقدمية هنا عبر ترسيخ التطور وتوليد وتهجين كلاً من القواعد والمنظومات، ويتم تهجين الإنسال لهذهِ الأشكال لتكوين أجيال أحدث منها أيضاً فبدلاً من انتظار الطبيعة كي تأخذ مجراها، يسبب التغيير السريع توازناً متقطعاً، فيحدث من جديد اندفاع باتجاه البقاء للأصلح [xvii].

ثالثاً: بما أنه من المستحيل الاستعداد التام لجميع التهديدات في جميع الفترات الزمنية، فإن أفضل ما يمكن لمؤسسة ما فعله هو إجراء حوارات داخلية، لإدارة المخاطر التي اعتبرت مقبولة في الحوارات الخارجية. ولأن الجاهزية الاستراتيجية عملية مستمرة وليست غاية نهائية، لذا قد تُخفض أولوية الأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية المنخفضة لتحسين فرص تحقيقها مقارنة بالأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية الأعلى. وقد تقبل بعض الثغرات في القدرات القتالية والمزايا التنافسية لسد فجوات أكبر وأكثر جوهرية، على الرغم من صعوبة هذه القرارات إلا أنه من الأفضل اتخاذ القرار بوعي ضمن إطار يكشف عن التنازلات ويخفف من المخاطر [xviii].

المخطط رقم (6) نموذج هرمي للجاهزية الإستراتيجية لوزارة الدفاع الامريكية



المخطط بالاستناد الى:

Dwight Phillips and Others, Risk management of strategic readiness: concepts, practices, data analytics and next steps, Research Report, Rand, Santa Monica – Calif, 2025, P:13.

على نطاق أوسع، تعتمد إدارة المخاطر على سبل تحسين تصور الجاهزية الاستراتيجية حيث دمج الذكاء الاصطناعي في منهجيات الاستبصار الاستراتيجي، إذ تُسهل أدوات المحاكاة المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تخطيط سيناريوهات أكثر واقعية وديناميكية مما يساعد المؤسسات على اختبار مرونة استراتيجياتها في مواجهة مختلف الظروف والشكوك المستقبلية. إن الجمع بين القوى التحليلية للذكاء الاصطناعي والإبداع والحدس البشريين يفضي إلى نتائج استشرافية أكثر شمولية [xix].

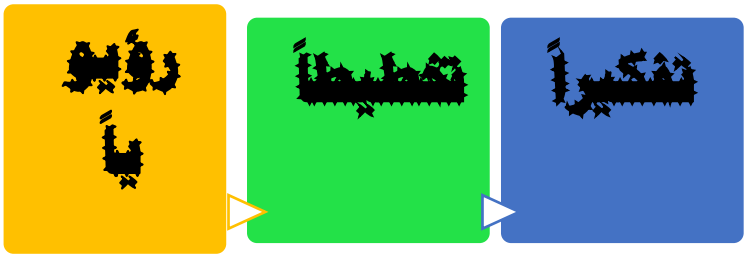
المحور الثالث: الاستبصار الاستراتيجي والبراغماتية.

لاحظ وليام.ف. اوجبورن وهو واحد من دارسي التغيير الاجتماعي ضرورة " أن ندخل إلى تفكيرنا فكرة التقدير التقريبي، فثمة درجات مختلفة من الدقة وعدم الدقة في التقدير. إنَّ فكرة تقريبية عمّا ينتظرنا أفضل من لا شيء. وبالنسبة لكثير من الأشياء الدقة المتناهية ضرورية على الاطلاق"[xx] .توفيراً لمجازيات جديدة للتعاون والإيمان بسطوة الفعّاليات الشبكية وللأدلة الجديدة للقدرة على المساهمة بفعّالية في تأليف القدر الجماعي [xxi]. وفقاً لمحورين [xxii] :-

المحور الأفقي: – يبين الزمن

المحور الشاقولي: – يعرض التهديد مقاساً من الأدنى إلى الأعلى ومن هنا جاءت التراتيبية.

المخطط رقم (7) منحنى مانثروب الخاص بالاستبصار الاستراتيجي



المخطط من اعداد الباحثة بالاستناد الى:

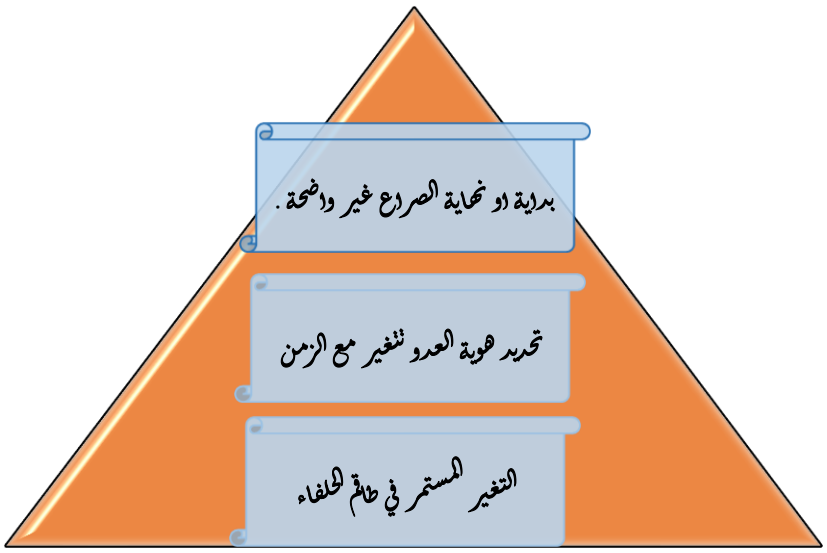
توماس بارنيت، الحرب والسلم في القرن الحادي والعشرين، ط1، نقله إلى العربية: عبد الكريم ناصيف، دار الفرقد، سوريا، 2018، ص ص 75 – 76.

فالاستبصار وفقاً للمخطط أعلاه لا يتعلق بالتعاطي مع التهديد الكبير في المحيط، بل بالتعامل مع محيط من التهديدات، والتركيز من جديد على تلك الإنحاء من العالم المتروكة ما وراء العولمة.

بدءاً: – المفكرون الأفقيون تعاونيون غالباً ونعني بذلك أنهم يجمعون مفاهيم شتى ضمن تركيبات جديدة وغير مألوفة. مثلاً: استعان "توماس بارنيت" بمصطلحات من علم النفس الخاص بالعلاقات بين الأشخاص لتفسر كيف وقفت رومانيا الضعيفة نسبياً بوجه السوفييت متحدية التكتيكات داخل حلف وارشو. وفي النهاية توصّل إلى درجة معينة من استقلال السياسة الخارجية [xxiii].

نموذجهم للتخطيط الإستراتيجي يكون" بالاستحواذ التدريجي المتطور" و "التطور الحلزوني" وبذلك يتاح للأفراد العسكريين في الميدان فرصة لاختبارها وتجريبها، أمّا التحسينات فتتم وفق طراز تكراري، مما يُسمح بتكّيف التغيرات مع الظرف الاستراتيجي بمرور الزمن، لكن التركيز في هذه الجهود لا يكون كثيراً على البقاء في حالة رد الفعل تجاه محيط عالمي متغير بحيث يواكب الزمن الفاصل بين خلق تكنولوجيا جديدة وادخالها في ساحة المعركة. أمّا السيناريو الأفقي فأنه يتصف بـ : –

المخطط رقم(8) ميزات السيناريو الأفقي



المخطط من اعداد الباحثة بالاستناد الى:

توماس بارنيت، الحرب والسلم في القرن الحادي والعشرين، ط1، نقله إلى العربية: عبد الكريم ناصيف، دار الفرقد، سوريا، 2018، ص ص 129 – 130.

تتسم هذه السيناريوهات الأفقية بأنها تعمل أعباء التخطيط التكيفي للقوات المسلحة لدولة ما أنها أكثر من معركة كبيرة واحدة بل هي ضربة بعد مناوشة بعد كمين، بعد ..... لكن الأسوأ هي أن تحديد القيادة السياسية للمشكلة تظل في حالة تغير [xxiv].

ضمن هذه الحدود الضيقة: يميل المفكرون الشاقوليون بدلاً من التركيز على كيفية إدارة أوضاع العالم الحقيقي المعقدة كما تتكشف، فإن استراتيجيتهم يريدون أن يعبروا بها سريعاً إلى خط اللكم– أي ابتداء الحرب – وهذا انحياز سيء بعدة طرق: –

المخطط رقم (9) الحرب كخيار مستقبلي طبقاً للتفكير الشاقولي.



المخطط من اعداد الباحثة بالاستناد الى:

توماس بارنيت، الحرب والسلم في القرن الحادي والعشرين، ط1، نقله إلى العربية: عبد الكريم ناصيف، دار الفرقد، سوريا، 2018، ص 127.

لذا عندما يفكرون بالمستقبل بالنسبة للمحيط الأمني العالمي يحتاجون إلى نقطة مخيفة في المستقبل تلبي كل حاجاتهم "تطبيق الفكرة" وتبلغ الذروة منطقياً في مناصرتهم لسلاح جديد ما أو منصة تكنولوجية ما ، لذلك يبدو المنهج الميكانيكي للاستبصار غير واقعي استراتيجياً. إحدى

الخدع الكبيرة التي يلجؤون إليها للقيام بهذا ما يدعى "سيناريو الصراع المنعزل بشكل تام" ويستخدم طوال الوقت لتوسيع القوة المدهشة مثلاً:- عدد السفن من صنف بعينهُ لا شأن لهُ بالواقع ، وإذا ما تفحصنا ذلك بجد: نجد أن عقلية التهديد الكبير المعبر عنهُ بشبح الصين تعد الفرضية المهيمنة على التخطيط الاستراتيجي الأمريكي الشاقولي[xxv].

ومع كل الاتجاهين: فإن النجاح في الاستراتيجية عبارة عن مزيج من البراعة والذوق الرفيع [xxvi]. اذ أصبحت إدارة التغيير المبكرة والتي نشأت من أفكار "كورت لوين" الثلاث عن "التغيير المخطط" والتي تنطوي على- إذابة الجمود وإعادة التحول في السلوك- تتعرض للانتقاد تدريجياً لترويجها لمفهوم هرمي مفرط للتغيير، استبدلت هذه الأفكار بنماذج "ناشئة" للتغيير – شدد منظرو "الناشئة" على دور القيادة. إلا أنَّهم ميزوها بتركيز أكبر على تمكين الآخر من العمل وفقاً لرؤيتهم. عبر أساليب خلق نجاحات صغيرة قابلة للتحقيق للحفاظ على الدافعية خلال فترات التغيير الطويلة.

وهكذا: – بينما تتميز جهود التغيير الناجحة بقيادة قوية وحاسمة تدفع عجلة التحول، فإن العديد من أنجع عمليات التحول وأكثرها ديمومة تعتمد على خبرة موظفي الخطوط الامامية وتحافظ على التحفيز من خلال " التواصل المتبادل المنتظم" وبشكل يحقق التوازن الصحيح بين برامج التغيير الموجه من جهة وتشجيع المساهمة والمشاركة الدنيا من جهة أخرى، مما يعزز الحجة القائلة: بأن التغيير يجب أن يكون مدفوعاً من القاعدة الى القمة [xxvii].

ختاماً: تبدو وظيفة الاستبصار الاستراتيجي متراوحة بين تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي [xxviii]. بناءً يحدد الطريقة التي تتكيف بها كل منطقة جغرافية أولاً والدولة القومية ثانياً مع كل هذا التعقيد المستمر حيث العديد من العقبات والتحولات: الاضطرابات السياسية، والأزمات الاقتصادية، والخلل التكنولوجي، والتغير المناخي والاختلال الديموغرافي [xxix].

الخاتمة:

لم يعد الاستبصار الاستراتيجي كمفهوم ناجع إذا لم يأخذ في الاعتبار الاستراتيجية "القيادة" وهي النشاط الذي يحدد لهذا المفهوم الغايات، وينبغي من أجل التفكير في الاستبصار أن نبين فيم يتمثل التمفصل الداخلي في علاقة التبصر بالنظام الدولي تارة والتبصر بالاستراتيجية تارة أخرى. الأمر الذي جعل الجميع مضطراً إلى بناء ذهنية "طرق التفكير" قادرة على استيعاب الحدث وقياس المديات المرشحة لنهاياته الحقيقية التي أخرجتنا بالأفكار الآتية: –

اولاً: عدّ الاستبصار الاستراتيجي عملية تهدف إلى توسيع حدود الرؤية من خلال أربع طرق هي: تقييم تأثيرات الأفعال والقرارات الحالية "تقييم التداعيات"، رصد المشكلات وتجنبها قبل وقوعها "الإنذار المبكر" الأخذ في الاعتبار الأحداث المستقبلية الممكنة "الاستراتيجيات الاستباقية" وتصور مظاهر المستقبلات المرغوبة "السيناريوهات".

ثانياً: يُمكن الاستبصار الاستراتيجي من توقع السيناريوهات المحتملة والاستعداد لها "سد الفجوات" والتحول من التخطيط التفاعلي إلى التخطيط الاستباقي، استناداً إلى عوامل: الضغط في الاقتصاد، الوضع الجيوسياسي، القضايا الاجتماعية والثقافية، المناخ، البيئة المادية، وتحديد أولويات المخاطر والفرص.

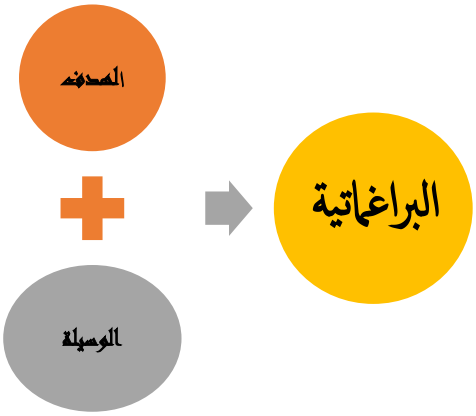
ثالثاً: بداية العمل على المسلّمات الأساسية مضمونة النتائج لتشريح ما قبع خلف الحدث، تكمن في التركيز على القدرة "القوة المفعلة" التي يمتلكها فاعل ما على لملمة الوعي بخطورتها. مع مراعاة أن معظم الأشياء تبقى ثابتة "الاستمرارية" وهذهِ الأخيرة هي التي تسمح باستقراء أحداث المستقبل والتخطيط لما يجب القيام به.

رابعاً: إزاء ما تقدم أخذت السياسة الدولية انطلاقة جديدة مدعومة بمسوغات متعددة: –

إجماع المجتمع الدولي على التطلع لبناء المستقبل يكون فيه النظام الدولي أكثر انتظاماً وتنوعاً وآفاقاً، عندها يصبح الفارق بين حقيقة الاحتكار للقوة وجدوى التعامل بينياً، الذي يتولى هذهِ المهمة "الاستبصار الاستراتيجي".

افتقار النظام الدولي وقواه إلى القدرة على التحكم بالأزمات الدولية وإدارتها التي أخذت تعاني في ظل عالم مراوغ ومتقلب من افتقارها إلى النموذج الصالح لحلها وتشويه ما تضمهُ من مشاكل ليس إدارتها فحسب.

خامساً: لأن المعلوماتية تمتد إلى أقصى مداها لترغم على النظر إلى التهديدات البعيدة، ليس كونها عدواناً أو رد فعل وحسب بل وأيضاً على أنها تنبثق من التعريف المتسع للذات التي يُسعى للحفاظ عليها، فتلك الذات بالنسبة للكثير هي الولايات المتحدة. لذا وقد ابتعدت سنون الحرب الباردة الطويلة عدّ التعاطي مع التحديات لا يتطلب أقل من تقليص الفجوة إلى حد الإلغاء فيجعل الذات بذلك شاملة للكل.



List of Resources:

First: Dictionaries and Glossaries:

Nasreen Al-Lahham, Dictionary of Basic Terms for Future Studies, 1st ed., Asbar International Forum, King Fahd National Library for Publishing, Riyadh, November 2019.

Second: Arabic and Translated Books:

Eddie Finer and Arnold Brown, Future Thinking: How to Think Clearly in Times of Change?, 1st ed., Translated Studies, No. 30, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2008.

Parag Khanna, The Second World: Power and Authority in the New World Order, 1st ed., translated by Dar Al-Tarjamah Al-Arabiya Lil-Ulum Publishers, Beirut, 2009.

Parag Khanna, Transition: Human Mobility and Global Self-Determination, 1st ed., translated by Marwan Saadeddin, Gross Bros. Publishers, Lebanon, 2023.

Tom Lombardo, The Value of Future Awareness, in Foresight, Innovation, and Strategy, 1st ed., translated by Sabah Siddiq Al-Damluji, Arab Organization for Translation, Beirut, December 2009.

Thomas Barnett, War and Peace in the Twenty-First Century, 1st ed., translated into Arabic by Abdul Karim Nassif, Dar Al-Farqad, Syria, 2018.

Terry L. Dibble, Foreign Affairs Strategy: The Logic of American Rule, 1st ed., translated by Walid Shehadeh, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2009.

Alvin Toffler, Future Shock: The Changes in Tomorrow's World, 2nd ed., translated by Muhammad Ali Nasif, Egyptian Society for the Dissemination of Knowledge and World Culture, Cairo, January 1990.

Karl Popper, The Logic of Scientific Research, 10th ed., translated and introduced by Muhammad al-Baghdadi, Arab Organization for Translation, Beirut, February 2006.

Mun'im Sahi al-Ammar, Critique of Strategic Reason: A Study in the Principles of Strategic Analysis, 1st ed., Amjad Publishing and Distribution House, Jordan, 2024.

Henry Kissinger et al., The Age of Artificial Intelligence and Our Human Future, 1st ed., translated by Ahmad Hassan, Dar al-Tanweer, Cairo, 2023.

Third: Research and Studies:

Muhammad Ibrahim Mansour, Future Studies: Their Nature and the Importance of Localizing Them in the Arab World, Al-Mustaqbal al-Arabi Magazine, Issue 416, Center for Arab Unity Studies, Beirut, October 2013.

Waldan Mahdi Jihad and Suhair Adel Hamid, The Impact of Strategic Foresight on Strategic Decision-Making: An Analytical Study in the Ministry of Higher Education and Scientific Research, Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 26, Issue 124, Baghdad, 2020.

Fourth: English sources:

Dwight Phillips and others، Risk management of strategic readiness: concepts، practices، data analytics and next steps، Research Report، Rand, Santa Monica – Calif، 2025.

Heather A. Conley، the future of the international system: messy multilateralism، networked، technology and pioneering innovation، Report، center for strategic and international studies (CSIS)، 2021.

Henery H. Willis and Others، Global Catastrophic Risk Assessment،Report، Homeland Security Operational Analysis Center، 2024.

Jan Oliver Schwarz، strategic foresight: An introductory Guide to practice، 1ed، Routledge ، London and New York، 2024.

Jon Iden and Others, The Nature of strategic of foresight research : Asystematic literature review ,Technological forecasting &Social change , Elsevier , 2016 .

I. Rinaldi and Others, the past of futures: origins of future studies and strategic foresight, mics, the European union, Italy.

Keith Dear، Exploring the future operating environment 2035 –
50، Defense paper series ، special competitive studies project ،2024.

Michelle D. Zleglr and Others, Back to future: A Refresh of future scenarios for project evergreen strategic foresight a activities, Research Report, Homeland security operational analysis center, 2024.

Rebecca Lucas and Others, command and control in the future: concept paper2: the Defense C2 enterprise, Research Report, Rand corporation, Santa Monica and Cambridge, U.K, 2024.

Stephen Heintz, A LOGIC FOR THE FUTURE: International Relations in the Age of Turbulence، Rockefeller Brothers Fund, U.S.A ,2024.

i) For further information:

Karl Popper, The Logic of Scientific Research, 10th ed., translated and introduced by Muhammad al-Baghdadi, Arab Organization for Translation, Beirut, February 2006, p. 83.

ii) Quoted from: Muhammad Ibrahim Mansour, Future Studies: Their Nature and the Importance of Localizing Them in the Arab World, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue 416, Center for Arab Unity Studies, Beirut, October 2013, p. 34.

iii) Tom Lombardo, The Value of Future Awareness, in Foresight, Innovation, and Strategy, 1st ed., translated by Sabah Siddiq Al-Damluji, Arab Organization for Translation, Beirut, December 2009, p. 455.

iv) Nisreen Al-Lahham, Dictionary of Basic Terms for Future Studies, 1st ed., Asbar International Forum, King Fahd National Library for Publishing, Riyadh, November 2019, p. 27.

v) Waldan Mahdi Jihad - Suhair Adel Hamid, The Impact of Strategic Foresight on Strategic Decision-Making: An Analytical Study in the Ministry of Higher Education and Scientific Research, Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 26, No. 124, Baghdad, 2020, p. 219.

vi) Muhammad Ibrahim Mansour, previously mentioned source, pp. 36-37

vii) Munim Sahi Al-Ammar, Critique of Strategic Reason: A Study in the Principles of Strategic Analysis, 1st ed., Amjad Publishing and Distribution House, Jordan, 2024, p. 439.

viii) Quoted from: Munim Sahi Al-Ammar, previously mentioned source, pp. 437-438.

ix) For these ideas and others, see:

Jan Oliver Schwarz, strategic foresight: An introductory Guide to practice, 1ed, Routledge, London and New York, 2024, P: 17.

x) Henry Kissinger et al., The Age of Artificial Intelligence and Our Human Future, 1st ed., translated by Ahmed Hassan, Dar Al Tanweer, Cairo, 2023, p. 202.

xi) Art Toffler, Future Shock: The Changing World of Tomorrow, 2nd ed., translated by Muhammad Ali Nasif, Egyptian Society for the Dissemination of Knowledge and World Culture, Cairo, January 1990, p. 485.

xii) Michelle D. Zleglr and others, Back to future: A Refresh of future scenarios for project evergreen strategic foresight a activities, Research Report, Homeland security operational analysis center, 2024, p: 14.

xiii) Heather A. Conley, the future of the international system: messy multilateralism, networked, technology and pioneering innovation, Report, center for strategic and international studies (CSIS), 2021, P: 5.

xiv) Terry L. Dibble, Foreign Affairs Strategy: The Logic of American Rule, 1st ed., translated by Walid Shahada, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2009, p. 111.

xv) Munim Sahi Al-Ammar, previously mentioned source, p. 428.

xvi) Terry L. Dibble, op. cit., pp. 117-118.

xvii) Eddie Finer and Arnold Brown, Future Thinking: How to Think Clearly in Times of Change, 1st ed., Translated Studies, No. 30, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2008, pp. 233-234.

xviii) Dwight Phillips and others, Risk management of strategic readiness: concepts, practices, data analytics and next steps, Research Report, Rand ,Santa Monica – calif, 2025, P: 22.

xix) I. Rinaldi and Others, the past of futures: origins of future studies and strategic foresight, mics, the European union, Italy, P:2.

xx) Art Toffler, op. cit., p. 487.

xxi) Richard A. Slaughter, Integrated Futurism: A New Era for Futurists, in Foresight, Innovation, and Strategy, op. cit., p. 500.

xxii) Thomas Barnett, War and Peace in the Twenty-First Century, 1st ed., translated into Arabic by Abdul Karim Nasif, Dar Al Farqad, Syria, 2018, pp. 75-76.

xxiii) Thomas Barnett, op. cit., pp. 78-123.

xxiv) Thomas Barnett, op. cit., p. 130.

xxv) Thomas Barnett, op. cit., pp. 123-125.

xxvi) For more on these ideas, see: Parag Khanna, The Second World: Power and Authority in the New World Order, 1st ed., translated by Dar Al-Tarjamah, Arab Scientific Publishers, Beirut, 2009, p. 443.

xxvii) Rebecca Lucas and others, command and control in the future: concept paper2: the Defense C2 enterprise, Research Report, Rand corporation, Santa Monica and Cambridge, U.K, 2024, P.P: 22 – 23.

xxviii) Munim Sahi Al-Ammar, previously mentioned source, p. 444.

xxix) Parag Khanna, Transition: Human Mobility and the Determination of World Fate, 1st ed., translated by Marwan Saadeddin, Gross Bros. Publishers, Lebanon, 2023, p. 8.

دور الأمم المتحدة في تعزيز (الأمن التعاوني)

م.د حيدر قحطان سعدون
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
https://orcid.org/0009-0002-2011-8172
haider.qahtan@nahrainuniv.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01110

المُلخص :

يتناول البحث بالدراسة والنقاش موضوع (الأمن التعاوني) من الجانبين النظري والمفاهيمي، فضلاً عن السياق التأريخي لتطور الأشياء، بوصفه يُعَد المرحلة الأحدث والمعاصرة من مراحل التنظيم الدولي الذي مرّ تأريخياً بمرحلتين سابقتين هما نظام توازن القوى ثمّ نظام الأمن الجماعي، وصولاً إلى نظام الأمن التعاوني. مع التفصيل في دور الأمم المتحدة، بالنظر لمكانتها كمنظمة دولية جامعة، وسعيها لتعبئة وتنسيق الجهود الدولية كافة في إطار نظام دولي للأمن التعاوني في مواجهة تحديات مختلفة، تقليدية وغير تقليدية، باتت تهدد سلامة وأمن الأفراد والدول على السواء. مستهدفةً في الغايات النهائية، تحقيق وإنجاز أهداف مشتركة ومُستدامة وذات طابع عالمي.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، الأمن الجماعي، الأمن التعاوني، الأمن المُستدام، التنمية المُستدامة.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

The Role of the United Nations in Enhancing "cooperative Security"

Dr.Hayder Qahtan Saadoon

College of Political Science – University of Nahrain

https://orcid.org/0009-0002-2011-8172

haider.qahtan@nahrainuniv.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01110

Abstract:

This study examines and discusses the concept of cooperative security from both theoretical and conceptual perspectives, in addition to exploring the historical context of its development. Cooperative security is regarded as the most recent and contemporary stage of international organization, following two earlier phases: the balance of power system and the collective security system, ultimately leading to the cooperative security framework. The research provides a detailed analysis of the role of the United Nations, given its status as a universal international organization, and its efforts to mobilize and coordinate global initiatives within an international cooperative security system. This system aims to address a wide range of challenges both traditional and non-traditional that threaten the safety and security of individuals and states alike. Ultimately, it aspires to achieve common, sustainable, and globally oriented objectives.

Keywords: United Nations, collective security, cooperative security, sustainable security, sustainable development.

المقدمة :

يُعَد الشعور بـِ "الأمن" من أبرز الاحتياجات الإنسانية وتوفره شرط لازم من شروط الحياة والازدهار، لذا كان تحصيل "الأمن" – ولايزال– مطلب دائم على مستوى الأفراد والمجتمعات والدول. وقديماً كانت الدول تسعى لتأمين بقائها وحماية مواطنيها من خلال السعي الدؤوب لزيادة قوتها وتأكيد مِنعَتِها إما بالاعتماد على نفسها أو بالتحالف مع غيرها من الدول لتحقيق التوازن وردع أي نية عدوانية أو طموح بالهيمنة من قبل دولة أو تحالف دولي مُضاد، وهو المبدأ الذي قامت عليه نظرية توازن القوى في حينها. إلا ان انهيار نظام توازن القوى مع قيام الحرب العالمية الأولى وما خلفته من خسائر بشرية ومادية، فرض على الدول البحث عن صيغة أمنية بديلة لتأمين بقائها، وهو ما تمثّل بقيام نظام الأمن الجماعي برعاية عصبة الأمم (ومن بعدها الأمم المتحدة). على ان نظام الأمن الجماعي الذي تشكل لمواجهة نوع معين من مصادر التهديد (التقليدية) وهو التهديد العسكري، من خلال اتخاذ إجراء جماعي لمحاسبة المُعتدي، لم يعد يَفي بالاحتياجات الأمنية الجديدة التي ترافقت مع زيادة الوعي والقناعة بوجود مصادر أخرى للتهديد لا تقل فتكاً وخطورة عن الحروب العسكرية؛ كالتلوث البيئي وانتشار الأوبئة والفقر والمجاعة، التي باتت تهدد أمن وحياة الآلاف من البشر في مختلف دول العالم. وهو ما أوجب البحث عن صيغة أمنية جديدة أو تطوير نظام الأمن الجماعي ليُغطي مصادر التهديد (التقليدية وغير التقليدية) كافة، من خلال، إقامة نظام دولي للأمن التعاوني برعاية الأمم المتحدة لتعزيز التعاون ما بين جميع الدول الأعضاء استجابةً للمتطلبات الأمنية الجديدة، وهو ما سنتطرق له تفصيلاً في سياق هذه الدراسة.

أهمية البحث : تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على التطورات والتغيرات المرحلية التي مرّ ويمر بها التنظيم الدولي في سياق تطوره التأريخي من نظام توازن القوى إلى نظام الأمن الجماعي وصولاً إلى نظام الأمن التعاوني.

أهداف البحث : دراسة دور الأمم المتحدة في تعزيز (الأمن التعاوني) ما بين الدول الأعضاء، والتعرف على طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وأنواع الإجراءات المتخذة، فضلاً عن أبرز التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق أهدافها.

إشكالية البحث : يسعى البحث للإجابة عن السؤال المركزي الآتي : ما طبيعة ومستوى الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز جهود الأمن التعاوني على مستوى دول العالم؟. وسعياً لتقديم إجابة متكاملة وفهماً شاملاً للموضوع، تطرح الدراسة التساؤلات الفرعية التالية :

1. ماذا يُقصد بمفهوم (الأمن التعاوني) ؟.
2. ما الفرق بين نظام الأمن الجماعي ونظام الأمن التعاوني؟.
3. ما هو دور الأمم المتحدة في تعزيز الجهود الدولية لتحقيق الأمن المُستدام؟.
4. ما هو دور الأمم المتحدة في تعزيز الجهود الدولية لتحقيق التنمية المُستدامة؟.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان الأمم المتحدة تشهد باستمرار تطويراً وتوسيعاً في دورها ووظائفها، وذلك استجابة للمتطلبات الأمنية المُتزايدة (التقليدية وغير التقليدية). وهو ما يمثل بدوره تطويراً في المبدأ الذي قامت عليه الأمم المتحدة ابتداءً في عملها، من مبدأ العمل الجماعي (في ظل نظام الأمن الجماعي) إلى مبدأ العمل التعاوني (في ظل نظام الأمن التعاوني).

منهجية البحث : اعتمدت الدراسة على (المنهج التأريخي– الوصفي) في تتبع السياق التاريخي لتطور الظاهرة (أو الموضوع محل الدراسة) ودراستها كما هي في الواقع من خلال جمع المعلومات والبيانات المرتبطة بها، فضلاً عن الاستعانة بـ (منهج تحليل النظم) الذي يُعَد مفيداً في فهم وتحليل العلاقات والتفاعلات بين مكونات نظام معين (كالنظام الدولي)، وتحليل تأثير التغيرات الطارئة عليه، بالاعتماد على جمع وتحليل البيانات، بهدف توجيه عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء في النظام ككل.

محتويات البحث : يشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، فضلاً عن، النتائج والتوصيات. أما المباحث فتتوزع على النحو الآتي: المبحث الأول، ويتطرق إلى تطور التنظيم الدولي وانتقاله من مرحلة نظام الأمن الجماعي إلى مرحلة نظام الأمن التعاوني. المبحث الثاني، ويستعرض الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في سياق الجهود المبذولة لتعزيز الأمن المُستدام. أما المبحث الثالث: فيستعرض جهود الأمم المتحدة لتعزيز التنمية المُستدامة.

المبحث الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للأمن التعاوني

ذهبت النظرية الواقعية إلى ان حالة الصراع والحرب هي الحالة السائدة في العلاقات الدولية، وهو ما يجد تفسيره في النزعة العدوانية المتأصلة في النفس البشرية المَيالة بطبيعتها إلى الأنانية والرغبة في التنافس، أما حالة السِلم فما هي إلا مجرد هُدنة مؤقتة تتوسط ما بين حربين. وان الدول تسعى دائماً لزيادة قوتها إما للدفاع عن بقائها (كما تُعَلِّل ذلك الواقعية الدفاعية)؛ في ظلِ نظام دولي فوضوي يُحَتِّم على الدول الاعتماد على النفس (العون الذاتي)، مع غياب سلطة عُليا تمنع استخدام القوة بين أعضائه، أو رغبة من الدول في الهيمنة وتوسيع نفوذها (وفقاً لتعليل الواقعية الهجومية). ونظراً لما تقدم، "يرفض الواقعيون مقولات المثاليين (أنصار المدرسة المثالية) بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الدول ويشددون على ان الدول تتضارب مصالحها مِما يدفع إلى دخولها في صراع يقود إلى الحرب" ([1]).

وهنا يتبادر إلى الأذهان تساؤل عن مدى إمكانية تحقيق التعاون ما بين دول يحكمها مبدأ التنافس والصراع، مُدفوعةً بمصالحِها المتضاربة، مُحتكمةً إلى الحرب كَخيار ووسيلة لتحقيق أهدافها.

وفي الواقع، ومع افتراض صحة جميع الأطروحات التي تقدم بها أنصار النظرية الواقعية، على الرغم من ان النظرية الواقعية، كغيرها من النظريات الأخرى التي سعت إلى تفسير العلاقات الدولية، لم تسلم من ملاحظات النقد ودعوات المراجعة، فإن تحقيق التعاون ما بين الدول هو أمر ممكن، بل ان النظام الدولي الفوضوي والمتصارع الذي تُصَورهُ النظرية الواقعية واحتمالية الحرب الدائمة ما بين أعضائه، تلك الحرب التي قد تحدد بقاء أو فناء بعض الدول من أطراف النظام، سيفرض هو ذاته على الدول حتمية اللجوء إلى نوع من التنسيق والتعاون، وتغليب مصلحة عُليا مشتركة تتمثل في المحافظة على أمنها وبقائها على سائر المصالح الوطنية الأخرى المتصارعة، طالما أن الرغبة في البقاء والخوف من الفناء هي رغبة بشرية طبيعية. هذا التصور يجد تطبيقه العملي بقيام نظام الأمن الجماعي ما بين الدول – كبديل عن نظام توازن القوى– الذي أبصر النور في أعقاب الحرب العُظمى، التي عُرِفَت لاحقاً بالحرب العالمية الأولى (للمُدة 1914– 1918)، فما هي طبيعة ذلك النظام؟.

"يقوم مضمون نظام الأمن الجماعي في حقيقته على أساس مبدأ العمل الجماعي لأجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وهي فكرة تتكون من شقين أولهما وقائي يتجسد في إجراءات وقائية تمنع وقوع العدوان كما في إجراءات نزع السلاح ومبدأ عدم مشروعية الحرب ... وثانيهما علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة بعد وقوع العدوان كما في إيقاف الحرب وعقاب المُعتدي" ([2]). وتأريخياً، تُعَد عصبة الأمم، التي تأسست في أعقاب مؤتمر باريس للسلام عام 1919 الذي أنهى الحرب العالمية الأولى، "أول منظمة عالمية ذات صفة سياسية تسعى لتحقيق السلام بواسطة الحق والأمن الجماعي" ([3]). ومن بعدها انتقلت المهمة إلى وريثتها الأمم المتحدة التي جاء تأسيسها في عام 1945 كأحد أبرز المخرجات التي أفرزتها نتائج الحرب العالمية الثانية (للمُدة 1939– 1945)، ورغبةً من الدول في تفادي مخاطر وويلات الحرب التي حصدت أرواح الآلاف من البشر وأنهكت اقتصاديات الدول المتحاربة، فضلاً عن، محاولة معالجة مكامن الضعف والقصور التي عانت منها عصبة الأمم وأدت بالتالي إلى فشلها في منع قيام حرب عالمية جديدة. وبالعودة إلى ميثاق الأطلنطي عام 1941 الذي أعلنه كل من الرئيس الأمريكي الأسبق (فرنكلين روزفلت) ورئيس وزراء بريطانيا الأسبق (تشرشل)، والذي أسس لاحقاً لقيام الأمم المتحدة، فقد أكد الميثاق على فكرة الأمن الجماعي في المادة الثامنة منه التي نصت على : "(ينبغي على دول العالم

كافة، ولأسباب واقعية ومعنوية، ان تتخلى عن استعمال القوة، ولما كان ضمان استقرار السلم في المستقبل لا يمكن ان يتحقق طالما ظلت القوات الأرضية والجوية والبحرية لبعض الدول أداة لتهديد العالم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تريان ضرورة نزع السلاح في هذه الدول حتى يتم إرساء نظام للأمن الجماعي ...)" ([4]). وهي الفكرة ذاتها التي تم تثبيتها في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة من خلال الإشارة إلى العمل الجماعي وتضافر الجهود ما بين الأمم والشعوب كافة لتجنيب الأجيال القادمة مآسي الحرب، إذ جاء فيها: "(نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد ... وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ على أنفسنا بالتسامح وان نعيش معاً في سلام وحسن جوار، وان نضّم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين) ([5]). "على أن الأمم المتحدة ليست معنية بمواضيع السلام والأمن (بمعناها التقليدي) فقط؛ لكنها تؤدي أيضاً دوراً مهماً في القضايا الأخرى الاقتصادية منها والاجتماعية عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعروف بـِ (ECOSOC) (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة)، (...)، فضلاً عن وجود عدد من منظمات الأمم المتحدة المختلفة المنخرطة في القضايا الاجتماعية – الاقتصادية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ...، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، إذ تتلقى هذه المنظمات تمويلها مباشرة من قبل الأمم المتحدة وأيضاً من تبرعات خيرية. فضلاً عن، وكالات متخصصة عدة هي جزء من نظام الأمم المتحدة لكنها تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلالية" ([6]). بناءً على ما تقدم، يمكن إجمال أهداف ومقاصد الأمم المتحدة بالآتي ([7]) :

1. حفظ السلم والأمن الدوليين (من خلال تفعيل نظام الأمن الجماعي).
2. تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة في الحقوق.
3. تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.
4. جعل الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق جهود الدول وتوجيهها لخدمة الغايات المشتركة.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول، ان التنظيم الدولي في ظل جهود الأمم المتحدة وأنشطتها متعددة الأبعاد، شَهِدَ تطويراً وتوسيعاً لفكرة الأمن الجماعي من نظام يُراد به حشد الإرادات والجهود الدولية لمواجهة التهديدات العسكرية لبعض الدول ذات النوايا العدوانية، أي حصره في مواجهة تهديدات السلم والأمن الدوليين ذات الطابع العسكري، إلى غايات أوسع استجابة لتعدد مصادر التهديد وتنوعها وخطأ حصرها في التهديدات التقليدية العسكرية فقط، وهذا ما أفرز نظاماً جديداً للِ "أمن التعاوني" يشمل أنشطة الأمن الجماعي التقليدية ويتعداها إلى مجالات أوسع، إي الانتقال من نظام الأمن الجماعي إلى نظام (الأمن التعاوني)، فما هي طبيعة هذا النظام؟.

عرَّف "بول روبنسون" في كتابه (قاموس الأمن الدولي) مفهوم "الأمن التعاوني" على أنه : "نشاط تمارسه الدول بالتعاون فيما بينها في خفض احتمالات الحرب، أو التقليل من الأضرار التي تسببها الحرب فيما لو وقعت، وخلافاً للأمن الجماعي الذي يشمل قيام دول مجتمعة باتخاذ إجراء ضد دولة محددة تهدد الأمن الدولي، فإن الأمن التعاوني غير موجه بالضرورة ضد هدف مخصوص، وإنما ينطوي غالباً على تحسين البيئة التي تعمل الدول ضمنها، من خلال نشاطات مثل نزع السلاح، مراقبة التسلح، تدابير بناء الثقة والأمن، الدبلوماسية الدفاعية ...، التنمية الاقتصادية (والتنمية المُستدامة بمعناها الأشمل)، عمليات السلام، والتصدي لانتشار الأسلحة. وهذه الأمور جميعاً تهدف إلى تعزيز الاستقرار الدولي وتخفيف المشكلات المتصلة بالمأزق الأمني، ما يساعد على حفظ السلام" ([8]). على أن مفهوم الأمن التعاوني هو بحد ذاته مفهوم قابل للتطور بما يتناسب مع مقتضيات العصر الذي تعيشه البشرية وطبيعة التحديات والتهديدات التي تواجهها ودرجة الوعي بها وبطرق الوقاية منها أو مُعالجتها. فالعالم يُصبح، يوماً بعد آخر، أكثر قناعة بأن مصادر تهديد الأمن البشري والدولي على السواء باتت متنوعة ولم تعد تقتصر على مصادر التهديد العسكرية، وان الطرق الفعالة لمواجهتها تستدعي التعاون وتضافر الجهود الدولية كافة؛ إذ لا تستطيع دولة بمفردها مواجهة تهديدات تتعلق مثلاً بالتلوث البيئي والاحتباس الحراري العالمي أو بانتشار الأوبئة والجوائح ونحوها. وبناءً عليه يمكن القول، ان نظام الأمن التعاوني، كأنموذج جديد للتنظيم الدولي المعاصر، ينطوي على تطورين مهمين هما :

1. تطور نظري: وهو تطور يأتي في سياق الدعوات إلى إعادة صياغة المفهوم التقليدي للأمن كونه "أصبح غير مناسب في التعبير عن التهديدات الحقيقية التي تواجه فواعل النظام الدولي، ....، والفكرة العامة لهذا التوجه الجديد في نظرية العلاقات الدولية (من أمثال أنصار النظرية الليبرالية الجديدة، النقدية الجديدة، والمخضرمين من الواقعيين الجدد وغيرهم) هي أن مفهوم الأمن لا بد أن يُوسَّع ليشمل القضايا غير العسكرية، مثل الفقر والمجاعة والتصحر وتغير المناخ وندرة المياه وما إلى ذلك" ([9]).
2. تطور عملي: يتمثل بتوسيع الأنشطة التي يتضمنها نظام الأمن التعاوني (برعاية الأمم المتحدة) قياساً بما كان عليه الحال في ظل نظام الأمن الجماعي. فمنذ "منتصف الثمانينات من القرن العشرين، اقترح "ميخائيل غورباتشوف" – رئيس الاتحاد السوفيتي السابق– نظاماً شاملاً للأمن الدولي يتضمن، فضلاً عن نزع السلاح، الأمن الاقتصادي والبيئي الكونيين، إذ يرى وجوب تعزيز دور الأمم المتحدة كموفر للأمن الكوني" ([10]). هذه الفكرة التي تمّ تبنيها فعلياً في بيان مجلس الأمن في قمته المنعقدة بتأريخ (1992/1/31) ...، ومِما جاء فيه: ((إن غياب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول لا يعني بالضرورة استتباب الأمن والسلام العالميين. فقد أصبحت المصادر غير العسكرية ... تشكل تهديداً فعلياً للسلم والأمن الدوليين، وتلك المصادر تتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية))" ([11]). وهو ما استتبع بالضرورة توسيعاً لدور الأمم المتحدة، من خلال، تبنيها لأنشطة متعددة الأبعاد في ظل نظام للأمن التعاوني يستهدف تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف، يمكن حصرها لتسهيل دراستها بهدفين أساسيين هما؛ تحقيق الأمن المُستدام وتحقيق التنمية المُستدامة، وهو ما ستناوله تباعاً في سياق المبحثين القادمين من هذه الدراسة.

المبحث الثاني

جهود الأمم المتحدة في تعزيز الأمن المُستدام

مَثَّلَ المبحث الأول من هذه الدراسة محاولة لتقديم تأصيل نظري لمفهوم الأمن التعاوني مع عرض تأريخي لكيفية ظهور وتطور نظام الأمن التعاوني بوصفه المرحلة الثالثة في التنظيم الدولي اللاحقة لمرحلتين سابقتين هما توازن القوى والأمن الجماعي على التتابع. أما في هذا المبحث فسنتناول أحد الغايات التي تستهدفها الأمم المتحدة من تعزيز الأمن التعاوني ما بين الدول والمتمثلة بتحقيق الأمن المُستدام؛ "وهو مفهوم يجمع ما بين الأمن القومي (المتعلق بسلامة الدولة)، والأمن الإنساني (المتعلق بسلامة الأفراد ضمن الدولة)، والأمن الجماعي (لمجموعة من الدول)" ([12]). كما انه ينطوي على مجموعة من الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي لا بد من ضمانها لتحقيق حالة طويلة الأمد من الأمن والاستقرار. هذا فضلاً عن، استعراض إجراءات الأمم المتحدة ضمن هذا الميدان، وهي إجراءات إما أن تكون وقائية سابقة أو علاجية لاحقة لوقوع الضرر، فضلاً عن، تدابير أخرى لتقليل الأضرار فيما لو وقعت. وكما هو مبين في التقسيم الآتي :

1. الإجراءات الوقائية: وتتمثل بالقيام بعمل وقائي سابق لوقوع الضرر سواء كان منشئ هذا الأخير أسباب بشرية كالمنازعات والحروب، أو طبيعية كالكوارث البيئية والطبيعية، أو حتى خليط ما بين الاثنين كالحروب التي تنشأ نتيجة نُدرة أو نضوب بعض المصادر الطبيعية اللازمة للحياة (كحروب المياه وحروب الطاقة) أو التلوث البيئي الناتج عن فاعل بشري. ومن أبرز هذه الإجراءات ما يُعرَف بالدبلوماسية الوقائية؛ وهي كل "عمل يرمي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها. ويمكن أن يتولى مهام الدبلوماسية الوقائية الأمين العام شخصياً، أو تؤدى عن طريق كبار الموظفين، أو عن طريق الوكالات والبرامج المتخصصة، أو بواسطة مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، أو المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة. ويتطلب أداء مهام الدبلوماسية الوقائية اعتماد الأمم المتحدة لمجموعة من الآليات مثل: بناء الثقة، تقصي الحقائق، ...، النشر الوقائي للقوات الأممية، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح في حالات معينة" ([13]). كما يساعد الأمم المتحدة في ذلك (نظام للإنذار المبكر)؛ وهو عبارة عن "شبكة للمعلومات في جميع أنحاء العالم ترصد كل المؤشرات الدالة على حدوث نزاعات .. أو إمكانية وقوعها لكي تبنى فيما بعد على أساسها الإجراءات اللازمة للوقائية من الآثار السلبية التي تنجم عنها. ويضم جهاز الإنذار المبكر؛ مؤسسات الأمم المتحدة (كلجنة حقوق الإنسان، وبقية اللجان المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئة تقصي الحقائق)، فضلاً عن، المنظمات العاملة في الحقل الإنساني (كالصليب الأحمر والهلال الأحمر، بالتعاون مع الهيئات

الإقليمية والوطنية، ومنظمتا أطباء بلا حدود وأطباء العالم، ومنظمة العمل الدولية). وتتمثل مهمة هذا الجهاز بمراقبة تطور الأحداث والنزاعات، والإفادة مسبقاً عن الأخطار التي قد تهدد الإنسانية، كالتطهير العرقي أو الاثني، تهجير السكان الكثيف، والإبادة الجماعية" ([14]). يضاف إلى ذلك، مجسات الإنذار المبكر لمراقبة المؤشرات الدالة على فشل الدول في أداء واجباتها تجاه مواطنيها، مَما قد ينشأ عنه حالة من عدم الاستقرار الداخلي وبالشكل الذي يهدد الأمن الوطني لتلك الدول مثلما يُهدد سلامة وحياة مواطنيها. "فمع حلول مطلع القرن الحادي والعشرين انصب اهتمام الخبراء والباحثين على سُبل منع فشل الدول، ومؤشرات "الإنذار المبكر" التي (تتنبأ) بحدوثه، (...)، إذ خَلُصَت تلك الدراسات في غالبيتها إلى ان الجشع وانتشار الظلم يتداخلان من الناحية الفعلية: فمشاعر الاستياء على الصعيد الاجتماعي– الاقتصادي (الاحتياجات)، – فضلاً عن حالة الاستياء السياسي– وخاصة إذا ما تقاطعت وحدود هوية هذه الفئة أو تلك ومظاهرها (كالأصل والعرق والجنس واللون .. إلخ)، يمكن أن تشكل حافزاً للتعبئة. ومع فشل النظام السياسي في الاستجابة ومعالجة الاحتياجات، إما لعدم رغبته أو عدم قدرته، فإن أعمال العنف هي المحصلة التي ستترتب على ذلك عادة" ([15]). وللحَد من تلك الآثار السلبية، تضطلع الأمم المتحدة (بوظيفة حِمائية) تتمثل؛ بابتكار آليات دولية لحماية حقوق الإنسان (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة) وكفالة احترامها من جانب الدول الأعضاء؛ مثل تلقي الشكاوى الخاصة بمخالفات حقوق الإنسان، إيفاد لجان التحقيق، والبحث عن حلول معينة لمنع الانتهاكات أو التخفيف من حدتها" ([16]).

كما تبذل الأمم المتحدة جهودها "لتفعيل مجسات الإنذار المبكر (الخاصة بالكوارث الطبيعية والبيئية) المتمثلة بالمكاتب والمراكز المختصة بالرصد الوقائي وجمع المعلومات في مجال "التنبؤ" بالكوارث الطبيعية والأخطار البيئية والهجرة الجماعية وغيرها، من خلال، البحث عن أسباب تلك الظواهر والمؤشرات التي عادة ما تسبق ظهورها ليتسنى بعد ذلك الوقاية منها والتصدي لها. فقد حثت التجارب العالمية، الأمم المتحدة، على الدعوة إلى تفعيل وتوفير الدعم اللازم للعمل الوقائي (الدولي – الوطني) المشترك، من خلال، تنسيق الجهود ما بين الأجهزة الوطنية والمؤسسات العالمية الفاعلة" ([17])، في هذا المجال. فضلاً عن، "تعزيز آليات التعاون الدولي السريع والفعال، ...، (من خلال دعوة الدول الأعضاء) إلى إتاحة مزيد من الموارد للشبكة العالمية للإنذار المبكرة الخاصة بتفشي الأمراض (والأوبئة) والتصدي لها، التابعة لمنظمة الصحة العالمية، لتمكينها من تنسيق الاستجابة الصادرة عن شراكة دولية عريضة، دعماً لنظم الرقابة والاستجابة الصحية على الصعيد الوطني" ([18]). والجدير ذكره، ان الإجراءات الوقائية تعد الأهم من بين إجراءات الأمم المتحدة الأخرى لكونها الأقل تكلفة "بالنسبة للمجتمع الدولي (إذا ما تمّ مقارنتها) بخيار العمل العسكري، أو الإغاثة الإنسانية الطارئة، أو إعادة البناء بعد أن تضع الحرب أوزارها" ([19]).

2. الإجراءات العلاجية : وهي مجموعة الإجراءات التي تعقب وقوع الضرر وتستهدف معالجته والحَد من تداعياته السلبية. ومن أمثلتها؛ عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي تتمثل بإرسال قوات دولية لحفظ السلام إلى مناطق وبؤر التوتر والنزاع. ويُشترط في مثل هذه العمليات أن تتم "بموافقة أطراف النزاع كافة من أجل إضفاء طابع الشرعية على تواجد قوات دولية ضمن حدود الدولة. إذ يُعَد مبدأ القبول أحد الخطوط الفاصلة الرئيسة بين فرض السلام (المحدد في الفصل السابع من الميثاق)، وحفظ السلام المسموح به بموجب الفصل السادس من الميثاق" ([20]). كما تتطلب هذه العمليات، وجود "هدنة بين المتحاربين، خاصة في الحروب بين الجيوش التقليدية (النظامية)؛ من أجل تسهيل مرور المساعدات الإنسانية وخروج العالقين من المدنيين بين جبهات القتال، ومعالجة المرضى وحتى إجلاء القتلى. وإذا كانت الهدنة مفتوحة، فإنه يُمكن نشر قوات حفظ السلام للفصل بين القوات المُتحاربة بالاتفاق مع طرفي النزاع ومساعدة المجتمع الدولي (...)، لكن الخاصية الأهم التي يجب توافرها في مثل هذه القوات في هذه الحالة، هي أن تكون عبارة عن وحدات عسكرية قتالية ثقيلة، وتكون مهماتها العسكرية محددة بدقة، وأداة صارمة لإنهاء القتال؛ إذ يُمكن أن تلجأ إلى خوض المعارك مع أي طرف يريد أن يُنهي الهدنة أو الاعتداء على المدنيين أو تهديد مناطق الملاذات الآمنة" ([21]). فضلاً عما تقدم، ورغبة منها في تحسين البيئة التي تعمل الدول ضمنها من خلال العمل على خفض التوترات ومشاعر العدائية بين الأمم والشعوب، وتعزيزاً لتدابير بناء الثقة، "أصدرت الأمم المتحدة تقريرها المعنون (تجاوز الانقسام .. حوار بين الحضارات، (2001)؛ تناول التقرير أنموذجاً للحوار بين الأديان، يقوم على ترسيخ سياسات التوافق الإقليمي، والتفاهم والتعاون، بدلاً من السياسات الوطنية القائمة على المصلحة الذاتية" ([22]).

أما على صعيد الاستجابة لمصادر التهديد غير التقليدية؛ كالتلوث البيئي والكوارث الطبيعية، وانتشار الأوبئة والجوائح، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة على المستوى العالمي. فتتولى الأمم المتحدة "قيادة وتنسيق (النظام الدولي للاستجابة الإنسانية)؛ الذي يضم مجتمع الأنشطة الإنسانية من وكالات ومنظمات غير حكومية، ...، مع نشر خبراء من العاملين في الشؤون الإنسانية لتزويد ضحايا .. الكوارث الطبيعية بكميات كبيرة من الأغذية وغيرها من المواد حيثما وجدوا في العالم وفي أقصر مدة زمنية ممكنة" ([23]). فضلاً عن، الدور الرائد الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في زيادة التعاون الدولي لجمع وتحليل واستخدام البيانات لأغراض التخطيط السكاني والرعاية الصحية. وإدارة دفة الحكم والإدارة العامة وخلق فرص العمل ومسائل الأجور والدخل واحتياجات الرفاهية الاجتماعية. وكلها مصممة لتمكين الشعوب والحكومات من اتخاذ قرارات مدروسة بقدر أكبر. كما تسعى الأمم المتحدة لقياس التقدم البشري قياساً كمياً ..، مِما يساعد في رسم صورة إحصائية للتنمية البشرية" ([24])، على مستوى دول العالم.

3. إجراءات أخرى : ويُراد بها الإجراءات التي تستهدف التقليل من مستوى الضرر، فيما لو وقع، مع صعوبة تفاديه. وترتبط مثل هذه الإجراءات عادة بالحروب؛ إذ تسعى الأمم المتحدة إلى التقليل من الآثار السلبية المدمرة للحرب عند اندلاعها، لاسيما على مستوى الخسائر البشرية، من خلال، إجراءات ضبط ومراقبة التسلح، وتحريم إنتاج أو بيع أو استخدام بعض أنواع الأسلحة المُحرمة دولياً. هذا فضلاً عن، هدف آخر، يتمثل "ببناء الثقة والتأثير على أفكار الأطراف المتخاصمة حيال نوايا كل منهم. (...)، إذ تساعد – تلك التدابير – على التأكد من ان الاستعدادات العسكرية التي يزعم (أحد الأطراف) انها عديمة الضرر لا تُشكل تهديداً (حقيقياً) لشن أي عدوان (على الطرف الآخر)" ([25]).

المبحث الثالث

جهود الأمم المتحدة في تعزيز التنمية المُستدامة

قامت رؤية الأمم المتحدة على الربط ما بين موضوعي الأمن والتنمية؛ فهي ترى انه لا مجال لتحقيق أحدهما دون ضمان الآخر. هذا ما أكد عليه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "كوفي عنان" في تقريره المعنون (نحو مجال أوسع للحرية) والذي نشر عام 2005، ومِما جاء فيه": ((لا سبيل لنا للتمتع بالتنمية دون الأمن، ولا بالأمن دون التنمية، ولن نتمتع بأي منهما من دون احترام حقوق الإنسان))" ([26]). وقد ظلَّ تحقيق التنمية بمفهومها الأشمل، أي التنمية المُستدامة، هدفاً محورياً وأولوية مركزية ضمن الأوليات التي عملت عليها الأمم المتحدة في العقدين اللاحقين. إذ سعت الأمم المتحدة إلى تقديم تعريف واضح للتنمية المُستدامة، كما جاء في "خطة التنمية المُستدامة لعام 2030، التي أطلقتها الأمم المتحدة رسمياً في (1 / كانون الثاني/ 2016)، مُعرفِّة فيها التنمية المُستدامة وأهدافها ... بأنها تنمية اجتماعية واقتصادية وبشرية ((تسد احتياجات الحاضر من دون تعريض قدرة الأجيال المستقبلية على سد حاجاتها الخاصة للخطر)). وربما يكون هذا التعريف أوسع تفسير رسمي للتنمية تمّ إقراره؛ فهو يشمل التنمية الاقتصادية، لكنه يشمل أيضاً – أهدافاً أخرى– من قبيل: الإدماج الاجتماعي، السلام، العدالة والحوكمة الرشيدة، الفرص الوظيفية والحماية الاجتماعية والبيئية، فضلاً عن تقييم ضمني للمستقبل على صعيد القرارات التي تمّ اتخاذها .. بشأن التنمية والاستثمار والاستهلاك" ([27]). وقد عكست هذه الأهداف بِمُجملها، "مجموعة عالمية من الأهداف التي ينبغي لكل الدول تحقيقها – الدول المتدنية والمتوسطة والمرتفعة الدخل– في السنوات الخمس عشر اللاحقة (على إطلاق خطة التنمية وحتى حلول عام 2030). كما جاء الإطار الزمني لأهداف التنمية المُستدامة منسجماً مع الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) التي سبقتها، والتي حُدِدَت لعام 2015 عند مطلع الألفية. وهذا –إن دَلَّ على شيء– فهو يعكس حقيقة أن التنمية عملية مستمرة ومتدرجة ولا تكتمل أبداً، وتستلزم جيلاً في الغالب على الأقل لكي تؤتي أُكلها" ([28]).

أما على صعيد أجهزة الأمم المتحدة المعنية بخطط التنمية وطبيعة مهامها، "فقد حدد ميثاق الأمم المتحدة لأجهزتها مجموعة من الأدوار في مجال التنمية تتطلب مستويات (عالية) من التنسيق. فوفقاً لكل من الفصل الرابع والتاسع والعاشر من الميثاق أوكلت إلى الجمعية العامة مسؤولية أساسية في مجالي التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي. فقد برزت الجمعية العامة ... كمحفل عالمي للمناقشة واتخاذ إجراءات عملية بشأن قضايا التنمية التي تؤثر على جميع الدول. بينما يتحمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الوظائف والسلطات الموكلة إليه بموجب الفصل العاشر من الميثاق، نطاقاً من المسؤوليات في مجال دراسة القضايا المتصلة بالتنمية والمبادرة بعرضها وتنسيقها. أما مجلس الأمن فيمكن له، من

طريق الأحكام الواردة في الفصل السابع، أن يؤثر على مسار التنمية في الدول التي تطبق عليها عقوبات وكذلك في دول مجاورة لها ودول أخرى. فيما تُعَد الأمانة العامة مصدر جوهري للدعم بما في ذلك تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين بشأن احتياجات التنمية في ميادين مثل تخطيط التنمية وسياساتها والإحصاءات والطاقة والموارد الطبيعية والإدارة العامة (...). ونظراً لتفرق المسؤوليات بين مختلف الأجهزة، فإن أهمية التنسيق والتماسك تبدو واضحة. إذ تقوم الأمانة العامة، من طريق اللجان الإقليمية، بتعزيز تنسيق البرامج المشتركة بين القطاعات والتعاون التقني لصالح الدول الأعضاء" ([29]). فيما "مثّلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إحدى أدوات الإصلاح التابعة للأمم المتحدة التي أسستها الأمانة العامة في عام 1997، من أجل تحسين فعالية عمل الأمم المتحدة الإنمائي على مستوى الدولة، وذلك من خلال جمع منظمة العمل الدولية مع الوكالات التشغيلية الأخرى العاملة كافة التي تُعنى بالتنمية. إذ تطور مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سياسات وإجراءات تسمح لمنظومة الأمم المتحدة بالعمل معاً وتحليل مشاكل الدولة، ووضع خطط إستراتيجيات الدعم، وتطبيق البرامج والإشراف على النتائج" ([30]).

والجدير ذكره، أن خطط التنمية الموضوعة من قبل الأمم المتحدة أصبحت في الوقت الحاضر أكثر إلحاحاً وإلزاماً من أي زمنٍ مضى؛ وذلك بالنظر للمرحلة المفصلية (الانتقالية) التي يشهدها العالم اليوم، والمتمثلة بدخول الأسواق التجارية، المحلية منها والعالمية، إلى العصر الرقمي، وتفاوت تلك الأسواق من حيث قدرتها على التكيف والاستجابة لمتطلبات العصر الجديد. إذ تُشير إحدى الدراسات، ان الأسواق والمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة والتي تشتغل بنماذج أعمال تقليدية في طريقها إلى النهاية. ويأتي ذلك مع غياب الإمكانات المالية اللازمة لإنجاز التحول الرقمي المطلوب، فضلاً عن، غياب سياسات ورؤى ومشاريع واضحة وفعالة (لبعض الدول) لحماية المؤسسات الوطنية من "تغوّل" المؤسسات العالمية. فمن المُرجَّح، ان تقضي المؤسسات الكُبرى (ذات نماذج الأعمال الحديثة) على عشرات الآلاف من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو ما سينتج عنه تشرد عشرات الملايين من العاملين مع أسرهم، وستكون الفاتورة الاجتماعية للتنمية الحديثة باهضة جداً" ([31]). وهو ما يتطلب من الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومات الدول المعنية، بذل المزيد من الجهود لمعالجة الآثار الجانبية للتنمية الحديثة (في عصر الرقمنة) والتهيؤ لما قد يصاحبها، لاسيما في مراحلها الانتقالية الأولى، من مظاهر بطالة من المرجح أن تصيب الفئات المتدنية وحتى متوسطة الدخل من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. مع إمكانية شيوع مظاهر من الفوضى والعنف في بعض الحالات، وهو ما يجد تفسيره في ظاهرة (النوستولوجيا Nostaigia)، بكل ما تعنيه تلك الظاهرة من؛ "التوق غير المسبوق للماضي أو محاولة استعادة حال سابق يتعذر استرداده نتيجة لعدم قدرة الذات الفردية ولا الجماعية على التكيف مع المستجدات والمتغيرات (في العصر الرقمي) مِما يجعل "النوستولوجيا" نوعاً من الاغتراب عن العصر ومستجداته وشكلاً من أشكال الحنين (السلبي) إلى الماضي، ....، وهي سياسياً إشارة إلى العجز عن التكيف مع مستجدات العصر وعدم استيعابها من ناحية ورفض هذه المستجدات من ناحية أخرى مع الاقتناع بأن هذا الرفض لن يؤدي إلى نتيجة إيجابية من حيث التوقعات. وهنا قد يدخل العنف في الموضوع –وهو ما قامت عليه شواهد تأريخية سابقة–، كما حصل في بداية الثورة الصناعية في انجلترا وأوروبا الغربية إذ عبّر العمال من الذين شردتهم الآلة عن غضبهم عليها بتدميرها بسلوك عدواني عنيف" ([32]).

ومن التحديات الأخرى التي تواجه الأمم المتحدة في سعيها لتعزيز أركان نظام دولي للأمن التعاوني، يستهدف تعزيز الجهود الدولية في سبيل تحقيق الأمن المُستدام والتنمية المُستدامة، هي مشكلة غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول في بعض الحالات؛ نتيجة تعارض مصالحها الذاتية مع أهداف وغايات الأمم المتحدة؛ مثال ذلك استخدام حق النقض (الفيتو) الذي قد يعرقل قيام الأمم المتحدة لبعض مهامها في التدخل الإنساني العاجل، فضلاً عن، مشكلة ضعف التمويل. وفي سبيل مواجهة مثل تلك التحديات، تمّ تقديم بعض المقترحات لمساعدة الأمم المتحدة على تحسين أدائها، نذكر منها الآتي :

1. "ترشيد استخدام حق النقض (الفيتو)، من خلال، تحريم استخدامه في حالات الإبادة الجماعية أو جرائم ضدّ الإنسانية، أو للحيلولة دون وقف إطلاق النار في النزاعات المسلحة، وهذا كان مضمون الاقتراح المصري" ([33]).

2. أما على مستوى ضعف التمويل، فتمّ تقديم مجموعة من المقترحات، من أهمها ([34]) :

أ. تحميل فائدة على مبالغ الاشتراكات المقررة التي لا تدفع في حينها.

ب. إنشاء صندوق احتياطات مؤقت لحفظ السلام.

ت. إنشاء صندوق دائم للأغراض الإنسانية ليُستخدم في الحالات الإنسانية الطارئة.

ث. فرض ضريبة على مبيعات الأسلحة التي يمكن أن تكون لها صلة بحفظ سجل للأسلحة من جانب الأمم المتحدة، .. وغيرها من المقترحات.

الخاتمة :

يواجه العالم في الوقت الحاضر تحديات وتهديدات مختلفة، بعضها تقليدي كالحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية أو الدولية. والبعض الآخر غير تقليدي؛ كالتلوث البيئي والتغير المناخي، تفشي الأمراض وانتشار الأوبئة، ارتفاع معدات الفقر والبطالة، سوء ونقص التغذية وتفاقم خطر المجاعة في عددٍ من دول العالم. وبحسب التقديرات، فإن الفشل في مواجهة تلك المخاطر سيضع دول العالم أجمع أمام واقع صعب ومُظلم، لا تقتصر تداعياته وآثاره السلبية على الجيل الحالي من البشرية وإنما تمتد لتشمل الأجيال المُقبِلة أيضا. الأمر الذي يتطلب معه، التعاون وتضافر الجهود الدولية كافة في سبيل إنجاز أمن وتنمية مُستَدامَين في ظل نظام دولي للأمن التعاوني، برعاية وتنسيق الأمم المتحدة، ليكون بمثابة "طوق النجاة" للجيل الحالي من البشرية ولأجيال المُستقبل.

الاستنتاجات :

استطاعت الأمم المتحدة، ومن خلال، ما تتخذه من إجراءات (وقائية، وعلاجية، وتنموية وغيرها)، الاضطلاع بدور رائد في تعزيز وتنسيق جهود الأمن التعاوني ما بين الدول المختلفة، وبالشكل الذي حقق استجابة "أولية" للمتطلبات الأمنية (التقليدية وغير التقليدية) على مستوى دول العالم. على الرغم من، صعوبة المهمة وما قد يعترضها من عوائق وتحديات، وضرورة مضاعفة العمل وبذل المزيد من الجهود للوصول إلى أفضل النتائج.

التوصيات :

إيلاء موضوع (الأمن التعاوني) المزيد من الاهتمام على المستوى البحثي والأكاديمي. فضلاً عن، إمكانية عقد ندوات ومحاضرات تثقيفية؛ للتوعية بأهمية موضوع (الأمن التعاوني) وما ينطوي عليه من أبعاد مختلفة.

Footnotes:

1. Saad Haqi Tawfiq, “International Relations,” (Baghdad: Adnan Library for Printing, Publishing and Distribution, 2017), p. 183.

2. Khaled Ghaleb Matar Al-Tamimi, “The Collective Security System in Light of the Security Council Experience in Iraq,” (Jordan: Dar Al-Manahj for Publishing and Distribution, 2014), p. 19.

3 Mukhallad Obaid Al-Mobaideen, “The European Union as a Distinctive Regional Phenomenon” (Amman: Academics for Publishing and Distribution, 2012), p. 12.

4 Nabil Abdul Rahman Hayawi, “The Charter of the United Nations and the Statute of the International Court of Justice,” 2nd ed. (Baghdad: Legal Library, 2006), p. 5.

5.The same source, p. 9.

6.Juanita Elias, Peter Such, “Fundamentals of International Relations,” translated by Muhyiddin Hamidi, (Damascus: Dar Al-Farqad, 2016), p. 118.

7.Saddam Marir Al-Jumaili, “The Struggle of the Major Powers to Hegemony Over the World Order” (Beirut: Dar Al-Manhal Al-Lubnani, 2016), p. 141.

[8]8.Paul Robinson, Dictionary of International Security (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009), pp. 75-76.

[9] Amer Misbah, "Theories of Strategic and Security Analysis of International Relations" (Cairo: Dar Al-Kitab Al-Hadith, 2010), p. 12.

[10] 10.Amer Misbah, "International Relations Theory... Major Theoretical Dialogues" (Cairo: Dar Al-Kitab Al-Hadith, 2008), p. 275.

[11] 11.Fatiha Laitim, "Towards Reforming the United Nations Organization for the Maintenance of International Peace and Security," (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2011), p. 79.

[12] Graeme Hird (et al.), "Great Powers and Strategic Stability in the Twenty-First Century: Competing Visions of World Order" (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2013), p. 148.

[13] Haider Qahtan Saadoun, "The Role of the United Nations in Maintaining Human Security," unpublished doctoral dissertation, College of Political Science, University of Baghdad, 2020, p. 93.

14.The same source, pp. 94-95.

[15] Graeme Hird (et al.), op. cit., pp. 130-131.

[16] 16.Muhammad Yaqoub Abdul Rahman, "Humanitarian Intervention in International Relations" (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2004), p. 65.

[17] Haidar Qahtan Saadoun, previously mentioned source, p. 121.

[18] Report of the Secretary-General of the United Nations, entitled: "In larger freedom: towards development, security and human rights for all (A/59/2005)", United Nations General Assembly, (21 March 2005), p. 29.

19.Report of the United Nations Panel on Peace Operations A/55/305, General Assembly/Security Council, (21 August 2000), p. 7.

20.Saad Haqi Tawfiq, previously mentioned source, p. 494.

21.Amer Misbah, "Theories of Strategic and Security Analysis of International Relations," previously cited source, p. 108.

[22] 22.Abdel Fattah Madi, "What is the role of the global system in spreading hatred of the West?", International Politics Magazine, (Cairo: Al-Ahram Foundation for Political and Strategic Studies, Issue (199), (January/2015)), p.

[23] Report of the Secretary-General of the United Nations, entitled "In larger freedom: towards development, security and human rights for all (A/59/2005)", op. cit., pp. 68-69.

[24] Report entitled "Development and International Economic Cooperation: A Development Agenda (A/48/935)", General Assembly, United Nations, 1994, pp. 33-34.

[25] Saad Haqi Tawfiq, previously mentioned source, p. 421.

[26] .Wolfgang Amadeus, Mark Probst, "Human Security: The Role of the Private Sector in Enhancing Individual Security," Emirates Lecture Series (128), (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009), p.

[27] 27.Gary Melanti, "Peace and Development," a study published in Armaments, Disarmament, and International Security - Yearbook 2017, translated by Omar Saeed Al-Ayyoubi and Amin Saeed Al-Ayyoubi, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2018), p. 267.

28.The same source, pp. 267-268.

[29] Report of the Secretary-General entitled: "Development and international economic cooperation: an agenda for development (A/48/935))", General Assembly, United Nations, 1994, pp. 29-30.

[30] Haidar Qahtan Saadoun, previously mentioned source, p. 133.

[31]Idriss Ouhlal, "The Big Bang: The Age of Endings," (Nowhere: International Academies Group (IAG), 2021), pp. 109-112.

[32] Abdul-Ridha Hussein Al-Taan (et al.), "Introduction to Modern and Contemporary Western Political Thought (Part Two)," (Iraq: Ministry of Higher Education and Scientific Research, no year), pp. 246-247.

[33] Haidar Qahtan Saadoun, previously mentioned source, p. 172.

[34] Report of the Secretary-General entitled: "An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peacekeeping (A/47/277))", General Assembly, United Nations, 1992, pp. 25-26.

Reference list:

1. Idriss Ouhlal, "The Big Bang... The Age of Ends," (Nowhere: International Academies Group (IAG), 2021).
2. Paul Robinson, "A Dictionary of International Security," (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009).
3. Report of the Secretary-General entitled: "Development and International Economic Cooperation: An Agenda for Development (A/48/935))", General Assembly, United Nations, 1994.
4. Report of the Secretary-General entitled: "An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peacekeeping (A/47/277))", General Assembly, United Nations, 1992.
5. Report of the Secretary-General of the United Nations, entitled: "In larger freedom: towards development, security and human rights for all (A/59/2005)", United Nations General Assembly, (21 March 2005).
6. Report entitled: "Development and international economic cooperation: the development agenda" (A/48/935), General Assembly, United Nations, 1994.
7. Report of the United Nations Panel on Peace Operations, A/55/305, General Assembly/Security Council, (21 August 2000).
8. Graeme Hird (et al.), "Great Powers and Strategic Stability in the Twenty-First Century: Competing Visions of World Order" (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2013).
9. Juanita Elias, Peter Such, "Fundamentals of International Relations," translated by Mohieddine Hamidi (Damascus: Dar Al-Farqad, 2016).
10. Haider Qahtan Saadoun, "The Role of the United Nations in Maintaining Human Security," unpublished doctoral dissertation, College of Political Science, University of Baghdad, 2020.

11. Khaled Ghaleb Matar Al-Tamimi, "The Collective Security System in Light of the UN Security Council Experience in Iraq," (Jordan: Dar Al-Manahj for Publishing and Distribution, 2014).

12. Saad Haqi Tawfiq, "International Relations," (Baghdad: Adnan Library for Printing, Publishing, and Distribution, 2017).

13. Saddam Marir al-Jumaili, "The Struggle of the Major Powers to Hegemonize the World Order," (Beirut: Dar al-Manhal al-Lubnani, 2016).

14. Amer Misbah, "Theories of Strategic and Security Analysis of International Relations," (Cairo: Dar al-Kitab al-Hadith, 2010).

15. Amer Misbah, "International Relations Theory... Major Theoretical Dialogues" (Cairo: Dar Al-Kitab Al-Hadith, 2008).

16. Abdul-Ridha Hussein Al-Ta'an (et al.), "Introduction to Modern and Contemporary Western Political Thought (Part Two)" (Iraq: Ministry of Higher Education and Scientific Research, no date).

17. Abdel Fattah Madi, "What Role Does the Global System Play in Spreading Hatred of the West?", International Politics Magazine (Cairo: Al-Ahram Foundation for Political and Strategic Studies, Issue (199), January 2015).

18. Gary Milanti, "Peace and Development," a study published in the book (Armaments, Disarmament, and International Security - Yearbook 2017), translated by Omar Saeed Al-Ayubi and Amin Saeed Al-Ayubi, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2018).

19. Fatiha Laitim, "Towards Reforming the United Nations Organization for the Maintenance of International Peace and Security," (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2011).

20. Muhammad Yaqub Abdul Rahman, "Humanitarian Intervention in International Relations," (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2004).

21. Mukhallad Obaid Al-Mubaideen, "The European Union as a Distinctive Regional Phenomenon" (Amman: Academics for Publishing and Distribution, 2012).

22. Nabil Abdul Rahman Hayawi, "The Charter of the United Nations and the Statute of the International Court of Justice", 2nd ed. (Baghdad: Legal Library, 2006).

23. Wolfgang Amadeus, Mark Probst, “Human Security: The Role of the Private Sector in Enhancing Individual Security,” Emirates Lecture Series (128), (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009).

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

دور التحول الرقمي في تعزيز فاعلية الأداء الحكومي: دراسة في حالة العراق بعد عام 2021

م.د. صلاح نوري عبد الحسن

الجامعة العراقية/كلية القانون والعلوم السياسية

https://orcid.org/0009-0004-4813-2624

Salahnooriabdulhasan@aliraqia.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01111

المستخلص:

إنَّ من أهم الطرق والأدوات التي أصبحت تتوسل بها الحكومات والدول في تعزيز الحكم الرشيد هي التحول الرقمي، فالأخير أصبح يؤدي دوراً فاعلاً ومؤثراً في عملية تحسين كفاءة الأداء الحكومي، ويهدف البحث الى معرفة أثر التحول الرقمي في تعزيز الأداء الحكومي في العراق بعد عام 2021.

تناول البحث دراسة أهم التحولات التي طرأت على التكنلوجية الرقمية من ناحية البنية التحتية ومدى التحسن في الخدمات الالكترونية وصولاً إلى تطبيق نظم إدارة البيانات الحكومية في العراق بعد عام 2021، كما جرى التركيز من خلال البحث على دور التقنية الرقمية في تعزيز الأداء الحكومي، وذلك من خلال دراسة أنظمة إدارة الموارد البشرية، الرقابة الالكترونية، الذكاء الاصطناعي للحد من التلاعب في الموارد الإدارية والمالية.

الكلمات المفتاحية: التحول ،الرقمي، الأداء، الحكومي، العراق بعد عام 2021

The role of digital transformation in enhancing the effectiveness of government performance: a study in the case of Iraq after 2021

Dr. Salah Nouri Abdualhassan
Al-Iraqia University / College of Law and Political Science
https://orcid.org/0009-0004-4813-2624
Salahnooriabdulhasan@aliraqia.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01111

Abstract:

Among the most important methods and tools that countries employ to promote good governance and the digital transformation, the latter plays an effective and influential role in improving the efficiency of government performance. This research aims to understand the impact of digital transformation on enhancing government performance in Iraq post-2021

The research discusses the most significant changes that have affected the digital infrastructure from the perspective of digital technology, the extent of improvement in electronic services, and the implementation of government data management systems in Iraq after 2021. It also focuses on the role of digital technology in enhancing government performance, which includes studying systems for managing human resources, electronic monitoring, and artificial intelligence to limit manipulation of administrative and financial resources

Keywords: Digital Transformation, Performance, Government, Iraq Post-2021

Do you have any further documents you'd like translated or analyzed

المقدمة

يشهد العالم في الآونة الأخيرة تحولات هائلة بفعل الثورة الرقمية التي أصبحت تطول مناحي الحياة المختلفة، وكان للقطاع الحكومي نصيبٌ كبيرٌ من تلك التغيرات، إذ أصبحت الحكومات ملزمة أكثر من أي وقت مضى في الاحتذاء باستراتيجيات التحول الرقمي لتطوير كفاءة الأداء وتعزيز الخدمات العامة وجودتها، ويأتي هذا التحول بوصفه أداةً رئيسة لمواجهة التحديات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وإنفاذ مبدأ الحوكمة الرشيدة والشفافية في الأداء لإدارة الشؤون العامة.

وضمن اطار التحول الرقمي في العراق، شهد الاهتمام بالتحول الرقمي بعد عام 2021 نتيجة للضغوط المتزايدة على مؤسسات الدولة من ناحية، وتطور التكنلوجيا من ناحية أخرى، ما دعى الحكومة العراقية إلى اطلاق العديد من المشاريع و المبادرات التي تهدف الى تطوير الخدمات عبر الرقمنة، وتطوير البنية التحتية من الناحية المعلوماتية؛ إلّا أن هذا الاتجاه لا يزال يواجه العديد من المعوقات والتحديات.

أهمية البحث: تكمن في الأثر المتزايد للتحول الرقمي في إعادة تشكيل اليات العمل الحكومي ،وتحديث نماذج تقديم الخدمات العامة بما يعزز الكفاءة والشفافية وسرعة الإنجاز.

إشكالية البحث : تبرز الإشكالية في أنّه على الرغم من تبني الحكومة العراقية بعد عام 2021 للعديد من الاستراتيجيات والخطط في حقل التحول الرقمي؛ إلّا إنّها لم تكن بمستوى الطموح في تعزيزها لفاعلية الأداء الحكومي، سواء على مستوى كفاءة الخدمات المقدمة أو الاستجابة لاحتياجات المواطنين ويعود سبب ذلك إلى مجموعة من الأسباب ذات الطابع البنيوي من بينها ضعف البنية التحتية الرقمية ووجود تشتت في السياسات الحكومية فضلاً عن محدودية القدرات البشرية المؤهلة للعمل في المجال الرقمي، وتحاول إشكالية البحث الإجابة على سؤال محوري وهو: ما مدى قدرة التحول الرقمي على تعزيز فاعلية الأداء الحكومي في العراق بعد عام 2021،وما أبرز المعوقات التي تعيق تحقيق ذلك الهدف؟

فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها أنّ التحول الرقمي سوف يسهم بشكل إيجابي وملموس في تعزيز فاعلية الأداء الحكومي في العراق بعد عام 2021 إلا أن هذا الامر يبقى ذو طابع محدود بسبب بعض المعوقات ذات الطابع التقني والإداري والتشريعي.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأداة الأنسب لدراسة الظواهر الإدارية والاجتماعية ،وذلك من خلال تحليل واقع التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية بعد عام 2021،وتقييم اثره في تعزيز فاعلية الأداء الحكومي.

هيكلية البحث: من خلال إشكالية البحث وفرضيته جرى تقسيم البحث على ثلاث مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة في المبحث الأول جرى دراسة الإطار المفاهيمي من حيث تناول مفهوم التحول الرقمي وواقع فاعلية الأداء الحكومي في ظل التحول الرقمي.

المبحث الأول

التحول الرقمي و الأداء الحكومي (مقاربة مفاهيمية)

إنّ عملية ضبط الأطر المفاهيمية تمثل حاجة ملحة يجب تبنيها قبل الولوج الى مضامين البحث، و لعل من أكثر المسائل المثيرة للجدل والنقاش والاختلاف بالآراء هي مسألة التعريف بالمصطلحات وعلى وجه الخصوص في العلوم الإنسانية، أذ يختلف مفكرو ومنظرو هذه العلوم في إعطاء التعاريف المحددة لمصطلح من المصطلحات المراد معرفة ماهيتها وظروف وأسباب نشأتها والوقوف على تحديد الإطار العام لها والمفاهيم المراد تناولها في هذا البحث لا تخرج من هذا السياق و وفقاً لذلك جرى تقسيم هذا المبحث على مطلبين كالاتي:

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي.

المطلب الثاني: فاعلية الأداء الحكومي في ظل التحول الرقمي.

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي.

إنّ مفهوم التحول الرقمي يعد من المفاهيم الحديثة التي تتناول أحد أبرز الظواهر الإدارية الحديثة، إذ اصبح ذلك المفهوم يمثل اتجاهاً استراتيجياً لانجاز، المتطلبات الإدارية بصورة جيدة وكفاءة عالية، وقد فرضت التطورات المتلاحقة على الصعيد التكنلوجي واقعاً جديداً على المؤسسات الحكومية حتم عليها الانتقال من الطرق التقليدية في الإدارة الى طرق وأساليب حديثة تستند على البيانات، والعمليات الرقمية، ومن ذلك المنطلق تظهر أهمية دراسة مفهوم التحول الرقمي.

فقد عرف التحول الرقمي بأنه "عملية تغيير تدريجية تبدأ بتبني واستعمال التقنيات الرقمية، ثم يتطور الامر إلى تحول شامل وكامل للمؤسسة"[1] .

فالتحول الرقمي هو التحول العميق للأنشطة التجارية والتنظيمية والعمليات والكفاءات والنماذج للاستفادة بشكل كامل من التغييرات والفرص التي يوفرها مزيج من التكنلوجيا الرقمية ،وتأثيرها المتسارع على المجتمع بطريقة استراتيجية وذات أولوية ،مع مراعاة التحولات الحالية والمستقبلية[2].

و يعرف التحول الرقمي: "بأنه عملية الانتقال بين القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها"[3].

فعملية التحول الرقمي تشير إلى" كل الاثار المجتمعية والاقتصادية والإدارية للرقمنة والرقمية، إذ يقصد بالرقمنة: استعمال وترابط التقنيات والبيانات الرقمية لإحداث تغييرات جديدة في الأنشطة الحالية ،والتحول الرقمي يتميز بدمج وتكامل التقنيات الرقمية المتقدمة مع الأنظمة المادية وهيمنة نماذج الاعمال المبتكرة والعمليات الجديدة وانشاء منتجات وخدمات ذكية"[4].

وعرف ايضاً بأنه: "مشروع حكومي يشمل كافة خدمات المؤسسات والقطاعات المختلفة بالدولة، ويتمثل في تحويل الخدمات الحيوية والاساسية المرتبطة بخدمة الافراد والمؤسسات والاستثمارات المختلفة من شكلها التقليدي الى الشكل الالكتروني الذكي وذلك من خلال الاعتماد على التقنيات المتطورة والحديثة"[5].

مما سبق يرى الباحث أن مفهوم التحول الرقمي لا يقتصر على عملية اشراك التقنيات الحديثة في العمليات ذات الطابع الإداري الحكومي، بل يمثل تغيير ذات طابع مؤسسي شامل يعمل على إعادة بناء المنظومة الإدارية وفقاً لمنطق التجديد والكفاءة، بما يسهم في تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية، وتحسين الحكم الرشيد.

المطلب الثاني: فاعلية الأداء الحكومي في ظل التحول الرقمي

تعد فاعلية الأداء الحكومي من المحاور المهمة في عملية التحول الرقمي، وفي الإدارة العامة، إذ تعبر عن مدى قدرة المؤسسات الحكومية على انجاز الأهداف بدقة وكفاءة عالية، وفي ظل التحول الرقمي، اكتسبت فاعلية الأداء الحكومي ابعاداً جديدة تستند على توظيف التقنيات الحديثة لتحسين العمل الإداري، ورفع نسبة كفاءة الخدمات وجودتها.

و يعد التحول الرقمي من أهم المتغيرات التي تؤثر في عملية إعادة تشكيل العمليات الإدارية وانماطها في المؤسسات الحكومية، إذ ان التحول الرقمي اصبح يمثل مكون استراتيجي مهم لتحقيق كفاءة الأداء وتحسين الخدمات العامة وجودتها ،فضلاً عن تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية ،فمفهوم التحول الرقمي في القطاع الحكومي يشير الى عملية ادماج التقنيات الرقمية في المجالات الإدارية كافة ،مما يؤدي إلى احداث تغيير ذات ابعاد جوهرية في آليات العمل، وصنع القرار "[6].

فالتحول الرقمي لا يقتصر على مدخلات التقنيات وادواتها الحديثة، بل يمتد ليشمل بين طياته عملية إعادة العمليات الإدارية وفقاً لصور هندسية هي اقرب للواقع العملي ومن خلال تلك الاليات يمكن تبسيط الإجراءات الإدارية وخفض من مستوى التعقيدات البيروقراطية، وذلك بدوره سوف يسهم في تعزيز فاعلية الأداء للمؤسسات الحكومية [7].

وبالتالي، ومن خلال الاعتماد على الأنظمة ذات الطابع الرقمي، مثل قاعدة البيانات المشتركة، وتطبيقات الخدمات الالكترونية يصبح الجهاز الإداري الحكومي ذا إمكانية على انجاز عملية التكامل المؤسسي والاستجابة بصورةٍ أسرع إلى متطلبات المواطن واحتياجاته"[8].

فالعلاقة بين التحول الرقمي وفاعلية الأداء الحكومي هي علاقة طردية، فنجاح الحكومة في الاستفادة من التكنلوجية الحديثة وتوظيفها سوف يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة التشغيلية ،وتحسين مستويات الرضا والقبول من قبل المستفيدين، وخفض مستويات الفساد [9]،وصولاً للحصول على جودة وفاعلية في الأداء الحكومي، وفقاً للمؤشرات التي وضعها البنك الدولي ومدى انطباق معايير قياس جودة الأداء إذ كلما ابتعدت دولة ما عنها اقتربت من وصف الفساد وبارتفاع المؤشر السلبي للدولة يرتفع معدل الفساد فيها، والعكس صحيح"[10] وهذه المعايير هي : الشفافية، الاستقرار السياسي، فاعلية الأداء الحكومي في تقديم الخدمات، سيادة القانون، وضبط الفساد.

إنّ الاداء الحكومي يمثل منظومة متكاملة لتحقيق النتائج والأهداف بشكل منتظم ومرتب ، من خلال تفاعلها وانسجامها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية، فالأداء الحكومي يعتبر النتيجة النهائية لكل من الأداء الفردي واداء الوحدات الحكومية، فضلا عن تأثيرات البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عليهما[11].

وخلاصة القول: إنّ فاعلية الأداء الحكومي أصبحت تقاس بقدرة المؤسسات الحكومية على توظيف التكنلوجيا الرقمية بصورة صحيحة من حيث تسهيل الإجراءات الإدارية وتعزيز المساءلة والشفافية ،فضلاً عن تقديم الخدمات للمجتمع بكفاءة وجودة عالية ،وبالتالي فأن ذلك الامر يجعل من التحول الرقمي متغير أساسي في عملية رفع كفاءة المؤسسات الحكومي، ففاعلية الأداء الحكومي تقاس الاستثمار للتكنلوجية الرقمية في انجاز أهدافه ،ووفقاً سوف نتناول في المبحث التالي متطلبات ومؤشرات التحول الرقمي في الحالة العراقية بعد عام 2021،ومدى انعكاسها على مستويات التقدم للتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية.

المبحث الثاني

التحول الرقمي في العراق بعد عام 2021:دراسة في المتطلبات والمؤشرات

تمثل عملية التحول الرقمي في العراق مسارًا استراتيجيًا تبنته الحكومة العراقية في السنوات الأخيرة لاسيما بعد عام 2021 ضمن جهودها لتحسين الحوكمة، ومكافحة الفساد، وتعزيز الأداء الحكومي، وعلى الرغم من بعض التقدم؛ إلّا انه مازالت هناك بعض التحديات التي تواجه عملية التحول الرقمي في العراق و وفقاً لذلك جرى تقسيم هذا المبحث على مطلبين كالاتي:-

المطلب الأول: متطلبات التحول الرقمي.

المطلب الثاني: واقع التحول الرقمي في العراق بعد عام 2021.

المطلب الأول: متطلبات التحول الرقمي

تتطلب عملية تفعيل التحول الرقمي توافر حزمة من الاليات والمتطلبات التي تجعلها في وضع قابل للتطبيق على أرض الواقع، وذلك عن طريق تحديد الاطار القانوني لها وبيان كيفية تنظيمها وتفعيلها، فضلاً عن توافر العديد من الوسائل سواء أكانت مادية أم بشرية وذلك عن طريق استغلال الموارد البشرية وتوجيهها بصورة مثالية وفعالة في التحول الرقمي ومجالاته، ولعل من أبرز المتطلبات هي الاتي:- [12] .

الفرع الأول: المتطلبات التشريعية: تُعد المتطلبات التشريعية من الجوانب الأساسية والمهمة في عملية انجاز التحول الرقمي ،فوضع التشريعات اللازمة المناسبة للتحول الرقمي يجعله قابل للتطبيق بصورة فعالة ،وذلك عن طريق وضع الأطر الإدارية و القانونية المناسبة ،الذي يُشرع لذلك التحول ،سواء من حيث التعامل بها او من خلال اتقان المصطلحات القانونية والادارية التقنية المرتبطة بها، فالقوانين التقليدية لا تصلح لتطبيقها في مجال التحول الرقمي ،وذلك بسبب ان التحول الرقمي يرتبط بعدة جوانب قانونية وإدارية يجب مراعاتها ،مثل حجية الوثائق الالكترونية ،الخصوصية والسرية مما يظهر كعائق امام التحول الرقمي ،ويمكن ايجاز اهم الخطوات التشريعية في مراجعة وتعديل التشريعات التقليدية الخاصة بالخدمات العمومية ،لجعلها تساير القواعد والمفاهيم المبتكرة التي كانت نتاج الانخراط في التحول الرقمي و النظام الالكتروني .

الفرع الثاني: المتطلبات التكنلوجية: تتمثل تلك المتطلبات في بعض العناصر لعل أهمها الاتي:

1. البنية التحتية التقنية: يتطلب التحول الرقمي محيطًا مناسبًا لتفعليه ،وذلك المحيط يجب أن يكون متطورًا من حيث شبكات الاتصال الحديثة ،التي تستطيع تأمين الاتصال وتأمين عملية انتقال البيانات و المعلومات بين القطاعات الحكومية المختلفة وبين من يتلقي الخدمات الالكترونية ،وتنقسم البنية التحتية التقنية على نوعين :بنية تحتية صلبة تتبلور في جميع المنشآت والتوصيلات الأرضية والخلوية وأجهزة الحاسوب والشبكات وتكنلوجيا المعلومات المادية المهمة لممارسة التعاملات الالكترونية وتبادل البيانات بصورتها الالكترونية ،وبنية تحتية ناعمة للتحول الرقمي ،وتتمثل هذه البنية في جميع المعلومات و الخدمات و البرمجيات و الخبرات وأنظمة تشغيل الشبكات ،و مواقع الويب، والقواعد الالكترونية وبيانتاها.
2. نظام حماية لأمن المعلومات: ويتمثل ذلك النظام في تحديث كل ادوات البرامج الالكترونية و طريقة تشفيرها، وذلك للحفاظ على خصوصية المستخدم، وتمكينه من الحفاظ على معلوماته الشخصية وسريتها، ولضمان بقاء المعلومات الخاصة بالجهة أو المؤسسة التي تدار الكترونياً في وضع امن من التلاعب بها او اختراقها ،وبطبيعة الامر ذلك يتطلب توفير تقنيات عالية الجودة لتشفير البيانات وجدار الحماية والبرامج الخاصة لحمايتها من الفيروسات، و القرصنة ،وانشاء فريق لمتابعة وتحديث المتطلبات الأمنية لقواعد البيانات.

الفرع الثالث: المتطلبات البشرية: يتطلب التعامل مع البرامج الالكترونية المتخصصة خبرات ومهارات قد تكون غير متوافرة لدى موظفي الدوائر الإدارية بجميع اجهزتها ،فالتحول الرقمي يستلزم وجود اشخاص ذوو احترافية عالية في استعمال الحاسوب والشبكات وكيفية إدارتها بكفاءة عالية ،كما قد يتطلب ظهور وظائف حديثة داخل بعض الأجهزة الإدارية لم تكن معروفة من قبل مما يستدعي اجراء تغييرات في العنصر البشري، واعادة النظر في نظام تكوين الموظفين العموميين وتدريبهم لمواكبة التطورات التكنلوجية الحديثة ،فضلاً عن اطلاق حملة توعية للموظفين بأهمية وحتمية التحول الرقمي .

الفرع الرابع: المتطلبات التنظيمية: إن عملية التحول الرقمي تستوجب توفر نوع من التنظيم الإداري الذي يسهم في تحسين جودة العمل وتنظمه بصورة صحيحة ،وذلك من خلال إعادة هيكلة الوظائف بمختلف انواعها بما يجعلها تكون منسجمة مع التحول الرقمي، مثل استحداث إدارات جديدة تواكب التطورات التكنلوجية، فضلاً عن مسايرة النظام الرقمي الذي يتطلب السرعة والمرونة في اتخاذ القرارات ، والعمل على وضع خطط واستراتيجيات التأسيس، التي تشمل هيئة إدارية على المستوى الوطني تكلف بوظيفة المتابعة والتخطيط والتنفيذ ،مع ضرورة توافر الدعم المالي .

ولعله من المفيد ان نؤكد ان البيئة التكنلوجية وحدها ليست كافية لنجاح عملية التحول الرقمي ،بل لنجاح الأخير يتطلب توافر مجموعة من المتطلبات على المستوى التشريعي والمؤسسي والقانونية بما يجعل هناك بنية تحتية متكاملة للتحول الرقمي ،بما يضمن عملية استدامة لذلك التحول ويعزز من فاعلية الأداء للمؤسسات الحكومية.

المطلب الثاني: واقع التحول الرقمي في العراق بعد عام 2021.

إن دراسة واقع التحول الرقمي في العراق يعد خطوة مهمة لفهم مدى قدرة الحكومة العراقية في تبني التكنلوجية الحديثة لتحسين جودة الأداء الحكومي وتطويره، فبعد العام 2021 كانت هناك محاولات عدة لدمج التكنلوجية الرقمية ضمن الاستراتيجيات الوطنية للحكومة العراقية، من خلال دعم بعض المؤسسات والمنظمات الدولية؛ إلّا ان هذا الطريق واجه العديد من التحديات ذات الطابع الهيكلي خفضت من التوقع للنتائج المرجوة.

ومن أجل ترسيخ الإمكانيات التقنية الرقمية وتعزيزها سعت الدولة العراقية بعد عام 2003 إلى العمل على احداث تغييرات نوعية وذات طابع إيجابي في تطوير مؤسسات الدولة وعملها، فكانت أولى الخطوات في ذلك الاتجاه عام 2004 إذ جرى اشراك ثلاث وزارات في عملية التحول الرقمي وهي: وزارة الاتصالات، ووزارة العلوم والتكنلوجيا، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ الا ان غياب التخطيط فضلاً عن التمويل أدى الى توقف المشروع[13].

وقد اعتمدت الحكومة العراقية نهجا ذات طابع تكاملي لعملية التحول الرقمي من اجل الإسراع بعملية التنمية في العراق على المستوى المحلي ،وذلك بما يتطابق مع استراتيجية التنمية الوطنية العراقية والاهداف الانمائية العراقية، و بدأت أولى المبادرات الفعلية للانتقال الى التحول الرقمي في العراق عام 2004 ،وذلك بموجب مذكرة تفاهم وقعت بين وزير الابتكار والتكنولوجيا الايطالي و وزير العلوم والتكنولوجيا العراقي وكان نتاج هذا التعاون بروز شبكة جديدة لربط الوزارات العراقية بشبكة الكترونية وإنشاء بنية تحتية أساسية لتوفير الخدمات الرقمية، وقد تبع ذلك استراتيجية الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لتعزيز الخدمات الالكترونية العامة في العراق ذات الطابع الرقمي بهدف استعادة الخدمات الاساسية وتفعيل حوكمة القطاع العام وتحسينها بعد فترة عدم اليقين عقب عملية تغيير النظام السابق، وقام العراق بالبدء في تنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية عام 2009 وخلال عشرة سنوات على عدة مراحل وهي كالاتي:- [14]

1. صدر الامر الديواني رقم (46) لسنة 2009 ،الذي تخلله تشكيل لجنة أنيطت بها مهمة انشاء مشروع التحول الرقمي الى وزارة العلوم والتكنلوجيا العراقية وعضوية ممثلين من اغلب الوزارات.
2. بعد مرور أكثر من عام قدمت وزارة العلوم والتكنلوجيا مشروعها واعتمدتها الامانة العامة لمجلس الوزراء، وعرضت بمجلس الوزراء بجلسته (11) في 2010/7/20 من قبل وزير العلوم والتكنولوجيا، وجرى اقراره من قبل مجلس الوزراء.
3. عام 2011 دخل مرحلة من الضبابية وعدم الوضوح بأروقة الامانة العامة لمجلس الوزراء ما بين ادارات التنسيق الحكومي ودائرة شؤون اللجان ومنسقي الوزارات واجتماعات بدون تنفيذ.
4. في نهاية عام 2011 جرى إرسال المشروع إلى السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب، وعقد الاخير جلسات تداولية آخرها كان في 2011/10/4 وقد أصدر مجموعة من التوصيات لا مجال لذكرها بين لجان المجلس استمرت لغاية 2012 ولم ينفذ منها شيء مميز.
5. في عام 2016 صدر الامر الديواني المرق (45) لسنة 2016 بهدف معالجة الاخفاقات برئاسة "مهدي العلاق" مدير مكتب رئيس الوزراء في الخطوات المتعلقة بـ أتمتة اعمالها قبل عملية التنفيذ لغرض انشاء نوع من التكامل وضمان مواءمة التطبيقات مع مشروع التحول الرقمي.
6. في عام 2017 وتحديداً في 2017/3/22 أعلن الامين العام للمجلس "مهدي العلاق" في مؤتمر صحفي بحضور وسائل الاعلام الوطنية كافة على هامش الاجتماع الذي عقدته لجنة الحوكمة الالكترونية إن "الأمانة العامة لمجلس الوزراء ستبدأ بتنفيذ التحول نحو التحول الرقمي سواء بين دوائرها او الوزارات الرئيسة ليتم التواصل بينها الكترونيا، معربا عن أمله في تحقيق 80% من هذه الخطوات خلال عام 2018".
7. في عام 2018 ،و بتاريخ 17/ 2018/10 جرى التصويت على اقرار توصيات لجنة الامر الديواني رقم 45 لسنة 2016 لجنة إدارة وتنسيق النشاطات الحكومية وصولاً الى الحوكمة الالكترونية .
8. وفي عام 2020 جرى تشكيل لجنة سميت "باللجنة العليا للحوكمة الالكترونية" وفق الامر الديواني المرقم 22 برئاسة الامين العام لمجلس الوزراء تضم ممثلين في عضويتها من مختلف الوزارات والمؤسسات لإعادة تقييم المشروع والبدء بخطوات اكثر جدية في البدء بأنشاء بنى تحتية تتعلق ببناء مركز بيانات وطني ليستضيف مختلف الخدمات الإلكترونية للمواطنين والمؤسسات المختلفة.

وتبعاً لتلك الخطوات ،وفي عام 2021 وبأشراف مباشر من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء جرى اطلاق بوابة أور للخدمات الحكومية ،وتعد تلك التجربة أولى التجارب الرائدة من نوعها في العراق ،وهي عبارة عن موقع الكتروني يتيح وصول جميع المواطنين إلى الخدمات الالكترونية التي تقدمها الوزارات الحكومية والجهات غير المرتبطة بوزارة عبر النافذة الواحدة ،و تمثل بوابة اور أحدى اهم المرتكزات الرئيسة لمشروع التحول الرقمي[15].

وفي عام 2022 وقعت الحكومة العراقية مذكره تفاهم مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي[*]، وتضمنت هذه المذكرة دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العراق في مجال التحول الرقمي وتعزيز خدماتها الرقمية وبناء قدرات الحكومة العراقية في مجال الحوكمة الإلكترونية، ،وجرى التركيز في مذكرة التفاهم على تسخير وزيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديث الأنظمة الحكومية والعمليات، وتحسين الخدمات للمواطنين، وتعزيز الاقتصاد الرقمي،و بموجب مذكرة التفاهم تلك، سيتم وضع تقييم للمشهد الرقمي في العراق وخارطة طريق لاحقة للأولويات الرئيسية للتحول الرقمي، فضلاً عن ذلك ستسلط الضوء على إقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص لدعم مشاريع التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية في المستقبل[16].

وفي خطوة تعتبر متقدمة في مجال التحول الرقمي أعلنت وزارة الداخلية في عام 2023،و من خلال مديرية الأحوال المدنية والجوازات عن اطلاق الجيل الثالث من جواز السفر الالكتروني ،وهو نوع جديد من جوازات السفر ويشار اليه باسم "الجواز البايومتري"،أذ يتميز هذا الجواز باحتوائه على تقنيات حديثة تجعله ذو طابع اكثر امناً وكذلك صعوبة تزويره ،أذ يحتوي على شريحة الكترونية تضم المعلومات الشخصية لحامل الجواز ،ويتطلب الحصول على الجواز الالكتروني بعض الإجراءات والوثائق اللازمة وفقاً للقوانين المحلية[17].

و يذهب الباحث إلى أن عملية التحول الرقمي تمثل الأساس المحوري في عملية أي اصلاح للجهاز الإداري الحكومي في العراق، لان ذلك الإصلاح سوف تكون مخرجاته ذات طابع إيجابي على الأداء الحكومي ،من حيث رفع كفاءة الأداء المؤسسي ،وتعزيزها، فضلاً عن تحسين الخدمات العامة ورفع جودتها ؛الا ان اثره لا يزال ذات طابع محدود بسبب ضعف التكامل المؤسسي والبنية التحتية الرقمية المترهلة كل ذلك يفرض ضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة لضمان بقاء التحول الرقمي واستدامته ،وبالتالي تعظيم انعكاساته في تعزيز فاعلية الأداء الحكومي، وفي المبحث التالي سوف نتناول الأدوار الذي يؤديها التحول الرقمي في عملية تعزيز فاعلية الأداء الحكومي ،وأهم العقبات والتحديات التي تحول دون بلوغ النتائج المرجوة من التحول الرقمي.

المبحث الثالث

التقنيات الرقمية والأداء الحكومي: قراءة تحليلية في الأدوار والتحديات

تؤدي التقنيات الرقمية دوراً مهماً وحيوياً في عملية تعزيز كفاءة الأداء الحكومي مما يجعله قادراً على الإيفاء بكل المتطلبات والالتزامات تجاه المجتمع سواء أكانت متطلبات خدمية ام إدارية ام لوجستية ام تكنلوجيا، وبالتالي فان عملية تآزر الجهود الحكومية في اتمام الخدمات للمواطنين وانجازها تتطلب وجود نوع من أنواع الكفاء بالأداء وسرعة بالإنجاز وهذه الأمور تستلزم وجود تقنيات تكنلوجيا عالية القدرة والكفاءة و وفقاً لذلك جرى تقسيم هذ المبحث على مطلبين كالاتي:-

المطلب الأول: دور التحول الرقمي في تعزيز الأداء الحكومي في العراق بعد عام 2021

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التحول الرقمي في العراق بعد عام 2021

المطلب الأول: دور التحول الرقمي في تعزيز الأداء الحكومي في العراق بعد عام 2021

يعد التحول الرقمي من أهم الخيارات الإصلاحية التي يمكن ان تنتهجها أي حكومة تتبنى الإصلاح السياسي والإداري بوصفه خياراً جوهرياً في رفع مستوى الخدمات وجودتها، وفي العراق برز الاهتمام بالتحول الرقمي من منطلق كونه احد الخيارات الاستراتيجية لتجاوز عقبة التحديات البيروقراطية ،التي تعد أحد أهم المعرقلات لفاعلية الأداء الحكومي .

الفرع الأول: دور التحول الرقمي في قطاع التعليم

سعت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 الى خلق العديد من الاستراتيجيات للتحول الرقمي ،سواء أكانت عبر استراتيجيات قصيرة ام متوسط ام طويلة المدى ، و العمل على وضع اطر قانونية تحددها وتعززها وتسهيل التعاون ما بين المؤسسات الحكومية عبر وضع سياسات للتحول الرقمي ،والاشراف عليها وحماية المعلومات وسرية العمل ،وتوثيق الأنظمة وحماية معلوماتها التي تخص المؤسسات الحكومية ،والمراهنة على زيادة وعي العاملين في تلك المؤسسات للمساهمة في عمليات الابتكار التكنلوجي ،وتكريس الضوء عملياً على التحول الرقمي ،ومشاركتهم بها وتعاونهم في هذا التحول[18].

و وفقاً لذلك المنطلق عمدت الحكومة العراقية بعد العام 2021 الى تسخير إلامكانيات التقنيات الرقمية لإحداث تغير إيجابي ونوعي في تطوير المؤسسات الرسمية للدولة، ومن خلال تحليل جهود التحول الرقمي في العراق نجد أن هناك العديد من التطورات الرقمية التي حدثت في مختلف القطاعات في داخل العراق.

فعلى صعيد التعليم بعد ظهور جائحة كورونا أواخر عام 2019 برز العديد من التطبيقات الالكترونية التي تساهم في تسهيل عملية التحول الرقمي والتواصل العلمي فجرى استعمال عدة برامج الكترونية لتحقيق هذا الهدف مثل (Cour–Sera) و (EDX) وهذه التطبيقات تكون مصممة لكي تساعد الطلبة على التقدم في الدورات المخصصة لهم بالسرعة الممكنة، وهذه التطبيقات عالمية الانتشار ،وقد تمكن العراقيون من الاستفادة منها اثناء بروز جائحة كورونا شأنهم في ذلك شأن باقي المواطنين حول العالم الذين استعملوا هذه التطبيقات في تعزيز التعلم والحصول على المهارات اللازمة خلال مرحلة الإغلاق [19].

بالوقت ذاته قام الطلاب باستخدام تطبيقات عالمية مثل (Quizlet) (Digital Refernce ware) و (Course Hero) لكي تسهل مهمة بحث الطلاب عن المصادر المناسبة، وتوفير الإعداد للاختبار، والكتب الصوتية، ومقاطع الفيديو، والأدلة، حيث توفر تطبيقات التعلم القائمة على التعاون دروساً مباشرة ومتزامنة عبر الإنترنت، مثل تطبيق (Zoom) و (SkillShare) وهو نظام إدارة التعلم يمثل برنامجاً متكاملاً عبر الإنترنت يستعمل لإنشاء الدورات والنتائج التعليمية وتقديمها، وتتبعها والإبلاغ عنها [20].

الفرع الثاني: دور التحول الرقمي في قطاع الاتصالات

اما ما يتعلق بنظام الاتصالات الجديد الذي يضم ثلاث شركات خاصة(آسيا سيل وزين العراق وكورك) فقد أقدمت وزارة الاتصالات العراقية على توفير وسائل الاتصال والبنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى الرغم من بطئ وتيرة العمل الا ان الخدمات الالكترونية متاحة في جميع انحاء العراق ليتم من خلالها معالجة المشكلات المتعلقة بالاتصالات عبر الاعتماد على تقنية الكيبل الضوئي التي تستهدف توفير الانترنت في منطاق العراق كافة فضلاً عن ربط العراق بدول الجوار وبقية دول العالم عبر ربط المطارات العراقية بنظام اتصالات ذو سرعة فائقة لتبادل البيانات وكذلك ربط نظام الحجوزات داخل العراق وخارجة[21].

الفرع الثالث: دور التحول الرقمي في القطاع الاقتصادي

وفي القطاع الاقتصادي نرى ان الحكومة العراقية قد بدأت في العمل على تنفيذ بعض السياسات التي تشجع على الدفع الإلكتروني وشهدت هذه الناحية تطوراً ملحوظا منذ العام 2023،اذ جرى تعزيز استعمال الدفع الالكتروني لخفض الاتّكال على النقد ،ومن جانبه اطلق البنك المركزي العراقي حزمة من الأنظمة ذات الطابع المتطور لتَيْسِير المعاملات المالية مما اسهم في زيادة عدد البطاقات الالكترونية المستعملة، فضلاً عن ذلك أدى كل ذلك الى زيادة ملحوظة في استعمال أجهزة الدفع الإلكتروني في الدوائر الحكومية والقطاع الخاص ، وبلغ

عدد الحسابات المصرفية أكثر من 13.28 مليون حساب بزيادة % 51 في نهاية 2023 ،ارتفع عدد البطاقات الالكترونية الى 19.75 مليون بطاقة أي بزيادة 22 % عن عام 2022 50 فضلاً عن زيادة في نقاط البيع من 11نقطة في (POS) الى 50 الف نقطة وذلك في عام 2023 [22]، وبالتالي فان كل ذلك سوف يساهم في توفير الخدمات المالية لفئات أكبر في المجتمع ، مما يساعد في تحسين مستوى المعيشة ، فعملية الانتقال الى المدفوعات الرقمية يعزز من الشفافية ويقلل من مخاطر الاحتيال المالي.

الفرع الرابع: دور التحول الرقمي في قطاع التجارة

وفي قطاع التجارة يمكن ان يمثل التنبؤ بمستقبل هذا القطاع على مستوى العالم بشكل واضح من خلال تطور أساليب الدفع الالكترونية؛ حيث اصبح بإمكان المستهلكين الوصول الاسواق في أي وقت يرغبون به، وفي أي مكان يريدون، ويمكن تصنيف بالطرق التالية: الأسواق تشير إلى الأنظمة الأساسية التي تسمح للبائعين الآخرين بعرض منتجاتهم، مما يمكّن العملاء من الشراء من هؤلاء البائعين من خلال منصة السوق التي تعمل كوسيط. أما بالنسبة لمواقع البيع بالتجزئة، فهي المنصات التي تمتلك وتبيع السلع أو الخدمات، مباشرة للعملاء،تشير المنصات التي تجمع الطلبات من العملاء الراغبين في شراء المنتجات من العلامات التجارية العالمية وتسليم هذه الطلبات للعملاء في العراق، ,ويعيش قطاع التجارة الإلكترونية في العراق فترة من النمو، إذ زاد عدد العراقيين الذين يستعملون الأسواق الإلكترونية، ليصل إلى 80 % في فترة قصيرة ، وهناك أسواق جديدة تحصل على تمويل ، مثل شركة مسواك [**] التي حصلت على 1.6 مليون دولار في جولة تمويل قبل السلسلة ، بينما حصلت شركة أورزدي على تمويل وشراكات مع قناة الشرقية[23].

وبالتالي فان العمل المرتكز على التحول الرقمي يجب ان يكون متكامل بصورة افقية و عمودية ،ففي هذه المرحلتين يجب تركيز الجهد على إزالة أي تعارض يمكن ان يحصل في مصادر المعلومات التي تحصل عليها المؤسسات الحكومية من المواطنين ،لذلك يتم جمع المعلومات التي تحتاجها المؤسسات الحكومية في مصدر واحد[24]،وهذا ما عملت به الحكومة العراقية عند القيام إصدار البطاقة الوطنية وجواز السفر ،أذ خطت الحكومة العراقية خطوات متقدمة في هذا الاطار لإنجاز عملية التحول الرقمي.

فهوية الاحوال المدنية مثلاً تحتاجها الدوائر الحكومية لكي تعرف بعض المعلومات عن المواطنين مثل تاريخ ميلادهم، ومدينة الولادة لذا يركز هذا النموذج على ما يسمى بالتكامل العمودي والتكامل الافقي، فالتكامل العمودي يهدف الى مركزية المعلومات التي تحتاجها الوظائف المختلفة او الخدمات الحكومية المختلفة للأجهزة الحكومية في محافظات العراق كافة، وابرز مثال على التكامل العمودي اصدار جوازات السفر لوزارة الداخلية وبغض النظر عن موقعها الجغرافي تستعمل البيانات الوطنية التابعة لوزارة الداخلية وتكون قاعدة البيانات هي المصدر الوحيد المستعل في مؤسسات الدولة كافة للتعامل مع هذه المعلومات [25].

ومن جانب آخر يهدف التكامل الافقي الى احداث تكامل في الوظائف والخدمات المختلفة المستعملة الكترونيا لهذه المعلومات المركزية، مثال على ذلك: اذا ما كانت هناك مؤسسة ترغب في دفع اجور الكهرباء الى وزارة او دائرة الكهرباء في المحافظة وترغب في الوقت نفسه الاتصال مع وزارة البلديات لتسديد اجور الماء، باستطاعتها فعل ذلك لان الانظمة في تلك الدائرتين يعملان وفقاً لقاعدة البيانات[26].

و في تلك المرحلتين يكون تقديم الخدمات الكترونياً من خلال التحول الرقمي وتتحول الاجراءات والعمليات ذات طابع الكتروني ،وذلك بطبيعة الحال لا يقتصر على الجانب التقني فحسب بل احدث تغيرات جوهرية في طريقة عمل الحكومة لتقديم افضل الخدمات للمواطنين من حيث الدقة سرعة الانجاز، والكلفة ،وهنا سوف يشعر المواطنين والمؤسسة في بادئ الامر ان الخدمات منقوصة لكن على المدى البعيد وعند تكامل العمل الحكومي سوف يلمس المواطنون فوائد الحكومة الالكترونية ووفقاً لذلك سوف تجري تغيرات تنظيمية تمتزج بتغيرات تقنية، في المرحلة الثانية بعد ان كانت عمليات الحكومة التحويل هي عمليات ذات طابع متباعد وقواعد بياناتها منفصلة وتعمل بطريقة انفرادية وليس لها علاقة بالمؤسسات الحكومية الاخرى وغير مترابطة في عملها ،فمثلاً نرى ان مديرية جوازات الانبار ليس لها علاقة بمديرية جوازات بابل، سنجدها عندما يتكامل عمل الحكومة ستتصل الانظمة المتناثرة الفرعية مع بعضها ومع المركز فضلاً عن تبادل المعلومات مع المؤسسات والدوائر ذات العلاقة بعملها [27]،وبالتالي فأن ذلك الامر سوف يعزز من فاعلية الاداء الحكومي لتقديم الخدمات في كافة المجالات ويعتبر اتصال المنظومات الالكترونية مع بعضها البعض الخطوة الاهم والاكثر تكامل في برنامج التحول الرقمي

الفرع الخامس: الخطط الحكومية لتطوير التحول الرقمي

اتساقاً مع التوجهات السياسية لإنجاز عملية التحول الرقمي جرى ادراج خطط طموحة ضمن خطة التنمية الوطنية 2024 –2028 تتضمن حث وتوجيه الدوائر الحكومية والقطاع الخاص بالاعتماد على التكنلوجيا الرقمية في عملية إدارة الاعمال والخدمات وكافة الأنشطة الاخرى ،بهدف ضمان الاستجابة السريعة لطلب الخدمة عن بعد ،فضلاً عن إمكانية تقديم الطلبات في أي وقت ،ومن أي موقع ،كما ان يساعد في وتيرة تسريع وإنجاز الإجراءات الإدارية ،وتسهيل عملية التواصل البيني بين المؤسسات لضمان اكمال الخدمة دون الحاجة الى مراجعة اكثر من جهة ،فضلاً عن تعزيز الموضوعية والدقة في تنفيذ المعاملات وانجازها وخفض البيروقراطية ،مما يؤدي الى تقوية الثقة بين المواطن والحكومة وتعزيها ، فأهمية التحول الرقمي تبرز من خلال الجودة والفعالية وسرعة تقديم الخدمات للأفراد ،وتوفير النفقات[28]،وبالتالي فأن التحول الرقمي يعد من الأولويات لتعزيز كفاءة الأداء الحكومي.

و وفقاً لذلك المنطلق سعت الحكومة العراقية إلى تعزيز أداء الإداري من خلال عملية التحول الرقمي الذي شهد نمواً وتسارعاً ملحوظاً في تطوير النظم المعلوماتية وتوفير المستلزمات البشرية والمادية والمعطيات المعرفية والبنى الأساسية اللازمة ،واصبح الاطار العام ينصب على تطوير المنصات الحكومية الالكترونية التي تركز على تقديم خدمات حكومية محورها المواطنين،ويؤكد الباحث على ان عملية تعزيز دور التحول الرقمي في المهام الحكومية ذات الطابع الإداري والمؤسسي تتطلب وجود إرادة سياسية واستراتيجية وطنية ذات ابعاد متكاملة تستطيع توجيه الموارد نحو بناء المنظومة الرقمية بصورة فاعلة ومستدامة.

المطلب الثاني: التحديات التي تعيق التحول الرقمي في العراق بعد عام 2021

يواجه التحول الرقمي في العراق تحديات عديدة بسبب حداثة تلك التجربة فضلاً عن النقص الواضح في البينة التحتية التقنية التي يعاني منها العراق ،و وفقاً لذلك المنطلق وللتغلب على تلك التحديات يجب علينا ان نتعرف على ابرز تلك التحديات.

الفرع الأول: تحديات ذات طابع تقني و مؤسسي

هناك العديد من التحديات الرئيسة التي تواجهها الحكومة العراقية في انفاذ التحول الرقمي، فالتحول الرقمي يضم تحديات عديدة في طريقة عمل المؤسسات، والتي قد يصعب تنفيذها وتحتاج من التخطيط والتنسيق الشيء الكثير، فالعديد من الدوائر الحكومية العراقية لديها أنظمة قديمة وغير فاعلة، مما قد يربك عملها ويعيق قدرتها على انفاذ التقنيات الرقمية الجديدة، فضلاً عن ذلك فان تحول الحكومة العراقية من وظيفتها ذات الطابع التقليدي الى نموذج راسخ يعمل على خدمة المواطن يتطلب قدرات تقنية كبيرة للتأكد من أن أنظمتها آمنة ومحمية ضد التهديدات الالكترونية[29].

فالتحول الرقمي يتطلب مهارات وتدريبات جديدة للموظفين الحكوميين، الأمر الذي يمكن أن يشكل تحديًا للمؤسسات التي قد لا تمتلك الموارد أو الخبرة اللازمة لتقديم هذا التدريب، كما ويواجه العراق بشكل عام مشكلة انخفاض مستوى المهارات وفقا للمعايير العالمية، وهو ما نشأ عن قلة الاهتمام والإنفاق في مجال البحث والتطوير والابتكار مقارنة بالدول الاقتصادية المتقدمة، مما أدى إلى تقييد قدرة العراق على التنويع الاقتصادي، وعلى إمكاناتها للخروج من دائرة الاقتصار على احتياطيات النفط، والالتفات إلى قطاعي المعرفة والخدمات، اما فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه الالكترونية في العراق فتتمثل بالاتي:-[30]

1. ضعف البنية التحتية التقنية .
2. عدم وجود تكامل بين الأنظمة الالكترونية والمؤسسات الحكومية.
3. ضعف الامن السيبراني فالتحول الرقمي يزيد من التعرض للمخاطر الالكترونية، لذا القدرة على التعامل مع هذه المخاطر قد تكون حاسمة في تحقيق الاستفادة من التكنولوجيا
4. ضعف التنسيق المؤسسي بين الوزارات الحكومية.

5. البنية التحتية فالوصول المحدود إلى الإنترنت عالي السرعة وانقطاع التيار الكهربائي وضعف البنية التحتية للاتصالات في بعض مناطق العراق يمكن أن يعيق تقدم التحول الرقمي.

الفرع الثاني: تحديات ذات طابع تشريعي وبشري

1. ضعف القدرات البشرية والتشريعات، فالقدرة على تدريب القوى العاملة وإنشاء بيئة تشريعية تدعم الحكومة الرقمية، قد تكون أساسية لتوظيف التكنولوجيا بفعالية.
2. فجوة المهارات يمكن أن يؤدي الافتقار إلى المهنيين المهرة والقوى العاملة المؤهلة في مجال التقنيات الرقمية إلى إبطاء وتيرة التحول نحو الحكومة الالكترونية، كما توجد في العادة فجوة كبيرة بين الإمكانات الضرورية للحكومة الالكترونية والإمكانات المتوافرة إلى جانب نقص في الكادر البشري الحكومي المؤهل، ونقص الوعي بين المسؤولين والمجتمع ، كما يشمل هذا الجانب الفجوات في التعليم والمستوى المعيشي وكلها تؤدي الى سلوكيات مقاومة للتغيير .
3. غياب إطار تنظيمي واضح للتكنولوجيات الرقمية يمكن أن يخلق حالة من عدم اليقين بالنسبة للشركات والمستثمرين في العراق.
4. مقاومة التغيير والعقليات التقليدية تمثل تحديًا أمام اعتماد التقنيات الرقمية الجديدة.

استخلاصاً لما سبق يتبين لنا ان عملية التحول الرقمي في العراق بعد العام 2021 تواجه العديد من التحديات، ذات الطابع التقني، والأمني، والثقافي، والتنظيمي، والبشري وغيرها من التحديات الكثير، جميع تلك التحديات قد تحول دون تحقيق طفرة نوعية في تحسين فاعلية الأداء الحكومي ،ويقدر الباحث ان لتجاوز تلك التحديات يجب وجود رؤية استراتيجية تكون موحدة لمعالجة الهشاشة البنيوية في البيئة الرقمية، وتعزيز عمليات التنسيق بين المؤسسات الحكومية لنجاح التحول الرقمي واستدامته.

الخاتمة

شهد العراق بعد عام 2021 تحولات جذرية متسارعة في عملية التحول الرقمي وتبني ادواته ضمن مؤسسات الدولة مدفوعة بالحاجة الى تحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز فاعلية الأداء الحكومي، وجرى من خلال هذا البحث تسليط الضوء على العلاقة بين التحول الرقمي وتطور كفاءة الأجهزة الحكومية، سواء على مستوى تخفيض البيروقراطية ام رفع مستوى الشفافية او تحسين سرعة و جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات لعل ابرزها الاتي:-

1. يعرف التحول الرقمي بأنه مشروع حكومي يشمل كافة خدمات المؤسسات والقطاعات المختلفة بالدولة، ويتمثل في تحويل الخدمات الحيوية والاساسية المرتبطة بخدمة الافراد والمؤسسات والاستثمارات المختلفة من شكلها التقليدي الى الشكل الالكتروني الذكي وذلك من خلال الاعتماد على التقنيات المتطورة والحديثة.
2. إن الاداء الحكومي يمثل منظومة متكاملة لتحقيق النتائج والأهداف بشكل مرتب ومنتظم، من خلال تفاعلها وانسجامها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية، فالأداء الحكومي يعتبر النتيجة النهائية لكل من الأداء الفردي واداء الوحدات الحكومية، فضلا عن تأثيرات البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عليهم.
3. ان التحول الرقمي في العراق لا زال في طور التبلور، إذ تعاني العديد من المؤسسات من تحديات هيكلية ذات طابع تقني وبشري ؛الا ان بعض المبادرات الرقمية، لاسيما في مجالات الحكومة الالكترونية، والتحول المالي والإداري ،قد أسهمت في تحسين بعض مؤشرات الأداء الحكومي ،لاسيما في المؤسسات التي تبنت برامج رقمية مدروسة مدعومة وفقاً لإرادة سياسية وإدارية.
4. ان عملية نجاح التحول الرقمي في العراق بصورة مستديمة مرهون بتوفير بنية تحتية تقنية متينة، وبناء قدرات بشرية متخصصة، والعمل على تحديث الاطار الإداري والقانوني وفقاً لتشريعات حديثة تواكب عملية التحول الرقمي الحديثة ،فضلاً عن ذلك فأن الامر يتطلب وضع سياسات رقمية شاملة تتسم بالتكامل بين المؤسسات وتعتمد الشفافية والمسائلة.

5. في الواقع ان عملية التحول الرقمي ليس مجرد خيار تكنلوجي، بل هو مسار استراتيجي لتحقيق الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة، وبالتالي من الضروري ان تتعامل الحكومة العراقية مع عملية التحول الرقمي وفقاً لرؤية استراتيجية بعيدة المدى تضمن توظيفه بالشكل الأمثل من اجل تعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات الحكومية ،وخدمة المواطن بصورة مثالية.

التوصيات:

1. ضرورة إقرار استراتيجية ذات ابعاد وطنية موحدة للتحول الرقمي، وتكون مرتبطة بخطط التنمية الوطنية.
2. العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية وتطويرها، وتوسيع شبكة الانترنيت ونطاقها الحكومي.
3. ضرورة العمل على تطوير القدرات البشرية عبر وضع خطط متكاملة وبرامج تدريبية لرفع كفاءة الموظفين في الجوانب الرقمية.
4. العمل على وضع خطط استراتيجية لإطلاق منصات موحدة للخدمات الحكومية تشمل جميع الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية و دوائرها.
5. العمل على تعزيز الرقابة الرقمية للحد من الفساد المالي والإداري.

---

(1). Henriette,Emily.Feki,Mondher.Boughzala,Imed,digitalTransformationChallenges.Mediterranean conference on information.system ,2016, p3.

(2). Ahmed Hassan Ibrahim, digital transformation is a qualitative leap to freedom from bureaucracy and administrative corruption, (Cairo, Commerce Club , 2019) : Journal of Economics and accounting, issue 676, 2019, P9.

(3). Ibd,p.9

(4).Raghad Hassan Abdel Hafid Mohamed, Osama Mohamed Mehdi Mubarez, the role of digital transformation in improving sustainable development using modern methods of Management Accounting :an applied study on private universities in Egypt, (Damietta, Egypt, Damietta University, Faculty of Commerce): scientific journal of financial and commercial studies and Research, Vol. 4, No. 2, Part II, pp. 1101, P. 1182

(5).Khaira Chaouchi, Zahra Khallouf, digital transformation in Algeria, (Algeria, Laboratory of digital economy,(Jilali University, 2023): Vol.5, No. 1, p. 18.

(6).Digital Government Review :Leveraging Digital Technology for Better Governance,Paris ,OECD,2021,P15..

(7).E-Government Survey 2022:The Future of Digital Government ,Newyork:United Nation Department of Economic and Social Affairs,2022,p12.

(8)Hussam Al-Omari&Amani Al-Omari,Digital Transformation and Public Sector Performance:A Conceptual Framework ,International Journal of Public Administration ,Vol,44,No. 8, p718.

(9).Ines Mergel,Noella Edelmann&Nicolai Haug,Defining Digital Transformation :Results from Expert Interviews,Government Iformation Quarterly ,2019,p6.

(10). Wasal Najib al-Azzawi, a source already mentioned, P5

(11).Roly Sarmad Hamid, Ahmed Jawad al-Dahlaki, the role of budget strategy in government performance:a study in the case of the Ministry of Finance, (Baghdad, Mustansiriya University, Faculty of management and economics 2021): Journal of management and economics, Mustansiriya, No. 129, P. 76

.(12). Bousaidia Raouf, the impact of digital governance in the fight against administrative corruption, (Algeria, University Center si Hawas rabika Batna, June 2022): tabna Journal for academic scientific studiesvolume v, No. 1, pp. 61-62.

(13). Halah Hasan Mahmoud ,E-Government in Iraq ,Journal of Engineering and Development ,Vol.14 NO.4,Decmber 2010.

(14). Ali Sabah Mohammed, Abdul Rahman Mohammed Isa, employing modern technology in state institutions: Iraq as a model, (Baghdad, Tigris University College, September 2024): Journal of Tigris University College, Volume VII, issue 3, p566

(*). It is one of the operational pillars of the United Nations organization in the development, administrative and institutional reform sectors, and this program works to support governments in building their administrative and institutional capacities, promoting good governance, and working to employ modern technologies in developing and improving overall performance.

(15). Amani Bassem Saadi, The Strategic Framework for Digital Transformation in Iraq: E-Government as a Model, (Baghdad, Center for Strategic Studies, University of Baghdad, September 2024), International Studies Journal, Issue 99, p. 477

(16) .The United Nations has a new memorandum of understanding supporting digital transformation in Iraq, the international Internet Information Network, at the following link https://iraq.un.org/ar/192241 :, website visit date 24/7/2025

(17).Amani Bassem Saadi, The Strategic Framework, a source already mentioned, pp. 477-478.

.(18). Noor Muwaffaq Abdul Ghani, Nashwan Alaa Hussein, technological innovation and its role in promoting the digital transformation of Iraqi government institutions, (Baghdad, Nahrain University, Faculty of political science, April 2025):Journal of political issues, political science, Supplement No. 80, Proceedings of the Iraq 2050 conference, P.576.

(19). Zeina Malek Oraibi, digital transformation in Iraq between challenges and opportunities after the corona epidemic, (Baghdad, Al Bayan Center for studies and planning, 2024), P. 4

Ibd,p.5 .)20(

(21). Sama Taher Muslim, the impact of digital transformation on Iraqi government policies, (Baghdad, Center for Arab and International Studies, al-Mustansiriya University, 2024): al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Center for Arab and International Studies, p.278.

. (22). Muhammad Hamza Yousef, the impact of electronic payment methods on some macroeconomic variables: experiences of selected countries with reference to Iraq, (Karbala, Karbala University, Faculty of management and economics, 2023): published master's thesis, P.17.

. (**).The first online shopping website in Iraq and the largest retail website by value in the Iraqi market. The website was founded in 2014 and was designed and completed by Iraqi skills by specialists in website programming

Zeina Malek Oraibi, digital transformation, a source already mentioned, P. 5).23 (

(24). Jamal Ali Zahran, the concept of national security in the information age, (Cairo, Center for Arab civilization, college for Girls, Ain Shams University, 2019) Journal of thought and Creativity, Issue٤ P.65.

(25) .Ali Sabah Mohammed, Abdul Rahman Mohammed Isa, Technology Recruitment, a source already mentioned, P. 565.

(26) .Mohamed Wahid, Mehdi Hassan, Alaa Wajih, the role of the hidden economy in sustainable development analytical study (Tikrit, Tikrit University, Faculty of management and economics, 2020):, Tikrit Journal of administrative and Economic Sciences, vol. 16, special issue C. 2, p.34.

(27). Abdullah Hashim Mohammed Walsman, Thaer Ahmed Saadoun, the implications of the dimensions of e-government readiness in achieving sustainable development, a case study in the Nineveh Governorate court, (Mosul, University of Mosul, Faculty of management and economics, 2021): Journal of development of Al-RAF'din, Vol .40, No. 1, p. 53.

Ministry of Planning, National Development Plan 2024-2025, May 2024, P.103).28 (

. (29).Turkan Ibrahim Ali, e-government and its impact on the conclusion of electronic contracts, (Kirkuk, University of Kirkuk, Faculty of law and political science, 2021): Journal of the Faculty of law for legal and Political Sciences, vol.10, no. 39, P43

(30). Ali Sabah Mohammed, Abdul Rahman Mohammed Isa, Technology Recruitment, reference already mentioned, P. 567.

السياسة اليابانية المعاصرة تجاه أفريقيا: السودان أنموذجا

م.م. مصطفى عبد الكريم مجيد

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

https://orcid.org/my-orcid?orcid=0000-0002-2552-3655

Mustafa.A.karim@nahrainuniv.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01112

الملخص:

تشكل السياسة اليابانية تجاه القارة الأفريقية أنموذجاً متكاملاً يجمع ما بين المصالح الاقتصادية والأبعاد الجيوسياسية فضلاً عن الالتزامات الإنسانية، اذ ان غياب الموروث الاستعماري في سياسة اليابان تجاه الدول الأفريقية منها السودان، دفع اليابان الى صياغة شراكات استراتيجية متعددة الأوجه والأبعاد اعتماداً على أدوات دبلوماسية غير تقليدية، والاعتماد على نهج تنموي قائم على أساس تعزيز المبادئ والمصالح المشتركة، واتخاذ التنمية المستدامة كمدخل مهم لتعزيز الحضور الياباني في القارة ولعل ما تقدم ينطبق بالضرورة على السودان كأنموذج للدراسة نظراً لمكانة السودان في التطور السياسي الياباني بحكم موقعه الاستراتيجي وامكاناته الاقتصادية والطبيعية.

الكلمات المفتاحية: السياسة اليابانية، أفريقيا، السودان، المصالح الاقتصادية.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

Contemporary Japanese Policy towards Africa: Sudan as a Model

Asst. lec. Mustafa Abdal Kareem Majeed

College of Political Science / University of Nahrain

https://orcid.org/my-orcid?orcid=0000-0002-2552-3655

Mustafa.A.karim@nahrainuniv.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01112

Abstract:

Japanese policy toward the African continent constitutes a comprehensive model that combines economic interests, geopolitical dimensions, and humanitarian commitments. The absence of a colonial legacy in Japan's policy toward African countries, including Sudan, has prompted Japan to formulate multifaceted and multidimensional strategic partnerships, relying on unconventional diplomatic tools and developing an approach based on promoting mutual principles and interests. It also adopts sustainable development as an important approach to strengthening Japan's presence on the continent. The abovementioned is necessarily applied to Sudan as a model for study, given its position in Japanese political development, given its strategic location and economic and natural resources.

Keywords: Japanese policy, Africa, Sudan, economic interests.

المقدمة:

في العقود الأخيرة، شهدت السياسة اليابانية تحولات ملحوظة في اتجاهاتها الخارجية، لاسيما نحو القارة الأفريقية، التي باتت تمثل إحدى أولويات طوكيو في إطار سعيها لتوسيع نفوذها الدولي، وتعزيز حضورها في النظام العالمي متعدد الأقطاب. فقد أدركت اليابان أن أفريقيا لم تعد مجرد قارة تعاني من الفقر والنزاعات، بل أصبحت فضاءً واعدًا للتنمية الاقتصادية، وبيئة جيوسياسية نشطة يتزايد فيها التنافس الدولي، لاسيما من القوى الصاعدة مثل الصين والهند، فضلاً عن القوى التقليدية كفرنسا والولايات المتحدة الامريكية. في هذا السياق، برزت الحاجة لدى اليابان إلى تطوير مقاربات جديدة وفعّالة لتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية، من خلال الجمع بين الدبلوماسية السياسية والتعاون الاقتصادي والمساعدات الإنمائية.

وفي قلب هذه الاستراتيجية الأفريقية، يبرز السودان دولة محورية تحظى باهتمام خاص من صناع القرار في طوكيو. ويرجع ذلك إلى موقع السودان الاستراتيجي الذي يربط شمال القارة بجنوبها، فضلاً عن إمكاناته الاقتصادية، لاسيما في مجالات الزراعة والطاقة والمعادن. وعلى الرغم من التحديات التي واجهها السودان بسبب النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، فإن اليابان حرصت على الحفاظ على حضورها فيه، سواء عبر المساعدات الإنسانية أو من خلال مشاريع التنمية التي تنفذها وكالة التعاون الدولي اليابانية.(JICA)

كما يعكس التوجه الياباني نحو السودان مزيجًا من الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاستراتيجية، ضمن إطار أوسع من التفاعل الياباني مع القارة الأفريقية. ومن هنا، تأتي دراسة "السياسة اليابانية المعاصرة تجاه أفريقيا: السودان أنموذجًا"، باعتبارها مدخلاً لفهم الكيفية التي تسعى بها اليابان إلى بناء شراكة متعددة الأبعاد مع دول القارة، والمصالح التي تدفعها إلى التموقع في فضاء جيوسياسي يتسم بتعقيدات وتشابكات متزايدة. ويهدف هذا البحث إلى تحليل الآليات والمحددات التي تحكم السياسة اليابانية في السودان، وبيان أبعادها التنموية والإنسانية، واستكشاف مدى توافقها مع أهداف اليابان الاستراتيجية في أفريقيا كلها.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في مجموعة من الأبعاد الأكاديمية والسياسية، يمكن إبرازها على النحو الآتي:

1. يسهم البحث في دراسة وتحليل السياسة اليابانية في النظام الدولي كونها تمثل دولة آسيوية كاليابان، ودورها المتنامي في القارة الأفريقية، خارج الأطر التقليدية التي غالبًا ما تركز على الفواعل الغربية أو الصينية. كما يقدّم إطارًا تحليليًا لفهم طبيعة وأبعاد السياسة اليابانية الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
2. فهم طبيعة السياسات اليابانية وكيفية ترجمتها إلى ممارسات ميدانية تتعلق بالتنمية والمساعدات، ولاسيما في الدول ذات الأوضاع الانتقالية أو الخارجة من نزاعات. ويكشف عن الأدوات التي توظفها اليابان لتحقيق أهدافها الاستراتيجية دون اللجوء إلى التدخل السياسي أو العسكري.
3. محاولة تفسير التوجهات الجديدة لليابان تجاه أفريقيا، من حيث محاولتها تعزيز نفوذها السياسي وموازنة الدور الصيني والغربي، لا سيما في دول حيوية كساحة السودان الذي يملك موقعًا استراتيجياً مهماً بين القرن الأفريقي وشماله.

أهداف البحث:

تتحدد أهداف البحث في مجموعة أهداف تتمثل بما يلي:

1. تحليل الاستراتيجيات والسياسات التي تتبناها اليابان في تعاملها مع القارة الأفريقية، مع التركيز على الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها تلك السياسة.

2. استكشاف دور اليابان في تمويل المشاريع الإنمائية في السودان، مع التركيز على دعمها للمجالات الحيوية مثل الزراعة، البنية التحتية، والتعليم.
3. تقديم فهم عميق لأسباب ودوافع تدخل اليابان في السودان، وتحليل أبعاد ذلك التدخل سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، مع مراعاة الأهداف الإستراتيجية التي تسعى اليابان لتحقيقها في المنطقة.
4. تقييم التحديات التي تواجه التعاون بين البلدين، ودراسة الفرص المستقبلية الممكنة لتعزيز تلك العلاقات في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية في السودان.

إشكالية البحث:

في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، وتصاعد التنافس الدولي على القارة الأفريقية، تسعى اليابان إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية تجاه أفريقيا بما ينسجم مع مصالحها الاستراتيجية ويعزز حضورها في الساحة الدولية. وقد شكل السودان أنموذجاً مهماً في هذا السياق نظراً لموقعه الجغرافي الحيوي، وموارده الطبيعية الغنية، وظروفه السياسية والاقتصادية المتغيرة، مما يجعل منه ساحة اختبار فعلي للسياسات اليابانية في القارة.

من هنا، تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تنعكس محددات وأهداف السياسة اليابانية المعاصرة في أفريقيا على علاقتها مع السودان، وما هي الأبعاد التنموية والاستراتيجية لهذا الانخراط؟

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل السياسة اليابانية تجاه السودان والقارة الأفريقية بشكل عام. سيتم من خلاله جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالسياسة اليابانية، ودراسة أبعادها الاقتصادية والسياسية في إطار العلاقات الثنائية بين اليابان والسودان. يتضمن هذا المنهج وصفاً دقيقاً للسياسات اليابانية ومن ثم تحليل تلك السياسات في ضوء المعطيات الحالية، كما يستخدم البحث المنهج التاريخي لاستعراض تطور العلاقات بين اليابان والسودان على مر العقود. سيتم الرجوع إلى الفترات المختلفة لتوثيق التغيرات في السياسة اليابانية تجاه السودان وتحليل السياقات التاريخية التي أثرت في تطور هذه العلاقات، بدءاً من تأسيس العلاقات الدبلوماسية في الستينيات حتى الوقت الحاضر.

هيكلية البحث:

انطلاقاً من إشكالية وفرضية البحث، فقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول الخلفيات التاريخية للعلاقات اليابانية – الأفريقية وأهدافها، في حين تناول المبحث الثاني صور التعاون الدولي بين اليابان وأفريقيا وآلياته، اما المبحث الثالث فقد تناول السياسة اليابانية تجاه السودان كأنموذج للدراسة.

المبحث الأول: طبيعة سياسة اليابان تجاه أفريقيا.

يتناول المبحث الأول الجذور التاريخية للعلاقات بين اليابان والدول الأفريقية، مستعرضًا تطورها منذ بدايات القرن العشرين. كما يسلط الضوء على الأهداف السياسية والاقتصادية والإنسانية التي سعت اليابان إلى تحقيقها من خلال هذه العلاقات.

المطلب الأول: جذور العلاقات اليابانية الأفريقية:

تعود بدايات العلاقات اليابانية الأفريقية إلى عشرينيات القرن العشرين، وتحديدًا عام 1928 عندما أقامت اليابان أولى علاقاتها الدبلوماسية مع مصر. إلا أن هذه العلاقات ظلت محدودة النطاق حتى أواخر الخمسينيات، حيث بدأت اليابان في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية المستقلة حديثًا مع تنامي حركات التحرر. وشهدت بداية السبعينيات تحوّلًا لافتًا، إذ كثّفت اليابان من حضورها الدبلوماسي في القارة، وتوج ذلك بافتتاح أول قنصلية لها عام 1981 في كيب تاون بجنوب أفريقيا. وفي السياق ذاته، ارتفعت قيمة المساعدات اليابانية المقدمة لأفريقيا من نحو 8,43 ملايين دولار عام 1970 إلى أكثر من 271 مليون دولار بحلول عام 1980، كما سعت اليابان إلى إنشاء مشاريع تنموية في القارة. ومع ذلك، فقد اتسمت الاستثمارات اليابانية بالحذر، واقتصرت بشكل أساسي على الدول التي تمتلك موارد أولية.[i].

وابتداءً من عام 1977، بدأت اليابان تؤدي دوراً بارزاً كإحدى الدول الرئيسة المانحة للمساعدات الرسمية للدول الأفريقية، وذلك من خلال تنفيذ برنامج يهدف إلى مضاعفة حجم المساعدات دعماً لمسيرة التنمية في القارة [ii]. وقد بلغ إجمالي مساهمات اليابان خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2000 نحو 600 مليون دولار[iii].

نتيجة للتطورات والمتغيرات الدولية، تحوّل نمط التنافس في أفريقيا من طابعه الأيديولوجي التقليدي إلى صراع اقتصادي وسياسي، وذلك مع احتفاظ القوى التقليدية والفاعلين الجدد بقدرتهم على خوض غمار التنافس عبر الوسائل العسكرية والمواجهات الحربية عند الضرورة، فقد أثرت المتغيرات الدولية، وعلى رأسها انتهاء الصراع الأيديولوجي وتحوّل التركيز العالمي نحو التنافس الاقتصادي مع مطلع التسعينيات، في إعادة تشكيل توجهات اليابان، إذ بدأت تتخذ مبادرات سياسية واقتصادية أكثر فاعلية تجاه القارة الأفريقية، التي كانت حتى ذلك الحين تُعد منطقة هامشية ضمن أولويات السياسة الخارجية اليابانية.[iv]

كما توفرت مجموعة من الظروف التي ساعدت على تعزيز التغلغل الآسيوي، ولاسيما الياباني، في القارة الأفريقية، وكان من أبرزها مسألة "المشروطية السياسية" التي اعتمدتها الدول الغربية المانحة، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، في ربط مساعداتها بشروط سياسية واقتصادية. وقد تزامن ذلك مع تراجع حجم هذه المساعدات، الأمر الذي دفع العديد من الدول الأفريقية، فضلا عن شروعها في تنفيذ إصلاحات ديمقراطية، إلى البحث عن شركاء بديلين لتغطية حصولها على المساعدات الموعودة بالقدر الكافي (v)، في إطار الجيل الثاني من المشروطية خلال المدة نفسها، إذ أصبح التهديد بقطع المساعدات أو تنفيذ ذلك فعلياً أداةً لفرض العزلة والضغط على الأنظمة التي لا تلتزم بالنموذج الديمقراطي الغربي، فيما عُرف لاحقاً بـ "المشروطية السياسية". ونتيجة لذلك، شهدت القارة الأفريقية في مطلع التسعينيات تراجعًا ملحوظًا في حجم المساعدات الغربية المقدمة لها .(vi)

أما فيما يتعلق بمسألة "التدخل"، فقد استطاعت اليابان الاستفادة من الحساسية التي تبديها الدول الأفريقية تجاه التدخلات الغربية في شؤونها الداخلية، ما جعل العديد من هذه الدول أكثر ترحيبًا وتيسيرًا للاستثمارات الآسيوية. ويعود ذلك إلى أن الشريك الآسيوي، وفي مقدمته اليابان، يتبنى مقاربة تقوم على الإدراك الاقتصادي القائم على تحقيق المنفعة المتبادلة، بخلاف الشريك الغربي الذي غالبًا ما يرتكز على منظور سياسي يتسم بالتدخل في الشؤون الداخلية، بما في ذلك القضايا السيادية، وهو ما دفع العديد من الدول الأفريقية إلى اعتبار هذا السلوك امتدادًا لحالة استعمار جديد في ظل النظام العالمي الجديد.[vii]

ومما تقدم، يمكن القول إن جذور العلاقات اليابانية الأفريقية تعود إلى بدايات القرن العشرين، لكنها لم تشهد تفعيلًا فعليًا إلا مع تصاعد حركات التحرر واستقلال الدول الأفريقية. وقد شكلت التحولات الدولية فرصة لليابان لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في القارة.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

المطلب الثاني: أهداف السياسة اليابانية في القارة الأفريقية

تعد اليابان منذ بداية التسعينيات من أبرز الدول المانحة للمساعدات في القارة الأفريقية، إلا أن الدافع الاقتصادي يبقى المحرك الأساس لاستراتيجيتها في المنطقة. فالقارة الأفريقية تمثل مصدرا غنيا بالطاقة والموارد الطبيعية التي تفتقر إليها اليابان بسبب محدودية ثرواتها المحلية، في الوقت الذي تُعد فيه واحدة من أكبر القوى الصناعية عالميا. ويتضح ذلك من خلال تحليل وارداتها التي تتركز على موارد حيوية مثل النفط والغاز الطبيعي، والمعادن كالحديد والفوسفات وغيرها.[viii]

إنّ تزايد الاهتمام والتنافس الدولي على القارة الأفريقية لا يعود إلى كونها مصدراً رئيساً للطاقة، بل أيضًا لمختلف الثروات الطبيعية. فأفريقيا تُنتج نحو 3% من اجمالي البترول العالمي، وأكثر من 8% من الغاز الطبيعي، إضافة إلى حوالي 55% من الذهب والكوبالت، فضلاً عن امتلاكها احتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية الأخرى، ما يجعلها منطقة استراتيجية ذات أهمية متصاعدة على الساحة الدولية.[ix] مما أدى الى تصاعد الاهتمام الياباني بأفريقيا، إلى جانب التنافس الدولي الحاد حولها، لعظم تلك العوامل الاستراتيجية، أبرزها:

أولاً: الموقع الجيوسياسي، حيث تتمتع القارة الأفريقية بمواقع استراتيجية ومعابر تجارية وموانئ بحرية تطل على المحيطين الأطلسي والهندي، مما يمنحها أهمية كبيرة على مختلف المستويات.

ثانياً: منابع الطاقة، إذ شهدت أفريقيا مؤخرًا اكتشافات نفطية متزايدة، ما يُعد فرصة ثمينة لليابان في إطار سعيها لتأمين احتياجاتها من الطاقة. وتُسهم أفريقيا بنسبة كبيرة من الإنتاج النفطي العالمي وفقاً للجنة الأفريقية للطاقة (2005م)، فيما تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن احتياطي النفط الخام في القارة يُشكّل نحو 10% من الاحتياطي العالمي، ويتركز بشكل خاص في غرب أفريقيا، منطقة البحيرات العظمى، وشمال القارة. كما تحتوي على ما يقارب 8% من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية.[x]

ثالثاً: تعد قارة أفريقيا سوقاً استهلاكية واسعة، حيث أن قارة أفريقيا أكبر قارة من حيث عدد السكان، ما يجعلها وجهة واعدة لتصريف المنتجات وتعزيز النفوذ الاقتصادي.

رابعاً: الحد من الطموح الصيني على المستويين الإقليمي والدولي، فعلى الرغم من أن التعاون الاقتصادي قد يُسهم في تخفيف حدة التنافس السياسي والدبلوماسي بين اليابان والصين، إلا أن هذا لا يلغي واقع الصراع بين الطرفين، لاسيما في ظل سعي كل منهما إلى تعزيز نفوذه الدولي، والحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وهو ما يجعل من أفريقيا ساحة محورية لهذا التنافس الاستراتيجي.[xi]

لذلك أصبحت القارة الأفريقية تشكّل بيئة جذابة للاستثمار الأجنبي، وهو ما يفسر موجة التدافع الجديدة نحو مواردها الطبيعية. وتُظهر بيانات الاستثمار العالمي تزايداً ملحوظاً في حدة التنافس بين الشركات الكبرى من مختلف الدول، سواء الأوروبية أو الأمريكية أو الصينية أو اليابانية، في إطار سعيها لاقتسام ما يُعرف بـ"الكعكة الأفريقية".(xii)

وأظهرت نتائج مسح أجرته هيأة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO) على الأسواق الأفريقية وجود دافعية قوية لدى الشركات اليابانية لتوسيع أنشطتها في القارة. وقد شمل المسح، الذي أُجري في الفترة من 28 سبتمبر إلى 10 نوفمبر 2015، في 24 دولة أفريقية من بينها جنوب أفريقيا، مصر، المغرب، كينيا، نيجيريا، وكوت ديفوار. وشاركت في المسح 228 شركة، ما يمثل 64.4% من إجمالي 354 شركة يابانية تنشط في أفريقيا. ومن بين هذه الشركات، عبّرت 55.6% عن نيتها توسيع أعمالها خلال عام أو عامين، فيما توقعت 52.3% تحقيق فائض مالي، بينما رجحت 41% تحسن الأداء خلال عام 2016.(xiii)

المبحث الثاني: صور التعاون الدولي الياباني الأفريقي.

يتناول هذا المبحث صور التعاون الدولي بين اليابان والدول الأفريقية، مسلطًا الضوء على الأبعاد السياسية والاقتصادية والإنمائية التي

تعكس تطور العلاقات بين الطرفين. كما يستعرض الآليات والمبادرات التي اعتمدتها اليابان لتعزيز شراكتها مع القارة في مختلف المجالات.

المطلب الأول: نماذج التعاون الياباني الأفريقي:

أولا: التعاون الياباني الجزائري: تُعد العلاقات الثنائية بين الجزائر واليابان علاقات متميزة تعود إلى ما قبل استقلال الجزائر، وقد تعززت بشكل أكبر خلال سبعينيات القرن الماضي[xiv]، حيث ساهمت اليابان في دعم الاقتصاد الجزائري، من خلال مشاريع استراتيجية مثل إنشاء مصفاة تكرير النفط في مدينة أرزيو، التي تُعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني. وتشمل آفاق التعاون بين البلدين مجالات متعددة، أبرزها الطاقات المتجددة، من خلال مشروع "SSP" لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، التي تتوفر الجزائر على إمكانات كبيرة منها. كما تجسد شراكة مجمع سوناطراك مع شركة "JGC" اليابانية، أنموذجاً ناجحاً في تعزيز القدرات الإنتاجية. وتدعم اليابان جهود الجزائر في تنويع اقتصادها وتقليص الاعتماد على النفط، في حين تبدي شركات صناعة السيارات والتجهيزات الكهرومنزلية اليابانية اهتماماً متزايداً بالسوق الجزائرية، نظراً لأهميتها في القارة الأفريقية. ومن أبرز رموز التعاون بين البلدين كذلك، مساهمة اليابان في مشروع الطريق السيار شرق–غرب، الذي يُعد من أكبر المشاريع التنموية في البلاد.[xv]

ثانيا: التعاون الياباني التونسي: أبدت اليابان اهتماماً كبيراً بالتطورات السياسية والاقتصادية في تونس، ولا سيما بنجاح مسارها الديمقراطي، معتبرة أن تونس تمتلك المقومات والإمكانات التي تؤهلها لأن تكون أنموذجاً يُحتذى به في العالمين العربي والأفريقي. وخلال زيارة رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، أكيهيكو تاناكا، عام 2014، أعلنت اليابان عن استعدادها لدعم مجموعة من المشاريع التنموية في تونس. وقد تم بالفعل توقيع اتفاقيتين للتمويل بين البلدين، تشمل الأولى مشروع محطة توليد الكهرباء في برادس بقيمة 560 مليون دينار تونسي، والثانية مشروع حماية حوض وادي مجردة من الفيضانات بقيمة 160 مليون دينار تونسي، إلى جانب تمويل مشروعات أخرى في مجالات الزراعة، والتعليم، والبنية التحتية، والصيد البحري، خلال عام 2015.[xvi]

ثالثا: التعاون الياباني المغربي: يتسم التعاون الاقتصادي بين المغرب واليابان بالدينامية والإسهام الفعّال في دعم المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي في المملكة. وقد أنجزت اليابان عدة مشاريع فلاحية مهمة، من أبرزها مشروع الري الدائري بمنطقة عبدة (الوكالة الشطر الثاني)، الذي شمل تهيأة نحو 19,000 هكتار بتكلفة تقارب ملياري درهم. كما دعمت اليابان المشاريع المحلية الصغيرة من خلال برنامج الهبات، حيث قدمت تمويلاً بقيمة 10 ملايين درهم لمنظمات غير حكومية لإعادة تأهيل الآبار بإقليم تافيلالت، وتطوير شبكات الري التقليدي، وترصيف الطرق القروية، وتحسين ظروف عيش النساء. وفي المجال الصناعي، ساهمت اليابان في تعزيز الاستثمار من خلال إنشاء شركة "Furukawa Electric" مصنعاً للكابلات والألياف البصرية بمدينة طنجة، باستثمار بلغ 8 ملايين دولار. كما تشهد العلاقات بين البلدين زخماً متزايداً من خلال تبادل الزيارات الرسمية وتوسيع آفاق التعاون التقني.[xvii]

رابعا: التعاون الياباني المصري: يعد الاستثمار الياباني في مصر من أكبر الاستثمارات في قارة أفريقيا، لاسيما بين عامي 2008 و2014، حيث وصل عدد الشركات اليابانية العاملة في مصر إلى 61 شركة. إذ من أبرز المشاريع اليابانية في مصر مشروع تنمية وتطوير قناة السويس، بالإضافة إلى مساعٍ لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية واستخراج الغاز الطبيعي من السواحل المصرية. شركات يابانية مثل "ميتسوبيشي" و"هيتاشي" تبدي اهتمامًا خاصًا بمشاريع المياه والصرف الصحي. كما تعمل شركة "ميتسوبيشي" على مشروع إنشاء محطة لتوليد الطاقة من الفحم بتكلفة تقدر بحوالي 2.5 مليار دولار، إلى جانب مشروع الخط الرابع لمترو الأنفاق، فضلاً عن اهتمامها بمشاريع طاقة الرياح في خليج

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

السويس.[xviii]

خامسا: التعاون الياباني في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية: تولي اليابان اهتمامًا كبيرًا بتخصيص المساعدة للمنطقة الواسعة بين أفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي تضم دولًا مثل مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد، السودان، وليبيا. وقد أعلنت اليابان عن تقديم 750 مليون يورو على مدار خمس سنوات لدعم استقرار الوضع في منطقة الساحل الأفريقي، بهدف طمأنة الشركات اليابانية التي تهتم بالأسواق الأفريقية. ستوجه هذه المساعدات لتعزيز الحماية الاجتماعية، مع التركيز على إنتاج الغذاء والتعليم والصحة، ودعم النساء والشباب، مما يساهم في استعادة الأمل بالتنمية الاقتصادية في المنطقة واستقرارها. بالإضافة إلى ذلك، تقدم اليابان دعمًا خاصًا لمساعدة دول المنطقة في مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن، من خلال تدريب 2000 شخص على مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن.[xix]

المطلب الثاني: آليات التعاون الياباني الأفريقي:

في سياق التنافس الدولي المتزايد على القارة الأفريقية، يرى المفكر الأفريقي علي مزروعي أن العولمة ترتبط بشكل وثيق بتفاقم نهب واستغلال ثروات أفريقيا. ويشدد على ضرورة أن تتخذ دول القارة مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذا الاستغلال المستمر، وللتصدي لعملية تهميش أفريقيا في الساحة الدولية. من أبرز هذه الإجراءات:[xx]

1. الاستفادة من برامج التنمية التي تقدمها الدول الخارجية، والاستفادة القصوى من الفرص التي توفرها هذه البرامج بدلاً من إضاعتها.
2. تفعيل دور الشعوب الأفريقية في عملية صنع القرار، من خلال إشراكها في رسم السياسات، وعدم اقتصار هذه السياسات على النخب الحاكمة التي تسعى في أغلب الأحيان لتحقيق مصالحها الشخصية، وتدين بولائها للأطراف الخارجية.
3. تفعيل النشاط الإقليمي داخل القارة الأفريقية يتطلب تشجيع وتعزيز العلاقات البينية بين التكتلات الإقليمية المختلفة، مثل الاتحاد الأفريقي، والهيأة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ومجموعة دول الساحل والصحراء، وغيرها. هذا التعاون يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي، ويساعد على خلق بيئة موحدة تشجع على تبادل الموارد والتكنولوجيا وتطوير البنية التحتية، مما يسهم في تعزيز استقرار القارة وتقويتها أمام التحديات العالمية.
4. تنويع شبكة العلاقات الخارجية يعد خطوة استراتيجية هامة لأفريقيا، حيث يساعد على فتح أبواب الخيارات أمامها بشكل أكبر ويمنحها القدرة على اختيار البديل الأفضل. من خلال تعزيز العلاقات مع دول ومنظمات متعددة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، يمكن لأفريقيا تقليل اعتمادها على قوة أو جهة واحدة، وبالتالي توسيع فرص التعاون في مجالات مثل التجارة، التكنولوجيا، الاستثمار، والتمويل، ما يعزز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة ويزيد من استقلالية قرارها السياسي والاقتصادي.
5. الاعتماد على عقد مؤتمرات وقمم بين الأطراف المتنازعة على القارة تعد وسيلة فعالة لتحفيز الحوار والتعاون بين هذه الأطراف. من خلال تنظيم هذه اللقاءات، يمكن دفع الدول والشركات الكبرى إلى اتباع "الاستراتيجيات التعاونية" بدلاً من الاستراتيجيات التنافسية التي غالباً ما تضر بمصالح القارة الأفريقية. هذه الاستراتيجيات التعاونية تشجع على مشاركة الموارد والتكنولوجيا وتحقيق المنافع المشتركة، مما يسهم في تحقيق استقرار وتنمية مستدامة للقارة، بدلاً من تعميق التنافس والصراع الذي يؤدي إلى استغلالها.

وهنا تحركت اليابان لتعزيز دورها في أفريقيا من خلال مبادرة "تيكاد" (مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية) التي بدأت في عام 1993. اذ عُقد المؤتمر الأول في طوكيو، وكان يهدف إلى تعزيز التعاون بين اليابان وأفريقيا لتحقيق تنمية شاملة في القارة. انطلقت الفكرة لمؤتمر سياسي لدعم التعاون الثنائي، ثم تطورت لتتحول إلى تضامن حقيقي بين المجتمع الدولي وأفريقيا. خصصت اليابان مبلغ 700 مليون

دولار على شكل هبات لدعم التنمية الاقتصادية في أفريقيا، بالإضافة إلى 300 مليون دولار لدعم اقتصاد أفريقيا جنوب الصحراء. ومن المهم أن نلاحظ أن المؤتمر الأول تم تنظيمه من قبل اليابان والأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد تم الاتفاق على أن يُعقد المؤتمر كل خمس سنوات.[xxi]

وبعد المؤتمر الأول لمبادرة "تيكاد"، تم عقد المؤتمر الثاني في عام 1998، حيث تم اعتماد خطة عمل طوكيو التي ركزت على قضايا حيوية تتعلق بالتنمية الاجتماعية في أفريقيا. كانت الخطة تهدف إلى تقليص عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015، وتقليص معدلات الأمية إلى نصف المعدلات المسجلة في عام 1990 بحلول عام 2005، بالإضافة إلى خفض معدلات وفيات الأطفال وتوفير المياه الصالحة للشرب. تم تخصيص مبلغ 750 مليون دولار كمساعدات اقتصادية لدعم دول القارة في مواجهة هذه التحديات.[xxii]

وفي سبتمبر 2003، عُقد المؤتمر الثالث لمبادرة "تيكاد" في طوكيو، اذ أعلن رئيس الوزراء الياباني عن السياسة اليابانية الجديدة تجاه أفريقيا قائلاً إن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن أفريقيا. شارك في المؤتمر 89 دولة، منها 49 دولة أفريقية، بالإضافة إلى الجهات المانحة وحوالي خمسين منظمة أفريقية ودولية. خصصت اليابان مليار دولار لتمويل برامج صحية وإنسانية في القارة، كما سعى المؤتمر إلى تحفيز المجتمع الدولي لدعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.[xxiii]

وفي عام 2019 عقد مؤتمر تيكاد ويمثل مؤتمر الشراكة اليابانية الأفريقية لعام 2019 فرصة لتعزيز التعاون بين أفريقيا واليابان، خاصة في ظل رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي. "تيكاد" هو اختصار لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا، ويعد منتدى دوليًا يركز على دعم تنمية القارة بمشاركة واسعة من المنظمات المختلفة ورجال الأعمال. في النسخة الحالية، تم التركيز بشكل خاص على دور الاستثمار والقطاع الخاص. عقدت قمة الشراكة اليابانية الأفريقية "تيكاد" في اليابان في الفترة من 28 إلى 30 أغسطس 2019، حيث تم تناول مواضيع هامة تتعلق بالنهوض بتنمية أفريقيا من خلال تعزيز دور الشعوب والتكنولوجيا والابتكار.[xxiv]

ومما تقدم يتضح أن آليات التعاون الياباني الأفريقي تعد أساسًا لتعزيز التنمية المستدامة في القارة من خلال دعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر مبادرة "تيكاد" أنموذجًا رئيسيًا في تعزيز الشراكات المتعددة الأطراف لتحقيق أهداف التنمية الشاملة في أفريقيا.

المبحث الثالث: السياسة اليابانية تجاه السودان:

يتناول هذا المبحث السياسة اليابانية تجاه السودان، اذ تركز اليابان على تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع السودان من خلال دعم مشروعات التنمية الإنسانية والاقتصادية. كما تسعى اليابان إلى المساهمة في استقرار المنطقة من خلال تعزيز التعاون في مختلف المجالات.

المطلب الأول: تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين اليابان والسودان

تشير العلاقات اليابانية السودانية إلى الروابط الثنائية التي نشأت بين البلدين منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية في عام 1960، عقب استقلال السودان عن الاستعمار البريطاني. وقد اتسمت هذه العلاقة بتقديم اليابان مساعدات اقتصادية وتنموية متنوعة للسودان، في حين وفر السودان لليابان موارد طبيعية مهمة مثل النفط والبذور الزيتية. ومع ذلك، شهدت هذه العلاقات بعض التوترات نتيجة الانتقادات الدولية الموجهة إلى السودان بشأن سجل حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بمعاملة الأقليات في مناطق مثل دارفور.[xxv]

ومنذ السبعينيات، قدمت اليابان مساعدات مالية وتقنية للسودان عبر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(JICA) ، شملت مشاريع في مجالات التعليم والزراعة والصحة. ومن أبرز المساعدات دعم تحسين نظم الري، وتوفير مياه الشرب، والتدريب المهني. وقد ازدادت هذه المساعدات بشكل خاص بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في 2005.[xxvi]

أما اقتصاديا، السودان التي كانت خاضعة للحكم الثنائي حتى الأول من كانون الثاني ١٩٥٦ فإن علاقتها الاقتصادية أخذت بالتصاعد

التدريجي حتى عام ١٩٧٣. إذ ارتفعت قيمة الصادرات اليابانية إليها من ١٢,٧٧٦ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٢٨٬٩٥١ مليون دولار عام ١٩٧٣، في حين بلغت استيراداتها منها ٣٠٬٠٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ ثم إلى ٥١٬٩٣٣ مليون دولار عام ١٩٧٣. أما أهم الصادرات اليابانية إلى السودان فهي المنسوجات والورق والأنابيب والإطارات والمنتجات المعدنية والأجهزة الدقيقة، أما الاستيرادات فهي القطن والزيوت النباتية وبذور السمسم والفول السوداني وكمية محدودة من النفط الخام[xxvii] ، إذن فتمثل صادرات السودان لليابان أساسا في المواد الخام مثل النفط قبل انفصال جنوب السودان، والبذور الزيتية والسمسم. في المقابل، تستورد السودان المنتجات اليابانية كالمعدات الميكانيكية والسيارات. وقد تراجع حجم التبادل التجاري بعد عام 2011 بسبب فقدان السودان لمعظم موارده النفطية، إلا أن اليابان أبقت على برامج الدعم التقني والمساعدات الغذائية.[xxviii]

وعملت اليابان على تقديم الدعم لمواطني القارة خلال الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية وظهر ذلك خلال استقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١م، وحرص طوكيو على دعم إعادة بناء الدولة، من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمنظمات الدولية، في مجالات مثل تطوير البنية التحتية، وتطوير الصناعات البديلة والمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتعزيز الحكم الرشيد. حتى بعد تدهور الوضع الأمني في جنوب السودان عام ٢٠١٣ م إذ ظلت اليابان تتعاون مع المجتمع الدولي لتقديم الدعم وبناء السلام في البلاد من خلال الهيأة الحكومية للتنمية إيجاد الواقعة بشرق أفريقيا.[xxix]

ورغم الطابع الإيجابي للعلاقات، إلا أن سجل السودان في مجال حقوق الإنسان، خاصة في إقليم دارفور، أثر على العلاقة الثنائية، اذ عبرت اليابان أكثر من مرة في المحافل الدولية عن قلقها إزاء الانتهاكات، وربطت في بعض الأحيان تقديم مساعدات جديدة بتحسن الأوضاع الحقوقية. ومع ذلك، لم تصل العلاقات إلى القطيعة، بل حافظت طوكيو على مستوى معين من الدعم الإنساني، بعد ثورة ديسمبر 2018 وما نتج عنها من الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير في ابريل 2019، فأعادت اليابان تأكيد دعمها الانتقال الديمقراطي في السودان، وشاركت في مؤتمرات دعم السودان، بما في ذلك مؤتمر برلين 2020، مؤكدة استعدادها لتعزيز الاستثمارات والتعاون التقني. كما قدمت دعماً إضافياً لمكافحة جائحة كورونا، وللمجالات الحيوية كالتعليم والصحة.[xxx]

المطلب الثاني: أبعاد السياسة اليابانية في السودان.

تركز اليابان في سياستها الخارجية على سياسة المساعدات الرسمية (ODA) والقروض الاستثمارية في علاقاتها مع الدول النامية، حيث بدأت وزارة الخارجية اليابانية في تقديم المساعدات الرسمية منذ سنة 1954. تتيح هذه المساعدات لليابان التأثير في الدول المستقبلة حيث تضع اليابان مجموعة من الشروط للاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تقدمها، التي تتمحور في مجموعة من السياسات الليبرالية المتعلقة بتحرير وخصخصة الاقتصاد، والحكم الديمقراطي واحترام الحقوق الفردية، فالاشتراطية مفهوم أساسي في التحليل الليبرالي للعلاقات الدولية، وهذا لفهم الطريقة التي تؤثر بها الدول والمؤسسات الدولية في الدول النامية.[xxxi]

وقبل افتتاح مكتب وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) في الخرطوم، اضطلعت اليابان بدور فعّال في دعم التنمية في السودان، من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التي تندرج ضمن ثلاثة محاور رئيسية: ترسيخ السلام، تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتنويع الصناعات. وقد جسّد هذا الدعم التزام اليابان بتقديم مساهمة نوعية ومستدامة في مسيرة التنمية السودانية. فعلى سبيل المثال، يُعد مشروع تطوير القدرات لإدارة نظام الري في ولاية نهر النيل أنموذجًا بارزًا لهذا التعاون، حيث ساهم في تحسين الإنتاجية الزراعية للمجتمعات المحلية. وتم ذلك من خلال إرسال خبراء يابانيين متخصصين، وتنفيذ سلسلة من برامج التدريب المهني التي ساعدت في بناء قدرات العاملين على تطوير نظام فعّال لتوفير المياه في المناطق الصحراوية، ما انعكس بشكل ملموس على جودة الزراعة واستدامتها.[xxxii]

وتستمر وكالة "جايكا" في لعب دور محوري في دعم السودان، من خلال مشاريع طويلة الأمد تركز على نقل المعرفة والتقنيات اليابانية،

وتوفير حلول عملية للتحديات التنموية. وتعكس هذه المشاريع الطابع المميز للتعاون الياباني، الذي يجمع بين الدعم التقني والميداني، والعمل المشترك مع المجتمع المحلي، بما يضمن استمرارية الأثر وفاعلية النتائج. هذا النهج الياباني يضع السودان ضمن أولويات التعاون الدولي، ليس فقط من منظور الإغاثة والمساعدات، وإنما من باب الشراكة الحقيقية في التنمية. وقد ساهم ذلك في تعزيز مكانة اليابان كشريك موثوق به لدى الحكومة السودانية والمجتمع المدني على حد سواء، وفتح آفاقًا جديدة للتعاون المستقبلي، خاصة في ظل حاجة السودان إلى دعم خارجي متوازن يعزز الاستقرار والتنمية معًا.

وتلعب اليابان دورا محوريا كأحد المانحين التقليديين للسودان، لا سيما في مجال الأنشطة الإنسانية والإغاثية. ففي مارس 2020، أعلنت الحكومة اليابانية عن تقديم ما يقارب 6 ملايين دولار أمريكي إلى عدد من المنظمات الدولية، من بينها منظمات تابعة للأمم المتحدة، بهدف تنفيذ مشاريع إنسانية تستهدف الفئات المتضررة من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية في السودان. ويعكس هذا التمويل التزام اليابان المستمر بدعم الاستقرار الإنساني والاجتماعي في المناطق الهشة داخل البلاد. وجاءت استجابة اليابان أيضا سريعة وفعالة في مواجهة الكوارث غير التقليدية، مثل كارثة الجراد الصحراوي وجائحة فيروس كورونا المستجد، حيث خصصت معونة عاجلة بلغت قيمتها 12.3 مليون دولار. وقد ساعد هذا التمويل في تعزيز قدرات السودان على احتواء الآثار السلبية لهذه الكوارث، سواء من خلال دعم الخدمات الصحية أو تأمين سبل العيش للمجتمعات التي تضررت من تداعيات الأزمات البيئية والصحية المتكررة.[xxxiii]

تتماشى هذه المساعدات الإنسانية مع فلسفة التعاون الإنمائي الياباني الذي يجمع بين الدعم العاجل والمشاريع طويلة الأمد. فالهدف ليس فقط تخفيف المعاناة الآنية، بل المساهمة في بناء منظومات قادرة على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية. وبذلك تحقق السياسة اليابانية منافع مزدوجة فهي تقدم أولاً مساعدات فورية للمحتاجين من خلال توفير المواد الأساسية للعيش الكريم، وثانيا، تسهم في تعزيز قدرة السودان على تنفيذ إصلاحاته السياسية والاقتصادية ضمن المرحلة الانتقالية الحالية.[xxxiv]

وتسعى اليابان إلى تعزيز وجودها العسكري داخل القارة، إضافة لأهمية هذا الوجود العسكري في خدمة مسائل أخرى تتصل بحماية المصالح اليابانية من شركات وأفراد مثل استخدام القاعدة العسكرية اليابانية بجيبوتي كنقطة عبور لإجلاء المواطنين اليابانيين إثر أعمال العنف التي اندلعت في جوبا – عاصمة جنوب السودان عام ٢٠١٤م، إضافة الى استخدامها في دعم المشاركة اليابانية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام كبعثة الأمم المتحدة بجنوب السودان في الفترة من ٢٠١٢– 2017.[xxxv]

كما قدمت اليابان الدعم للبلدان المتضررة من النزاعات والخارجة لتوها من الصراعات كأنشطة تنمية المجتمع المحلي في بوروندي للحد من الفقر، والتدريب المهني في السودان وجنوب السودان[xxxvi].

الخاتمة:

إن السياسة اليابانية تجاه أفريقيا، وتحديداً تجاه السودان، تعد أنموذجاً مهماً لفهم دور اليابان في القارة السمراء في ظل التحديات العالمية المعاصرة. عبر التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية، أسهمت اليابان في دعم الاستقرار والتنمية في السودان، حيث تركت بصمة واضحة في مجالات مثل تطوير البنية التحتية، والتعليم، والصحة. إذ أن اليابان عبر آلياتها مثل وكالة التعاون الدولي "جايكا"، قدمت دعماً فاعلاً للشعب السوداني في مواجهة الأزمات الإنسانية، خاصةً في ظل النزاعات الداخلية والكوارث الطبيعية.

على الرغم من التحديات التي قد تواجه العلاقات بين البلدين، فإن السياسة اليابانية تظل تتمتع بمرونة واهتمام بالاستثمار في مشاريع استراتيجية تخدم الأهداف التنموية في السودان. يبرز التفاعل بينهما دليلا على قدرة الدول الكبرى مثل اليابان على لعب دور إيجابي في أفريقيا، خاصة في مجالات التعاون الاقتصادي والتقني، مما يعزز من مكانة اليابان كأحد الشركاء الموثوقين في مسار التنمية الأفريقية.

ومما تقدم، نجد ان السياسة اليابانية تجاه القارة الأفريقية قد شهدت تطوراً كبيراً، انتقل بالعلاقات الى مرحلة الشراكة وتعزيز المصالح

والمنافع المتبادلة، بعد ان كانت السياسة اليابانية تمثل مجرد تفاعلات واهتمامات تجارية محدودة بحكم الموقع الاستراتيجي للقارة الأفريقية، وحيازتها على مصادر الطاقة المهمة، فضلاً عن المعادن الأخرى ذات الأهمية في مجال القطاعات الاقتصادية والتجارية المهمة. الأمر الذي يؤشر إمكانية تطور السياسة اليابانية لارتكازها على المصالح الاقتصادية بالدرجة الأساس مع الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب الإنسانية والثقافية والسياسية لدول القارة الأفريقية، ومنها السودان وبما يحقق عملية التنمية والتعاون والحوار المتبادل.

الاستنتاجات

1. اليابان أسهمت بشكل كبير في تعزيز التنمية في السودان من خلال مشاريع تنموية هادفة في مجالات الزراعة، البنية التحتية، والصحة، مما أدى إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في بعض المناطق السودانية.
2. قامت اليابان بتقديم مساعدات إنسانية كبيرة للسودان في إطار مساعدات عاجلة، خاصة في حالات الطوارئ مثل النزاعات والكوارث الطبيعية (مثل كارثتي الجراد الصحراوي وكورونا)، مما أسهم في دعم الاستقرار في السودان.
3. أن التعاون الياباني مع السودان كان مدعومًا بنقل الخبرات الفنية والتقنية، مثل التدريب المهني في مجال الري والزراعة، مما ساعد على زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين إدارة الموارد.
4. لعبت الوكالة التعاون الدولي اليابانية "جايكا" دوراً مهماً في تنفيذ مشروعات كبيرة في السودان، حيث ساعدت الوكالة في تنفيذ العديد من البرامج التنموية التي أسهمت في بناء القدرات المحلية وتعزيز الاستدامة.
5. قدمت اليابان معونات إنسانية عاجلة لدعم السودان خلال الأزمات الكبرى، مثل النزاعات الداخلية والكوارث الطبيعية، مما أظهر التزامها بدعم الاستقرار والسلام في المنطقة.
6. سعت اليابان الى توطيد علاقاتها مع السودان سياسيًا واقتصاديًا، حيث استهدفت السياسة اليابانية تقوية العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون في مختلف المجالات الاستراتيجية، مثل الطاقة والمياه.
7. اتجهت اليابان نحو تحقيق مصالح استراتيجية في أفريقيا من خلال سياساتها في السودان، حيث تركز على تعزيز شراكات اقتصادية وتنموية طويلة الأمد، مما يساهم في تنويع استثماراتها في القارة.
8. أن التحديات السياسية والاقتصادية في السودان، مثل الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، تؤثر في قدرة اليابان على تنفيذ مشروعاتها بنجاح وتحد من فاعلية التعاون الثنائي، مما يتطلب تكثيف الجهود لمواجهة هذه التحديات.

References:

First: Arabic Sources:

1. Reports:

4. African Strategic Report 2001-2002, Cairo, Institute of African Research and Studies, Cairo University, 2002.

Arabic and translated books:

Internet:

Research and studies:

University theses and dissertations:

2. . The development of the relationship between Japan and Sudan, and Japanese contributions to the African continent during the sixty years since the year Africa,https://www.sdn.emb-japan.go.jp/files/100090578.pdf Entry date 5/22/2025.

5. Umaima Bashir Shraim, Japanese Foreign Aid as a Tool of Foreign Policy 1970-1992, Master's Thesis, University of Jordan, 1996.

3. Algerian-Japanese relations are deep and strengthened after independence.https://www.aps.dz/ar/algerie/143973-2023-05-15-19-02-21, accessed on 4/23/2025.Japanese-Sudanese relations, Al-Bayan Magazine,https://nippontimes.net/japan-sudan-relations/ ، Entry date: 4/22/2025.

4. Amira Abdel Halim, The Other Face, Competition over Energy Resources in Africa, International Politics, Cairo, Al-Ahram Center for Strategic and International Studies, Issue 137, July 2014.

5. Ashour Lakosha, "International Competition in Africa and Its Impact on the State-Building Process," Journal of the Academic Researcher in Legal and Political Sciences, University Center of Aflou, Laghouat, Issue 7, 2021.

6. Ayman Azzam and Hajar Omran, Japanese Companies Seek to Boost Business in Africa, Al Mal Newspaper, https://almalnews.com/%d8%a7% Accessed: 4/20/2025Supporting Sudanese-Japanese relations.https://www.sudaress.com/suna/1479944 Entry date .2025/4/22

7. Fawzia Satti Muhammad al-Amin, Intisar Taj al-Sir Ahmad al-Daw, and Abdul Aziz Hussein Mutab al-Mazid, "The Role of Export Policies in Developing the Sudanese Export Sector: A Case Study of Gold Exports during the Period 2010-2015," Ramah for Research and Studies, Special Issue, Issue 50, December 2020.

8. Hoda Mitkis, "Egypt's Orientation Towards Asia in Light of Contemporary Developments," Egyptian-Asian Relations, Military Horizons Journal, Issue 1, 2017.

9. Ibrahim Abdullah Abdel Razzaq, Atta Allah Al-Jamal Shawqi, Studies in Modern and Contemporary West Africa, 1st ed., Cairo, 1998.

10. Ismail Al-Razzawi, Morocco's Relations with the Major Asian Powers, Japan as a Model, Issue 1, 2023.

11. Japan International Cooperation Agency, 2019 Report.

12. Japan Pledges $1 Billion in Aid to Africa, News and Reports, Al-Zaman Newspaper, Issue 50 1624, 1-10-2003.
13. Joseph Ramez Amin, The Japanese Perspective on African Issues, African Horizons Magazine, Egyptian State Information Service, Issue 38, Cairo, 2013.
14. Khaled Abdel Hamid, TICAD 4: A New Step Towards Strengthening African-Japanese Relations, African Horizons Magazine, Issue 28, Egyptian State Information Service, Cairo, 2008.
15. Khaled Hanafi Ali, African Oil: A New Focus of International Competition, International Politics, Cairo: Al-Ahram Center for Strategic and International Studies, Issue 164, April 2006.
16. Mahmoud Zakaria, Military Bases in Djibouti: Reality and Causes, at the Pharos Center for Consulting and Strategic Studies 28https://pharostudies.com/%D8/ Date of access: 4/23/2025.
17. Motives for Japan's geostrategic shift towards Africa,https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7585/%D8 ، Entry date .2025/4/20
18. Salwa Youssef Darwish, Western Aid and Its Role in Development in Africa, London: African Readings, 2012.https://qiraatafrican.com/1633/%D8 Entry date.2025/4/20 :
19. Sudan and Japan sign agreements in the fields of environment and health (SUNA) Sudan,https://sudanembassy.jp/sudan-and-japan-sign-agreements-on-environment-and-health-fieldssunasudan-ar/ Entry date:.2025/4/22
20. The 7th TICAD Summit in Japan and the Mechanisms of African-Japanese Cooperation, Journal of Diplomatic Affairs, Volume 3, Issue 4, 2019.
21. We will establish a project to produce electricity using solar energy in the Algerian desert.https://www.echoroukonline.com/%D Entry date.2025/4/23 :

- **Second: Foreign references:**
- **BOOKS**

22. Cüline Pajon, "Japan's Africa policy: Back to basics in times of crisis", Italian Institute for International Political Studies, Sep 2022, avail-able on: https://rb.gy/2mene , visited 22/4/2025.

- **Internet**

23. Japan in Africa, "Providing Quality Education to Ensure Growth and Stability" (Japan in Afri-ca, Vol.3, Aug 2016), available on: https://rb.gy/tefvw, visited 22/4/2025
24. Maritime Foundation, Nov 2020), available on: https://rb.gy/jzmxb visited date: 22/4/2025

25. Ministry of Foreign Affairs in Japan, "White Pa- (1) per on Development Cooperation 2020: Japan's International Cooperation" (Ministry of Foreign Affairs in Japan, 2020), available on: https://.rb.gy/ehfür visited date: 23/4/2025
26. Olav stokke, «Aid and political conditionality: core issues and state of art», in: Olav stokke, (ed.), Aid and political conditionality, (London: frank cass, 1995)
27. Operational Results of Technical Cooperation, ODA Loan and Grant Aid, JICA's Activities in Mauritius(Tokyo: the Japan International Cooperation Agency "JICA"
28. Raquel Shaoul, «Japanese Foreign Policy toward the Middle East 1973 to 1990: The Non Commitment Policy, The Asia-Pacific Journal: Japan Focus, vol. 3, no. 9 (September 2005)
29. Republic of the Sudan Data Collection Survey for Export Promotion System Final Report, October 2021
30. Shirato Keiichi, Japan's Strategic Interests in the Global South, CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES, May 2024
31. White Paper on International Trade Japan 1973, pp. 212-213.

[i] African Strategic Report 2001-2002 Cairo Institute of African Research and Studies, Cairo University, 2002, p. 243

[ii] Operational Results of Technical Cooperation, ODA Loan and Grant Aid, JICA's Activities in Mauritius(Tokyo: the Japan International Cooperation Agency "JICA"

[iii] African Strategic Report, 2001-2002, op. cit., p. 343

[iv] Amira Abdel Halim, The Other Side: Competition over Energy Resources in Africa, International Politics .Magazine, Cairo, Al-Ahram Foundation for Strategic and International Studies, Issue 137, July 2014, p. 143

[v] Salwa Youssef Darwish, Western Aid and Its Role in Development in Africa, London: African Readings, 2012.https://qiraatafrican.com/1633/%D8 Entry date.2025/4/20:

[vi] Olav stokke, «Aid and political conditionality: core issues and state of art», in: Olav stokke, (ed.), Aid and political conditionality, (London: frank cass, 1995), p. 12

[vii] Khaled Abdel Hamid, TICAD 4: A New Step Towards Strengthening African-Japanese Relations, African Horizons Magazine, Issue 28, Egyptian State Information Service, Cairo, 2008, p. 47

[viii] Umaima Bashir Shraim, Japanese Foreign Aid as a Tool of Foreign Policy 1970-1992, MA Thesis, University of Jordan, 1996, p. 14.

[ix] Ashour Lakosha, International Competition in Africa and its Impact on the State-Building Process, Journal of the Academic Researcher in Legal and Political Sciences, University Center of Aflou, Laghouat, Issue 7, 2021, p. 180

[x] Khaled Hanafi Ali, African Oil: A New Focus of International Competition, International Politics Magazine, Cairo: Al-Ahram Center for Strategic and International Studies, Issue 164, April 2006, p. 86.

[xi] Motives for Japan's geostrategic shift towards Africa ، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7585/%D8 ، Entry date.2025/4/20

xii Ibrahim Abdullah Abdel Razzaq, Atta Allah Al-Jamal Shawqi, Studies in Modern and Contemporary West Africa, Cairo, 1998, p. 57.

[xiii] Ayman Azzam and Hajar Omran, Japanese companies seek to strengthen their business in Africa, Al Mal Newspaper ، https://almalnews.com/%d8%a7% Entry date.2025/4/20 :

[xiv] Algerian-Japanese relations are deep and strengthened after independence ، https://www.aps.dz/ar/algerie/143973-2023-05-15-19-02-21 ، Entry date.2025/4/23

[xv] We will establish a project to produce electricity using solar energy in the Algerian desert ، https://www.echoroukonline.com/%D Entry date.2025/4/23 :

[xvi] Japan International Cooperation Agency, Report 2019, p. 11.

[xvii] Ismail Al-Razzawi, Morocco's Relations with the Major Asian Powers, Japan as a Model, Al-Tajdid Al-Arabi Magazine, Morocco, Issue 1, 2023, pp. 35-36.

[xviii] Hoda Metkes, The Egyptian Orientation Towards Asia in Light of Contemporary Developments, Egyptian-Asian Relations, African Horizons Magazine, Cairo, Issue 1, 2017, pp. 36.

[xix] Jay Maniyar, "Japanese and South Korean Engagements In The Horn Of Africa" (National Maritime Foundation, Nov 2020), available on: https://rb.gy/jzmxb visited date: 22/4/2025

[xx] Shirato Keiichi, Japan's Strategic Interests in the Global South, CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES, May 2024, p3-4

[xxi] Joseph Ramez Amin, The Japanese Perspective on African Issues, African Horizons Magazine, Egyptian State Information Service, Issue 38, Cairo, 2013, p. 126

[xxii] Joseph Ramez, Secretary of the Japanese Perspective on African Issues, African Horizons Magazine, previously cited source, p. 126

[xxiii] Japan pledges $1 billion to aid Africa, News and Reports, Al-Zaman Newspaper, Issue No. 1624, 10/1/2003, p. 8.

[xxiv] TICAD 7 Summit in Japan and the Mechanisms for Africa-Japan Cooperation, Diplomatic Affairs Journal, Vol. 3, No. 4, 2019, p. 308.

[xxv] Japanese-Sudanese Relations, Al Bayan Magazine ، https://nippontimes.net/japan-sudan-relations/ ، Entry date.2025/4/22 :

[xxvi] Republic of the Sudan Data Collection Survey for Export Promotion System Final Report, October 2021 Japan International Cooperation Agency, p87.

[xxvii] White Paper on International Trade Japan 1973, pp. 212-213.

[xxviii] Fawzia Sati Muhammad Al-Amin, Intisar Taj Al-Sir Ahmad Al-Daw, Abdul Aziz Hussein Mutab Al-Mazid, The Role of Export Policies in Developing the Sudanese Export Sector, A Case Study of Gold Exports during the Period 2010-2015, Ramah for Research and Studies, Special Issue, No. 50, December 2020, p. 23.

[xxix] Ministry of Foreign Affairs in Japan, "White Pa- (1) per on Development Cooperation 2020: Japan's International Cooperation" (Ministry of Foreign Affairs in Japan, 2020), available on: https://.rb.gy/ehfür visited date: 23/4/2025

[xxx] Cüline Pajon, "Japan's Africa policy: Back to basics in times of crisis", Italian Institute for International Political Studies, Sep 2022, avail-able on: https://rb.gy/2mene , visited 22/4/2025.

[xxxi] Raquel Shaoul, «Japanese Foreign Policy toward the Middle East 1973 to 1990: The Non Commitment Policy, The Asia-Pacific Journal: Japan Focus, vol. 3, no. 9 (September 2005), p. 3

[xxxii] Sudan and Japan sign agreements in the fields of environment and health (SUNA) Sudan ، https://sudanembassy.jp/sudan-and-japan-sign-agreements-on-environment-and-health-fieldssunasudan-ar/ Entry date.2025/4/22 :

[xxxiii] The development of the relationship between Japan and Sudan, and Japanese contributions to the African continent during the sixty years since the year Africa ، https://www.sdn.emb-japan.go.jp/files/100090578.pdf Entry date.2025/5/ 22

[xxxiv] Supporting Sudanese-Japanese relations ، https://www.sudaress.com/suna/1479944 Entry date .2025/4/22

[xxxv] . Mahmoud Zakaria, Military Bases in Djibouti: Reality and Reasons, at the Pharos Center for Consulting and Strategic Studies, October 28, 2020.https://pharostudies.com/%D8 /Entry date.2025/4/23 :

[xxxvi]) Japan in Africa, "Providing Quality Education to Ensure Growth and Stability" (Japan in Afri-ca, Vol.3, Aug 2016), available on: https://rb.gy/tefvw, visited 22/4/2025

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

التعليم الجيد وأثره في تحقيق اهداف التنمية المستدامة –العراق إنموذجاً

م.م أزهار هادي مجيد

مستشار سياسي اقدم/قسم التعليم المهني الثاني في الكرخ

علوم سياسية/دراسات دولية

https://orcid.org/0009-0009-9239-1523

Azharhadi631@gmail.com

10.65441/umisa.2025.01113

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مع التركيز بشكل خاص على الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالجودة في التعليم. بعد مرور أكثر من عقدين من الصراعات والصعوبات السياسية والاجتماعية، يواجه العراق تحديات كبيرة في تحسين نظامه التعليمي، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتناول البحث تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني على التعليم، ويستعرض كيف أن الأزمات والصراعات المستمرة قد أدت إلى تدهور البنية التحتية التعليمية، وفقدان المعلمين، وندرة الموارد التعليمية في العديد من المناطق، خاصة في المناطق الريفية والنائية، إنَّ تحقيق التعليم الجيد في العراق لا يمثل فقط جزءًا من تحقيق التنمية المستدامة، بل هو الأساس الذي سيبني عليه العراق مستقبله الاقتصادي والاجتماعي، يتطلب ذلك جهدًا مشتركًا طويل الأمد من جميع الأطراف المعنية، مع إرادة سياسية قوية لضمان استمرار الإصلاحات التعليمية وتحقيق الأهداف الوطنية والدولية.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجيد، التنمية المستدامة، الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

"Quality Education and its Impact on Achieving Sustainable Development Goals– Iraq as a model"

Asst.Lect. Azhar Hadi Majeed
Political Science/international Studies
Senior Political Advisor
https://orcid.org/0009-0009-9239-1523
Azharhadi631@gmail.com
10.65441/umisa.2025.01113

Abstract

This study aims to analyze the role of education in achieving sustainable development in Iraq, with a specific focus on Sustainable Development Goal related to quality education. After over two decades of conflict and political, social, and security challenges, Iraq faces significant obstacles in improving its educational system, hindering progress toward achieving sustainable development goals. The research examines the impact of political instability and insecurity on education, highlighting how ongoing crises have led to the deterioration of educational infrastructure, loss of teachers, and a shortage of educational resources, particularly in rural and conflict-affected areas.

the study highlights that achieving quality education in Iraq is not only essential for sustainable development but also forms the foundation for Iraq's economic and social future. This requires a long-term, collaborative effort from all involved parties, alongside strong political will, to ensure continued educational reforms and the achievement of national and global goals.

Keywords: **Quality education, sustainable development, Sustainable Development Goal**

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المقدمة

تمثل التنمية المستدامة، كما حددتها الأمم المتحدة في عام 2015 من خلال أهداف التنمية المستدامة الـ 17 للفترة 2015–2030، خارطة طريق عالمية لتحقيق عالم أكثر عدلاً وإنصافًا وازدهارًا. تغطي هذه الأهداف مجموعة واسعة من الأولويات، بدءًا من القضاء على الفقر والطاقة النظيفة وصولًا إلى العدالة الاجتماعية والسلام، مما يبرز الترابط بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والإنسانية للتنمية، **ومن** بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، يلعب الهدف الرابع "التعليم الجيد" دورًا حاسمًا في تحقيق العديد من الأهداف الأخرى، حيث يعتبر التعليم ليس فقط حقًا أساسيًا بل أيضًا محركًا رئيسيًا للتحول الشخصي والمجتمعي. فهو يُمكّن الأفراد، ويعزز الفرص الاقتصادية، ويشجع على الاندماج الاجتماعي، ويعزز الاستدامة البيئية، **ويُعد** تحقيق التعليم الجيد للجميع أمرًا مركزيًا لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في دول مثل العراق، حيث تعرقل عقود من الصراعات وعدم الاستقرار والتحديات في الحكم عملية التقدم.

منذ سقوط نظام **النظام البائد** في عام 2003، واجه العراق مشهدًا سياسيًا واجتماعيًا مضطربًا تميز بالحروب والإرهاب والصراعات الداخلية والنزوح الجماعي. أثرت هذه العوامل بشكل كبير على النظام التعليمي في البلاد، مما أدى إلى تقييد قدرته على تقديم تعليم جيد وتلبية الاحتياجات الأساسية والمساهمة في التنمية المستدامة، **ورغم** هذه التحديات، بذل العراق جهودًا للمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في قطاع التعليم، من خلال سياسات ومبادرات تهدف إلى إعادة بناء وإصلاح النظام التعليمي.

أولاً: إشكالية الدراسة

المشكلة المركزية التي تتناولها هذه الدراسة هي الفجوة بين احتياجات العراق التعليمية وقدرته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الرابع (التعليم الجيد)، في ظل البيئة السياسية والاجتماعية والأمنية غير المستقرة. على الرغم من أهمية التعليم للتنمية المستدامة، ومن هنا تنطلق الأسئلة الفرعية الآتية:

1- كيف أثرت الاضطرابات السياسية والتحديات الأمنية والاضطرابات الاجتماعية على النظام التعليمي في العراق منذ عام 2003، لا سيما من حيث البنية التحتية واستبقاء المعلمين؟

2- إلى أي مدى أحرز العراق تقدمًا نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المتعلقة بالتعليم، خاصة في المناطق الريفية والمتأثرة بالنزاعات؟

3- ما هو دور المبادرات الحكومية وغير الحكومية في تحسين التعليم في العراق، ومدى فعالية هذه المبادرات في إعادة بناء النظام التعليمي؟

ثانياً: هدف الدراسة

تهدف **هذه** الدراسة إلى وضع نظرة شاملة عن التنمية المستدامة **آخذةً** بالتعليم كمدخل استراتيجي لتفعيلها، ومعرفة التحديات والصعوبات التي يواجهها التعليم في ظل الظروف البيئية والاجتماعية والسياسية وعدم الاستقرار في تحقيق الهدف الأسمى للوصول إلى تعليم يوفر الفرص المتكافئة للجميع.

ثالثاً: أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة في بيان التحديات التعليمية التي يواجهها العراق في سياق التنمية المستدامة. كما تسلط الضوء على أهمية التعليم الجيد في تحقيق الأهداف الأوسع للتنمية المستدامة، وتقدم رؤى حول كيفية معالجة العراق لنقائصه التعليمية والتنموية. من خلال تقييم العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على النتائج التعليمية، تساهم هذه الدراسة في الحوار المستمر حول إعادة الإعمار بعد النزاعات والتنمية

المستدامة في منطقة الشرق الأوسط، وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات سياسية يمكن أن توجه الإصلاحات التعليمية المستقبلية للعراق بما يتماشى مع الأهداف العالمية للتنمية.

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من فرضية مفادها: "أن تحسين جودة التعليم في العراق يمثل عاملاً محوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تنمية القدرات البشرية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

خامساً: حدود الدراسة

الحدود الزمانية: أُجريت الدراسة في فترة ما بعد عام 2003 – 2024

الحدود المكانية: أُجريت الدراسة في جمهورية العراق.

الحدود الموضوعية: التعليم **كـ**هدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

سادساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي وذلك من خلال استعراض وتحليل التحديات والفرص التي واجهت التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، والمنهج **الاستقرائي** للوصول إلى النتائج والتوصيات المرجوة.

سابعاً: هيكلية الدراسة

قُسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث، وكل مبحث يحوي على **ثلاثة** مطالب، فضلاً عن الخاتمة **والاستنتاجات** والتوصيات وقائمة المصادر وكما يلي:

المبحث الأول: التنمية المستدامة أهدافها وخصائصها

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية المستدامة

المطلب الثالث :أهمية التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني: نظام التعليم العراقي وأثره على عدم الاستقرار السياسي

المطلب الأول: التعليم قبل عام 2003.

المطلب الثاني: إصلاحات التعليم ما بعد 2003 وتحولات التعليم

المطلب الثالث: تأثير عدم الاستقرارالسياسي على التعليم.

المبحث الثالث: وسائل تحقيق التنمية المستدامة في العراق

المطلب الأول: العلاقة بين التنمية المستدامة والتعليم

المطلب الثاني: الشراكات الدولية ودورها في تحسين التعليم في العراق

المطلب الثالث: المناهج الدراسية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

المبحث الأول

التنمية المستدامة أهدافها وخصائصها

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وتعريفاتها

يُعد مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً حديثا ًنسبياً، وقد برز المفهوم مع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المتوازن.

يقوم المفهوم على فكرة تلبية حاجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، لتحقيق توازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وقد تطور المفهوم عبر العقود الماضية ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأصبح من المفاهيم المتعددة الاستخدامات والذي يحمل الكثير من المعاني المتداخلة والمترابطة فيما بينها. وقد أوضح تقرير الموارد العالمي عام 1992 للتنمية المستدامة هذا الخلط من خلال نشره لأهم التعريفات في أربع مجموعات أساسية هي:

أولاً: تعريفات التنمية المستدامة البيئية

هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تُتخذ لانتقال المجتمع إلى واقع أفضل من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة المناسبة للبيئة وتحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية وبين استخداماتها في ظل سياسة عالمية ومحلية للمحافظة عليها، فضلاً عن تطوير الأنشطة والعمليات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والرفاهية الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، والتي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. يشمل هذا الحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور البيئي، مثل تلوث الهواء والماء، وفقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد الطبيعية.

تشمل المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة البيئية:[1]

الحفاظ على الموارد الطبيعية: استخدام الموارد بشكل لا يضر بتوازن النظام البيئي.

الحد من التلوث: تقليل التأثيرات السلبية على البيئة مثل الانبعاثات الضارة والمخلفات.

حماية التنوع البيولوجي: الحفاظ على التنوع الحيوي والنظم البيئية.

العدالة البيئية: ضمان توزيع المنافع البيئية بشكل عادل بين الجميع.

الهدف هو تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والرفاهية الاجتماعية، والحفاظ على البيئة.

ثانياً: تعريفات التنمية المستدامة الاجتماعية والإنسانية

تشير إلى تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات بطريقة متوازنة، وتحقيق العدالة والتوزيع العادل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها، كذلك تعزيز فرص التعليم المناسبة، والعمل، والرعاية الصحية، والحماية من المخاطر وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.[2]

ثالثاً: التعريفات الاقتصادية

تعني تحسين المستوى الاقتصادي للمجتمعات، من خلال رفع مستوى الإنتاجية والنمو الاقتصادي، والتقليل من الآثار السلبية الضارة، بتجنب استنزاف الموارد الطبيعية بهدف تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاستخدام الأمثل للموارد والعدالة الاجتماعية والاقتصادية مع زيادة الإنتاجية والدخل القومي دون إحداث أضرار بالبيئة والمجتمع، وتشجيع الابتكارات والطرق العلمية لإدارة الموارد الطبيعية بطرق أكثر كفاءة وفاعلية للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الحصول على فرص اقتصادية متكافئة، وتقليل التلوث البيئي والعمل بالاقتصاد الأخضر باستخدام الطاقة النظيفة والمتجددة والتكنولوجيات الحديثة وإعادة تدوير النفايات بهدف تحسين البيئة الاقتصادية وجودة الحياة.[1]

رابعاً: التعريفات التقنية

هي التنمية التي تعمل على نقل المجتمع من عصر الصناعات الأحفورية إلى عصر التقنيات النظيفة واستخدام أقل من قدر الطاقة والموارد والتقليل من حدّ انبعاثات الغازات والملوثات التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري ورفع درجات حرارة الأرض الضارة بطبقة الأوزون.[2]

وقد عُرفت التنمية المستدامة من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم".[3]

كما عُرفت التنمية المستدامة من قبل المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المنعقد في كوبنهاغن في عام 1995 بأنها "رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية مبنية على كرامة الإنسان وحقوقه والمساواة والاحترام المتبادل والديمقراطية والتسامي على مختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب التي تتعارض مع هذه الرؤية".[4]

عرفت التنمية المستدامة من قبل (ادوارد بايير(Edward Barbier) : وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة(بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي ألى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة البيئية)[5].

المطلب الثاني

خصائص وأهداف التنمية المستدامة

اولاً–خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص كونها اشد تدخلا وتعقيدا لاسيما فيما يتعلق بالجوانب الطبيعية والجوانب الاجتماعية، ومن أهم تلك الخصائص هي[1]:

1– ان لها بعداً روحياً وثقافياً يرتبط بالخصائص الحضارية للمجتمعات.

2– تلبي حاجات ومتطلبات المجتمعات الأشد فقراً، وتعمل على الحد من تفاقم الفقر في العالم، لتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي بهدف تحقيق العدالة البيئية في المجتمع والتي يضمن الرفاه الأجتماعي.

3–عناصر التنمية المستدامة مترابطة ومتداخلة، لفياس مؤشراتها وفق ابعادها الكمية والنوعية.

4– تهتم بالمجتمع المدني ومنظماته، وجميع فئات المجتمع لتحقيق الإنشطة التنموية التي ترفع من المستوى المعاشي لهم.

5– تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية حفاظاً على الأجيال الحالية والقادمة.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

6-تعتمد التنمية المستدامة على البعد الزمني بوصفه عنصراً اساسيا في تحقيق أهدافها على المدى البعيد، وأمكانية تقدير حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

ثانياً: أهداف الأمم المتحدة في التنمية المستدامة

تعد اهداف التنمية المستدامة (SDGs) دعوة عالمية لجميع بلدان العالم للعمل التعاوني والمشترك من اجل القضاء على الفقر والمجاعة، وحماية البيئة الارضية ومناخها؛ لضمان الحفاظ على تمتع جميع الأفراد بالسلام والطمأنينة والازدهار، لذا وضعت الأمم المتحدة سبعة عشر هدفا، تعمل من أجل تحقيقها من عام 2015-2030 والعمل على مواجهة التحديات والمعوقات التي تقف امامها، ومن تلك الاهداف[2]:



المصدر : **united nation**

الهدف 1: القضاء على الففقر
الهدف 2: القضاء على الجوع
-الهدف3: الصحة الجيدة وارفاه الاجتماعي
الهدف4: التعليم الجيد
الهدف5: المساوات بين الجنسين
الهدف6: المياه النظيفة والنظافة الصحية
الهدف 7: الطاقة النظيفة بأسعار معقولة
الهدف8: العمل الائق والنمو الاقتصادي
الهدف9: الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية
الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة
الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
الهدف12: الأستهلاك والإنتاج المسؤولان
-الهدف13: العمل المناخي
الهدف14: الحياة تحت الماء
الهدف15: الحياة في البر
الهدف16: السلام والعدل والؤسسات القوية
-الهدف17: عقد الشركات لتحقيق الأهداف

المطلب الثالث

أهمية التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

التعليم يُعد أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يسهم في تحسين جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. التعليم ليس مجرد وسيلة لزيادة المعرفة والمهارات الفردية، ولكنه أيضًا أداة رئيسية لتحقيق أهداف أوسع تشمل القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية البيئة، وضمان التماسك الاجتماعي.

في سياق العراق، يُعد التعليم محوريًا لتحقيق التقدم في عدد من الجوانب[1]:

1–تعزيز الاستقرار الاجتماعي: في ضوء تحسين فرص التعليم، يمكن للعراق تقليل مستويات الفقر والأمية، مما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

2–إعادة بناء الاقتصاد: نظام تعليمي قوي يسهم في تطوير رأس المال البشري، مما يتيح للعراق الاستفادة من موارده البشرية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

3–تعزيز المساواة الاجتماعية: التعليم يوفر فرصًا متساوية لجميع الفئات الاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية والمتضررة من النزاعات، مما يقلل من الفجوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

3–تحقيق التمكين الفردي: التعليم يمنح الأفراد القدرة على المشاركة الفعالة في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية، مما يسهم في تطوير مجتمع قوي وديمقراطي.

دور المنظمات الدولية والمحلية

لعبت المنظمات الدولية مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورًا مهمًا في دعم العراق في إعادة بناء نظامه التعليمي. تشمل مساهماتها:

1. إعادة بناء المدارس :قدمت هذه المنظمات الدعم المادي لإعادة تأهيل المدارس المدمرة.
2. تدريب المعلمين :نفذت برامج تدريب مكثفة لتحسين مهارات المعلمين.
3. تعزيز التعليم الشامل، ركزت المبادرات الدولية على تعزيز التعليم الشامل والمتساوي، لاسيما للفتيات والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
4. دعم المناهج :عملت المنظمات على تحديث المناهج الدراسية لتتماشى مع المعايير الدولية ومتطلبات التنمية المستدامة.

المبحث الثاني

نظام التعليم العراقي وأثره على الاستقرار السياسي

المطلب الأول: نظام التعليم العراقي قبل 2003

كان نظام التعليم العراقي قبل الاحتلال في عام 2003 مزيجًا معقدًا من الأهداف الطموحة والسيطرة المركزية والتأثيرات السياسية. هذه الفترة تميزت بإنجازات كبيرة وتحديات كبيرة، تعكس السياق الاجتماعي والسياسي الأوسع في العراق تحت نظام (حزب البعث المنحل).

في أواخر القرن العشرين، كان العراق غالبًا ما يُشار إليه كواحد من أكثر أنظمة التعليم تقدمًا في العالم العربي. ركز النظام البائد على التعليم كأداة لبناء الأمة ونشر الأيديولوجية. أدى هذا التأكيد إلى معدلات مرتفعة في القراءة والكتابة، والوصول الواسع إلى التعليم، والاستثمار الكبير للدولة في البنية التحتية التعليمية[i].

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

كان للحرب الإيرانية العراقية (1980–1988) وحرب الخليج (1991) تأثير ضار على نظام التعليم العراقي. أدى العبء المالي والبشري لهذه الصراعات إلى استنزاف موارد البلاد، مما أدى إلى انخفاض في تمويل التعليم وجودته. على الرغم من هذه التحديات، واصل النظام السيطرة القوية على القطاع التعليمي، واستخدمه كوسيلة لتعزيز الشعور القومي وتوطيد السلطة.

واجه نظام التعليم العراقي تدهورًا إضافيًا في التسعينيات بسبب العقوبات الشاملة التي فرضتها الأمم المتحدة. على الرغم من أن هذه العقوبات كانت تهدف إلى إضعاف النظام، إلا أنها ألحقت الضرر بالقطاع التعليمي، مما أدى إلى نقص في الإمدادات الأساسية وتجاوز المواد التعليمية وتدهور البنية التحتية. عانت جودة التعليم بشكل كبير، مع انخفاض ملحوظ في المعايير الأكاديمية وأداء الطلاب[ii].

في هذه الفترة، كان دور المعلمين يقتصر بشكل أساسي على تطبيق سياسات الحكومة وضمان الالتزام بالموقف الأيديولوجي للنظام. كان أسلوب القيادة من أعلى إلى أسفل، وكان نهج الإدارة بيروقراطيًا، مما ترك القليل من الاستقلالية للمدارس أو المعلمين الفرديين. كانت مركزية الحوكمة التعليمية تعني أن القرارات المتعلقة بالمنهج وطرائق التدريس وإدارة المدرسة كانت تتخذ على أعلى مستويات الحكومة، غالبًا دون النظر في الاحتياجات أو السياقات المحلية [iii].

على الرغم من هذه التحديات، شهد نظام التعليم في العراق قبل عام 2003 مجموعة من السياسات اتسمت بالتركيز على التوسع الكمي في التعليم، من خلال زيادة عدد المدارس والجامعات وارتفاع نسبة الملتحقين بها، كما ركز النظام على التعليم كركيزة أساسية للتنمية الوطنية، مما أدى إلى تسجيل واسع النطاق، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز تعليم النساء. شهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في عدد الفتيات والنساء اللائي يلتحقن بالمدارس والجامعات، مما أدى إلى مشهد تعليمي أكثر توازنًا بين الجنسين، إلا أن هذه الجهود كانت تعاني من إشكالات عميقة نتيجة طبيعة النظام الدكتاتوري آنذاك وما فرضه من قيود انعكست سلباً على جودة التعليم ومخرجاته.

المطلب الثاني: إصلاحات ما بعد عام 2003 وتحولات التعليم:

شهد هذا العصر سلسلة من الإصلاحات والتحولات الطموحة التي هدفت إلى إعادة هيكلة نظام التعليم العراقي، الذي تأثر بشدة بعقود من الحكم الاستبدادي والصراع. فتحت حقبة ما بعد عام 2003 مسارات جديدة للتطوير التعليمي، على الرغم من التحديات والعقبات التي واجهتها.

كانت إصلاحات التعليم في العراق ما بعد عام 2003 مدفوعة بمزيج من الرغبات الداخلية للتغيير والتأثيرات الخارجية، وخاصة من قوات التحالف والمنظمات الدولية. هدفت هذه الإصلاحات إلى إزالة الأيديولوجية البعثية من المناهج الدراسية وإعادة بناء البنية التحتية ومراجعة المناهج وتحسين جودة التدريس والتعلم. كان أولى الخطوات هو إزالة الأيديولوجية البعثية من الكتب المدرسية والمواد التعليمية، وهي عملية تضمنت مراجعة واسعة النطاق للمناهج في جميع مستويات التعليم[1] .

كانت إعادة بناء البنية التحتية التعليمية مجالاً آخراً حاسمًا للتركيز، فقد أدت الحروب والصراعات اللاحقة إلى تدمير العديد من المدارس أو تخريبها. توجهت الجهود الحكومية والمساعدات الدولية نحو إعادة بناء المدارس وتزويدها بالمواد الأساسية وخلق بيئة تعليمية أكثر ملاءمة. ومع ذلك، فإن حجم الدمار وعدم الاستقرار المستمر شكل تحديات كبيرة لهذه الجهود، مما أدى إلى تقدم غير متساوٍ في مناطق البلاد المختلفة [2].

كان التركيز على ديمقراطية النظام التعليمي جانبًا مهمًا آخر من إصلاحات ما بعد عام 2003. تضمن ذلك منح المدارس والجامعات استقلالية أكبر، وتشجيع مشاركة المجتمع في صنع القرار التعليمي، وتعزيز سياسات التعليم الشامل. كان الهدف هو الانتقال بعيدًا عن النهج المركزي الذي اتبعه النظام الدكتاتوري وتعزيز بيئة تعليمية أكثر انفتاحًا ومشاركة واستجابة.

ومع ذلك، لم تخلُ هذه الإصلاحات من تحدياتها. شكلت المخاوف الأمنية المستمرة وعدم الاستقرار السياسي والانقسامات الطائفية عقبات كبيرة أمام تنفيذ التغييرات التعليمية. غالبًا ما أصبحت المدارس والجامعات أهدافًا للعنف، مما زاد من صعوبات الحفاظ على الأنشطة التعليمية المنتظمة وضمان سلامة الطلاب والمعلمين. علاوة على ذلك، أدى السرعة السريعة للإصلاحات وعدم وجود خطة استراتيجية طويلة الأمد متماسكة إلى عدم الاتساق والفجوات في تنفيذ هذه السياسات.

التنمية المستدامة والتعليم في العراق بعد عام 2003

بعد سقوط النظام (حزب البعث المنحل) في عام 2003، واجه العراق تحديات كبرى في إعادة بناء نظامه التعليمي. تشمل هذه التحديات:

1–تدمير البنية التحتية التعليمية :أثرت الحروب والصراعات بشكل مباشر على المدارس والجامعات، حيث تم تدمير أو إغلاق عدد كبير منها.

2–نقص الكوادر التعليمية :بسبب النزاعات وعدم الاستقرار، غادر عدد كبير من المعلمين المؤهلين البلاد، مما أدى إلى نقص حاد في الكوادر التعليمية.

3–التفاوت في الوصول إلى التعليم :تعاني المناطق الريفية والمناطق المتأثرة بالنزاعات من محدودية فرص التعليم مقارنة بالمناطق الحضرية.

4–قلة التمويل: يعاني قطاع التعليم في العراق من نقص التمويل المخصص لإعادة البناء والإصلاح، مما أعاق تنفيذ المبادرات التنموية.

المطلب الثالث

تأثير عدم الاستقرار السياسي على القيادة التعليمية

لقد كان تأثير عدم الاستقرار السياسي على الهيئة التعليمية في العراق عميقًا ومتعدد الجوانب، اذ شكّل بشكل جوهري المشهد التعليمي وطرح تحديات كبيرة على المعلمين والإداريين. كان للبيئة السياسية المضطربة، المتميزة بالصراعات وتغييرات الأنظمة والنزاعات الطائفية، تأثيرات بعيدة المدى على الإدارة والحوكمة وجودة التعليم في البلاد[1].

كان أحد أكثر الآثار الفورية لعدم الاستقرار السياسي على القيادة التعليمية هو تعطيل العملية التعليمية. أدت الصراعات المتكررة، بما في ذلك حروب الخليج والعنف الطائفي اللاحق، إلى تدمير البنية التحتية التعليمية وتشريد الطلاب والمعلمين وتكرار تعطيل الجدول الدراسي. وجد القادة التعليميون أنفسهم في طليعة الجهود للحفاظ على استمرارية التعليم في مواجهة هذه التعطيلات، مما يتطلب منهم أن يكونوا متكيفين ومبدعين ومرنين.

أدى التغير في المشهد السياسي أيضًا إلى تغييرات متكررة في السياسات التعليمية وأولوياتها. غالبًا ما جلب كل نظام جديد أو تغيير سياسي رؤية مختلفة للتعليم، مما أدى إلى نقص في الاتساق والاستمرارية في التخطيط والإدارة التعليمية. اضطر القادة التعليميون للتنقل في هذه التغييرات، غالبًا مع موارد ودعم محدودين، مع محاولة الحفاظ على التركيز على تعلم ورفاهية الطلاب.

كما أثر عدم الاستقرار السياسي على تعيين الهيئات التعليمية وأدوارهم. في كثير من الحالات، كانت التعيينات تعتمد على الولاء والاعتبارات السياسية أكثر من الخبرة التعليمية أو القدرة على القيادة. مما أدى هذا إلى عدم تطابق بين مهارات ومؤهلات القادة واحتياجات المؤسسات التعليمية التي يخدمونها [1].

علاوة على ذلك، وضعت السياسة التعليمية وهيئاتها في موقف صعب، كان عليهم التوفيق بين توجيهات وسياسات الحكومة، التي غالبًا ما تتأثر بالمناخ السياسي السائد، وبين احتياجات وحقوق طلابهم ومعلميهم. في بعض الحالات، كان هذا يعني تنفيذ أو تطبيق سياسات قد لا تتوافق مع أفضل الممارسات التعليمية أو احتياجات المجتمع المحلي.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

كان تأثير عدم الاستقرار السياسي واضحًا أيضًا في مجال تخصيص الموارد. غالبًا ما أدت الأوضاع السياسية والأمنية المتقلبة إلى تمويل متقطع للتعليم، إذ تلقت بعض المناطق والمدارس دعمًا أكبر من غيرها. كافحت الهيئات التعليمية مع هذه التفاوتات، وغالبًا ما كان عليهم القيام بالمزيد بموارد أقل، وإيجاد طرائق مبتكرة لاستغلال الموارد المحدودة لتلبية احتياجات طلابهم ومعلميهم [2] .

وسط هذه التحديات، أظهر بعض الهيئات التعليمية في العراق مرونة وابتكارًا ملحوظًا. في مواجهة الموارد المحدودة والمشهد السياسي المتغير، وجدوا طرقًا لإعادة بناء المدارس التالفة وخلق بيئات تعليمية شاملة وتوفير الدعم النفسي للطلاب المتأثرين بالصراع. لعب هؤلاء القادة دورًا حاسمًا في ضمان استمرار التعليم على الرغم من التحديات، وغالبًا ما أصبحوا منارات للأمل والاستقرار في مجتمعاتهم.

في مجال التعليم العالي، أثر عدم الاستقرار السياسي على الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعات. كان على قادة الجامعات التنقل في الديناميكيات السياسية المعقدة، موازنين بين الحاجة إلى الاستقلال الأكاديمي والمطالب والضغوطات السياسية. أدى هذا أحيانًا إلى توترات وصراعات، مما أثر على جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

المبحث الثالث

وسائل تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول: العلاقة بين التنمية المستدامة والتعليم

اولاً: التعليم كعامل أساسي للتنمية المستدامة

أظهرت الدراسات أن التعليم يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعمل كوسيلة رئيسية لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

1. الأهمية العالمية للتعليم: أوضحت تقارير الأمم المتحدة أن التعليم يساهم في تحقيق 16 هدفًا آخر من أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر (الهدف 1)، وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، وتعزيز النمو الاقتصادي (الهدف 8)[1].
2. التركيز على جودة التعليم: يشير تقرير لليونسكو (2020) إلى أن تحسين جودة التعليم يعد عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يُمكّن الأفراد من اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع التحديات العالمية مثل تغير المناخ، والتفاوتات الاجتماعية، والنمو الاقتصادي غير المستدام.
3. تأثير النزاعات وعدم الاستقرار السياسي على التعليم: أظهرت الدراسات السابقة تأثير النزاعات السياسية والأمنية على الأنظمة التعليمية في الدول المتضررة، بما في ذلك العراق.
4. الدمار الهيكلي والمؤسسي: أكدت الدراسات التي أُجريت عام (2020) أن النزاعات في العراق أدت إلى تدمير عدد كبير من المدارس والجامعات، وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم، وزيادة نسبة تسرب الطلاب، خاصة في المناطق الريفية.
5. هجرة الكفاءات التعليمية: أظهرت تقارير محلية ودولية أن نسبة كبيرة من المعلمين المؤهلين غادروا البلاد خلال السنوات التي أعقبت عام 2003 بسبب انعدام الأمن، مما تسبب في نقص حاد في الكوادر المؤهلة
6. التفاوت الجغرافي: بينت دراسة الكاظمي (2019) وجود فجوة كبيرة في الوصول إلى التعليم بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تعاني المناطق الريفية والمتضررة من النزاعات من قلة الفرص التعليمية مقارنة بالمناطق الحضرية[2] .

ثانياً: مبادرات التنمية المستدامة في التعليم العراقي

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه التعليم في العراق، شهدت السنوات الأخيرة تنفيذ بعض المبادرات التي تهدف إلى تحسين النظام التعليمي ومنها [1].

1. إعادة الإعمار بدعم دولي: أشارت تقارير اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى جهود كبيرة لإعادة بناء المدارس وتحسين البنية التحتية، خاصة في المناطق المتضررة من النزاعات.
2. تعزيز التعليم الشامل: ركزت منظمات مثل اليونيسف على إدماج الفئات المهمشة، بما في ذلك الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، في النظام التعليمي.
3. الإصلاحات الحكومية: أكدت دراسات مثل دراسة كريم (2018) أن الحكومة العراقية وضعت سياسات تهدف إلى تحديث المناهج الدراسية وتدريب المعلمين، إلا أن التنفيذ يواجه عقبات تتعلق بالتمويل والحوكمة.

ثالثاً: التحديات الأمنية والسياسية

تؤثر التحديات السياسية والأمنية على تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد)، كما يستعرض هذا القسم دور العوامل السياسية والاجتماعية والأمنية في إعاقة أو دعم التقدم التعليمي.

1. تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني على التعليم

- تؤثر البيئة السياسية والأمنية على استقرار التعليم وعدم تحقيق الهدف التي تسعى التنمية المستدامة من تحقيقه وهو [2]:

البنية التحتية التعليمية المتضررة:

أدت التهديدات الأمنية المستمرة التي شهدها العراق إلى تدمير واسع للبنية التحتية التعليمية، بما في ذلك المدارس والجامعات، خاصة في المناطق المتأثرة بنشاط التنظيمات الإرهابية مثل الموصل والأنبار. وفقًا لتقرير اليونسكو (2020)، فإن أكثر من 40% من المدارس في بعض المحافظات تعرضت لأضرار كبيرة أو أصبحت غير صالحة للاستخدام .

–نزوح السكان وتحديات التعليم:

ساهم النزوح الداخلي الكبير في خلق ضغط على الموارد التعليمية في المدن المستضيفة، حيث اضطرت المدارس إلى استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب النازحين، مما أدى إلى اكتظاظ الفصول ونقص الموارد التعليمية .

–هجرة الكفاءات:

أدى الوضع الأمني المتردي إلى هجرة عدد كبير من المعلمين والباحثين المؤهلين إلى خارج البلاد، مما أدى إلى نقص حاد في الكوادر التعليمية. دراسة يونس (2020) أظهرت أن العراق فقد أكثر من 20% من كوادره الأكاديمية في العقد الأول بعد عام2003.

2. تقدم العراق نحو تحقيق الهدف الرابع

زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي: رغم التحديات، أشارت تقارير الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن العراق حقق تقدمًا ملموسًا في معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، حيث ارتفعت النسبة من 76% في 2005 إلى 92% في 2020، بفضل الجهود الحكومية والدولية لتعزيز التعليم [1]

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية: لا تزال هناك فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم. أشارت دراسة الكاظمي (2019) إلى أن 35% من الأطفال في المناطق الريفية لا يكملون التعليم الابتدائي بسبب قلة المدارس وضعف الخدمات الأساسية.
التعليم الشامل والجودة: بينما أُحرز تقدم في زيادة الالتحاق بالتعليم، لا تزال جودة التعليم تمثل تحديًا كبيرًا. المناهج الدراسية بحاجة إلى تحديث لتتناسب مع متطلبات العصر وسوق العمل، وفقًا لدراسة كريم (2018)[2].

3.دور المبادرات الحكومية والدولية

إعادة تأهيل المدارس: ساهمت مبادرات الحكومة العراقية بالتعاون مع اليونسكو واليونيسف في إعادة تأهيل أكثر من 2000 مدرسة في المناطق المحررة من النزاعات بين عامي 2016 و2020، مما ساعد في عودة عشرات الآلاف من الطلاب إلى التعليم .
التدريب المهني للمعلمين: ركزت بعض المبادرات على تحسين مهارات المعلمين من خلال برامج تدريبية مكثفة. برنامج اليونيسف لتدريب المعلمين في العراق يعتبر مثالًا بارزًا، حيث استفاد منه أكثر من 15,000 معلم بين عامي 2018 ،2021.
التعليم غير الرسمي: لتعويض الأطفال الذين فاتتهم سنوات دراسية بسبب النشاطات الإرهابية، تم إطلاق برامج التعليم غير الرسمي التي تساعد الأطفال على اللحاق بزملائهم. أظهرت دراسة أجرتها الأمم المتحدة (2020) أن هذه البرامج ساعدت أكثر من 120,000 طفل على العودة إلى التعليم[1].

المطلب الثاني

الشراكات الدولية ودورها في تحسين التعليم في العراق

الشراكات الدولية هي عنصر حاسم في دعم وتحسين النظم التعليمية في الدول التي تعاني من الأزمات، مثل العراق. بالنظر إلى التحديات الهائلة التي يواجهها النظام التعليمي في العراق بسبب السياسات الأمنية والاجتماعية، فإن التعاون مع المنظمات الدولية والدول المانحة يلعب دورًا محوريًا في توفير الدعم المالي والتقني والاستراتيجي اللازم لتحسين جودة التعليم وتوسيع فرص الوصول إليه.

اولا: أهمية الشراكات الدولية في التعليم

ساهمت الشركات العالمية والدولية في مواجهة التحديات التي يواجهها التعليم في العراق عبر[2]:

1. **الدعم المالي والبنية التحتية:** توفر المنظمات الدولية، مثل **اليونسكو** (UNESCO)**واليونيسف** (UNICEF)، تمويلًا مخصصًا لإعادة تأهيل المدارس التي دُمرت بسبب النزاعات وبناء منشآت تعليمية جديدة ،وساهمت برامج الأمم المتحدة والبنك الدولي في تمويل مشاريع لتحسين المرافق المدرسية وضمان توفير بيئات تعليمية آمنة وصحية.
2. **تدريب المعلمين وتحسين الجودة:** تقدم المنظمات الدولية برامج تدريب مستمرة للمعلمين، تركز على تحسين مهاراتهم وتطوير مناهج تعليمية حديثة تتماشى مع احتياجات التنمية المستدامة، تعمل الشراكات الدولية على تبادل الخبرات بين العراق ودول أخرى لتحسين ممارسات التعليم وتعزيز الابتكار التعليمي.
3. **التعليم في حالات الطوارئ:** ركزت منظمات مثل **اليونيسف** و**برنامج الأغذية العالمي** (WFP)على توفير التعليم للأطفال النازحين واللاجئين. يتم ذلك من خلال إنشاء مدارس مؤقتة أو تقديم خدمات التعليم عبر الإنترنت والمناهج المتنقلة، يتم تزويد الأطفال في المناطق المتضررة بالمواد التعليمية والدعم النفسي والاجتماعي لضمان استمرارية التعليم.

4. **تقليل الفجوات التعليمية:** تساعد الشراكات الدولية في تقليل الفجوة بين التعليم في المناطق الريفية والحضرية، في ضوء دعم إنشاء مدارس في المناطق النائية وتوفير منح دراسية للفئات المهمشة، تعمل بعض المبادرات الدولية على تعزيز التعليم الشامل وضمان حصول الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة على التعليم.
5. **دعم السياسات والاستراتيجيات الوطنية:** تدعم الشراكات الدولية الحكومة العراقية في وضع استراتيجيات تعليمية وطنية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، تُشرف هذه المنظمات على تنفيذ البرامج ومراقبة نتائجها لضمان تحقيق الأهداف المرسومة.

ثانياً: نماذج على بعض الشراكات الدولية

1. **اليونسكو: (UNESCO)** قادت برامج لإعادة تأهيل المدارس وتطوير المناهج الوطنية أطلقت مبادرات لتعزيز التعليم المهني والتقني بهدف تحسين فرص العمل للشباب.
2. **اليونيسف: (UNICEF)** دعمت مشاريع لتوفير التعليم للأطفال المتأثرين بالنزاعات، وركزت على دعم التعليم في المناطق النائية، وساهمت في حملات لزيادة وعي المجتمع بأهمية التعليم وخاصة تعليم الفتيات.
3. **البنك الدولي:** مول مشروعات تهدف إلى تحسين الوصول إلى التعليم وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس في المناطق الفقيرة، وقدم الدعم لتطوير نظم تعليمية رقمية يمكن أن تساهم في تعويض الخسائر التعليمية الناتجة عن النزاعات.
4. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:(UNDP)** عمل على مشاريع تركز على التنمية المستدامة وبناء القدرات التعليمية، ودعم العراق في تنفيذ خطط لتطوير التعليم في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
5. **الاتحاد الأوروبي:** أطلق مبادرات لتحسين التعليم الأساسي وتعزيز فرص التعليم العالي من خلال توفير منح دراسية وبرامج تدريبية للطلاب العراقيين، وقدم تمويلًا لمشاريع تعليمية مستدامة تهدف إلى دمج التكنولوجيا في التعليم.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الشراكات الدولية في العراق[1]:

1. **عدم الاستقرار الأمني والسياسي:** يؤثر هذا بشكل مباشر على تنفيذ البرامج التعليمية، ويعيق وصول المنظمات الدولية إلى المناطق الأكثر حاجة للدعم.
2. **البيروقراطية:** التحديات الإدارية وضعف التنسيق بين المؤسسات العراقية والمنظمات الدولية قد يؤدي إلى تأخير تنفيذ البرامج.
3. **نقص التمويل طويل الأمد:** تعتمد العديد من المبادرات على التمويل قصير الأمد، مما يجعل الاستدامة تحديًا كبيرًا.
4. **الفجوة الثقافية:** قد تؤدي الاختلافات الثقافية والتوقعات بين الجهات الدولية والمجتمعات المحلية إلى صعوبات في تنفيذ البرامج بشكل فعال.

المطلب الثالث

المناهج الدراسية في تعزيز التنمية المستدامة

اولاً: اهمية المناهج الدراسية[1]

1. **تعزيز مفاهيم التنمية المستدامة:** يجب أن تدمج المناهج الدراسية مفاهيم تتعلق بالتنمية المستدامة مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية، العدالة الاجتماعية، والمسؤولية البيئية، كما تسهم المناهج الحديثة في بناء وعي لدى الطلاب حول كيفية تحقيق توازن بين الاحتياجات البشرية والبيئة.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

2. **تنمية مهارات التفكير النقدي والإبداعي:** يحتاج الطلاب إلى مهارات تمكنهم من تحليل المشكلات المعقدة، التفكير بطريقة منطقية، وابتكار حلول عملية، يساعد ذلك على إعداد الطلاب ليصبحوا قادة ورواد أعمال قادرين على تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.
3. **مواكبة التحولات التكنولوجية والعلمية:** المناهج التقليدية غالبًا ما تكون غير قادرة على استيعاب التحولات السريعة في التكنولوجيا والعلوم، وإن إصلاح المناهج يمكن أن يضمن مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال تعزيز التعليم الرقمي ومهارات البرمجة.
4. **تعزيز الهوية الوطنية والانفتاح العالمي:** ينبغي أن تحتوي المناهج على محتوى يعزز الهوية الثقافية والوطنية، مع غرس قيم التسامح والانفتاح على الثقافات الأخرى.

ثانياً: التحديات التي تواجه المناهج الدراسية في العراق

1. **الاعتماد على طرق تدريس تقليدية:** لا تزال معظم المناهج الدراسية تركز على الحفظ والتلقين بدلًا من التفاعل والنقاش. يؤدي ذلك إلى ضعف مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب.
2. **غياب مفاهيم التنمية المستدامة:** المناهج الحالية تفتقر إلى محتوى يعزز وعي الطلاب بالقضايا البيئية والاجتماعية العالمية.
3. **نقص الموارد والبنية التحتية:** تعاني المدارس من نقص في الموارد مثل المختبرات والمكتبات التي تدعم المناهج الحديثة.
4. **عدم كفاية تدريب المعلمين:** العديد من المعلمين غير مدربين بشكل كافٍ لتطبيق مناهج حديثة تتطلب أساليب تدريس تفاعلية.

ثالثا: مقترحات لإصلاح المناهج الدراسية في العراق

1. **إدراج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج:** يجب تضمين موضوعات تتعلق بحماية البيئة، استدامة الموارد، الصحة العامة، والمواطنة العالمية، يمكن أن يكون ذلك من خلال مواد دراسية مستقلة أو كجزء من المواد القائمة مثل العلوم والدراسات الاجتماعية.
2. **تعزيز المهارات العملية:** ينبغي أن تكون المناهج أكثر ارتباطًا بسوق العمل، مع التركيز على المهارات العملية مثل التفكير الإبداعي، العمل الجماعي، وحل المشكلات.
3. **استخدام التكنولوجيا في التعليم:** توظيف التكنولوجيا كوسيلة لتحديث المناهج، مثل استخدام التعليم الإلكتروني والواقع الافتراضي لتعزيز تجربة التعلم.
4. **إعادة تصميم طرق التقييم:** استبدال نظام الامتحانات التقليدي بنظم تقييم تعتمد على المشاريع، الأبحاث، والعروض التقديمية.
5. **إعادة تدريب المعلمين:** يجب توفير برامج تدريب مكثفة للمعلمين لتزويدهم بمهارات تدريس المناهج الحديثة، بما في ذلك استخدام التقنيات التعليمية.
6. **إشراك المجتمع في عملية الإصلاح:** يمكن أن يساهم إشراك أولياء الأمور والخبراء في مراجعة المناهج في جعلها أكثر ارتباطًا بواقع المجتمع العراقي.
7. **تعزيز التعليم البيئي:** إدخال موضوعات تتعلق بالاستدامة البيئية، مثل إعادة التدوير وتقليل التلوث، لتحفيز الطلاب على تبني سلوكيات مسؤولة تجاه البيئة

رابعاً: نماذج عالمية ملهمة لإصلاح المناهج

1. النموذج الفنلندي: ركزت فنلندا على إصلاح شامل للمناهج الدراسية يتضمن التعليم المتعدد التخصصات، حيث يتم دمج موضوعات مثل البيئة والتكنولوجيا في مواد متعددة.
2. النموذج السنغافوري: يعتمد على تطوير المهارات العملية والإبداعية لدى الطلاب من خلال مناهج تفاعلية وأساليب تدريس مبتكرة.
3. النموذج الياباني: ركزت اليابان على التعليم الشامل الذي يعزز القيم الاجتماعية والمواطنة إلى جانب العلوم والتكنولوجيا.

فوائد إصلاح المناهج الدراسية في العراق[1]

1. **تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** سيؤدي دمج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج إلى تعزيز وعي الطلاب بالقضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
2. **إعداد جيل قادر على مواجهة التحديات:** المناهج الحديثة تساعد على إعداد جيل يتمتع بالمهارات اللازمة للابتكار والمساهمة في إعادة بناء العراق.
3. **تقليل معدلات البطالة:** من خلال تحسين ارتباط التعليم بسوق العمل، يمكن تقليل معدلات البطالة بين الخريجين.
4. **تعزيز التعايش السلمي:** ستساهم المناهج التي تعزز قيم التسامح والانفتاح في تقليل النزاعات وبناء مجتمع متماسك. عبر تحديث المناهج لتشمل مفاهيم التنمية المستدامة، التفكير النقدي، والمهارات الرقمية التي تلبي احتياجات العصر وسوق العمل، والتركيز على تعزيز مهارات التعلم مدى الحياة، بما في ذلك الابتكار والإبداع.

الخاتمة

في الختام، يُعتبر التعليم الجيد في العراق حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يعد الركيزة الأساسية التي يمكن في ضوئها بناء مجتمع قوي ومتقدم قادر على مواجهة التحديات العالمية والمحلية. إن التعليم لا يُعتبر فقط حقًا أساسيًا للأفراد، بل هو أيضًا وسيلة قوية لتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مختلف الأصعدة. في العراق، الذي مر بتحديات كبيرة على مدار العقود الماضية، من النزاعات والصراعات إلى القضايا السياسية والاقتصادية، أصبح التعليم الجيد أداة أساسية لإعادة بناء المجتمع وتحقيق الاستقرار والازدهار. إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب التغلب على العديد من العقبات التي أضعفت نظام التعليم على مر السنين، مثل الانقسامات السياسية، والصراعات الأمنية، وضعف البنية التحتية التعليمية.

إن التغلب على هذه العقبات يتطلب عملًا جماعيًا ومشتركًا بين الحكومة العراقية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المحلي. فالتعاون بين هذه الأطراف هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق نتائج مستدامة على المدى الطويل. الحكومة العراقية، عبر السياسات الحكومية الشاملة والمبنية على أساس الإصلاح، يجب أن تكون هي المحرك الرئيس الذي يوجه دفة الإصلاحات، بالتعاون مع الشركاء الدوليين الذين يمكنهم توفير الدعم الفني والمادي، وكذلك بالمشاركة الفاعلة للمجتمع المحلي الذي يعكس احتياجات المناطق المختلفة داخل العراق.

كما أن النظام التعليمي في العراق بحاجة إلى إعادة هيكلة شاملة تضمن توفير تعليم عالي الجودة لجميع المواطنين، بما في ذلك الأطفال في المناطق النائية والمتضررة من النزاع. ينبغي أن يتضمن هذا إصلاحات في البنية التحتية التعليمية، مثل بناء المدارس وتجهيزها بأحدث التقنيات التعليمية، إضافة إلى تدريب المعلمين على أساليب التعليم الحديثة التي تواكب التطورات العالمية. وفي هذا السياق، يعتبر إدخال تكنولوجيا

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المعلومات والتعليم الإلكتروني من أهم العوامل التي قد تساهم في تحسين جودة التعليم في المناطق الريفية والنائية التي تواجه تحديات جغرافية وأمنية.

أما بالنسبة للتعاون مع المنظمات الدولية مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه يمثل خطوة أساسية نحو توفير الموارد والخبرات التي يحتاجها العراق في هذا المجال. فالتعاون مع هذه المنظمات يسمح للعراق بتبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي شهدت تحديات مماثلة، ويتيح له الاستفادة من الدعم الفني المتخصص الذي يمكن أن يساعد في بناء أنظمة تعليمية مرنة ومواكبة للعصر.

من جانب آخر، لا يمكن أن يكون التعليم فعالًا إذا لم يتم إدراج جميع أطياف المجتمع في العملية التعليمية. إن إشراك المجتمع المحلي في صنع السياسات التعليمية وتنفيذها هو عامل حاسم لضمان أن الإصلاحات لا تقتصر فقط على مستوى السياسة بل تتفاعل مع احتياجات الناس الحقيقية. من خلال تعزيز دور الآباء، والمنظمات غير الحكومية، والشركات المحلية في دعم العملية التعليمية، يمكن خلق بيئة تعليمية داعمة ومستدامة.

في النهاية، يتطلب إصلاح التعليم في العراق جهداً مشتركاً من جميع الأطراف المعنية، وإرادة سياسية قوية تسعى إلى تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية للتنمية المستدامة. من خلال تبني نهج شامل ومستدام يركز على تحسين جودة التعليم، والتغلب على التحديات الأمنية والاجتماعية، يمكن للعراق أن يحقق تقدماً كبيرًا نحو تحقيق التنمية المستدامة، وأن يصبح نموذجًا في المنطقة في مجال الإصلاح التعليمي. تحقيق هذا الهدف لا يقتصر فقط على تحسين مستوى التعليم، بل يمتد ليشمل بناء مجتمع مزدهر، قادر على مواجهة التحديات المستقبلية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

الاستنتاجات:

إنَّ عملية البحث في هذا المجال تكشف عن استنتاجات عدة تتمحور في التركيز لتحسين وإصلاح النظام التعليمي.

أولاً: تبرز الحاجة الماسة للقيادة الفعالة كعامل حاسم في إحداث تغيير إيجابي، فأعضاء الهيئة التعليمية الذين يتمتعون بالفعالية والتأثير لديهم القدرة على إلهام المعلمين والطلاب على حد سواء، مما يسهم في خلق بيئة تعليمية تعزز من الشمول والدعم وتشجع على الابتكار والتطوير المستمر في الممارسات التعليمية.

ثانياً: تحديات البنية التحتية ونقص الموارد تعد من القضايا البارزة التي تواجه النظام التعليمي في العراق.

ثالثاً: إنَّ إعادة بناء المدارس وتحديثها، إلى جانب توفير الموارد التعليمية الضرورية، تُعدان أولويتين لا غنى عنهما لرفع مستوى الجودة التعليمية. ومع ذلك، فإن الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا في هذا المجال يمثل فرصة ذهبية لتحقيق قفزات نوعية. استخدام التكنولوجيا في التعليم يمكن أن يوسع نطاق الوصول إلى الموارد التعليمية ويدعم التعلم المخصص، مما يؤهل الطلاب بالمهارات الرقمية اللازمة للمستقبل.

رابعاً: الشمولية والعدالة في التعليم تمثلان أيضًا محور تركيز رئيسي. السعي لخلق بيئات تعليمية ترحب بالجميع وتوفر الدعم لطلاب من خلفيات متنوعة، بما في ذلك ذوي الإعاقات والأقليات والمجموعات الاجتماعية–الاقتصادية المتضررة، يشكل جزءًا لا يتجزأ من تطوير نظام تعليمي شامل وعادل. يتطلب تحقيق هذا الهدف جهودًا متواصلة لمواجهة الحواجز البنيوية والموردية، وكذلك التحديات الأكثر دقة مثل التحيز في المناهج الدراسية وأساليب التدريس.

في ختام البحث، يتضح أن مستقبل قيادة التنمية المستدامة في العراق يعتمد بشكل كبير على تبني استراتيجيات فعّالة تعالج التحديات القائمة وتستغل الفرص المتاحة لتحسين النظام التعليمي. عبر التركيز على القيادة الفعالة، تحديث البنية التحتية والموارد، دمج التكنولوجيا، وتعزيز الشمولية والعدالة، يمكن للعراق أن يسير نحو تطوير نظام تعليمي مرن ومستدام يلبي احتياجات وتطلعات جميع الطلاب.

التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات المستخلصة من بحثنا هذا، يمكن صياغة توصيات عدة تهدف إلى دعم وتعزيز النظام التعليمي في البلاد.

أولاً: من الضروري تعزيز برامج تدريب فاعلة، واستخدام أساليب التدريس الحديثة والتكنولوجيا التعليمية. ويجب أن تشمل هذه البرامج ورش عمل ودورات تدريبية واستراتيجيات التعلم المخصص، وكيفية إدماج التكنولوجيا في الفصول الدراسية بطريقة تعزز التعلم وتجعله أكثر تفاعلية وجاذبية للطلاب.

ثانياً: يجب تطوير وتنفيذ سياسات تعليمية تعالج مسألة الشمول والعدالة بشكل مباشر. يتطلب هذا إعادة النظر في المناهج الدراسية لضمان أنها تعكس التنوع الثقافي والاجتماعي للعراق وتوفر محتوى يعزز الفهم المتبادل والاحترام بين مختلف الجماعات. فضلاً عن ذلك، ينبغي توفير الدعم والموارد اللازمة لضمان وصول جميع الطلاب، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والمجموعات المهمشة، إلى التعليم عالي الجودة.

ثالثًاً: تشجيع الشراكات بين المدارس والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية. هذه الشراكات يمكن أن توفر موارد إضافية ودعمًا فنيًا، وتعزز البرامج التعليمية من الخبرات والمعارف المتنوعة. كما يمكن لهذه الشراكات أن تساعد في بناء جسور التفاهم والتعاون بين المدارس والمجتمعات التي تخدمها، ما يؤدي إلى بيئة تعليمية أكثر دعمًا وشمولًا.

رابعاً: التركيز على تطوير برامج ومبادرات تعليمية تدعم الصحة النفسية والرفاهية للطلاب والمعلمين. مع الاعتراف المتزايد بأهمية الرفاه النفسي، من الضروري إنشاء بيئة مدرسية توفر الدعم اللازم للتعامل مع التحديات النفسية والاجتماعية. تشمل هذه البرامج تدريب المعلمين على التعرف على علامات الضغط النفسي والعمل مع المهنيين في مجال الصحة النفسية لتوفير الدعم الفعال للطلاب.

List of Resources

First: Books:

1. Abdul Khaliq Abdullah, Sustainable Development and the Relationship between Environment and Development, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1990.
2. Ahmed Kamel Mustafa Al-Husri, The Educational Technology System in Schools: Reality and Hope, Dar Al-Wafa for Printing, Publishing, and Distribution, Mansoura, 2000.
3. Hamid Hanoun Khad, Principles of Constitutional Law and the Development of the Political System in Iraq, Al-Sanhouri Library for Legal Books, Baghdad, 2019.
4. Jamal Muzal Asad, The Education System in Iraq, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Baghdad, 1990.

5. Muhammad Abdul Badie, Environmental Protection Economics, Dar Al-Amin for Printing, Publishing, and Distribution, Cairo, 2001.
6. Muhammad Salih Turkiya Al-Quraishi, Development Economics, Athar Publishing and Distribution House, Amman, 2010.

Second: Magazines:

1. Abdullah Hassoun Muhammad, Sustainable Development: Concept, Elements, and Dimensions, Diyala Journal, Issue (67), College of Education for Human Sciences, University of Diyala, 2015.
2. Dakhel Hassan Jerio, "Higher Education in Iraq and Some Requirements for Reform," Journal of the Iraqi Scientific Academy, Issue (1), Volume (21), Baghdad, 2004.
3. Haider Nimah, Abdul Wahab Muhammad Al-Mousawi, Hanan Abdul Khader Hashim, "An Event Not Dedicated to Development Policy in Iraq," Cihan University Scientific Journal, Issue (5), Sulaymaniyah, 2017.
4. Muhammad Abdullah Amin, Leadership and its Role in Improving Employee Performance, Applied Research in the Iraqi Ministry of Education, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Issue (3), Volume (19), College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, Diwaniyah, 2016.
5. Safaa Tayeh, "The Role of E-Government in Improving the Efficiency of the Banking System: An Applied Study in a Sample of Iraqi Banks," Journal of the College of Arts in Kufa, Issue (1), Volume (20), University of Kufa, Najaf, 2019.
6. Taher Mohsen Mansour Al-Ghali, "Approaches to Strategic Decision-Making and Its Relationship to Performance: An Applied Study in Iraqi Organizations," Journal of Economic Sciences, Issue (29), Volume (8), College of Administration and Economics, University of Basra, Basra, 2011

Third: Conferences:

1. Social Development Conferences, United Nations, New York.

Fourth: Internet:

2.United Nations, How the United Nations Supports the Sustainable Development Goals in Iraq. Available at the following link: https://iraq.un.org/en/sdgs

Fifth- Fifth:

1- UNESCO, Rebuilding Iraq's Education System Post-2003. UNESCO Reports, Paris, 2020.

Sixth- Journal:

2-Alghazi, T. (2019). Challenges in Achieving SDG 4 in Post-Conflict Iraq. International Journal of Education Development, issue (2) London, 2021.

3-Karim. S, Reforming Education in Iraq: Aligning with the SDGs. Journal of Educational Policy and Development, issue (3), London, 2018.

4-Younis, M. (2020). The Impact of Political Instability on Education in Iraq. Middle East Journal of Education, issue (1) Baghdad, 2020.

Sixth- Internet:

1- United Nations, department of Economic and Social Affairs Sustainable Development, Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. 2015. on next URL: https://sdgs.un.org/2030agenda

2- UNESCO.. Education for Sustainable Development Goals: Learning Objectives, Paris, (2020) https://www.unesco.org/en/articles/education-sustainable-development-goals-learning-objectives

(5) Muhammad Salih Turkiya Al-Quraishi, Development Economics, Athar Publishing and Distribution House, Amman, 2010, p. 35.

(1) Abdullah Hassoun Mohammed, Sustainable Development: Concept, Elements and Dimensions, University of Diyala/College of Education for Humanities, Diyala Journal 2015, Issue 67, p. 340.

(2) UNDP, How the UN Supports the Sustainable Development Goals in Iraq, iraq.un.org

(1) United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. United Nations.

(i) Muzail, Jamal Asad, The Education System in Iraq, University of Mosul, Mosul, 1990, p. 32.

(ii) Tia, Safaa, The Role of E-Government in Improving the Efficiency of the Banking System's Performance: An Applied Study in a Sample of Iraqi Banks, University of Kufa, College of Administration and Economics, 2019, p. 87.

(iii) Hanoun, Hamid, Principles of Constitutional Law and the Development of the Political System in Iraq, Beirut, 2019, p. 206..

(1) Amin, Muhammad Abdullah, Leadership and its Role in Improving Employee Performance, Applied Research in the Iraqi Ministry of Education, 2016, p. 12.

(2) Hanoun, Hamid, previous source, p. 216.

(1) Mohsen, Taher, Strategic Decision-Making Methods, An Experimental Study in Iraqi Organizations. Economic Sciences, Issue (29), 2011, p. 78.
(1) Al-Hasri, Ahmed, The Educational Technology System in Schools: Reality and Hope, Mansoura, Dar Al-Wafa, 2000, p. 12.
(2) Grio, Dakhel Hassan, Higher Education in Iraq and Some Requirements for Reform, Journal of the Iraqi Scientific Academy, Volume 21, Issue 1, 2004, p. 87
(1) UNESCO. (2020). **Education for Sustainable Development Goals: Learning Objectives**. UNESCO.
(2) Alghazi, T. (2019). **Challenges in Achieving SDG 4 in Post-Conflict Iraq**. International Journal of Education Development, 34(2), 123-136.
(1) United Nations Development Programme (UNDP). (2020). **Sustainable Development Goals: Iraq's Pathway to Recovery**. United Nations Development Programme.
(2) Haider Nimah, Abdul Wahab Mohammed Al-Moussawi, Hanan Abdul Khader Hashim, An Event Not Dedicated to Development Policy in Iraq, Scientific Journal of Cihan University-Sulaimani, 2017, p. 487.
(1) Younis, M. (2020). **The Impact of Political Instability on Education in Iraq**. Middle East Journal of Education, 15(1), 45-57.

(2) Karim, S. (2018). **Reforming Education in Iraq: Aligning with the SDGs**. Journal of Educational Policy and Development, 22(3), 78-91.

(1) **Alghazi, T. (2019).** Challenges in Achieving SDG 4 in Post-Conflict Iraq. *International Journal of Education Development, 34*(2), 123-136.

(2) Unesco.org Glimpses of UNESCO's achievements
(1) Alghazi, T. (2019). **Challenges in Achieving SDG 4 in Post-Conflict Iraq**. International Journal of Education Development, 34(2), 123-136.

(1) Al-Hadath Agency - A look at the curricula, available at the linkhttps://iraqiwoomensleague.com/news-view-114.html.
(1) UNESCO. (2020). Rebuilding Iraq’s Education System Post-2003. UNESCO Reports.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

التطورات السياسية في ليبيا بعد عام 2011 وانعكاساتها على الاوضاع الداخلية

م.م هديل ناصر جاسم محمد

الجامعة التقنية الوسطى / معهد الإدارة التقني

https://orcid.org/0009-0005-2839-3592

hadeel.naser@mtu.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01114

الملخص:

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية عميقة أعقبت سقوط نظام معمر القذافي، لكنها لم تؤدِّ إلى قيام دولة مستقرة، بل فتحت الباب أمام مرحلة انتقالية اتسمت بالاضطراب والتشرذم. فغياب المؤسسات الوطنية القوية وتعدد مراكز القوى السياسية والعسكرية، إلى جانب التدخلات الإقليمية والدولية، جعلت ليبيا ساحة صراع معقدة تتقاطع فيها المصالح الداخلية والخارجية. وقد انعكس ذلك سلبًا على الأوضاع الداخلية، حيث برزت مظاهر الانقسام السياسي بين الشرق والغرب، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية نتيجة الاعتماد على النفط كموارد شبه وحيدة وغياب استراتيجيات التنمية المستدامة، كما تفاقمت الأزمات الاجتماعية والإنسانية بفعل النزوح، وانهيار الخدمات العامة، وتراجع مستوى الأمن.

يُظهر البحث أن الأزمة الليبية ليست مجرد نتاج لعوامل داخلية بحتة، وإنما هي حصيلة لتداخلات متشابكة بين الفشل المؤسسي المحلي والتجاذبات الإقليمية والدولية التي عمّقت الانقسامات وأطالت أمد النزاع. ومن خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، يسعى البحث إلى تقديم رؤية متكاملة توضح أن تحقيق الاستقرار في ليبيا يتطلب معالجة جذرية تعيد بناء مؤسسات الدولة على أسس وطنية جامعة، وتحقق مصالحة داخلية شاملة، وتضع حدًا للتدخلات الخارجية. وبهذا يقدم البحث إسهامًا في فهم ديناميكيات التحول السياسي في ليبيا بعد 2011، وما يترتب عليها من انعكاسات على مستقبل الدولة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، التحول السياسي، الانقسام الداخلي، التدخلات الخارجية، الاستقرار الوطني.

Political developments in Libya after 2011 and their repercussions on the internal situation

Assistant lecturer Hadeel Naser Gasem
Central Technical University /Institute of Technical Management
https://orcid.org/0009-0005-2839-3592
hadeel.naser@mtu.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01114

Abstract

Since 2011, Libya has witnessed profound political transformations following the collapse of Muammar Gaddafi's regime. However, instead of leading to the establishment of a stable state, the transition opened the door to a period of turbulence and fragmentation. The absence of strong national institutions and the rise of competing political and military centers, in addition to regional and international interventions, Libya has become a complex arena of conflict where domestic and foreign interests intersect. This has negatively impacted domestic conditions, with signs of political division between East and West emerging. Economic conditions have deteriorated due to reliance on oil as a near-sole resource and the absence of sustainable development strategies. Social and humanitarian crises have also been exacerbated by displacement, the collapse of public services, and declining security.

The research demonstrates that the Libyan crisis is not merely the product of purely internal factors, but rather the outcome of complex interactions between local institutional failure and regional and international tensions that have deepened divisions and prolonged the conflict. By adopting a descriptive and analytical approach, the research seeks to present a comprehensive vision that demonstrates that achieving stability in Libya requires a radical approach that rebuilds state institutions on inclusive national foundations, achieves comprehensive internal reconciliation, and puts an end to external interference. In this way, the research contributes to understanding the dynamics of political transformation in Libya after 2011 and its implications for the future of the state and society.

Keywords: Libya, political transformation, internal division, foreign interventions, national stability

المقدمة:

شهدت ليبيا تحولات جذرية في عام 2011 بعد اندلاع ثورة 17 فبراير التي أطاحت بنظام معمر القذافي بعد أكثر من أربعة عقود من حكمه الاستبدادي. هذا التغيير الكبير لم يكن مجرد نقطة تحوّل في تاريخ ليبيا السياسي، بل كان بمثابة بداية لفترة من الاضطرابات والصراعات الداخلية التي لا تزال مستمرة حتى اليوم. ورغم التفاؤل الذي ساد في البداية بحتمية انتقال ليبيا إلى مرحلة من الديمقراطية والتعددية السياسية، إلا أن الواقع أثبت أن الأمور كانت أكثر تعقيدًا.

بعد سقوط القذافي، واجهت ليبيا تحديات كبيرة على صعيد استقرار الدولة وبناء المؤسسات السياسية. تعددت الحكومات، وظهرت الانقسامات العميقة بين القوى السياسية، ما أدخل البلاد في حالة من الفوضى، وانتشرت الميليشيات المسلحة التي فرضت هيمنتها على أجزاء واسعة من البلاد. هذه الظروف أثرت بشكل مباشر على الأمن والاستقرار الداخلي، وأدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي، فضلاً عن تفاقم الأزمات الإنسانية.

وفي هذا البحث، سيتم استعراض التطورات السياسية في ليبيا بعد عام 2011، وكيف أثرت هذه التغيرات على الأوضاع الداخلية للبلاد، بما في ذلك الانقسامات السياسية، الصراع على السلطة، والتدخلات الخارجية. كما سيتناول البحث الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه التطورات، والآفاق المستقبلية لاستقرار البلاد.

من خلال تحليل هذه التطورات، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة عن المشهد السياسي في ليبيا بعد الثورة، مع التركيز على التحديات التي تواجهها الدولة في تحقيق الاستقرار، ودور المجتمع الدولي في مساعي الحل السياسي.

هيكلية البحث:

يتوزع هذا البحث على خمسة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: خلفيات الأزمة الليبية وحيثياتها.

المبحث الثاني: الانقسامات السياسية الليبية وأسبابها وتشكلاتها.

المبحث الثالث: انعكاس التطورات السياسية على الوضع الداخلي الليبي.

المبحث الرابع: البعد الاجتماعي والإنساني للأزمة الليبية بعد 2011.

المبحث الخامس: التدخلات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الأزمة الليبية.

ويُختتم البحث بعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في تحليل التطورات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011، والكشف عن انعكاساتها على الأوضاع الداخلية. ويسعى البحث إلى توضيح أثر الانقسامات السياسية والصراع على السلطة في تقويض استقرار الدولة، وبيان الدور الذي لعبته التدخلات الأجنبية في تعميق الأزمة أو محاولة احتوائها. كما يهدف إلى إبراز التداعيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه التطورات، مع تقديم رؤية علمية حول المسارات الممكنة لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، استنادًا إلى تحليل الواقع الراهن

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على التطورات السياسية في ليبيا بعد عام 2011 وما أحدثته من انعكاسات على الأوضاع الداخلية. فهي تساهم في إبراز طبيعة هذه التحولات السياسية وتأثيرها المباشر على مسار الدولة والمجتمع، بما يساعد على فهم العوامل التي تعيق تحقيق الاستقرار السياسي. كما أن البحث يرفد المكتبة الأكاديمية بدراسة متخصصة حول التجربة الليبية في مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق.

إشكالية البحث:

كيف أثرت التطورات السياسية في ليبيا بعد عام 2011 على استقرار الأوضاع الداخلية في البلاد؟

الأسئلة الفرعية:

- ما أبرز مظاهر الانقسامات السياسية بعد عام 2011؟
- كيف انعكست هذه التطورات على الوضعين الأمني والاقتصادي؟
- ما دور التدخلات الإقليمية والدولية في تعميق الأزمة أو محاولة حلها؟
- ما هي التداعيات الاجتماعية والإنسانية المترتبة على استمرار الأزمة الليبية؟

فرضية البحث:

الفرضية الأساسية لهذا البحث هي أن التطورات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 قد أسهمت بشكل كبير في تفاقم الأزمة الداخلية في البلاد، نتيجة للانقسامات السياسية بين الفاعلين المحليين والتدخلات الأجنبية التي سعت لدعم أطراف معينة في النزاع. كما أن ضعف المؤسسات الحكومية، وتفشي الفساد، والانقسام بين الفصائل المسلحة، لعبت دورًا محوريًا في استمرار الأزمات الأمنية والاقتصادية. بناءً على ذلك، يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى استمرار التحديات أمام تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، مما يتطلب حلولًا شاملة ومستدامة تتعامل مع جميع جوانب الأزمة.

منهجية البحث:

سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث لدراسة التطورات السياسية في ليبيا بعد عام 2011، وذلك من خلال تحليل الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في البلاد. يعتمد المنهج الوصفي على جمع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالأحداث السياسية المهمة في ليبيا منذ سقوط النظام السابق، وتوثيق الأحداث والتطورات التي أسهمت في الصراع المستمر.

المبحث الأول: عوامل اندلاع الأزمة الليبية

جاءت ثورة 17 فبراير 2011 نتيجة لاحتقانات ومظالم حقوقية متراكمة، حيث كانت الأسباب الداخلية المتشابكة، بما في ذلك القمع والفساد، عوامل رئيسية في إشعال هذه الثورة. وكان السياق الإقليمي العربي الثائر يشكل أيضًا عاملاً محفزًا، إذ دفع الشعوب إلى تجاوز مخاوفها والتوجه نحو الحرية والتحرر من قيود الأنظمة الاستبدادية. وفي هذا السياق، جاء التدخل الدولي استجابة لحالة العنف المفرط الذي مورس من قبل نظام القذافي، وتداعياته الإنسانية الكارثية، مما دفع المجتمع الدولي إلى التدخل.

لقد تبلور هذا التدخل الدولي في سياق داخلي ليبي وخارجي، حيث سعى المجتمع الدولي إلى حماية المدنيين في ظل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. بناءً على ذلك، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1973) لعام 2011، الذي استند إلى مبدأ "مسؤولية الحماية" وضرورة تحرك

المجتمع الدولي لحماية المدنيين. وقد تزامن هذا القرار مع تدخل حلف شمال الأطلسي الذي قاد ضربات جوية لتدمير القدرات العسكرية لنظام القذافي، بهدف وقف الفظائع التي ارتكبها بحق الشعب الليبي[i] .

المطلب الاول: العوامل الداخلية

على الرغم من أن التدخل الدولي كان حاسمًا في الإطاحة بنظام القذافي، إلا أنه أسفر عن تداعيات سلبية خطيرة، وكان له ارتدادات عميقة أثرت بشكل كبير على ليبيا والمجتمع في مرحلة ما بعد سقوط النظام. فعندما تولت النخب السياسية إدارة الشأن العام، لم تتمكن هذه النخب من التكيف مع متطلبات المرحلة الراهنة ومعالجة التحديات الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها البلاد. ولم يكن لديها القدرات اللازمة لتقديم حلول فعالة لمعالجة هذه التحديات، مما أدى إلى استمرار البلاد في دوامة من العنف والعنف المضاد بعيدًا عن تطلعات الشعب الليبي. كما ساهمت الأحقاد والمظالم التاريخية في تعميق الأزمة، مما جعل ليبيا عرضة لتأثيرات قوى إقليمية ودولية تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، سواء من خلال تفاهمات مباشرة أو بطرق منفصلة [ii] .

لقد كان لانتخابات يوليو 2012، وعدم قبول بعض الأطراف بنتائجها، دور كبير في خلق مناخ سياسي جديد ساهم سلبًا في تفتيت الواقع الداخلي. فقد عززت هذه الانتخابات من انقسامات الرأي السياسي ووسعت الفجوة بين القوى الاجتماعية المختلفة. وبذلك، نشأت أسباب بنيوية عميقة للتنافر والتشرذم، حيث بدأ الانقسام أولاً على الصعيدين السياسي والأيديولوجي، قبل أن يتحول إلى انقسام جغرافي مادي، مما أدى إلى تشظي الوجود الليبي وتعدد مرجعياته وانقسامه الداخلي. وقد نتج عن هذا كله هوة سياسية عميقة تعكس حالة التشرذم والانقسام التي يعاني منها الشعب الليبي، وهي من السمات المميزة للمشهد الليبي في العقد الأخير. النتيجة التي ما زلنا نشهدها حتى اليوم هي وجود حكومتين تتنافسان على إدارة الشأن العام الليبي؛ حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دوليًا في الغرب الليبي، وأخرى في الشرق الليبي. وقد تداخلت في نطاق هذه الحكومات ليس فقط السياسة والأيديولوجيا، بل أيضًا المصالح المحلية والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية، سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي، مما أسهم في استمرار التجاذب الكبير بين الأطراف [iii].

المطلب الثاني: العوامل الخارجية :

لقد كشفت حقبة ما بعد ثورة 17 فبراير 2011 عمق الأزمة التي تعيشها الدولة الليبية، والتي تمثلت في سلسلة من التحديات التي نشأت نتيجة الارتباك الذي ساد البلاد، نظرًا لتشعب وتعقيد الوضع الليبي. هذه التحديات تضمنت حجم التناقضات العميقة بين الأفراد والجماعات، التي تفجرت مع بداية الثورة، مما أسفر عن الانقسامات الحالية التي ألقت بظلالها على العملية السياسية في البلاد. كما ساهمت هذه الانقسامات في تصاعد التحديات الداخلية، حيث تفاقمت الصراعات الأهلية والحروب المشتعلة، في ظل عجز القوى السياسية والعسكرية عن الوصول إلى توافق وطني حقيقي يقود البلاد نحو الأمن والاستقرار.

هذا الواقع دفع القوى الدولية والإقليمية إلى التدخل، حيث وجدت في الساحة الليبية فرصة لتصفية حساباتها وتوسيع نفوذها، مما أدى إلى تغذية الانقسامات بين المكونات الليبية وتعميق الأحقاد الاجتماعية. في الوقت ذاته، انهارت مؤسسات الدولة الليبية، ليحل محلها ميليشيات تمثل هويات جهوية وقبلية تتنافس على النفوذ والموارد. وفي ظل هذا الوضع، انقسمت ليبيا بين شرق وغرب متناحرين، مما جعل الوصول إلى تسوية بين الأطراف المختلفة أمرًا صعبًا، وجعل حل تعقيداتها السياسية والأمنية مهمة معقدة يصعب فك رموزها. [iv]

لقد عمقت هذه الظروف التناقضات الداخلية وهددت الاستقرار، مما أدخل البلاد في حلقة مفرغة من الأزمات التي تتمحور حول العنف، الفساد، وملامح الاستبداد الناتجة عن الصراع بين النخب السياسية على المصالح الضيقة. وقد أدى ذلك إلى إنتاج حكومات متصارعة في كل مرة، عجزت عن تحقيق الأمن والاستقرار وبناء دولة موحدة بمؤسساتها. هذا الوضع انعكس بشكل سلبي على حياة المواطن، الذي أصبح يدفع الثمن

يوميًا من حياته. كما جعل تجربة المصالحة، رغم مرور أكثر من ثلاثة عشر عامًا، تجربة هشة، وأدى إلى تراجع مفهوم المواطنة لصالح الولاءات الضيقة، بينما استمرت الأوضاع في التفاقم مع التدخلات الخارجية التي أثرت سلبًا على المشهد الليبي.

لا تزال ليبيا تعاني من تشرذم جسدها السياسي والمؤسسي بشكل مؤلم، في الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة عبر بعثتها الأممية إلى تقريب وجهات نظر الفرقاء الليبيين في محاولة لإيجاد مخرج من الصراع المستمر. ومع ذلك، لم تتمكن المنظمة الأممية حتى الآن من إحراز أي تقدم يذكر، ولم تفلح الوسائل والآليات التي استخدمتها في إنهاء الأزمة الراهنة أو دعم المسار السياسي والانتقال الديمقراطي. هذا الواقع يثير العديد من التساؤلات حول مدى جدية البعثة الأممية في تحقيق تسوية حقيقية للأزمة، بالإضافة إلى دور القوى الإقليمية والدولية في تعميق حالة الانقسام وعدم الاستقرار في ليبيا.[v]

اولا: البعد الاقتصادي والاجتماعي قبل 2011 .

لم تكن الأزمة الليبية وليدة العوامل السياسية وحدها، بل ارتبطت جذورها ارتباطًا وثيقًا بالبعد الاقتصادي والاجتماعي. فعلى الرغم من أن ليبيا تُعد دولة نفطية بامتياز، حيث بلغت مساهمة قطاع النفط والغاز نحو 95% من عائدات الصادرات وأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة حكم القذافي، إلا أن هذا الاعتماد الأحادي على النفط جعل الاقتصاد هشًّا ومعرضًا للتقلبات الخارجية. كما أن غياب سياسة اقتصادية تقوم على تنويع مصادر الدخل أدى إلى عجز الدولة عن توفير فرص عمل حقيقية، إذ تراوحت معدلات البطالة قبل عام 2011 بين 20–25%، وكان معظمها بين فئة الشباب.

إلى جانب ذلك، ساهم سوء توزيع الثروة واحتكار النخبة الحاكمة لموارد الدولة في زيادة التفاوت الاجتماعي. فبينما حظيت العاصمة طرابلس والمناطق الغربية بنصيب أوفر من الاستثمارات والمشروعات، عانت مناطق الجنوب والشرق من التهميش وضعف البنى التحتية، حيث سجلت معدلات أعلى للفقر والحرمان. وقد انعكس هذا الخلل التنموي على المؤشرات الاجتماعية، إذ أظهرت تقارير دولية أن 40% من الليبيين كانوا يعيشون دون مستوى تنمية متوازن في مجالات التعليم والصحة والخدمات العامة.

هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المختل، والمترافق مع القمع السياسي، عمّق من مشاعر السخط الشعبي والإقصاء، وخلق بيئة قابلة للانفجار. وبالتالي، شكّل العامل الاقتصادي–الاجتماعي، إلى جانب العوامل السياسية، أحد أبرز المحركات التي غذّت اندلاع ثورة 17 فبراير 2011vi.

ثانيا: تأثير العوامل الإقليمية والدولية قبل وأثناء الثورة .

لا يمكن إدراك خلفيات الأزمة الليبية دون ربطها بالسياقين الإقليمي والدولي. فقد شكّلت موجة "الربيع العربي" التي اجتاحت المنطقة عام 2011 دافعًا أساسيًا للشباب الليبي لتجاوز الخوف والمطالبة بالتغيير، مستلهمين تجارب تونس ومصر المجاورة. وفي الوقت ذاته، كان للتدخلات الدولية دور حاسم في مسار الأحداث، إذ لم يقتصر تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) على حماية المدنيين، بل ارتبط بحسابات استراتيجية تتعلق بالسيطرة على موارد الطاقة وضمان موقع ليبيا في السوق النفطية العالمية. ونتيجة لذلك، تحولت الثورة الليبية منذ بدايتها إلى ساحة لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية، مما أسس مبكرًا لمرحلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني استمرت بعد سقوط النظام[vii].

ثالثا: فشل مرحلة المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني .

عقب سقوط نظام القذافي، تولى المجلس الوطني الانتقالي مسؤولية إدارة المرحلة الانتقالية، إلا أنه عانى من ضعف مؤسسي واضح وغياب رؤية استراتيجية لإعادة بناء الدولة، ما حدّ من قدرته على بسط سلطة مركزية قادرة على ضبط الأمن وإدارة شؤون البلاد. وفي عام 2012، جرى

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

انتخاب المؤتمر الوطني العام ليواصل قيادة المرحلة، غير أنه واجه تحديات عميقة تمثلت في حدة الاستقطاب بين التيارات السياسية، ولا سيما بين القوى الإسلامية والليبرالية، إضافة إلى ضعف الأجهزة الأمنية وانتشار السلاح والميليشيات المسلحة.

لقد أفضت هذه الإخفاقات المبكرة إلى فقدان الثقة الشعبية في السلطات الجديدة، وأسهمت في ترسيخ الانقسام السياسي والمؤسسي، الذي لم يلبث أن تحول إلى انقسام جغرافي بين شرق البلاد وغربها، مما مهد لبروز أزمات أكثر تعقيدًا في المسار السياسي الليبي[viii].

المبحث الثاني: الانقسامات السياسية في ليبيا: الأسباب والتداعيات

عقب ثورة 17 فبراير، برزت حكومتان تتنافسان على السيطرة، الأولى هي حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، والتي اتخذت من طرابلس مقرًا لها في الغرب الليبي، والثانية هي الحكومة المؤقتة المعترف بها فقط من قبل مجلس النواب، والتي تحظى بدعم قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر. ومع توافر حكومتين تنفيذيتين، دخلت السياسة الخارجية الليبية في حالة من الارتباك، حيث تأثرت بشدة بتسارع الأزمات دون معالجة جادة، وخاصة من قبل الوزارة التي مقرها طرابلس، حيث كان من الواضح نقص الأدوات والغياب عن تقديم دراسات وتحليلات استراتيجية دقيقة للمشهد الداخلي، رغم أن هذه الوزارة تمثل الجبهة الرسمية لنقل الصورة الرسمية للدولة إلى الخارج.[ix]

وبزوال نظام القذافي، ظهرت الصراعات القبلية والمناطقية التي كانت غائبة طيلة فترة حكمه. فقد تجسدت النزاعات الانفصالية في الشرق والجنوب، حيث سعى بعض الأقاليم مثل برقة وفزان للانفصال عن حكم الغرب، ما يعكس حالة من الشك وعدم الثقة في قدرة طرابلس على إدارة موارد الدولة بشكل عادل. فقد عانت هذه الأقاليم من التهميش والحرمان في ظل الحكم السابق، وهو ما أثار التوترات الإقليمية والقبلية بعد الثورة.

تعددت عوامل انقسام ليبيا، حيث ظهرت حكومتان، وبرلمانان، وبنكين متنافسين، إضافة إلى جيوش وميليشيات تابعة لكل طرف، وأيديولوجيات سياسية متناقضة. كما أسهمت الصراعات القديمة والحساسيات حول مناطق النفوذ والسلطة في زيادة تعقيد المشهد. ونتيجة لذلك، غرق المجتمع الليبي في دوامة من الفوضى والانقسامات التي أسهمت في تفشي العنف، وانتشار الحركات المسلحة والإرهابية، وعودة التنافس بين شرق وغرب البلاد على السيادة والمكانة. (x)

تزايد دور البعد القبلي والعشائري في السياسة والممارسات المسلحة على حساب الأحزاب السياسية التي كانت محظورة طيلة فترة حكم القذافي. وبدلاً من التركيز على المصلحة العامة، تكريس الصراع على المصالح الشخصية والقبلية أصبح سمة بارزة. هذا الوضع أثر بشكل عميق على العلاقات الخارجية لليبيا، ففقدت البلاد مكانتها الإقليمية التي كانت تتمتع بها تحت حكم القذافي، خاصة في الفضاءات العربية والأفريقية. (xi)

ساهم نظام القذافي في تعميق الفجوة بين الشرق والغرب الليبي، ولم توجد حلول للتوازنات الجهوية والإدارية، وهو ما انعكس سلبًا على الحالة الليبية في ظل غياب سياسة اندماج وطني. وقد أثرت هذه الانقسامات على مؤسسات الدولة، حتى أن الشركة العامة للكهرباء انقسمت إلى شركتين في منطقتين مختلفتين (الشرقية والغربية)[xii].

رغم الاتفاق على تشكيل مجلس رئاسي وحكومة وفاق وطني، إلا أن هذه الحكومة لم تتمكن من الحكم خارج طرابلس وبعض المدن الغربية، في حين استمر وجود حكومة موازية في الشرق، إضافة إلى انقسام المؤسسات السيادية مل المصرف المركزي ومؤسسة النفط. وبالرغم من التحديات، اختفت الحكومة الموازية لبعض الوقت ثم عادت بعد فشل تنظيم الانتخابات في نهاية عام 2021م، مما أعاد البلاد إلى حالة الانقسام. [xiii]

هذه الحالة من الانقسام السياسي بين حكومة الشرق وحكومة الغرب أصبحت السمة المميزة للمشهد الليبي، مما جعل المواطن الليبي يتلقى التوجيهات والقرارات من حكومتين، وهو ما أثّر على السياسة الخارجية للبلاد. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، أزمة وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش التي اجتمعت مع وزير خارجية إسرائيل في إيطاليا، وهو ما أثار ردود فعل واسعة في المجتمع الليبي نظراً لحساسية هذا الملف[xiv].

الانقسام السياسي والعسكري استمر بين قوات الحكومة الحالية في الغرب بقيادة عبد الحميد الدبيبة، وقوات اللواء حفتر في الشرق، حيث تستمر المساعي الأممية لتوحيد القوات العسكرية والأمنية في إطار جهود الأمم المتحدة. هذا الصراع بين الشخصيات والأجسام السياسية مثل حفتر

ومجلس النواب من جهة، والدبيبة ومؤيديه من جهة أخرى، ساهم في إطالة أمد الأزمة السياسية، وأدى إلى تفاقم الصراعات المسلحة وتهديد الأمن الإقليمي، إضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة وعمليات التهريب، وزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا. كما ساهم هذا الوضع في توتر العلاقات مع دول الجوار. [xv]

المطلب الاول: الانقسام الأيديولوجي بين التيارات السياسية .

إلى جانب الانقسام الجغرافي والمؤسساتي، شهدت ليبيا انقسامًا حادًا على المستوى الأيديولوجي بين تيارات الإسلام السياسي من جهة، والتيارات الليبرالية والمدنية من جهة أخرى. فقد حاولت جماعة الإخوان المسلمين وبعض الجماعات الإسلامية المسلحة تعزيز نفوذها في المؤسسات السياسية والأمنية، بينما سعت القوى المدنية إلى الحد من حضورها، معتبرة أن صعود هذه الجماعات يمثل خطرًا على بناء الدولة المدنية. هذا الانقسام الأيديولوجي غذّى الصراع على السلطة، وأدى إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمع الليبي، حيث أصبح الولاء السياسي مرتبطًا بالهوية الفكرية والدينية بقدر ارتباطه بالمصالح الجهوية والقبلية[xvi].

المطلب الثاني: دور النفط كمحرك للانقسام

لعبت الموارد النفطية دورًا محوريًا في تعميق الانقسامات السياسية، إذ تحولت الحقول والموانئ النفطية إلى أدوات ضغط بيد الأطراف المتنازعة. فقد سيطرت قوات حفتر على أهم الموانئ النفطية في الشرق (الهلال النفطي)، بينما بقيت المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس تحت سلطة حكومة الوفاق، وهو ما جعل النفط ليس فقط مورداً اقتصادياً، بل أيضًا ورقة مساومة سياسية. هذا الصراع على الثروة عزز الانقسام المؤسسي، حيث أصبح لكل طرف مصادر تمويل خاصة به، مما صعّب جهود توحيد المؤسسات الاقتصادية والمالية، وأطال أمد الأزمة السياسيةxvii.

اولا: فشل المبادرات الأممية في معالجة الانقسام .

رغم الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة منذ عام 2014 م عبر بعثتها للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، فإن معظم المبادرات الأممية لم تحقق اختراقًا حقيقيًا في مسار الأزمة السياسية. فـ"اتفاق الصخيرات" (2015) تعثر بسبب عدم التزام الأطراف ببنوده، كما فشلت محاولات تنظيم الانتخابات في ديسمبر 2021 نتيجة غياب التوافق حول القوانين الانتخابية[xviii].

إلا أن الإشكالية لم تكن في التعثر فقط، بل في انعكاسات هذه التدخلات الدولية والأممية على الداخل الليبي، إذ ساهمت في ترسيخ الانقسام بدلًا من تجاوزه، ففقدت الأمم المتحدة جزءًا من مصداقيتها لدى الشارع الليبي، وأصبح حضورها يُنظر إليه باعتباره منحازًا لأطراف على حساب أخرى. في الوقت ذاته، استغلت القوى الإقليمية والدولية هذا الفشل لتعزيز نفوذها داخل ليبيا، عبر دعم كيانات سياسية وعسكرية متعارضة، وهو ما ضاعف حدة الاستقطاب السياسي وأطال أمد النزاع[xix].

وبذلك، يمكن القول إن التدخلات الأممية والدولية لم تقتصر على العجز عن حل الأزمة، بل كانت عاملًا إضافيًا في تأجيج حالة الانقسام السياسي، مما جعل المشهد الليبي أكثر تعقيدًا وأبعد عن أي تسوية شاملة[xx].

المبحث الثالث: انعكاس التطورات السياسية على الوضع الداخلي الليبي .

أدت ثورة 17 فبراير 2011 إلى تداعيات عميقة مسّت هيكلية الاقتصاد الليبي على المستويين المحلي والدولي. فقد ظل الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل شبه كامل على قطاع النفط والغاز، حيث شكّلت العوائد النفطية نحو 95% من إجمالي الصادرات وأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا الاعتماد الأحادي جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة العالمية، وعرقل جهود التنمية المستدامة[xxi].

ورغم أن ليبيا تُعد من الدول النفطية ذات الكثافة السكانية المنخفضة (قرابة 6.5 مليون نسمة آنذاك)، إلا أن ثرواتها لم تنعكس في مؤشرات التنمية بشكل متوازن. فبينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي نحو 12–14 ألف دولار سنويًا وفق تقديرات البنك الدولي قبل 2011، ظلّ التفاوت التنموي بين الأقاليم واضحًا، حيث استفادت المناطق الغربية من الاستثمارات العامة أكثر من الشرق والجنوب، ما عمّق شعور التهميش والإقصاء لدى قطاعات واسعة من السكان.

لقد ساهم هذا الخلل البنيوي في الاقتصاد، مقرونًا بالفساد وضعف التخطيط، في خلق أرضية اجتماعية غاضبة غذّت حالة الاحتقان السياسي، وكانت من بين العوامل التي ساعدت على انفجار الثورة واستمرار تداعياتها بعد سقوط النظام. [xxii]

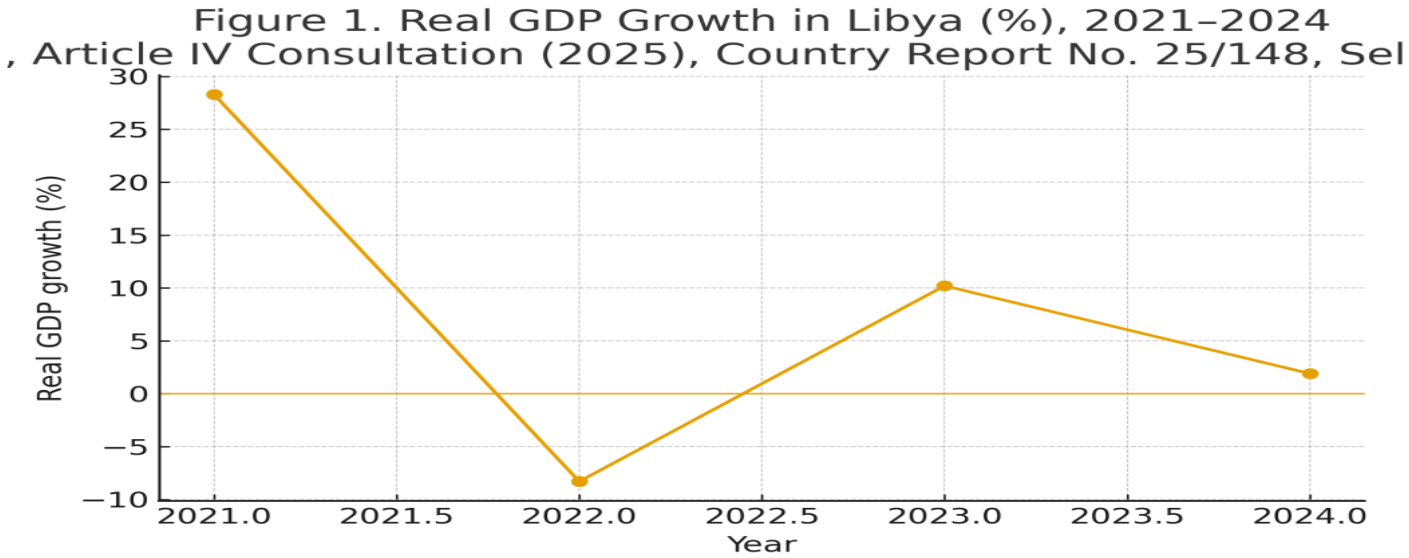
المطلب الاول: تحديات التنمية الاقتصادية في ليبيا .

نظرا لتكالب عدة دول على ليبيا والصراع الذي صاحب الأزمة أصبح الاقتصاد الليبي يواجه عقبات عويصة أدت إلى انكماشه.

اولا: سيطرة الدولة على القطاع العام:

لا يزال الاقتصاد الليبي يعاني من فكرة البيروقراطية والاضطرابات الأمنية مع عدم تكريس مبدأ العمل بالكفاءة، ومركزية السياسات التنموية لدى السلطة الحاكمة في ظل التهميش المبالغ فيه للقطاع الخاص. كل هذه العوامل خلقت نوع من فرض الهيمنة على عوائد الاقتصاد الريعي [xxiii]، وبالتالي اختلالات حادة تهدد فرص التنمية الاقتصادية في ليبيا، ناهيك عن تعثر مسار الحوكمة وحداثة التجربة الليبية ونقص الوعي الاستثماري في التعامل مع المستثمر الأجنبي خطوة مهدت السبيل لخفض نسبة الإنتاجية وتقليص فرص الاستثمار وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي

إنتاج النفط الخام في ليبيا (ألف برميل/يوم)، 2020–2024.



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الإحصائي السنوي 2025 (ASB 2025)، جدول 3.5. يُظهر تعافي الإنتاج إلى 1.19 مليون ب/ي عام 2023 ثم 1.14 مليون ب/ي عام 2024

من خلال المخطط الموضح أعلاه يمكن القول بأنه لضمان فعالية حوكمة رشيدة في ليبيا ينبغي توفر شرطين أساسين سيادة القانون لمكافحة الفساد، وتحقيق الاستقرار السياسي الذي يتطلب مزيدا من الجهود والتنسيق كمطلب ضروري لتأمين التقدم الاقتصادي ودفع عجلة التنمية المحلية بعيدا عن سيطرة الدولة على القطاع العام.

ثانيا: غياب الرؤى الاستراتيجية في القطاع الاقتصادي.

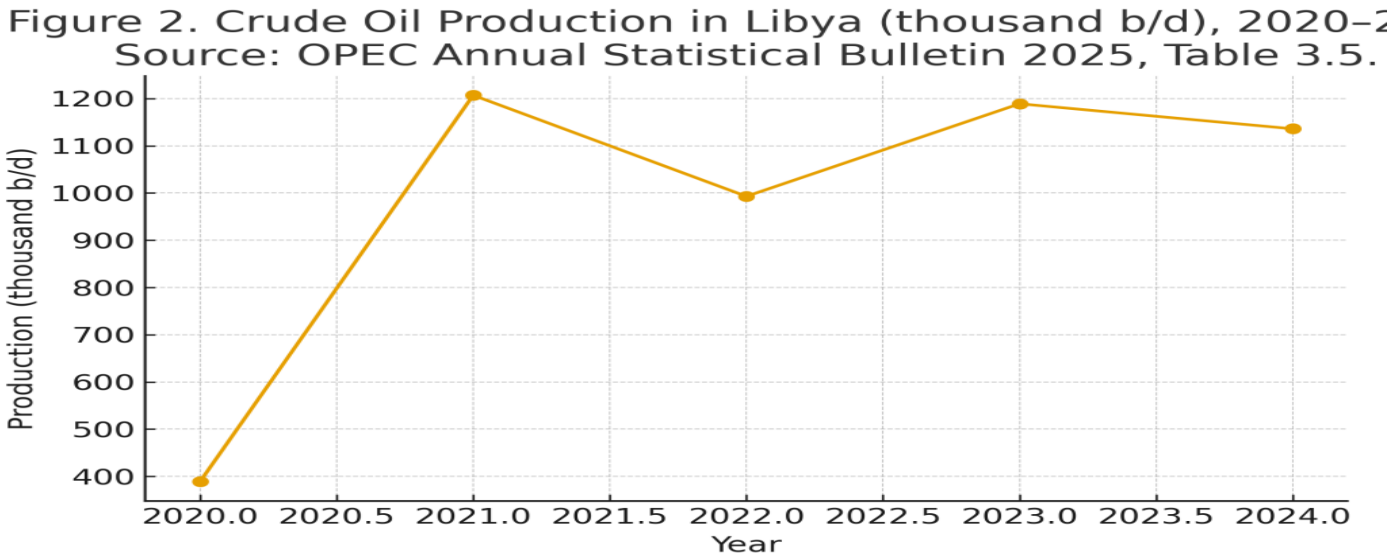
نظرا لتضارب السياسات الاستثمارية والتوجهات الاقتصادية الحكومية تبلورت عدة مشاكل على صعيد المخططات التنموية نذكر منها [xxiv]

1. عدم الكفاءة في توزيع الثروات.
2. سياسات التهميش والفساد.
3. عدم التحكم في آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية.
4. عدم مواكبة المؤسسات المالية للتقنيات الحديثة المتبعة في المؤسسات
5. العالمية خاصة ما تعلق منها بشق التمويل.
6. ضعف أداء المؤسسات المصرفية.

المطلب الثاني: التبعية الاقتصادية:

تعتبر ليبيا دولة مكبلة اقتصاديا نظرا لحجم القيود المفروضة عليها خاصة في إطار الحركة التنموية وبالتالي تكريس الخلل في هيكلية الصادرات والواردات، أي عدم التنويع في مصدر الصادرات مقابل استيراد 85% من قيمة المنتوجات الباقية لسد متطلبات السوق المحلية خاصة وأن ليبيا شهدت في تلك الفترة فرض رسومات على مبيعات النقد الأجنبي، ارتفاع أسعار السلع بنسبة 48 ، تدني قيمة الدينار الليبي، مراجعة سياسات دعم المحروقات المتدهورة، وضع معقد دفع إلى انعدام توفر السيولة النقدية [xxv].

شكل (2): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)، 2021–2024.



المصدر: صندوق النقد الدولي، ليبيا: مشاورات المادة الرابعة 2025، تقرير الدولة رقم 148/25. (2023 = 10.2%، 2024 = 1.9% تقديرًا)

من خلال المخطط المبين أعلاه يمكن القول بأن الأزمة الليبية ساهمت في عجز وهبوط قيمة الدينار الليبي، هذا العجز بدوره أدى إلى تجميد الأصول الخارجية في أواخر العام 2011، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع أسعار المستهلك إلى 20% خصوصا مع بداية الأزمة ناهيك عن انخفاض نسبة الناتج المحلي من الهيدروكربونات إلى ما يقارب نحو 50%. هذا ما يفسر شح السيولة المالية في القطاع المصرفي الليبي في السنوات التي تلت عام 2011م

اولا: مستقبل الاقتصاد الليبي في ظل استمرار الصراعات السياسية.

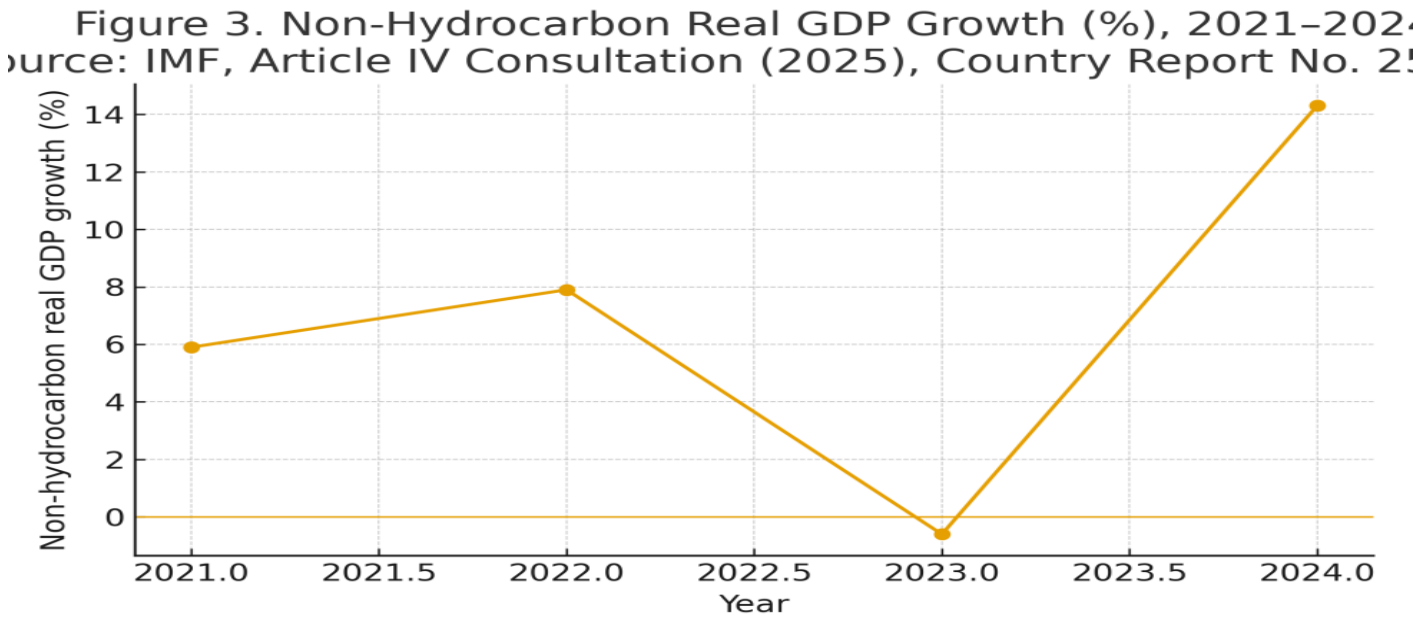
أسفرت الاضطرابات السياسية والأمنية عن تداعيات حادة ألحقت الضرر بالاقتصاد الليبي، ففرص التنمية والاستثمار جد كبيرة إلا أنها مربوطة بجانب الاستقرار واستتباب الأمن [xxvi]، وبالتالي الصراع في ليبيا اقتصادي أكثر منه سياسي لحد كبير، خاصة لو أخذنا بعين الاعتبار مكانة ليبيا الجيوستراتيجية فهي تعتبر بوابة نحو افريقيا من الجهة الشرقية. وعليه من هذا المنطلق يمكن رصد رؤية مستقبلية تستشرف آفاق الوضع الاقتصادي في ليبيا عبر محطتين.

أ – المحطة الأولى: (المسار التشاؤمي).

لا يمكن تحقيق استقرار اقتصادي ولو بشكل نسبي في ليبيا نتيجة لتزايد حدة الانقسامات السياسية بين حكومة الوفاق الليبي فايز السراج والفصائل السياسية المعارضة المشير خليفة حفتر فالوضع في ليبيا سيصبح مع مرور الوقت يتسم بعدم فعالية المؤسسات الاقتصادية، وانعدام الأمن أمر يثير الريبة والشك حول أي تسوية متوقعة بين الأطراف المتناحرة على الموارد الاقتصادية [xxvii].

فسيطرة المشير خليفة حفتر على الموانئ والحقول النفطية بدعم فرنسي مؤيد لحصار النفط سيجعل منها ورقة مساومة وضغط على الحكومة [xxviii]، لتستمر معاناتها رغم مناشدتها للقوى الخارجية الداعمة لها كإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وعليه إغلاق الموانئ النفطية لا يقل خطورة عن الخيارات العسكرية في التدخل خلال عام 2018 سجل تهميش النمو الاقتصادي انخفاض بنسبة 7.8% في حين عرفت ليبيا أربع سنوات من الركود الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2013 – 2016 [xxix].

شكل (3): رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)، 2023–2024.



المصدر: صندوق النقد الدولي، مشاورات 2025. تحوّل من فائض 18% عام 2023 إلى عجز –4% عام 2024.

من خلال الشكل البياني الموضح اعلاه يمكن القول بأن أسعار السلع والخدمات لا تزال جد مرتفعة والسبب يعود إلى تعطل سلاسل التوريد والأسواق الموازية، حيث ساهمت الرسوم المرتفعة بنسبة 183 % على معاملات سعر الصرف الأجنبي، من جهة أخرى عائدات النفط تشهد ارتفاع نسبي قدر ب 33.5 مليار دينار أي بنسبة 50.8 % من إجمالي الناتج المحلي [xxx]، ومع ذلك تعتبر نسبة التقدم غير كافية لتغطية فاتورة الأجور ومصروفات الدعم نظرا لأن مجمل هذه العائدات لا تزال مقيدة خصوصا مع حدة الانهيار الذي عرفته ليبيا خلال الأربع سنوات الفارطة من 2013_2016 .

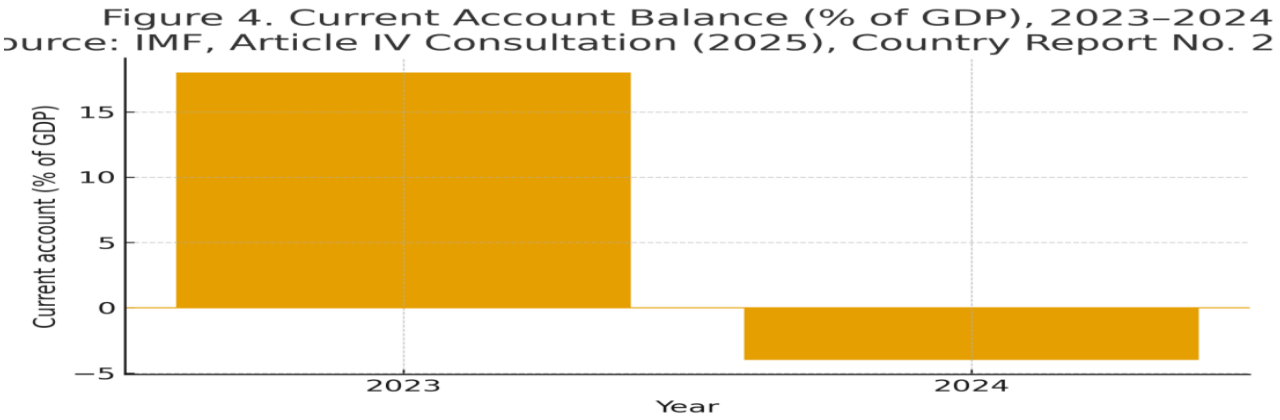
بالعودة الى سعر الصرف ستستمر الاختلالات الداخلية والخارجية فمن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية العامة للدولة بنسبة 3% وبالتالي عجز في ميزان المعاملات التجارية هذا العجز سيؤدي بطبيعة الحال إلى انكماش الاقتصاد الليبي وامتداد التشوهات الاقتصادية إلى دول الجوار.

ب – المحطة الثانية: (المسار الإيجابي)

ليبيا تملك ما يكفي من الإمكانيات المادية والبشرية والاقتصادية تؤهلها لتحقيق قفزة نوعية لبناء مستقبل اقتصادي مشرق بالنظر لمجمل الانجازات الايجابية التي حققتها ليبيا خلال السنوات الماضية بالرغم من هشاشة الوضع الأمني، السياسي خلال عام 2015 نجحت ليبيا في تحقيق بعض الوفرة في الإنفاق على الدعم بنسبة 37% والسبب يعود الى تراجع أسعار الوقود المستوردة قابله تراجع في فاتورة الأجور بنسبة 8% ارتفاع في معدل النمو بنسبة 26.7 سنة 2016 [xxxi]، ليصل بعد ذلك خلال عام 2018 الى نحو 19.7% أداء اقتصادي قوي خلال 2017 إجمالي الناتج المحلي قدر ب 2.5 بفائض قدره 1.7% في ميزان المعاملات التجارية خلال 2018 ارتفاع محسوس في صادرات النفط سمح بزيادة العائدات ضعف المعدل المحصل عليه في السنوات السابقة [xxxii]، حيث قدر الارتفاع بنسبة 27.6 مليار دولار في هذه الفترة استطاع مصرف ليبيا المركزي السيطرة على كبح الواردات بسبب الرسوم المرتفعة على مبيعات النقد الأجنبي [xxxiii].

تحقيق 3.9% من إجمالي الناتج المحلي في الأموال العامة لأول مرة بعد مرور خمس سنوات من العجز الكبير بعد الثورة، والسبب يعود الى ارتفاع نسبة العائدات الغير مدرجة في الموازنة من الرسوم الجديدة على المعاملات بالعملة الصعبة . وعليه فمن المتوقع جدا أن تعيد ليبيا مستوى إنتاجها النفطي إلى 1.6 مليون برميل يوميا في العام الجاري 2020 في المقابل سيرتفع النمو الإجمالي للناتج المحلي بنسبة 9 ليتراجع التضخم بنسبة 5% ، وبالتالي تحقيق فائض في الموازنة العامة وميزان المدفوعات نهاية عام 2020 ما يعني ارتفاع نصيب الفرد الى حوالي 8% من الناتج المحلي . فالفائض ولو بنسبة قليلة يدل على قوة المؤشر المالي المركزية الدولة.

شكل (4): نمو الناتج الحقيقي غير النفطي (%)، 2021–2024.



Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المصدر: صندوق النقد الدولي، مشاورات 2025 (جدول المؤشرات المختارة). (2024 = 14.3% مدفوعًا بإنفاق حكومي).

إذن تتحقق هذه المؤشرات الايجابية في حالة ما إذا ليبيا تمكنت من تنفيذ إصلاحات اقتصادية حاسمة لتعزيز فعالية المؤسسات الاقتصادية، تنويع مصادر الاقتصاد وتجديد حوكمة الدولة إعادة اعمار ليبيا، إصلاح النظام الضريبي، وضبط أوضاع القطاع المالي خاصة وأن ميزان المدفوعات حقق قفزة نوعية خلال 2020

المبحث الرابع: البعد الاجتماعي والإنساني للأزمة الليبية بعد 2011

المطلب الاول: التداعيات الاجتماعية للأزمة الليبية.

إن الأزمة الليبية التي اندلعت بعد سقوط نظام معمر القذافي عام 2011 لم تكن محصورة في بعدها السياسي أو العسكري فحسب، بل امتدت لتترك آثارًا عميقة على البنية الاجتماعية للمجتمع الليبي. فقد أدى غياب الدولة المركزية وتعدد مراكز القوى المسلحة إلى تفكك النسيج الاجتماعي وعودة الانتماءات القبلية والجهوية إلى الواجهة، على حساب الهوية الوطنية الجامعة. كما أفرزت النزاعات المسلحة أزمات نزوح ولجوء واسعة النطاق، أسهمت في خلق ضغوط معيشية وإنسانية متزايدة على شرائح واسعة من السكان. وتجلت خطورة هذه التداعيات في هشاشة الروابط الاجتماعية، وازدياد حدة الانقسامات الأهلية، فضلًا عن تنامي ظواهر الفقر والبطالة والتهميش.

وعليه، فإن دراسة التداعيات الاجتماعية للأزمة الليبية تمثل مدخلًا أساسيًا لفهم عمق الأزمة وتفسير استمرارها، إذ لا يمكن لأي مشروع تسوية سياسية أن ينجح دون معالجة هذه الأبعاد الاجتماعية التي تشكل القاعدة الأساسية للاستقرار الداخلي وبناء الدولة.

اولا: تفكك النسيج الاجتماعي وضعف الهوية الوطنية.

أدت التطورات السياسية بعد عام 2011 إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية في ليبيا، حيث تحولت الخلافات السياسية إلى انقسامات جهوية وقبلية حادة. فغياب الدولة المركزية وتعدد مراكز القوى جعل القبائل والجهات تتحول إلى وحدات أساسية لإدارة الصراع، وهو ما أضعف مفهوم المواطنة الجامعة لصالح الولاءات المحلية والقبلية.

انعكس هذا الوضع على مختلف المستويات الاجتماعية، إذ تفاقمت الصراعات بين الشرق والغرب والجنوب، وأصبح الانتماء القبلي أحد محددات الولاء السياسي والعسكري. كما أدت هذه الانقسامات إلى إضعاف الهوية الوطنية الجامعة، ما جعل مشروع بناء الدولة عرضة للانهيار المتكرر[xxxiv].

ثانيا: النزوح الداخلي واللجوء.

تسببت النزاعات المسلحة وتعدد الحكومات في موجات نزوح واسعة داخل ليبيا، حيث اضطرت آلاف الأسر إلى مغادرة مناطقها بسبب القتال. وقدرت تقارير الأمم المتحدة عدد النازحين داخليًا بأكثر من 200 ألف شخص خلال سنوات الأزمة، إضافة إلى آلاف اللاجئين الذين غادروا البلاد نحو دول الجوار مثل تونس ومصر والنيجر.

هذا النزوح لم يكن مجرد انتقال جغرافي، بل أدى إلى أزمات معيشية عميقة، تمثلت في فقدان مصادر الرزق، وتعطل التعليم، وتدهور الخدمات الصحية. كما أدى إلى نشوء مشكلات اجتماعية جديدة مثل البطالة والتسول وارتفاع معدلات الفقر، وهو ما يعكس البعد الإنساني الخطير للأزمة الليبية[xxxv].

المطلب الثاني: التداعيات الإنسانية للأزمة الليبية.

لم تقتصر الأزمة الليبية بعد عام 2011 على إحداث انقسامات سياسية وصراعات عسكرية، بل تجاوزت ذلك لتفرز أزمات إنسانية عميقة طالت مختلف جوانب الحياة اليومية للمواطن الليبي. فقد انعكست حالة عدم الاستقرار على تدهور الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وارتفعت معدلات النزوح الداخلي واللجوء، إضافة إلى تفاقم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما تحولت ليبيا إلى ساحة مفتوحة لشبكات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ما جعل الملف الإنساني أحد أبرز التحديات أمام الدولة والمجتمع الدولي على حد سواء. ومن ثم، فإن تحليل التداعيات الإنسانية للأزمة يعد أمرًا ضروريًا لفهم أبعادها الشاملة، نظرًا لارتباطه المباشر بكرامة الإنسان، واستقرار المجتمع، وإمكانية تحقيق أي تسوية سياسية مستقبلية.

اولا: تدهور الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم).

انعكست حالة عدم الاستقرار السياسي على الخدمات الأساسية في ليبيا، إذ تراجع مستوى الرعاية الصحية بشكل حاد نتيجة لانهيار البنى التحتية الصحية، ونقص الأدوية، وهجرة الكوادر الطبية. كما واجه قطاع التعليم أزمات متراكمة بسبب النزاعات المسلحة التي أدت إلى إغلاق المدارس وتعطيل العملية التعليمية في العديد من المناطق.

وبذلك لم تعد الأزمة في ليبيا مقتصرة على بعدها السياسي أو العسكري، بل تحولت إلى أزمة إنسانية شاملة تمس حياة المواطن اليومية، وتؤثر في قدرة الدولة على تلبية أبسط احتياجات المجتمع[xxxvi].

ثانيا: الأوضاع الإنسانية وحقوق الإنسان.

شهدت ليبيا بعد 2011 انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، شملت الاعتقالات التعسفية، وعمليات الخطف، والاغتيالات السياسية، فضلًا عن انتشار الممارسات اللاإنسانية في مراكز الاحتجاز. كما ارتبطت الأزمة بملف الهجرة غير الشرعية، حيث تحولت ليبيا إلى نقطة عبور رئيسية نحو أوروبا، ما أدى إلى تفاقم ظاهرة الاتجار بالبشر واستغلال المهاجرين.

هذه الانتهاكات ساهمت في تراجع مكانة ليبيا على الصعيد الدولي، وزادت من تعقيد الأزمة السياسية، حيث أصبحت القضية الإنسانية ملفًا ضاغطًا على أي محاولات للتسوية[xxxvii].

المبحث الخامس: التدخلات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الأزمة الليبية.

المطلب الاول: التدخلات الإقليمية في ليبيا.

منذ اندلاع الأزمة الليبية عام 2011، لم تكن التفاعلات داخلية بحتة، بل سرعان ما تحولت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي مفتوح، حيث سعت قوى إقليمية عدة إلى بسط نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي عبر دعم أطراف محلية مختلفة. وقد لعبت دول الجوار (مصر وتونس والجزائر) أدوارًا متباينة في التعامل مع الأزمة، فيما اتخذت قوى إقليمية أخرى مثل تركيا والإمارات مواقف أكثر مباشرة من خلال التدخل العسكري والدعم اللوجستي والسياسي. إن تحليل هذه التدخلات يكشف عن عمق الترابط بين الأزمة الليبية والأمن الإقليمي، كما يوضح كيف أسهمت الأطراف الإقليمية في تعميق الانقسام بدلاً من الدفع نحو حل سياسي شامل.

اولا: دور دول الجوار في الأزمة الليبية.

شهدت دول الجوار الليبي، وخاصة مصر والجزائر وتونس، تفاعلات مباشرة مع الأزمة، نظرًا لتأثيرها المباشر على أمنها القومي. فمصر دعمت بشكل صريح قوات المشير خليفة حفتر، انطلاقًا من اعتبارات تتعلق بمكافحة الجماعات المسلحة على حدودها الغربية، بينما تبنت الجزائر سياسة

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

الحياد النسبي، داعية إلى الحوار السياسي، خشية من انتقال الفوضى إلى أراضيها. أما تونس، فقد تأثرت بشكل مباشر بموجات النزوح والهجرة غير الشرعية، وهو ما جعلها تسعى لتبني مقاربة أمنية وإنسانية في آن واحد. هذه المواقف المتباينة ساهمت في تعقيد المشهد، حيث تحولت ليبيا إلى ملف إقليمي يلامس أولويات الأمن القومي لدول الجوار بشكل مباشر[xxxviii].

ثانيا: التدخل التركي والإماراتي

برزت تركيا والإمارات كأبرز قوتين إقليميتين تدخلتا في ليبيا بشكل مباشر. فقد دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني عسكريًا وسياسيًا، وأبرمت معها اتفاقية التعاون الأمني والعسكري عام 2019، التي شكلت نقطة تحول في ميزان القوى لصالح الغرب الليبي. في المقابل، دعمت الإمارات قوات حفتر عسكريًا ولوجستيًا، وساهمت في تمويل عملياته العسكرية، خاصة في معارك بنغازي وطرابلس. هذا التوازن السلبي بين الدعم التركي والإماراتي أسهم في إطالة أمد النزاع، وأضعف فرص التوصل إلى تسوية سياسية، حيث أصبح الصراع في ليبيا جزءًا من التنافس الإقليمي الأوسع بين محورين متعارضين[xxxix].

المطلب الثاني: التدخلات الدولية في ليبيا.

لم تقتصر الأزمة الليبية على التدخلات الإقليمية، بل تحولت إلى ساحة صراع دولي مفتوح، حيث تنافست قوى كبرى مثل روسيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة على النفوذ داخل ليبيا. ارتبطت هذه التدخلات بمصالح متعددة، منها السيطرة على النفط والغاز، ومكافحة الإرهاب، وضبط تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا. وقد أفرز هذا التدخل الدولي تعقيدات إضافية للأزمة، إذ لم يعد الصراع داخليًا أو إقليميًا فحسب، بل أصبح مرتبطًا بتوازنات القوى على المستوى الدولي.

اولا: الدور الروسي والأوروبي .

اتخذت روسيا موقعًا مؤثرًا في الأزمة الليبية من خلال دعمها العسكري لقوات حفتر عبر مجموعة "فاغنر"، وهو ما منحها نفوذًا متزايدًا في الشرق الليبي. أما أوروبا، فقد انقسمت مواقفها بين فرنسا الداعمة لحفتر وإيطاليا المؤيدة لحكومة الوفاق، وذلك نتيجة لتنافسهما على ملفات الطاقة والهجرة. هذا التباين الأوروبي أضعف قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة موحدة تجاه الأزمة، وفتح المجال أمام روسيا لتعزيز موقعها الجيوسياسي في شمال أفريقيا[xl].

ثانيا: الدور الأمريكي والأممي.

حافظت الولايات المتحدة على سياسة متذبذبة تجاه ليبيا، تراوحت بين التدخل العسكري المحدود ضد الجماعات الإرهابية (كما حدث في غارات سرت 2016) وبين الانكفاء وترك الساحة للقوى الأوروبية والإقليمية. أما الأمم المتحدة، فقد قادت جهود الوساطة من خلال بعثتها الأممية، وسعت لتنظيم مؤتمرات للحوار (غدامس 2019، برلين 2020)، غير أن هذه المبادرات واجهت صعوبات كبيرة بسبب تضارب مصالح القوى الدولية والإقليمية. وهكذا، ظل التدخل الأممي عاجزًا عن فرض تسوية سياسية شاملة، مكتفيًا بدور الوسيط الذي يفتقر إلى أدوات التنفيذ[xli].

رؤية مستقبلية في ضوء التدخلات الإقليمية والدولية.

من الواضح أن التدخلات الإقليمية والدولية كانت عاملًا أساسيًا في إطالة أمد الأزمة وتعقيدها. ومع ذلك، يمكن أن تمثل هذه التدخلات نفسها مدخلًا لتحقيق الاستقرار إذا جرى توظيفها في إطار دعم حل سياسي شامل بدلاً من تغذية الاستقطاب.

على المستوى الإقليمي: يمكن أن يؤدي تنسيق أمني وسياسي بين دول الجوار إلى ضبط الحدود ومنع تدفق السلاح والمرتزقة، مما يسهم في تقليص العنف الداخلي.

على المستوى الدولي: في حال توافق القوى الكبرى (روسيا، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي) على مقاربة مشتركة تركز على إعادة بناء الدولة الليبية وضمان توزيع عادل للثروة النفطية، فإن فرص الاستقرار ستتعزز.

على المستوى الأممي: تحتاج الأمم المتحدة إلى آليات أكثر إلزامًا لتنفيذ الاتفاقات وضمان التزام جميع الأطراف المحلية والدولية بها.

وبذلك، فإن مستقبل ليبيا سيظل مرتبطًا بمدى قدرة الفاعلين الإقليميين والدوليين على تحويل التدخل من عامل صراع إلى أداة استقرار، وهو ما يتطلب إرادة سياسية صادقة ورؤية شاملة لتسوية الأزمة.

الخاتمة:

في الختام، يمكن القول إن التطورات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 شكلت تحديات كبيرة أمام استقرار البلاد وتحقيق السلام الداخلي. ورغم الآمال التي كانت معلقة على مرحلة ما بعد القذافي، إلا أن ليبيا واجهت صراعات عميقة ومعقدة بين مختلف القوى السياسية والعسكرية، وتدهور الوضع الأمني والاقتصادي بشكل غير مسبوق. أثبتت الأحداث أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في ليبيا إلا من خلال معالجة جذرية للمشكلات السياسية، الاقتصادية، والأمنية التي تواجهها البلاد.

لقد أظهرت التجربة الليبية أن التحول السياسي يحتاج إلى تخطيط طويل الأمد ومشاركة واسعة من جميع الأطراف، بما في ذلك المجتمع المدني، فضلاً عن الدعم الدولي الفعال. على الرغم من التدخلات الأجنبية والضغوط السياسية، تبقى ليبيا بحاجة إلى بناء مؤسساتها السياسية بشكل قوي ومستدام لضمان مستقبل آمن ومستقر.

الاستنتاجات:

1. فشلت ليبيا في تحقيق الاستقرار السياسي بعد سقوط النظام السابق، نتيجة للصراعات الداخلية، غياب التنسيق بين الحكومات المتعاقبة، وضعف دور المؤسسات السياسية.
2. تعمقت الانقسامات بين الفصائل السياسية والميليشيات المسلحة، ما أدى إلى استمرار حالة الفوضى والعنف في العديد من المناطق الليبية.
3. أسهمت التدخلات الأجنبية في تعزيز الانقسامات، حيث دعمت بعض الأطراف السياسية والعسكرية في مقابل أطراف أخرى، مما جعل من الصعب التوصل إلى تسوية شاملة.
4. التدهور الأمني أثر بشكل كبير على الحياة اليومية للمواطنين في ليبيا، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية على الاقتصاد الوطني الذي يعاني من انخفاض إنتاج النفط وانقطاع التجارة.
5. أسفرت النزاعات المستمرة عن زيادة أعداد النازحين واللاجئين، فضلاً عن تفاقم الأزمات الإنسانية في العديد من المناطق.

التوصيات:

1. من الضروري أن تشمل أي تسوية سياسية جميع الأطراف الليبية، بما في ذلك الفاعلين السياسيين، العسكريين، والمجتمع المدني، مع ضمان تمثيل عادل للمناطق المختلفة.
2. يجب على ليبيا أن تبدأ في بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية من جديد، مع التركيز على الشفافية والمساءلة لضمان استقرار البلاد في المستقبل.

3. يجب على الأمم المتحدة أن تواصل جهودها في الوساطة والتفاوض بين الأطراف المتنازعة، مع ضمان تطبيق الاتفاقات الدولية المبرمة في إطار التسوية السياسية.
4. ينبغي أن يتم منع التدخلات العسكرية الأجنبية التي تزيد من تعقيد النزاع، والتركيز على دعم الحلول السياسية التي تساهم في استعادة السيادة الوطنية.
5. من الضروري أن تبدأ ليبيا في تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة، تهدف إلى استعادة النشاط الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر توزيع الموارد بشكل عادل.
6. من المهم تقديم الدعم الإنساني للأشخاص المتضررين من النزاع، مع تسهيل عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية في بيئة آمنة ومستقرة.

List of sources:

First: Books

1. Al-Sanussi Basikri, Eleven Years After the Libyan February 17 Revolution: Paths, Stumbling Blocks, and Outcomes (Doha: Al Jazeera Center for Studies, 2023).
2. Taher Ahmed, The Libyan Economy: A Reading of the Challenges and a Vision for the Future (Ankara: Center for Political, Economic, and Social Studies, 2014).
3. Youssef Muhammad Jumaa Al-Sawani, Libya: Revolution and the Challenges of State-Building (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2013).Rewizorski, Marek, The Economics of the Arab Spring (Poznań, 2011)

Second: Articles and magazines.

1. .1Sarah Bouchoucha and Ali Madouni, "Political Divisions in Libya and Their Implications for Economic Balances after the February 17, 2011 Revolution," Al-Ustadh Al-Baheth Journal for Legal and Political Studies, Vol. 6, No. 2 (December 2021), pp. 1689 ff.
2. .2Fawzia Aziz Karam, "Obstacles to Economic Development in Libya after the Fall of Gaddafi," Political Science Research, Al-Mustansiriya University, No. 33 (December 2016), pp. 122–130.
3. .3Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, "Libya Between Political and Armed Conflict: Challenges and Prospects," Journal of Middle Eastern Studies, 19th year, No. 71 (Spring 2015), pp. 45–52.
4. .4Muhammad Abdul Hafeez Al-Sheikh, "National Reconciliation in Libya: Challenges and Future Prospects," Journal of Generation Studies and International Relations, Issue 21 (December 2018), pp. 33–41.
5. .5Miftah Omar Al-Saadi, "Investment in Libya and Sustainable Development," Journal of the College of Economic Sciences, University of Baghdad, Issue 4 (2014), pp. 104–106.
6. .6Soraya Zawashi, "Libya: Challenges of Economic Development after the February 17, 2011 Revolution," Al-Manager, Vol. 1, No. 1 (2014), p. 131.

Third: University theses and dissertations.

1. Alaa Eddine Zardoumi, Foreign Intervention and Its Role in the Overthrow of the Gaddafi Regime (Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Khider, Biskra, 2013)
2. Rustum Jamal Abdel Rahman Yassin, Political Transformations in Libya after the Fall of the Gaddafi Regime and Their Implications for Arab-Arab Relations (Khartoum: University of Khartoum, 2020)
3. Youssef Mohamed Jumaa Al-Sawani, Libya: Evaluating Twelve Years of International Mediation (Tripoli: University of Tripoli, 2023)

Fourth: International reports and organizations.

1. World Bank, World Development Indicators: Macroeconomic and Poverty Prospects for Libya, 2019 Report.
2. International Monetary Fund, Libya After the Revolution: Challenges and Opportunities, 2012 Report.
3. Peter Barto, Political Transition in Libya: The Challenges of Mediation (New York: International Peace Institute, 2014)

Fifth: Websites.

1. Al-Wasat Newspaper, "A Platform for Political Analysis: This is How the UN Mission in Libya Failed," August 9, 2025.
2. Al-Araby Al-Jadeed, "Power Outages Return in Libya Amid the Heat," July 10, 2025.
3. Al-Jazeera.net, "A Wave of Anger in Libya After the Meeting between Al-Mangoush and Cohen and Demands...," August 29, 2023.
4. Abdul Aziz Al-Wasli, "After a Decade of Division: What Does the Map of Political Influence in Libya Look Like?" Al-Jazeera.net, August 30, 2023.
5. Aql Ziyad, "The Roots of the Libyan Crisis and Prospects for a Political Settlement," Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2025. Link: machhid24.com/eudes/832hml (accessed February 6, 2025)
6. Khaled Al-Toumi, Libyan Foreign Policy: Towards Practical Alternatives, Minbar Libya, link: http://www.minbarlibya.org?p-17350 (date of visit: 2/6/2024)

[i] -Youssef Muhammad Jumaa Al-Sawani, Libya: The Revolution and the Challenges of State-Building, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2013, pp. 197-210.

[ii] -Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, Libya between Political and Armed Conflict: Challenges and Prospects, Journal of Middle Eastern Studies, 19th year, No. 71, Spring 2015, pp. 18-19

[iii] -Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, National Reconciliation in Libya: Challenges and Future Prospects, Journal of Generation Studies and International Relations, Issue 21, December 2018, p. 41

[iv] –Al-Senussi Basikri, Eleven Years Since the Libyan February 17 Revolution: Paths, Stumbles, and Outcomes, Doha, Al Jazeera Center for Studies, Second Edition, March 2023

[v] Al-Wasat Newspaper. "A Platform for Political Analysis: This is How the UN Mission in Libya Failed." August 9, 2025.

[vi] Fawzia Aziz Karam, "Obstacles to Economic Development in Libya after the Fall of Gaddafi," Political Science Research, Al-Mustansiriya University, Issue 33 (December 2016), pp. 122–130.

[vii] Tariq Salafa Al-Shaalan, "The Legitimacy of Military Intervention in Libya within the Framework of the Theory of Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect," Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Vol. 1, No. 1 (April 2015), pp. 77–85.

[viii] Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, "Libya Between Political and Armed Conflict: Challenges and Prospects," Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 19, No. 71 (Spring 2015), pp. 45–50.

ix –Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, "Libya Between Political and Armed Conflict: Challenges and Prospects," Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 19, No. 71 (Spring 2015), pp. 45–50.

x –Rustum Jamal Abdul Rahman Yassin, Political Transformations in Libya after the Fall of the Gaddafi Regime and Its Implications for Arab-Arab Relations, Sudan, Khartoum, 2020, pp. 62-72.

xi –Sarah Bouchoucha, Ali Madouni, Political Divisions in Libya and Their Implications for Economic Balances after the February 17, 2011 Revolution, Al-Ustadh Al-Baheth Journal for Legal and Political Studies, Volume 6, Issue 2, December 2021, p. 1689.

[xii] Al-Araby Al-Jadeed. "Power outages return to Libya amid the sweltering heat." July 10, 2025.

xiii –Aql Ziad, The Roots of the Libyan Crisis and Prospects for a Political Settlement, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. For more, see the following link: http://machhid24.com/eudes/832hml, visited on 2/6/2025.

[xiv] Al Jazeera Net. "A wave of anger in Libya after the meeting between Al-Mangoush and Cohen, and demands..." August 29, 2023.

xv –Abdul Aziz Al-Wasli, "After a decade of division, what does the map of political influence in Libya look like?" aljazeera.net/politics/2023/8/30. Visited February 6, 2025.

[xvi] Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, "Libya between Political and Armed Conflict: Challenges and Prospects," Journal of Middle Eastern Studies, vol. 19, no. 71 (Spring 2015), pp. 47–52.

[xvii] Taher Ahmed, The Libyan Economy: A Reading of the Challenges and a Vision for the Future (Ankara: Center for Political, Economic and Social Studies, 2014), pp. 125–130.

[xviii] Youssef Mohammed Jumaa Al-Sawani. Libya: Evaluating Twelve Years of International Mediation. University of Tripoli, 2023.

[xix] Peter Barto. Political Transition in Libya: Challenges of Mediation. International Peace Institute (IPI), 2014.

[xx] Al-Sanussi Basikri, Eleven Years after the Libyan February 17 Revolution: Paths, Stumbles, and Outcomes (Doha: Al Jazeera Centre for Studies, 2023), pp. 132-140.

xxi -Souriya Zawashi, Libya: Challenges of Economic Development after the Revolution of February 17, 2011, Al-Manajer, Algeria, Volume 1, Issue 1, December 2014, p. 131.

xxii -Tariq Salafa Al-Shaalan, The Legitimacy of Military Intervention in Libya within the Framework of the Theory of Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect, Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Volume 1, Issue 1, April 2015, p. 23

xxiii -Fawzia Aziz Karam, Obstacles to Economic Development in Libya after the Fall of Gaddafi, Political Science Research, Al-Mustansiriya University, Issue 33, December 2016, p. 6.

xxiv -Alaa Eddine Zardoumi, Foreign Intervention and its Role in Overthrowing the Gaddafi Regime, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Biskra, Mohamed Khider, 2013, p. 123.

xxv -Miftah Omar Al-Saadi, Investment in Libya and Sustainable Development, Journal of the College of Economics, Baghdad University, Issue 4, 2014, p. 104.

xxvi -Rewizorski Marek, The economics of The Arab spring, Poznan, 2011, p04.

xxvii -Fawzia Aziz Karam, previous reference, p. 9.

xxviii -Taher Ahmed, The Libyan Economy: A Reading of the Challenges and a Vision for the Future, Center for Political, Economic and Social Studies, Türkiye, Issue 3, 2014, p. 125.

xxix -Same source.

xxx -Key to Omar Al-Saadi, previous reference, p. 106.

xxxi -World Bank, World Development Indicators: Libya Macroeconomic and Poverty Outlook, 2019 Report, pp. 1. 2_

xxxii -International Monetary Fund Libya After the Revolution Challenges and Opportunities Report 2012, p. 5.

xxxiii -World Bank, op. cit., p. 2.

[xxxiv] Youssef Muhammad Jumaa Al-Sawani, Libya: The Revolution and the Challenges of State Building (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2013), pp. 142-150.

[xxxv] Muhammad Abdul-Hafiz Al-Sheikh, "National Reconciliation in Libya: Challenges and Future Prospects," Journal of Generation Studies and International Relations, Issue 21 (2018), pp. 33-38.

[xxxvi] World Bank, World Development Indicators: Macroeconomic and Poverty Prospects for Libya, 2019 Report.

[xxxvii] Al-Sanussi Basikri, Eleven Years after the Libyan February 17 Revolution: Paths, Stumbles, and Outcomes (Doha: Al Jazeera Center for Studies, 2023), pp. 92-100.

[xxxviii] Rustum Jamal Abdel Rahman Yassin, Political Transformations in Libya after the Fall of the Gaddafi Regime and Its Implications for Arab–Arab Relations (Khartoum: University of Khartoum, 2020), pp. 77–82.

[xxxix] Al-Sanussi Basikri, Eleven Years after the Libyan February 17 Revolution: Paths, Stumbles, and Outcomes (Doha: Al Jazeera Centre for Studies, 2023), pp. 115–120.

[xl] Aql Ziad, "The Roots of the Libyan Crisis and Prospects for a Political Settlement," Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2025, pp. 12–18.

[xli] Abdul Aziz Al-Wasli, "After a Decade of Division: What Does the Map of Political Influence in Libya Look Like?" Al Jazeera Net, 2023.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

الأمنُ القوميُّ العراقيُّ في ظلِّ التنافُسِ الإقليميِّ: دراسةٌ في الخياراتِ الاستراتيجيَّةِ

م. م. مينا حاتم محمد

جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية

https://orcid.org/0009-0001-2605-9794

mina.hatem@nahrainuniv.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01115

الملخَّصُ:

تناولتْ هذهِ الدِّراسةُ موضوعَ الأمنِ القوميِّ العراقيِّ في ظلِّ التنافُسِ الإقليميِّ المتزايدِ والمُعقَّدِ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ. تُشكِّلُ هذهِ البيئةُ الإقليميَّةُ المتشابكةُ تحدِّياتٍ مُعقَّدةً، حيثُ يتداخلُ فيها النُّفوذُ السِّياسيُّ والعسكريُّ والاقتصاديُّ لدُوَلٍ رئيسةٍ مثل إيرانَ وتركيا والدُّوَلِ العربيَّةِ. ركَّزتِ الدِّراسةُ على تحليلِ البدائلِ الاستراتيجيَّةِ التي يُمكنُ أن يعتمدَها العراقُ لمواجهةِ التحدِّياتِ الدَّاخليَّةِ المتنوِّعةِ، والتي تشملُ الأزماتِ السِّياسيَّةَ والانقساماتِ الطائفيَّةَ والضَّعفَ المؤسَّسيَّ، بالإضافةِ إلى التدخُّلاتِ الخارجيَّةِ التي تُؤثِّرُ بشكلٍ مباشرٍ على سيادتِه واستقرارِه.

كما استعرضتِ الدِّراسةُ كيفيَّةَ تكييفِ السِّياساتِ الوطنيَّةِ العراقيَّةِ في هذا السِّياقِ الدِّيناميكيِّ، مع تقديمِ الأُطرِ النَّظريَّةِ التي تُفسِّرُ طبيعةَ التنافُسِ الإقليميِّ وتأثيراتِه على الأمنِ القوميِّ. بالإضافةِ إلى ذلك، تمَّ تقييمُ واقعِ الأمنِ الوطنيِّ العراقيِّ من خلالِ دراسةِ التهديداتِ المتعدِّدةِ الأبعادِ ومتغيِّراتِها المتسارعةِ.

وفي نهايةِ الدِّراسةِ اقترحتِ الدِّراسةُ مجموعةً من التوصياتِ الاستراتيجيَّةِ الواقعيَّةِ والمرنةِ، بما في ذلك تبنِّي سياسةِ الحيادِ الإيجابيِّ، وبناءِ تحالفاتٍ إقليميَّةٍ متوازنةٍ، وإعادةِ هيكلةِ المنظومةِ الأمنيَّةِ والدِّبلوماسيَّةِ، بهدفِ تعزيزِ قدرةِ العراقِ.

الكلماتُ المفتاحيَّةُ: الأمنُ القوميُّ، التنافُسُ الإقليميُّ، التحالفاتُ الإقليميَّةُ، المنظومةُ الأمنيَّةُ، العراقُ.

Iraqi National Security in the Context of Regional Competition: An Analytical Study of Strategic Options

Asst.Lect. Mina Hatem Mohammed
Nahrain University / College of Political Science
https://orcid.org/0009-0001-2605-9794
mina.hatem@nahrainuniv.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01115

Abstract

This study examines the issue of Iraqi national security amid the escalating and complex regional competition in the Middle East. The interwoven regional environment presents multifaceted challenges, characterized by the overlapping political, military, and economic influence of major regional powers such as Iran, Turkey, and the Arab states. The research focuses on analyzing the strategic alternatives available to Iraq in addressing its internal challenges, including political crises, sectarian divisions, institutional weakness, and external interventions that directly affect its sovereignty and stability.

Furthermore, the study explores how Iraq's national policies can be adapted within this dynamic context, providing theoretical frameworks that explain the nature of regional competition and its implications for national security. It also assesses the current state of Iraqi national security through an examination of multi-dimensional threats and their rapidly evolving variables.

In conclusion, the study proposes a set of realistic and flexible strategic recommendations, including the adoption of a policy of positive neutrality, the establishment of balanced regional alliances, and the restructuring of the security and diplomatic systems to strengthen Iraq's resilience and enhance its national capacity.

Keywords: National Security, Regional Competition, Regional Alliances, Security System, Iraq.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

المقدمة

يُعَدُّ الأمنُ الوطنيُّ أحدَ الرَّكائزِ الأساسيَّةِ لاستقرارِ الدُّوَلِ، والحفاظِ على سيادتِها، وضمانِ وجودِها في بيئاتٍ إقليميَّةٍ ودوليَّةٍ متغيّرةٍ. وفي منطقةِ الشرقِ الأوسطِ، التي تشهدُ تنافُسًا إقليميًّا كبيرًا بين قُوى كُبرى مثل إيرانَ وتركيا والدُّوَلِ العربيَّةِ، يبرُزُ الأمنُ الوطنيُّ العراقيُّ كمسألةٍ مَحوريَّةٍ نظرًا لموقعِ العراقِ الجغرافيّ الاستراتيجيّ، وللتحدّياتِ المتعدّدةِ التي يُواجِهُها داخليًّا وخارجيًّا.

تتداخَلُ الجوانبُ السّياسيَّةُ والطائفيَّةُ والأمنيَّةُ مع تأثيراتِ التدخُّلاتِ الخارجيَّةِ، ممَّا يجعلُ الأمنَ الوطنيَّ العراقيَّ قضيَّةً مُعقَّدةً تتطلَّبُ فَهْمًا عميقًا واستراتيجيَّاتٍ مُتطوّرةً.

وتهدِفُ هذهِ الدّراسةُ إلى تحليلِ هذهِ التحدّياتِ، واستكشافِ الخِياراتِ الاستراتيجيَّةِ التي يُمكنُ للعراقِ اعتمادُها لتعزيزِ أمنِهِ الوطنيّ واستقرارِهِ، مع الأخذِ في الاعتبارِ المتغيّراتِ الإقليميَّةَ والدوليَّةَ المُتسارعةَ.

أولا :اهمية الدراسة

تتجلَّى أهميَّةُ هذهِ الدّراسةِ في تناولِها لموضوعٍ حيويّ وحسَّاسٍ يُؤثِّرُ بشكلٍ مباشرٍ على استقرارِ منطقةِ الشرقِ الأوسطِ برُمَّتِها. فالأمنُ القوميُّ العراقيُّ لا يقتصرُ على ضمانِ بقاءِ الدَّولةِ فحسب، بل يتعدَّى ذلك ليُشكِّلَ عاملًا محوريًّا في تعزيزِ الاستقرارِ الإقليميّ والدَّوليّ.

كما تُسهِمُ الدّراسةُ في سَدِّ فجوةٍ معرفيَّةٍ مهمَّةٍ، من خلالِ دراسةٍ كيفيَّةٍ تعامُلِ بلدٍ يمتلكُ مواردَ كبيرةً، ولكنَّهُ يُواجِهُ تحدّياتٍ مُعقَّدةً، مع بيئةٍ إقليميَّةٍ تُعاني من اضطراباتٍ مستمرَّةٍ وتغيُّراتٍ متسارعةٍ.

وعلاوةً على ذلك، تُقدِّمُ الدّراسةُ رؤيةً استراتيجيَّةً تهدِفُ إلى مساعدةِ صانعي القرارِ في العراقِ على تبنّي سياساتٍ قائمةٍ على تحليلٍ دقيقٍ للمخاطرِ والفُرصِ.

وهذا يُسهِمُ في تعزيزِ استراتيجيَّاتٍ فعّالةٍ للأمنِ والتنميةِ المستدامةِ، ممَّا يُساعِدُ على تحقيقِ أهدافٍ طويلةِ الأمدِ تخدُمُ مصلحةَ البلادِ.

ثانيا:- أهداف الدراسة

1. تحليلُ مفهومِ الأمنِ الوطنيّ، وأبعادِهِ، وتحولاتِهِ في إطارِ السّياقِ العراقيّ والإقليميّ.
2. دراسةُ طبيعةِ التنافُسِ الإقليميّ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ، وأساليبِه، وانعكاسِهِ على العراقِ.
3. تقييمُ الوضعِ الراهنِ للأمنِ الوطنيّ العراقيّ، والتحدّياتِ الدَّاخليَّةِ والخارجيَّةِ التي تُواجِهُه.
4. استكشافُ الخياراتِ الاستراتيجيَّةِ المتاحةِ أمامَ العراقِ لتعزيزِ أمنِهِ الوطنيّ وتحقيقِ استقرارٍ إقليميّ مستدامٍ.
5. تقديمُ توصياتٍ عمليَّةٍ موجَّهةٍ لِصُنّاعِ القرارِ حولَ سُبُلِ تعزيزِ الأمنِ الوطنيّ وإدارةِ التنافُسِ الإقليميّ بفاعليَّةٍ.

ثالثا: مشكلة الدراسة

تتمحورُ مشكلةُ البحثِ حولَ قدرةِ العراقِ على حمايةِ أمنِهِ القوميّ وتحقيقِ الاستقرارِ الدَّاخليّ في ظلِّ تصاعدِ التنافُسِ الإقليميّ الذي يشملُ تدخُّلاتٍ متنوّعةً من إيرانَ وتركيا ودُوَلٍ عربيَّةٍ ذاتِ مصالحَ متباينةٍ.

ويأتي ذلك في وقتٍ يُواجِهُ فيه العراقُ تحدّياتٍ داخليَّةً متعدّدةً، تشملُ الأزماتِ السّياسيَّةَ والطائفيَّةَ والأمنيَّةَ، والتي تُعرقِلُ جهودَ الدَّولةِ في بناءِ منظومةٍ أمنيَّةٍ فعّالةٍ ومستقلَّةٍ.

وتتجلَّى المعضلةُ في الحاجةِ إلى تطويرِ استراتيجيَّةٍ وطنيَّةٍ متوازنةٍ تُمكّنُ العراقَ من الحفاظِ على سيادتِهِ، وتجنُّبِ الانخراطِ في الصّراعاتِ الإقليميَّةِ، مع إدارةِ الضُّغوطِ الخارجيَّةِ بفاعليَّةٍ، والمضيّ قُدُمًا نحو تحقيقِ التنميةِ المستدامةِ.

رابعا :- فرضية الدراسة

تَفترِضُ الدِّراسةُ أنَّ اعتمادَ العراقِ على خياراتٍ استراتيجيَّةٍ ترتكزُ على الحيادِ الإيجابيِّ وتنشيطِ الشَّراكاتِ الإقليميَّةِ المتوازنةِ، بالإضافةِ إلى إعادةِ تنظيمِ منظومتِهِ الأمنيَّةِ والدِّبلوماسيَّةِ، يُمكِنُ أن يُعزِّزَ قدرتَهُ على مواجهةِ التحدِّياتِ الدَّاخليَّةِ والإقليميَّةِ، ويُساهِمَ في تحقيقِ استقرارٍ أمنيٍّ وسياسيٍّ أكثرَ مَتانةً ضمنَ بيئةٍ إقليميَّةٍ مُعقَّدةٍ.

خامسا :- منهجية الدراسة

اعتمدتِ الدِّراسةُ على المنهجِ الوصفيِّ التحليليِّ، الذي يُركِّزُ على جمعِ وتحليلِ البياناتِ والمعلوماتِ ذاتِ الصِّلةِ بالأمنِ القوميِّ العراقيِّ والتنافُسِ الإقليميِّ في الشرقِ الأوسطِ.

وقد تمَّ ذلك من خلالِ الاستفادةِ من مجموعةٍ متنوِّعةٍ من المصادرِ الثانويَّةِ، بما في ذلك الكُتُبُ الأكاديميَّةُ، والمقالاتُ العلميَّةُ، والتقاريرُ الأمنيَّةُ، والمصادرُ الحكوميَّةُ والرَّسميَّةُ.

كما تمَّ توظيفُ المنهجِ المقارَنِ لفهمِ الاختلافاتِ في السِّياساتِ والاستراتيجيَّاتِ التي تتبنَّاها الدُّوَلُ الإقليميَّةُ المؤثِّرةُ، وتحليلِ مدى تأثيرِها على الأمنِ القوميِّ العراقيِّ.

واستندتِ الدِّراسةُ إلى تحليلٍ نظريٍّ للمتغيِّراتِ الأمنيَّةِ والاستراتيجيَّةِ، مع دعمِ ذلك بدراسةِ حالةِ العراقِ، بهدفِ تقديمِ تقييمٍ شاملٍ للواقعِ الحاليِّ، واستكشافِ الخِياراتِ المستقبليَّةِ.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

يُشكِّلُ الأمنُ الوطنيُّ الإطارَ الأساسيَّ الذي تعتمدُ عليهِ الدُّوَلُ لضمانِ استقرارِها السِّياسيِّ والاجتماعيِّ، ولمواجهةِ التحدِّياتِ النَّاشئةِ من مصادرِ تهديدٍ داخليَّةٍ وخارجيَّةٍ، في ظلِّ عالمٍ يتَّسِمُ بالتعقيدِ والتحوُّلاتِ المستمرَّةِ.

ومع تطوُّرِ التفاعلاتِ عبرَ الحدودِ النَّاتجِ عن عصرِ العولمةِ، لم يَعُدْ مفهومُ الأمنِ محصورًا في البُعدِ العسكريِّ فقط، بلِ امتدَّ ليشملَ أبعادًا متعدِّدةً تتداخلُ مع عواملَ جغرافيَّةٍ وسِّياسيَّةٍ واقتصاديَّةٍ متغيِّرةٍ.

ولفهمِ طبيعةِ الصِّراعاتِ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ، تبرُزُ أهميَّةُ استدعاءِ نظريَّاتِ العلاقاتِ الدوليَّةِ التي تُتيحُ تفسيرَ دوافعِ الدُّوَلِ وسلوكِها في سياقاتِ التنافُسِ الإقليميِّ، مع التَّركيزِ على عناصرِ القوَّةِ، والهُويَّةِ الوطنيَّةِ، والحساباتِ الاستراتيجيَّةِ كمنطلَقاتٍ لفهمِ هذهِ الديناميَّاتِ بشكلٍ أعمقَ.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي ومتغيراته

تعريف الأمن القومي

يشيرُ مفهومُ الأمنِ الوطنيِّ إلى مصطلحٍ متعدِّدِ الأبعادِ يُعبرُ عن الحالةِ التي تضمنُ للدَّولةِ استمرارَ وجودِها، والسيادةَ على أراضيها، واستقرارَها السِّياسيَّ والاجتماعيَّ، بالإضافةِ إلى حمايةِ مصالحِها الجوهريةِ من التهديدات سواء كانت داخليَّةً أو خارجيَّةً.

وفي الإطارِ التَّقليديِّ، كانَ الأمنُ الوطنيُّ يُعرَّفُ بأنَّهُ الحمايةُ من التهديداتِ العسكريَّةِ المباشرةِ. ومع ذلك، تطوَّرَ هذا المفهومُ ليشملَ أبعادًا أكثرَ تعقيدًا، تمتدُّ إلى الاقتصادِ، والبيئةِ، والثقافةِ، والسياسةِ.

ويُنظرُ إلى الأمنِ الوطنيِّ كعمليةٍ ديناميكيةٍ مستمرةٍ، تتطلَّبُ قدرةً من الدَّولةِ على التكيُّفِ مع التحوُّلاتِ والتغيُّراتِ المحليَّةِ، والإقليميَّةِ، والدَّوليَّةِ. (أ).

أرنولد ولفرز :(Arnold Wolfers)

يُعرفُ الأمنُ القوميُّ على أنَّهُ غيابُ الخوفِ من التعرُّضِ للاعتداءِ على القيمِ المكتسبةِ، ويشيرُ إلى أنَّ الأمنَ هو مفهومٌ نسبيٌّ يختلفُ من دولةٍ إلى أخرى([ii]).

والتر ليبمان(Walter Lippmann)

يُعتَقَدُ أنَّ **الأمةَ** تكونُ في **مأمنٍ** عندما لا تضطرُّ للتنازلِ عن **مصالحِها الأساسيةِ** لتجنُّبِ **الحربِ**، وتكونُ قادرةً على **تحقيقِ الانتصارِ** إذا اضطرتْ لِخوضِها.([iii]).

باري بوزان:(Barry Buzan)

يُعدُّ الأمنُ الوطنيُّ مفهومًا شاملاً يدمجُ بين الجوانبِ العسكريَّةِ، والسِّياسيَّةِ، والاقتصاديَّةِ، والاجتماعيَّةِ، والبيئيَّةِ. ([iv])

كما يُعرفُ الأمنُ الوطنيُّ بأنَّهُ قدرةُ الدولةِ أو مجموعةٍ من الدُّوَلِ على حمايةِ أراضيها ومصالحِها الحيويةِ من التهديداتِ الداخليةِ والخارجيَّةِ، وذلك من خلالِ استخدامِ الوسائلِ السِّياسيَّةِ والاقتصاديَّةِ والعسكريَّةِ والثقافيَّةِ. ([v])

اولا : الأبعاد المتعددة للأمن القومي

1- البعد العسكري :

يُعدُّ الجانبُ العسكريُّ أحدَ أقدمِ المكوّناتِ الرئيسيةِ للأمنِ القوميّ، إذ يتمثَّلُ في قدرةِ الدولةِ على حمايةِ سيادتِها الإقليميَّةِ من التهديداتِ الخارجيَّةِ من خلالِ استخدامِ القوّةِ المسلَّحةِ أو اعتمادِ استراتيجياتِ الردعِ. ويرتكزُ هذا الجانبُ على مجموعةٍ من القضايا المحوريَّةِ، مثل التسلُّحِ، والردعِ النوويّ، والحروبِ، والتكتلاتِ العسكريَّةِ كتحالفِ حلفِ شمالِ الأطلسيّ (الناتو)([vi]).

2- البعد الاقتصادي

يرتبطُ الأمنُ الوطنيُّ بشكلٍ وثيقٍ بالاعتمادِ على الموارِدِ المتاحةِ، والعملِ على ضمانِ توفيرِ الغذاءِ والطاقةِ، فضلاً عن تحقيقِ التنميةِ المستدامةِ التي تُسهمُ في الوقايةِ من الأزماتِ الاقتصاديةِ والانهياراتِ الماليةِ.

وتتجلّى مفاهيمُه في عدةِ محاورَ رئيسيةٍ تشملُ الاستقلاليةَ الاقتصاديةَ، والأمنَ الغذائيَّ، وتعزيزَ الاستثماراتِ، والتقليلَ من التبعيةِ الاقتصاديةِ. ([vii]).

3- البعد السياسي

يهدفُ هذا المفهومُ إلى تعزيزِ قدرةِ الدولةِ على حمايةِ نظامِها السياسيّ ومؤسساتِها من التدخّلاتِ الخارجيَّةِ أو الانهياراتِ الداخليةِ. ويشملُ ذلك الاستقرارَ السياسيَّ، والحفاظَ على الشرعيَّةِ، وتعزيزَ الوحدةِ الوطنيةِ، ومنعَ الانقلاباتِ، وضمانَ الإدارةِ الجيدةِ. ([viii]).

4- البعد الاجتماعي والثقافي

يركزُ على حمايةِ الهويةِ الوطنيةِ، بما في ذلك اللغةَ، والقيمَ، والعلاقاتِ الاجتماعيةَ التي قد تتعرَّضُ للخطرِ نتيجةَ التغيراتِ الديموغرافيةِ أو التأثيراتِ الثقافيةِ الأجنبيةِ. ويتناولُ مواضيعَ مثل الهجرةِ، والتنوّعِ الثقافيّ، والأقلياتِ، والهويّةِ القوميّةِ. ([ix]).

5- البعد البيئي

أصبحتِ القضاياُ المرتبطةُ بالأمنِ القوميّ تحملُ أبعادًا معاصرةً تتزايدُ أهميَّتُها، خاصةً مع التغيراتِ المناخيةِ والأزماتِ البيئيةِ التي قد تؤدّي إلى زعزعةِ استقرارِ الدُّوَلِ.

وتشملُ هذهِ الأبعادُ موضوعاتٍ متعددةً، مثل التغيرِ المناخيّ، وأمنِ الموارِدِ المائيةِ، وظاهرةِ التصحّرِ، والكوارثِ الطبيعيةِ، والتعاملِ مع النفاياتِ النوويةِ([x]).

6- **الأمن السيبراني** يركز على ضمان حماية البنية التحتية الرقمية ومجالات الاتصالات من الهجمات الإلكترونية التي تهدد سلامة المعلومات وأنظمة التشغيل.([xi]).

1. متغيرات الأمن القومي

أولا :-المتغير الجغرافي(Geopolitical Variable)

يؤدّي الموقعُ الجغرافيُّ، بالإضافة إلى الحدودِ المناخيةِ والطبيعةِ المناخيةِ، دورًا بارزًا في التأثيرِ على أمنِ الدولةِ. فالدُّوَلُ التي تتمتّعُ بموقعٍ جيواستراتيجيٍّ مهمٍّ، كالمناطقِ التي تضمُّ المضائقَ البحريةَ والموانئَ الحيويةَ، تصبحُ أكثرَ عرضةً لـالتنافسِ الدوليّ. وهذا التنافسُ يفرضُ على هذهِ الدُّوَلِ تبنّي سياساتٍ دفاعيةٍ تتسمُ بقدرٍ أكبرَ من التحفّظِ والحذر([xii]).

ثانيا : المتغير السياسي(Political Variable)

يتضمن النظام السياسي عوامل مثل مستوى الاستقرار الداخلي، درجة الحوكمة، ومصداقية القيادة .وعادةً ما تتمتع الأنظمة الراسخة والمشروعة بقدرة أكبر على التعامل مع المخاطر الأمنية([xiii]).

ثالثا: المتغير الاقتصادي(Economic Variable)

تعد القوة الاقتصادية للدولة، مستوى التطور، معدل النمو، والتوزيع العادل للثروات من أبرز العوامل المؤثرة في الأمن الوطني .فالضعف الاقتصادي قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية تهدد استقرار الدولة([xiv]).

رابعا :- المتغير الديموغرافي(Demographic Variable)

يتضمن تعداد السكان عوامل مثل التزايد السكاني، التشكيلة السكانية كالنسبة المئوية للشباب، وتوزيع السكان. ارتفاع نسبة الفئات الشابة قد يؤدي إلى زيادة التوتر، خاصة في ظل ضعف الموارد الاقتصادية أو الاستقرار السياسي([xv]).

خامسا :- المتغير التكنولوجي(Technological Variable)

التطور التقني في المجالات العسكرية وأمن الإنترنت والاستخبارات يغير أسس الدفاع والهجوم، ويعيد تشكيل مفهوم المخاطر الأمنية وطبيعتها([xvi]).

سادسا :- المتغير الإقليمي والدولي(Regional and International Variable)

تتضمن العلاقات الدولية مجموعة من الجوانب، من بينها التكتلات الإقليمية، والمخاطر الناشئة عن الدول المجاورة، بالإضافة إلى حالات الاضطراب في النظام العالمي، مما يفرض على الدولة ضرورة تبني سياسات أمنية متجددة وقابلة للتكيف مع هذه التحديات([xvii]).

1. **التغيرات الجيوسياسية:** تشمل النزاعات الإقليمية، وإعادة تشكيل التحالفات الدولية، وتغير ميزان القوى بما ينعكس على النظام العالمي ويعيد تعريف المصالح المتداخلة بين الدول.
2. **التطور التقني:** يتمثل في التقدم الملحوظ في مجالات الأسلحة المتطورة، أنظمة الاتصالات، والفضاء الإلكتروني، مما يشكل تهديدات حديثة وفرصًا استراتيجية لتعزيز القدرات الأمنية.
3. **الاقتصاد العالمي:** تتجلى آثاره من خلال العولمة والتشابك الاقتصادي بين الدول، مع التركيز المتزايد على تأمين الموارد الطبيعية وضمان استدامتها كعنصر حيوي للتنمية والأمن.
4. **التهديدات غير التقليدية:** تتضمن تحديات مثل الإرهاب، الجرائم المنظمة عابرة الحدود، وانتشار الأوبئة، مما يتطلب استراتيجيات مشتركة وجهودًا تعاونية للأمن الدولي.
5. **الاستقرار الداخلي:** يشمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية الداخلية، التي تؤثر مباشرة على قدرة الدولة على تحقيق الأمن والإسهام بفعالية في النظام الدولي ([xviii]).

2. الأمن القومي في ظل العولمة والتداخل الدولي

أدّت ظاهرةُ العولمةِ إلى تعزيزِ التفاعلِ والترابطِ المتزايدِ بين الدُّوَلِ، مما أسفرَ عن نشوءِ بيئةٍ معقَّدةٍ تتشابكُ فيها أبعادُ الأمنِ القوميّ مع الأمنِ العالميّ. وفي هذا السّياقِ، أصبحتِ التهديداتُ العابرةُ للحدودِ، مثل الإرهابِ والجرائمِ السيبرانيةِ وانتشارِ الأوبئةِ، تُشكّلُ مخاطرَ مباشرةً على الدُّوَلِ، الأمرُ الذي استدعى ضرورةَ تعزيزِ التعاونِ على المستوياتِ الدوليةِ والإقليميةِ كجزءٍ لا يتجزأ من استراتيجياتِ الأمنِ القوميّ.

وبناءً على ذلك، لم يَعُدْ مفهومُ الأمنِ القوميّ مقتصرًا على حمايةِ الحدودِ الجغرافيةِ للدولةِ فحسب، بل توسّعَ ليشملَ القدرةَ على التعاملِ مع التهديداتِ العالميةِ العابرةِ للحدودِ من خلالِ إقامةِ شراكاتٍ وتحالفاتٍ استراتيجيةٍ تُسهمُ بفاعليةٍ في إدارةِ تلك المخاطرِ. ([xix]).

اولًا: التحولات المفاهيمية في الأمن القومي بفعل العولمة

من الأمن العسكري إلى الأمن متعدد الأبعاد:

مع تفاقم ظاهرة العولمة، توسّع مفهوم الأمن القومي ليشتمل على تهديدات غير تقليدية، من بينها الإرهاب العالمي، الأمن السيبراني، الجريمة المنظمة، التغير المناخي، والهجرة غير الشرعية([xx]).

ثانيًا: مظاهر تأثير العولمة على الأمن القومي

1- التهديدات العابرة للحدود:(Transnational Threats)

أصبحت التهديدات مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، والأوبئة كفيروس كوفيد-19، لا تعترف بالحدود، مما يجعل التعاون الدولي ضرورة ملحة وليس مجرد خيار([xxi]).

2. فقدان السيادة التقليدية (Erosion of Sovereignty)

المؤسسات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، أصبحت تؤثر بشكل ملحوظ على قرارات الدول في الجوانب الأمنية والاقتصادية، مما يقلل من مساحة السيادة الوطنية([xxii]).

3. الفضاء السيبراني كجبهة جديدة:(Cybersecurity and National Security)

أدى انتشار الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية إلى فتح آفاق جديدة في مجال الأمن القومي، حيث أصبحت الهجمات الإلكترونية تمثل تهديدًا متزايدًا للمؤسسات الحكومية والبنية التحتية والقطاع المالي([xxiii]).

المطلب الثاني: نظريات التنافس الإقليمي والعلاقات الدولية

ترتكزُ نظريةُ التنافسِ الإقليميّ على مبدأِ الصراعِ من أجل الهيمنةِ أو تحقيقِ التوازنِ بين القوى، حيث تسعى الدُّوَلُ إلى تعظيمِ نفوذِها وحمايةِ مصالحِها باستخدامِ مجموعةٍ متنوعةٍ من الأدواتِ، تتراوح بين الوسائلِ الدبلوماسيةِ والعسكريَّةِ إلى الاقتصاديَّةِ والثقافيَّةِ.

ويمثّلُ الشرقُ الأوسطُ حالةً بارزةً على هذا النوعِ من التنافسِ، إذ تتداخلُ فيه مصالحُ الدُّوَلِ الإقليميَّةِ والقوى الكبرى على حدٍّ سواء، ممّا يجعلُ دراسةَ وفهمَ نظرياتِ التنافسِ الإقليميّ أمرًا جوهريًّا لتفسيرِ التفاعلاتِ والديناميّاتِ المعقّدةِ التي تميّزُ هذهَ البيئة.([xxiv]).

1. النظرية الواقعية (Realism) والتنافس الإقليمي

تُعدُّ الواقعيةُ واحدةً من النظرياتِ الرئيسيةِ في مجالِ العلاقاتِ الدوليةِ، حيث تفسّرُ التنافسَ الإقليميَّ بأنها عمليةٌ مبنيّةٌ على اعتبارِ الدُّوَلِ الفاعلَ الأساسيَّ في النظامِ الدوليّ، مع سعيها المستمرِّ لتحقيق أمنِها الذاتيّ وضمانِ بقائِها من خلال تعزيزِ قوتِها.

وبحسبَ وجهةِ نظرِ الواقعيةِ، يتسمُ النظامُ الدوليُّ بحالةٍ من الفوضى لعدم وجودِ سلطةٍ مركزيةٍ فوقَ الدُّوَلِ. وهذا الوضعُ يفرضُ على الدُّوَلِ تركيزَ اهتمامِها على بناءِ قدراتها العسكريةِ والسياسيةِ لضمانِ استمراريتها. وبناءً على ذلك، تنخرطُ الدُّوَلُ الإقليميَّةُ في منافسةٍ لتعزيزِ نفوذِها وفرضِ هيمنتِها ضمنَ محيطِها، بهدفِ تحقيقِ التوازنِ أو بسطِ السيطرةِ. ([xxv]).

2. نظرية البناء الاجتماعي (Constructivism) ودور الهوية في التنافس الإقليمي

تُركّزُ نظريةُ البناءِ الاجتماعيّ على أنَّ التنافسَ الإقليميَّ لا يعتمدُ فقط على القدراتِ الماديةِ، بل يتأثّرُ أيضًا بالعواملِ غيرِ الملموسةِ مثل الهويّة القوميّةِ، والقيمِ، والأيديولوجيا.

وتُوضّحُ هذه النظريةُ أنَّ العلاقاتَ بين الدُّوَلِ تتشكّلُ عبرَ المعاني والتصوراتِ المشتركةِ، حيث تلعبُ الهويّةُ الجماعيّةُ دورًا محوريًّا في تحديدِ طبيعةِ هذا التنافسِ، سواء كان ذلك على هيئةِ صراعٍ أو تعاونٍ.

وعلى المستوى الإقليميّ، تُسهمُ الخلافاتُ الطائفيّةُ والعرقيّةُ في تشكيلِ أنماطِ التنافسِ والتوترِ بين الدُّوَلِ، ممّا يعكسُ التداخلَ العميقَ بين الأبعادِ الثقافيةِ والسياسيةِ..([xxvi]).

3. نظرية اللعب الاستراتيجي (Game Theory) وتطبيقاتها في التنافس الإقليمي

تقدّمُ نظريةُ الألعابِ الاستراتيجيةِ نموذجًا حسابيًّا لفهمِ التفاعلاتِ بين الدُّوَلِ، حيث يُعتبَرُ كلُّ دولةٍ لاعبًا يتخذُ قراراتِه الاستراتيجيّةِ بناءً على توقّعاتِه تجاه سلوكِ اللاعبين الآخرين.

وتُسهمُ هذه النظريةُ في تحليلِ الطريقةِ التي تتخذُ بها الدُّوَلُ قراراتِها ضمن بيئةٍ تنافسيّةٍ معقّدةٍ، ويشملُ ذلك مجالاتٍ مثل التحالفاتِ، والمواجهاتِ العسكريةِ، والمفاوضاتِ.

وفي سياقِ التنافسِ الإقليميّ، تُوفّرُ نظريةُ الألعابِ أدواتٍ لفهمِ كيفية تحرّكِ الأطرافِ ضمن الساحةِ الإقليميّةِ بهدف تحقيق أقصى المكاسبِ الممكنةِ بأقلِّ تكلفة([xxvii]).

المبحث الثاني: التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط

يُعدُّ التنافسُ الإقليميُّ بين إيرانَ وتركيا والدُّوَلِ العربيّةِ واحدًا من أبرز معالمِ الصراعِ الجيوسياسيّ في الشرقِ الأوسطِ، حيث تسعى كلُّ قوةٍ إلى تعزيزِ نفوذِها في ساحاتٍ مختلفةٍ باستخدامِ أدواتٍ متنوّعةٍ.

ويظهرُ هذا التنافسُ من خلالِ تحرّكاتٍ مباشرةٍ وأخرى غير مباشرةٍ، تتنوعُ بين الوسائلِ السّياسيّةِ والعسكريّةِ والاقتصاديّةِ والإعلاميّةِ.

وفي ظلِّ ذلك، تتضحُ ملامحُ هذا الصراعِ، مع الاعتمادِ على أدواتِ النفوذِ التي تُسهمُ في تشكيلِ واقعٍ معقّدٍ يلقي بظلالهِ على استقرارِ دولِ المنطقةِ، وفي مقدّمتِها العراقُ.

المطلب الأول: ملامح التنافس الإيراني – التركي – العربي

يشكّلُ التنافسُ بين القوى الإيرانية والتركية والعربيةِ إحدى السماتِ البارزةِ للسياسةِ الإقليميةِ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ. وتسعى كلُّ قوةٍ من هذه القوى إلى توسيعِ نطاقِ تأثيرِها السياسيّ والعسكريّ والاقتصاديّ على حسابِ القوى الأخرى، مستفيدةً من الفراغاتِ السياسيةِ والأزماتِ المتنوعةِ التي تُعاني منها المنطقة.

ويظهرُ تداخلُ هذه القوى بوضوحٍ في عددٍ من الساحاتِ الإقليميةِ مثل العراقِ وسوريا ولبنانَ واليمنَ، حيث تتصاعدُ حدةُ التنافسِ وتتعدّدُ الأدواتُ المستخدمةُ لتحقيقِ المصالحِ الاستراتيجيةِ لكلِّ طرفٍ.

1. إيران: بناء النفوذ والتوسع الاستراتيجي

تتبنّى إيرانُ استراتيجيةً متكاملةً تهدفُ إلى تعزيزِ نفوذِها الإقليميّ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ عبر ما يُعرفُ بمحورِ المقاومةِ. ويضمُّ هذا المحورُ مجموعةً من القوى العسكريةِ والحركاتِ السياسيةِ ذاتِ الانتماءِ الشيعيّ المنتشرةِ في دولٍ مثل العراقِ وسوريا ولبنانَ واليمنَ. وتمثّلُ هذه الجهاتُ أدواتٍ مركزيةً تُسهمُ في دعمِ الطموحاتِ الاستراتيجيةِ لطهرانَ.

وبواسطةِ هذه الشبكةِ المتعددةِ، تعملُ إيرانُ على تحقيقِ أهدافِها السياسيةِ والعسكريةِ، مع التركيزِ على مواجهةِ النفوذِ الأمريكيّ وحلفائِه الإقليميين([xxviii]).

إلى جانبِ ذلك، تركّزُ إيرانُ جهودَها على الاستثمارِ في القطاعاتِ الاقتصاديةِ الحيويةِ مثل النفطِ والغازِ، وتعتمدُ على القوّةِ الناعمةِ من خلال وسائلِ الإعلامِ والثقافةِ لتعزيزِ حضورِها الإقليميّ والتأثيرِ على الرأيِ العامّ سواءً داخليًّا أو خارجيًّا. ([xxix]).

2 .تركيا: مزيج القوة الناعمة والصلبة

تعملُ تركيا بقيادةِ أردوغانَ على إعادةِ تشكيلِ مكانتِها الإقليميةِ من خلال نهجٍ يجمعُ بين القوةِ الناعمةِ والقوةِ الصلبةِ.

وعلى صعيدِ القوةِ الناعمةِ، عملت تركيا على تعزيزِ علاقاتِها الاقتصاديةِ والثقافيةِ مع الدُّوَلِ العربيةِ، مع إعطاء الأولوية لـالجماعاتِ الإسلاميةِ والسياسيةِ المؤثرةِ، وخاصةً جماعة الإخوان المسلمين.

أما من الجانبِ العسكريّ، فقد اتخذت تركيا خطواتٍ مباشرةٍ في شمالِ سوريا والعراق بهدف الحدّ من نفوذِ القوى الكرديةِ وضمانِ مصالحِها الأمنيةِ.

وبالإضافة إلى ذلك، تسعى أنقرةُ إلى إنشاءِ قواعدَ عسكريةٍ وبناءِ تحالفاتٍ إقليميةٍ تدعمُ موقفَها في مواجهةِ إيرانَ وبعضِ الدُّوَلِ. العربية([xxx].)

تعتمدُ استراتيجيةُ تركيا بقيادةِ رجب طيب أردوغانَ على جمعٍ بين القوةِ الناعمةِ والقوةِ الصلبةِ لتحقيقِ أهدافِها الإقليميةِ.

فالقوةُ الناعمةُ تتمثلُ في تعزيزِ الروابطِ الاقتصاديةِ والثقافيةِ مع الدُّوَلِ العربيةِ والإسلاميةِ، مما يُسهمُ في توسيعِ نفوذِها واستقطابِ الحلفاءِ.

أما القوةُ الصلبةُ فتبرزُ عبر تنفيذِ عملياتٍ عسكريةٍ مباشرةٍ تحققُ مصالحَها الأمنيةَ وتؤكدُ حضورَها.

وفي إطارِ هذه السياسةِ، تولي تركيا دعمًا للجماعاتِ الإسلاميةِ كالإخوانِ المسلمينَ، وهو ما يُعتبر جزءًا من توجهِها لتعزيزِ نفوذِها السياسيّ والاجتماعيّ في المنطقة.

وبالتوازي مع ذلك، تنخرطُ في إجراءاتٍ عسكريةٍ تستهدفُ تقليصَ نفوذِ الأكرادِ في شمالِ العراقِ وسوريا، بهدف حمايةِ مصالحِها الأمنيةِ وتحقيقِ توازنٍ استراتيجيٍّ يخدمُ توجهاتِها الإقليميةَ. ([xxxi]).

تعمل أنقرة على تعزيز موقعها الاستراتيجي من خلال إنشاء قواعد عسكرية وتطوير تحالفات إقليمية تسهم في تعزيز نفوذها ضمن إطار التنافس مع إيران وعدد من القوى العربية([xxxii]).

3. الدول العربية: مواجهة النفوذ وتعزيز التحالفات

تتباينُ مواقفُ الدولِ العربيةِ بين مواجهةِ النفوذِ الإيرانيِّ والتعاملِ الاستراتيجيِّ مع تركيا، وبين الجهودِ الراميةِ للتنسيقِ مع الولاياتِ المتحدةِ ودولٍ أخرى لتحقيقِ إعادةِ التوازنِ الإقليميِّ.

فعلى سبيل المثال، تتصدرُ المملكةُ العربيةُ السعودية والإماراتُ التحالفاتِ المعارضةَ لإيرانَ، وتدعمُ فصائلَ وأحزابًا سياسيةً تتعارضُ مع المشروعِ الإيرانيِّ.

وفي الوقت ذاته، تُبذلُ محاولاتٌ لتطويرِ العلاقاتِ الاقتصاديةِ والسياسيةِ مع تركيا، خاصةً بعد مرحلةٍ من التوترِ، بهدفِ تحقيقِ استقرارٍ نسبيٍّ في المنطقةِ. ([xxxiii]).

في الوقتِ ذاته، تسعى بعضُ الدُّوَلِ العربيةِ إلى تعزيزِ علاقاتِها مع تركيا، رغم التباينات السياسيةِ القائمةِ، وذلك بهدفِ الإسهامِ في تحقيقِ درجةٍ من الاستقرارِ في المنطقةِ، فضلاً عن توطيدِ التعاونِ على الصعيدين الاقتصاديِّ والسياسيِّ. ([xxxiv]).

4.العوامل المؤثرة في التنافس في الشرق الأوسط

أ- **العامل الديني والمذهبي:** يُمثّلُ العاملُ الدينيُّ والطائفيُّ أحدَ أكثرِ العناصرِ تأثيرًا وجذورًا في تشكيلِ طبيعةِ التنافسِ الإقليميِّ، لا سيما بين إيرانَ وتركيا وبعضِ الدُّوَلِ العربيةِ. ولا يقتصرُ الصراعُ بين الطائفتين الرئيسيتين في الإسلام، وهما الشيعةُ والسُّنةُ، على الجانبِ العقائديِّ البحتِ، وإنما يتجاوزُ ذلك ليُصبحَ وسيلةً سياسيةً تُوظَّفُ في معاركِ السيطرةِ وتعزيزِ النفوذِ.

- **توظيف المذهب كأداة سياسية:**- تستثمرُ القوى الإقليميةُ حالةَ الانقسامِ لتعزيزِ نفوذِها عبر بناءِ تحالفاتٍ استراتيجيةٍ؛ إذ تسعى إيرانُ إلى دعمِ الفصائلِ الشيعيةِ في كلّ من العراقِ ولبنانَ واليمنَ ضمن إطارِ مشروعٍ يُعرفُ بـ"محورِ المقاومةِ".

  وفي المقابل، تعملُ الدُّوَلُ العربيةُ ذاتُ الأغلبيةِ السُّنيّةِ، وعلى رأسها المملكةُ العربيةُ السعوديةُ، على تأييدِ الجماعاتِ والمليشياتِ السُّنيةِ في المنطقةِ كجزءٍ من جهودِها لتحقيقِ أهدافِها السياسيةِ والأمنية([xxxv]).
- **التاثير على الاستقرار الداخلي** :- يثيرُ تأثيرُ الانقساماتِ الدينيةِ على الاستقرارِ الداخليِّ تحديًا كبيرًا، حيث تسهمُ هذه الانقساماتُ في تأجيجِ النزاعاتِ داخلَ دولٍ مثل العراقِ وسوريا، ممّا يفتحُ المجالَ أمام التدخّلاتِ الخارجيةِ ويؤدي إلى إضعافِ سلطةِ الدولةِ المركزيةِ.
- **بعد هوية** :- أما فيما يتعلّقُ بالهويةِ، فإنّ الدينَ لا يقتصرُ على كونه وسيلةً لتحقيقِ مصالحَ معينةٍ، بل يُمثّلُ جزءًا أساسيًّا من الهويةِ السياسيةِ التي تُستخدمُ لتحفيزِ الجماهيرِ وإشعالِ المشاعرِ الطائفيةِ، وهو ما يُعقّدُ الجهودَ الراميةَ إلى إيجادِ حلولٍ سياسيةٍ شاملةٍ ومقبولةٍ..
- **البعد الجغرافي:** يؤدّي البعدُ الجغرافيُّ دورًا محوريًّا في تعزيزِ تعقيدِ التنافسِ الإقليميِّ، حيث إنّ مناطقَ النفوذِ في الشرقِ الأوسطِ تتمتّعُ بأهميةٍ استراتيجيةٍ كبيرةٍ تتمثلُ بـ:
- **المناطق الحيوية كساحة للتنافس:**- إنّ الدُّوَلَ الحيويةَ مثل العراقِ وسوريا ولبنانَ واليمنَ لا تقتصرُ أهميّتها على تاريخِها العريقِ فحسب، بل تتسمُ بموقعِها الجغرافيِّ الذي يمنحُ الفاعلين الإقليميينَ إمكانيةَ التحكّمِ في طرقِ التجارةِ وشبكاتِ الإمدادِ وموارِدِ الطاقةِ. ([xxxvi]).

- **المناطق ذات التكوين السكاني المختلط** :–تبرزُ الدُّوَلُ ذاتَ التركيبةِ السكانيةِ المختلطةِ تنوعًا دينيًّا وعرقيًّا ملحوظًا، مما يجعلُها أكثرَ عرضةً للتوتراتِ الطائفيةِ والمذهبيةِ. وتُعيقُ هذه التحدياتُ بشكلٍ كبيرٍ إمكانيةَ بناءِ سلطةٍ مركزيةٍ قويةٍ ومستقرةٍ.
- **مناطق الصراع كمناطق نفوذ** :–أما بالنسبةِ لمناطقِ النزاعِ، فتتحوّلُ غالبًا إلى ساحاتِ نفوذٍ للقوى الإقليميةِ، حيث يسعى كلُّ طرفٍ إلى تأمينِ مصالحِه عن طريق إنشاءِ قواعدٍ أو مناطقَ تأثيرٍ. ويؤدي هذا النهجُ إلى تعقيدِ الصراعاتِ وإطالةِ أمدِها، كما يظهرُ في دعمِ إيرانَ لحزبِ اللهِ في لبنانَ، أو تمركزِ القواتِ التركيةِ في شمالِ سوريا.

3–السياسات العالمية:

يُعد تدخل القوى الكبرى في النزاعات الإقليمية أحد العوامل الرئيسية التي تُشكل مشهد التنافس في منطقة الشرق الأوسط.

- **توازن القوى الدولية:**

نجدُ أنَّ الولاياتِ المتحدةَ وروسيا والاتحادَ الأوروبيَّ يتمتّعونَ بمصالحَ متباينةٍ في المنطقةِ. حيث تلعبُ الولاياتُ المتحدةُ دورًا محوريًّا في دعمِ الدولِ العربيةِ ومواجهةِ النفوذِ الإيرانيِّ، ممّا يخلقُ مواجهاتٍ مع روسيا التي تدعمُ النظامَ السوريَّ بقيادةِ الأسدِ وتحافظُ على شراكتِها مع إيرانَ. ([xxxvii]).

- **التدخل العسكري والسياسي** :– يُمثّلُ عاملًا جوهريًّا يسهمُ في تأجيجِ النزاعاتِ الإقليميةِ، حيث تتخذُ هذه التدخلاتُ أشكالًا متعددةً، سواء كانت مباشرةً أو غير مباشرةٍ، من خلال تقديمِ الدعمِ العسكريِّ، وتزويدِ الأطرافِ بالأسلحةِ، أو توفيرِ التمويلِ. وتعملُ هذه الأنشطةُ ليس فقط على تصعيدِ الصراعِ، بل تسهمُ أيضًا في تحويلِ النزاعاتِ المحليةِ إلى ساحاتِ مواجهةٍ بين القوى الدولية المتنافسةِ.
- **الازمات الدولية وتاثيرها** :– فيما يتعلقُ بالأزماتِ العالميةِ، فإنّ قضايا مثل الأزمةِ السوريةِ، والحربِ القائمةِ في اليمنَ، والمفاوضاتِ بشأنَ البرنامجِ النوويِّ الإيرانيِّ تتعدّى كونها شؤونًا محليةً لتصبح نقاطَ اشتباكٍ استراتيجيةٍ بين الأطرافِ الدوليةِ الكبرى. ويزيد هذا التداخلُ بين المستوياتِ المحليةِ والدوليةِ من تعقيدِ البيئةِ السياسيةِ، ويصعّبُ فرصَ التوصّلِ إلى حلولٍ مستدامةٍ.
- **دور المنظمات الدولية** :– غيابُ توافقٍ دوليٍّ حول آلياتِ الحلِّ السياسيِّ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ يُعدُّ عاملًا حاسمًا في استمرارِ حالةِ عدمِ الاستقرارِ الإقليميِّ. ويشجّعُ هذا الوضعُ الفاعلينَ الإقليميينَ على مواصلةِ سياساتِ الهيمنةِ وتوسيعِ نفوذِهم، ممّا يُعمّقُ الانقساماتِ ويؤثّرُ سلبًا على جهودِ تحقيقِ السلامِ والاستقرارِ في المنطقةِ.

المطلب الثاني: أدوات التنافس (الاقتصاد، الإعلام، الجماعات المسلحة...)

1.الاقتصاد

يُعدُّ الاقتصادُ أداةً رئيسيةً للتأثيرِ على سلوكِ الدولِ الأخرى من خلال وسائلَ متعددةٍ كالعقوباتِ الاقتصاديةِ، والمعوناتِ المشروطةِ، والتحكّمِ في أسواقِ الطاقةِ، والتحكّمِ في التدفقاتِ الماليةِ. وتتيحُ هذه الوسائلُ للدولِ الكبرى فرضَ إرادتها دون الحاجةِ إلى استخدامِ القوةِ العسكريةِ المباشرةِ. كما تُعتبرُ السيطرةُ على الموارِدِ الاستراتيجيةِ مثل النفطِ والغازِ وسيلةً فعّالةً للنفوذِ الجيوسياسيِّ، وهو ما يظهرُ بوضوحٍ في مثالِ استخدامِ روسيا للغازِ الطبيعيِّ للضغطِ على أوروبا. ([xxxviii]).

تمتلكُ القوىُ الثلاثُ أدواتٍ اقتصاديةً مختلفةً تعكسُ قدراتِها. وتعتمدُ إيرانُ على عائداتِ النفطِ لدعمِ حلفائِها، في حين ترتكزُ تركيا على الاستثماراتِ والمشاريعِ الأساسيةِ لتعزيزِ تأثيرِها. أما الدولُ العربيةُ، فتستفيدُ من قوتِها الماليةِ والسياسيةِ عبر استثمارِ الموارِدِ ودعمِ الجماعاتِ الموالية لها. ([xxxix]).

1. الإعلام

أصبحَ الإعلامُ أداةً فعّالةً في تشكيلِ وتوجيهِ الرأيِ العامّ، من خلال استخدامِ القصصِ الاستراتيجيةِ والتأثيرِ في السلوكِ السياسيّ سواءً على الصعيدِ المحليّ أو العالميّ. وتُوظَّفُ وسائلُ الإعلامِ التقليديةِ والرقميةِ لنشرِ الدعايةِ السياسيةِ، وصناعةِ الصورةِ الذهنيةِ للدولِ، والتلاعبِ بالمعلوماتِ عبر منصاتِ التواصلِ الاجتماعيّ. ([xl]).

تلجأ الأطراف إلى استخدام القنوات الفضائية والمحطات الإخبارية كوسيلة لعرض رسائلها السياسية والفكرية بما يخدم أهدافها. من بين هذه القنوات قناة الميادين الإيرانية، TRTالتركية، بالإضافة إلى قنوات الجزيرة والعربية السعودية([xli]).

3- الجماعات المسلحة كأداة للصراع غير المباشر

تلجأُ بعضُ الدُّوَلِ إلى دعمِ مجموعاتٍ مسلَّحَةٍ لتكونَ بمثابةِ «بدائلَ» في النِّزاعاتِ الإقليميَّةِ أو الأهليةِ، بهدفِ تحقيقِ أهدافٍ استراتيجيَّةٍ دونَ الانخِراطِ العسكريّ المباشرِ. تتعدَّدُ أشكالُ هذهِ الجَماعاتِ بينَ حَرَكاتِ تمردٍ محليَّةٍ، وتَشكيلاتٍ تَحمِلُ طابَعًا أيديولوجيًّا أو طائفيًّا. وغالبًا ما يُجرى استخدامُ هذهِ الأطرافِ في صراعاتِ الوِكالةِ لإضعافِ الخصومِ أو ممارسةِ ضُغوطٍ سياسيَّةٍ عليهم([xlii]).

تستخدمُ الدُّوَلُ المجموعاتِ المسلَّحَةَ كوسائلَ لتحقيقِ النفوذِ والتأثيرِ. فعلى سبيل المثال، تقدّمُ إيرانُ الدعمَ لـحزبِ اللهِ والميليشياتِ العراقيةِ، بينما تعزّزُ تركيا نفوذَها من خلال دعمِ فصائلَ معينةٍ في سوريا. وفي المقابل، تدعمُ الدُّوَلُ العربيةُ حلفاءَها في كلٍّ من اليمنِ وسوريا لتحقيقِ أهدافِها الاستراتيجيةِ. ([xliii]).

1. الدبلوماسية والعمليات السيبرانية

مع تطوّرِ التكنولوجيا، أصبح المجالُ السَّيبرانيُّ بمثابةِ ساحةٍ محوريّةٍ للنزاعاتِ العالميّة، حيث تُنفَّذُ من خلاله هجماتٌ إلكترونيّةٌ تستهدفُ المؤسّساتِ الحكوميّةَ، والبنيةَ التحتيّةَ، والأنظمةَ الماليّةَ، والانتخاباتِ. يمكن لمثلِ هذه الهجماتِ أن تُؤدّيَ إلى شللٍ مؤسّسيٍّ دون الحاجةِ إلى إطلاقِ رصاصةٍ واحدةٍ، ممّا يجعلُها أداةً فعّالةً في الحروبِ غيرِ التقليديّةِ ([xliv]).

تستعين الدول بالقنوات الدبلوماسية لتعزيز الضغط، إلى جانب تنفيذ عمليات إلكترونية تستهدف المؤسسات الحيوية بهدف إضعاف المنافسين([xlv]).

5. القوة الناعمة والدبلوماسية العامة كأداة تنافس طويلة المدى

تَعتمدُ بعضُ الدُّوَلِ على نَشرِ ثقافتها وقِيَمِها ونَموذجِها السِّياسيّ كوسيلةٍ فعّالةٍ لجَذبِ الآخَرينَ والتأثيرِ في قَراراتِهم، عِوَضًا عن اللُّجوءِ إلى الإكراهِ أوِ التَّهديدِ. تُعرَفُ هذه الاستراتيجيّةُ بالقُوّةِ النّاعِمةِ، وتَشمَلُ مجموعةً من الأدواتِ مثلَ برامجِ التبادُلِ الثقافيّ، والإعلامِ المُوَجَّهِ، والمساعداتِ الإنسانيّةِ، بالإضافةِ إلى اللُّغةِ والتَّعليمِ. ([xlvi]).

السؤال الذي يطرح نفسه ماهي تداعيات هذا التنافس على استقرار العراق؟

يُعَدُّ العراقُ ساحةً محوريّةً للصِّراعِ الإقليميّ والدوليّ منذُ انهيارِ نظامِ صَدّامَ حُسَينٍ في عامِ 2003، حيثُ تَحوَّلَ إلى نُقطةِ تَقاطُعٍ بينَ المصالحِ المُتباينةِ لقِوى إقليميّةٍ (مثلَ إيرانَ، وتُركيا، والسّعوديّةِ) وأُخرى دوليّةٍ (مثلَ الولاياتِ المُتَّحدةِ وروسيا).

هذا الصِّراعُ يُلقي بظِلالِهِ على استِقرارِ العراقِ الداخليّ، مُؤثِّرًا بشكلٍ مباشرٍ وغيرِ مباشرٍ، ويُمكِنُ تَلخيصُ تَداعياتِهِ كما يَلي:

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

1 .التداعيات السياسية

أَسهمَ التنافُسُ الإقليميُّ والدوليُّ في تَعميقِ الانقساماتِ السياسيّةِ داخلَ العراقِ، لا سيّما في ظِلِّ انخراطِ بعضِ القِوى السياسيّةِ العراقيّةِ في تَحالُفاتٍ مع أَطرافٍ خارجيّةٍ. غالبًا ما تُؤدّي هذه الارتِباطاتُ الخارجيّةُ إلى عَرقلةِ عمليّةِ تَشكيلِ الحُكوماتِ أو تَسريعِ انهيارِها نَتيجةً لتشابُكِ المصالحِ الإقليميّةِ والدوليّةِ.

وعلى سبيلِ المثالِ، أَدّى الدَّعمُ الإيرانيُّ للفصائلِ الشّيعيّةِ المُسلَّحةِ والسّياسيّةِ، مُقابِلَ مُحاوَلاتِ الوِلاياتِ المُتَّحِدةِ كَبحَ النُّفوذِ الإيرانيّ، إلى تَعطيلِ مَسارِ تَشكيلِ الحُكوماتِ المُتعاقِبةِ مُنذُ عامِ 2010 وحتّى عامِ 2022. ([xlvii]).

2- التداعيات الأمنية

من أبرَزِ التَّبِعاتِ الأمنيّةِ لِهذا التنافُسِ، تَحوُّلُ العراقِ إلى ساحةِ حَربٍ بالوِكالةِ، حيثُ تَتَنازَعُ الجماعاتُ المُسلَّحةُ المدعومةُ من جِهاتٍ خارجيّةٍ. إضافةً إلى ذلك، يُؤدّي القصفُ التُّركيُّ في الشَّمالِ، والضَّرباتُ الأمريكيّةُ على مواقِعِ الفصائلِ المدعومةِ من إيرانَ، إلى زَعزعةِ الأمنِ الداخليّ. وَجودُ الحَشْدِ الشَّعبيّ بدَعمٍ إيرانيٍّ، وفي المُقابِلِ تَعرُّضُ القُوّاتِ الأمريكيّةِ لهَجَماتٍ مُتكرّرةٍ، جَعَلَ الأراضيَ العراقيّةَ مُعرَّضةً لِتوتُّراتٍ مُستمرّةٍ. ([xlviii]).

1. الانعكاسات الأمنية

شهد العراق تصاعدًا في العمليات العسكرية المرتبطة بصراعات النفوذ، مما أسفر عن تدهور واضح في أداء المؤسسات الأمنية، مع ازدياد نفوذ الميليشيات المدعومة من إيران .وقد انعكس ذلك سلبًا على استقرار البلاد بشكل ملحوظ([xlix]).

2. التأثيرات السياسية

أدى التنافس إلى تعميق الانقسامات الطائفية والسياسية، لا سيما بين التيارات الشيعية والسنية والكردية، مما أضعف إمكانية تأسيس مؤسسات وطنية قوية ومستقرة([l]).

3. الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

أسفرت التوترات عن تعطيل الاستثمارات، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الفقر، مما زاد من الضغوط الملقاة على عاتق الحكومة العراقية وقوّض من إمكانات تحقيق التنمية المستدامة([li]).

يتسبب هذا التنافس أيضًا في عرقلة النمو الاقتصادي، حيث يتردد المستثمرون الأجانب في الدخول إلى السوق العراقية بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني. كما أن العراق يصبح أحيانًا رهينة لصراعات تتجاوز حدوده، مثل العقوبات على إيران التي تؤثر على النشاط التجاري معها([lii]).

4. التبعية والارتهان الخارجي

استِمرارُ التنافُسِ بينَ القُوى العالميّةِ على العراقِ يُؤدّي إلى زيادةِ اعتمادِهِ السياسيّ والاقتصاديّ على الآخَرينَ. وبَدَلًا من تَعزيزِ بِنَاءِ مؤسَّساتٍ سياديّةٍ مستقلّةٍ، تَميلُ النُّخَبُ العراقيّةُ غالبًا إلى الاعتمادِ على قُوى خارجيّةٍ لِضَمانِ الشَّرعيّةِ أو لِلحُصولِ على الحِمايةِ، الأَمرُ الذي يُساهِمُ في تَعميقِ أَزمةِ الدَّولةِ بشكلٍ كبيرٍ. ([liii]) .

المبحث الثالث: واقع الأمن القومي العراقي

يُواجِهُ العراقُ سِلسلةً من المشاكِلِ المُعقَّدةِ التي تُؤثِّرُ على أَمنِهِ واستِقرارِهِ السياسيّ. تَشمَلُ هذهِ المشكِلاتُ الأزماتِ الداخليّةَ العَميقةَ مثلَ الصِّراعاتِ السياسيّةِ والطائفيّةِ، إضافةً إلى تدخُّلاتِ دُوَلٍ أُخرى تُؤثِّرُ على سِيادتِهِ.

يُعَدُّ التَّعامُلُ مع هذهِ القضايا ضَروريًّا لِضَمانِ مُستقبَلٍ أَفضَلَ وأَكثرَ استِقرارًا للعراقِ.

المطلب الأول: التحديات الداخلية (السياسية، الطائفية، الأمنية)

أولا : التحديات السياسية

يُعَدُّ الوَضْعُ السياسيُّ في العراقِ من أَكبرِ التحدّياتِ التي تُهدِّدُ الأمنَ القوميَّ، إذ يُعاني النظامُ السياسيُّ من ضعفٍ مؤسَّسيٍّ وعَجزِ المؤسساتِ الحكوميّةِ عن تحقيقِ استقرارٍ شاملٍ.

يُعزى هذا الوَضْعُ إلى التنافُسِ الحادِّ بينَ الأحزابِ والقُوى السياسيّةِ المُتنوّعةِ، حيثُ يَسْيطِرُ الانقِسامُ الشَّديدُ ذو الطَّابعِ الطائفيّ والقوميّ بينَ المجتمعِ الشيعيّ والسُّنيّ والكرديّ على المشهدِ السياسيّ.

وقد تَرَتَّبَ على ذلكَ ظُهورُ تَحالُفاتٍ هَشّةٍ وغيرِ مُستقِرّةٍ، ما يُضعِفُ من كفاءةِ الدولةِ وفَاعليّتِها.

هذا الانقِسامُ العَميقُ يُلْقي بِظِلالِهِ السَّلبيةِ على آليّاتِ اتّخاذِ القرارِ، مما يُعيقُ قُدرةَ الحكومةِ على تحقيقِ الوَحدةِ الوطنيةِ، ويُعرِّضُ البِلادَ لتَدخُّلاتٍ خارجيّةٍ تُوظِّفُ هذه الانقساماتِ لخِدمةِ مصالحِ إقليميّةٍ.

بالإضافةِ إلى ذلكَ، تَفاقَمَت أَزمةُ الحُكمِ الرّشيدِ والفسادُ المستشري في مؤسَّساتِ الدولةِ من تعقيدِ الأزمةِ السياسيّةِ، وتُضعِفُ من قُدرةِ الدولةِ على حمايةِ أَمنِها القوميّ وضَمانِ استقرارِهِ ([iv]).

فَضْلًا عن أَنَّهُ، بَعْدَ عامِ 2003، تَعَرَّضَ العراقُ إلى انْهِيَارٍ كَبيرٍ في مُؤسَّساتِ الدولةِ نَتيجةَ الغَزْوِ، مما أَدّى إلى تَدَهْوُرِ البِنْيةِ الإداريةِ والتشريعيةِ، وعَجزِ الدولةِ عن بَسْطِ نُفوذِها بِشَكْلٍ فاعِلٍ في مختلفِ الجوانبِ.

وافتِقارُ الدولةِ إلى جِهازٍ بيروقراطيٍّ مِهنيٍّ، واعتمادُ النظامِ السياسيّ بِشَكْلٍ كَبيرٍ على المحاصَصةِ الطائفيّةِ، أَدّى إلى تَوزيعِ المناصبِ بينَ الأطرافِ السياسيةِ دونَ مُراعاةِ مَعاييرِ الكفاءةِ.

هذهِ الظاهرةُ ساهمت بِشَكْلٍ مُباشرٍ في إضعافِ الدولةِ وتحويلِها إلى "دولةِ محاصَصةٍ"، مما أَعاقَ تنفيذَ السياساتِ الأمنيّةِ والخدميّةِ بِكفاءةٍ. ([v]).

فضلا عن ان الفساد الذي يسيطر على مفاصل الدولة العراقية يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، إذ أدى إلى ضعف أداء الحكومة وتعزيز مشاعر السخط لدى الشعب([vi]).

ثانيًا :المعضلات الطائفية والاجتماعية

تُعَدُّ الطائفيةُ من أَبرزِ العواملِ التي تُعرقلُ الأمنَ الوطنيَّ في العراقِ، إذ أَصبَحَت أداةً تُستَخدَمُها بعضُ القِوى الإقليميّةِ لِتحقيقِ مصالحِها السياسيّةِ، كما استُغِلَّت داخليًّا لِتَعزيزِ الانقساماتِ وإعاقةِ العمليّةِ السياسيّةِ.

هذهِ الانقساماتُ الطائفيّةُ المُتجذِّرةُ بينَ الشيعةِ والسُّنةِ والأكرادِ أَضعَفَت الهويّةَ الوطنيةَ الجامعةَ، وأَدّت إلى اندلاعِ نِزاعاتٍ مُسلَّحةٍ وصراعٍ على النُّفوذِ داخلَ مُؤسَّساتِ الدولةِ.

إضافةً إلى ذلكَ، أَسْهَمَت الطائفيةُ في تَعزيزِ التفاوتِ في تَوزيعِ الثروةِ والفُرصِ الاقتصاديةِ، مما أَدّى إلى شُعورٍ بالغَبْنِ لدى بعضِ فئاتِ المجتمعِ، وهو ما يُثيرُ موجاتٍ من الاحتجاجِ ويَزيدُ من هَشاشةِ الأمنِ الداخليّ.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

في ضوءِ هذا الواقعِ، تَبقى إعادةُ بناءِ التعايشِ السلميّ وتَعزيزُ مُؤسَّساتِ الحُكمِ الشاملةِ واحدةً من أَبرزِ التحدّياتِ التي تُواجِهُ الأمنَ القوميَّ العراقيَّ. ([lvii]).

فضلا عن الأسباب الأخرى والتي أهمها ما يأتي :-

1- ان للانقسام المذهبي والعرقي أصبح التنوع الديني والقومي في العراق، نتيجة التدخلات الأجنبية وسوء إدارة التعددية، مصدراً للتوترات الداخلية حيث أدى الانقسام بين السنة والشيعة، وكذلك التوتر بين العرب والأكراد، إلى اندلاع نزاعات مسلحة مثل أزمة كركوك في عام 2017، وأدى ذلك إلى تآكل الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة .هذا الأمر يضعف اللحمة الداخلية ويشكل عائقاً أمام تحقيق أي مشروع وطني موحد([lviii]).

2- الخلافات الاجتماعية في مرحلة ما بعد داعش في أعقاب القضاء على تنظيم "داعش"، برزت تحديات تتعلق بعمليات العودة الطائفية والثأر في عدد من المناطق التي تم تحريرها .هذه التطورات ساهمت في تفاقم التوترات المجتمعية وأدت إلى زعزعة التماسك الاجتماعي، مما أسهم في خلق بيئة مهيأة لعودة الفكر المتطرف وانتشاره([lix]).

ثالثًا: المعضلات الأمنية

الوَضْعُ الأمنيُّ المُتردّي يُشَكّلُ تحدّيًا كبيرًا للأمنِ القوميّ العراقيّ، حيثُ لا تزالُ البِلادُ تُواجِهُ وُجودَ ميليشياتٍ مُسلَّحةٍ خارجَ إطارِ سيطرةِ الحكومةِ. إضافةً إلى ذلكَ، تَستمرُّ بَقايا تَنظيمِ داعشَ الإرهابيّ في شَنِّ هَجَماتٍ في بعضِ المناطقِ، مما يُعَمّقُ التحدّياتِ الأمنيّةَ.

تُعاني القُوّاتُ الأمنيّةُ الرسميةُ من أَوجُهِ قُصورٍ عديدةٍ، أَبرزُها ضعفُ التدريبِ والتجهيزِ، فضلًا عن تأثيرِ الانتماءاتِ السياسيّةِ والعشائريّةِ التي تُعرقلُ قُدرَتَها على فَرضِ سُلطةِ الدولةِ.

هذهِ الفوضى الأمنيّةُ تُساهِمُ في تَعزيزِ نُفوذِ الجماعاتِ المُسلَّحةِ وتَوسيعِ أنشطتِها، مما يُؤدّي إلى تَفاقُمِ تَعقيدِ المشهدِ الأمنيّ وَتَهديدِ استِقرارِ العراقِ على الصعيدَينِ الداخليّ والإقليميّ.

علاوةً على ذلكَ، يُشَكّلُ الانْتِشارُ الواسعُ للأسلِحةِ غَيرِ المَشروعَةِ وزِيادةُ النِّزاعاتِ العشائريّةِ عواملَ إضافيّةً تُضعفُ البِنيةَ الأمنيّةَ الوطنيةَ. ([lx]).

المطلب الثاني: التدخلات الإقليمية والدولية وتأثيرها على السيادة

تُعَدُّ إيرانُ واحدةً من أَهَمّ القُوى الإقليميّةِ التي انخرطت بِشَكْلٍ مباشرٍ وغيرِ مباشرٍ في الشؤونِ العراقيّةِ مُنذُ سُقوطِ النظامِ الأَسْبقِ في عامِ 2003.

يَهدِفُ هذا التدخّلُ بِالأَساسِ إلى تَعزيزِ نُفوذِها السياسيّ والعسكريّ والاقتصاديّ داخلَ العراقِ، وهو ما أَلْقى بِظِلالِهِ على مفهومِ السّيادةِ الوطنيةِ العراقيّةِ، وأَسهَمَ في نُشوءِ تحدّياتٍ مُتعدّدةٍ على المُستوياتِ الأمنيّةِ والاستقرارِ الداخليّ.

1. التدخلات الإيرانية

أ- تُعتَبَرُ إيرانُ الفاعِلَ الإقليميَّ الأَكْثَرَ تَأثيرًا على السّيادةِ العراقيّةِ، حيثُ تَستَنِدُ إلى شَبكةٍ واسعةٍ من الميليشياتِ السياسيّةِ والعسكريّةِ التي تَستفيدُ من دَعمٍ ماليٍّ وعسكريٍّ مُتواصِلٍ.

هذا الوَضْعُ يَمنَحُها قُدرةً على التّأثيرِ المباشرِ وغيرِ المباشرِ في القَراراتِ السياديّةِ للدّولةِ العراقيّةِ.

تَعتَمِدُ إيرانُ على استراتيجيّةِ نُفوذٍ تُتَمثّلُ في بِناءِ مَحاورَ سياسيّةٍ وعسكريّةٍ داخلَ العراقِ، تُستَخدَمُ لِتحقيقِ أَهْدافِها الإقليميّةِ.

وتَشمَلُ هذه الأهدافَ الضّغطَ على الولاياتِ المُتَّحِدةِ وحَلَفائِها، بالإضافةِ إلى تَقويضِ استِقرارِ الدّولِ المُجاوِرةِ التي تَعتبِرُها خُصُمًا لها.

يُشَكّلُ هذا النُّفوذُ الإيرانيُّ الكبيرُ تحدّيًا كَبيرًا لاستِقلالِ القَرارِ العراقيّ، ويُعيقُ جُهودَ بِناءِ مُؤسَّساتِ دولةٍ قويّةٍ ومُتَماسِكةٍ. ([lxi]).

إن الهيمنة السياسية لإيران على الأحزاب الشيعية في العراق قد جعلت السيادة العراقية رهينة للقرارات الإقليمية الإيرانية، خاصة فيما يتعلق بتشكيل الحكومات وتوزيع المناصب الأمنية([lxii]).

إن الهيمنة السياسية التي تمارسها إيران على الأحزاب الشيعية في العراق أدت إلى تقييد السيادة العراقية، مما جعلها مرتبطة بشكل كبير بالقرارات الإقليمية الصادرة عن إيران، لا سيما فيما يتعلق بتشكيل الحكومات وتوزيع المناصب الأمنية([lxiii]).

ب- التدخل الاقتصادي

تمارس إيران تأثيرًا اقتصاديًا ملحوظًا من خلال التجارة غير الرسمية واستثماراتها في مجالات الطاقة والبنية التحتية، إلى جانب سيطرتها على بعض المعابر الحدودية. هذه الروابط الاقتصادية تُعزز من اعتماد الاقتصاد العراقي على نظيره الإيراني، مما يؤثر بشكل مباشر على استقلالية القرار السياسي العراقي .

أظهرت دراسة أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية أن "حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران تجاوز 12 مليار دولار سنويًا، يتم الجزء الأكبر منه عبر وسائل غير رسمية، مما يجعل العراق أكثر عرضة للضغوط الاقتصادية التي تمارسها إيران."([lxiv]).

1. التدخلات التركية

أولاً :التدخل العسكري

تركيا قامت بإنشاء قواعد عسكرية دائمة في شمال العراق، خاصة في إقليم كردستان ومحافظة نينوى، ومن أبرز هذه القواعد قاعدة بعشيقة. إلى جانب ذلك، تنفذ تركيا عمليات عسكرية متكررة داخل الأراضي العراقية تحت ذريعة مكافحة "حزب العمال الكردستاني ."(PKK) ورغم مطالبات الحكومة العراقية بوقف هذه العمليات، تستمر أنقرة في تنفيذ التوغلات العسكرية دون إجراء تنسيق فعّال مع السلطات في بغداد.([lxv]).

شهدت تركيا تدخلات متباينة الأنماط داخل العراق، شملت عمليات عسكرية استهدفت التشكيلات الكردية المسلحة في المناطق الشمالية، بالإضافة إلى تأثيراتها الاقتصادية والسياسية المتمثلة في دعم جماعات معينة وتعزيز نفوذها في المناطق الحدودية .تشكل هذه التدخلات تحديًا صريحًا للسيادة العراقية، لاسيما أن بعضها يُنفّذ دون التنسيق مع الحكومة المركزية في بغداد، الأمر الذي أسفر عن تصاعد حدة التوترات بين الدولتين بشكل مستمر. فضلاً عن ذلك، تسعى تركيا إلى استثمار علاقاتها الاقتصادية والثقافية مع بعض المكونات العراقية لتعزيز نفوذها، مما يخلق معطيات جديدة تزيد من تعقيد الصراع الإقليمي([lxvi]).

ثانيًا :التدخل السياسي

تَسعى تركيا إلى التَّأثيرِ على قَراراتِ الحكومةِ العراقيّةِ من خلال دعمِ شَخصيّاتٍ أو تياراتٍ سياسيّةٍ سُنّيّةٍ وتركمانيّةٍ، خاصّةً في مناطقَ مثلَ كركوكَ والموصلِ.

تَهدِفُ هذه السياساتُ إلى تَعزيزِ نُفوذِها عبرَ هذه المُكوّناتِ. كما أنَّ الخِطابَ السياسيَّ التركيَّ غالبًا ما يُعالِجُ الموصلَ وكركوكَ كأنَّهُما كانتا مُرتبِطَتَين تاريخيًّا بتركيا، وهو ما يُشَكّلُ تهديدًا ضِمنِيًّا لوَحدةِ العراقِ. ([lxvii]).

4. التدخلات الدولية (الولايات المتحدة ودول أخرى)

أولاً: التدخل الأمريكي – الغزو والاحتلال(2003–2011)

تَولّت الولاياتُ المُتَّحِدةُ قيادةَ التحالفِ الدوليّ الذي قامَ بغزوِ العراقِ عام 2003، حيثُ أُطيحَ بالنظامِ السياسيّ القائمِ حينَها، وتأسَّسَت إدارةٌ مدنيّةٌ مُؤقّتةٌ تحتَ اسمِ "سلطةِ الائتلافِ المُؤقّتةِ."

أَدّى هذا الاحتلالُ إلى تَفكيكِ مُؤسَّساتِ الدولةِ، خاصّةً الجيشِ العراقيّ، مما أَضعَفَ البِنْيةَ السياديّةَ للعراقِ وتركَهُ في حالةٍ من الفراغِ الأمنيّ والسياسيّ. ([lxviii]).

ثانيًا :التأثير العسكري

المُستمرُّ، لما بعدَ عام 2011، رغم انسحابِ القواتِ الأمريكيةِ في نِهايةِ عام 2011، عادتِ الولاياتُ المُتَّحِدةُ إلى التواجدِ العسكريّ في العراقِ عام 2014 من خلال "التحالفِ الدوليّ لِمحاربةِ داعش."

تَمَّ إنشاءُ قواعِدَ عسكريّةٍ واستشاريّةٍ خاصّةٍ في مناطقَ مثلَ الأنبارَ وأربيلَ والتاجي، واستمرّتِ القواتُ الأمريكيةُ في لَعِبِ دورٍ فاعلٍ بِتوجيهِ السياساتِ الأمنيّةِ العراقيّةِ.

هذا التواجدُ المُستمرُّ، دونَ الحُصولِ على تَفويضٍ رسميٍّ من البرلمانِ العراقيّ، يُعَدُّ من أَبرزِ مظاهرِ التأثيرِ على السّيادةِ الوطنيةِ. ([lxix]).

أدى ذلك أيضًا إلى تحول العراق إلى ساحة نزاع بين واشنطن وطهران، خاصة بعد مقتل قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس في بغداد عام 2020، مما جعل الأراضي العراقية مسرحًا للصراع الإقليمي والدولي([lxx]).

تَظلُّ الولاياتُ المُتَّحِدةُ لاعبًا رئيسيًا على الساحةِ العراقيّةِ من خلال دَعمِها العسكريّ والسياسيّ.

وقد أَظهَرت التجربةُ السابقةُ لغزو العراقِ والانْعكاساتُ المُستمرّةُ لهذا الغزو على بِنْيةِ الدولةِ العراقيّةِ أَهَمّيّةَ هذا الدورِ. يُعتَبَرُ الوُجودُ الأمريكيُّ المُتَمثّلُ في القواعدِ العسكريّةِ والتّدخّلاتِ السياسيّةِ عاملاً يُساهِمُ في إضعافِ السّيادةِ الوطنيّةِ. إلى جانبِ ذلكَ، تُؤدّي قُوى دوليّةٌ أُخرى مثلَ روسيا والدّولِ الأوروبيّةِ أدوارًا مُتنوّعةً في العراقِ، مما يُضيفُ مزيدًا من التّعقيدِ للوضعِ الداخليّ. هذا التّدخّلُ الدوليُّ يَضعُ العراقَ في مواجهةِ تحدّياتٍ كبيرةٍ في سبيلِ تحقيقِ استقلالٍ كاملٍ في قَراراتِهِ السياسيّةِ والأمنيّةِ..([lxxi]).

ثالثًا :التدخلات الإخرى (المملكة المتحدة، فرنسا، التحالف العالمي)

ساهَمَت دولٌ أُخرى، مثلَ المملكةِ المتحدةِ وفرنسا، في العملياتِ العسكريّةِ واللوجستيّةِ داخلَ العراقِ ضمنَ إطارِ التحالفِ العالميّ.

وشَمِلَت هذه المُساهماتُ مشاركةَ قُوّاتٍ من هذه الدّولِ في تقديمِ المشورةِ والتّدريبِ للقوّاتِ العراقيّةِ.

ورغمَ أنَّ هذه المهامَّ تُبرَّرُ غالبًا بأنَّها دَعمٌ للحكومةِ العراقيّةِ، فإنَّ بعضَ الإجراءاتِ نُفِّذت بعيدًا عن الإشرافِ الكاملِ من الجانبِ العراقيّ، مما أَثارَ تَساؤلاتٍ حول مدى استقلاليّةِ القرارِ العسكريّ العراقيّ. ([lxxii]).

رابعًا: الأثر السياسي والاقتصادي

تَعَرَّضَت الحُكوماتُ العراقيّةُ المُتعاقِبةُ لضغوطٍ مُتواصلةٍ من الدولِ الغربيّةِ لدَفعِها نحو تَبنّي سياساتٍ مُعيّنةٍ، مثلَ قانونِ النفطِ والغازِ، والخُصخصةِ، والانفتاحِ الاقتصاديّ.

هذه التّدخّلاتُ أَثّرت بِشَكْلٍ واضحٍ على استقلاليّةِ القرارِ السياسيّ والاقتصاديّ في البِلادِ.

كما يَرى مُحلّلونَ أن العديدَ من مشاريعِ إعادةِ الإعمارِ التي قادتها جهاتٌ غربيّةٌ كانت تُخدِمُ في المقامِ الأول مصالحَ شركاتٍ أجنبيّةٍ، فيما تَمَّ إهمالُ أولويّاتِ التنميةِ الوطنيّةِ. ([lxxiii]).

خأمسا :التأثير السيادي العام تفكيك مؤسسات الدولة :

ساهمت تدخلات الاحتلال الأمريكي في خلق بيئة سياسية طائفية وغير مستقرة .تنوع مراكز القرار :أدى الوجود العسكري والدبلوماسي المكثف للقوى الأجنبية إلى إضعاف مركزية القرار العراقي .التبعية في السياسات الكبرى :استمرت الضغوط الدولية في توجيه سياسات العراق بشأن الأمن والطاقة والاقتصاد، بما لا يتوافق دائمًا مع المصالح الوطنية([lxxiv]).

المبحث الرابع: الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام العراق

في ظلّ الظروفِ الإقليميّةِ المُعقَّدةِ والضّغطِ الذي يُواجِهُ العراقَ داخليًّا وخارجيًّا، تَتزايدُ الحاجةُ الملحّةُ لتَبَنّي استراتيجياتٍ واضِحةٍ تَضمنُ حِمايةَ سِيادةِ البلادِ وتُعزّزُ من مكانتِها كطرفٍ مُتوازنٍ في المنطقةِ.

من بينِ الخياراتِ البارزةِ، يَظهَرُ مَفهومُ الحيادِ الإيجابيِّ كطَريقةٍ لِلابتعادِ عن الانحيازِ في النِّزاعاتِ الإقليميّةِ، وبِناءِ علاقاتٍ إقليميّةٍ تَستَنِدُ إلى المصالحِ المُشتركةِ وتَكونُ مُستقلّةً عن الضّغوطِ السياسيّةِ.

بالإضافةِ إلى ذلكَ، تَنشأُ أَهَمّيّةُ إعادةِ تَنظيمِ الجِهَازَينِ الأمنيِّ والدّبلوماسيِّ لِتحسينِ القُدرةِ على الحِفاظِ على الأمنِ الداخليِّ وتَعزيزِ دَورِ العراقَ بِفَعاليّةٍ على السّاحةِ الدوليّةِ.

تَهدِفُ هذهِ الإجراءاتُ المُتكاملةُ إلى تحقيقِ الاستقرارِ السياسيِّ وتَعزيزِ المُبادئِ الوطنيّةِ في مواجهةِ التحدّياتِ الحاليّةِ والمُستقبليّةِ.

المطلب الأول: الحياد الإيجابي كخيار استراتيجي

1. مفهوم الحياد الإيجابي وأهميته

الحياد الإيجابي يمثل خيارًا استراتيجيًا يتمثل في تجنب الاصطفاف مع أي من القوى الإقليمية أو الدولية المتنازعة، مع إقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف. بالنسبة للعراق، يُعد هذا التوجه فرصة لتقليل التدخلات الخارجية، وتعزيز السيادة الوطنية، والتركيز على بناء مؤسساته الوطنية وتقوية أمنه الداخلي.

يسمح هذا النهج للعراق بتجنب التورط في الصراعات الإقليمية الظاهرة، والابتعاد عن الأزمات التي قد تحول الدولة العراقية إلى ميدان لتنافس القوى الكبرى، مما يساهم في تحقيق المزيد من الاستقرار الداخلي.([lxxv]).

1. التحديات التي تواجه الحياد

يُواجِهُ تَنفيذُ سياسةِ الحيادِ الإيجابيِّ تحدّياتٍ مُتعدّدةً تَرتَبِطُ بالعديدِ من العواملِ الإقليميّةِ والدّوليّةِ.

من أبرَزِ تلك التحدّياتِ تَأثيراتُ القُوى الإقليميّةِ، لا سيّما إيرانَ وتركيا، إضافةً إلى الضّغوطِ الناتجةِ عن التّدخّلاتِ الأمريكيةِ والأجنبيّةِ في الشّؤونِ الداخليّةِ للدّولةِ.

عَلاوةً على ذلكَ، تُعَتَبَرُ هَشاشةُ المُؤسَّساتِ الوطنيةِ وحالةُ الاستقطابِ والتوتّرِ السياسيِّ في البِلادِ عوائقَ بارزةً تَحولُ دونَ تحقيقِ الحيادِ بِصورةٍ شاملةٍ.

كما تُفاقِمُ الأوضاعُ الداخليةُ تَدخّلاتِ الجماعاتِ المُسلَّحةِ المُرتبطةِ بِأطرافٍ إقليميّةٍ، مما يُضعِفُ قُدرةَ الدولةِ على تَطبيقِ حيادِها على نَحوٍ عَمليٍّ.

ومعَ أنَّ الوُصولَ إلى هذا الهدفِ يَتَسِمُ بالتّعقيدِ والصّعوبةِ، إلا أنّهُ يُمثّلُ خيارًا استراتيجيًّا مُهمًّا يَستوجِبُ بَذلَ الجُهدِ والمُساعي المُلحّةِ لِتحقيقِه. ([lxxvi]).

المطلب الثاني: بناء شراكات إقليمية متوازنة

1. أهمية الشراكات الإقليمية

إن بناء تحالفات إقليمية متوازنة يُعد ركيزة أساسية لتعزيز الأمن والاستقرار في العراق. يمكن لهذه التحالفات أن تسهم في دعم التنمية الاقتصادية، وتبادل المعلومات الأمنية، والتعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف.

كما أنّ التحالفات المتوازنة تمنح العراق مساحة أوسع للمناورة في السياسة الإقليمية، مما يتيح له الحفاظ على استقلال قراره السياسي بعيدًا عن تأثير أو هيمنة طرف محدد([lxxvii]).

2 .التحديات التي تواجه بناء الشراكات.

يواجه العراق تحديات عديدة في هذا المجال، من أبرزها الخلافات الإقليمية المستمرة بين دول المنطقة، إضافة إلى الضغوط التي تمارسها القوى الخارجية، بجانب الأزمات الداخلية التي تُعيق تنفيذ سياسات خارجية متماسكة وفعّالة.

كما أن التنافس الإقليمي والنزاعات الدينية والطائفية تُعد من العقبات الرئيسية أمام بناء شراكات ثابت([lxxviii]).

المطلب الثالث: إعادة هيكلة المنظومة الأمنية والدبلوماسية العراقية

1. ضرورة إعادة الهيكلة الأمنية

إعادة بناء الجهاز الأمني تعد خطوة أساسية لتعزيز سيادة الدولة العراقية وقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. يتطلب ذلك توحيد جميع الجماعات المسلحة تحت قيادة موحدة، والعمل على تطوير القوات الأمنية لرفع مستوى الاحترافية والكفاءة، مع فرض إجراءات صارمة للسيطرة على السلاح غير القانوني.

تستلزم هذه العملية إصلاحات شاملة تشمل مجالات التدريب والتنظيم والرقابة، بما يضمن تحقيق استقرار داخلي يسهم في تعزيز الأمن القومي.([lxxix]).

2.إصلاح الدبلوماسية العراقية

أولًا: تعزيز بناء مؤسسات دبلوماسية قوية واحترافية

تعاني وزارة الخارجية العراقية منذ عام 2003 من اختلالات تنظيمية ومؤسسية نتيجة هيمنة التعيينات الحزبية على حساب معايير الكفاءة والمهنية، مما ساهم في إضعاف الأداء الدبلوماسي للدولة. ويُعتبر غياب كوادر دبلوماسية مؤهلة ومتخصصة من أبرز العوامل التي أسهمت في ضعف تمثيل العراق على الساحة الدولية. لذا، يصبح من الضروري إنشاء معهد دبلوماسي عالي المستوى وتجديد البنية الإدارية للوزارة لتحقيق أداء أكثر فعالية([lxxx]).

ان الدبلوماسية في العراق تتطلب إصلاحًا شاملًا لتحقيق تنفيذ السياسة الخارجية بفعالية وتوازن .يتضمن ذلك العمل على تطوير الكوادر الدبلوماسية، تبني سياسات واضحة ومتناسقة، وتعزيز القدرات التفاوضية في المحافل الدولية .وجود دبلوماسية قوية وفعالة من شأنه أن يسهم في الحد من التدخلات الخارجية، تعزيز المصالح الوطنية، وترسيخ سمعة إيجابية للعراق على المستوى الدولي([lxxxi]).

ثانيًا: تعزيز استقلالية القرار الدبلوماسي وتجاوز الانقسامات الحزبية

تعد خضوع السياسة الخارجية للضغوط الحزبية والطائفية أحد أبرز التحديات أمام الدبلوماسية العراقية، وهو ما يظهر في التصريحات المتضاربة والمواقف غير المتسقة في المحافل الدولية. يتطلب التعامل مع هذا الأمر إصلاحات تهدف إلى تعزيز الرقابة البرلمانية وحماية وزارة الخارجية من التسييس، بما يضمن تبني موقف خارجي موحد يمثل مصالح البلاد بشكل واضح ومتوازن([lxxxii]).

1. التحديات في إعادة الهيكلة

تواجه جهود

الإصلاح تحديات كبيرة ترتبط بالسياسات الداخلية والخلافات السياسية، فضلاً عن مقاومة الجماعات المسلحة التي تعتبر الاحتفاظ بالسلاح والنفوذ إلى جانب ذلك، تعاني الدبلوماسية من نقص الموارد والكفاءات، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الوزارات، مما يقلل من .وسيلة لحماية مصالحها تأثير محاولاتها لتحقيق أهدافها بفاعلية([lxxxiii]).

المبحث الخامس: الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام العراق

في ظلّ التعقيداتِ المُتزايدةِ التي يُواجِهها العراقُ على الصعيدينِ الداخليّ والخارجيّ، تَبرُزُ الحاجةُ الملحّةُ لتَبَنّي استراتيجياتٍ مَدرُوسةٍ مَكّنتِ البِلادَ من حِمايةِ سِيادتِها وتَعزيزِ استقرارِها.

يَتطلّبُ هذا الوضعُ اتّباعَ طريقةٍ شاملةٍ تَشمَلُ التّخفيفَ من الصّراعاتِ الإقليميّةِ، وتَعزيزَ دَورِ العراقَ كدولةٍ مُستقلّةٍ ومُتوازنةٍ، فضلًا عن إعادةِ بِنَاءِ مُؤسَّساتِها الأمنيّةِ والدّبلوماسيّةِ لِتلبيةِ احتياجاتِ الوقتِ الحاليّ.

بِناءً على هذهِ القضايا، يَهدِفُ هذا الطَّرحُ إلى استعراضِ ثلاثةِ مساراتٍ استراتيجيةٍ رئيسيّةٍ:

اعتمادُ سياسةِ حيادٍ نَشِطٍ لِتَعزيزِ استقلالِ القرارِ العراقيّ، إنشاءُ شراكاتٍ إقليميّةٍ مُتوازنةٍ تُحقّقُ المصالحَ الوطنيةَ، وإعادةُ تنظيمِ المنظوماتِ الأمنيّةِ والدّبلوماسيّةِ لِضمانِ فَعاليّةِ الدولةِ في التّعاملِ مع تحدّياتِ الحاضرِ والمُستقبلِ.

المطلب الأول: الحياد الإيجابي كخيار استراتيجي

1. مفهوم الحياد الإيجابي وأهميته في السياق العراقي

الحَيادُ الإيجابيُّ ليسَ مُجرّدَ تَجنُّبٍ لاتّخاذِ قَراراتٍ فاصلةٍ أو الابتعادِ عن الصّراعاتِ، بل هو نهجٌ استراتيجيٌّ يَسعى لِتحقيقِ تَوازُنٍ دقيقٍ بينَ القُوى الإقليميّةِ والدّوليّةِ المُتَنافِسةِ في السّاحةِ العراقيّةِ.

يُعتَبَرُ الحَيادُ الإيجابيُّ واسِلةً لاستِعادةِ السّيادةِ الوطنيّةِ وحِمايةِ مَصالِحِ العراقَ بعيدًا عن أيّ شَكْلٍ من أشكالِ التّبعيّةِ.

في ظلّ ما يَمرُّ به العراقُ من تَعقيداتٍ ناتجةٍ عن تَقاطُعِ المَصالِحِ الإقليميّةِ والدّوليّةِ على أراضيهِ، يُصبِحُ انتِهاجُ الحَيادِ الإيجابيّ خيارًا يُتيحُ للعراقِ فُرصةً للتركيزِ على تَعزيزِ التنميةِ الداخليّةِ وتحسينِ الأوضاعِ الأمنيّةِ والسياسيّةِ، بعيدًا عن أن يكونَ مَسرحًا للصّراعاتِ.

بِهذَا المَعنى، يُمثّلُ الحَيادُ الإيجابيُّ رؤيةً استراتيجيةً تَهدِفُ إلى بِناءِ دولةٍ عراقيّةٍ قويّةٍ ومستقلّةٍ، تَمتلكُ القُدرةَ على إدارةِ علاقاتِها مع مختلفِ القُوى المُتَنافِسةِ بِمُرونةٍ وحِكمةٍ. ([lxxxiv]).

1. الشروط الأساسية لتحقيق الحياد الإيجابي

. تَحقيقُ الحَيادِ الإيجابيّ يَستلزمُ بِناءَ مُؤسَّساتِ دولةٍ قويّةٍ وفاعلةٍ تَتمكّنُ من فَرضِ سِيادَتِها على جميعِ أراضيها، بالإضافةِ إلى وُجودِ نِظامِ حُكمٍ يُوفّرُ مُشاركةً عادلةً لكلّ المُكوّناتِ، بعيدًا عن المحاصَصةِ الطائفيّةِ التي تُعرقلُ الاستقرارَ.

كما يَتطلّبُ الأمرُ وُجودَ سياسةٍ خارجيّةٍ مُتوازنةٍ تَهدِفُ إلى تَعزيزِ العلاقاتِ المُتوازنةِ مع الجيرانِ والدّولِ الكبرى، دونَ التّورُّطِ في تحالُفاتٍ عسكريّةٍ أو سياسيّةٍ قد تُقيّدُ استقلاليّةَ القرارِ.

من الضّروريّ كذلك تَنويعُ مَصادرِ الدّعمِ الاقتصاديّ والعسكريّ لتَقليلِ الاعتمادِ المُفرطِ على جهةٍ خارجيّةٍ واحدةٍ.

بالإضافةِ إلى ذلكَ، يَحتاجُ الحَيادُ الإيجابيُّ إلى تَعزيزِ القُدراتِ الدبلوماسيّةِ العراقيّةِ وتَّدريبِ الكوادرِ على مَهاراتِ التّفاوضِ والوِساطةِ لِنَشرِ هذا الموقفِ على الصّعيدِ الدّوليّ. ([lxxxv]).

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

1. تحديات تطبيق الحياد الإيجابي في العراق

على الرغم من الجاذبية التي يحملها الحياد الفعال كخيار استراتيجي، يواجه العراق تحديات جوهرية تعيق تحقيقه، ومن أبرز هذه العوامل :

- **الضغوط الإقليمية** :تحتفظ كل من إيران وتركيا وبعض دول الخليج بمصالح استراتيجية داخل العراق، وغالبًا ما تمارس هذه الدول ضغوطًا سياسية أو عسكرية أو اقتصادية بغية التأثير على مسار السياسة العراقية
- **التدخلات الأجنبية** :يشكل وجود قواعد عسكرية وقوات أجنبية على الأراضي العراقية عائقًا أمام تحقيق حياد كامل للحكومة العراقية
- **الانقسامات الداخلية:** تؤدي الخلافات السياسية والطائفية إلى إضعاف التماسك الوطني، مما يجعل من الصعب تبني موقف موحد ضروري لتطبيق سياسة الحياد.
- **الاعتماد الاقتصادي** :يمثل الاعتماد الكبير للعراق على بعض الدول في مجالات الطاقة والتجارة تحديًا أمام تحقيق الاستقلال الاقتصادي، الذي يُعد شرطًا أساسيًا لضمان موقف حيادي مستدام

.إن هذه المعوقات تجعل من تبني الحياد الفعال أمرًا معقدًا، لكنه يظل خيارًا استراتيجيًا جوهريًا ينبغي العمل على تحقيقه لضمان مستقبل مستقر للعراق([lxxxvi]).

المطلب الثاني: بناء شراكات إقليمية متوازنة

1. دور الشراكات الإقليمية في تعزيز الأمن والاستقرار

إقامةُ تحالُفاتٍ إقليميّةٍ مُتوازنةٍ يَعُدُّ قرارًا استراتيجيًّا يُعزّزُ قُدرةَ العراقَ على مُواجهةِ التحدّياتِ الأمنيّةِ والاقتصاديّةِ، كما يَدعمُ مكانتَهُ كفاعلٍ مُؤثّرٍ في المنطقةِ.

هذه الشراكاتُ تتيحُ تَبادُلَ المعلوماتِ الاستخباراتيّةِ، والتّعاونَ في مُواجهةِ الإرهابِ، وتطويرَ مشاريعَ اقتصاديّةٍ مُشتركةٍ تُساهِمُ في تحقيقِ الاستقرارِ العامّ.

عَلاوةً على ذلكَ، يُمكِنُ للعراقِ من خلالِ هذه التحالُفاتِ تَحسينَ موقعِه الدبلوماسيّ، وتخفيفَ الضّغوطِ السياسيّةِ النّاتجةِ عن تَنافُسِ القُوى الإقليميّةِ، وبِناءَ شراكاتٍ مُرنةٍ تَرتكِزُ على المصالحِ المُشتركةِ بدلًا من الأيديولوجيّاتِ..([lxxxvii]).

1. نماذج ناجحة في بناء شراكات إقليمية متوازنة

يُمكِنُ للعراقِ الاستفادةَ من تَجارِبَ بعضِ الدولِ المُجاورةِ التي حَقّقت نَجاحًا في تحقيقِ تَوازُنٍ في علاقاتِها الخارجيّةِ، مثلَ الإماراتِ التي تَمكّنت من الحِفاظِ على علاقاتٍ طيّبةٍ مع كلٍّ من إيران والدّولِ الغربيّةِ، أو الأردنِ الذي يَتّبِع نهجًا مُتوازنًا في سياستِه الخارجيّةِ، مُبنيًّا على الحَيادِ والتّعاونِ مع مختلفِ الأطرافِ.

استنادًا إلى هذهِ التّجارِبِ، يَستطيعُ العراقُ تطويرَ شراكاتٍ استراتيجيةٍ مع دولِ الجوارِ بما يُعزّزُ مصالحَهُ الاقتصاديةَ والأمنيّةَ.

على سبيلِ المثالِ، يُمكِنُهُ تَعزيزَ التعاونِ مع تركيا في مَجالاتِ الطّاقةِ والتّجارةِ، ومع إيران في القضايا المُتعلّقةِ بالمياهِ والنّفطِ، ومع دولِ الخليجِ في مَجالاتِ الاستثمارِ والتنميةِ..([lxxxviii]).

1. الصعوبات والتحديات في بناء الشراكات المتوازنة

تواجه الشراكات الإقليمية المتوازنة عدة تحديات، منها:-

1. التوترات والنزاعات الإقليمية :النزاعات المستمرة مثل الخلاف بين إيران والسعودية والصراع التركي–الكردي تؤثر بشكل مباشر على قدرة العراق في تحقيق توازن في تحالفاته

2. القيود الدولية: القوى الكبرى تمتلك مصالح متباينة قد تتعارض مع أولويات العراق، مما يضعه في مواقف معقدة وصعبة
3. الأزمات الداخلية: الانقسامات السياسية والطائفية داخل العراق تُضعف إمكانية اتخاذ قرارات استراتيجية واضحة وفعالة في مجال السياسة الخارجية .هذه التحديات تجعل من بناء شراكات إقليمية متوازنة مهمة صعبة تتطلب قيادة سياسية واعية ومرنة([lxxxix]).

المطلب الثالث: إعادة هيكلة المنظومة الأمنية والدبلوماسية العراقية

1. أهمية إعادة الهيكلة الأمنية لتعزيز الأمن القومي

إعادةُ تَنظيمِ الجِهازِ الأمنيِّ تَعُدُّ خُطوةً حاسِمةً لِتعزيزِ سُلطةِ الدولةِ العراقيّةِ، خاصّةً في ظلّ التّعدّديةِ المُسلَّحةِ، وتشابُكِ الانتماءاتِ السياسيّةِ، وانْتِشارِ الفسادِ، التي أضعَفَت قُدرةَ الدولةِ على فَرضِ الأمنِ والاستقرارِ.

يَجبُ أن تَشمَلَ عَمليّةُ إعادةِ التّنظيمِ دَمْجَ الجماعاتِ المُسلَّحةِ ضمنَ القوّاتِ النّظاميّةِ، والعملَ على إصلاحِ الأجهزةِ الأمنيّةِ من خلال تحديثِ بَرَامِجِ التّدريبِ وتطويرِ المُعَدّاتِ.

بالإضافةِ إلى ذلكَ، يَنبغي تَرسيخُ مبدأِ خُضوعِ جميعِ القوّاتِ حَصْريًّا لِسُلطةِ الدولةِ.

كما يَتعيّنُ تَكثيفُ الجهودِ لِتطويرِ آلياتِ مُراقبةِ الأسلِحةِ غيرِ الشّرعيّةِ، وتَعزيزِ التّعاونِ مع المُجتمعِ الدّوليّ لتحسينِ قُدراتِ مُواجهةِ التّهديداتِ الإرهابيّةِ. ([xc]).

1. تطوير الدبلوماسية العراقية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

تُعاني الدبلوماسيةُ العراقيّةُ من مُشكلاتٍ مُتعدّدةٍ تَشمَلُ ضعفَ التنسيقِ وقِلّةَ التّنظيمِ، إضافةً إلى نُقصٍ في الكفاءاتِ المؤهّلةِ وتراجعِ البِنيةِ التحتيّةِ اللازمةِ لدَعمِ الأداءِ الدبلوماسيّ.

إنَّ إعادةَ تَنظيمِ المنظومةِ الدبلوماسيةِ تَقتَضي وَضعَ استراتيجيةٍ شاملةٍ وواضحةٍ تَتَماشى مع المصالحِ الوطنيةِ العليا، كما تَستلزمُ تَعزيزَ قُدراتِ الكوادرِ العاملةِ من خلال التّدريبِ على مَهاراتِ التّفاوضِ والوِساطةِ واستِثمارِ التّجارِبِ الدّوليّةِ الرّائدةِ في هذا المجالِ.

إنَّ وُجودَ دبلوماسيةٍ فَعّالةٍ يُعَدُّ عنصراً أساسيًّا يُمكّنُ العراقَ من إدارةِ علاقاتِهِ الدّوليّةِ بِمُرونةٍ وكفاءةٍ، مما يُساهِمُ في تَقليلِ التّأثيراتِ الخارجيّةِ غيرِ المَرجوبِ فيها وتَعزيزِ مكانةِ البلادِ وصورتِها في الأوساطِ والمحافلِ الدّوليّةِ.

كما أنَّ تَطويرَ آلياتِ تنسيقٍ فَعّالٍ بين الوزاراتِ والجهاتِ الحكوميّةِ المختلفةِ يُعَدُّ ضَروريًّا لضمانِ تحقيقِ سياساتٍ خارجيّةٍ مُتكاملةٍ ومستدامةٍ تَدعمُ المصالحَ الوطنيةَ وتَرتقي بِأداءِ الدبلوماسيةِ العراقيّةِ إلى مُستوياتٍ أعلى من التّميزِ. ([xci]).

1. التحديات التي تواجه عمليات إعادة الهيكلة

. تشمل أبرز التحديات ما يلي:-

- ممانعة الجماعات المسلحة: التي تُعد وجودها خارج إطار المؤسسات الرسمية مصدر قوة ونفوذ يُعيق الجهود التنظيمية.
- القصور الإداري: يتمثل في نقص الكفاءات البشرية وتداخل الصلاحيات، مما يؤدي إلى تأخير تنفيذ الإصلاحات بشكل فعال.
- التأثير السياسي :تدخل القوى السياسية المتنوعة يعقّد عمليات إعادة الهيكلة والتنظيم، مما يعرقل تحقيق الأهداف المرجوة.
- محدودية الموارد المالية: تعيق الإمكانات المادية المحدودة التطبيق الشامل للبرامج الإصلاحية .على الرغم من هذه التحديات، فإن التغلب عليها يُعد ضرورة أساسية لتحقيق آفاق طويلة الأمد للأمن والاستقرار المستدام([xcii]).

الخاتمة

يُمثّلُ الأمنُ الوطنيُّ العراقيُّ الرّكيزةَ الأساسيّةَ لِاستقرارِ الدولةِ واستمرارِها، لكنّهُ يُواجِهُ تحدّياتٍ مُعقّدةً تَتمثّلُ في الانقساماتِ السياسيّةِ، والتّدخّلاتِ الخارجيّةِ، وضعفِ البِنيةِ الأمنيّةِ والمؤسّساتيّةِ.

تَعزيزُ الأمنِ الوطنيّ يَتطلّبُ بِناءَ مُؤسّساتٍ قويّةٍ، وتَفعيلَ دَورِ الدولةِ في ضَبطِ انتشارِ السّلاحِ، واعتمادَ سياساتٍ خارجيّةٍ مُتوازنةٍ تَحافظُ على السّيادةِ وتَجنّبُ الانخِراطَ في محاورَ إقليميّةٍ أو دَوليّةٍ.

فَمَن دونَ استقرارِ الأمنِ الوطنيّ، يَبقى العراقُ عُرضةً للمخاطرِ الداخليّةِ والخارجيّةِ التي تُحَوّلُ دونَ تحقيقِ تقدّمِه وتُعزّزُ مِن تَهديدِ استقلالِه.

النتائج :-

- يعاني الأمن الوطني العراقي من حالة هشاشة واضحة وضعف متزايد نتج عن تراكم عدد من العوامل الداخلية والخارجية، مما يجعله عرضة للاختراق المستمر والتهديدات المختلفة .
- تعتبر الانقسامات السياسية والطائفية واحدة من أبرز العوامل التي تعيق تحقيق الاستقرار على المستويين الأمني والمؤسساتي، حيث تحول دون صياغة رؤية وطنية موحدة وشاملة .
- الإشكاليات الناجمة عن التدخلات الخارجية تمثل تحدياً كبيراً لقدرة العراق على ممارسة سيادته الكاملة، وتؤثر سلباً على استقلالية الدولة في اتخاذ قرارات تخدم مصالحها الوطنية .
- تعاني البلاد من خلل عميق في البنية الأمنية، مقروناً بانتشار السلاح خارج إطار السيطرة الرسمية، مما يشكّل تهديداً جوهرياً لاستقرار الدولة ومحاولاتها لترسيخ سلطة القانون .
- افتقار العراق إلى استراتيجية واضحة ومنهجية في سياسته الخارجية يحدّ من فعاليته على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما يقوّض قدرته على تكوين تحالفات متوازنة تخدم مصالحه الوطنية .
- إلى جانب ذلك، تؤدي غياب
- مؤسسات حكومية قوية وقادرة إلى عرقلة جهود ترسيخ الأمن الوطني بصورة مستدامة، الأمر الذي ساهم في استمرار حالة الفوضى في بعض المناطق داخل البلاد .

التوصيات :

1. تبني سياسة الحياد الإيجابي كخيار استراتيجي يعزز السيادة الوطنية ويحد من التدخلات الخارجية، مع ضرورة تحقيق توافق وطني داخلي لدعم هذا التوجه .
2. توسيع الشراكات الإقليمية مع تجنب الانحياز لطرف دون آخر، مع التركيز على المصالح المشتركة وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والأمنية .
3. .إجراء إصلاح شامل للمنظومة الأمنية بهدف دمج كافة الفصائل المسلحة تحت قيادة الدولة، إلى جانب مكافحة انتشار السلاح غير القانوني وتعزيز الكفاءات التدريبية واللوجستية.
4. تحسين أداء الدبلوماسية العراقية عبر تطوير كوادر متخصصة، ووضع استراتيجية واضحة للسياسة الخارجية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية لرفع مكانة العراق على المستويين الإقليمي والدولي.

5. مواجهة الانقسامات السياسية والطائفية من خلال تقوية دولة القانون والمؤسسات، بما يضمن تمثيلاً منصفاً لكافة المكونات ويهيئ بيئة سياسية مستقرة.

[i] Date of entry: Weiner, John, Introduction to National Security, translated by Sami Abdel Rahman, Cairo: Dar Al Nahda, 2021, pp. 20–45.

[ii] Wolfers, Arnold. "National Security as an Ambiguous Symbol", *Political Science Quarterly*, Vol. 67, No. 4 (1952), p. 481

[iii] Lippmann, Walter. *U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic*. Little, Brown and Company, 1943.p11.

[iv] Buzan, Barry. *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*. Lynne Rienner Publishers, 1991.p20

[v] Al-Arabi, Nabil. Arab National Security: Concept and Challenges. Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004, p. 9..

[vi]Baldwin, D. A. (1997). The concept of security. *Review of International Studies*, 23(1), 5–26.

[vii] Lake, D. A. (1992). Economic security: A neglected concept. In E. A. Kolodziej & R. E. Kanet (Eds.), *Security in the Post-Cold War World*. Edward Elgar Publishing,p98.

[viii] Buzan, B. (1991). *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era* (2nd ed.). Lynne Rienner Publishers,p67.

[ix] Waever, O., Buzan, B., Kelstrup, M., & Lemaitre, P. (1993). *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*. Pinter Publishers،p43.

[x] Matthew, R. A., Barnett, J., McDonald, B., & O'Brien, K. (Eds.). (2010). Global Environmental Change and Human Security. MIT Press,p68

[xi] Al-Hamidi, Fouad, National Security and Its Modern Dimensions, Baghdad: Dar Al-Ma'rifa, 2023, pp. 60–95.

[xii] De Blij, H. J., & Murphy, A. B. (2009). *Human Geography: People, Place, and Culture*. Wiley.

[xiii] Buzan, B. (1991). *People, States and Fear*. Lynne Rienner Publishers,p75.

[xiv] Sen, A. (1999). *Development as Freedom*. Alfred A. Knopf,p22.

[xv] Goldstone, J. A. (2002). Population and security: How demographic change can lead to violent conflict. *Journal of International Affairs*, 56(1),p32.

[xvi] Arquilla, J., & Ronfeldt, D. (1996). *The Advent of Netwar*. RAND Corporationp47.

[xvii] Walt, S. M. (1991). The renaissance of security studies. *International Studies Quarterly*, 35(2), 211–239.

[xviii] Al-Sayed, Mahmoud, National Security Variables in the Modern Era, Cairo: Anglo-Egyptian Library, 2022, pp. 105–130.

[xix] Robinson, Kenneth, Globalization and State Security: Challenges and Responses, New York: Random House, 2020, p. 75

[xx] Buzan, B., Waever, O., & de Wilde, J. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Lynne Rienner Publishersp84.

[xxi] Keohane, R. O., & Nye, J. S. (2000). Power and Interdependence (3rd ed.). Longman,p45.

[xxii] Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D., & Perraton, J. (1999). *Global Transformations: Politics, Economics and Culture*. Stanford University Press.

[xxiii] Singer, P. W., & Friedman, A. (2014). Cybersecurity and Cyberwar: What Everyone Needs to Know. Oxford University Press.

[xxiv] Kissinger, Henry, International Relations and the Theory of Balance and Power, translated by Muhammad Abd al-Latif, Cairo: Dar al-Nahda al-Arabiyya, 2018, p. 45

[xxv] Morgan, Patrick, Realist Theory in International Relations, London: London University Press, 2020, pp. 89–112.

[xxvi] Alexander, James, Social Construction in International Relations: Identity and Conflict, New York: Columbia University Press, 2019, pp. 115–140.

[xxvii] Reisz, Eric, Game Theory in International Relations: A Strategic Analysis of Conflicts, Washington: Institute for Policy Studies, 2021, p. 60

[xxviii] Filkins, D. (2017). The Shadow Commander: Soleimani, the US, and Iran's Regional Strategy. The New Yorker.

[xxix] Alfoneh, A. (2018). Iran Unveiled: How the Revolutionary Guards Is Transforming Iran from Theocracy into Military Dictatorship. AEI Press.

[xxx] Phillips, Christopher. *Battleground: The Middle East*, Yale University Press, 2024،p85.

[xxxi] Robins, P. (2017). Turkey and the Middle East: Frontiers of Political Power. I.B. Tauris.

[xxxii] Kirişci, K. (2020). Turkey and the Middle East. Brookings Institution.

[xxxiii] Al-Haddad, Samir, Security Theory for Small States, Dar Al-Kitab Al-Akadimi, Amman, 2016, p. 65.

[xxxiv] Larrabee, F. S. (2018). Turkey's Policies in the Middle East: Challenges and Opportunities. RAND Corporation.

[xxxv] Nasr, V. (2006)، The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future، New York: W. W. Norton & Company.

[xxxvi] Phillips, C. (2016) ، The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East، New Haven: Yale University Press.

[xxxvii] Cordesman, A. H. (2015)، The Arab-U.S. Strategic Partnership and the Changing Security Balance in the Gulf، Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS).

[xxxviii] Baldwin, D. A. (1985). Economic Statecraft. Princeton University Press,p63.

[xxxix] Al-Mahdi, Ali, The Political Economy of Regional Competition in the Middle East, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2023, p. 112

[xl] Herman, E. S., & Chomsky, N. (1988). *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media*. Pantheon Books.

[xli] Hosni, Maryam, "Media and its Role in Regional Competition," Journal of Media and Communication, Cairo University, 2024, p. 38

[xlii] Byman, D. (2005). Deadly Connections: States That Sponsor Terrorism. Cambridge University Press.

[xliii] Al-Najjar, Sami, Armed Groups and Their Impact on the Regional Balance, Center for Strategic Studies, Beirut, 2022, p. 98.

[xliv] Rid, T. (2020). Active Measures: The Secret History of Disinformation and Political Warfare. Farrar, Straus and Giroux.

[xlv] Mahmoud, Ziad, "Cybersecurity and Regional Pressure Tools," Journal of Electronic Security Studies, 2024, pp. 54–60..

[xlvi] Nye, J. S. (2004). *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. PublicAffair,p76.

[xlvii] Haddad, F. (2020). Iraq: Security, political fragmentation and the regional context. Middle East Institute.

[xlviii] Knights, M. (2021). The Iran-backed militia threat to US interests in Iraq. Washington Institute for Near East Policy,p44.

[xlix] Al-Iraqi, Fahd, Security Challenges in Iraq after 2010, Baghdad: Center for Iraqi Studies, 2022, p. 110

[l] Hamza, Ziad, "Sectarian Politics and the Crisis of the Iraqi State," Journal of Political Studies, University of Baghdad, 2023, p. 78

[li] Al-Moussawi, Khaled, The Iraqi Economy between Internal and Regional Challenges, Dar Al-Nahda, 2024, p. 65.

[lii] International Crisis Group. (2018). Rebuilding the Iraqi Economy: Policy Challenges in a Turbulent Contextp21.

[liii] Dodge, T. (2013). State and society in Iraq ten years after regime change: The rise of a new authoritarianism. International Affairs, 89(2),p 241.

[liv] Al-Hamami, Ali, The Iraqi State and the Challenges of Institution Building after 2003, Baghdad: Dar Al-Nahda, 2023, p. 62.

[lv] Dawisha, A. (2009). Iraq: A Political History. Princeton University Press.

[lvi] Transparency International. (2024). *Corruption Perceptions Index 2023*. Retrieved from https://www.transparency.org

[lvii] Al-Sayed, Muhammad, "Sectarianism and Iraq's National Security," Journal of Political Research, University of Baghdad, 2022, p. 48.

[lviii] Haddad, F. (2011). Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity. Oxford University Press.

[lix] International Crisis Group. (2018). *Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State*. Retrieved from https://www.crisisgroup.org

[lx] Al-Zahrani, Fouad, Security Threats in Iraq: Assessment and Confrontation Strategies, Center for National Security Studies, 2024, p. 60

[lxi] Al-Najjar, Sami, Iranian Intervention in Iraq: Its Dimensions and Implications, Beirut: Center for Strategic Studies, 2023, p. 77

[lxii] **Awda, Fouad. (2017). Iranian Intervention in Iraq and Its Impact on National Sovereignty. Baghdad: Dar Al-Ma'rifa, p. 145..**

[lxiii] Awda, Fouad. (2017). Iranian Intervention in Iraq and Its Impact on National Sovereignty. Baghdad: Dar Al-Ma'rifa, p. 17.

[lxiv] Strategic Studies Center. (2019). Iraq-Iran Economic Relations and Their Impact on Iraqi Sovereignty. Baghdad: Strategic Studies Center,p53.

[lxv] Karim, Ahmed Hassan. (2021). Iraqi Sovereignty in the Shadow of Regional Threats: A Case Study of Turkish Intervention. Baghdad: Center for Middle East Studies, p. 101..

[lxvi] Oglu, Murad, "Türkiye and Iraq: Border and Security Challenges," Middle East Journal of International Studies, 2023, p. 91.

[lxvii] Al-Shammari, Qasim Abdul. (2019). The Struggle for Mosul: The Historical and Political Dimensions of the Turkish Intervention. Journal of Regional Studies, Issue 45, p. 74..

[lxviii] Dodge, Toby. (2012). Iraq: From War to a New Authoritarianism. Routledgep,p44.

[lxix] Hiltermann, Joost. (2020). Iraq's Paralyzed Sovereignty. International Crisis Group,pp9-11.

[lxx] Al-Qarawee, Hasan. (2021). The U.S.-Iran Rivalry and Its Impact on Iraq. Carnegie Middle East Center,p50.

[lxxi] Jones, Michael, The United States and Iraq: From Occupation to Coalition, Washington: Institute for Middle East Studies, 2022, p. 112.

[lxxii] Cordesman, Anthony H. (2016). The Military Balance in the Middle East: U.S. and Global Strategic Interests. CSISp93.

[lxxiii] Jabar, Faleh A. (2018). The Political Economy of Post-ISIS Iraq: Dependency and Fragmentation. Iraq Studies Journal, Issue 12, p. 7

[lxxiv] Ismael, Tareq Y., & Ismael, Jill S. (2015). *Iraq in the Twenty-First Century: Regime Change and the Making of a* Failed State. Routledge,p118.

[lxxv] Al-Karkhi, Sami, Positive Neutrality in Iraqi Foreign Policy: An Analytical Study, Baghdad: Dar Al-Mustaqbal, 2022, p. 12

[lxxvi] Al-Azzawi, Nizar, Positive Neutrality in the Middle East: Iraq as a Model, Beirut: Center for Political Studies, 2023, p. 77

[lxxvii] Al-Fatlawi, Muhammad, Regional Partnerships and Their Role in Iraqi National Security, Baghdad: Dar Al-Hikma, 2024, p. 120.

[lxxviii] Al-Zuhairi, Sami, Regional Challenges to Building Balanced Iraqi Partnerships, Center for Strategic Studies, 2024, p. 75.

[lxxix] Al-Abadi, Haitham, Restructuring the Iraqi Security Forces: Between Reality and Ambition, Baghdad: Dar Al-Furat, 2023, p. 90

[lxxx] Abdul Karim Majeed, Iyad, and Muhammad, Burhan Ali. (2018). "Iraqi Diplomacy Towards the Arab World Before 2018: An Analytical Study." Tikrit Journal of Political Science, Issue 14, p. 170.

[lxxxi] Al-Yousfi, Raed, The Role of Iraqi Diplomacy in Strengthening National Security, University of Baghdad, 2024, p. 66.

[lxxxii] Chatham House. (2021). Politically sanctioned corruption and barriers to reform in Iraqp1-2.

[lxxxiii] Al-Attar, Sami, Internal Challenges in Building a Strong Iraqi Security and Diplomatic System, Center for Political Studies, 2024, p. 73

[lxxxiv] Al-Karkhi, Sami, Positive Neutrality in Iraqi Foreign Policy: An Analytical Study, Baghdad: Dar Al-Mustaqbal, 2022, p12 .

[lxxxv] Al-Moussawi, Jassim, "Political Conditions for Achieving Positive Neutrality in Iraq," Journal of Politics and International Security, 2023, p. 55.

[lxxxvi] Al-Azzawi, Nizar, Positive Neutrality in the Middle East: Iraq as a Model, Beirut: Center for Political Studies, 2023, p. 77.

[lxxxvii] Al-Fatlawi, Muhammad, Regional Partnerships and Their Role in Iraqi National Security, Baghdad: Dar Al-Hikma, 2024, p. 125.

[lxxxviii] Nasser, Hoda, "Strategies for Building Regional Partnerships: Lessons from Arab Experiences," Journal of International Relations, 2023, p. 90.

[lxxxix] Al-Zuhairi, Sami, Regional Challenges to Building Balanced Iraqi Partnerships, Center for Strategic Studies, 2024, p. 58.

[xc] Al-Abadi, Haitham, Restructuring the Iraqi Security Forces: Between Reality and Ambition, Baghdad: Dar Al-Furat, 2023, p

[xci] Al-Yousfi, Raed, The Role of Iraqi Diplomacy in Strengthening National Security, University of Baghdad, 2024, p. 47

[xcii] Al-Attar, Sami, Internal Challenges in Building a Strong Iraqi Security and Diplomatic System, Center for Political Studies, 2024, p. 110.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

مخاطر وفوائد تكوين الأقاليم في الواقع العراقي بعد العام 2005

م.م. عمار عايد كطوف

جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية

https://orcid.org/0009-0006-6683-2848

Ammar.ayed@nahrainuniv.edu.iq

610.65441/umisa.2025.0111

الملخص:

يعد الدستور العراقي الدائم لعام 2005 من أكثر الدساتير العراقية التي تنص صراحةً، وبنصوص دستورية مفصلة على الأقاليم وتكوينها، وعلاقاتها مع الحكومة الاتحادية ؛ بل أقر هذا الدستور (الذي يعد أول دستور دائم للدولة العراقية) بأن إقليم كردستان إقليماً اتحادياً، وشكلت تلك النصوص تيارين، أو توجهين: أحدهما متخوف من فكرة تكوين الأقاليم، ودعت الى رفض هذه الفكرة، أو تأجيلها على أقل تقدير إلى وقت أبعد لتثبيت الديمقراطية أولاً بشكل أوسع، وهذا التيار يصنف فكرة تكوين الأقاليم ضمن خانة المخاطر التي تواجه الدولة العراقية، والثاني: هو متفائل بفكرة تكوين الأقاليم، ويعدها مصدراً جاذباً للفوائد في الواقع العراقي، نظراً لما تحمله من مزايا في التنظيم السياسي، والإداري، والقانوني، والاقتصادي.

وما بين هاذين التيارين، أو التوجهين اخذت الدولة العراقية من مرحلة الى أخرى تظهر فيها دعوات تكوين الأقاليم أسوة بإقليم كردستان تلك الدعوات تتراوح بين دعوات القوى السنية في انشاء إقليم السنة الذي يضم: نينوى، الانبار، صلاح الدين، ديالى فضلاً عن مناطق حزام بغداد، وما بين إقليم البصرة، او إقليم الجنوب، كما أن تلك الدعوات تتجدد كل ما مرت بهِ الدولة العراقية بأزمات اقتصادية، وأمنية، وسياسية لجوءاً إلى إيجاد حلول، أو فوئد قد تعطيها فكرة تكوين الأقاليم، إلا أنه يبقى هاجس الخوف، والمخاطر حاضراً بتضاعف تلك الأزمات الى أزمات أكبر من تكوين الأقاليم ألا وهي تقسيم الدولة العراقية وهو ما يتخوف منه التيار الرافض لتكوين الأقاليم، من ذلك نستعرض هذا البحث عبر بيان فوائد تكوين الأقاليم إذ ما اخذت به الدولة العراقية، وبيان ماهي المخاطر الناتجة عن ذلك.

الكلمات المفتاحية: الأقاليم، الدستور، الفوائد، المخاطر، الفيدرالية.

The risks and benefits of forming regions in Iraq after 2005

Assistant lecturer: Ammar Ayyed Kattoof
Al-Nahrain University/College of Political Science
https://orcid.org/0009-0006-6683-2848
Ammar.ayed@nahrainuniv.edu.iq
610.65441/umisa.2025.0111

Abstract:

The permanent Iraqi constitution of 2005 is one of the Iraqi constitutions that most explicitly stipulates, with detailed constitutional texts, the regions, their formation, and their relations with the federal government. This constitution (which is the first permanent constitution of the Iraqi state) even declared the Kurdistan region a federal region. These texts formed two currents, or trends: one of them is afraid of the idea of forming regions, and called for rejecting this idea, or at least postponing it to a later time to establish democracy first on a broader scale. This current classifies the idea of forming regions within the category of risks facing the Iraqi state. The second: is optimistic about the idea of forming regions, and considers it an attractive source of benefits for the Iraqi reality due to the advantages it carries in political, administrative, legal, and economic organization.

Between these two currents or orientations, the Iraqi state has moved from one stage to another, during which calls for the establishment of regions emerged, similar to the Kurdistan Region. These calls vary between the demands of Sunni powers to establish a Sunni region that includes: Nineveh, Anbar, Salah al-Din, Diyala, in addition to the areas of the Baghdad Belt, and between the Basra Region or the Southern Region. These calls are renewed each time the Iraqi state faces economic, security, or political crises, seeking solutions or benefits that might be provided by the idea of establishing regions. However, the looming fears and risks persist, as these crises could escalate to greater crises than the formation of regions, namely the division of the Iraqi state, which is what those opposing the establishment of regions fear. From this, we will explore this research by explaining the benefits of establishing regions if the Iraqi state takes this path and outlining the potential risks resulting from it.

Keywords: regions, constitution, benefits, risks, federalism.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

المقدمة.

تعتبر فكرة تكوين الأقاليم، والفيدرالية أنموذجاً للحكم، والإدارة حديثاً على الواقع العراقي، والتجربة السياسية العراقية لاسيما بعد العام 2003 بل أنهُ لم تكن هناك توجهات، أو مطالب لا من الأكراد، ولا غيرهم بالفيدرالية، وتكوين الأقاليم، إلا أن هذه التوجهات اخذت تتبلور، ويتأسس لها أبان الهيأة الأمريكية لتغيير نظام الحكم في العراق قبل العام 2003، ومطالبة المعارضة العراقية في العام 1991 التي كان الأكراد جزء كبير، و مساهم فيها، وهو ما ثبت بنصوص دستورية بأن يكون إقليم كردستان إقليماً إتحادياً عند إقرار دستور العراق الدائم لعام 2005، فبالإمكان أن نثبت أن بداية تطبيق الفيدرالية، والأقلمة في العراق بشكل فعلي هو بعد العام 2003، إلا أن هذا التطبيق لم يثبت نجاحهُ، كما يمكن أن نقول: لم يثبت فشلهُ،و يمكن القول بأن تجربة الإقليم في كردستان نجحت بنسبة كبيرة، لكن لم تثبت نجاحها، أو فشلها في المحافظات غير المنتظمة في إقليم لأنه عند الحديث عن تكوين أقاليم الأخرى سيظهر لنا مؤشر المخاطر، والتحديات الناتج من تكوين تلك الأقاليم، ومن ثمة يمكن أن تكون هناك فوائد، فتجربة تكوين أقاليم في الواقع العراقي متأرجحة بين المخاطر، وتحديات تكوينها من جهة، وبين الفوائد التي ممكن أن تنتج عن تكوين الأقاليم من جهة أخرى وما يشير اليه الواقع العراقي بأنه واقع غير مهيأ لاسياسياً، ولا اجتماعياً، ولا أمنياً، ولا اقتصادياً، لأنه ينتقل الى مرحلة أوسع في السلطات، والصلاحيات، وتكوين أقاليم جديدة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الأقاليم، والفيدرالية كنموذج للحكم، والإدارة منصوصاً علية في الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ومن أهميتها، بالنسبة للواقع العراقي بعد العام 2005 والمطالبة بتكوين أقاليم وتفعيل التصوص الدستورية التي تخص تكوينها ،لاسيما فيما يخص السلطات، والصلاحيات، ودورها في تنظيم الشؤون السياسية، والإدارية، والأمنية للبلد.

اهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان، أن فكرة تكوين الأقاليم قد تحمل فوائد للوحدات التي هي مهيأة لأن تتحول إلى أقاليم، إلا أن تلك الفوائد التي يمكن أن تجنيها المحافظات غير المنتظمة في أقاليم لو تحولت إلى أقاليم جديدة (وهو أمر محال) لا يمكن أن تجنيها، لما يحملهُ ذلك التحويل من مخاطر تؤدي إلى هدم النظام، وتشتيت الدولة العراقية، ووحدتها، إلى جانب ذلك هناك العديد من التحديات التي تقف حائلاً أمام تكوين أقاليم في تلك المحافظات، لذا أن تكوين الأقاليم يحتاج الى ارض خصبة، ومهيأة من جميع النواحي لضمان نجاحه، وهو ما لا يمكن توافره في الواقع العراقي ؛كون فكرة تكوين الأقاليم هي فكرة لا تنسجم مع وحدة الدولة العراقية، ونسيجها الاجتماعي المتنوع الذي يرفض هكذا توجهات حفاظاً على الوحدة الاجتماعية، والسياسية للدولة العراقية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي: في وصف نظام الفيدرالية، والاقاليم التي نص عليها دستور العراق لعام 2005 الدائم وكيف تم التعاطي معهُ كنموذج جديد بعد حكم استبدادي اكثر من 20عام، كما يوضح البحث تحليل فوائد، ومخاطر تكوين تلك الأقاليم في الواقع العراقي بعد العام 2005 .

إشكالية البحث: تتبلور إشكالية البحث من تساؤلات عدة نورد منها الآتي:

- هل من الممكن أن تحقق فكرة تكوين الإقليم فوائد في ظل الواقع العراقي بعد العام 2005 المليئة بالأحداث السياسية، والأمنية، والاقتصادية غير المستقرة، وغير المتوازنة؟.
- هل تكوين الأقاليم في العراق يشكل مصدر جديداً للمخاطر التي ستواجه الدولة العراقية، لاسيما وأن تجربة إقليم كردستان قد حققت فوائد بالنسبة للإقليم، إلا أنها تشكل مصدر خطر للحكومة الاتحادية بتهديدها لوحدة الدولة العراقية، والانفصال؟.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الدولة العراقية لو انتقلت محافظاتها غير المنتظمة في إقليم إلى تكوين أقاليم جديدة حسب نص الدستور، فأن ذلك سينتج عنهُ مؤشرين: **الأول /** قد يمكن أن يجعل من تكوين الأقاليم فوائد (بالنسبة للمحافظات) تتمثل بتوسيع سلطاتها، وصلاحياتها، واستقلال أوسع، أو الشعور بأهمية المحافظة وخصوصيتها، وغيرها من الفوائد التي سنوردها خلال المتن إلا أن تلك الفوائد ستجابه ارتفاع مؤشر المخاطر، إضافةً إلى التحديات التي تواجه ذلك التكوين ، **الثاني/** وهو المؤشر الأعلى حسب ما اشرنا انفاً إذ أن تكوين الأقاليم سيولد مخاطر عدة (بالنسبة للوحدة الوطنية العراقية) في مقدمتها مخاطر الانفصال التي تهدد وحدة الدولة العراقية، ضعف الشعور بالوحدة الوطنية، وتهديد النسيج الاجتماعي الوطني بين تلك المحافظات، كما أنهُ جغرافياً المساحات، والحدود بين المحافظات العراقية قريبة من بعضها لذا هناك ترابط، وتماسك لا يمكن فصله بإقليم، له حدود، ونظام، وعلم خاص به، بالتالي يفترض البحث أن تكوين الأقاليم هو توجه يهدد وحدة الدولة الوطنية، ويعزز من فكرة الانفصال، والتقسيم، وهو ما لا يمكن تطبيق في الواقع الحالي كون الدولة العراقية بحاجة الى تماسك أكثر، وتوجه للحفاظ على وحدتها الوطنية.

هيكلية البحث: سنتناول هذا البحث عبر ثلاث محاور نوضحها على أساس الآتي:

المحور الاول: الفيدرالية مفهومها، وأهميتها.

المحور الثاني: فوائد تكوين الأقاليم في الواقع العراقي.

المحور الثالث: مخاطر تكوين الأقاليم في الواقع العراقي.

المحور الاول

الفيدرالية مفهومها، واهميتها.

تعتبر الدولة الغطاء العام، او الحالة العامة التي تتكون من عناصر أربعة هي: (الشعب، الوطن، السلطة، والسيادة) وتنظم بحالة قانونية تفرز شكل الدولة قد تكون مركزية، أو لامركزية أو فيدرالية، أو غيرها من الأشكال، وهذه الأشكال تعتبر حالة خاصة، أو شئ يتفرع من الدولة.

نؤسس على ما تقدم بأن الفيدرالية هي: شكل أو أسلوب (خاص) لإدارة السلطة (العامة) الداخلية، واحياناً قد تكون ضرورية نتيجة لتطور مفهوم الدولة، وتوسعها من مفهومها البسيط: ارض، شعب، سلطة ممثلة بحاكم، ولتطور مفهومها التأريخي، واتساع رغبات المواطنين للمشاركة، والوعي السياسي من جهة، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والإدارية، والقانونية من جهة أخرى، كل ذلك استدعى الدول أن تتخلى عن جزء من سلطاتها، أو صلاحياتها للأقاليم، أو الوحدات الإدارية وفقاً للأشكال أعلاه.

لذا يمكن أن نبين ماهية الفيدرالية، وماهي أهمية وجودها كأسلوب لإدارة، وتنظيم سلطات الدولة على أساس الآتي:

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

اولاً/ مفهوم الفيدرالية.

الفيدرالية: هي عبارة عن وسيلة تنظيم سياسة الحكم، والإدارة عبر تحويل سلطة كاملة، والتي تتضمن ثلاث اختصاصات هي: (تشريعية، تنفيذية، قضائية) وهي بهذه الحالة تسمى اللامركزية السياسية، ويطلق على الدول التي تأخذ بهذا النموذج الدولة المركبة، وفيه تنتقل الدولة من وحدة التشريع الى تعددية التشريع.[1]

ويمكن أن تنشأ الفيدرالية من اتحاد دولتين، أو أكثر تتفق على أن تتنازل كل من الدول الداخلة في هذا الاتحاد عن جزء من صلاحياتها، أو سيادتها الداخلية، وكل سيادتها الخارجية لصالح الكيان الاتحاد الفيدرالي، أو الحكومة الاتحادية، والأقاليم، أما فيما يتعلق بالصلاحيات الخارجية فهي ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية.[2]

كما أن المعجم السياسي يشير إلى الفيدرالية بأنها: نظام سياسي لإدارة التنوعات الاجتماعية، وتنظيم إدارة لأدارة العلاقات بين الوحدات المكونة لتلك التنوعات إذ أنهُ عرَف الفيدرالية بأنها: " نظام سياسي يعتمد على اتحاد عدد من الدويلات، أو القوميات، وتنازلها عن بعض صلاحياتها، وامتيازاتها، واستقلالها لمصلحة سلطة عليا موحدة تمثلها على الساحة الدولية، وتكون مسؤولة عن السيادة والأمن القومي، والدفاع، والسياسة الخارجية.[3]

فالدولة الفيدرالية هي: دولة مركبة، وهذا التركيب قد ينشأ من داخل الدولة الواحدة بتقسيمها إلى أقاليم، او قد تتألف، أو تندمج عدة دويلات، أو ولايات لتكون اتحاد فيدرالي تحت دستور أعلى، وبكلا الحالتين في النظام الفيدرالي نجد أننا أمام مستويين من مستويات الحكم: الأول/ هو في الأسفل حيث دول الأعضاء، أو الأقاليم التي يتشكل منها الاتحاد، والثاني/ في الأعلى حيث توجد الحكومة الاتحادية، وهذا التركيب للأقاليم، أو الولايات لا ينتج عنهُ فقدان شخصيتها، أو سيادتها الداخلية؛بل تحتفظ بقدر من ذلك قد يضيق، أو يتسع حسب الدستور الذي ينظم العلاقة بينها، وبين الحكومة الاتحادية، استناداً إلى درجة الاستقلال، والصلاحيات الممنوحة، وهي بذلك المعنى تكون أداة فعَالة، وناجحة لتحقيق هدفين، أو فائدتين هما: الاندماج في دولة واحدة قوية للوقوف بوجة التحديات من جهة، والاحتفاظ بالاستقلالية المناسبة لتحقيق مصالحها الذاتية، وخصوصيتها الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.[4]

ثانياً: أهمية الفيدرالية.

كما أشرنا في ماهية الفيدرالية الذي نستخلص منهُ بأن الفيدرالية: عبارة عن رابطة، أو علاقة تُنظم دستورياً، وقانونياً لتخلق مجتمعات، ووحدات لها كياناتها الخاصة تحت مظلة دولة واحدة،[5] وهذا التنظيم، أو الرابطة لها أهميتها، وفوائدها على الأصعدة كافة التي تذلل العقبات، وتسهل الإجراءات، وتنظم طبيعة العلاقات، وهذه الأهمية، او الفوائد تختلف من دولة الى أخرى، ومن تنظيم فيدرالي الى آخر اعتماداً على الأُسس، أو المقومات التي نشأ عليها الاتحاد من جانب، والطبيعة التأريخية، والاجتماعية، والتنوع الثقافي، واللغوي، وتعدد القوميات، من جانب آخر، كما أن الواقع السياسي، وتحدياتهُ الذي دفع الى تكوين الاتحاد كحل للنزاعات لها الأثر الأوضح، والأبرز من جهة ثالثة، بناءً على ذلك سنبين أهمية الفيدرالية انطلاقاً من دُعاتها بثلاث سمات نوضحها على أساس الآتي:[6]

1- تحقق الفيدرالية الوحدة على المستوى الخارجي: بمعنى أنها تخلق شخصية قانونية دولية واحدة تضم عدد من الولايات، أو الدويلات مما يمنحها ذلك وزناً، وقوة أكبر في التمثيل، على المستوى الدولي.

2- تحقق الفيدرالية التعددية على المستوى الداخلي: بمعنى أنها تمنح كل وحدة سياسية مؤسساتها التشريعية، والتنفيذية، والقضائية الخاصة مما يحقق ذلك استقلالًا يمنح تمثيلاً للتنوع، والتعدد الداخلي، كما يعطي ذلك تمسكاً بهذه الرابطة الفيدرالية شريطة أن لا يخالف ذلك الاستقلال أو التشريع الدستور الاتحادي.

3- تحقق الفيدرالية المرونة في طبيعة العلاقة بين: تلك التعددية، وبين الوحدة، أو الدولة الاتحادية تتمثل هذه المرونة في تحقيق التوازن عبر تحقيق الانسجام داخل هذا الاتحاد بين الحكومة الاتحادية، وبين الاستقلال لكل إقليم، او ولاية.

كما أن للفيدرالية مميزات عدة ، وفوائد توضح أهميتها نوجز منها الآتي:

1- تحافظ الفيدرالية على وحدة الدولة من الانفصال ،لاسيما في الدول التي تتميز بتنوع مجتمعها، ولغتها، ولها قوى محلية تفضل الانفصال من البقاء في دولة موحدة مندمجة، فتكون الفيدرالية أداة للتوفيق بين تلك القوى، وبين ترسيخ وحدة الدولة عبر إعطائها استقلالاً ذاتياً يمكنها من إدارة شؤونها الخاصة ويمدها بالسلطات التي تحتاجها مع الحفاظ عليها في داخل الدولة في آن واحد.[7]

2- ممكن ان تستخدم الفيدرالية كأسلوب للدمج بين عدد من الدول او المجتمعات كأن يكون هناك مجتمعات تجمعها أصل حضاري أو لغة، أو قومية، أو أي قاسم مشترك يدفعها للاتحاد فتكون الفيدرالية الحل الاصلح لتحقيق ذلك الدمج بشكل يحافظ على تلك المشتركات من جهة، ويمنحها الخصوصية، والاستقلالية من جهة أخرى.[8]

3- تحقق الفيدرالية توازناً بين وحدة الدولة، وتنوع مجتمعاتها من جهة، وتوازن بين الاستقلال، والترابط للوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي من جهة أخرى، وهذاين التوازنيين هما حالة ضرورية، وأساسية للدولة الفدرالية لأنه أي اختلال يصيب هاذين التوازنين ينسحب على اختلالات سياسية، واقتصادية، وإدارية، تقلب معها فوائد الفيدرالية الى عواقب، وتحديات تصل للمطالبة بالانفصال ولا يمكن حلها بسهولة.[9]

4- تعتبر الفيدرالية صاحبة الفضل في تبلور، ونشأة الأنظمة الدستورية كالنظام البرلماني، والنظام الرئاسي، والمجلسي، بمعنى أن تطبيق هكذا نموذج نتج عنه نظم دستورية طُبق في الدول بما يتلاءم مع واقعها، ووضعها الداخلي، وطبيعة مجتمعها.[10]

5- من فوائد، وأهمية الفيدرالية بأنه لا يوجد نظام أو نموذج فيدرالي يمكن تطبيقهُ في كل مكان، وعلى أي دولة، بل يختلف من دولة، ونظام سياسي الى آخر، وهذا يعطي مساحة للدولة في أخذ قالبها الخاص عبر تصميم نظامها الفيدرالي الذي يتلاءم مع ذلك القالب، ومعطياتها التاريخية، والجغرافية، والاجتماعية، والسياسية، وذلك يخلق نظام حكم سياسي، وإداري ممكن أن يحقق متطلبات الدولة، وولاياتها، ومجتمعها.[11]

6- يمثل الجانب الاقتصادي من الأهم الضرورات التي دعت للأخذ بالفيدرالية؛ بل أن فكرة الفيدرالية جزء كبير منها وجد لتحقيق جوانب ومنافع اقتصادية، لان هناك مناطق لها المساهمة الأكبر في الموارد للموازنة العامة للدولة دون ان تستفاد هي من تلك الموارد التي تنتجها أو تستحصلها، مما يدفع تلك المناطق المطالبة بالانفصال، أو استثمار مواردها، فتكون الفيدرالية هي الأسلوب الأمثل للحفاظ على تلك المناطق داخل دولة موحدة عبر تحويلها الى إقليم يمدها بالسلطات، والاستقلال المالي والإداري الذي يمكن من استثمار مواردها، وعوائدها عبر تخصيص نسبة ثابتة لها في الموازنة الاتحادية، وزيادتها في حالة النمو، والتطور.[12]

أما أهمية، ومميزات الفيدرالية، وتكوين الأقاليم في الواقع العراقي بعد انتهاء الحكم الاستبدادي، والدكتاتوري العسكري الذي عسكرة الدولة، والمجتمع لفترة اكثر من 30 عاماً من المركزية الشديدة، فقد استبشر الكثير بعد التحول في العام 2005 وانتهاء هذه الحقبة المظلمة، وصدور دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005 الذي يعد أول دستور دائم للدولة العراقية بعد سلسلة من الدساتير المؤقتة، والمقتضبة منذ تأسيس الدولة العراقية، وهذا الدستور الذي نص على أن الدولة العراقية تأخذ بالنظام الفيدرالي، والأقاليم، واللامركزية بشكل صريحاً، وواضح، وتمت الخطوة الأولى لهذا التحول، والبناء الاتحادي(الفيدرالي) بإقرار إقليم كردستان، الذي يعد او إقليم تكون بعد العام 2005 داخل الدولة العراقية اذ حقق هذا الإقليم تطبيقاً فعالاً، ونجاحاً خدماتياً، وتنموياً، وسياسياً بعد التحول، ثم استكمالاً لهذه الخطوة تم إقرار قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم(21) لسنة 2008، والذي يعد الخطوة الأولى للامركزية الإدارية لتلك المحافظات، كما أن إجراء الانتخابات المحلية هي الأخرى تمثل خطوة متقدمة للمضي بهذا النموذج لما يحمل من أهمية، ومميزات، بالتالي حمل كل ذلك أهمية كبيرة للدولة العراقية، في السعي لتحقيق مميزات، وفوائد من هذا التحول بعد معاناة من الاستبداد، والمركزية الشديدة، وأخذت تتوجه بكل ثقلها نحو ذلك الانتقال، إلا أن ذلك الانتقال لا يزال يسعى لتحقيق أهدافه كون الواقع العراقي يعاني من أزمات، وخلافات، وحالات غير متوازنة شقت هذا التحول الى شقين: **الأول** يرى بأن الانتقال الى تكوين أقاليم

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

ممكن أن يحقق فوائد كثيرة من شأنها أن تنهي الواقع المليء بالصراعات، والتناحرات السياسية، والأمنية، لما يحملهُ من منح استقلال، وصلاحيات تمكن كل رقعة جغرافية من حل مشاكلها بعيداً عن المشكلات الأخرى أي تجزئة المشكلات لإيجاد الحلول بشكل دقيق، ومناسب. **والثاني** يرى بأن هذا الانتقال، وتكوين الأقاليم يحمل معهُ مخاطر تهدد وحدة الدولة العراقية من جهة، الى جانب مضاعفة طبقة الخلافات طبقة أخرى من شأنها ان تعقد المشهد اكثر من جهة أخرى. لا سيما بعد ان اخذ إقليم كردستان يطالب بالانفصال عن الدولة العراقية، وبروز مشكلات يعاني منها الإقليم في الداخل أخذ مؤشر المخاطر يرتفع خشيةً أن تتحول المحافظات غير المنتظمة بإقليم إلى أقاليم مشابهة لإقليم كردستان في مطلبه بالانفصال.

المحور الثاني

فوائد تكوين الأقاليم في الواقع العراقي

إنَ وجود النظام الفيدرالي وتكوين أقاليم، وتطبيقه في دول عدة ليست بالقليلة مؤشر على أنهُ أسلوب له العديد من المزايا، والفوائد، وهذه الفوائد تختلف كميتها، ونوعيتها، ومداها من دولة الى أخرى، ومن نظام فيدرالي الى آخر، وقد لا تنسجم مع دولة معينة، وهذا يكون تبعاً للكيفية التي دفعت للأخذ بالفيدرالية، وصولا للطبيعة السياسية، والجغرافية، والاجتماعية، وغيرها.. للدولة، كما أن طبيعة صياغة الدستور للفيدرالية، وطريقة توزيع السلطات، والاختصاصات بين الأقاليم، والحكومة الاتحادية أيضاً تلعب دوراً كبيراً في تحديد مديات، وإبعاد الفوائد التي تحققها الفيدرالية.

وللحديث عن الدولة العراقية وتطبيق الفيدرالية، فأن الفيدرالية، والنظام اللامركزي هو حالة ليست بالغريبة على الدولة العراقية فعند إلقاء نظرة على نصوص دستورية، وقوانين مشرعة، وتطبيق للعديد من النصوص التي تخص هذا الجانب منذ تأسيس الدولة العراقية في العام 1920، فقد تتراوح تلك النصوص، والقانونين بين الأخذ بها، وتوسع درجة اللامركزية، وبين التضيق عليها، والاعتماد على المركزية لاسيما المرحلة القريبة من قبل العام 2003 إذ أخذت المركزية الشديدة سطوتها على الحكم بشكل كبير، إذ أنه ابتداءً من القانون الأساسي العراقي الذي يعد بمثابة أول دستور عراقي قُسم العراق إلى نظام إداري دقيق متكون من متصرفيات، ومتصرف يترأسها ويعد رئيساً للوحدة الإدارية، تكون تلك الوحدات من طوائف عرقية، ودينية، وعشائرية متنوعة تكونت بعد انتهاء الامبراطورية العثمانية التي قسمت العراق إلى ولايات ثلاثة هي: البصرة، وبغداد، والموصل، مروراً بالانقلاب على الملكية، والتحول الى الجمهوريات في العام 1958، والذي نتج عنها دساتير مؤقته، ومقتضبه، وهيمنة الحزب الواحد، على الرغم من اعطاء الاكراد الحكم الذاتي في اتفاقية 11 آذار 1970 إلا أنهُ كان شكلي كون المركزية، والدكتاتورية في تلك المرحلة حتى العامة 2003 بلغت ذروتها، وسطوتها المتشددة.[13]

أما المرحلة بعد العام 2003، فقد انتقل العراق الى نظام ديمقراطي برلماني اتحادي والأخذ بالأقاليم، وتقسيم السلطة بإقراره ذلك في الدستور العراقي الدائم لعام 2005، الذي يُعد اول دستور عراقي دائم بعد سلسلة من الدساتير المؤقتة، والمقتضبة، إذ ينص الدستور في مادته الأولى على: " جمهورية العراق دولة اتحادية واحد مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي(برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق" كما نص على" تتكون السلطة الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات" ونص على أنه" يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة و أقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية" كما أقر بأن يكون للعاصمة قانونها الخاص ولا يجوز أن تنتظم بإقليم، وأقر هذا الدستور إقليم كردستان بنصه "يقر هذا الدستور عند نفاذه إقليم كردستان وسلطاته القائمة اقليماً اتحادياً" كما يقر الدستور إمكانية إقامة الأقاليم الجديدة بنصه "يقر هذا الدستور الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه".[14]

نؤسس على ذلك بأن النظام الفيدرالي، او النظام الاتحادي العراقي وفق هذه النصوص الدستورية قد انقسم الى مستويات عدة نبينها على أساس الآتي:[15]

المستوى الأول: الحكومة الاتحادية/ وهي تمثل المستوى الأعلى، وقمة هرم السلطة للدولة، والتي تتركز فيها السلطات الاتحادية الوطنية وهي: السلطة التشريعية (مجلس النواب، مجلس الاتحاد)، والسلطة التنفيذية (رئاسة الوزراء، رئاسة الجمهورية)، السلطة القضائية (التي تتمثل بالأجهزة القضائية كافة).

المستوى الثاني: العاصمة بغداد/ والتي أريد لها الدستور وضع خاص باعتبارها عاصمة الدولة، ولا يجوز أن تنتظم بإقليم، ويتيح لها ذلك الوضع أن تتمتع بسلطات أعلى من سلطات الأقاليم والمحافظات.

المستوى الثالث: الاقاليم/ وهي تمثل الفيدرالية، او الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي وتتمتع بسلطات تشريعية، وتنفيذية، وقضائية خاصة ويتمثل ذلك بإقليم كردستان العراق.

المستوى الرابع: المحافظات غير المنتظمة بإقليم/ وهو يعتبر المستوى الأساس لنظام اللامركزية الإدارية في العراق، والتي تمثلت بقانون رقم(21) لسنة 2008 المعدل الذي ينظم صلاحياتها، وطبيعة علاقتها مع الحكومة الاتحادية.

المستوى الخامس: الإدارات المحلية/ وهي تمثل قاعدة البناء في المستويات الفيدرالية التي نص عليها الدستور في المادة(125)، وهي تمثل تعبيراً ضامن لحقوق الأقليات، والقوميات العراقية.

المستوى السادس: الهيئات المستقلة/ تعتبر هذه الهيئات سلطات مكملة للنظام الفيدرالي، ونموذجاً من نماذج اللامركزية وتستحدث حسب الحاجة الإدارية، والضرورة المصلحية، والمرفقية.

وبعد هذا الاطراء الدستوري، والإشارة بشكل صريح للنظام الفيدرالي في الدستور العراقي، وبعد مرور أكثر من(20) عام على هذا النموذج من الحكم، والإدارة لا بد أن نوضح الفائدة التي يمكن أن تقدمها فكرة تكوين الأقاليم في الواقع العراق، وسنبين تلك الفوائد بناءً على المعطيات، والطريقة التي طبقت فيها الفيدرالية في العراق، والتحول من نظام دكتاتوري متشدد الى نظام اتحادي قائم على تكوين الأقاليم مصحوباً بتدخل خارجي، واحتلال امريكي اوجدت معادلة، ونموذجاً للحكم مضطرباً، ونظاماً فيدرالياً بقى إلى حد لحظة كتابة البحث مشوهاً، تشوبهُ من الخلافات، والتعارضات الدستورية، والقانونية، والتطبيقية الكثيرة، ولكن رغم كل ذلك لا يمكن أن يخلو هذا التحول في النظام من إيجابيات، وفوائد يمكن أن نوجزها على أساس الآتي:

1- التخلص من حكم مركزي شمولي متسلط يُقدر احتياجات المواطنين بحسب رؤيته، ومصلحة حزبه الواحد دون الإكتراث لمصلحة الدولة، ومواطنيها، فمن صفات النظام في المرحلة قبل العام 2003 الدكتاتورية العسكرية فأخذ النظام بعسكرة المجتمع، والدولة، وتسخيرهما لصالح الحزب، ومصالحه الشخصية.[16]

2- نجاح تجربة إقليم كردستان، وقدرته على وضع بنى تحتية سياسياً، وادارياً، وخدماتياً ممكن أن يعطي لبقية المحافظات بأن تجربة الأقاليم له المزيد من الفوائد، والمميزات التي من الممكن ان تجنيها، ومن حقها تكوين أقاليم، وهو ما ضمنه دستور العام 2005.[17]

3- استكمالاً للنقطة أعلاه فأن اقرار إقليم كردستان يحافظ على وجوده داخل الدولة الواحدة، وهي من فوائد تكوين الأقاليم اذ ان منح إقليم يعني الحفاظ على وحدة الدولة من الانفصال، على الرغم من تحرك إقليم كردستان للانفصال لكن إعطائهم الإقليم يلقي عليهم حجة البقاء ضمن الدولة العراقية، كونهم يتمتعون باستقلالهم الخاص، والفيدرالية بذلك ضمنت إقامة ديمقراطية كونها فكرة: تقوم على تشتيت السلطة، والقوة، والنفوذ دون دفع الدولة باتجاه التقسيم.[18]

4- إن فائدة تكوين الأقاليم، لاسيما في العراق تكون بثلاث اتجاهات وهي: للحكومة الاتحادية، وللأقاليم، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، أما بالنسبة للحكومة الاتحادية فستتخلص من الكثير من الأعباء ويبقى دورها توجيهياً، تنسيقياً، ورقابياً، أما للأقاليم، والمحافظات فهي ستحصل على استقلالها، وتمثيلها، ومشاركتها، بما يمكنها من إدارة شؤونها المالية، والإدارية الخاصة.[19]

5- إقرار الدستور بحق المحافظات غير المنتظمة في إقليم، بأن تنتظم بإقليم يعطيها فرص أوسع، ويكون مفتاحاً احتياطياً للتحديات التي تواجهها، او التطورات الناجمة عن التغييرات السياسية العراقية، او لرغبة تلك المحافظات في التوسع باستقلالها، والانتقال من اللامركزية الإدارية الى اللامركزية السياسي، والمتمثلة بالأقاليم، وبذلك تحافظ الأقاليم على وجود محافظات مهمة مثل البصرة(عاصمة العراق الاقتصادي).[20]

6- يعطي الإقليم فرصة التمثيل السياسي، والاجتماعي، والإداري، والاقتصادي للتعددية التي يتميز بها الشعب العراقي، وضمان خصوصيتها، واحتياجاتها وتلك الفائدة التي تعتبر من الضرورات التي دعت لتكوين الأقاليم، واتباع هذا النموذج في الإدارة، والحكم.

7- سياسياً يمكن القول ان فكرة تكوين الأقاليم قد تخفف من حدة الصراع السياسي على السلطة كون أن السلطة ستتجزأ، أضف إلى ذلك عجز النظام السياسي العراقي في واقعه الحالي عن استيعاب التنافس السياسي والحزبي، والتمثيل، والمطالب الشعبية، بالتالي يمكن أن يحقق أقاليم في جنوب العراق وغربه توازناً سياسياً، وحزبياً قادراً على احتواء، واستيعاب ظاهرة الصراع، اذ ستتقلص هذه الظاهرة بتلك الأقاليم، وتعطي فرصة أوسع لتحقيق ذلك التوازن.[21]

8- يمكن أن يحقق تكوين إقليم اندفاع، أو تهيأة، أو جدية حقيقية من قبل حكوماتها، وشعورها بأهمية المنطقة، وأقلمتها استرتيجياً، واقتصادياً الأمر الذي يدفعها للاهتمام، واكتشاف، وتعظيم مواردها، ومقدراتها مما سينعكس ذلك ايجاباً على مواطنوا الأقاليم.[22]

لكن لا بد من القول: بأن تلك الفوائد التي يمكن ان تحققها فكرة تكوين الأقاليم متوقفة على العديد من القضايا، والتهيئات، وتذليل العقبات، والتحديات، هذا من جانب. كما ان الشعور بالوحدة الوطنية لدى المجتمع العراقي قد تمنع من الاندفاع، والمطالبة بهكذا اتجاه كون أن هذه الفوائد قد تكون مبطنة بمخاطر تهدد ذلك الشعور الوطني ووحدة الدولة العراقية، وتزيد من التحديات السياسية، والأمنية طبقة إضافية قد تؤدي الى حالة من الفوضى الإدارية، والسياسية يستغلها الكثير من المتصدين، والانتهازيين لخلق بيئة تخدم مصالحهم، ونفوذهم بتشتيت وحدة الدولة، التي هي اليوم بأمس الحاجة للاندماج، والتماسك الاجتماعي، والموقف الوطني الموحد للوقوف بوجه التحديات، والصراعات التي تدور في داخل الدولة، وخارجها.

المحو الثالث

مخاطر تكوين الأقاليم في الواقع العراقي

لازم معظم التحول في النظام العراقي بعد العام ٢٠٠٣ من الدكتاتورية السلطوية المركزية إلى الديمقراطية الفيدرالية البرلمانية مخاطر عدة، تنبع تلك المخاطر من هذا التحول نفسه كاختيار آلية لنظام الحكم تارةً، ومن التحديات التي تواجه ذلك التحول جراء طبيعة التغيير بعد العام ٢٠٠٣ تارةً اخرى، والفيدرالية كجزء اساسي من هذا التحول في مواجهة التحديات فقد اعتبرها الكثيرون بأنها نظام لا يمكن تطبيقهُ في الدولة العراقية لان فكرة تكوين اقاليم يحمل معهُ مخاطر عدة على رأسها تجزئة العراق، أو تقسيمهُ بحجة الأقاليم ،لاسيما أن الدولة العراقية عانت من أحداث الأعوام ٢٠٠٣,٢٠٠٧,٢٠١٤ ما يؤهل المحافظات إلى الانفصال، والتجزئة عن الدولة العراقية، نتيجة انهيار المنظومة الأمنية، والعسكرية، والإدارية، والتي يصعب معها الحفاظ على وحدة العراق من مخاطر الأقلمة، إلا أنه بين فترة وأخرى تتشكل موجات من المطالب لتكوين أقاليم لاسيما محافظات الانبار، وصلاح الدين، كذلك البصرة، ومحافظات الجنوب انطلاقاً من ضمان دستور العام ٢٠٠٥ الدائم لذلك المطلب الا انه هناك رفض لهكذا مطالب من قبل الحكومة الاتحادية، او حتى السلطة القضائية، او جهات أخرى، وحتى شعبية باعتبار ان فكرة تكوين الأقاليم في الواقع العراقي تحمل معها المزيد من المخاطر الى جانب تهديد الأقاليم لوحدة الدولة العراقية، من ذلك وبعد أن بينا الفوائد التي يجنيها العراق من تكوين الأقاليم، سنوضح المخاطر التي يمكن أن تواجهه الدولة العراقية عند المضي بتكوين الأقاليم في الواقع العراقي وعلى أساس الآتي:

1- من أولويات المخاطر التي تهدد الدولة العراقية عند تكوين الأقاليم هي: مخاطر الانفصال، وبالخصوص إذا كان تكوين إقليم واحد، او عدد محدود كأن يكون اقليمين، او ثلاث لأن وجود بناء اتحادي غير متكامل، بوجود إقليم كردستان، ومحافظات غير منتظمة بإقليم في العراق

يسهل من عملية الانفصال، وقد ثبتت تجارب تاريخية في بعض الدول منها: انفصال سنغافورة عن ماليزيا في العام 1975، وانفصال إقليم كوسوفو عن صربيا في العام 2008، كما أنه محاولات إقليم كردستان بالانفصال، وإجرائهُ استفتاء لدليل قريب على ذلك، على اعتبار أنه الإقليم الوحيد في العراق مما يسهل عليهم الانفصال.[23]

2- ممكن أن يخلق تكوين الأقاليم في الواقع العراقي فوضى سياسية، وقانونية تؤدي إلى فوضى إدارية تلك الفوضى ناشئة من توزيع السلطات، والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية، وتلك الأقاليم حيث أن الدستور ينص على أن يكون التوزيع عبر اختصاصات حصرية للحكومة الاتحادية، وصلاحيات مشتركة ما بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم إلى جانب وجود نصوص دستورية تفصل بعض الاختصاصات، والصلاحيات ما بينهما كالنفط والغاز، والآثار وغيرها، وأشار الدستور إلى جعل أولوية القانون في الأقاليم على القانون الاتحادي في حال الاختلاف بينهما، مما يعني ذلك توسع اختصاصات الأقاليم على السلطات الاتحادية، كما جعل الدستور في أكثر نصوصه فقرة "وينظم ذلك بقانون" إذ سوف يترك ذلك للتجاذبات والتناحرات السياسية، أو لما يستدعي مصلحة كل إقليم، وبذلك يكون العراق قد دخل في فوضى، وصراع، وفشل نظامه الاتحادي عبر اقترابهُ من الانفصال بتلك الفوضى، والتعارضات.[24]

3- من مخاطر تكوين الأقاليم في العراق هي المخاطر: الأمنية، والعسكرية، وهذه المخاطر سنتناولها على مستويين: **الأول/ المستوى الداخلي:** سوف تتعدد الجهات، والقوات الأمنية، والعسكرية على اعتبار أن لكل إقليم قوة خاص لحمايتهُ، والعراق في وضعهُ الحالي اصلاً يعاني من انفلات السلاح، وتجمعه بيد جماعات كالعشائر، فصائل المقاومة، بالإضافة الى ترهل الجهات الأمنية، والعسكرية للدولة بالتالي كل ذلك سوف يخلق حالة من النزاع، وعدم التوازن الأمني، والعسكري الذي سوف يعقد المشهد، ويعدد الصراعات حول العديد من القضايا كالحدود، السيطرة والنفوذ، أو التخوف من أن تتحول هذه الأقاليم الى كيانات طائفية متصارعة، ومختلفة بالتالي سيتوسع الخلاف (الشيعي، السني، الكردي) مما ستخلق الأقاليم مخاطر تؤدي في النهاية الى التقسيم. **الثاني/ المستوى الخارجي:** على المستوى الخارجي يعاني العراق من تدخلات في شؤونه الداخلية، وبشكل متكرر، ومن دول، وجهات ترفض الفيدرالية كتركيا التي تعارض إقامة أقاليم بأسس جغرافية، او قومية بحجة أن هذا التوجه يوقض الشعور القومي لمكونات الشعب في تركيا للمطالبة بإقامة نموذج مشابه للنموذج العراقي، علاوةً على ذلك فأن تقسيم أقاليم طائفية في العراق ستناغم دول مجاورة على ذلك الأساس الطائفي فالإقليم السني سيكون متناغم مع السعودية، والإقليم الشيعي مع الجمهورية الإسلامية إيران.[25]

4- صحيح ان وجود النظام الفيدرالي(الأقاليم) يُعزز من مبدأ الأغلبية الذي يعد احد اهم ركائز الديمقراطية، وان الفيدرالية هي من دعائم الديمقراطية، وهذا يعني احترام التعددية، وضمان حق تمثيلها، إلا أن انعكاس ذلك على الحالة العراقية بتكوين أقاليم سيخلق صراع، وتنافس حزبي، وسياسي على مستوى تشكيل الحكومة الاتحادية من جانب، وعلى مستوى تشكيل حكومات الأقاليم من جانب آخر، إذ أنه العراق يعاني من التعددية المفرطة في الأحزاب التي تتنازع من أجل الوصول للسلطة بالتالي وجود الأقاليم سيزيد من حدة الصراع، والتنافس الحزبي المفرط على السلطة، وهذا ينذر بمخاطر انهيار النظام، وتفككهُ.[26]

5- سيضاعف تكوين أقاليم في العراق من حالة التنافس، والصراع على الثروة، والعوائد النفطية بشكل أوسع مما هو عليه مع إقليم كردستان إذ أن العراق إلى حد لحظة كتابة البحث لم يُشرع قانون النفط والغاز الاتحادي الى جانب العديد من القوانين المتعلقة بتنظيم العلاقة بين الأقاليم والحكومة الاتحادية، كون العراق هو دولة نفطية ريعية، بالتالي مسألة العوائد، والثروات النفطية مرتبطة بمفاصل الدولة كافة، لذا يشكل الريع النفطي عقبة امام تكوين أقاليم من جهة، وان وجود الأقاليم في ظل ذلك الريع سيشكل مخاطر كبيرة من جهة أخرى لأن وجود أقاليم سيزيد من الفوضى النفطية، ومخاطرها العارمة التي تؤدي الى هدر تلك الثروة، وضياعها.[27]

6- إن تكوين أقاليم في الواقع العراقي سيعقد من مشهد المناطق المتنازع عليها، ويثير مسألة حدود كل إقليم لاسيما محافظة كركوك إذ سيضيف تكوين أقاليم طبقة أخرى من التعقيد في النزاع عليها لاسيما مع إقليم كردستان، إذ أن الحكومة الاتحادية تخشى من توسع الإقليم الكردي عليها، وما حدث في السنوات الأخيرة من نزاع مسلح بين البيشمركة، والحكومة الاتحادية دليل قاطع على تلك التعقيدات، مع أن الدستور قد

خصص المادة(140) لتلك المسألة إلا أنها توقفت بسبب الخلافات بين الحكومة الاتحادية، وإقليم كردستان، علماً أن أغلب تلك المناطق المتنازع عليها منتجة للنفط مثل كركوك، او توجد فيها حقول غير مستغلة، أو لم تكتشف لحد اللحظة، وهذا ما يزيد المشهد اكثر تعقيداً.[28]

7- عند تكوين أقاليم لابد أن يكون هناك توازن نسبي في حجم الإقليم مساحةً، وكثافه سكانية بين الأقاليم حتى تتساوى في الاختصاصات، والموارد، و قوة التمثيل والتأثير، من أجل أن لا يكون لأي إقليم مقومات، وقوة اقتصادية، أو قوة التمثيل ما يمكنهُ من أن يحكم السيطرة على بقية الاقاليم، أو حتى على الحكومة الاتحادية، وهذا في الواقع العراقي يشكل تهديد، وخطر مهيأ لو تكونت اقاليم، إذ أنهُ فرضاً لو تشكل إقليم البصرة سيكون لهُ قوة تفوق بمرات عدة أقاليم أخرى لا تمتلك أدنى مقوم للموارد محافظات الناصرية، والسماوة، والديوانية، وعلى ذلك فقس، ما يولد ذلك اختلالاً وبون شاسع في المساواة، والتوازن في المجالات كافة لصالح الإقليم الذي يملك مورد القوة ما يؤهلهُ للسيطرة، وبسط النفوذ.[29]

وللإشارة أنه إلى جانب تلك المخاطر التي يتركها تكوين اقاليم على الواقع العراقي، فهناك أساساً تحديات او عقبات تقف حائلاً أمام تكوين الأقاليم قبل أن تولد خطرها، نوجز منها على اساس الآتي:

1- ما هي الآلية، او الطريقة التي يتم بها تقسيم المحافظات وفق أقاليم، هل اساس طائفي، أم على عدد المحافظات، أم اتفاق عدد من المحافظات على تشكيل إقليم معين، أم ستكون محاصصة كما هو حال تشكيل الحكومة؟.

2- قد يجابة طلب، او فكرة، او الدعوة إلى تشكيل اقاليم برفض من الحكومة الاتحادية، او المحافظات كشعب، او اعتراض جهات قد تكون خارجية على أن انشاء تلك الاقاليم.

3- عدم التهيئة، والتحضيرات الدستورية، والقانونية، والإجرائية اللازمة لضمان الوضع القانوني، والاجرائي، والإداري السليم للبناء الاتحادي الجديد، كأصدار قانون النفط والغاز، وغيرها من التشريعات.

4- عدم الاتفاق على المناطق المتنازع عليها، والمادة 140 من الدستور المتعلق بكركوك، وتلك المناطق.

5- إتمام الهياكل، والمؤسسات اللازمة لحفظ التوازن في العلاقة بين تلك الأقاليم من جهة، والحكومة الاتحادية من جهة أخرى.

6- إعداد، وتهيئة المعادل البشري للمرحلة الجديدة بما يتلاءم على الكفاءة، والمعرفة بثقافة الأقاليم و ودورها، وسلطاتها وحدود عملها بما يحفظ وحدة العراق، واستقلال تلك الأقاليم.

7- يجب توفر رغبة سياسية، وتوافق، وحسن نوايا لدى القوى السياسية العراقية في المضي بهكذا مشروع دون تنافرات، وعقبات سياسية.

علية يمكن القول: ان التحديات، والمشكلات التي تواجه تكوين الأقاليم في الواقع العراقي بعد العام 2005 هي: على مستوى واحد، أو أعلى من مستويات المخاطر التي تواجهه الدولة العراقية لو تحولت محافظاتها إلى أقاليم بناءً على ذلك أن تكوين تلك الأقاليم يواجه مستويين من العقبات هما: عقبة المشكلات، والتحديات التي تكون قبل تكوين الأقاليم، وعقبة المخاطر الناجمة منها وتكون بعد تكوين الأقاليم، والتي أشرنا إليهما بشكل مفصل في البحث أعلاه، لذا يمكن القول: أنه على الدولة العراقية ضبط إيقاع، ودراسة المشكلات التي تواجه المحافظات الغير منتظمة في اقليم(اللامركزية الإدارية) اولاً، والمطبق في الوقت الراهن، ووضعها على خارطة طريق صحيحة، على اعتبار انه إتمام تطبيق هذا المستوى من الحكم(اللامركزية الإدارية) بشكل سليم، ومكتمل يمكن منهُ الانطلاق نحو اكمال البناء الفيدرالي المتمثلة بالخطوة الأخيرة الا وهي: الأقاليم(اللامركزية السياسية)، لان السير وفق هذه الخارطة سيهيأ تلك المحافظات للانتقال الى(مستوى الأقاليم) إدارياً، وسياسياً، وخدماتياً، وثقافياً، ومجتمعياً من جهة، كما انهُ سيحمي وحدة الدولة العراقية عبر تثبيت الوحدة الوطنية في تلك المحافظات عبر مدها بما تتطلبهُ تنميتها، واحتياجاتها قبل ان تتحول الى مرحلة تكوين الأقاليم من جهة أخرى كون ذلك سيغنيها عن المطالبة بالانفصال، أو السعي للوصول اليه.

الخاتمة.

يمكن القول في خاتمة هذا البحث المتواضع أن تطبيق، أو تنفيذ، أو تكوين الأقاليم في الواقع العراقي الحالي خطوة تحتاج للمزيد من التهيأة، والتحضيرات من جانب، ومواجهة المخاطر، وتذليل العقبات من جانب آخر كون العراق دولة في حالة من عدم الاستقرار، وعدم التوازن، كون أن ما جرى على الواقع العراقي منذ العام ٢٠٠٣ من تحديات أمنية، وصراع سياسي لم يسمح للمضي بهكذا مشروع كون أن مؤشر المخاطر التي تحملها الأقاليم أعلى من مؤشر الفوائد. علاوة على ذلك أن نظام اللامركزية في المحافظات غير المنتظمة في إقليم تجربة لا نقل سلبية ، لكنها لم تكن ناجحة بما يحقق التنمية، والتطوير في تلك المحافظات ؛بل هي غير ثابتة تتراوح من مرحلة لأخرى بين التعطيل بسحب الصلاحيات من حكوماتها المحلية، وبين تفعيلها بشكل جزئي من الصلاحيات بما يتلائم مع التحديات السياسية، والامنية، والخدماتية، فكيف يكون ذلك الواقع لو أن تجربة الأقاليم نُفذت إذ أن الأقاليم لها صلاحيات، وسلطات أوسع من تلك المحافظات ،بالتالي أن إمكانية المرونة تكون محدودة في تعامل الحكومة الاتحادية معها من حيث الصلاحيات، والاختصاصات كونها فقدت سيطرتها على ما كانت عليه في تعاملها مع المحافظات مما قد يخلق ذلك تجاوزاً على تلك الاقاليم في حالة اضطرارية للحكومة الاتحادية من أجل احكام سيطرتها على تلك الأقاليم بطريقةً، أو بأخرى، ما سينتهي المطاف بفوضى، وخرق دستوري، وقانوني سينعكس على النظام السياسي بشكل سلبي .

بالتالي يمكن القول ان المؤشر الحالي للواقع العراقي يوضح بأن مخاطر تكوين الأقاليم هي أعلى بكثير من مؤشرات فوائدها، على الرغم من أن الدستور العراقي الدائم للعام ٢٠٠٥ بنصه على أمكانية تكوين أقاليم قد جعلها اشبه بمخرج طوارئ في حالة حدوث أي مشكلات، او تحديات تهدد نظام الحكم، والدولة العراقية، إلا أن النظام السياسي قد جعل من مخرج الطوارئ هذا مخرج مخاطر على الواقع العراقي، كون أن أي حديث يصدر عن جهة بشأن تكوين أقاليم يُفسر على أنه مشروع للانفصال، والتقسيم، نؤسس على ذلك أنهُ لا يمكن أن يحقق تكوين أقاليم في ظل هكذا تفسيرات، أو معطيات أمنية، وسياسية، واقتصادية نجاحاً كون أن البيئة الداخلية، والإقليمية، وحتى الدولية غير مهيأة لتتقبل فكرة أقاليم في الدولة العراقية، بالتالي لا توجد أرض خصبة لتكوين أقاليم في الواقع العراقي مع أن هناك أصوات تطالب بذلك الى جانب الحق الدستوري في هكذا مشروع.

1 -Mahmoud Al-Watari, Centralization and Decentralization, in the book: My Research in a Book, Al-Shaab Press, Iraq - Baghdad, 1978, pp. 75-76.

2 -Nabil Abdul Rahman Hayawi, Decentralization and Federalism, 3rd edition, Legal Library, Iraq - Baghdad, 2007, p. 51.

3 -Waddah Zaytoon, Dictionary of Political Terms, 1st edition, Osama Publishing and Distribution House, Jordan_Amman, 2010, p. 51.

4 -Ahmed Abd al-Zahra Kazem al-Fatlawi, The Decentralized System and Its Applications, 1st edition, Zain Legal and Literary Library, Lebanon - Beqaa, 2013, pp. 69-70.

5 -Mona Hamdi Hukmat, Federalism in the Thought of Iraqi Political Forces and Its Reflections on Iraq's Political Life, 1st Edition, Iraq Center for Studies, Iraq - Baghdad, 2015, p. 33.

6 -Ahmed Abdul Zahra Kazem Al-Fatlawi, the previous source, p. 71.

7 -Najat Mohammed Obaid, Distribution of Financial Returns in the Federal Political System, Published Master's Thesis, College of Political Science - University of Baghdad, 2013, p. 4.

8 -Mona Hamdi Hikmat, Federalism in the Thought of Iraqi Political Forces and Its Reflections on Iraq's Political Life, the source mentioned previously, p. 53.

9 -Ronald L. Watts, Federal Systems, translated by Ghali Barhoum, Maha Bustami, and Maha Takla, Forum of Federal Unions, Ottawa-Canada, 2006, pp. 45-46.

10 -Ali Youssef Al-Shukri, President of the State in the Federal Union, 1st edition, Al-Haidariyah Library, Iraq - Najaf Al-Ashraf, 2009, p. 15.

11 -A group of researchers, federal systems around the world, 1st edition, Iraqi studies, Iraq - Baghdad, 2009, p. 5.

12 -Amjad Ali, The Federal System as a Solution to Conflicts in Plural Societies, Ma'aref Establishment: Jalal Hazi and Partners, Egypt - Alexandria, 2012, p. 49.

13 -Marina Spronfa, Constitutional Transformations in Iraq: Pages from the History of Constitutional and Political Development in Iraq, Translated by: Faleh Al-Hamrani, 1st Edition, Adnan Library for Printing, Publishing, and Distribution, 2012, pp. 25-70.

14 -Articles (1, 47, 116, 117 first and second, 124) of the Permanent Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005.

15 -Wael Abdul-Latif Al-Fadl, Constitutional Amendments: A Discussion on Controversial Points, 1st edition, Dar Al-Rafidain, Lebanon - Beirut, 2017, pp. 30-38.

16 -Yann Toriell, The Determinants of Democratic Transition: An Explanation of Regime Change in the World (1973-2006), Translated by Khalil Al-Haj Saleh, Arab Center for Research and Policy Studies, 1st Edition, Lebanon - Beirut, 2019, p. 27.

17 -Youssef Fawaz Al-Hayati, Decentralization in Provinces and Decentralization in Regions, Masr Murtada Foundation for Iraqi Books, Iraq - Baghdad, 2011, p. 217.

18 -Abdul Azim Jabir Hafez, The Federalism Controversy in Iraq, Thaer Al-Issami Foundation, Iraq - Baghdad, 2017, p. 230.

19 -The source itself, pp. 226-230.

20 -Articles (118, 119, 120, 121) of the Permanent Constitution of the Republic of Iraq of 2005.

21 -Abdul Azim Jabr Hafiz, The Debate on Federalism in Iraq, source previously mentioned, p. 296.

22 -Ahmed Al-Masoudi, Iraq and the Philosophy of Regions Between Negatives and Positives, an article published on the page of the Euphrates Center for Development and Strategic Studies, dated 7th February 2015, available at the following link: https://fcdrs.com/polotics/215

23 -Amjad Ali, Federalism as a Solution to Conflicts in Plural Societies, Maktabat Al-Ma'arif in Alexandria: Jalal Hazzi and Partners, Egypt - Alexandria, 2012, p. 217.

24 -For more, see: Articles (110, 112, 113, 114, 115) of the Permanent Constitution of the Republic of Iraq of 2005.

25 -Yousef Fawaz Al-Haythi, Decentralization in Provinces and Decentralization in Regions, Source previously mentioned, p. 235.

26 -Mona Hamdi Hikmat, Federalism in the Thought of Iraqi Political Forces and its Reflections on Iraq's Political Life, 1st edition, Iraq Center for Studies, Iraq-Baghdad, 2015, pp. 205-216.

27 -Fuad Qasim Al-Amir, The New in the Iraqi Oil Issue, Dar Al-Ghad, Iraq - Baghdad, 2012, pp. 113-122.

28 -Khaled Ahmed Ahmed and Ameen Faraj Sharif, The Issue of Disputed Areas between the Iraqi Federal Government and the Kurdistan Regional Government of Iraq (The Case of Kirkuk as a Model) A Descriptive Analytical Study, Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science, University of Alexandria, Volume 10, Issue 19, 2025, p. 348.

29 -Mona Hamdi Hikmat, Federalism in the Thought of Iraqi Political Forces and its Reflections on the Political Life of Iraq, source previously mentioned, pp. 226-227.

Translate

First: The Constitution of the Republic of Iraq, 2005.

Second: Books.

1- Mahmoud Al-Wutri, Centralization and Decentralization, in the book: My Research in the Book, Al-Shaab Press, Iraq - Baghdad, 1978.

2- Nabil Abdul Rahman Hayawi, Decentralization and Federalism, 3rd edition, Legal Library, Iraq - Baghdad, 2007.

3- Waddah Zaitoun, Dictionary of Political Terms, 1st edition, Osama Publishing and Distribution House, Jordan - Amman, 2010.

4- Ahmed Abdul Zahra Kazem Al-Fatlawi, The Decentralized System and its Applications, 1st edition, Zain Legal and Literary Library, Lebanon - Bekaa, 2013.

5- Mona Hamdi Hikmet, Federalism in the Thought of Iraqi Political Forces and its Reflections on Iraq's Political Life, 1st edition, Iraq Center for Studies, Iraq - Baghdad, 2015.

6- Najat Muhammad Obeid, Distribution of Financial Returns in the Federal Political System, Published Master's Thesis, College of Political Science - University of Baghdad, 2013.

7- Ali Youssef Al-Shukri, The Head of State in the Federal Union, 1st Edition, Al-Haidariya Library, Iraq - Najaf Al-Ashraf, 2009.

8- A Group of Researchers, Federal Systems Around the World, 1st Edition, Iraqi Studies, Iraq - Baghdad, 2009.

9- Amjad Ali, The Federal System as a Solution to Conflicts in Plural Societies, Al-Maaref Establishment: Jalal Hazi and Partners, Egypt - Alexandria, 2012.

10- Marina Spronva, Constitutional Transformations in Iraq: Pages from the History of Constitutional and Political Development in Iraq, Translated by: Falah Al-Hamrani, 1st Edition, Adnan Library for Printing, Publishing, and Distribution, 2012.

11- Wael Abdul Latif Al-Fadl, Constitutional Amendments: A Discussion on Controversial Points, 1st Edition, Dar Al-Rafidain, Lebanon - Beirut, 2017.

12- Amjad Ali, The Federal System as a Solution for Conflicts in Multicultural Societies, Manarat Al-Ma'arif in Alexandria: Jalal Hazi and Partners, Egypt - Alexandria, 2012.

13- Fouad Qassem Al-Amir, The Latest Developments in the Iraqi Oil Issue, Dar Al-Ghad, Iraq - Baghdad, 2012.

14- Yusuf Fawaz Al-Heiti, Decentralization in Governates and Decentralization in Regions, Misr Murtada Foundation for Iraqi Books, Iraq - Baghdad, 2011.

15- Abdul Azim Jabir Hafez, The Debate on Federalism in Iraq, Thaer Al-Issami Foundation, Iraq - Baghdad, 2017.

Third: Translated Books.

1- Ronald L. Watts, Federal Systems, translated by Ghali Barhom, Maha Bastami, and Maha Takla, Forum of Federal Unions, Ottawa-Canada, 2006.

2- Jan Teorell, Determinants of Democratic Transition: Explaining Regime Change in the World (1973-2006), translated by Khalil Al-Haj Saleh, Arab Center for Research and Policy Studies, 1st Edition, Lebanon-Beyrouth, 2019.

Fourth: Scientific Journals.

- Khalid Ahmed Ahmed and Amin Faraj Sharif, The Dilemma of Disputed Territories Between the Federal Government of Iraq and the Kurdistan Regional Government of Iraq (The Case of Kirkuk as an Example): A Descriptive Analytical Study, Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science, Alexandria University, Volume 10, Issue 19, 2025.

Fifth: Internet Sources.

- Ahmed Al-Masoudi, Iraq and the Philosophy of Regions: Between Negatives and Positives, an article published on the page of the Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, dated February 7, 2015, available at the following link: https://fcdrs.com/polotics/215 .

سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي الابعاد الامنية والاقتصادية والقانونية

م.م وليد مهدي المفرجي
جامعة كركوك– كلية الطب البيطري
https://orcid.org/0009-0005-0427-2702
waleedmahde@uokirkuk.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01117
م.د . محمود اديب فتاح
جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية
dr.mahmoudagha@uokirkuk.edu.iq

الملخص:

بينما ندرك ان الحياة على الأرض تغيرت وتطورت على مدى مليارات السنين فإننا نشهد اليوم نوعاً جديداً من التطور، تطور الآلات والأنظمة الذكية، ونرى ان مسار تطور الذكاء الاصطناعي لا يختلف جوهريا عن مسار التطور البيولوجي وانما يمكن فهمه من خلال رحلة عبر الزمن تبدأ من الأفكار التي صاغها تشارلز داروين وتصل الى ثورة الروبوتات والذكاء الاصطناعي التي نعيشها اليوم، هذا التطور دفع الدول الى التسابق في تطوير الذكاء الاصطناعي ليس فقط في المجال العسكري فحسب بل في المجال الاقتصادي والعسكري والنفوذ الجيوسياسي وقد أدى التكامل السريع للذكاء الاصطناعي في قطاعات الدفاع والاستخبارات والاقتصاد الى زيادة التوترات الإقليمية والدولية مما دفع اغلب الدول الى انفاق الكثير من ميزانيتها على أنظمة الدفاع التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، فبعد ما كانت الهيمنة التكنولوجية لفترة طويلة عنصرا حاسما في صرعات القوة العالمية اليوم يتمثل في الذكاء الاصطناعي، وعملية تطور التكنولوجيا بسرعة فائقة تعجز الدول عن فهمها، ناهيك عن تنظيمها وهو امر بدأنا نشهده في الواقع حرب خفية تتسم بسرقة البيانات أو التلاعب بها أو قمعها، حيث تؤدي الطبيعة الفوضوية للفضاء الإلكتروني إلى حشد النزعة القومية، وحيث تزيد الأسلحة الإلكترونية التي أصبحت الآن جزءًا من الترسانة العسكرية لدول مثل الصين وإسرائيل وإيران وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وروسيا من عدم القدرة على التنبؤ بسلطة صنع القرار السياسي، إن غياب المعايير المشتركة يعني مخاطر غير محددة، مما يؤدي إلى مستوى من الفوضى الدولية مع حدود جديدة لا يمكن ضمان التدفق الحر للمعلومات عبرها.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي – سباق التسلح – الأسلحة الذكية.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

The artificial intelligence arms race: security, economic, and legal dimensions

Asst.lect. Waleed Mahdi Al-Mufarji

Kirkuk university – college of veterinary medicine

https://orcid.org/0009-0005-0427-2702

waleedmahde@uokirkuk.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01117

Dr: mahmoud adib fattah

Kirkuk university – college of law and political science

dr.mahmoudagha@uokirkuk.edu.iq

Abstract:

While we recognize that life on earth has changed and evolved over billions of years, we are now witnessing a new form of evolution — the evolution of machines and intelligent systems. The trajectory of artificial intelligence development is not fundamentally different from biological evolution; rather, it can be understood as a journey through time that begins with charles darwin's ideas and extends to the current revolution in robotics and artificial intelligence.

This evolution has driven nations to compete in advancing ai technologies, not only in the military sphere but also in the economic and geopolitical domains. The rapid integration of ai into defense, intelligence, and economic sectors has intensified regional and international tensions, prompting most countries to allocate significant portions of their budgets to ai-based defense systems.

Technological dominance, which for a long time was a decisive factor in global power struggles, is now embodied in artificial intelligence. However, the pace of technological advancement is so overwhelming that nations struggle to comprehend or regulate it. As a result, we are witnessing the emergence of a hidden digital war characterized by data theft, manipulation, and suppression.

The chaotic nature of cyberspace fuels digital nationalism, while cyber weapons — now part of the military arsenals of countries such as china, israel, iran, south korea, the united states, and russia — have made political decision-making increasingly unpredictable. The absence of common international standards poses undefined risks, leading to a new level of global disorder with emerging boundaries that threaten the free flow of information across the world

Key words: Artificial Intelligence – Arms Race – Smart Weapons

المقدمة: رغم كل الجدل الدائر حول الذكاء الاصطناعي، يُجمعُ الجميع على أن الذكاء الاصطناعي سيكون على الأرجح أكثر التقنيات إحداثًا للاضطرابات في القرن الحادي والعشرين ويبقى أن نرى ما إذا كان سيلغي الذكاء البشري والعمل البشري، أم سيمكن البشر من معالجة المشكلات المستعصية ومع ذلك، من المرجح أن تحظى الدولة التي تسيطر على مستقبل الذكاء الاصطناعي بقوة اقتصادية وعسكرية لا تضاهى على الأقل حتى يأتي اليوم الذي يخرج فيه الذكاء الاصطناعي من عقاله ويسيطر على زمام الأمور، لذا اصبح الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية أدوات رئيسية في سباق النفوذ الجيوسياسي حيث تحل التكنولوجيا محل القوة العسكرية والتدخلات التقليدية كوسيلة اكثر فاعلية للسيطرة، فالدول التي تهيمن على تقنيات الذكاء الاصطناعي تتحكم ليس فقط في مستقبل الاقتصاد ولكن أيضا في أنظمة الامن والتجارة والاعلام كما ان الذكاء الاصطناعي كأداة للهيمنة بات استراتيجية واضحة، حيث تسعى معظم الدول ومن بينها الولايات المتحدة الامريكية والصين الى فرض معاييرها التنظيمية عالميا مما يعزز نفوذها على المدى الطويل.

الأهمية: تكمن أهمية الدراسة في الدور الحيوي الذي سيلعبه الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات سيما الاقتصادية والأمنية وتكتسب ظاهرة سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي أهمية متزايدة في ضوء التحولات الجذرية التي يشهدها النظام الدولي، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أبرز أدوات تعظيم القوة الوطنية للدول لذا تبرز اهمية هذا البحث في تسليط الضوء على هذا السباق بوصفه متغيرًا جديدًا يعيد رسم ملامح التنافس الدولي، خاصة بين القوى الكبرى، إذ تتجاوز تداعياته الإطار العسكري لتشمل الأمن القومي، الاقتصاد، والقانون الدولي.

الهدف: ان الهدف من الدراسة هو تحليل تأثير سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي على الأمن والسلم الدوليين، وبيان الانعكاسات الاقتصادية والقانونية المترتبة على توظيف هذه التكنولوجيا الحديثة في المجالات العسكرية، مع تسليط الضوء على الاتي:

1. تحليل البعد الأمني: دراسة تأثير سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي على الأمن القومي والتوازنات العسكرية بين الدول.
2. تقييم البعد الاقتصادي: الكشف عن انعكاسات الاستثمار في الذكاء الاصطناعي العسكري على الاقتصاد العالمي وأسواق العمل والتنافسية الدولية.
3. استكشاف البعد القانوني: مناقشة التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري ووضع أطر تنظيمية مناسبة.

الإشكالية: شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورًا هائلًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة تلك القائمة على محاكاة الذكاء البشري، مما أحدث تحولات جوهرية في المجالات العسكرية والاقتصادية، وقد أسهم هذا التقدم في إعادة تعريف مفهوم القوة بين الدول، حيث باتت سباقات التسلح تتركز حول امتلاك وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، غير أن هذا التوظيف، لا سيما حين يكون غير منضبط، يطرح تهديدات جدية على الأمن والسلم الدوليين، خصوصًا مع احتمال استغلاله من قبل جماعات مسلحة أو إرهابية ومن هنا، تطرح التساؤلات التالية:

1. لماذا اتجهت الدول الى الذكاء الاصطناعي؟
2. ما تأثير سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي على الأمن القومي والتوازنات العسكرية بين الدول؟
3. كيف ينعكس الاستثمار في الذكاء الاصطناعي العسكري على الاقتصاد العالمي والتنافسية الدولية؟
4. ما أبرز التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، وكيف يمكن وضع أطر تنظيمية لمعالجتها؟

الفرضية: إن تصاعد سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي يشكل تهديدًا متعدد الأبعاد للأمن والسلم الدوليين، ويؤدي إلى بروز تحديات اقتصادية وقانونية متفاقمة، ولا سيما في ظل غياب إطار دولي منظم يحكم استخدام هذه التكنولوجيا.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع التطور الزمني لسباق التسلح بالذكاء الاصطناعي ومقارنته بمراحل سابقة من سباقات التسلح، كما استخدمتُ المنهجَ الوصفي التحليلي لرصد واقع اندماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، وتحليل انعكاساتها على موازين القوى الدولية، وإلى جانب ذلك، تم توظيف المنهج القانوني التحليلي لدراسة الأطر القانونية الدولية القائمة، وقياس مدى قدرتها على مواكبة التطورات المرتبطة بالأسلحة الذكية والأنظمة ذاتية التشغيل، مع إبراز الثغرات القانونية التي قد تترتب على استمرار هذا السباق.

هيكلة الدراسة: ولأجل حل الإشكالية واثبات صحة الفرضية من عدمها تم تقسيم الدراسة الى عدة محاور كالتالي:

المحور الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وعلاقته بسباق التسلح.

المحور الثاني: الابعاد الأمنية والعسكرية.

المحور الثالث: الابعاد الاقتصادية.

المحور الرابع: الابعاد القانونية.

المحور الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وعلاقته بسباق التسلح

أولا: مفهوم الذكاء الاصطناعي: على الرغم من الاهتمام المتزايد بالذكاء الاصطناعي في كافة المجالات والمؤسسات الا انه لا يوجد تعريف موحد للذكاء الاصطناعي، بل يوجد العديد من التعريفات التي تعكس عمق واتساع هذا المجال الذي شهد نموًا كبيرا في العقود القليلة الماضية، ففي منتصف القرن العشرين بدأ العمل على الذكاء الاصطناعي مع تطور الحواسيب اذ حاول العلماء تطوير نظام قادر على تنفيذ المهام التي ينظر اليها على انها تتطلب الذكاء البشري بما في ذلك الألعاب الالكترونية[1].

ويعد الذكاء الاصطناعي التكنولوجيا الاساسية في كثير من الاعمال التجارية والاتجاهات العلمية ويمكن اعتبار اول ظهور لمصطلح الذكاء الاصطناعي كان في العام 1956 اذ اجتمع مجموعة من الباحثين في كلية (دارتموث) لعقد مؤتمر (دارتموث) وفيه قدم (جون مكارثي) مصطلح الذكاء الاصطناعي وعرفوه على انه محاكاة اي جانب من جوانب الذكاء البشري او التعلم وقد وضع هذا التعريف الاساس للبحوث المتعلقة بالذكاء الاصطناعي مع التركيز على هدف تقليد قدرات الادراك البشري[2].

ويعرفه البعض الاخر على انه (العلم الذي يسعى على تطوير نظم حاسوبية تعمل بكفاية عالية تشبه كفاية الانسان الخبير أي: انه قدرة الآلة على تقليد ومحاكاة العمليات الحركية والذهنية للإنسان وطريقة عمل عقله في التفكير والاستنتاج والرد والافادة من التجارب السابقة وردود الفعل الذكية فهو مضاهاة عقل الانسان والقيام بدوره[3]).

كما عرفه (جون مكارثي) على انه (علم وهندسة صنع الآلات الذكية وخاصة برامج الكمبيوتر الذكية المرتبطة بمهام مماثلة والتي تتعلق باستخدام أجهزة الكمبيوتر لمحاكاة وفهم الذكاء البشري ولا يقتصر الذكاء الاصطناعي على أساليب التي يمكن ملاحظتها بيولوجيا)، ونرى من خلال هذا التعريف ان الذكاء الاصطناعي هو علم مستقل وقد شمل هذا التعريف الآلات المصنوعة وطرق صناعتها والبرمجيات الحاسوبية المستخدمة فيها ويشير الى قدرات الذكاء الاصطناعي على محاكاة الذكاء البشري في جوانب لا يمكن الملاحظة اثارها بيولوجيا باستخدام الحواس البشرية[4]، لذا يعد الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد مجموعة من التقنيات الفائقة والتي تشبه في بعض النواحي محرك الاحتراق او الكهرباء او الانترنت، فالتقنيات الفائقة هي التقنيات لديها القدرة على التأثير بشكل كبير على الإنتاجية في العديد من القطاعات بما في ذلك قطاع الامن والاقتصاد وغيرها وتحويل الهياكل المجتمعية وانماط الحياة الفردية بشكل كبير وبالتالي فان الذكاء الاصطناعي اكثر بكثير من اي تقنيه واحده معينة[5].

ثانياً: سباق التسلح: ان ظاهرة التنافس المسلح بين المجتمعات السياسية هي ظاهرة قديمة الا ان سباق التسلح اصبح اكثر حداثة ويتفق معظم الباحثين على ان المصطلح والظاهرة، ظاهرة سباق التسلح نشأت بحلول اربعينيات القرن التاسع عشر وذلك عندما احدثت الثورة

الصناعية ثوره في تصنيع الاسلحة التي عززت من قدرة الجيوش إضافة الى انتشار أجهزة الاتصالات والنقل المجسدة في انتشار التلغراف والسكك الحديدية وتبدل اساطير السفن الشراعية بالسفن التي تعمل بالمحركات البخارية وتسارع وتيرة التغيير في المدفعية والبنادق كل هذا ظهر جليا في بروسيا بعد حروب التوحيد الالمانية في كيفية الجمع بين التقنيات الجديدة مع التخطيط المنهجي لتحقيق تفوق عسكري ذي نتائج سريعة وحاسمة[6]

ويصف مصطلح "سباق التسلح" التنافس على بناء القدرات العسكرية بين دولتين أو أكثر، والذي غالبًا ما يكون مدفوعًا بتهديدات متصوَرة ورغبة في التفوق، يمكن أن تتجلى هذه الظاهرة في كل من الزيادات الكمية في الأصول العسكرية والتقدم النوعي في التكنولوجيا، تتجاوز آثار سباقات التسلح مجرد التنافس العسكري، لتؤثر على العلاقات الدولية والسياسات الداخلية[7].

غير ان سباق التسلح التكنولوجي الجديد وصل الى مديات مذهله تجاوزت حدود الارض الى السيطرة على الفضاء وصولا الى ما يعرف بالفضاء الالكتروني الذي يعد المجال الخامس للحرب بعد البر والبحر والجو والفضاء، وقد نتج عن ذلك ظاهرة عرفت بالصراع السيبراني الذي يعرف على انه "استخدام التقنيات الحاسوبية في الفضاء الالكتروني للأغراض الخبيثة أو المدمرة من اجل التأثير أو تغيير أو تعديل التفاعلات الدبلوماسية والعسكرية بين الجهات المتصارعة"، هذه المستويات من الصراعات تتصدر الان باستمرار عمليات تقييم التهديدات الوطنية من قبل الشخصيات السياسية للدول ففي عام 2012 حذر وزير الدفاع الامريكي من هجمات سيبرانية اطلق عليها تسمية ميناء بيرل الالكتروني[8].

ويعرف سباق التسلح بانه " نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر تسعيان الى تحسين أمنهما، الواحد مقابل الاخر من خلال بناء قوة عسكرية، وغالبا ما يعرف منطق سباق التسلح بظاهرة الفعل ورد الفعل[9]، كذلك يعرفه الدكتور محمد السيد سليم على انه "عبارة عن موقف يتضمن وحدتين دوليتين أو أكثر في حاله من العداء يزيد كل منهما أو يحسن مستوى تسليحه بمعدل سريع وينظم أوضاعه العسكرية بالنظر إلى السلوك السياسي والعسكري السابق أو الراهن او المتوقع للأطراف الأخرى[10]".

ويشير سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي إلى السعي التنافسي بين الدول والمنظمات لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة، وخاصةً الذكاء الاصطناعي العام والأسلحة ذاتية التشغيل، ويتميز هذا السباق بالحاجة الملِحة لتحقيق اختراقات، غالبًا على حساب اعتبارات السلامة والأخلاق، وتداعيات هذا السباق عميقة، إذ يشكل أخطار جسيمة على البشرية، بما في ذلك إمكانية تطوير ذكاء اصطناعي عام أو أسلحة ذاتية التشغيل غير صديقة يمكن إساءة استخدامها[11].

ثالثاً: الترابط بين الذكاء الاصطناعي وسباق التسلح: الرابط بين الذكاء الاصطناعي وسباق التسلح يتجلى في تزايد الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير الأسلحة والأنظمة العسكرية مع تقدم التكنولوجيا، تسعى الدول إلى تعزيز قدراتها العسكرية من خلال دمج الذكاء الاصطناعي في استراتيجياتها الدفاعية، مما يؤدي إلى سباق تسلح جديد يعتمد على هذه التقنيات المتطورة، ففي عام 2015، وقعة مجموعة من الباحثين البارزين في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات رسالة مفتوحة تُحذّر من مخاطر الأسلحة ذاتية التشغيل وقد طرحوا السؤال التالي : هل نبدأ سباق تسلح عالمي بالذكاء الاصطناعي أم نمنعه؟ إذا مضت أي قوة عسكرية كبرى قدمًا في تطوير أسلحة الذكاء الاصطناعي، فسيكون سباق التسلح العالمي حتميًا تقريبًا، واليوم، تعمل العديد من الدول على تطبيق الذكاء الاصطناعي لتحقيق ميزة عسكرية، وأصبح مصطلح "سباق تسلح بالذكاء الاصطناعي" شعارًا شائعًا يستخدمه كل من منتقدي ومؤيدي عسكرة الذكاء الاصطناعي، وفي عام 2018، صرّح وكيل وزارة الدفاع الأمريكي آنذاك (مايكل غريفين) داعيًا الولايات المتحدة إلى زيادة استثمارها في الذكاء الاصطناعي قائلاً: "قد يكون هناك سباق تسلح بالذكاء الاصطناعي، لكننا لم ندخله بعد"، وفي مقال نشر في مجلة (Wired) عام 2020 ، حذر (ويل روبر) كبير مسؤولي الاستحواذ في القوات الجوية الأمريكية آنذاك، من مخاطر التخلف عن الركب في "سباق التسلح الرقمي مع الصين".[12]

ومن المرجح أن يفضي السبق في تبني الذكاء الاصطناعي إلى مزايا وطنية كبيرة، ورغم أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعزز القدرات العسكرية، إلا أن المزايا الأكثر أهمية على المدى الطويل قد تأتي من تطبيقات الذكاء الاصطناعي غير العسكرية في مختلف أنحاء المجتمع، وتشمل الفوائد طويلة المدى للذكاء الاصطناعي زيادة الإنتاجية، وتحسين نتائج الرعاية الصحية، والنمو الاقتصادي، وغيرها من مؤشرات الرفاه الوطني، وتعد زيادة الإنتاجية بالغة الأهمية لما لها من تأثير مركب على النمو الاقتصادي، وعلى المدى الطويل، يعد التقدم التكنولوجي

المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وبالطبع يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي أيضًا في الأسلحة، وتعمل الجيوش في جميع أنحاء العالم بنشاط على اعتماد الذكاء الاصطناعي لتحسين قدراتها العسكرية، ومع ذلك فإن عسكرة الذكاء الاصطناعي لا تلبي في الوقت الحالي التعريف التقليدي لسباق التسلح، على الرغم من الإلحاح الخطابي للعديد من القادة الوطنيين، عرف (مايكل د. والاس) في مقالته عام 1979 بعنوان "سباقات التسلح والتصعيد"، سباق التسلح بأنه "ينطوي على معدلات نمو غير طبيعية متزامنة في النفقات العسكرية لدولتين أو أكثر ناتجة عن الضغط التنافسي للجيش نفسه، وليس من القوى المحلية الخارجية لهذا التنافس". وذكر والاس أيضًا أن مفهوم سباق التسلح ينطبق فقط "بين الدول التي تكون سياساتها الخارجية والدفاعية مترابطة بشكل كبير والتي لديها قدرات متقاربة تقريبًا"[13].

وتشير الدراسات التطبيقية الى ان الصراعات الدولية المسبوقة بسباق التسلح بين الدول المتصارعة تنتهي عادة بتصاعد الصراع إلى درجة الحرب ففي الفترة من سنة 1820 الى سنة 1964 تصاعد 23 صراعا دوليًا مسبوقًا بسباق تسلح إلى درجة الحرب من بين 28 صراعا دوليا مسبوقا بهذا السباق، بينما تصاعد 3 صراعات دولية فقط غير مسبوقة بسباق تسلح الى درجة الحرب من بين 71 صراعا دوليا غير مسبوق بسباق تسلح، أي: ان 85% من الصراعات الدولية المسبوقة بسباق التسلح انتهت بالحرب بينما 4% فقط من الصراعات الدولية غير المسبوقة بساق التسلح انتهب بالحرب[14].

تشير تصريحات (ديميس هاسابيس) رئيس قسم الذكاء الاصطناعي في (كوكل) إلى ان السباق على تطوير الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد منافسة تقنية بل تحول الى معركة جيو سياسية كبرى فالدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها تسعى إلى الحفاظ على تفوقها في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال وضع معايير عالمية تعكس قيم الديمقراطية، الحرية، وحقوق الانسان، هذا التوجه يعكس في جوهره قلق الغرب من فقدان السيطرة على المعايير التنظيمية اذا ما هيمنت الصين أو دول أخرى على هذا المجال[15].

وفي العام 2023 أصدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام تقريرًا بشأن الإنفاق العسكري العالمي "SIPRI"، أوضح فيه أن الإنفاق العالمي ارتفع بنسبة 3,7 % في عام 2022 ليصل نحو 2240مليار دولار وبذلك يصل لأكبر زيادة سنوية له منذ 30 عام على الأقل استحوذت فيه الولايات المتحدة، الصين، روسيا على نحو 56% من الإجمالي العالمي وفقًا للتقرير، وحلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أولا كأكبر منفق عسكري في العالم بلغ مجموع الانفاق نحو 877 مليار دولار في العام 2022 حيث يمثل نحو 39% من الإجمالي العالمي، كما بلغ حجم المساعدات العسكرية المالية لأوكرانيا 19,9 مليار دولار، وحلت الصين ثاني أكبر منفق بقيمة تقدر 292 مليار دولار بسنبة تزيد 4,2% عما كان عليه في 2021، وزاد الإنفاق العسكري الياباني بنسبة 5,9 % بين عامي 2021– 2022 ليصل إلى 46 مليار دولار، وذلك نتيجة لاستراتيجية الأمن القومي الجديدة المنشورة عام 2022 والتي وضعت اليابان بها خططًا طموحة لزيادة القدرة العسكرية اليابانية على مدى العقد المقبل ردًا على تزايد التهديدات المحتملة من الصين روسيا وكوريا الشمالية، اما إجمالي الإنفاق العسكري لحف شمال الاطلسي (الناتو) فقد بلغ حوالي 1232 مليار دولار في عام 2022 وهو أعلى بنسبة 0,9% عما كان عليه في عام 2021، وقد حققت المملكة المتحدة أعلى إنفاق عسكري في أوروبا الوسطى والغربية بقيمة 68,5 مليار دولار منها ما يقدر بنحو 2,5 مليار دولار كمساعدات عسكرية مالية لأوكرانيا، كما جاءت ألمانيا بحوالي 55,8 مليار دولار، وفرنسا 53,6 مليار دولار، أمّا في دول أوربا واسيا الوسطى والغربية فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري حوالي 345 مليار دولار في العام 2022، وبالتالي مع استمرار الأزمة الأوكرانية وخطط الدول لرفع مستويات الانفاق يتوقع أن يستمر هذا الإنفاق في الارتفاع في السنوات المقبلة[16]، ينظر الشكل (1).

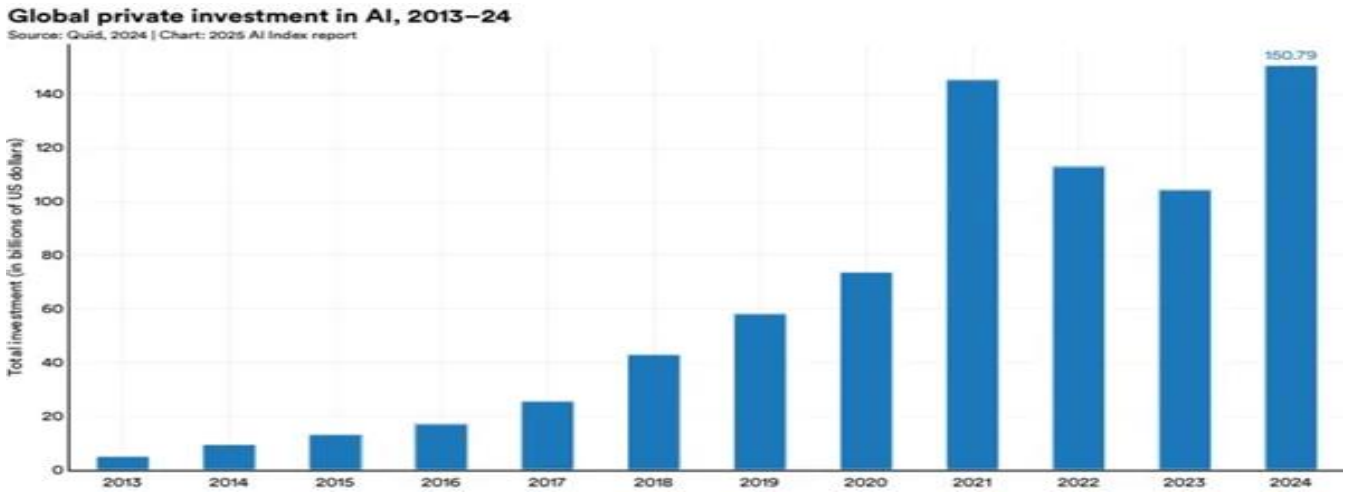
لقد أدت قوة الذكاء الاصطناعي إلى قيام الجيوش في جميع أنحاء العالم بدمج الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد في أنظمة القتال، اذ يتم الان دمج الذكاء الاصطناعي في القيادة والتحكم والاستخبارات والمراقبة والخدمات اللوجستية والرعاية الصحية وحرب المعلومات والحرب السيبرانية والتدريب والمحاكاة والأنظمة المستقلة والأسلحة المستقلة القاتلة[17].

إنَّ العالم قبل الذكاء الاصطناعي ليس هو ذات العالم بعده، فالتغير يطال كل شيء حولنا ويصل إلى كل القطاعات ليغيرها بشكل نهائي، وهو في طريقه لتحويل البلدان والصناعات كافة بطريقة مماثلة، والدول التي ستحصد أكبر قدر من الاستفادة من الذكاء الاصطناعي هي تلك التي تتبنى إستراتيجيات عمل مبنية على الوعي العميق بالتغيرات القادمة وتؤسس لبنية تحتية تقنية قادرة على الاستفادة من الثورة الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار النظم البيئية والاقتصادية المحلية والعالمية المتوفرة عندها، كما يمكن للذكاء الاصطناعي المساهمة في تحسين كل منتج

أو خدمة أو بنية تحتية موجودة في كل دولة من الدول، وهو سيحسن من تنافسية منتجات هذه الدول في السوق العالمي، كما سيمكن استخدام الذكاء الاصطناعي من تقديم تجربة أفضل للعملاء، ومنتجات عالية الجودة بسعر أقل، والدول المتقدمة تفهم هذا جيدا لذلك تقوم بإعادة تأسيس وهيكلة بنيتها التحتية وفق ذلك[18]. الشكل (1): يبين حجم الاستثمار العالمي في الذكاء الاصطناعي بين الاعوام (2013–2024) بارتفاع نسبته 44,5%.

المصدر:

1. **Cherry Gupta, Top 10 countries by total AI investment (2025): Where does India rank globally, The Indian Express, Posted in 28/4/2025, Viewing date 1/8/2025, Available at the link** https://indianexpress.com/article/trending/



المحور الثاني: الأبعاد الأمنية والعسكرية: يؤدى الذكاء الاصطناعي الدور الأكبر في تطوير أسلحة المستقبل وتغيير بعض أساليب القتال واستراتيجيات وتكتيكات الحروب، فهذه التكنولوجيا ستقلل الاعتماد على البشر في العديد من المهمات العسكرية ولا سيما تحسن مستوى الدفاعات العسكرية نتيجة الثورة التكنولوجية، ولأن عملية التحديث الدائمة للمنظومات الدفاعية مكلفة ماليا وتتطلب وقتا لاستيعابها، فإن الدول تتجه لإنشاء تحالفات تقنية تضاعف من قدراتها الدفاعية وممارستها قبل نشوب نزاع مسلح.

اولاً: الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الدفاعية: إنَّ دمج الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية لديه القدرة على تعزيز قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وتحسين أنظمة القيادة والتحكم، كما يسلط هذا المفهوم على حاجة المنظمات العسكرية للتكيف وتطوير قدرات الذكاء الاصطناعي للحفاظ على ميزة تنافسية في النزاعات المستقبلية ومع ذلك فان استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية يثير أيضا تحديات أخلاقية وقانونية مثل إمكانية الأسلحة المستقلة والحاجة الى الاشراف البشري[19].

فالذكاء الاصطناعي قد يجلب تغييرات جوهرية الى القوة العسكرية مع ما يترتب على ذلك من آثار إعادة توازن القوى وعلى وجه الخصوص سوف تتأثر المنافسة الجيو سياسية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية بلا شك بالسباق لتطوير قدرات الذكاء الاصطناعي، لذا سارع زعماء العالم الى ادراك الإمكانات الخارقة للذكاء الاصطناعي باعتباره مكوناً اساسياً للأمن القومي مدفوعاً الى حد كبير بالتحديات المتصورة التي تفرضها القوى التعديلية والانتقامية الصاعدة وخاصة الصين والولايات المتحدة الامريكية، وقد دفع هذا الامر الأخيرة الى اصدار وزارة الدفاع الامريكية خطة استراتيجية وطنية للبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي وهي واحدة من سلسلة من الدراسات حول التعلم الالي للذكاء الاصطناعي حول إمكانية الذكاء الاصطناعي في إعادة تنشيط الهيمنة العسكرية الامريكية، ووفقاً لكتاب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق

(روبرت وورك) "لا يمكننا اثبات ذلك لكننا نعتقد اننا عند نقطة تحول في مجال الذكاء الاصطناعي"، كما أنشأت وزارة الدفاع الامريكية وحدة الابتكار الدفاعي التجريبية لتعزيز التعاون الوثيق بين البنتاغون ووادي السليكون[20].

وتمتلك الولايات المتحدة الامريكية اكثر من 20 الف مركبة ذاتية القيادة كما انها انفقت نحو 17 مليار دولار على الطائرات بدون طيار حتى العام 2021، في حين تتصدر روسيا سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي والأسلحة الالية الفتاكة، وتنفق علية نحو 12,5 مليون دولار وقد صرح الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) "بان من يتصدر الذكاء الاصطناعي سيصبح حاكما للعالم"[21]

ويمكن أن تودي انظمة الذكاء الاصطناعي من طائرات بدون طيار والمركبات ذاتية القيادة والحواسيب الخارقة والحواسيب الكمية والاسلحة السيبرانية والمعلومات الاستخباراتية التي يمكن الوصول اليها من المصادر المفتوحة الى ثورة جديدة في الشؤون العسكرية تاريخيا عندما تحدث ثورات في الشؤون العسكرية فأنها تؤدي الى تغيير استراتيجي على مستويين رئيسيين: الاول على مستوى تغيير اشكال وادوات وعناصر القوة، والثاني على مستوى النظام الدولي وموازين القوى الدولية ولقد نص تقرير صادر في العام 2022 عن اللجنة الخاصة بالبرلمان الاوروبي المعنية بالذكاء الاصطناعي في العصر الرقمي على ان "الآلات لا يمكنها اتخاذ قرارات مثل قرارات الانسان التي تتضمن المبادئ القانونية للتمايز والمقارنة والتجنب" وفي الوقت نفسه يستمر التقدم التكنولوجي في هذا المجال في التسارع ويصبح اكثر هيمنة على العديد من الانظمة والوظائف[22].

إنَّ الذكاء الاصطناعي سوف يكون جذابًا للدول طالما انه قادر على تحقيق فوائد ملموسة من حيث خفض التكاليف والفعالية الجيدة والهيمنة في العمليات القتالية وقد تتبع اغلب الدول التي لديها حروب وتعاني من صراعات مستمرة الى استخدام الذكاء الاصطناعي فخلال الحرب بين اذربيجان وارمينيا في العام 2020 تم استخدام بعض الاسلحة الجوية والصاروخية المتقدمة والمنصات القائمة على الذكاء الاصطناعي وخاصة الطائرات بدون طيار بشكل فعال للغاية اذ نشرت اذربيجان ترسانة طائرات بدون طيار تتألف من طائرات TB2 بيرقدار التركية والمركبات الجوية الإسرائيلية (هاروب Harop) دون طيار مما تسبب في خسائر فادحه للجيش الارميني[23]، ما دفع أرمينيا الى الاستسلام وترك إقليم ناغورني كارباخ، كما يمكن لصاروخ هارب الإسرائيلي وهو سلاح مستقل تماماً مضاد للرادارات قادر على البقاء في الجو لمدة تصل الى 6 ساعات ويهاجم إشارات الرادار دون توجيه بشري مؤثرا بشكل مميت في ساحة المعركة[24].

ثانياً: التهديدات السيبرانية: ان توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري والمجال الحربي من بين أكثر الإنجازات الواعدة في هذا الصدد، نظرًا لقدراته الجوهرية في مجال الحوسبة ومعالجة البيانات بشكل أكثر فعالية، وقد أدى استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري إلى ظهور جيل جديد من الحروب يعتمد على المجال المعرفي القائم على التحليلات باعتباره ميدان الحروب في المستقبل، أطلق عليه الحروب الذكية، التي شهدت معه الحروب تغيرات جذرية على صعيد مهام الاستطلاع والمراقبة والاستهداف والاستخبارات وتوثيق العمليات العسكرية والدعم اللوجيستي بما تيح للقادة وعيًا متزايدًا بالأوضاع وهو ما قد يساعد الجيوش على تحديد مراكز ثقل عدوها في مجال المعركة[25].

فالذكاء الاصطناعي عند استخدامه في المجال العسكري سيؤدي إلى ادخال متغير جديد في المعادلة العسكرية لن تتساوى فيه الجيوش التي تستخدم تلك التكنولوجيا الجديدة مع غيرها ومن ثم سيحدث مجموعة من الاثار الاستراتيجية التي من المحتمل ان تزعزع الاستقرار الامني الى حد كبير وتؤثر على ديناميكيات الصراع والتصعيد العسكري في المستقبل[26]، كما يمكن استخدامه في حرب المعلومات وجمع المعلومات وكذلك في ساحة المعركة من خلال مجموعة من الأفعال نذكر منها العمليات الجوية لتدمير مراكز أنظمة القيادة والسيطرة والعمليات الخاصة لقطع خطوط الاتصال والتشويش الالكتروني على اتصالات الخصم وإدخال اهداف وهمية في رادارات الخصم بواسطة الخداع الالكتروني او اختراق شبكات الحاسوب الالي التابعة للخصم وحقنها بمعلومات غير دقيقة[27].

ومن المتوقع ان يكون للابتكار في المجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات العسكرية تأثيرات عميقة على توازن القوى وعلى توزيع قدرات الحرب في العالم وتتراوح انظمة الذكاء الاصطناعي الشبكية من الاسلحة المستقلة والانظمة المسلحة الى التطبيقات غير المرتبطة بالخدمات اللوجستية والمراقبة والاستخبارات وخوارزميات الحرب وفي ظل التحول النموذجي كعامل تمكين للتحول التخريبي سيتم دمج الذكاء

الاصطناعي مع قوة الحوسبة المتنامية وتحليلات البيانات وغيرها من التقنيات الناشئة في جميع المجالات بما في ذلك الفضاء الالكتروني والفضاء الخارجي[28].

ثالثاً: الردع الذكي: ان أثر الذكاء الاصطناعي على نظرية الردع النووي والتوازن العسكري قد جعلت القوات المسلحة الاكثر تقدما تسعى الى دمج الذكاء الاصطناعي في تفكيرها الاستراتيجي واسلحتها وعملياتها التكتيكية كما هي الحال في العديد من انظمة الدفاع الصاروخي واسلحة الحراسة المضادة للأفراد والذخائر المتسكعة والمركبات القتالية الجوية والبحرية والبرية وقد اظهرت العديد من التقارير التطور القوي للاستقلالية في انظمة الاسلحة والاستثمارات الكبيرة في البحث والتطوير من قبل صناعة الدفاع ويقال ان المنصات الروبوتية غير المأهولة المعززة بالذكاء الاصطناعي من شانها ان تقلل من خسائر القوات الصديقة اثناء القتال بينما تقوم ايضا بمهام مملة وقذره وخطيره تستند عاده الى الجنود[29].

وعندما بدأت الحرب في غزة سرعان ما اتضح ان اسرائيل تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي لتكوين بنك أهداف بالمواقع التي يتعين قصفها، وعلى بعد أميال قليلة كانت القوات الامريكية والقوات المتحالفة معها تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحديد الاهداف التي يتعين قصفها في اليمن لإثناء الحوثيين عن عرقلة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وعلى بعد مئات الالف من الاميال كانت روسيا تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحديد مرافق البنية التحتية الحيوية التي يتعين قصفها في اوكرانيا لخلخلة الدفاعات المدعومة بأحدث تقنيات ترسانة الأسلحة الغربية، وهذه مجرد عينة بسيطة على التحولات الجذرية والثورية التي يحدثها الذكاء الاصطناعي ليس فقط في انظمة التسلح وإنما أيضا في الطريقة التي سيخوض بها العالم حروب المستقبل[30]

ففي الهند مثلا اصبحت الحاجة ملحة الى استخدام الذكاء الاصطناعي في ترسانتها العسكرية لا سيما انها دولة نووية ولديها نزاعات غير محسومة مع كل من الصين وباكستان وميزانيتها في الدفاع المخصصة للمنتجات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي اصغر كثيرا مقارنة بالدول الدائرة في هذا المجال لذا في العام 2019 انشاءت مجلس الذكاء الاصطناعي الدفاعي(DAIC) في وزاره الدفاع الهندية وتم تكليفه في مهام تقديم التوجيه الاستراتيجي وتقديم التوجيهات توصيات وتعزيز الشراكة بين الحكومة وصناعة دعم التحديث التكنولوجي، بالإضافة الى نقل الخبرات والخدمات اللوجستية وادارة سلسلة التوريد لاستخدامها في العمليات العسكرية والقدرات السيبرانية[31].

المحور الثالث: الأبعاد الاقتصادية: لقد غيرت التقنيات التكنولوجية شكل الاقتصاد بشكل كبير فنحن على أعتاب ثورة تكنولوجية قد تُعزز الإنتاجية، وتعزز النمو العالمي، وترفع مستويات الدخل حول العالم، والتأثير المحتمل على معدل البطالة.

أولا: السباق التكنولوجي وتأثيره على الاقتصاد العالمي: هناك امال ضخمة معقودة على تغييرات ستطلقها التكنولوجيا الحديثة في المنظومة الاقتصادية العالمية من جهة، في المقابل هناك مخاوف ضخمة تعتري القطاعات والعاملين فيها من حيث سهولة استبدالهم بالات وحلول التقنية الالية خلال المستقبل القريب، وتشير دراسة لشركة (برايس ووتر هاوس كوبرز) الى ان 15,7 ترليون دولار هي المساهمة المحتملة للذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030 في زيادة بنسبه تصل الى 26% في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاديات المحلية، وتلفت الى ان 45% من اجمالي المكاسب الاقتصادية بحلول عام 2030 سياتي من تحسينات المنتجات مما يحفز طلب المستهلكين وذلك لان الذكاء الاصطناعي سيقود تنوعا اكبر في المنتجات مع زيادة التخصيص والجاذبية والقدرة على تحمل التكاليف بمرور الوقت وستكون اكبر المكاسب الاقتصادية من الذكاء الاصطناعي في الصين بزيادة بنسبة 26% الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2030، وامريكا الشمالية زيادة بنسبة 14,5% اي ما يعادل اجمالي 10,7 تريليونات دولار، وسيشكل اقتصاد كل من الصين وامريكا الشمالية ما يقارب من 70% من الاقتصاد العالمي بحلول العام 2030[32]، بشكل عام يتمتع الذكاء الاصطناعي بإمكانيات تحويلية هائلة في الاقتصاد العالمي مع ذلك فان موازنة فوائده مع التحديات المرتبطة به، مثل فقدان الوظائف والاستخدام الأخلاقي والمساواة في الوصول امر بالغ الأهمية لتعظيم اثره الإيجابي مع التخفيف من مخاطره المحتملة[33].

إضافة الى ما ذكر هناك تأثير للذكاء الاصطناعي على التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية في العديد من الجوانب نذكر منها:

1. زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة: يتمتع الذكاء الاصطناعي بقدرة فريدة على زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة في العديد من الصناعات الاقتصادية، حيث يستطيع الذكاء الاصطناعي تحليل كميات ضخمة من البيانات بشكل سريع ودقيق واستخلاص الأنماط والتوجهات منها.
2. تحسين أداء مقدمي الخدمات وخدمة العملاء: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحقق تحسينات كبيرة في صناعة الخدمات وتجربة العملاء، ويعمل الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات وفهم الاحتياجات وتوقعات العملاء وتخصيص الخدمات والتجارب بناءً على ذلك، يمكن استخدام التعلم الآلي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين نظم خدمة العملاء وتقديم ردود فعالة ومخصصة للإجابة على الاستفسارات والاحتياجات الفردية للعملاء، مما يؤدي إلى تحسين رضا العملاء وزيادة وفائهم للعلامة التجارية، فعلى سبيل المثال، يمكن لبرامج الروبوتات الاصطناعية ((Chat Bot تنفيذ مهام خدمة العملاء بدقة عالية وسرعة، مما يوفر وقتًا للعاملين في الخدمات ويحسن تجربة العملاء[34].
3. في مجال الاستيراد والتصدير بين الدول: عندما يتعلق الأمر بالاستيراد والتصدير بين الدول، يمكن أن يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا حاسمًا في تسهيل عمليات البيع والشراء وتحسين الكفاءة، ويمكن أن يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتكوين توقعات دقيقة بشأن الطلب والعرض والأسعار، ويمكن أيضًا استخدامه للمساعدة في تبسيط الإجراءات الكمركية وتقليل التكلفة والوقت المستغرق في المعاملات التجارية.
4. تحسين سلسلة التوريد: يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين إدارة سلسلة التوريد من خلال تحسين التوقعات للطلب، وتحسين الإمدادات والتخزين، وتحسين التوزيع، فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتوفير توقعات دقيقة بشأن الطلب والامداد والتوزيع ويمكن أيضًا استخدامه لتحسين جودة المنتجات وتقليل الهدر وتحسين إجراءات التجميع والتغليف والشحن.
5. تخصيص الخدمات للأسواق الخارجية: يمكن للذكاء الاصطناعي توجيه استراتيجيات التسويق وتخصيص الخدمات بشكل أفضل لتلبية احتياجات العملاء في الأسواق الخارجية.
6. تحسين التوقعات وتقليل المخاطر: يمكن للذكاء الاصطناعي توقع الاتجاهات الاقتصادية والسياسية في العالم، مما يساعد الشركات والحكومات على التحضير للتحديات والفرص المحتملة.
7. تحسين التواصل الدولي: يمكن للذكاء الاصطناعي ترجمة اللغات وتسهيل التواصل بين الشركات والأفراد من مختلف الثقافات واللغات.
8. تطوير التجارة الرقمية: يعزز الذكاء الاصطناعي التجارة الرقمية ويساهم في تطوير منصات التجارة الإلكترونية والتسويق عبر الإنترنت[35].
9. دارسة اتجاهات واحتياجات طلب المستهلكين: فمن خلال ما يوفره الذكاء الاصطناعي من بيانات ومعلومات عن المستهلك، يمكن التنبؤ باحتياجات وتفضيلات المستهلكين[36].

ثانيا: دور الحكومات والسياسات في دعم تطور الذكاء الاصطناعي للتنمية الاقتصادية: تلعب الحكومات دورا حاسما في دعم التطور والاعتماد على تطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويتطلب تطبيق التقنيات المتقدمة والاستفادة الكاملة من إمكانات الذكاء الاصطناعي توجيهًا من الحكومات ووضع سياسات لتشجع الاستثمار في هذا المجال كما انها تعمل على:-

1. تشجيع الابتكار: يمكن للحكومات تعزيز التطور في الذكاء الاصطناعي من خلال إنشاء بيئة تشجع الابتكار وتقديم الدعم للشركات الناشئة والأبحاث العلمية في هذا المجال، ويمكن توفير التمويل والمساعدة في تطبيق التقنيات الذكية وتوفير مساحة للتجارب والاختبارات
2. الاستثمار في التعليم والتدريب: يمكن للحكومات الاستثمار في التعليم والتدريب لإعداد العمال للوظائف في مجال الذكاء الاصطناعي، فعلى سبيل المثال، أطلقت الحكومة الأمريكية برنامجًا لتدريب العمال على مهارات الذكاء الاصطناعي.
3. التنظيم والمراقبة: تلعب الحكومات أيضًا دورًا في وضع التنظيمات والسياسات التي تسهم في حماية المستهلكين وضمان السلامة والأمان في استخدام التقنيات الذكية37.

ثالثاً: الآثار غير المباشرة: ان للذكاء الاصطناعي تأثيرًا على أسواق العمل والابتكار المدني والتنمية الاقتصادية فالانكماش الاقتصادي سواءً كان ناجم عن أزمات مالية أو أوبئة أو عدم استقرار جيوسياسي عواقب وخيمة، إذ ترتفع معدلات البطالة، وتنخفض مستويات المعيشة، وتتفاقم التفاوتات الاجتماعية، مما يحدث آثارًا متتالية تزعزع استقرار المجتمعات وتقوض الحوكمة، وكثيرًا ما عجزت أدوات التنبؤ الاقتصادي التقليدية عن التنبؤ بآثار هذه الأزمات والتخفيف من حدتها، مما يُضعف قدرة صانعي السياسات والشركات على الاستجابة لذا تقدم قدرات الذكاء الاصطناعي التنبؤية حلاً فعالاً للتقلبات الاقتصادية، إذ يمكن لنماذج التعلم الآلي تحليل كميات هائلة من البيانات الاقتصادية لتحديد علامات الإنذار المبكر بعدم الاستقرار، على سبيل المثال، يمكن رصد التقلبات في إنفاق المستهلكين، والتخلف عن سداد الائتمان، وأنماط التجارة العالمية للتنبؤ بحالات الركود أو انهيار السوق[38].

ولعل من أبرز إيجابيات الذكاء الاصطناعي في علاقته بالاقتصاد قدرته الفائقة على زيادة الإنتاجيّة والتقليل من التكاليف، حيث يستطيع تعويض العقل البشري جزئيًّا أو كليًّا بطريقة تتسم بالسرعة والنجاعة، بما أنّه يتكفل بالعديد من المهام الروتينيّة التي كانت تستدعي تدخلًا بشريًّا، مثل: تحليل البيانات(data analysis) ، والقيام ببعض المعادلات والعمليات الحسابيّة المعقدة، والعديد من المهام الأخرى، فبفضل الذكاء الاصطناعي باتت الشركات الآن قادرة على توقع سلوكيات المستهلك بدقة أكبر، مقللة بذلك هامش الخطأ البشري في قدرته على التوقع والاستباقيّة[39]، ويبين جدول رقم (1) التوقعات المستقبلية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي حتى عام 2063.

وللذكاء الاصطناعي آثار بالغة الأهمية السوق الأوربي فهو يمتلك القدرة على تعزيز الإنتاجية والابتكار على مستوى الشركات، وتحقق أتمتة المهام، وتحسين سلاسل التوريد، وتحسين عمليات صنع القرار، علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي إلى خفض التكاليف، وتحسين تخصيص الموارد، وتطوير منتجات وخدمات جديدة، لا سيما في قطاعات مثل التصنيع، كما يُعزز الذكاء الاصطناعي القدرة التنافسية للشركات من خلال تمكينها من تبني أحدث التقنيات، مما يعزز بدوره الكفاءة وحصتها السوقية كذلك زيادة عوائد رأس المال، وتعزيز الآثار التكنولوجية غير المباشرة عبر القطاعات، إضافة الى ذلك عزز دمج الذكاء الاصطناعي في الاقتصادات الوطنية القدرة التنافسية العالمية للمنطقة، ويسهل خلق فرص عمل عالية المهارات، ويشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعزز المرونة الاقتصادية، كما انه يعزز الاستدامة طويلة الأمد من خلال دفع عجلة تطوير التقنيات الخضراء والبنية التحتية الذكية، وهي أمور حيوية لانتقال أوروبا نحو اقتصاد رقمي وصديق للبيئة، وأخيرًا يعزز البحث والتطوير نمو الناتج المحلي الإجمالي، وله تأثير مباشر على تنمية الدول الأوروبية، وللبحث والتطوير دوران مهمان: الأول هو إنتاج ابتكارات جذرية، والثاني هو توليد معارف جديدة تعزز القدرة الاستيعابية ويؤثر كلا الدورين إيجابًا على النمو الاقتصادي طويل الأجل[40].

جدول رقم (1)

يبين التوقعات المستقبلية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي حتى عام 2063.

الاعوام	النسب	التوقعات
بحلول 2021	%85	يقوم الذكاء الاصطناعي بمهام 85% من خلال عمليات التواصل والاتصال بالدول المتقدمة
بحلول 2035	%25	تحل الروبوتات محل العاملين
2063	1:1	مقابل كل موظف من الانسان هناك موظف من الروبوتات

المصدر:

1. اسلام محمد محمد شاهين، فاعلية أنظمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرات الاقتصاد المصري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات، المجلد 7، العدد 1، (مصر: 2021)، ص15.

المحور الرابع: الأبعاد القانونية: البعد القانوني لسباق التسلح بالذكاء الاصطناعي يتمحور حول ضرورة تطوير الأطر القانونية الدولية لمواكبة التطورات التقنية، وضمان خضوع الأسلحة الذكية لقواعد القانون الدولي الإنساني، مع معالجة إشكاليات المسؤولية الجنائية وغياب موقف دولي موحد تجاه هذه التقنيات، فالقانون الدولي هو النظام الوحيد الذي يمكنه التعامل بشكل منهجي مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة باستخدام الانترنت وتطويره كما يمكنه التعامل بشكل متماسك مع الشركات والمنظمات غير الحكومية والدول والافراد والمنظمات الدولية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي ورغم اختلاف الجهات الفاعلة[41].

أولا: الذكاء الاصطناعي والقانون الدولي الإنساني: مدى توافق استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب مع مبادئ القانون الإنساني، إن الذكاء الاصطناعي يشكل الغايات والوسائل المتاحة للدفاع، وعلى الصعيد الخارجي، قد يكون للذكاء الاصطناعي آثار عميقة على صحة النظام الدولي القائم على القواعد، وذلك اعتمادًا على ما إذا كانت الدول والصناعة والمجتمع المدني تعمل معًا لإدارة آثاره ومدى فعاليتها، وهناك قلق كبير بين خبراء الذكاء الاصطناعي بشأن المدى الذي قد يرجح فيه الذكاء الاصطناعي الميزان لصالح أنماط الحكم القمعية والاستبدادية في العديد من أجزاء العالم، في حين يهدد في الوقت نفسه بتقويض السياسة الديمقراطية وتلويث بيئة المعلومات وتقويض إرادة المجتمعات في القتال، يمثل استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب تحولاً واضحاً في العمليات العسكرية، مما يؤثر بشكل كبير على الالتزام بالقانون الدولي الإنساني[42].

تاريخياً كان احترام القانون الدولي الإنساني حجر الاساس في العلاقات الدولية والذي يقوم على أربعة مبادئ أساسية: التمييز، والتناسب، والضرورة، والإنسانية، تُلزم هذه المبادئ أطراف النزاع بالتمييز دائمًا بين المقاتلين والمدنيين، وبين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، اذ لا يجوز استهداف سوى المقاتلين والأهداف العسكرية بشكل قانوني، هذا المبدأ مكرس في البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف، وهو حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني، ويهدف إلى حماية السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية من ويلات الحرب ويتطلب التمييز تحديدًا دقيقًا للأهداف لمنع وقوع إصابات بين المدنيين ومع ذلك قد تواجه الأنظمة المستقلة صعوبة في التمييز بين الأهداف، لا سيما في البيئات المعقدة التي يختلط فيها المقاتلون والمدنيون، ويزداد خطر التحديد الخاطئ بسبب الاعتماد على خوارزميات ومدخلات بيانات غير دقيقة، مما يؤدي إلى انتهاكات محتملة للقانون الدولي الإنسان اذ يحظر مبدأ التناسب الهجمات على الأهداف العسكرية التي يتوقع أن تُسبب خسائر عرضية في أرواح المدنيين، أو إصاباتهم، أو أضرارًا بالأعيان المدنية، أو مزيجًا من هذه الخسائر والأضرار، والتي تكون مفرطة مقارنةً بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة بعبارة أخرى، يسعى مبدأ التناسب إلى الحد من الأضرار الناجمة عن العمليات العسكرية من خلال اشتراط ألا تكون آثار الوسائل والأساليب الحربية المستخدمة غير متناسبة مع الميزة العسكرية المنشودة، ويجب أن تكون الأعمال العسكرية ضرورية لتحقيق هدف عسكري مشروع، وأن توجه نحو هذا الهدف يضمن هذا المبدأ عدم استخدام القوة إلا عند الضرورة القصوى لتحقيق هدف عسكري، مما يقلل من الدمار والمعاناة غير الضروريين ويرتبط هذا المبدأ ار تباطًا وثيقًا بمفاهيم الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية، ويهدف إلى قصر استخدام القوة على ما هو ضروري تمامًا تتطلب الضرورة تقييمًا دقيقًا لمدى ضرورة الهجوم لتحقيق هدف عسكري محدد ومع ذلك قد لا تتمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي من إجراء هذه التقييمات بالمستوى المطلوب من الفهم والحكم قد يؤدي الاعتماد على الخوارزميات المبرمجة مسبقًا ومدخلات البيانات إلى اتخاذ قرارات لا تفي بمعيار الضرورة، مما يؤدي الضرر غير المبرر، كان مبدأ الإنسانية وغيابه خلال معركة (سولفرينو) عام ١٨٥٩ المفهوم المحوري الذي ألهم مؤسس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، (هنري دونان) وينص المبدأ على أن لدى جميع البشر القدرة والاستطاعة على إظهار الاحترام والرعاية للجميع، حتى أعدائهم، ان القانون الدولي الإنساني الذي تتجلى مبادئه في جميع الأديان والثقافات الرئيسية لا ينص إلا على حماية أساسية ولكنه يظهر قدرًا من الحس السليم واحترامًا للإنسانية حتى في أثناء النزاعات المسلحة ويقر القانون الدولي الإنساني الحديث بأن الإيذاء والدمار والموت يمكن أن يكون مشروعًا أثناء النزاعات المسلحة ويسعى القانون إلى الحد من الضرر، ويكمن مبدأ الإنسانية في صميمه هذا الطموح يلهم هذا المفهوم العديد من قواعد القانون الدول ي الإنساني وتحديدًا تلك التي تحدد حماية الجرحى والمرضى، والتي تشترط ألا تسبب وسائل وأساليب الحرب معاناةً لا داعي لها ويشمل ذلك

حظر الإصابات غير الضرورية، ووجوب معاملة جميع الأشخاص معاملةً إنسانية يوفر شرط مارتنز أساسًا أخلاقيًا وقانونيًا للسلوك أثناء الحرب، مؤكدًا على أنه حتى في غياب محظورات قانونية محددة، يجب أن يوجه الضمير العام السلوك غير المنضبط الى احترام المقابل[43].

ثانيا: التشريعات الوطنية والدولية: جهود الدول والمنظمات الدولية لوضع ضوابط قانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، ان استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي في شتى مناحي الحياة اظهر الحاجة الى وضع الاطر القانونية والتدابير الوقائية التي تحكم انظمة الذكاء الاصطناعي والروبوتات تفاديا للأثار السلبية التي من الممكن ان تحدثها على المجتمعات لذلك كان التحذير من قبل العلماء من ان انظمة الذكاء الاصطناعي تمثل تهديدا كبيرا على البشرية ككل وبالتالي ذهب معهد (AI Now) الى ضرورة وضع اطار عمل اخلاقي وقانوني محدد ومحكم لعمل انظمة الذكاء الاصطناعي بحيث لا تصبح في اي وقت مصدر للإيذاء او التهديد للبشرية[44].

وبناء على ذلك فقد اصدرت الولايات المتحدة الامريكية في ديسمبر 2017 قانون مستقبل الذكاء الاصطناعي وافاقه في العالم هو اول قانون فيدرالي يتمحور حول الذكاء الاصطناعي وبناء على هذا القانون سوف تنشا لجنة مختصة لدراسة جميع حيثيات الذكاء الاصطناعي واصدار القرارات الخاصة في هذا الشأن وكذلك دراسة اثار هذا الاستخدام لانظمة الذكاء الاصطناعي على القوى العاملة في الولايات المتحدة الامريكية ما بالنسبة لموقف المشرع البريطاني فقد قام مجلس اللوردات البريطاني في 29 يونيو 2017 بتعيين لجنة مختارة حول الذكاء الاصطناعي للظر في الاثار الاقتصادية والاخلاقية والاجتماعية للتطورات في مجال الذكاء الاصطناعي.

وفي العام 2018 اقترح البرلمان الاوروبي على الدول الأعضاء في الاتحاد وضع تشريع بشان لجوانب القانونية لتطوير استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي بحيث يتم ذلك خلال فترة ما بين 10 الى 15 عام ففي نطاق المسؤولية المدنية قرر قواعد المسؤولية المدنية للروبوتات وانظمة الذكاء الاصطناعي عن المخاطر سواء من خلال التوقيع او ما كان يجب عليه ان يتوقعه ولكن بشرط هي مدى توافر استقلالية الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي في العمل[45].

ثالثاً: التحديات القانونية: غياب الأطر القانونية الواضحة، وصعوبة محاسبة الأطراف عند ارتكاب جرائم حرب باستخدام الذكاء الاصطناعي، لقد ناقشت اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بالأسلحة التقليدية (CCW) منذ العام 2013 موضوع أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وبسبب معارضة الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الأخرى، لم توفق الدول في وضع مسودة بصيغة رسمية للحظر، وتبرر الولايات المتحدة رفضها بأن سياستها بالفعل مع أن يتولى أفراد عسكريون السيطرة على الأسلحة ذاتية التشغيل، وأن تشريعا سابقا لأوانه قد يعرقل أبحاث الذكاء الاصطناعي الجارية، ولا يلزم أن يكون الحظر مفرطا في التقييد، حيث تؤكد حملة "وقف الروبوتات القاتلة"، وهو تحالف مؤلف من 89 منظمة غير حكومية من 50 دولة ضغطت من أجل حظر كهذا، أن الحظر سيكون مقصورا على الأسلحة الهجومية، ولن يمتد ليشمل الأنظمة المضادة للقذائف، وغيرها من الأنظمة الدفاعية التي تطلق النار آليا ردا على رؤوس حربية قادمة.

وفى إبريل 2018 أكدت معظم الدول في الاجتماع المعنى باتفاقية الأسلحة التقليدية، أهمية الاحتفاظ بالسيطرة البشرية على أنظمة الأسلحة واستخدام القوة، وأعربت عن دعمها لوضع قانون دولي جديد بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل[46].

ويعد تحديد المسؤولية عن الأفعال غير القانونية التي ترتكبها الأنظمة ذاتية التشغيل أمرًا صعبًا فالأطر القانونية التقليدية تفترض وجود نية بشرية وسيطرة بشرية، و هو ما قد لا ينطبق مباشرةً على القرارات التي تُدار بواسطة الذكاء الاصطناعي، لذا يجب تحديد سلسلة المسؤولية بوضوح في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي ونشرها وتشغيلها لضمان المساءلة، على سبيل المثال، إذا تسبب نظام أسلحة ذاتية التشغيل في مقتل مدنيين بشكل غير قانوني، فمن غير الواضح من يتحمل المسؤولية، هل هو المبرمج، أم المشغل، أم القائد العسكري، هذا الغموض يُعّقد جهود إنفاذ القانون الدولي الإنساني وضمان العدالة للضحايا، لذا من الضروري وضع مبادئ توجيهية واضحة للمساءلة أمرًا ضروريًا لمعالجة هذه المشكلة في قسم الاعتبارات القانونية والأخلاقية، فلا تزال الأطر القانونية الحالية التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب غير مكتملة وتشمل الأدوات الرئيسية اتفاقيات جنيف واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، والتي تتناول بعض جوانب استخدام الأسلحة ولكنها لا تنظم الذكاء الاصطناعي بشكل محدد، لذا نصل إلى فجوة قانونية إذ نرى أن معاهدات القانون الدولي الإنساني لم تصمم مع مراعاة الذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى فجوات كبيرة في التنظيم على سبيل المثال، لا توجد إرشادات واضحة بشأن نشر

الأنظمة المستقلة أو آليات المساءلة عن القرارات التي يحركها الذكاء الاصطناعي، ويفرض هذا الفراغ التنظيمي تحديات أمام ضمان الامتثال لمبادئ القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في مناطق النزاع لمعالجة هذه الفجوات، يجب على المجتمع الدولي النظر في وضع معاهدات جديدة أو تعديل المعاهدات القائمة لمعالجة التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي في الحرب على وجه التحديد الآن، وبالنظر إلى موضوع النقاش الأخلاقي، نلاحظ أن العلماء والممارسين يناقشون أخلاقيات الأسلحة المستقلة، بحجج تتراوح بين إمكانية تقليل الخسائر البشرية ومخاطر نزع الصفة الإنسانية وفقدان المساءلة وتركز المناقشات الأخلاقية أيضًا على قدرة الذكاء الاصطناعي على تغيير طبيعة الحرب، مما يجعلها أكثر انفصالًا وأقل تركيزًا على الإنسان، ويثير استخدام الذكاء الاصطناعي في صنع القرارات المميتة تساؤلات حول تآكل المسؤولية الأخلاقية وإمكانية زيادة العنف وتتطلب معالجة هذه المخاوف الأخلاقية اتباع نهج متعدد التخصصات يشتمل على وجهات نظر قانونية وأخلاقية وتكنولوجية[47].

فعلى سبيل المثال يعد تطوير الأسلحة البيولوجية انتهاكا صارخا لحقوق الانسان وقد تم حظر هذه الأسلحة بموجب العديد من الاتفاقيات الدولية بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية لعام 1972 ومع ذلك فان تهديدات الذكاء الاصطناعي تختلف عن تهديدات الأسلحة البيولوجية في عدة جوانب منها:-

1. يعد الذكاء الاصطناعي أكثر انتشاراً من الأسلحة البيولوجية حيث يمكن الوصول اليه وتطويره من قبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بما في ذلك الافراد والجماعات الإرهابية.
2. يتسم الذكاء الاصطناعي بمعدل تطور سريع للغاية مما يجعل من الصعب مواكبة التهديدات الجديدة التي قد يشكلها.
3. يمكن للذكاء الاصطناعي ان يستخدم مجموعة من التطبيقات بما في ذلك تطوير أسلحة أكثر قوة ودقة[48].

رابعاً: تقاطع الذكاء الاصطناعي مع القانون الدولي: يشكل دمج الذكاء الاصطناعي في الحروب تحدياتٍ عديدةً للقانون الدولي الإنساني، فقد تواجه الأنظمة المستقلة صعوبة في التمييز الدقيق بين المقاتلين وغير المقاتلين، لا سيما في البيئات الحضرية المعقدة حيث يختلط المدنيون بالأهداف العسكرية، وقد يؤدي الخطأ في تحديد الهوية إلى هجماتٍ غير مشروعة على المدنيين، وتعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على مدخلات بيانات وخوارزميات قد لا تدرك تمامًا الفروق الدقيقة في التقدير البشري اللازم لإجراء هذه المتميزات، مما يزيد من خطر الأخطاء على سبيل المثال، أثناء العمليات في المناطق المكتظة بالسكان، قد تخطئ أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحديد المركبات أو المباني المدنية كأهداف عسكرية، وقد يؤدي الاعتماد على التعرف على الأنماط وتحليل البيانات إلى نتائج إيجابية خاطئة، مما يؤدي إلى هجمات غير قانونية وخسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين ويعد ضمان قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على ال تمييز بدقة بين الأهداف المشروعة وغير المشروعة أمرًا بالغ الأهمية للامتثال للقانون الدولي الإنساني ويجب أن تجري أنظمة الذكاء الاصطناعي تقييمات آنية لمبدأ التناسب، مع الموازنة بين الميزة العسكرية والأضرار المدنية المحتملة، كما يثير تعقيد هذه الحسابات واحتمالية التحيز الخوارزمي مخاوف بشأن الامتثال لمتطلبات التناسب في سيناريو افتراضي، قد يحدد نظام الذكاء الاصطناعي أن الهجوم على هدف عسكري متناسب بناءً على مدخلات البيانات، لكنه يفشل في مراعاة وجود المدنيين القريبين، الامر الذي قد يؤدي هذا إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين، منتهكًا بذلك مبدأ التناسب كما ان التحدي في برمجة الذكاء الاصطناعي لإصدار أحكام دقيقة توازن بين الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية تتعدد التداعيات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في الحرب، وتشمل قضايا مثل احتمالية انخفاض المساءلة، والمسؤولية الأخلاقية للمبرمجين والمشغلين، والآثار المجتمعية الأوسع[49].

على سبيل المثال يعد البعض ان للذكاء الاصطناعي القدرة على التدخل في سلوك البشري وربما السيطرة عليه وهذا ما قد يرتب اثاراً مباشرة على اعمال الأمم المتحدة المتعلقة باحترام حقوق الانسان او بالوقاية من انتهاكها مما يحتم علينا تطوير اشكال جديدة من الرقابة الاجتماعية والبيولوجية وإعادة تصوير الأطر القانونية والاجرائية المعمول بها حاليا لرصد وتنفيذ المواثيق الدولية المعنية بحماية حقوق الانسان ولا سيما الشرعية الدولية المتمثلة بالإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين[50]

في الختام مع استمرار تطور التكنولوجيا، لا بد من تطوير الأطر التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي ويعد التعاون الدولي أمرًا بالغ الأهمية لوضع معايير ومقاييس تضمن تعزيز تقنيات الذكاء الاصطناعي للامتثال للقانون الدولي الإنساني بدلًا من تقويضه، ويشمل ذلك

الاستثمار في الأبحاث لتحسين دقة وموثوقية أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتطبيق بروتوكولات اختبار وتحقق دقيقة، وتعزيز الشفافية في تطوير هذه التقنيات ونشرها وبينما يمتلك الذكاء الاصطناعي والطائرات المسيرة القدرة على إحداث ثورة في العمليات العسكرية من خلال تعزيز الدقة والكفاءة التشغيلية، فإن استخدامهما في سيناريوهات الصراع، مثل الحرب[51]

وتتزايد الدعوات لتطوير قوانين جديدة تتعلق بالمسؤولية عن الأفعال التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي ففي عام 2021 اقترحت المفوضية الاوربية مشروع قرار يهدف الى تحديد المسؤولية عن الاضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي هذا المشروع يسعى الى توفير اطار قانوني واضح يتحمل المسؤولية في حالات معينة ، ومع ذلك فان التحديات لا تزال قائمة فالتكنولوجيا تتطور بسرعة مما يجعل من الصعب على القوانين الحالية مواكبة هذه التغيرات لذلك يجب ان يتم تطوير اطر قانونية مرنة وقابلة للتكيف مع التطورات المستقبلية في مجال الذكاء الاصطناعي.[52]

الخاتمة

في الختام ان الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين، فهو قادر على تغيير الحياة إيجابيًا من جميع الجوانب وإعطاء البشر الفرصة لتحسين حياتهم، ومن ناحية أخرى، يمكن أن يكون سلاحًا فتاكًا يمكن أن يدمر ليس فقط القانون الدولي بل البشرية جمعاء على وجه الأرض، وأيامنا مليئة بأمثلة حية كما نرى في فلسطين الآن وقبل ذلك في الحرب الروسية الأوكرانية حيث أصبح الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار عنصرًا أساسيًا يقتل بلا رحمة، علاوة على ذلك، يوفر الذكاء الاصطناعي فرصًا وتحديات للقانون الدولي، وكما ذكرنا سابقًا، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز القدرات العسكرية، ولكنه يثير أيضًا قضايا قانونية وأخلاقية مهمة يجب معالجتها لضمان الامتثال لمبادئ القانون الدولي ، من خلال إصلاح الأطر القانونية ووضع المبادئ التوجيهية الأخلاقية وتعزيز آليات المساءلة، ويمكن للمجتمع الدولي إدارة تأثير الذكاء الاصطناعي على الحرب بشكل أفضل ودعم القيم الإنسانية، أخيرًا تواجه البشرية تحديًا كبيرًا يتمثل في الذكاء الاصطناعي، ويمكن أن يكون إما تهديدًا مدمرًا للقانون الدولي وكل ما يتعلق بالإنسانية أو مفيدًا لجميع المؤمنين والعاملين في المجال الإنساني يعتمد الأمر على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي وتطبيقه في حياتنا، هذه الفكرة الأخيرة لا تزال قيد الدراسة، والاستجابة لها لا تزال بحاجة إلى سنوات أو ربما عقود لرؤية نتائج وتأثير هذا الوحش المتوحش المسمى "الذكاء الاصطناعي" كما لا يزال هناك جدلٌ واسعٌ حول ما إذا كان للذكاء الاصطناعي تأثيرٌ تطوريٌّ أم ثوريٌّ على حروب المستقبل، ومع ذلك، وبغض النظر عن التطورات المستقبلية، يحدث الذكاء الاصطناعي بالفعل تأثيرًا هائلًا على أدوات الحرب، كما وصلنا الآن إلى مرحلة تصبح فيها الجيوش التي لا تتبنى الذكاء الاصطناعي أدنى مستوى تكنولوجيًا.

الاستنتاجات:

أولا: سيادة حالة من اليقين بالقدرات الكاملة لتلك الأنظمة، في ظل عدم معرفة معدلات الخطأ الواردة بها، حيث إنها لم تخضع للاختبارات الجادة بعد، الأمر الذي قد تترتب عليه تهديدات خطيرة غير محسوبة العواقب.

ثانيًا– الدفع نحو التصعيد بشكل مباشر نتيجة للثقة المطلقة في القدرات العسكرية المعززة بالذكاء الاصطناعي على المواجهة وردع الأعداء، ومن ثم تجنب الوسائل السلمية في حل الأزمات بل قد يدفع ذلك الدول نحو الضرب الاستباقي لتحقيق الردع.

ثالثًا– إمكانية التوسع في الاعتماد عليها نتيجة انخفاض التكلفة، واستخداماتها التجارية، وثنائية ذلك الاستخدام من جانب الفاعلين من الدول وغير الدول، وهو ما يضيف المزيد من التعقيد في البيئة الأمنية من حيث صعوبة تحديد وتوقع الهجمات، وتعد هجمات أسراب الطائرات بدون طيار من أبرز الأمثلة على ذلك.

رابعًا– التوجه نحو استخدام الأنظمة المعززة بالذكاء الاصطناعي بشكل متواتر لاختبار قدرات الآخرين، وتقييم المستوى التقني الذي تم الوصول إليه لتطوير القدرات.

Footnotes

[1]Muhammad Abdullah Jaro Al-Khalidi, Ansam Basem Fadel, Artificial Intelligence and its Impact on Contemporary Philosophy, Fourth International Conference of the Iraqi Scientific Society for Manuscripts, Istanbul, Turkey, (July: 2024), p. 702.

[2] Samer Shihab Hamad, The Role of Artificial Intelligence in Developing Commercial Law Rules - A Comparative Study, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, University of Kirkuk, Volume 13, Issue 50, (Iraq: 2024), p. 490.

[3] Ahmed Majid Ahmed, The Concept of Artificial Intelligence and Its Role in Developing the Educational Process, Journal of the College of Arts, University of Baghdad, Volume 6, Issue 3, (August 2023), p. 652.

[4] Yasser Mohammed Abdullah, Omar Hilal Jandari, The Evolution of Ethical and Legislative Confrontation with Artificial Intelligence Errors, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, University of Kirkuk, Volume 14, Issue 52, (Iraq: 2025), p. 551.

[5] James Black et ai, Strategic competition in the age of AI: Emerging risks and opportunities from military use of artificial intelligence, RAND, Europe, 2024, pp4.

[6] Sarmed Amin, The Arms Race: A Theoretical Study of the Concept, History, and Comparative Concepts, Journal of the College of Law and Political Science, University of Iraq, Issue 10, (Iraq: 2021), p. 293.

[7] Israa Hussein Hadi, The Arms Race and Its Historical Development, University of Karbala, published on 8/4/2023, viewed on 8/15/2025, available at https://cohe.uokerbala.edu.iq/wp

[8]Sarmed Amin, op, cit, p 297.

[9] Martin Griffiths, Terry O'Callaghan, Basic Concepts in International Relations, translated by the Gulf Research Center, 1st ed. (UAE: Gulf Research Center, 2008), p. 245.

[10]Muhammad al-Sayyid Salim, Foreign Policy Analysis, 2nd ed. (Egypt: Nahdet Misr Library, 1998), p. 332.

[11] Xiangning Wu, Technology, power, and uncontrolled great power strategic competition between China and the United States, The Institute of International and Strategic Studies, Peking University, 2020, pp102.

[12] Paul Scharre, Debunking the AI Arms Race Theory, Texas National Security Review, U S A, Vol 4, Iss 3, (Summer 2021), pp 122.

[13]Paul Scharre, op, cit, pp123.

[14]Muhammad al-Sayyid Salim, op, cit, p 334.

[15] Mustafa Muqalled, Geopolitical Competition in the Age of Artificial Intelligence, Shaf Center, published on February 16, 2025, retrieved on July 15, 2025, available at https://shafcenter.org/%.

[16] Manar Abdel Ghani, The New Global Arms Race: Causes and Consequences, Arab Center for Research and Policy Studies, published on 10/24/2023, viewed on 7/19/2025, available at http://www.acrseg.org/43236.

[17] Deependra Singh Hooda, DPG Policy Brief Implementing Artificial Intelligence in the Indian Military, Delhi Policy Group, Vol 8, Iss 11, (India: 2023), pp 4.

[18] Muhammad Sanajla, The Global Artificial Intelligence Arms Race: Israel in the Lead and No Mention of the Arabs, Al Jazeera Net, published on 5/26/2021, viewed on 7/17/2025, available at https://www.aljazeera.net/tech/2021/5/26

[19]Majid Bin Sulayem, "Artificial Intelligence: Is It the New Arms Race?" Al-Watan, published on 3/12/2024, viewed on 7/7/2025, available at https://www.alwatan.com.sa/article/1143847

[20] James Jonnson, Artificial intelligence future warfare: implications for international security, Article in Defense and Security Analysis,(April: 2019), pp2.

[21] Justin Haner, Denise Garcia, The Artificial Intelligence Arms Race: Trends and World Leaders in Autonomous Weapons Development, Global Policy, University of Durham and John Wiley Sons Ltd, VOL 10, LSS 3, (September: 2019), pp 343.

[22]Roxanne Jamal Shukor, The Impact of Artificial Intelligence on the Future of the International System, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, University of Kirkuk, Volume 13, Issue 50, (Iraq: 2024), p. 44.

[23]Eugenio Garcia, The Technological Leap of AI and the Global South: Deepening Asymmetries and the Future of International Security, Book chapter: Handbook on Warfare and Artificial Intelligence, 2021, pp5.

[24]James Jonnsn, op, cit, p5.

[25]Nourhan Hendawy, Wars in the Age of Artificial Intelligence and Their Impact on the International Arms Race, Original Source, Hisham Halabi, The Impact of Technology on the Development of Forms of Warfare, Information and Decision Support Center, Issue 58, September 14, 2023, p. 5.

[26] Sarah Abdel Aziz, Automating Wars: The Impact of Artificial Intelligence on the Global Arms Race, Future for Advanced Research and Studies, published on September 15, 2019, accessed on July 3, 2020, available at https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/

[27]Roxanne Jamal Shukor, op, cit, p34.

[28]Eugenio Garcia, op, cit, pp2.

[29] Eugenio Garcia, op, cit, pp2

[30] Artificial Intelligence Reshapes the Rules of the Global Arms Race, Nation Shield Magazine, UAE, published on 6/2/2024, viewed on 6/4/2025, available at https://www.nationshield.ae/index.php/home/details

[31] Eugenio Garcia, op, cit, pp6.

[32]Ali Thajil Yousef Al-Tamimi, Muhammad Abdul-Ridha Brisam, Ali Ismail Al-Jaf, Artificial Intelligence and its Impact on the Economy, Journal of Kut University College, University of Kut, Special Issue - Seventh Scientific Conference on Administrative and Economic Sciences, (July: 2024), p. 531.

[33]Chinasa Susan Adigwe et ai, forecasting the Future: The Interplay of Artificial Intelligence, Innovation, and Competitiveness and its Effect on the Global Economy, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Volume 24, NO 4, (2024), pp128.

[34] Ihab Talaat, Artificial Intelligence and the Future of Economic Development: Opportunities and Challenges, Information and Decision Support Center, published on January 21, 2024, viewed on August 18, 2025, available at https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8981

[35] Amani Ahmed Mukhtar, The Impact of Artificial Intelligence on the Economic Performance of Countries, Information and Decision Support Center, published on 1/21/2021, viewed on 7/6/2025, available at https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8984

[36] Ahmed Mohamed Kamel Tawfik Gharabeh, The Role of Artificial Intelligence in Addressing the Economic Burden of the Food Problem in Egypt, Journal of Legal and Economic Sciences, Ain Shams University, Volume 66, Issue 3, (Egypt: 2023), p. 898.

[37] Ihab Talaat, Artificial Intelligence and the Future of Economic Development: Opportunities and Challenges, Information and Decision Support Center, published on January 21, 2024, viewed on August 18, 2025, available at https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8981

[38] Ruth Samuel, HARNESSING ARTIFICIAL INTELLIGENCE TO ADDRESS RISING INSECURITY, INEFFECTIVE GOVERNANCE AND ECONOMIC DOWNTURNS, International Journal of African, VOL 6, NO 2, (African: 2024), p62.

[39] Mohamed Ali Laghrissi, The Impact of Artificial Intelligence on the Global Economy, Al Jazeera Net, published on 10/16/2024, viewed on 7/17/2025, available at https://www.aljazeera.net/blogs/2024/10/16

[40]Maha Kalai, Hamdi Becha, Kamel Helali, Effect of artificial intelligence on economic growth in European countries: a symmetric and asymmetric cointegration based on linear and non-linear ARDL approach, Journal of Economic Structures, NO 13, (December 2024), p8.

[41]Khaled Mohamed Hassan, Implications of Artificial Intelligence Technology on International Law, Journal of Legal Studies, Assiut University, Egypt, Volume 59, Issue 2, (March 2022), pp. 838-839.

[42] Ali Zeineddine, Law Artificial Intelligence in Warfare: Legal and Humanitarian Challenges Under International Humanitarian Law, FMDB Transactions on Sustainable Humanities and Society, vol. 1, no. 2, (Lebanon: 2024), pp50.

[43] Ali Zeineddine, op, cit, pp50-52.

[44] Walid Saad El-Din Mohamed, Criminal Liability Arising from Artificial Intelligence Applications, Journal of Legal and Economic Sciences, Ain Shams University, Egypt, Volume 64, Issue 2 (July: 2022), p. 499

[45]Yasser Mohamed Al-Lami, Criminal Liability for Artificial Intelligence Acts: Between Reality and Hope (An Analytical and Prospective Study), Journal of Legal and Economic Research, Mansoura University, Volume 11, Issue 1, (Egypt: August 2021), pp. 844-845.

[46] Ali Farjani, “The Challenges of Military Robots Entering the Technological Arms Race,” International Politics Magazine, Al-Ahram Foundation, published on September 3, 2023, viewed on August 15, 2025, available at http://www.siyassa.org.eg/News/19670.aspx

[47]Ali Zeineddine, op, cit, p52.

[48]Bahi Sharif Abu Haswa, Legal Regulation of Artificial Intelligence According to the Provisions of International Human Rights Law, Journal of Legal and Economic Research, Menoufia University, Volume 60, Issue 4, (Egypt: October 2024), pp. 136-137.

[49]Ali Zeineddine, op, cit, p52.

[50]Bahi Sharif Abu Haswa, op, cit, p134.

[51]Bahi Sharif Abu Haswa, , op, cit, p 135.

[52] Rafi Barazi, Implications of Artificial Intelligence Technology on International Law, Bawaba AI Platform, published on 4/25/2025, viewed on 7/15, available at https://bawabaai.com/__trashed-258/

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

الاهميــة الجيــوستراتيجيــة لمينــاء الفــاو الكبيــر فــي التــوازنــات الاقليميــة والــدوليــة

م.م. عــذراء مـحـمــد جــابــر

رئاسة جامعة النهرين

https://orcid.org/0009-0005-1905-4708

athraa.m@nahrainuniv.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01118

المستخلص:

تُعد المنافذ البحرية قنوات أساسية للتواصل بين الدول والعالم الخارجي، إذ ترتبط المكانة الجيوسياسية والاقتصادية للدول بقدرتها على امتلاك مثل هذه المنافذ وتوظيفها في تعزيز حضورها الإقليمي والدولي، وفي ظل التحولات العالمية المتسارعة وتشابك المصالح على المستويات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، يبرز ميناء الفاو الكبير بوصفه مشروعاً استراتيجياً يتجاوز في أثره حدود العراق ليغدو ركناً محورياً في منظومة التجارة الدولية وخارطة الطاقة العالمية، فالميناء لا يمثل مجرد منفذ بحري بل يُعد أداة جيوسياسية قادرة على ربط خطوط الإمداد والبضائع بين الشرق والغرب، بما يسهم في خفض التكاليف اللوجستية وتسريع حركة التبادل التجاري فضلاً عن تعزيز أمن الملاحة البحرية، يسعى بحثنا إلى مقاربة الأهمية الجيوستراتيجية لميناء الفاو الكبير في سياق التوازنات الإقليمية والدولية، عبر تتبع خلفيته التاريخية وتفسير دوافع إنشائه، فضلاً عن استكشاف أبعاده الاقتصادية والسياسية والأمنية، ولاسيما ارتباطه بمشروعات كبرى مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية ومشروع التنمية العراقي، الأمر الذي يمنحه موقعاً مركزياً في معادلة التنافس الدولي، كما يتضمن البحث التحديات الداخلية المتمثلة في محدودية التمويل وتعثر التزامات الشركات المنفذة، إلى جانب التحديات الخارجية التي تفرضها مشاريع موازية كميناء مبارك الكويتي، والدور الاستراتيجي المتواصل لقناة السويس، ومشاريع الربط السككي الإقليمي إضافة إلى انعكاسات التنافس الأمريكي–الصيني على منطقة الخليج العربي.

وتخلص الدراسة إلى أن ميناء الفاو الكبير لا يمكن اختزاله في كونه مشروعاً اقتصادياً فحسب، بل هو رافعة جيوستراتيجية لإعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية، وتعزيز موقع العراق كحلقة وصل محورية في النظام التجاري العالمي، بما يضعه أمام فرص وتحديات استراتيجية ستسهم في تحديد معالم دوره الإقليمي والدولي خلال العقود المقبلة.

الكلمات المفتاحية: (ميناء الفاو الكبير–مبادرة الحزام والطريق– مشروع التنمية– ميناء مبارك).

The geostrategic importance of the Grand AL-Faw port in Regional and International Balances

Presidency of al-nahrain university

Asst.Lect.Athraa Mohammed Jaber

https://orcid.org/0009-0005-1905-4708

athraa.m@nahrainuniv.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01118

Abstract:

Maritime outlets represent essential channels of communication between nations and the outside world, as the geopolitical and economic standing of states is closely linked to their ability to possess and utilize such outlets in strengthening their regional and international presence. Amid the accelerating global transformations and the growing interdependence of strategic, political, and economic interests, the Grand Al-Faw Port emerges as a strategic project whose impact extends beyond Iraq's borders, positioning it as a pivotal hub within the global trade network and the world energy map. The port is not merely a maritime outlet; it constitutes a geopolitical instrument capable of connecting supply chains and trade routes between East and West, thereby reducing logistical costs, accelerating trade exchanges, and enhancing maritime security.

This research seeks to explore the geostrategic significance of the Grand Al-Faw Port within the framework of regional and international balances, by tracing its historical background and analyzing the underlying motivations behind its establishment. It also examines the economic, political, and security dimensions of the project—particularly its linkage to major initiatives such as China's Belt and Road Initiative and Iraq's Development Road Project—which together grant it a central position in the equation of global competition. Furthermore, the study discusses the internal challenges, including limited financing and delays in contractors' commitments, alongside external challenges posed by parallel projects such as Kuwait's Mubarak Port, the enduring strategic role of the Suez Canal, regional railway connection projects, and the implications of U.S.–China rivalry in the Arabian Gulf region.

The study concludes that the Grand Al-Faw Port cannot be confined to its economic function alone; rather, it represents a geostrategic lever for reshaping regional power dynamics and reinforcing Iraq's role as a pivotal linkage in the global trade system. This, in turn, places Iraq before strategic opportunities and challenges that will shape the contours of its regional and international role in the coming decades.

Keywords: Grand Al-Faw Port , Belt and Road Initiative ,Development Road Project , Mubarak Port.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

المقدمة:

يُمثل ميناء الفاو الكبير احد أبرز المشاريع الاستراتيجية التي يطمح العراق من خلالها إلى استعادة موقعه الجغرافي كممر محوري للتجارة العالمية بين الشرق والغرب، فالميناء لا يُختزل بوصفه مشروعاً إنشائياً أو اقتصادياً، بل يمثل مشروعاً ذات ابعاد سيادية وجيوسياسية في آن واحد، نظراً لما ينطوي عليه من إمكانات لإعادة صياغة التوازنات الإقليمية والدولية وتزداد أهمية الميناء في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي ولا سيما بروز التنافس الأمريكي–الصيني في الشرق الأوسط، وما يرافقه من محاولات إقليمية لتكريس ممرات بديلة ملاحية واخرى برية هدفها تقليص فرص العراق في استثمار موقعه الجغرافي، ما يجعل دراسة الأبعاد الجيوستراتيجية لهذا المشروع ضرورة ملحة لفهم رهاناته المستقبلية وتداعياته على العراق بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، كما أن الميناء يُطرح في سياق أوسع من رهانات الأمن الاقتصادي والسيادة الوطنية، حيث يمثل اختباراً لقدرة الدولة العراقية على تحويل الثروة الجغرافية إلى قوة استراتيجية فاعلة، بما يفرض إعادة قراءة التوازنات الإقليمية والدولية من زاوية موقع العراق الجديد المحتمل في النظام الاقتصادي العالمي.

لذلك فإن دراسة الأبعاد الجيوستراتيجية لميناء الفاو الكبير لا تقتصر على بيان مردوده الاقتصادي فحسب، بل تتمثل بمدى قدرته على إعادة صياغة موقع العراق في معادلة التفاعلات الإقليمية والدولية ورسم مسارات جديدة للتكامل أو التنافس في المنطقة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنّه يتناول مشروعاً مهماً لم يحظَى بدراسة معمقة وشاملة في بعده الجيوستراتيجي، إذ غالباً ما يُنظر إلى ميناء الفاو من زاوية اقتصادية بحتة، في حين أنّه يُجسد نقطة التقاء لمشاريع دولية كبرى مثل مبادرة الحزام والطريق ومشروع التنمية العراقي، وبذلك فإن بحثنا هذا يسعى إلى سد فجوة معرفية تتعلق بكيفية تفاعل المشروع مع التوازنات الإقليمية والدولية، والانعكاسات الأمنية والسياسية والاقتصادية المترتبة عليه، فضلاً عن تسليط الضوء على التحديات الداخلية والخارجية التي قد تحول دون تحقيق أهدافه الاساسية.

هدف البحث: تقديم تحليل شامل للأهمية الجيوستراتيجية لميناء الفاو الكبير، عبر إبراز أبعاده الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتوضيح دوره في إعادة تموضع العراق في خارطة الممرات الدولية للتجارة والطاقة، فضلاً عن استكشاف انعكاسات المنافسة الإقليمية والدولية على مستقبل هذا المشروع الحيوي.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث بتساؤل جوهري تمثل الاجابة عنه ابرز جوانب الموضوع:

إلى أي مدى يمكن لميناء الفاو الكبير أن يسهم في تعزيز الموقع الجيوستراتيجي للعراق في ظل التوازنات الإقليمية والدولية المتغيرة؟، وما هي أبرز التحديات التي قد تواجه تحقيق هذا الدور؟.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها اذا كان ميناء الفاو الكبير يشكل مشروعاً حيوياً قادراً على إعادة مكانة العراق في معادلات التوازن الإقليمي والدولي، فأن قدرته على أداء هذا الدور الاستراتيجي يبقى مشروطاً بتجاوز التحديات الداخلية وبمدى قدرتة على التعامل مع الضغوط والمنافسة الإقليمية والدولية المحيطة بالمشروع.

منهجية البحث: نظراً لطبيعة موضوع البحث ومتطلباته فقد ارتأينا ضرورة الاخذ بالمنهج الاستنباطي فضلاً عن الاعتماد على مقتربات عدة بالشكل الذي يتناسب مع اشكالية الدراسة ومنها: المقترب التاريخي من خلال التطرق للتطور التاريخي للميناء موضوع بحثنا ومراحل انشاءه، فضلاً عن توظيف المقترب التحليلي–الوصفي لتوضيح الاهمية الجيوستراتيجية، الاقتصادية، السياسية والامنية، إضافة إلى الاستعانة بالمنهج المقارن لمقارنة ميناء الفاو مع مشاريع اخرى ربما تكون منافسة له كميناء مبارك وقناة السويس ومشروع الربط السككي مع إيران.

هيكلية البحث: انتظم البحث في ثلاث محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة:

المحور الاول: التطور التاريخي لميناء الفاو الكبير

المحور الثاني: اسباب انشاء ميناء الفاو الكبير واهميتة.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه مشروع ميناء الفاو الكبير

المحور الاول: التطور التاريخي لميناء الفاو الكبير

يقع ميناء الفاو الكبير في جنوب محافظة البصرة بمنطقة رأس البيشة في نهاية الجرف القاري للعراق ضمن جزيرة تُعرف بإسم (شبة جزيرة الفاو)، والتي تبعد مسافة 100 كم عن مركز المحافظة (البصرة)، يحد الجزيرة من جهة الشرق شط العرب ومن الغرب خور عبدالله المحاذي للكويت، تبلغ مساحتها حوالي 3775 كم مربع وقد تم اختيارها لأنشاء الميناء بسبب اطلالتها الواسعة على الخليج العربي (عاصم، 2012: 6) ، تعود فكرة انشاء الميناء الى القرن التاسع عشر بعد احتلال بريطانيا للعراق وقيامها بإجراء مسوحات عديدة لمنطقة شط العرب من ابرزها المسح الذي كلفت بهِ العقيد روكيO.Roke colonel في عام 1919 والذي قدم تقريراً مفصلاً بعنوان (حفر سدة الفاو) والذي بلغ تكلفته 93.000.000روبي الا انه لم يحظ باهتمام الحكومة البريطانية بسبب عدم ثقتها بالحكومة الفارسية آنذاك جراء رفضها معاهدة التحالف التي كان من المقرر توقيعها بين الطرفين، وبذلك توقف تنفيذ المشاريع البريطانية في العراق نتيجة اندلاع ثورة العشرين(الغريب،2013: 109–113)، التي اعترضت سبيل تنفيذ مشروع الميناء وبرغم ذلك بقيت الفكرة قائمة لدى الحكومات المتوالية كون ان مثلث الفاو يمثل موقع استراتيجي مهم يربط الشرق بالغرب، في عام 1954 بدأ العمل في حفر قناة سدة الفاو بعمق بلغ 762 متر وبمساعدة ادارة ميناء المعقل نتيجة رفض مجلس الاعمار منح قرض لإدارة ميناء الفاو بقيمة 500 الف دينار عراقي(الغريب،2013: 113)، وفي عام 1958 عقدت وزارة النقل والاتصالات العراقية العديد من الندوات وورش العمل لغرض استكمال المشروع ولكن الحرب العراقية – الايرانية التي اندلعت في الثمانينيات حالت دون ذلك، وبرغم ذلك اجريت العديد من المحادثات الخاصة بالمشروع المقرر اقامته واهمها محادثات عام 1986 التي تم بموجبها اختيار موقع المشروع في منطقة رأس البيشة ولكن توقف تنفيذها بسبب اندلاع الحرب وضعف التمويل(الجميلي ومحسن، 2017: 18)، وفي عام 1996 وبعد تنفيذ اتفاقية النفط مقابل الغذاء التي عقدتها الامم المتحدة مع العراق سمحت وزارة النقل العراقية للشركات الروسية بالحصول على مناقصة تنفيذ ميناء الفاو ولكن طبيعة الاوضاع التي شهدتها البلاد وتهاون الشركة المكلفة بالمشروع قد حال دون استكماله ايضاً (مركز البيت العراقي، 2021)، وفي عام 1997 تمت مناقشة العديد من الخطط الجديدة والمشاريع المقدمة لوزارة النقل والمواصلات ولكن الظروف السياسية والاقتصادية وقفت حاجزاً امام عملية التنفيذ(الجزائري، 2017: 20–21)، بعد عام 2003 ونتيجة تغير النظام السياسي تمت مناشدة وزارتي النقل والاتصالات من قبل الشركة العامة للموانئ العراقية بضرورة البدء بتنفيذ المشروع لما له من اهمية اقتصادية فضلاً عن دوره في توفير متطلبات العراق التجارية ودوره في عمليتي الاستيراد والتصدير والاهم من ذلك تحويل محافظة البصرة الى منطقة تجارة حرة وتوجيه الانظار الى الموانئ العراقية وجعلها في مقدمة الموانئ

العالمية، وبالرغم من الحصول على الموافقة المبدئية وتخصيص المبالغ المالية لاغراض التنفيذ الا انه لم يتم البدء ايضا به، قدمت مجموعة من الشركات عروضاً مهمة لتبني هذا المشروع من ابرزها(الجميلي ومحسن،2017: 20):

1. **مجموعه شركات ساندي العراقية–الامريكية مسجلة في العراق**
2. **شركة مشرف للتجارة والمقاولات الكويتية**
3. **شركة kg2 الكويتية**
4. **شركة حنا الشيخ –اماراتية**

طرح رجل الاعمال العراقي جوزيف حنا الشيخ عرضا لتبني مخطط الفاو تضمن انشاء عدد من مصانع الفوسفات والبتروكيمياويات ومصفى لتكرير النفط الخام ومصفى للغاز ومعمل للألمنيوم ومجمعات سكنية اخرى للعاملين في الميناء وارصفة مؤهلة لاستقبال السفن العملاقة، رفضت وزارة النقل العراقية هذا العرض بسبب شروطه التي تنص على الزام الحكومة العراقية بدفع تكاليف المشروع بدفعات يومية قد تصل الى 2.4 مليون برميل نفط خام يوميا وعلى مدار 20 سنة فضلاً عن تداخل الموانئ النفطية مع التجارية الامر الذي يؤدي الى أرباك العمليات المينائية برمتها(زيدان،2020)، في عام 2008 قامت 9 شركات ايطالية بتقديم منحة بقيمة 46.5 مليون يورو لدعم الموانئ العراقية وحتى سبتمبر من العام 2009 صادق مجلس الوزراء على الدراسة المقدمة من قبل الشركة الآنفة الذكر والتي قدمت المخطط الاول للمشروع والمتضمن انشاء: 100 رصيف و 300 الف فرصة عمل وبتكلفة تقدر حوالي 4.4 مليار يورو وبطاقة سنوية بنحو 99 مليون طن، وفي اب من عام 2010 تم توقيع عقد مع شركة ايطالية لوضع تصاميم المشروع، فحصلت موافقة الحكومة على التصميم المقدم في عام 2012 للميناء الجديد على ان يتم البناء وفق مرحلتين منفصلتين (الجميلي–محسن، 2017: 21):

المرحلة الاولى : تنجز في عام 2014 وتتضمن انشاء (11) رصيفاً للحاويات بطاقة استيعابية 3.000.000 حاوية / سنة وبكلفة 1795 مليون دولار وانشاء ممرات ملاحية واعمال حفر لقنوات وموانئ الميناء.

المرحلة الثانية : تنجز في عام 2019 وتتضمن انشاء 9 ارصفة للحاويات ليصبح المجموع 20 رصيفا وبطاقة استيعابية 55,000,000 حاوية/ سنة وبكلفة (1295) دولار.

وضع حجر الاساس للمشروع بتاريخ 2010/4/5 من قبل وزارة النقل العراقية(المبرقع، 2021)، وفي عام 2013 تم التعاقد مع شركة دايو للهندسة والانشاءات الكورية الجنوبية لوضع سور الميناء ولكن توقفت عملية التنفيذ في تلك الحقبة، وفي العام 2014 (نتيجة الاوضاع التي شهدتها البلاد من وجود تنظيم داعش الارهابي) وبسبب الظروف المالية الصعبة الناتجة عن انخفاض اسعار النفط العالمية وعجز الموازنه العامة للدولة وزاد ذلك تفشي جائحة كورونا خلال المدة 2019–2020 هذه الظروف برمتها عرقلة عملية استكمال الجزء الكبير من المشروع ، وبتاريخ 2020/12/30 قامت الشركة العامة لموانئ العراق بالتعاقد مرة اخرى مع شركة دايو الكورية بقيمة 2.625 مليار دولار امريكي نص الاتفاق على بناء نفق ومحطة حاويات وطرقا برية للميناء(الزبيدي، 2021)، وفي تموز 2025 أعلنت وزارة النقل العراقية أن العمل في ميناء الفاو الكبير يسير ضمن الجدول الزمني المحدد لإنجازه خلال العام الحالي وأن النموذج المالي والاقتصادي لمشروع طريق التنمية*، ايضا بات في مراحله النهائية، مؤكدة على التقدم في تنفيذ النفق المغمور بعد غمر القطعة الخرسانية الرابعة ليصل إجمالي ما تم إنجازه من طوله إلى 693 متراً ويعد هذا النفق أول مشروع من نوعه في الشرق الأوسط يتم إنشاؤه بتقنية القطع الخرسانية المغمورة تحت قاع البحر فضلاً على استكمال الأرصفة الخمسة وطريق النقل البري بطول 62 كم بنسبة 100%، إضافة إلى تقدم العمل في ساحة الحاويات بنسبة 95%، والقناة الملاحية بنسبة 94% اذ تم وضع مخطط لإقامة مدن صناعية وسياحية على طول الممر ضمن رؤية اقتصادية متكاملة تعزز من فرص الاستثمار وتدعم الاقتصاد الوطني العراقي

كون أن المشروع يتضمن إنشاء مدينة ذكية متكاملة داخل الحرم المينائي ويضم مناطق سكنية صناعية واخرى خدمية، بما يضمن بيئة حضرية مستدامة تمهيداً لانطلاق المرحلة الاستثمارية الدولية في العراق(RT Arabic,2025)

شكل رقم (1) ميناء الفاو الكبير



متاح على الرابط: https://linksshortcut.com/rxksu

المحور الثاني: اسباب انشاء ميناء الفاو الكبير واهميته

ان فكرة إنشاء ميناء الفاو الكبير هي نتاج حاجة العراق إلى منفذ بحري متطور يعزز مكانته في التجارة الدولية ويواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، اذ جاء المشروع المذكور كوسيلة لسعي العراق الى تقليل اعتماده على الموانئ الإقليمية، وربط اقتصاده بشبكات النقل العالمية، بينما تكمن أهميته في كونه حلقة وصل أساسية بين الشرق والغرب من خلال مشروع طريق التنمية ومبادرة الحزام والطريق، إضافةً إلى دوره في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن البحري للعراق، يتناول المحور اسباب انشاء ميناء الفاو والوقوف على اهميته وكما يلي:

اولاً_ اسباب انشاء ميناء الفاو الكبير: دفعت مجموعة من الاسباب والتي عُدت كمبررات لإنشاء ميناء الفاو، والتي سنسلط الضوء عليها(عبدالحجاج وهاشم، 2021: 18):

1-تطوير ساحل رأس البيشة: اذ يسهم الساحل المذكور في منح المنطقة اهمية حضارية وتجارية وبذلك تكون النتيجة جعل شبة جزيرة الفاو مؤهلة للتبادل التجاري وقادرة على استقبال السفن ذات الغطاس الكبير وتحويلها الى منطقة حرة للتبادل التجاري تسهم في تسهيل الحركة التجارية مع دول العالم وتسهيل عملية نقل البضائع.

2-التصدي للنمو السريع في حجم البضائع والمنتجات النفطية المستوردة والمصدرة من وإلى العراق.

3- قرار مجلس الأمن المرقم ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣: المتعلق بترسيم الحدود بين العراق والكويت والذي نتج عنه اضرار عديدة للعراق، اذ عانت الموانئ العراقية من الإطلالة الضيقة على المياه الدولية وتجاوز دول الجوار على حدودها الجغرافية.

4-ضعف الطاقة الاستيعابية للموانئ العراقية: اذ ان انشاء ميناء على المياة العميقة يسمح له باستقبال السفن العملاقة التي لا تستطيع الوصول الى الموانئ الحالية البعيدة عن سواحل الخليج العربي ومن هذه الموانئ: ميناء أم قصر الذي يتراوح عمقه بين

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

(3–12 متـر)، الـذي لايمكنـه اسـتقبال السـفن أو النـاقلات التـي تزيـد حمولتهـا عـن (500 طـن) وتحتـاج الـى أكثـر مـن 12 متـر عمق(مونس، 2014: 61).

5- السـعي لمواجهـة المتطلبـات الآنيـة والاحتياجـات المسـتقبلية الضـرورية: اذ ان مينـاء الفـاو سـيكون اداة ربـط خـط للبضـائع والسـلع والنقـل البحـري بمعنـى تهيئـة العـراق ليكـون جسـراً بريـاً يتصـل بمـوانئ البحـر المتوسـط عبـر تركيـا وسـوريا مـن جهـة والخلـيج والمحـيط الهنـدي مـن جهـة اخـرى، هـذه العمليـة سـتكون باقـل تكلفـة واقصـر وقـت، اي انـه سـيفتح الطريـق امـام انـدماج العـراق بالأسـواق العالميـة ومـن ثـم الاثـار الايجابيـة التـي سـيتركها علـى التجـارة الدوليـة وعلـى الاقتصـاد العراقـي بشـكل عـام فضـلاً عـن تـوفير فـرص عمـل للعديـد من الايادي العاطلة عن العمل.

6- حاجـة العـراق الـى مينـاء يرسـم الحـدود السـاحلية: مـن جهـة الشـرق(ايران) والغـرب (الكويـت) ويعـالج اشـكاليات ترسـيم الحـدود بـين البلـدان المتشـاطئة للخلـيج اذ سـيعمل مينـاء الفـاو علـى تطـوير الواجهـة المائيـة للعـراق وجعـل المنطقـة مُزدهـرة فضـلاً عـن تحسـين البنيـة التحتيـة مـن خـلال اقامـة الطـرق والجسـور والسـكك الحديديـة وتحسـين الخـط السـاحلي ومنـع عمليـة التعريـة والفقـدان للساحل(عبدالرضـا والجزائري، 2016: 122).

ثانياً_اهمية ميناء الفاو الكبير: تبرز اهمية ميناء الفاو فيما يلي:

1_الاهميـة الجيوسـتراتيجية: تتبـع الأهميـة الجيوسـتراتيجية لمينـاء الفـاو الكبيـر مـن موقعـه الحيـوي علـى رأس الخلـيج العربـي، بمـا يجعلـه حلقـة وصـل رئيسـة بـين دول العـالم ويضـعه ضـمن مسـارات اكبـر المبـادرات الدوليـة مثـل مبـادرة الحـزام والطريـق ومشـروع التنميـة ، وهـذا ما سيتم توضيحه بشيء من الايجاز:

أ-مبـادرة الحـزام والطريـق: تـم طـرح فكـرة مبـادرة الحـزام والطريـق مـن قبـل الـرئيس الصـيني شـي جـين بينـغ فـي عـام 2013 اثنـاء الجولـة التـي اجراهـا فـي اسـيا الوسـطى وجنـوب شـرق اسـيا اذ أدركـت الصـين بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفيتي عـام 1991، أنهـا الهـدف الثـاني للغـرب لـذلك قـام الـرئيس الصـيني المـذكور بجولتـة لإيجـاد طـرق بديلـة لكسـر أي طـوق يمكـن أن يضـرب حصـاراً عليهـا وبـذلك شـن حـرب السـيطرة علـى المـوانئ وقيامـه بإنشـاء قواعـد عسـكرية علـى البحـار، وبضـوء ذلـك طرحـت الصـين إسـتراتيجية أطلـق عليهـا (خـط واحـد حـزام واحـد) ليتحـول الصـراع مـن حـرب عسـكرية بـاردة بـين الولايـات المتحـدة الاميركيـة والاتحـاد السـوفيتي سـابقا إلـى حـرب (اقتصـادية-سياسـية) بـاردة بـين الولايـات المتحـدة الأميركيـة والصـين، فمبـادرة الحـزام والطريـق هـي المبـادرة التـي عرفـت بمشـروع القـرن الاقتصـادي فـي العـالم والتـي ولـدت تخوفـاً لـدى العديـد مـن الـدول كونهـا تمثـل اكبـر مشـروع عـالمي للبنـى التحتيـة الاقتصـادية التـي سيشـهدها العـالم فـي القـرن الحـادي والعشـرين، عرفـت ايضـاً بإسـم الحـزام الاقتصـادي لطريـق الحريـر وهـي اسـتراتيجية انمائيـة تبنتهـا الحكومـة الصـينية تـنص علـى تطـوير البنيـة التحتيـة والاسـتثمارية للبلـدان المنظمـة لهـا، كونهـا وسـيلة لتعزيـز التعـاون والاتصـال فيمـا بـين المنـاطق وقـد بلغـت كلفـة هـذه المبـادرة ترليـون دولار وقـد ضـمت اكثـر مـن 65 دولـة مـن القـارات الثلاثـة فضـلا عـن اسـتقطاب مـا يقـارب 35% مـن التجـارة العالميـة واكثـر مـن 31% مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي العـالمي، تتضـمن المبـادرة الصـينية شـبكة واسـعة مـن خطـوط النقـل والانترنـت ومشـاريع البنـى التحتيـة فـي المطـارات والمـوانئ والسـكك الحديـد والطـرق والجسـور المرتبطـة بممـرات التنميـة الاقتصـادية، اذ يمتـد الحـزام مـن المحـيط الهـادي الـى بحـر البلطيـق، وحسـب وصـف الـرئيس الصـيني مسـتفيدا بـذلك مـن طريـق الحريـر القـديم* تـرتبط اهـداف المبـادرة بأهـداف التنميـة المسـتدامة الـ 17(الزاهـدي ومسـلم، 2022: 159)، ان طريـق الحريـر الـدولي وهـو الطريـق الـذي وضـعت أُسسـهُ الصـين والتـي اختـارت العـراق ومدينـة الفـاو تحديـداً لتكـون احـد المفـاتيح الرئيسـة فـي هـذا المشـروع والـذي تسـعى مـن خلالـه الـى ربـط الشـرق بـالغرب عبـر العـراق بمـا يسـمى بالقنـاة الجافة(مشـروع التنمية)(الهاشـمي، 2025)، اذ يعتبـر مينـاء الفـاو الكبيـر البوابـة الرئيسـة لطريـق الحريـر الجديـد المخـتص بنقـل البضـائع مـن الصـين الـى مينـاء جـوادر فـي باكسـتان عبـر السـكك الحديديـة ومنهـا الـى مينـاء الفـاو عـن طريـق البحـر وبعـدها تُنقـل بخطـط السـكك الحديـد مـن البصـرة الـى سـوريا وتركيـا ثـم الـى اوروبـا ممـا يسـاهم بتقليـص وقـت

نقـل البضـائع مـن الصـين الـى اوروبـا وخفـض اسـعار البضـائع الصـينية بنسـبة 35% مـن الكلفـة الحاليـة، كمـا ان الاتحـاد الاوروبـي بحاجـة ايضـا لاكمـال انشـاء الميناء كونـه سيسـهم فـي نقـل البضـائع الاوروبيـة الـى الـدول الاسـيوية والخلـيج لكـون الطريـق الحـالي لنقـل البضـائع الصـينية طويـل جـداً، اقليميـاً ان المشـروع يـؤدي إلـى تكامـل اقتصـادي بحـري إقليمـي ويهـدف الـى تحويـل منطقـة شـمال الخلـيج ومحافظـة البصـرة الـى منطقـة ازدهـار اقتصـادي مليئـة بالاسـتثمارات الدوليـة(Zaed,2020)، دوليـاً مـن المتوقـع أن يحقـق المشـروع قفـزة علـى مسـتوى النقـل البحـري بـين الشـرق والغـرب فـي حـال إنجـازه وربطـه بخطـوط سـكك الحديـد التـي تسـتخدم فـي شـحن البضـائع الأسـيوية إلـى أوروبـا مـروراً بتركيـا، بمعنـى ان فكـرة ربـط طريـق الحريـر بميناء الفـاو تقـوم علـى انشـاء شـبكة قطـارات سـريعة تقطـع مـا يقـارب (2000) كـم وتـؤمن وصـول البضـائع والسـلع مـن مـوانئ بحـر العـرب والخلـيج نحـو الأرض اليابسـة فـي البصـرة وصـولا لتركيـا ومنهـا إلـى أوروبـا، ويتوقـع أن يجنـي العـراق مليـارات الـدولارات بعـد انتهـاء المشـروع ومـد سـككه الحديديـة، لـذلك تضـع الصـين فـي اعلـى سـلم أولوياتها العراق كجغرافية وموانئ وطرق بري كونه يمثل فرص اقتصادية متنوعة(Zaed,2020).

خريطة رقم (2) اهمية مبادرة الحزام والطريق للعراق



المصدر: المركز الخبري الوطني، اهمية مبادرة الحزام وطريق الحرير للعراق ، متاح على الرابط:
.https://linksshortcut.com/MkDpl

ب_ **مشـروع طريـق التنميـة:** أستضـاف العـراق فـي 27 أيـار 2023 مـؤتمراً لمناقشـة مشـروع طريـق التنميـة الاسـتراتيجي، وهـو المشـروع الـذي يمتـد مـن ميناء الفـاو فـي محافظـة البصـرة مـروراً بمحافظـات العـراق الشـمالية وصـولًا إلـى المثلـث العراقـي – التركـي– السـوري فـي منطقـة فيشـخابور، ومـن تركيـا الـى اوروبـا وحتـى القوقـاز، عقـد المـؤتمر بمشـاركة وزراء النقـل وممثلـين عـن دول الجـوار وهـم: (السـعودية، الكويـت، الإمـارات، قطـر، سـلطنة عمـان، إيـران، تركيـا، سـوريا، الأردن)، إلـى جانـب ممثلـين عـن الاتحـاد الأوروبـي والبنـك الـدولي، تـم الإعـلان عـن المشـروع فـي إطـار سـعي العـراق لإعـادة مركـزة علـى خريطـة التجـارة والنقـل العالميـة وسـعيه لممارسـة دور إقليمـي فعـال، يتكـون المشـروع مـن 15 محطـة قطـار علـى طـول الطريـق، بمـا فـي ذلـك المـدن الرئيسـة مثـل البصـرة، بغـداد، الموصـل، وحتـى الحـدود التركيـة، ليصـبح العـراق بـذلك مركـزاً رئيسـاً للتجـارة والنقـل بـين آسـيا وأوروبـا (السـلمي، 2021: 198)، يبلـغ طـول المشـروع 1176 كـم وبتكلفـة اوليـة تقـدر حـوالي 17 مليـار دولار يتضـمن المشـروع انشـاء مدينـة صـناعية متكاملـة مـن خـلال اعـادة تـوطين الصـناعة واحـداث تحـول حقيقـي فـي اقتصـاد الـبلاد، تـم تصـميمه مـن قبـل شـركة الاستشـارات الايطاليـة PEG، امـا عمليـة التنفيـذ تبنتهـا العديـد مـن الشـركات العراقيـة والصـينية والايطاليـة، مـن اهـم ركـائز المشـروع هـو: إكمـال مراحـل ميناء الفـاو الكبيـر، إنشـاء مدينـة صـناعية ذكيـة، أحـداث تنميـة مكانيـة كـون الطريـق يمـر فـي الحـدود الإداريـة لإحـدى عشـرة محافظـة عراقيـة بالإضـافة الـى عـدد مـن المـدن الرئيسـة، إن

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

طريق التنمية لن يخرج عن مبادرة الحزام والطريق الصينية والتي عدت خطة طموحة تهدف إلى إعادة تشكيل التجارة العالمية كما ذكرنا، فالحزام يهدف إلى ربط التجارة والإنتاج الصيني باوروبا عبر اسيا الوسطى، اما الطريق فانه سيحسن التجارة البحرية الصينية عبر جنوب شرق اسيا والقرن الأفريقي وأوروبا (شنشول وحسين،2024: 3-4). اما طريق التنمية يربط كل هذه المناطق المهمة ببعض وتبرز مكانته من خلال اختصاره للوقت بنسبة 50٪، إذ تشير التقديرات الى أنه يستغرق 15 يوماً فقط في حالة النقل من ميناء شنغهاي الصينية إلى ميناء الفاو العراقي(المشاقبة، 2014: 377)، ويوفر المشروع ايضاً حوالي 100 الف فرصة عمل بالمرحلة الاولى ومليون فرصة عمل بعد اكتمال إنجازه، اما عملية تمويلة فتعتمد على الاستثمار المباشر من قبل عدة دول (الإمارات والسعودية وقطر وتركيا)، اما حجم الإيرادات المتوقعة لنقل البضائع ستصل بحدود 4 مليار دولار سنوياً والمسافرين مليون دولار سنوياً، ومن المخطط أن تنتهي المرحلة الأولى للمشروع بحلول العام 2028 على أن تنتهي المرحلة الثانية بعد عشر سنوات، إذ ستزداد الطاقة الاستيعابية للنقل الى 400 ألف حاوية وصولاً إلى المرحلة النهائية المقررة في العام 2050 (حسين، 2024: 145-146)، لذلك فأن مشروع طريق التنمية غايته تحقيق الاستقرار بشقيه السياسي والاقتصادي للعراق وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي، حُظي بدعم إقليمي ودولي، إذ ان تركيا تعتبر من أبرز داعميه بعد استبعادها من مشاريع منافسة مثل الممر الاقتصادي الهندي المدعوم أمريكياً، بينما تعهدت قطر باستثمار 10 مليارات دولار في مشاريع البنى التحتية الخاصة به، بما يعزز تنويع استثماراتها ونقل الغاز القطري إلى أوروبا في ظل سعي الاتحاد الأوروبي للاستغناء عن الغاز الروسي، اقتصادياً: يشكل تطوير البنية التحتية للطرق عاملاً أساسياً للنمو المستدام وتنشيط التبادل التجاري، بما يسهم في اختصار زمن نقل البضائع واستحداث فرص عمل ومصادر دخل جديدة للعراق، أمنياً: يعكس المشروع التحول في مفهوم الأمن من التركيز على البعد العسكري إلى الأمن الاقتصادي وأمن الطاقة باعتبار حماية الموارد والثروات تشكل الاساس للاستقرار القومي(عبدالله، 2025: 178-179).

خريطة رقم (3) مشروع طريقة التنمية



المصدر: تحديات اطلاق مشروع طريق التنمية الاستراتيجية في العراق، متاح على الرابط:
.https://linksshortcut.com/LdJFr

لذلك يمكننا القول ان ميناء الفاو الكبير سيسهم في منح العراق فرصة الدخول في اتفاقيات استراتيجية واخرى اقتصادية وتنموية وحيازته على منح مالية دولية متعددة فضلاً عن ارتباط المصالح الدولية بالعراق باعتبار ان التكتلات العالمية وبرامج العمل الدولية والمراكز الاقتصادية تتيح امكانية ربط العراق بالخريطة الدولية والعالمية(الفاو الكبير...الميناء الذي تقف عدة دول ضد بنائه، 2025).

2_الاهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير: من المتوقع ان يكون لميناء الفاو الكبير تأثير اقتصادي في مجال التجارة الدولية بمستوى موازي لتأثير قناه السويس وقناه بنما على الاقتصاد العالمي يمكن ايجازها بما يلي:

أ–مساعدة الحكومة العراقية في معالجة مشكلة البطالة اذ كشفت وزارة النقل في ايار 2023 عن نسبة العمالة العراقية في مشروع ميناء الفاو اذ انها تبلغ 70% (عبود،2023: 71). بمعنى ان الميناء يسهم في توفير فرص عمل متنوعة سواء كانت فنية ام ادارية(الموسوي وكاظم، 2021: 785).

ب–خلق فرص استثمارية مهمة تسهم في استغلال ثروات العراق الطبيعية غير المستغلة فضلاً عن استغلال الخط الساحلي للعراق واراضية وتوجيه الانظار نحو موقعه الاستراتيجي المهم في المنطقة.

ج–تطوير الصناعات البحرية وصناعة الخدمات مما يشجع على التطور الاقتصادي على المستوى الوطني والاقليمي ويساعد بناء الميناء في تطوير التجارة المدنية ايضا من خدمات ومباني المرافق المجتمعية والنمو في الصناعات الخفيفة والخدمية وانشاء مناطق سكنية لذوي الدخل المحدود والعالي يساعد ايضاً في تطور الصناعات البتروكيمياوية ومشتقاتها، التي بدورها تساعد على تحفيز النمو السريع في قطاع الهندسة والمقاولات لذا سيكون الميناء داعماً كبيراً لخزينة الدولة وتعزيز الاقتصاد الوطني .

د–زيادة القدرة التصديرية النفطية للعراق لتلبية الطلبات المستقبلية على منتجات النفط، وزيادة انتاج النفط العراقي إلى(5) ملايين برميل يوميا في عام 2025 و(7)ملايين برميل يوميا بحلول عام 2035 و (8.5) ملايين برميل يوميا في عام 2055، ومن المتوقع أن تزيد طاقة التكرير النفطية إلى (1.9) مليون برميل يومياً بعدما كانت (0.9) مليون برميل يومياً عام 2010 (عبود، 2023: 71).

جدول رقم 1 الايرادات المتوقعة لميناء الفاو الكبير

2024	3.07
2025	3.23
2026	3.48
2027	3.60
2028	3.69
2029	3.42
2030	4.6
2031	4.34
2032	4.71
2033	5.00
2034	5.32
2035	5.67
2036	6.03
2037	6.81
2038	6.82
2039	6.87
2040	6.90

المصدر: نقلاً عن عبد الوهاب محمد جواد–سوسن جواد كاظم، ميناء الفاو الكبير ودوره في النهوض بواقع الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 2، 2021.

جدول رقم (1) يوضح حجم الايرادات المتوقعة لميناء الفاو الكبير بدءاً من عام 2024 وحتى العام 2040

3_ الاهميـــة السياســـية والامنيـــة: إن مشـروع ميناء الفـاو الكبيـر يمثـل ضـرورة اسـتراتيجية مـن خـلال تـوفيره دعامـة جيوبوليتيكـة تمـنح العـراق القـدرة اللازمـة لإحـداث تـوازن اسـتراتيجي فـي صـراعه مـع دول المنطقـة وعلـى شـواطئ الخلـيج وثرواتـه المختلفـة، النفطيـة والمائيـة والإحيائيـة وكـذلك يوسـع خيـارات العـراق الاسـتراتيجية التـي تقلـل مـن تعرضـه للابتـزاز والضـغوطات الدوليـة، كمـا إنـه يزيـد مـن أهميـة العـراق الجغرافيـة بالنسـبة لـدول الغـرب كـون ان مصـالحها سـتكون مرتبطـة بـالعراق وبـذلك سـيقع علـى عاتقهـا مهمـة حفـظ امنـه واسـتقراره السياســي والاقتصــادي والاجتماعي(الامــارة، 2022: 618–619). إذ يــرى الكثيــر مــن الأكــاديميين والسياســيين العــراقيين، أن تنفيــذ مشـروع ميناء الفـاو الكبيـر هـو "حلـم للعـراقيين" فـي تغييـر واقعهـم والانطلاقـه نحـو تعزيـز التعـاون الإقليمـي والدولي(السـويدي واخـرون، 2006: 11)، ويعيـد بنـاء علاقـات العـراق الخارجيـة ومكانـة العـراق فيهـا علـى أسـاس واقـع جديـد مـن المصـالح المتبادلـة، وتتغيـر طريقـة النظـرة للتعامـل معـه حتـى يصـبح الطـرف المهـم فـي قواعـد لعبـة المصـالح(العبيدي، 2020: 168)، ربمـا سيسـهم ذلـك فـي تحقيـق الاسـتقرار السياسـي ايضـا مـن الناحيـة الاقليميـة، ويكـون العـراق محـور مهـم لتعزيـز العلاقـات البينيـة لـدول الإقليـم لإيجـاد مكانـة دوليـة لهـا، وسـينعكس ذلـك علـى علاقـة هـذه الـدول مـع الفـاعلين الـدوليين فـي النظـام السياسـي الـدولي بمـا يحقـق مصـالح شـعوبها، مـن جانـب آخـر سـيدفع المشـروع نحـو تعزيـز الوحـدة الوطنيـة العراقيـة بسـبب ارتبـاط مصـالح منـاطق العـراق كافـة فـي نجاحـه مـا يسـاعد علـى عـدم اختـراق السـيادة العراقيـة باعتبـاره سـيكون ورقـة رابحـة بيـد صـناع القـرار العراقيين(العبـادي، 2013: 163). يـؤثر مشـروع ميناء الفـاو الكبيـر ايضـاً علـى أمـن الدولـة العراقيـة مـن خـلال الفـرص والمكاسـب الايجابيـة التـي سـيحققها، اذ انـه سـيعزز موقـع العـراق الـذي يعـاني مـن إشـكالية ضـيق اللسـان البحـري، ومحدوديـة السـواحل العراقيـة وتـزاحم المـوانئ فيـه، ويمـنح العـراق اطلالـة جديـدة علـى ميـاه الخلـيج ومنهـا إلـى المـوانئ العالميـة والـتخلص مـن مشـاكل خـط (التـالوك) والمعاهـدات الخاصـة بالحـدود بـين العـراق ودول الجـوار، لـذلك فـأن انجـاز هـذا المشـروع سيسـاعد فـي اسـتقرار العـراق أمنيـاً لأن خـدمات الميناء تمتـد إلـى نـواحي عـدة مـن الاقتصـاد العـالمي، ممـا يجعـل معظـم دول العـالم تسـعى لـدعم وضـع العراق(العبـادي، 2013: 164)، بمعنـى اخـر سيصـبح امـن العـراق فـي ظـل هـذا المشـروع مسؤولية دوليـة وليسـت محليـة لوجـود مصـالح مهمـة وحيويـة إضـافية لـدول اخـرى فيـه، فمـن المنطقـي أن تقـوم هـذه الـدول برعايـة الطـرق والمحطـات التـي تمـر منهـا تجارتهـا وبضـائعها وتبـذل الجهـود الحثيثـة لغـرض الحفـاظ علـى أمنهـا وسـلامتها الأمـر الـذي سـيدفع إلـى انـدماج العـراق بالأسـواق العالميـة ومشـاركته فـي التجـارة الدوليـة، ومـن ثـم انضـمامه إلـى منظمـة التجـارة العالميـة والتكـتلات الاقتصـادية المهمـة، وهـو أمـر لـه معطيـات سياسـية واقتصـادية مهمـة تـنعكس علـى الأمـن والاستقرار(سـالم، 2023: 116)، مـن جهـة أخـرى، يمثـل الموقـع الجغرافـي أرضـاً ترتكـز عليهـا المصـالح والتطلعـات المشـتركة أو تقـرب ذلـك، اذ يمثـل الأمـن عامـل لحمايـة هـذه المصـالح ، لـذلك فـإن أمـن الخلـيج اصـبح مـن القضـايا المصـيرية لشـعوب المنطقـة، وانطلاقـاً مـن هـذه المعطيـات يبـرز دور ميناء الفـاو الكبيـر فـي ذلـك مـن خـلال إيجـاد فـرص للتعـاون والتكامـل، وحتـى فـي حـال تـأثر المصـالح الخليجيـة الاقتصـادية بهـذا الميناء، فـإن لـدول الخلـيج مصـالح اهـم تتمثـل فـي حاجتهـا لمزيـد مـن الحمايـة الدوليـة لمنطقـة الخلـيج، والتـي تعـدها الضـمانة الأسـاس أمـام التحـديات التـي تواجههـا المنطقـة علـى افتـراض أن هـذا المشـروع لا يرقـى إلـى خلـق إطـار أمنـي متكامـل فـي الإقلـيم يجمـع كـل مـن تركيـا والعـراق وسـوريا وإيـران مـع دول مجلـس التعـاون الخليجـي، فإنـه سـيخلق أجـواء أفضـل مـن الطمأنينـة والاسـتقرار وتكـون الغلبـة لمصـالح دول اوروبـا وآسـيا وأفريقيـا الـى جانـب الـدول العربيـة ودول أخـرى مجتمعـة فـي هـذه المنطقـة، التـي سـيرتفع شـأنها أكثـر ممـا كانـت عليـه، ويزيـد حصـانتها وأمنهـا واستقرارها(العبادي، 2013: 164).

المحور الثالث: التحديات التي تواجه مشروع ميناء الفاو الكبير

يعتري مشروع الفاو الكبير العديد من التحديات التي قد تعيق تحقيق أهدافه الاستراتيجية، اذ يعاني من عقبات فنية ومالية مرتبطة بتمويل مشاريعه الضخمة واستكمال بنيته التحتية إضافة إلى ذلك، يطرح الوضع السياسي والأمني في العراق تحديات جدية تؤثر في استقرار المشروع واستدامته، الى جانب الضغوطات الإقليمية والتنافس الدولي على طرق التجارة البحرية، وكما يلي:

التحديات الداخلية: يمكن ايجازها بالنقاط التالية:- اولا

1-**التحديات الطبيعية:** تتمثل في ضيق السواحل العراقية وتداخلها مع دول الجوار وزحف الحدود الايرانية نحو المياة الاقليمية بفعل عامل النحت والارساب فضلاً عن سوء الاحوال الجوية التي تعيق حركة الملاحة البحرية.

2-قلة التمويل وعدم دفع استحقاق الشركات المنفذة: ان قلة التخصيص المالي لوزارة النقل سيؤثر سلباً في توفير التمويل اللازم لاكمال الميناء(عودة،2021: 248-249)، اذ ان تمويل ميناء الفاو الكبير يقع ضمن اطار الخطط الاستثمارية لوزارة النقل، وطالما ان الموازنة العامة تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة تصل إلى ٩٠٪، فأن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى قلة الإيرادات مما يؤدي ذلك الى قلة التخصيصات ومن ثم تلكؤ المشاريع الاستثمارية كافة وهذا ما يحصل مع ميناء الفاو الكبير، أن تنفيذ كاسر الأمواج الشرقي* شهد تحديات عده كونه أطول من الكاسر الغربي ومن ثم يتطلب جهوداً مكثفة للعمل به ويعود سبب التأخير هذا إلى عدة عوامل منها عدم دفع مستحقات الشركة الكورية المنفذة في الوقت المتفق عليه من قبل الشركة العامة لموانئ العراق نتيجة لعدم توفر التمويل الكافي اذ تقوم الشركة العامة لموانئ العراق بدفع المستحقات الى شركة دايو الكورية وحسب مراحل الانحجاز فمثلا عند اكمال 10% من الانجاز تحصل الشركة الكورية على 3% من المستحقات بدلاً من 10% وفي حال وصلت نسبة الانجاز الى 20% تحصل على 10% من مستحقاتها وهذا يسبب تراكم في المستحقات على الشركة العامة لموانئ العراق وكذلك فأن الشركة الكورية تحتاج ايضا لتلك المستحقات لغرض تمويل مراحل العمل(عودة،2021: 248)، بالرغم من ان شروط العقد الذي أبرم لتنفيذ الكاسر نص على فتح رسالة اعتماد بكامل مبلغ العقد وتقسيمها وفق مرحلتين من قبل الشركة العامة لموانئ العراق، يتم تسديد نسبة 50% في المرحلة الاولى والجزء المتبقي سيكون ضمن أجراء تمديد رسالة الاعتماد أو فتح رسالة اعتماد أخرى الا ان الشركة العامة لموانئ العراق لم تلتزم بهذ الشرط إذ انها لم تقم باجراء تمديد رسالة الاعتماد او فتح رسالة اعتماد ثانية على اقل تقدير وذلك لعجزها في توفير التمويل اللازم(عبدالرضا والجزائري،2016: 36-37).

3-سوء الادارة: تواجه الشركة المنفذة لكاسر الامواج الغربي** مشكلات ادارية تتمثل بوجود جهة واحدة تتعامل معها الشركة المنفذه وهذه الجهة تتمثل بشخص مدير ميناء الفاو الكبير(عبود، 2023: 78).

4-مشكلة العمالة الاجنبية: ان مشكلة الفيزة هي احدى المشكلات التي تواجهها الشركة الكورية المنفذة، بسبب السياقات الادارية المتبعة من لدن وزارة الداخلية – مكتب الجوازات ، اذ يواجهون مشكلة في التعرف على العاملين الاجانب في الشركات الاستثمارية وتميزهم عن العمالة الاخرى في المطاعم والفنادق، فان عملية الحصول على الفيزة تستغرق فترة زمنية طويلة تتراوح بين 6 أشهر الى سنة، كذلك في حال التجديد أيضاً تستغرق العملية حوالي 3 أشهر وتعد هذه من العوائق الكبيرة التي تواجهها الشركة الكورية(عبدالرضا والجزائري،2016: 37).

5-التظاهرات: والتي تحدث بين الحين والأخر من قبل أهالي منطقة الفاو وقيامهم بقطع الطرق أمام الشاحنات المحملة بالمواد الاولية التي تحتاجها الشركة لغرض الحصول على فرصة عمل، ومن ثم فانها تسبب توقف الاستمرار في انجاز المشروع لعدة أيام اذ ان هذه التوقفات تمثل تكاليف اضافية تتحملها الشركة اذ ان تكلفة التوقف لليوم الواحد تصل الى 700 ألف دولار.

6-فرض الضرائب والرسوم: تقوم الشركة العامة لموانئ العراق بفرض ضرائب ورسوم على الشركات المنفذة ومن ضمنها شركة دايو الكورية اذ بلغت نسبة رسوم الموانئ التي قامت شركة دايو الكورية بتسديدها (1,518,913) مليون دولار، وهذا مخالف لقرار مجلس الوزراء المرقم (356) لعام 2013 والذي نص على اعفاء الشركات الاجنبية العاملة بتنفيذ ميناء الفاو الكبير من الضرائب والرسوم كونه من المشروعات التنموية(عودة، 2021: 248).

7-حاجة الميناء الى بنية تحتية متكاملة تتضمن الماء والكهرباء وخطوط سكك الحديد والطرق وبقية الخدمات الاخرى فضلاً عن ضعف البيئة الامنية والقانونية اللازمة في شبة جزيرة الفاو اذ تعرضت الشركة الكورية الى 8 عمليات تسليب للشاحنات التي تنقل المواد الاولية من ميناء ام قصر الى ميناء الفاو الكبير، فضلاً عن عمليات الخطف لمنسبيها.

8-تواطؤ بعض الجهات مع الدول المجاورة لغرض عدم تنفيذ المشروع أو عرقلة تنفيذه، وذلك نتيجة شعور هذه الدول بالتخوف من تنفيذ هذا المشروع العملاق والذي سيكون حلقة وصل بين أسيا وأفريقيا وأوروبا، ولما له من مردود كبير على التجارة الدولية(العلي، 2019).

ثانيا_ التحديات الخارجية: يمكن ايجاز هذا النوع من التحديات بما يأتي:

1-ميناء مُبارك: بتسمية أُخرى "**ميناء بوبيان**" والذي يُعَد من المشاريع الاستراتيجية قيد الإنشاء في شمال دولة الكويت، والذي يقع في شرق جزيرة بوبيان ومن المخطط أن يبدأ تشغيله في مرحلته الأولى بأربعة أرصفة مخصصة للحاويات بطاقة استيعابية تصل إلى(1.000.800) حاوية سنوياً بينما تتضمن المرحلة الثانية إنشاء 12 رصيفاً إضافياً، يعقبها في المرحلة الثالثة إنشاء 8 أرصفة أخرى، ليصل إجمالي الأرصفة إلى 36 رصيفاً الأمر الذي يجعله واحداً من أكبر الموانئ في منطقة الخليج العربي(سلمان، 2019) ، أمتاز موقع ميناء مبارك بالإستراتيجية الفعالة وان بنائه سيحقق للكويت مركزاً سياسياً ومالياً على المستويين الاقليمي والعالمي طالما ان الكويت تحتل موقعاً جغرافياً مهماً وان موقعها هذا يمنحها امكانية التأثير على مناطق مجاورة كجنوب العراق ووسط إيران وشرق السعودية الذي يحوي على غالبية النفط السعودي(عبود، 2023: 83)، وترى وجهة النظر العراقية أن إنشاء الكويت لهذا الميناء يمثل خطورة على مستقبل الموانئ العراقية بل ستكون له تداعيات سلبية على إطلالة العراق البحرية وعلى مياه الخليج ويستند العراق في ذلك إلى مجموعة من الحجج تتمثل في(بدري،2011):

أ- سيؤدي إنشاء ميناء مبارك إلى تضييق المسطح المائي في خور عبد الله، الذي عدت مياهه مشتركة بين العراق والكويت والذي سيؤدي إلى تقليل أهمية الموانئ العراقية وتحديداً مينائي أم قصر والزبير مما سيضعف قدرات العراق الاقتصادية.

ب- سيقلص ميناء مبارك مساحة السواحل العراقية ليحصرها فيما لا يتجاوز الـ (50 كم)، بينما ستتسع مساحة السواحل الكويتية لتصل إلى نحو (500 كم).

ج- سيزيد الميناء الكويتي من الترسيبات الطينية في القنوات الملاحية مما سيعرقل حركة الملاحة في الموانئ العراقية، ويرتب آثاراً بيئية خطيرة

د- سيقلل ميناء مبارك عند استكمال إنشائه من قيمة مشروع ميناء الفاو الكبير وهو الميناء الذي يراهن العراق عليه والذي سيكون احد أكبر الموانئ المطلة على الخليج ويسعى لأن يصبح بموجبه نقطة محورية للتجارة الإقليمية والعالمية(خليل،2020: 142).

اذ بينت دراسة تابعة لمجلس النواب العراقي أن الغاية من إنشاء ميناء مبارك في الضفة الشرقية من خور عبد الله هو لخنق الموانئ العراقية، وتحديداً ميناء أم قصر والقائم إذ سيفقد 90% تقريباً من قيمته الاقتصادية، لذلك يمكن القول ان مشروع ميناء الفاو الكبير يواجه العديد من التحديات إلاقليمية من قبل دول الجوار بسبب تخوفها من تضرر مصالحها التجارية، وبسبب للتلكؤ الحكومي عمدت هذه الدول على تنفيد مشاريع تضيق الخناق على الميناء المذكور، إذ بدأت وزارة النقل الكويتية بإنشاء ميناء مبارك بعد سنة واحدة فقط من إعلان وزارة النقل العراقية بوضعها حجر الأساس لإنشاء ميناء الفاو الكبي، وقد صرح نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الكويتي (أحمد الفهد) على أن ميناء مبارك الذي تم التعاقد مع شركة هونداي الكورية على إنشائه يحمل أهدافاً كبيرة ويحقق آمال الشعب الكويتي وتطلعاته ومن شأنه أن يحول الكويت إلى مركز تجاري دولي، وعلى الرغم من تموضع ميناء مبارك في رأس الممر البحري لخور عبد الله فإن موقع ميناء الفاو الكبير يمتاز بقربه من المسار الجنوبي لطريق الحرير وكذلك من القناة الجافة ما يمنحه أهمية استراتيجية أكبر وبناءً على ذلك يعتمد ميناء مبارك بدرجة أساسية على مشروع الربط السككي بالقناة الجافة لضمان فاعليته، وهو ما تسعى الكويت إلى تحقيقه بما قد يحد من فرص نجاح ميناء الفاو الكبير ومن شأن ذلك أن ينعكس سلباً على الاقتصاد العراقي عبر تقييد حركته التجارية وجعلها أكثر ارتباطاً بموانئ دول الخليج العربي من خلال نظام تجارة الترانزيت اذ تشير المعطيات إلى أن إنشاء ميناء مبارك في قناة خور عبد الله قد يؤدي إلى عرقلة حركة الملاحة البحرية باتجاه الموانئ العراقية، مما يهدد بانعدام انسيابيتها ويُلاحظ أن اختيار جزيرة بوبيان كموقع للميناء جاء مقابل مشروع ميناء الفاو الكبير مع امتداد مرافقه داخل مياه خور عبد الله وصولاً إلى خط التالوك، مستفيدة الكويت من إعادة ترسيم الحدود عام 1993 بموجب القرار الأممي 833 الذي جعل خط التالوك ضمن حدودها البحرية ونتيجة لذلك انحصر الجانب العراقي من القناة في مياه ضحلة لا تصلح للملاحة رغم أن القرار ذاته نص على ضمان حرية العبور ووجوب التزام الطرفين بعدم عرقلة مرور السفن وبالنظر إلى افتقار العراق لمنافذ بحرية بديلة فإن ميناء مبارك قد يشكل منفذاً رئيساً لتجارته الخارجية وتجارة الترانزيت المارة عبر أراضيه، ومن الناحية القانونية فإن إنشاء الميناء دون التشاور مع العراق يمثل تجاوزاً على أحكام قانون البحار الذي يختص برسم الممرات الملاحية في الخليج العربي، وخاصة أن القواعد الدولية لم تضع قيوداً على حركة الملاحة في معظم مناطق الخليج باستثناء مناطق محدودة كمضيق هرمز وجزر طنب الكبرى والصغرى ورأس تنورة، وهذا يفسر غياب أي اتفاق ثنائي بشأن تحديد الجرف القاري بين العراق والكويت، هذه القضية تحمل ابعاد سياسية اكثر من كونها اقتصادية إذ أن انشاء ميناء عالمي على الخليج سيكون عاملاً مهماً في تغيير الضفة الجيو اقتصادية اذ ان هناك قوى كثيرة اقليمياً وعالمياً ستتأثر ايجاباً أو سلباً من انشاء الميناء المذكور(خليل،2020: 142).

2-مشاريع القنوات السعودية: في عام 2015 اطلقت السعودية مشاريع عدة في مقدمتها انشاء قناة ملاحية تمتد من الخليج العربي إلى البحر الاحمر عبر الصحراء وبعمق 16 متر وبتكلفة 50 مليار دولار، الغرض منها تحويل مسار الملاحة المتجهة الى الفاو الى: البحر الاحمر وقناة السويس او ميناء ايلات (الاسرائيلي) او ميناء العقبة الاردني، من الناحية الاقتصادية فأن هذا المشروع لا يتمتع بإي اهمية بسبب اطالة طريق وتكلفة الشحن المفروضة على البضائع نتيجة المرور في قناة السويس والموانئ المختلفة والطرق الطويلة عبر (اسرائيل) او الاردن، لذا لا يملك هذا المشروع اي مؤهلات تمكنه من منافسة ميناء الفاو الكبير حتى اذا ما ظهر للنور، شأنه شأن قنوات الملاحة الاخرى الممتدة من موانئ السعودية كميناء رأس التنورة النفطي الى خليج عمان والذي كانت غايته تحاشي مرور السفن عبر مضيق هرمز والذي تهدد ايران بين فترة واخرى بغلقه(عبدالرضا والجزائري،2016: 32)، تُعزى ممانعة المملكة العربية السعودية لتنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير إلى اعتبارات جيوسياسية تتعلق بموازين القوة الإقليمية

فنجـاح العـراق فـي تنويـع مـوارده الاقتصـادية وتقليـل اعتمـاده علـى الـنفط عبـر تأسـيس منافـذ بديلـة كالميناء وربطـه بطريـق الحريـر الجديـد سـيمنحه موقعـاً استراتيجياً يعـزز مكانتـه كفاعـل قـوي فـي المنطقـة وفـي هـذا السـياق سـارعت السـعودية إلـى إطـلاق مشـروعها الاسـتثماري الضـخم ليشـكل منافسـاً مباشـراً لميناء الفاو ومكمـلاً لمسـارات مبـادرة الحـزام والطريـق عبـر أراضـيها وصـولاً إلـى المـوانئ (الإسـرائيلية) ومـن ثم إلى أوروبا(عبود،2023: 84).

3-قنـاة السـويس: يمـر طريـق قنـاة السـويس عبـر شـبكة السـكك الحديديـة الممتـدة فـي شـبه جزيـرة سـيناء وصـولاً إلـى رفـح، ليـرتبط بخطـوط النقـل الحديديـة فـي كـل مـن لبنـان وسـوريا وتركيـا ومنهـا إلـى أوروبـا الا أن عمليـة نقـل البضـائع عبـر قنـاة السـويس باتجـاه شـمال أوروبـا تسـتغرق أكثـر مـن شـهر عبـر البحـار فضـلاً عـن اسـتمرارية تعرضـها لمخـاطر القرصـنة البحريـة فـي **منطقـة القـرن الإفريقـي*** الأمـر الـذي يفـرض تكـاليف إضـافية علـى شـركات النقـل سـواء مـن خـلال ارتفـاع رسـوم المـرور أو زيـادة أقسـاط التـأمين ومتطلبـات الأمـن والحمايـة، وبالمقابـل يـوفر ميناء الفـاو الكبيـر بـديلاً اسـتراتيجياً أكثـر كفـاءة إذ لا يتجـاوز زمـن نقـل البضـائع بـين الخلـيج العربـي وأوروبـا 7 أيـام مـا يجعلـه أقـل كلفـة وأكثـر سـرعة وأمانـاً وبـذلك يمثـل الميناء خيـاراً حيويـاً لا غنـى عنـه لـدول الخلـيج وإيـران فـي ربـط تجارتهـا مـع الأسـواق الآسـيوية والأوروبيـة(عودة،2021: 253)، لـذا لا يمكـن لقنـاة السـويس ان تنـافس ميناء الفـاو الكبيـر وذلـك للمسـافة الطويلـة التـي تحتاجهـا السـفن للوصـول الـى البحـر الابـيض المتوسـط ومـا تسـتغرقه مـن وقـت ونفقـات، اذ علـى السـفن أن تمـر عبـر بحـر العـرب والشـواطئ المقابلـة للصـومال، ثـم إلـى مضـيق بـاب المنـدب والبحـر الاحمر(العبيـدي والعـامري، 2021: 247-248)، منـذ البـدء بتنفيـذ مشـروع الفـاو الكبيـر ادركـت مصـر مقـدار الضـرر الـذي سـيلحق بهـا مـن جـراء احتماليـة ربـط مبـادرة الحـزام والطريـق الصـينية بالميناء المـذكور وذلـك لأن هـذا الطريـق سـينهي هيمنـة قنـاة السـويس علـى الحركـة التجاريـة البحريـة، وهـذا مـا اكـدة العديـد مـن الخبـراء الاقتصـاديين فـي مصـر فكانـت انظـارهم منصـبة حـول البصـرة ومشـروع الميناء المقـام فيهـا كونـه سيصـبح جـزءاً مـن مسـارات تلـك المبـادرة وسيكون أحد أقصر الطرق البديلة عن قناة السويس(عبود، 2023: 84).

4-ايـران والـربط السـككي: يعـاني العـراق مـن قصـور اسـتراتيجي واضـح فيمـا يتعلـق بخطـوط النقـل مـع دول جـواره وخاصـة فيمـا يتعلـق منهـا بالسـكك الحديديـة اذ يعتمـد فـي عمليـات التبـادل التجـاري علـى المنافـذ البريـة بدرجـة أسـاس والبحريـة بدرجـة اقـل(مشـروع سـككي يـربط العـراق بـأيران ،2025)، وبسـبب تزايـد عمليـات توريـد السـلع والبضـائع المسـتوردة مـن الـدول المجـاورة وبهـدف تقليـل كُلـف النقـل يسـعى العـراق لمـد خطـوط سـكك مـع هـذه الـدول ومـن تلـك الخطـوط خـط "البصـرة- شـلامجة" الـذي يـربط العـراق بـإيران بطـول 32 كيلومتر(مشـروع سـككي يـربط العـراق بـأيران،2025)، اذ تسـعى إيـران مـن خـلال هـذا الـربط للوصـول إلـى ميناء اللاذقيـة السـوري فـي البحـر الأبـيض المتوسـط ولغـرض إيصـال تجارتهـا للعـراق وتحقيـق تـرابط مـع موانئهـا الواقعـة علـى الجانـب الإيرانـي مـن الخليج(مشـروع كبيـر يـربط بـين ايـران وسـوريا،2019)، ومـع كـل مـا تـوفره عمليـة الـربط السـككي بـين العـراق وايـران مـن مزايـا ومكاسـب متمثلـة بتوظيـف المكـان والـربط بـين قـارتي آسـيا وأفريقيـا مـع افتراضـات الـربح مـن عائـدات مـرور البضـائع القادمـة مـن الشـرق إلـى أوروبـا وبـالعكس، الا ان هنـاك اتجـاه يحـذر مـن مخـاطر هـذا الـربط كـون هـذا المشـروع سـيؤدي إلـى تقلـيص الأهميـة الاقتصـادية لميناء الفـاو الكبيـر وتقليـل الفعاليـة الحقيقيـة للميناء، فالمشـروع يتضـمن ربـط ميناء الفـاو عنـد اكتمالـه بسـكة حديديـة بـين البصـرة وتركيـا مـروراً إلـى أوروبـا، وان الـربط السـككي يأخـذ العديـد مـن مزايـا هـذا الميناء ويفقـده سـماته الاقتصـادية تـدريجيا(خليل،2021)، مـن جانـب اخـر تهـدد ايـران بـين الحـين والآخـر بـأغلاق مضـيق هرمـز فـي حـال تصـعيد التهديـدات الامريكيـة عليهـا، وفـي حـال قيـام ايـران بأغلاقـه سـتتوقف حركـة الملاحـة فـي الخلـيج العربـي والـذي يتبعـه توقـف حركـة نقـل البضـائع مـن والـى ميناء الفـاو الكبيـر، هـذا مـن جهـة ومـن جهـة أخـرى فـان التهديـدات المتبادلـة بـين ايـران والولايـات المتحـدة الامريكيـة سـتكون علـى حسـاب الأمـن والاسـتقرار فـي المنطقـة والـذي سـينعكس سـلباً على حركة الملاحة من والى ميناء الفاو(خليل،2021).

5-التنافس الامريكي-الصيني: شهد النظام الدولي في السنوات الأخيرة تصاعد حالة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتي امتدت تداعياتها إلى منطقة الشرق الأوسط تحديداً منطقة الخليج العربي اذ تسعى الصين إلى تعزيز حضورها الإقليمي عبر أدوات متعددة من أبرزها مبادرة الحزام والطريق التي تهدف من خلالها إلى توسيع نفوذها في السياسات الإقليمية والدولية، غير أن هذا المسعى يتعارض بدرجة كبيرة مع الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة الامريكية إلى اتخاذ خطوات للحد من النفوذ الصيني المتنامي وفي ظل الواقع الإقليمي المعقد وصراعاته المزمنة تبدو المنطقة معرضة لمزيد من التنافس وربما الصراع متعدد الأبعاد بما يفتح المجال أمام التدخلات الخارجية وتشابك المصالح بين القوتين وفي هذا السياق لن يكون مشروع ميناء الفاو الكبير بمنأى عن انعكاسات هذا التنافس إذ يتوقع أن يشكل أحد ميادين المواجهة غير المباشرة بين هاتين القوتين(خليل،2021).

الخاتمة:

يمثل ميناء الفاو الكبير أحد المشاريع الوطنية الاستراتيجية ذات الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية الكبرى للعراق، كونهُ يعزز من قدرته على الانخراط في التجارة الإقليمية والدولية ويشكل حلقة وصل حيوية بين العراق والعالم الخارجي كما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة عبر دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل ويزيد من الدور السياسي والأمني للعراق على الصعيدين الإقليمي والدولي ومع ذلك، فإن نجاح هذا المشروع يتطلب معالجة للتحديات الداخلية المرتبطة بالتمويل والإدارة وضمان بيئة آمنة للشركات العاملة بما يحقق الأهداف الاستراتيجية المرجوة ويعزز موقع العراق كمركز لوجستي وإقليمي مهم وبالشكل الذي يضمن مواجهته للتحديات الخارجية الأخرى.

النتائج: توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها بما يأتي:

1-يمثل الميناء نقطة استراتيجية محورية ضمن شبكة النقل البحري ليس للعراق فحسب، بل للاقتصاد الدولي أيضاً كونه يقع في موقع متوسط يربط أوروبا وأفريقيا من جهة بشرق وجنوب شرق آسيا من جهة أخرى ويتيح هذا الموقع أن يصبح ميناءً مركزياً للترانزيت العالمي، مع إمكانيات تقديم خدمات متنوعة وفق المقترحات المرتبطة بالمشروع.

2-من المتوقع أن يسهم تشغيل الميناء في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تقليل نسب البطالة، وزيادة حجم التجارة، ودعم إقامة المشاريع الاستراتيجية، إضافة إلى تنشيط قطاع السياحة كما أن تشغيل الميناء سيُسهم في خفض تكاليف النقل الدولي، ما يعزز اندماج العراق في المنظومة الاقتصادية العالمية.

3-يسهم الميناء في تعزيز الدور السياسي للعراق على المستويين الوطني والدولي، اذ يتوقع أن تكون له انعكاسات إيجابية على الوحدة الوطنية نتيجة ارتباط مصالح مناطق متعددة بالمشروع، أما على الصعيد الدولي فإن المصالح العالمية والإقليمية ستسعى إلى دعم الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي، نظراً لأهمية الميناء كمركز حيوي تمر من خلاله تلك المصالح.

4-لا يمكن إغفال التحديات الخارجية التي يواجهها ميناء الفاو الكبير نتيجة موقعه الاستراتيجي إذ أن هناك مشاريع إقليمية ودولية أخرى قد تتأثر بإنشاء وتشغيل الميناء، هذا الأمر يفرض تحديات على العراق في سياق التوازنات الإقليمية والدولية ويستدعي دراسة دقيقة لإدارة تلك التحديات لضمان تحقيق الاستفادة القصوى من المشروع.

التوصيات: من خلال دراستنا هذه نوصي بما يأي:

1- يُعد التسريع في استكمال مشروع ميناء الفاو الكبير ضمن الأطر الزمنية المحددة ضرورة استراتيجية، وذلك في ضوء وجود مشاريع منافسة في الإقليم قد تحد من جدواه إذا تأخر إنجازه.

2- إن ضمان بيئة آمنة لعمل الشركات المنفذة وكوادرها يمثل شرطاً أساسياً لاستمرارية المشروع، الأمر الذي يستدعي تفعيل سلطة القانون تجاه أي محاولات تستهدف تعطيل سير العمل.

3- تبرز الحاجة إلى إنشاء هيئة عليا متخصصة تتولى مسؤولية الإشراف على مختلف مراحل التنفيذ، بما في ذلك تذليل العقبات المالية والفنية، وضمان توفير المتطلبات الضرورية لنجاح المشروع.

4- يتطلب إنجاز المشروع معالجة النزاعات المحتملة بصورة استباقية عبر اعتماد آليات تسوية فعالة، بما يحول دون انعكاسها السلبي على مسارات التنفيذ.

List of sources and references:

First: Research and journals:

1. Ibrahim Faisal Al-Obaidi - Ibtisam Muhammad Al-Amiri, "The Grand Faw Port and the Relationship within the Framework of Iraqi-Chinese Cooperation," Proceedings of the Grand Faw Port Conference: Challenges, Strategic Importance, and Future Prospects, Basra and Arabian Gulf Studies Center, Issue 11, 2021.
2. Ahmed Abdul-Jabbar Abdullah, "The Path of Development and Competing Projects (Regional and International)," Hammurabi Journal of Studies - Hammurabi Center for Strategic Research and Studies, Issue 54, Baghdad, 2025.
3. Aseel Salman, "The Grand Port Project and the Impact of Mubarak Port?", Council of Representatives, Iraq, 2019.
4. Amjad Radhi Hassan Al-Zahidi - Hamdia Shaker Muslim, "The Economic Importance of Establishing the Grand Faw Port and its Connection to the Belt and Road Initiative," Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 73, Iraq, 2022.
5. Amir Najm Abboud, "The Geostrategic Importance of the Grand Faw Port and Its Challenges," Kufa Journal of Arts, Issue 57, 2023.
6. Anwar Ismail Khalil, "Qatari-Iranian Relations Under the Rule of Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani (1995-2012), Al-Shams Magazine, Iraq, 2020.
7. Ban Ali Hussein, "The Role of the Development Road Project in Strengthening Iraq's Position on the Global Trade Map," Al-Mayadeen Economic Magazine, University of Algiers, Issue 3, Algeria, 2024.
8. Jamal Sand Al-Suwaidi and others, "International Interests in the Gulf Region," Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2006.
9. Habib Saleh Mahdi Al-Obaidi, "The Iraqi Dry Canal and the Grand Faw Port: An Introduction to Regional and International Cooperation," Political and International Journal, Al-Mustansiriya University, Issue 45, Baghdad, 2020.
10. Sara Al-Zubaidi, "The Grand Faw Port - From Here the Whole Story," Buratha News Agency, Issue 974, Iraq, 2021.
11. Salam Jabbar Asim, The Geopolitics of the Grand Faw Port and Ways to Promote Maritime Transport in Iraq, Geographical Meteorology Center, Baghdad, 2012.
12. Salam Zidane, The Grand Faw Port: Will the Iraqi Popular Will Triumph?, Al-Safir Al-Arabi Magazine, Issue 426, Tunis, 2020.

13. Talib Jassim Al-Gharib, The Port of Basra: A Historical Study 1919-1968, Iraqi Ports General Company Press, Public Relations and Media, 2013.
14. Ahed Muslim Al-Mashaqbeh, The Political Dimension of Arab-Chinese Relations and Their Future Prospects, Journal of Humanities and Social Sciences, Issue 1, Jordan, 2014.
15. Abdul Wahab Muhammad Jawad-Sawsan Jawad Kazim, The Grand Faw Port and Its Role in Advancing the Iraqi Economy, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 20, Issue 2, 2024.
16. Majid Saddam Salem, The Geopolitical Challenges of Building a Port The Grand Faw Port, Maysan Journal of Academic Studies, research published in the proceedings of the conference on Modern Trends and Applied Fields of Geography, University of Maysan, 2021.
17. Malik Daham Al-Jumaili - Lamia Mohsen, Iraqi-Kuwaiti Relations and the Problem of Mubarak Port, Journal of International Studies, Issue 52, 2017.
18. Muhammad bin Saqr Al-Sulami, The US-China Rivalry and Its Implications for the Middle East, International Institute for Iranian Studies, Riyadh - King Fahd National Library, 2021.
19. Muhammad Hassan Awda, The Developmental Effects of the Establishment of the Grand Faw Port and the Implications of the Establishment of Mubarak Port, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Volume 18, Issue 73, Al-Mustansiriya University, 2021.
20. Muhammad Ziari Monis, The Geopolitical Importance of the Grand Faw Port, Journal of Basra Studies, Volume 9, Issue 18, 2014.
21. Maha Shaker Jabr Al-Amara, The Strategic Importance The Grand Faw Port and its Role in Iraqi Maritime Navigation, Basra Studies Journal, Supplement, Issue 45, 2022.
22. Nabil Jaafar Abdul-Ridha - Hussein Haider Muhammad Al-Jazairi, Iraqi Ports and Their Role in Economic Activity, A Case Study of the Grand Faw Port, Gulf Economics Journal, Issue 3, 2016.
23. Najmuddin Abdul-Hajjaj - Zidan Tuwairish Hashim, The Economic Dimensions of the Grand Faw Port Project, Al-Ghari Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 17, Issue 1, College of Administration and Economics, University of Basra, 2021.
24. Nisreen Riyad Shanshol - Riyam Ali Hussein, The Path of Development and Future Prospects for the Iraqi Economy, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, 2024.
25. Nimah Muhammad Habib Al-Abadi, The Role of the Grand Faw Port in Local and Regional Security, Arabian Gulf Journal, University of Basra, Volume 41, Issue 3, Basra, 2013 .

University Theses and Dissertations:

1. Hussein Haider Al-Jazaery, The Grand Faw Port and its Potential Economic Impacts, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Basra, 2017.

Links and websites:

1. Adnan Abu Zeed, Daewoo Fulfills Iraq's Faw Port Despite Obstacles, Al-Monitor, 2020, available at the link: https://linksshortcut.com/MbEDd،
2. RT Arabic, https://linksshortcut.com/DXZpt, available at the link:
3. RT Arabic, A Major Project Linking Iran and Syria Through Iraqi Territory, July 2, 2019, available at the link: https://cutt.ly/CTMbY2y
4. The Grand Faw... The Port That Several Countries Oppose, translated and edited by Shireen Ahmed Kilo, Rudaw Digital, available at the link: https://linksshortcut.com/DntBh
5. Raed Al-Hashemi, The Only Lifeline Is Faw Port, Global Information Network, available at the link: https://kitabat.com/2020/12/06،
6. Salam Zidane, Will the Iraqi Popular Will Triumph?, available at the link: https://2h.ae/bwCd.
7. Shaza Khalil, "Iran and the Railway Link: The Expansion Project Across Iraq and Syria to the Mediterranean," Rawabet Center for Research and Studies, available at: https://linksshortcut.com/zsifk
8. Ali Ziad Al-Ali, "Utilizing the Dimensions of Iraq's Geopolitical Powers in a Turbulent Regional Environment," a study published on April 21, 2019, on the Al-Nahrain Center website, available at: https://www.alnahrain.iq/post/417
9. Qaisar Al-Hashemi Al-Mubarqa, "The Dream of Generations - Al-Faw Economic City," Iraq News Network, 2021, available at: https://anbaaaiq.net/15817
10. Muhammad Badri, "Mubarak Al-Kabeer Port: A New Challenge to Kuwaiti-Iraqi Relations," a study published in 2011, available at: https://linksshortcut.com/noKxK.
11. Iraqi House Center, The Importance of Al-Faw Port and the Reasons for Geopolitical Conflicts Around It, 2021, available at: https://iraqhouseinsitute.com./
12. A Railway Project Linking Iraq to Iran... A Warning Against Killing the Grand Al-Faw Port, available at: https://linksshortcut.com/svtvz ،

* The Development Road Project: It is the first strategic Iraqi project aimed at changing the reality of the Iraqi economy after 2003, from dependence on oil to diversification of sources of income, in addition to being a regional project to link inter-trade between the East and the West. The project is an Iraqi idea that seeks to invest in Iraq's geographical location. On May 27, 2023, the Iraqi government launched a conference entitled "The Iraqi Development Road" in the capital, Baghdad, with the participation of 9 countries (Saudi Arabia, the Emirates, Qatar, Kuwait, the Sultanate of Oman, Syria, Jordan, Iran, and Turkey) and representatives of the World Bank and the European Union. The project consists of two land and railway lines linking the Gulf to Turkey via a road extending from Al-Faw, south of Basra Governorate, to the Fishkhabur area, north of Dohuk Governorate, at an estimated cost of approximately $17 billion. It aims to transport goods from Asia to Europe, as it will reduce travel time by more than 50%. In addition, the project includes the establishment of integrated industrial cities to revive Iraqi industry. The project is linked to the completion of the Grand Faw

Port, of which the Iraqi government has completed approximately 85%. The project consists of three phases, the first of which ends in 2028, and the second of which ends in 2029. The first is in 2038 and the third is in 2050.

* **The Ancient Silk Road: An ancient historical route that extended from Chang'an, the capital of China during the Han and Tang dynasties, to Europe via Central Asia and the Middle East. It was used from the 2nd century BC until the 16th century for trade and the transport of Chinese goods, most notably silk (hence its name), to the rest of the ancient world. This land route remained in use until the 16th century, when it was replaced by the sea route. The Silk Road website includes 33 different sites.**

* **The Eastern Breakwater is a key component of the port project. Designed to act as a marine barrier extending into the Gulf waters, it protects the port basins and the shipping lane from strong waves and ocean currents. It is a rocky marine engineering structure extending approximately 8.2 kilometers in length. Completed by a Greek company in 2019, it forms, along with the Western Breakwater, an integrated system that works to calm waves and reduce the energy of ocean currents within the port, providing a safe and stable environment for ship berths and cargo handling.**

***The Western Breakwater: It is a huge rocky marine engineering structure, constructed on the western coast of Al-Faw Port in Basra Governorate. It is approximately 16.5 kilometers long and was implemented by the South Korean company Daewoo. The breakwater was designed to be a barrier to waves and ocean currents coming from the west, providing a stable navigation environment within the port basins. The Guinness Book of World Records listed it as the longest breakwater in the world, with a length of 14.5 km upon completion.**

* **The Horn of Africa is a geographical region located in the east of the African continent, extending like a protrusion (a tongue or arm extending from the land into the water) resembling a horn towards the southern Red Sea and the Gulf of Aden. The region includes several countries, including: Somalia, Ethiopia, Eritrea, and Djibouti. It is considered one of the most important strategic regions in the world due to its supervision of one of the most prominent international waterways, represented by the Bab al-Mandab Strait. The region is distinguished by the intertwining of its geopolitical, security, and economic dimensions, in addition to its connection to global trade and energy routes.**

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

تأثير انتشار المخدرات على الأمن القومي العراقي: قراءة في التحديات وصناعة القرار

م.م. الأميرة فاضـل رزوقي

جامعـــة النهرين / قسم الدراسات العليا

https://orcid.org/0009-0004-0530-6735

ameerafadel252@gmail.com

10.65441/umisa.2025.01119

المستخلص

انتشار المخدرات في العراق تحول إلى تهديد وجودي للأمن القومي لا يقل خطورة عن الإرهاب، خاصة بعد عام 2005، ولم يعد الامر محصوراً في الجوانب الاجتماعية والصحية بل يمتد تأثيره في تهديد الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي ، والعراق من خلال موقعه الجغرافي المفتوح وتحدياته الامنيـــة ، اصبح بيئة هشة امام تجارة وتهريب المخدرات غير المشروعة والتي تنتهز فرصة الفراغ الامني في بعض المناطق ، وان تفاقم هذه الظاهرة تعود إلى مجموعة من العوامل منها الوضع الأمني والسياسي، اي حالات الانفلات الأمني وغياب القانون وانهيار السلطة بعد عام 2005، وانشغال الدولة بمحاربة الإرهاب وإعادة البناء ، فضلاً عن العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية منها البطالة، والضغوط النفسية والاجتماعية و ضعف الأجهزة الرقابية وغيره ، حيث يتطلب من صناع القرار تنسيقاً فعالاً وخططاً أمنية واجتماعية واقتصادية متكاملة لمواجهة هذا التحدي الذي يوازي تحدي الإرهاب في سعيه لتفتيت المجتمع وعدم استقراريه.

الكلمات المفتاحية: (المخدرات، الامن القومي، العراق، التحديات، صناعة القرار).

The Impact of Drug Proliferation on Iraqi National Security: A Reading in Challenges and Decision-Making

Asst.Lect. Al-amira Fadhel Razouki
Al-Nahrain University / Graduate Studies Department
https://orcid.org/0009-0004-0530-6735
ameerafadel252@gmail.com
10.65441/umisa.2025.01119

Abstract

The chaos in Iraq has evolved into an existential threat to national security rather than merely a terrorism-related threat, especially after 2005.

This issue is no longer limited to broad social and health consequences; it now affects the overall political and security landscape. Due to Iraq's open geographic borders and persistent security challenges, the country has become increasingly vulnerable to drug trafficking and smuggling networks that exploit weak state control in certain regions.

The spread of this phenomenon is linked to several factors, including political instability, the breakdown of law and authority after 2005, social and psychological pressures, and the weakness of oversight institutions. Addressing this challenge requires effective coordination among state institutions and the development of reliable social and economic strategies. Combating drug trafficking has become comparable in importance to counterterrorism efforts, given its impact on social cohesion and national stability.

Keywords: drugs, national security, Iraq, challenges, decision-making.

المــقدمة

يعد تعاطي المخدرات من القضايا الخطيرة التي شغلت اهتمام الباحثين في العديد من المجالات مثل السياسة، القانون، الصحة، والعلوم الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى آثارها السلبية على الأفراد والمجتمع، وساهمت عدة عوامل في انتشار الظاهرة ، مثل ارتفاع معدلات البطالة، التفكك الأسري، والضغوط النفسية ، هذا بدوره أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والامني ، اي انها ظاهرة تمثل تحدياً معقداً امام اجهزة الامن القومي ويمتد تأثيرها السلبي على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مما يهدد كيان الفرد والمجتمع ، وان الإدمان على المخدرات ليست حديثة العهد؛ فجذورها تمتد إلى عصور قديمة حيث لجأ الإنسان منذ آلاف السنين إلى استخدام نباتات معينة تؤثر على الحالة العقلية والإدراكية ،وهذا الاستخدام كان بدافع البحث عن اللذة، أو التخفيف من آلام جسدية، أو محاولة النسيان والهروب من قسوة الحياة وهمومها، وان من اهم اسباب تعاطي المخدرات هو بيئة الاسرة والمدرسة او العمل واصبحت هذه المشكلة محط انظار في جميع انحاء العراق ، وتصاعدت هذه المشكلة بشكل خاص بعد عام 2003 نتيجة للتحولات السياسية التي شهدتها البلاد، وأثر هذا التغير على جميع فئات المجتمع بغض النظر عن مستواها الاجتماعي أو الثقافي، وقد تزامن ذلك مع ضعف الرقابة، مما أوجد بيئة خصبة لانتشار هذه الظاهرة .

اهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة في ظل الارتفاع المستمر في أعداد المتعاطين والمدمنين على المخدرات في العراق، حيث باتت هذه الظاهرة تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي بمختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فانتشار المخدرات يسهم في إضعاف البنية المجتمعية، ويزيد من معدلات الجريمة، ويؤدي إلى استنزاف الموارد الوطنية، فضلاً عن تهديده للاستقرار الداخلي، ومن هنا تنبع أهمية البحث في تسليط الضوء على ضرورة تبني استراتيجية وطنية متكاملة، تستند إلى التعاون بين المؤسسات الأمنية والتعليمية والإعلامية والصحية، بهدف الوقاية من هذه الآفة وتعزيز الوعي المجتمعي بخطرها.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن ثمة علاقة عكسية بين قوة مؤسسات الدولة العراقية وتجارة المخدرات وتعاطيها، اي كلما كانت قدرة الدولة عاليــة فــي فرض سيادة القانون وتطبيق العدالة الاجتماعية، انخفضت فرص تنامي شبكات الاتجار بالمخدرات وتغلغلها في البنية الاجتماعية والأمنية، وهذا ما ينعكس ايجاباً على استقرار الأمن القومي العراقي وقدرة الدولة على صناعة القرار والعكس صحيح.

اشكالية البحث:

تنبع مشكلة البحث من سؤال رئيس: كيف يؤثر انتشار المخدرات على الأمن القومي العراقي، وماهي أبرز التحديات التي تواجه صناعة القرار للحد من هذه الظاهرة؟، ويسعى البحث الاجابة عن التساؤلات التالية:

1. ماهي أبرز التحديات الاقتصادية والامنية والاجتماعية التي يفرضها انتشار المخدرات على الامن القومي العراقي؟
2. الى اي مدى تؤثر شبكات تجارة المخدرات على مؤسسات الدولة وقدرتها على صناعة القرار الامني؟
3. ماهي الوسائل العلاجية لمكافحة المخدرات ومدى كفاية النصوص القانونية رقم (50) لسنة 2017 في الحد والوقاية من ظاهرة المخدرات في العراق؟

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة وتحليل ابعادها، فضلاً عن منهج صنع القرار لتحليل كيفية تعامل صناع القرار العراقي مع الظاهرة للحد من اثارها.

هيكلية البحث: يقسم البحث كالاتي

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

المطلب الاول: مفهوم المخدرات.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي.

المطلب الثالث: العلاقة بين انتشار المخدرات والأمن القومي.

المبحث الثاني: اسباب انتشار المخدرات في العراق.

المطلب الاول: الاسباب الاجتماعية.

المطلب الثاني: الاسباب الاقتصادية.

المطلب الثالث: الاسباب السياسية.

المبحث الثالث: تأثير المخدرات على الأمن القومي العراقي.

المطلب الاول: التأثير الأمني.

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي.

المطلب الثالث: التأثير الاجتماعي والسياسي.

المبحث الرابع: الوسائل العلاجية لمكافحة المخدرات وعقوبة تعاطيها في القانون العراقي.

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للدراسة

تعد ظاهرة المخدرات من اخطر الظواهر التي تواجه الامن في جميع انحاء العالم ، فهي لا تعد مشكلة اجتماعية و صحية فحسب بل تمتد لتشمل جميع الجوانب منها السياسية والاقتصادية والعسكرية وهذا ما يهدد سيادة الدولة واستقرارها ، وان تجارة المخدرات تمثل تمويل اساسي للمنظمات الاجرامية وللجماعات الارهابية **وهذا** ما يزعزع امن واستقرار المجتمع مما يؤدي الى زيادة معدلات الجريمة وتآكل النسيج الاجتماعي وهذا ما يتطلب لمكافحة هذه الظاهرة جهود متكاملة من جميع الجهات المجتمعية والحكومية لمنع تهريب هذه المخدرات ، وعليه سنتطرق في هذا المحور الى مفهوم المخدرات والامن القومي فضلاً عن العلاقة ما بين انتشار المخدرات والأمن القومي .

المطلب الاول: مفهوم المخدرات:

تعرف المخدرات بانها "مادة طبيعية او مصنعة تذهب العقل البشري وتجعله غير مدرك لما يفعل او يتصرف كما انها تهيء للشخص الامور غير الحقيقية " [(i)]،وتعد المواد المخدرة مواد طبيعية (مزروعة و خام) أو مادة مصنعة (كالعقاقير المستحضرة) تؤثر على العقل البشري وتجعله يعيش في اوهام وخيال ، كما تؤدي بالمتعاطي المستمر الى حالة من الادمان والتعود مما يترتب عليه اضرار نفسية وجسمية وضرر بالمجتمع الذي يعيش فيه [(ii)]،واصبح الناس يتجهون غالباً إلى تعاطي المخدرات لاعتقادهم بأنها تساعدهم على الشعور بالسعادة، وان بعض متعاطي المخدرات لديهم دوافع أخرى مثل التخلص من المشاعر غير المرغوب فيها، واكتساب خبرات جديدة، وإشباع رغباتهم، أو التأثير على الآخرين ،وأصبح التعاطي ظاهرة اجتماعية، ليس فقط للبحث عن السعادة بل للبحث عن التحرر، وعندما يسأل الأفراد عن سبب تعاطيهم، يقولون إنه

يمنحهم حياة جديدة وأنه ليس مجرد سلوك شاذ، بل هو رفض للتقليد والامتثال للآخرين، وسعي نحو شيء جديد ومختلف عن الآخرين[iii].

ويعرف المخدرات " مواد تؤدي الى الاعتماد العضوي والنفسي ، وتساعد على تنمية استعداد المتعاطي لإصابة بالاضطرابات النفسية والامراض النفسية والعقلية "[iv]، وفي قانون المخدرات العراقي رقم 50 لسنة 2017 تعرف المخدرات بأنها (هي كل مادة خام او مستحضر او محلول يحتوي على نسبة خاصة من المادة المخدرة والذي يؤدي تعاطيها الى فقدان الوعي مما يسبب فتوراً في الجسم ويجعل المتعاطي يفقد الشعور بالمسؤولية واللامبالاة) [v]وبناءً على ذلك تتعدد انواع المخدرات حسب التأثير و الحجم و اللون وتصنف هذه المخدرات إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1. المخدرات الطبيعية: هي مواد تستخرج من الطبيعة مباشرة دون تعديل، مثل الأفيون من نبات الخشخاش، الحشيش من نبات القنب الهندي، والقات والكوكا.
2. المخدرات الصناعية: تصنع من مواد طبيعية عبر عمليات كيميائية، وتكون مختلفة عن أصلها الطبيعي ومن أمثلتها مشتقات الأفيون مثل الهيروين والكوكايين.
3. المخدرات التخليقية: مجموعة من المواد تؤثر في الجسم الحي تأثير المخدرات نفسه، الا انها صنعت من مركبات كيميائية ومن اهمها المنشطات والمهدئات، والمواد المهلوسة [vi].

لاسيما وان الادمان على المخدرات يأتي بمدى تأثر الفرد بتعاطي المخدرات، حيث يفقد قدرته على الاستغناء عنها وتصبح جزءاً أساسياً من شخصيته، فلا يستطيع تحقيق توازنه إلا من خلالها، وتكمن خطورة المخدر في كونه عاملاً خارجاً ينعكس سلباً على الشخصية والسلوك، مما يؤدي الى الاضطراب وفقدان التوازن، ووفقاً لتعريف منظمة الصحة العالمية الصادر عام 1973، فإن الإدمان يعرف بأنه "حالة تنشأ عن تفاعل الكائن الحي مع العقار، وتتميز باستجابات وسلوكيات مختلفة تتضمن الرغبة المستمرة والقهرية في تعاطي المادة المخدرة، سواء بشكل متواصل او متقطع، من أجل الحصول على آثارها النفسية أو لتفادي الأعراض المزعجة الناتجة عن غيابها، وغالباً ما يقود ذلك إلى اعتماد المتعاطي على أكثر من مادة في الوقت نفسه"[vii].

ويعرف الإدمان بأنه "رغبة قوية وملحة في استخدام مادة معينة (مثل الكحول أو المخدرات) بشكل مستمر، مما يجعلها جزءاً أساسياً في حياة الشخص، وغالباً ما يحتاج الشخص المدمن إلى زيادة الجرعة للحصول على نفس التأثير المطلوب"، وتظهر علامات الإدمان عندما يصل الشخص إلى حالة التسمم المزمن، والتي تؤثر سلباً على جميع جوانب حياته: العقلية، والنفسية، والجسدية، والمهنية، والأسرية، والاجتماعية، كما تظهر هذه العلامات أيضاً عند محاولة الشخص التوقف عن استخدام المادة، وتعرف في هذه الحالة بـ أعراض الانسحاب [viii].

وعليه يعرف المخدرات: مواد طبيعية او مصنعة تؤثر على الجهاز العصبي للإنسان مما يؤدي الى تغييرات في السلوك والادراك والوعي مما يسبب الادمان عليه ويؤدي ذلك الى اضرار صحية للمتعاطي واجتماعية ذات خطورة على المجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي:

يشير مفهوم "الأمن القومي " إلى قدرة الدولة على تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية، بهدف مواجهة الأخطار التي تهددها، وهذا الأمن يجب أن يستمر في الحاضر والمستقبل لتحقيق الأهداف المحددة، وبالرغم من أن مصطلح "الأمن القومي " هو من أكثر المصطلحات شيوعاً واستخداماً بين الباحثين وصناع القرار في العالم ، إلا أنه لا يزال أقرب إلى كونه شعاراً أو مفهوماً نظرياً لا يترجم غالباً إلى سياسات وبرامج فعالة على أرض الواقع، ولكي يتحول هذا المفهوم من مجرد شعار للاستهلاك المحلي إلى سياسات مؤثرة، فإنه يتطلب تطبيقاً عملياً على أرض الواقع(ix) ،ويعرف "روبرت ماكنمارا "وزير الدفاع الأمريكي السابق وأحد أبرز المفكرين الاستراتيجيين الامن القومي " هو التطور والتنمية وهذا يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتحقق من خلال حماية مضمونة كما يؤكد أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من فهمها العميق للمخاطر وقدرتها على مواجهتها، مما يتيح لها فرصة لتطوير قدراتها بشكل مستمر في الحاضر والمستقبل"(x)، وفي البداية، كان يعرف الأمن القومي بشكل تقليدي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وكان ينظر إليه على أنه مجموعة من الدفاعات العسكرية لمواجهة التهديدات ، الا ان هذه النظرة الضيقة ثبت عدم فعاليتها، بمعنى أن مفهوم الأمن القومي يتضمن أكثر من

مجرد امتلاك قوات عسكرية، فهو يشمل سعي الدولة لامتلاك قدرات عسكرية لغرض الدفاع، مما يجعلها تشعر بالأمان والثقة في مواجهة الدول المجاورة التي قد تشكل تهديداً لها ،وهذا التطور في المفهوم أدى إلى الحاجة لتعريف أوسع للأمن القومي يضم الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية فضلاً عن البعد العسكري، وقد عرّف "أرنولد ولفز" الأمن القومي بأنه" يقاس بغياب التهديدات التي تواجه القيم الأساسية للدولة، و يعبر عنه بغياب الخوف من التعرض لهجوم" وهذا التعريف يؤكد أن الأمن لا يقتصر على الجانب العسكري فقط، بل يتعداه ليشمل جوانب أخرى من حياة الدولة والمجتمع(xi).

وبناءً على ذلك يتكون الأمن القومي من ثلاثة مستويات:

1_المستوى الداخلي والخارجي:

- **الأمن الداخلي:** يتعلق بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة.
- **الأمن الخارجي:** يعنى بحماية كيان الدولة ومواجهة أي تهديدات أو أعداء.

2- المستوى الوظيفي: يشمل الأمن العسكري والأمن الاقتصادي.

3- المستوى الدولي: يشمل أيضاً الأمن العسكري والأمن الاقتصادي، ويعتبر بمثابة فكرة مثالية للتعاون بين الدول.

بينما مفهوم الأمن القومي العربي يعرف على انه تعاون وتكاتف الدول العربية لصد الأطماع الخارجية ومواجهة التكتلات الدولية، وبذلك يكون أمن الدول العربية هو في حد ذاته أمن لكل دولة على حدة [xii].

لذا فإن الأمن القومي لا يعني مجرد حماية البلاد وشعبها من المخاطر، بل يشمل أيضاً قدرة الدولة على استثمار الفرص المتاحة، وتنمية مواردها، ومعالجة أوجه القصور، والارتقاء بنوعية حياة سكانها لتحقيق ذلك، يجب تبني استراتيجية شاملة ترتكز على أربعة محاور:

- تحديد وتوضيح المصالح والأهداف والقيم التي تسعى الدولة لحمايتها.
- التعرف على التحديات والمخاطر التي تواجهها.
- وضع الخطط وابتكار السبل اللازمة لتحقيق المصالح والأهداف.
- إقامة وتطوير المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات [xiii].

وعليه فأن الامن القومي: قدرة الدولة على حماية كيانها من كافة التهديدات الداخلية والخارجية اي بمعنى ضمان بقاء الدولة وحماية مؤسساتها وتحقيق الامن والاستقرار السياسي والاجتماعي لمواطنيها.

المطلب الثالث: العلاقة بين انتشار المخدرات والأمن القومي:

ان عملية التفاعل داخل المجتمع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الأمن الاجتماعي أو غيابه، إذ تعد الحاجة إلى الأمن الاجتماعي ضرورة إنسانية أساسية، بل هي من الحقوق الجوهرية للإنسان الذي كرمه الله بالعقل وميزه بالإرادة، فالأمن لا يقتصر على كونه حاجة اجتماعية، بل هو أيضاً حاجة نفسية عميقة تشكل ركناً أساسياً لحياة إنسانية كريمة وسليمة، ومن خلاله تشبع حاجة الإنسان إلى الاستقرار النفسي والتوازن العاطفي لتحقيق السلام الاجتماعي ، لذلك يبنى على الأمن الاجتماعي استقرار الأمم وقوتها، لأنه يمس مختلف جوانب حياة الإنسان، من مسكن وملبس ومعيشة وخدمات اقتصادية وسياسية، فحين يستقر المجتمع ينعم الإنسان بالأمان من الخوف والتهديد، ويعيش بعيداً عن مشاعر العوز والقلق[xiv]، ويعد الإدمان على المخدرات تهديداً أمنياً خطيراً، إذ يزيد من معدلات الجريمة بشكل كبير، فالمخدرات تضعف القيم الأخلاقية وتفقد الفرد سيطرته على نفسه، مما يجعله أكثر استعداداً لارتكاب الجرائم والكثير من الجرائم تحدث تحت تأثير المخدر، فهو يغذي السلوك العدواني لدى المتعاطي ، فضلاً عن ذلك يلجأ المدمن إلى ارتكاب الجرائم للحصول على المال اللازم لشراء المخدرات، ومن أبرزها السرقة والسطو المسلح، و أثبتت الكثير من الدراسات على أن هناك علاقة قوية بين جرائم السرقة وتعاطي المخدرات[xv]،اي يوجد ارتباط سلبي بين مستويات العنف والأمن في المجتمع؛ فكلما ازداد العنف، تضاءل الشعور بالأمن والاستقرار ،و تشير الدراسات والتقارير الأمنية إلى أن تصاعد العنف في المجتمع يرتبط ارتباطًا وثيقاً بانتشار المخدرات وتعاطيها ،ويظهر هذا الارتباط في استخدام العنف ضد أفراد العائلة أو الطلاب في

المدارس، فضلاً عن استخدامه ضد أفراد الأمن أثناء أدائهم واجباتهم في مكافحة تهريب المخدرات وترويجها[xvi]، لذا فالمخدرات هي إحدى أكبر التحديات التي تواجه الأمن القومي العراقي، حيث تساهم بشكل مباشر في زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وإن انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها لا يقتصر تأثيره على الخسائر البشرية والمادية فحسب، بل يمتد ليشمل تهديداً حقيقياً للأمن القومي عبر ظهور سلوكيات إجرامية جديدة وجرائم لم يعتد عليها المجتمع، مثل غسيل الأموال، والابتزاز الإلكتروني، والاتجار بالبشر، و هذه الجرائم بدورها تمثل تهديداً مباشراً لمؤسسات الدولة وأمنها، مما يستدعي جهوداً مكثفة لمكافحة هذه الظاهرة على كافة الأصعدة للحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني[xvii].

المبحث الثاني

اسباب انتشار المخدرات في العراق

المطلب الاول: الاسباب الاجتماعية:

لا يمكن فصل ظاهرة تعاطي المخدرات عن سياقها الاجتماعي والبيئي، وهذه العوامل تلعب دوراً محورياً في انتشار المشكلة، فالمجتمع هو من يحدد العرض والطلب على المخدرات، ويشكل المعايير السلوكية التي تؤثر في أنماط التعاطي وتداعياته.

من أهم العوامل الاجتماعية التي تساهم في تفاقم هذه الظاهرة:

اولا: المشكلات الأسرية والتربية الخاطئة: تعد الأسرة النواة الأساسية التي تشكل شخصية الفرد، وتلعب دوراً محورياً في عملية التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي يجعلها عاملاً حاسماً في الوقاية أو التعرض لظاهرة تعاطي المخدرات، وتشير الكثير من الدراسات إلى وجود ارتباط وثيق بين الخلل الوظيفي الأسري وضعف أساليب التنشئة وبين زيادة احتمالية انحراف الأفراد،

حيث ان تماسك الأسرة وقوتها الترابطية، القائمة على أسس من المودة والتفاهم والحوار المفتوح بين الوالدين والأبناء، يسهم في بناء شخصيات متزنة ومستقرة نفسياً، وهذه الشخصيات تتمتع بمرونة نفسية وقدرة على مقاومة التأثيرات السلبية والضغوط الاجتماعية، وتكون أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة وتجنب السلوكيات الخاطئة، بالمقابل تمثل البيئة الأسرية المفككة حاضنة لمخاطر الانحراف، فالصراعات والخلافات الزوجية المستمرة ، يولد ضغوطاً نفسية وعاطفية شديدة على الأبناء، وهذه الضغوط غالباً ما تدفع الشباب إلى البحث عن آليات هروب من الواقع أو ملذات نفسية زائفة، حيث يصبح اللجوء إلى تعاطي المخدرات وسيلة للحصول على راحة بال وسكينة داخلية مفقودة ، اي بمعنى العلاقة بين التعاطي والتفكك الأسري هي علاقة تبادلية ومعقدة ، وأن التفكك الأسري يمثل سبباً اجتماعياً للجوء إلى المخدرات، والإدمان بحد ذاته يصبح مسبباً رئيسياً في التدهور الأسري[xviii].

ثانياً: تأثير الأقران: الأصدقاء ومجموعات التأثير الاجتماعي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل سلوك الفرد، سواء كان التأثير إيجابياً نحو القيم والأخلاق، أم سلبياً يقود الفرد إلى مسارات الانحراف والضياع، مثل تعاطي المخدرات [xix].

ثالثاً: المدرسة: تعتبر المدرسة إحدى أهم العوامل التي تشكل الثقافة الاجتماعية، فهي البيئة الخارجية التي ينتقل إليها الطفل بعد بيئته العائلية في المدرسة، يلتقي الطفل بأقران من خلفيات عائلية متنوعة ومختلفة، مما يجعله يخوض تجربة اجتماعية فريدة من نوعها،و هذه التجربة تتطلب منه الاعتماد على ذاته والالتزام بالتكيف مع محيطه الجديد ،وإن مهمة المدرسة تتجاوز مجرد تزويد الطلاب بالمعرفة الأكاديمية المقررة في المناهج الدراسية؛ بل تشمل أيضاً تنشئتهم بشكل سليم وغرس القيم الأخلاقية الحميدة في نفوسهم، فضلاً عن يعتمد دور المدرسة بشكل كبير على شخصية المعلم، الذي يعتبر بالنسبة للطلاب نموذجاً يحتذى به وسلطة محترمة، مما يدفعهم إلى الاقتداء بسلوكه ومتابعته[xx].

رابعاً: وسائل الاعلام : تلعب وسائل الاعلام الحديثة دوراً كبيراً في حياتنا نظراً لسرعتها وتطورها التكنولوجي، الا انه في بعض الأحيان، يمكن أن يكون لهذا التطور آثار سلبية، خصوصاً من خلال القنوات الفضائية التي تعرض محتوى يؤثر سلباً على الشباب ويشجعهم على الانحراف ، وهذه القنوات تستخدم أساليب فنية وإبداعية مغرية لتقديم قضايا خطيرة مثل تعاطي المخدرات والاتجار بها، وبدلاً من عرض هذه المواضيع بصورة سيئة وواقعية، تعرضها بطريقة جذابة ومثيرة لاهتمام المشاهدين، مما يجعلها تبدو أقل خطورة، وقد يؤثر سلباً على أصحاب النفوس الضعيفة والضمائر الميتة[xxi].

المطلب الثاني: الاسباب الاقتصاديـة:

تعتبر البطالة في العراق من العوامل الاقتصادية الرئيسة التي تدفع الأفراد، وخاصة الشباب، إلى تعاطي المخدرات، حيث يلجأ الكثيرون إلى هذه السلوكيات نتيجة الضغوط النفسية والفراغ الناتج عن عدم القدرة على تحقيق التوازن في حياتهم، وهذا قد يقودهم اليأس إلى ارتكاب جرائم كبرى مثل السرقة أو حتى القتل لتوفير المال اللازم لشراء المخدرات، وهذا يؤكد على أن التعاطي ليس مجرد عادة، بل قد يكون دافعاً لجرائم أخرى ، لاسيما وان العمالة الأجنبية تلعب دوراً في انتشار المخدرات، حيث قد يأتي بعض العمال من بلدان تزداد فيها هذه الظاهرة، وينقلون معهم هذه السلوكيات إلى المجتمع الجديد هذا يساهم في تفاقم مشكلة التعاطي لدى الشباب، خاصة ضعاف النفوس الذين يعانون من ضعف اقتصادي يمنعهم من تلبية احتياجاتهم، فيلجأون إلى طرق غير مشروعة للحصول على المخدرات وهذا مما يعزز من انتشارها[xxii].

والمجتمع العراقي كان يعاني من أزمات وحروب خلفت آثاراً سلبية، مثل الحصار الاقتصادي وتصاعد وتيرة الإرهاب والاقتراب من حافة الحرب الأهلية الطائفية، فضلاً عن وجود "داعش" ادى إلى تدمير وتهجير أعداد كبيرة من السكان، مما زاد من معاناة المواطنين ، وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية بسبب ضيق الموارد وتدني مستويات المعيشة، مما جعل تلبية الاحتياجات الأساسية أمراً صعباً، بالرغم من الزيادة الاسمية في الدخل، فإن ارتفاع أسعار السوق بشكل كبير حرم شرائح واسعة من الشعب من الاحتياجات الكمالية والترفيهية ، وهذا الانخفاض في مستوى المعيشة يعكس فشل المجتمع في تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراده، وهو ما يعتبر مظهراً من مظاهر التضخم الاقتصادي الذي يصيب قطاعاً عريضاً من السكان، مما يجعلهم يعيشون على مستوى يقترب من خط الفقر المدقع أو ما يعرف "بالفقر المطلق"، وهو مفهوم يعبر عن عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية والضرورية للحياة[xxiii]،اي بمعنى الفقر يمكن أن تدفع الأوضاع الاقتصادية الصعبة مثل البطالة والديون الناس إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من واقعهم، وقد يتجه البعض أيضاً إلى ترويج المخدرات كسبيل للحصول على المال ،على النقيض من ذلك يمكن أن يؤدي الغنى والترف المفرط، خاصة في غياب الوازع الديني والأخلاقي، إلى الشعور بالملل والضجر مما يدفع الشخص إلى البحث عن الإثارة من خلال إشباع الشهوات المحرمة، بما في ذلك إنفاق المال على المخدرات[xxiv].

ويتضح من خلال ما تقدم ان تجارة المخدرات تحدث اضطراباً في النظام النقدي، مما يجعل من الصعب على السلطات النقدية مراقبة العملة المحلية ودعمها، ويعود هذا إلى صعوبة التنبؤ بالطلب والعرض على العملة في ظل طبيعة هذه التجارة الإجرامية التي لا يمكن رصدها بسهولة ، وهذا ما يساهم في نمو "الاقتصاد الخفي" الذي يصعب التحكم في متغيراته ومراقبته، مما يؤدي إلى تفشي الفساد الإداري والمالي في البلاد فضلاً عن خسائر مالية كبيرة للدولة، بسبب التهرب من دفع الضرائب والالتزامات القانونية الأخرى، مما يزيد من العجز في الموازنة العامة ، واستنزاف الأموال المتاحة للاستثمار، حيث يتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى النقد الأجنبي، مما يعيق تحقيق أهداف وبرامج التنمية المستدامة[xxv].

المطلب الثالث: الاسباب السياسية:

تتصنف المؤسسات السياسية كإحدى أبرز آليات السيطرة الاجتماعية، حيث تلعب دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار المجتمعي بيد أن مكوناتها المتمثلة في الحكومة والسلطة والقانون غالباً ما تواجه تحديات تنظيمية، كونها مسؤولة عن حماية النظام وتطبيقه بالقوة عند اللزوم، ويجب فهم المشكلة السياسية كجزء عضوي من المشكلة الاجتماعية العامة، فإذا كانت المشكلة الاجتماعية تعنى بدراسة العلاقات بين الأفراد، فإن المشكلة السياسية تركز تحديداً على الأبعاد المتعلقة بـ الحكم والسلطة ضمن هذه العلاقات ، وتشكل الأزمات بيئة خصبة لانتشار العديد من الظواهر السلوكية السلبية مثل(زيادة معدلات الانحراف والجنوح، التحولات في القيم والمعايير الاجتماعية ، ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات)[xxvi]، والبيئة المحيطة في البلاد المتمثلة في ضعف الرقابة القانونية وفساد صانعي القرار، تسهل بشكل كبير تهريب المخدرات وتوزيعها، وهذا الوضع الذي تفاقم بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية، أدى إلى تفشي مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، التي لا يمكن فصلها عن أحداث وقضايا سياسية أخرى في المنطقة العربية و تعتبر هذه القضايا من أصعب التحديات في التاريخ المعاصر، وهي ليست مجرد نزاعات على مكاسب مادية يمكن حلها بالمساومات السياسية، بل هي صراعات مستقبلية تتعلق بتطلعات الشعوب، لذا أصبحت قضايا المخدرات جزءاً لا

يتجزأ من القضايا السياسية في عالمنا[xxvii]، وبعد عام 2003، شهد العراق انهياراً في نظامه السياسي وتراجعاً في كفاءة أجهزة الضبط الرسمية التي فشلت في أداء مهامها في حفظ الأمن والاستقرار، وساهم دخول قوات الاحتلال الأمريكي في إضعاف هذه الأجهزة بشكل كبير، مما أدى إلى ظهور فراغ أمني و أحزاب سياسية متناقضة الأفكار، مما أدى إلى زيادة التوترات والاضطرابات ،حيث ساهم هذا الوضع في انتشار تجارة المخدرات، التي يديرها ما يعرف بـ"**دولة المخدرات**" مما يضعف من سلطة الدولة وزيادة الفوضى والصراعات السياسية، لذا تحقق تجارة المخدرات أرباحاً مالية هائلة ما يمكن أصحابها من جمع ثروات طائلة وتمويل أنشطة غير مشروعة، مما يجعلهم مصدر قوة ونفوذ يسيطر على المراكز الحساسة في الدولة، و هذا النفوذ المالي يستخدم لزعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع[xxviii].

إذ أن ضعف الأجهزة الأمنية، وغياب الرقابة الفعالة على الحدود، وانتشار السلاح، جميعها عوامل تساهم في تسهيل دخول المخدرات وتداولها ،وتشير الدراسات إلى أن جرائم القتل العمد التي ارتكبت بشكل متعمد نتيجة للنزاعات العائلية، والعنف بين الأفراد، فضلاً عن العنف والقتل على أيدي الجماعات المسلحة من الممكن ربط هذه الجرائم بالفساد السياسي المنتشر في البلاد، والذي يشجع على نشوء شبكات إجرامية منظمة، حيث تستغل بعض الجهات السياسية المتنفذة غياب سيادة القانون والنزاعات القائمة لتحقيق مكاسب شخصية، مما يؤدي إلى تصاعد العنف وجرائم القتل بشكل كبير ، ومن خلال ذلك يتضح أن الجانب السياسي يلعب دوراً رئيسياً في تشكيل ظاهرة المخدرات والجريمة بالعراق[xxix]،اي يعاني النظام السياسي العراقي من ضعف في قدرته على الرقابة القانونية، ما أثر سلباً على دوره في مكافحة المخدرات يتجلى هذا الضعف في عدم تطبيق قانون المخدرات السابق بشكل حاسم مما سمح لتجار المخدرات بالاستمرار في أنشطتهم الإجرامية، بالرغم من إصدار قانون المخدرات رقم (50) لسنة 2017، الذي فرض عقوبات صارمة، إلا أن الأجهزة الرقابية المكلفة بتطبيقه ما زالت ضعيفة ، ونتيجة لهذا الضعف تمكن تجار المخدرات من تطوير أساليبهم، خاصة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج وتجنيد المتعاطين، مما يمثل تحدياً جديداً للسلطات العراقية ويتطلب منها إعادة النظر في استراتيجياتها الأمنية والسياسية لمواجهة هذه الظاهرة المتنامية[xxx].

جدول (1) يوضح احصائية المخدرات الاكثر انتشاراً حسب محافظات العراق 2024_2025

المحافظة	نوع المخدرات	النسبة
بغداد	الكحول والحبوب المهدئة والكريستال والكبتاغون	%20,9 اعلى معدل في انتشار المخدرات
البصرة	الحشيشة منتشرة في المحافظات الجنوبية والكريستال	ثاني اعلى نسبة في انتشار المخدرات وبلغت حوالي%12.35
الانبار	الكبتاغون الاكثر تداولاً	تبلغ نسبة التعاطي 20%
النجف	الكريستال والكبتاغون الاكثر استخداماً بين الشباب	%6.59
كربلاء	الكبتاغون وانواع اخرى	%4.41
واسط	الحشيشة والكريستال	%5،72
ديالى	الافيون وغيره	%3.46
المحافظات الشمالية	الامفيتامينات	سجلت أدنى نسبة في انتشار المخدرات بلغت حوالي %0.55

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/40772066/

وعليه فإن انتشار المخدرات في العراق يعود لأسباب كثيرة منها الاسباب الاجتماعية ،الاقتصادية ،الامنية والسياسية ، فتجارة المخدرات ترتبط بشكل مباشر بالجريمة المنظمة وهذا ما يعد مصدر مالي مربح لتمويل الجماعات الارهابية والعصابات الاجرامية ، وان غياب الوعي الكافي بأضرار المخدرات السلبية ونتائجه المدمرة على المجتمع يجعل الكثير منهم في فخ الادمان ، لاسيما وان العراق بعد عام 2003 شهد حالة من عدم الاستقرار نتيجة الازمات والحروب التي مر بها ادى الى ضعف النظام الامني وسيطرته على الحدود وجعل البلاد ممر لعبور المخدرات من الدور المجاورة ،وبالرغم من وجود قوانين رادعة للحد من هذه الجريمة الا ان ضعف تطبيقها وعدم وجود عقوبات صارمة ساهم في بعض الاحيان في انتشارها .

المبحث الثالث

تأثير المخدرات على الأمن القومي العراقي

المطلب الاول: التأثير الأمني:

منذ عام 2005 شهد العراق تصاعداً خطيراً في جرائم المخدرات، وهذا التزايد يعزى بشكل مباشر إلى الضعف الأمني على طول الحدود، هذا الوضع حول العراق من مجرد معبر للمخدرات إلى سوق استهلاكية ومركز للزراعة والإنتاج، مما أفرز انعكاسات أمنية وسياسية خطيرة، وتعد تجارة المخدرات وترويجها من أبرز التحديات الأمنية التي تهدد كيان الدولة ووحدة المجتمع.

وإن خطورة تجارة الممنوعات بأنواعها لا تقل عن تهديد احتلال الأراضي أو قتل الأفراد، ونتيجة لذلك تبنت الحكومات سياسات صارمة لمكافحة هذه الظاهرة، بما في ذلك تخصيص أموال لملاحقة تجار المخدرات، فضلاً عن ذلك فأن تداعيات سياسات تعاطي المخدرات والإرهاب في العراق تشكل تهديداً خطيراً للأفراد والمجتمع، وقد أثرت هذه الظواهر سلباً على الاستقرار السياسي والأمني في العراق منذ عام 2005، مما يعقد من جهود بناء دولة مستقرة وآمنة [xxxi].

ومن اهم الانعكاسات الامنية لجرائم المخدرات في العراق:

اولاً: الارهاب العابر للحدود: هناك علاقة قوية بين تجارة المخدرات والإرهاب، حيث تعتبر المخدرات مصدر تمويل رئيس للجماعات الإرهابية هذا الارتباط يمثل تهديداً لأمن واستقرار العراق، لأن الجماعات الإرهابية تستخدم أموال المخدرات لتمويل عملياتها وشراء الأسلحة، مما يؤدي إلى زيادة الانحرافات السلوكية وانتشار الجريمة، كما أن الإدمان على المخدرات يؤثر على تماسك المجتمع ويهدد استقراره، مما يجعل مكافحة تجارة المخدرات ضرورة حيوية لحماية الأمن القومي العراقي[xxxii]، فالمخدرات والمؤثرات العقلية من أخطر التهديدات التي تواجه العراق، حيث تتداخل بشكل كبير مع الإرهاب والجريمة المنظمة، وتستخدم هذه الأنشطة الإجرامية كأدوات لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، وتدمير مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية، لقد استغلت التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم "داعش"، الطرق القديمة والمتجددة التي تعبر الحدود العراقية، مما مكنها من اختراق النسيج الأمني والسياسي للمجتمع يهدف ذلك إلى نشر الفوضى والاضطرابات، مما يسهل على هذه التنظيمات تدمير ركائز الأمن والاستقرار الداخلي، فضلاً عن استهدافهم لفئة الشباب العراقي، حيث تستخدم المخدرات كطريقة لإضعافهم واستقطابهم بسهولة، مما يسهل على الفاسدين في السلطة استغلالهم، وهذا الفساد المستشري يضعف قدرة الدولة على مواجهة هذه التنظيمات الإرهابية والإجرامية التي تهدد مستقبل العراق[xxxiii]،ويعتمد تنظيم" داعش" وهو مثال بارز على الإرهاب العابر للحدود على أساليب متطورة في التخطيط النفسي والحرب الدعائية يستغل التنظيم الإعلام بفاعلية، بما في ذلك إنتاج الأفلام من خلال كوادر متخصصة من جنسيات متعددة، يهدف هذا الجهد الإعلامي إلى تجنيد الأفراد خاصة من خلال منصات التواصل الاجتماعي فضلاً عن قنوات إعلامية عالمية ، و هذه الاستراتيجية الممنهجة تمكن "داعش" من الوصول إلى جمهور واسع عبر الحدود الجغرافية، مما يجعله تهديداً عابراً للحدود ، و يستفيد التنظيم من تقنيات التلاعب النفسي والدعاية لتأجيج العنف والكراهية وتجنيد عناصر جديدة، مما يمثل تحدياً عالمياً يتطلب تعاوناً دولياً لمكافحته[xxxiv].

ثانياً: زعزعة الاستقرار الامني:

يؤدي تعاطي المخدرات الى زعزعة استقرار المجتمع ،فالآثار المدمرة للمخدرات على الفرد والأسرة تترجم إلى نتائج كارثية على المجتمع ككل، مما يغذي حالة من عدم الاستقرار الشامل ، وتتجلى هذه الآثار في مجموعة من المشاكل التي تخل بالنظام الاجتماعي وتعيق التقدم بما فيها عدم الاستقرار الأمني وتآكل النسيج الاجتماعي وتزايد مشاعر الكراهية وتأخر التنمية وانشغال الدول والحكومات بعلاج المدمنين بدلاً من التركيز على قضايا التنمية الأساسية، مما يضعف من قدرتها على تحقيق الاستقرار، وانهيار منظومة القيم والأخلاق التي هي أساس أي مجتمع مستقر كل هذه العوامل تساهم في خلق بيئة هشة وغير مستقرة، مما يعيق أي جهود نحو التقدم والازدهار[xxxv].

ثالثاً: الجريمة المنظمة:

عصابات الجريمة المنظمة والارهابية قد تستخدم تجارة المخدرات كمصدر رئيس لتمويل عملياتها، وتعتبر تجارة المخدرات من الأنشطة الإجرامية التي تدر أرباحاً هائلة، مما يسمح لهذه العصابات بامتلاك موارد هائلة لتمويل أنشطتها الإرهابية أو الإجرامية، وشراء الأسلحة، وتجنيد عناصر

جديدة، ودفع الرشاوى، والقيام بعمليات غسل الأموال ، فضلاً عن ذلك العصابات التي تتاجر بالمخدرات قد تقوم بأعمال عنيفة وبث الرعب في المجتمعات بهدف السيطرة على طرق التهريب وتأمين مصالحها، مما يجعلها تشبه في أساليبها الجماعات الإرهابية وفي بعض الحالات قد يتعاون تجار المخدرات مع الجماعات الإرهابية في تبادل الخبرات، وتسهيل عمليات التهريب، وتنفيذ عمليات مشتركة ضد الأجهزة الأمنية، ومن هنا يمكن القول إن تجارة المخدرات هي جزء لا يتجزأ من أنشطة الجريمة المنظمة والإرهاب[xxxvi]،وتنوعت صور الجريمة المنظمة وذلك نتيجة لتشعب مجالات عملها الا أن أبرز صورها «جريمة غسيل الأموال، جريمة السرقة ، جريمة تهريب الأسلحة، وجريمة الغش في عمليات التأمين، جرائم الكمبيوتر، جرائم تهريب المهاجرين بطرق غير مشروعة، جريمة الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية وهذه الجرائم تعد من الجرائم المنظمة على الصعيد الداخلي [xxxvii].

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي:

يتزايد لدى مدمني المخدرات تفضيلهم لنوع معين من المواد المخدرة، وتتزايد رغبتهم في التعاطي بشكل يومي ومع مرور الوقت، يتناقص تأثير المادة المخدرة مما يؤدي إلى زيادة الشهية والإنفاق عليها. ونظراً لأن المدمن قد يواجه صعوبة في الحصول على المادة المفضلة، فإنه قد يضطر لشراء أنواع بديلة تلبي احتياجاته، وإذا لم يتمكن من إيجاد أي نوع، فإنه قد يلجأ إلى أفعال إجرامية، مثل السرقة أو الاحتيال، لتوفير ثمن المخدرات الباهظ، وإن هذا السلوك الإجرامي لا يقتصر على الحاجات الاقتصادية فقط، بل يعكس الطبيعة الإرهابية لسلوك المدمن الذي يضحي بالغذاء ومتطلبات الحياة الأساسية الأخرى من أجل إدمانه، وبالتالي فإن تفسير الدوافع وراء السرقات البسيطة التي يرتكبها المدمنون بأنها مجرد حاجة اقتصادية هو تفسير قاصر، فكل شخص لديه احتياجات يسعى لتلبيتها، لكن بعض الأفراد يلجؤون إلى وسائل غير مشروعة لتحقيق ذلك[xxxviii].

ولا تقتصر أضرار تعاطي المخدرات على الخسائر البشرية فحسب، بل تمتد لتشمل خسائر اقتصادية كبيرة، فضلاً عن تدهور القوة الإنتاجية للأفراد، تتحمل المؤسسات الحكومية والخاصة نفقات ضخمة لمكافحة هذه الظاهرة وعلاج المدمنين، وهذه التكاليف تستنزف خزينة الدولة وتضعف قدرتها على توفير الخدمات الأساسية، مما يجعل مكافحة المخدرات ضرورة قصوى تبدأ من الوقاية وتنتهي بعلاج الإدمان، وتشمل جهوداً مشتركة من مختلف الأجهزة الأمنية والطبية والقضائية [xxxix]، ومن هذه الاثار الاقتصادية:

1_ زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية: يفرض تعاطي المخدرات عبئاً مالياً كبيراً على الأنظمة الصحية بسبب الحاجة إلى علاج الأمراض والمشكلات الصحية المرتبطة به، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف العامة على عائلته لتغطية تكاليف العلاج او اتعاب المحاماة والنفقات الاخرى المترتبة على ايداعه في المصحة العلاجية او السجن.

1. **فقدان الإنتاجية:** تراجع أداء القوى العاملة يؤدي إدمان المخدرات إلى انخفاض الأداء والإنتاجية في مكان العمل، حيث يعاني المدمنون من ضعف التركيز وقلة الانتباه وارتفاع معدلات الغياب بسبب الإدمان زيادة في عدد أيام الغياب عن العمل، مما يؤثر سلباً على الأداء العام للمؤسسات والشركات.
2. **التكاليف الجنائية إنفاق الحكومة:** تعد مكافحة المخدرات عبئا ماليا ضخما على ميزانيات الحكومات، حيث تتطلب عمليات التحقيق والملاحقة القضائية تكاليف باهظة، الى جانب الضغط على السجون حيث تزداد نسبة المدانين بجرائم المخدرات في السجون، مما يزيد من تكاليف الاحتجاز والرعاية.
3. **انخفاض الاستثمارات:** اي يؤدي الادمان على المخدرات الى انخفاض الثقة بالمناطق المحلية وهذا ما يؤثر على الاستثمارات التجارية [xl]، فكان الادمان على المخدرات عاملاً طارداً للاستثمار التجاري يعمل على تآكل رأس المال الاجتماعي في المجتمعات المحلية وهذا الانخفاض في الثقة بالمناطق المحلية يجعل المستثمرين يحجمون عن فتح او توسيع اعمالهم مفضلين مواقع اكثر استقراراً وامناً.

المطلب الثالث: التأثير الاجتمــاعي والسياسي:

يترتب على تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها آثار سلبية متعددة، تؤثر على الجوانب الجسدية والنفسية والاجتماعية والسلوكية للمتعاطي أو المدمن، من أبرز هذه الآثار هي الجرائم، حيث تعتبر المخدرات من الأسباب المباشرة التي تدفع المتعاطين للانحراف وارتكاب الجرائم وتفكك الاسرة ويعود ذلك إلى تأثيرها على الجهاز العصبي ومراكز التحكم في الدماغ، مما يؤدي إلى فقدان السيطرة، وضعف القيم الأخلاقية، والانهيار النفسي[xli]،وبالتالي تنشأ اسرة مفككة ضعيفة حيث إنها تقوض إرادته وتفقده قيمه الدينية والأخلاقية، كما أنها تسبب تدهوراً وظيفياً وتعليماً ، مما يقلل من إنتاجيته ونشاطه الاجتماعي والثقافي، نتيجة لذلك يفقد المتعاطي ثقة الناس به ويتحول إلى شخص سطحي وكسول لا يعتمد عليه، يهمل احتياجاته الأساسية، ويعاني من تقلبات مزاجية وسوء في التعامل مع الآخرين[xlii]،ويعاني المدمن من شعور بالعزلة عن المجتمع، حيث يرى سلوكه كشكل من أشكال العداء، مما يؤثر سلباً على حياته الاجتماعية والثقافية هذا الارتباط بين تعاطي المخدرات وتدهور الأخلاق يجعله سبباً رئيسا للفقر والجريمة، ومع انتشار المخدرات بين الشباب عالمياً، تحذر منظمة الصحة العالمية من الإدمان كواحد من أخطر التحديات الصحية التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، فالإدمان على المخدرات يسبب أمراضاً نفسية خطيرة تؤدي إلى الانحراف والجريمة بسرعة[xliii].

وتشير البيانات إلى وجود علاقة طردية بين انتشار المخدرات وتصاعد حالات العنف الأسري في المجتمع العراقي، وفقاً لسجلات مديرية حماية الأسرة والطفل ففي عام 2021، بلغت حالات العنف الأسري المرتبطة بالمخدرات 7,238 حالة، أي ما يمثل 43% من إجمالي الحالات المسجلة، وتظهر الإحصائيات أن فئة النساء هي الأكثر تأثراً بالعنف الأسري الناتج عن المخدرات بنسبة 68.6%، تليها فئة كبار السن بنسبة 19%، وأخيراً فئة الأطفال بنسبة 12.4% [xliv]، وخلال عام 2024_ 2025 بلغت حالات العنف 14،000 حالة عنف اسري ناتجة عن تعاطي المخدرات [xlv].

وتؤثر المخدرات اجتماعياً بشكل سلبي ومباشر على الأمن القومي لعدة أسباب [xlvi]:

1. تتطلب مكافحة المخدرات جهوداً أمنية مكثفة لفهم البنية الاجتماعية، خاصةً أن المتعاطين غالباً ما يكونون جزءاً من تجمعات قبلية أو عشائرية أو عائلية.
2. تواجه الأجهزة الأمنية صعوبات كبيرة في تنفيذ أوامر القبض على المتورطين بالمخدرات في المناطق النائية، مثل القرى والأرياف والأحياء الشعبية التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.
3. يتردد القائمون على تطبيق القانون في التعامل مع المطلوبين قضائياً إذا كان لديهم نفوذ اجتماعي أو عشائري أو قبلي كبير.

في حين يكون تأثير المخدرات في العراق كـ جريمة سياسية ذات تأثير سلبي على وجود المجتمع وبنية البلد، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من التداعيات السياسية منها :

1. انعدام ثقة المواطن بنزاهة المؤسسات: عندما يرى المواطن أن آفة خطيرة مثل المخدرات تتفشى في مجتمعه، وأن جهات متنفذة أو سياسيين قد يكونون متورطين، أو أن السلطات لا تبذل الجهود اللازمة للحد منها، فإن هذا يولد قناعة بعجز الدولة عن حماية مواطنيها، مما يقوض الشرعية السياسية للنظام بأكمله.
2. إضعاف سيادة الدولة وهيبتها : تساهم تجارة المخدرات في إضعاف الأجهزة الأمنية والسياسية للدولة وتآكل قدرتها على فرض القانون، وهذا ما يضر بهيبة البلد وسيادته، خاصة مع تحول العراق من بلد عبور إلى بلد منتج ومستهلك ، فضلاً عن انتشار المخدرات ساهم في تمويل الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، وهذا ما يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي والأمني في العراق.
3. تنامي الفساد المؤسساتي: ان زيادة الفساد يرتبط بالإتجار غير المشروع بالمخدرات بأنشطة مالية غير قانونية، مما يؤدي إلى ازدياد ظاهرة الفساد داخل عمل المؤسسات الحكومية، سواء عن طريق الرشوة أو التواطؤ، وهو ما يضعف من أداء الدولة ويؤثر على الاستقرار السياسي
4. عدم الاستقرار السياسي والأمني: يساهم في وجود حالة من الفوضى وضعف الرقابة على المنافذ والمناطق الحدودية خاصة بعد عام 2003 وهذا يعمل على تسهيل انتشار المخدرات وازدهار تجارتها، مما خلق بيئة غير مستقرة تؤثر على قرارات وعمل المؤسسات السياسية[xlvii].

5. تغيير أولويات القرار الوطني: يصبح التحدي الامني والسياسي المتمثل في مكافحة المخدرات والاتجار بها أولوية وطنية قصوى، مما يضطر صانعي القرار إلى تحويل الموارد المالية والبشرية والجهود الأمنية من قضايا أخرى (مثل التنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب) للتركيز على هذه الظاهرة المتفاقمة، وهذا التشتيت يعيق قدرة الدولة على تنفيذ خططها الاستراتيجية طويلة الأمد [xlviii].

وبناءً على ما تقدم تؤثر المخدرات على الامن القومي العراقي فهي لا تضرب القوة العسكرية بشكل مباشر وانما تعمل على تقويض اسس الدول السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية من الداخل اي تعمل على انهيار القيم الاجتماعية والاخلاقية وهذا ما يؤدي الى حدوث تفكك الاسري وحالات العنف وخلق العدوانية واللامبالاة لدى افراد المجتمع وزيادة معدلات الجريمة وتهديد وحدة المجتمع واستقراره خاصة فئة الشباب اكثر عرضة لتأثر وهذا ما يؤدي الى ضياع امكانياتهم وطاقتهم وبالتالي حرمان الدولة من اهم قادة المجتمع وهذا ما يؤثر هذا على الامن القومي العراقي واستقراره .

المبحث الرابـــع

الوسائل العلاجية لمكافحة المخدرات وعقوبة تعاطيها في القانون العراقي

تعتبر المخدرات محفزاً رئيساً لارتكاب جرائم متنوعة، حيث إنها تؤثر على الجهاز العصبي والحسي للفرد، مما يفقده السيطرة على نفسه أثناء تعاطيها، ويكون ذلك بدافع الشخص لارتكاب جريمة بهدف الحصول على المخدرات، أو عندما يكون تحت تأثيرها، ويكون علاج المتعاطين ضرورياً من اجل الحد من هذه الظاهرة، وقد تعاملت الكثير من الدول مع هذه المشكلة بجدية منذ تأسيسها، بما في ذلك العراق الذي كان أول قانون للمخدرات فيه عام 1923[xlix]،وتبذل كل دولة جهودها من خلال قوانينها للقضاء على هذه الجريمة وان من اهم السياسات على المستوى الامني والصحي في العراق لمعالجة هذه الظاهرة هي :

اولاً_ المستوى الأمني: تعد وزارة الداخلية العراقية المؤسسة الأمنية الرئيسية المكلفة بمكافحة المخدرات، حيث أنشأت المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، وتعمل هذه المديرية ضمن تشكيلات وزارة الداخلية ومكافحة الإرهاب، ويشرف عليها ضباط متخصصون، و تم ربط مدير المديرية بوكيل وزارة الداخلية لشؤون الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، كما تستعين وزارة الداخلية بجهود جهاز مكافحة الإرهاب لمواجهة خطر المخدرات المتزايد، خاصة بعد أن تم ضبط مواد مخدرة مموهة على شكل حلوى للأطفال كانت في طريقها إلى العراق.

ثانياً_ المستوى الصحي: تنص المادة 39 من القانون العراقي رقم (50) لسنة 2017 على ضرورة تشكيل لجنة طبية في وزارة الصحة لعلاج المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية، وتهدف هذه اللجنة إلى تقديم الرعاية الصحية للمدمنين في إحدى المؤسسات الصحية، وتشكل وزارة الصحة لجاناً طبية متخصصة للإشراف على هذه الإجراءات [l].

ويعد القانون رقم (50) لسنة 2017 أحد أبرز التشريعات العراقية الحديثة في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، إذ تضمّن جملة من الأحكام التنظيمية والجزائية التي تهدف إلى مواجهة هذه الظاهرة بصورة شاملة، فقد نصّت المادة (2/ثانياً) على استحداث مديرية شرطة بمستوى قسم في كل محافظة تتولى حصراً مهمة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، كما أوجبت المادة (7/أولاً) تأسيس مركز متخصص لتأهيل المدمنين ضمن هيكلية وزارة العمل، وفي الجانب العقابي، قررت المادة (27) عقوبتي الإعدام أو السجن المؤبد لكل من استورد أو جلب أو أنتج أو زرع مواد مخدرة، بينما تناولت المادة (28) صوراً أخرى من العقوبات المرتبطة بالأفعال الجرمية المشمولة بالقانون، كما نصّت المادة (32) على معاقبة مرتكبي فعل التعاطي بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات، فضلاً عن غرامة مالية تتراوح بين خمسة إلى عشرة ملايين دينار، بينما المادة (30) فقد شددت العقوبات بحق كل من يعتدي على موظف أو مكلف بخدمة عامة أثناء تنفيذ القانون، حيث قررت عقوبة السجن المؤقت، وترتفع إلى السجن المؤبد إذا نتج عن الاعتداء عاهة مستديمة، وتصل إلى الإعدام إذا أفضى الفعل إلى موت الموظف.

وعند المقارنة مع القانون السابق رقم (68) لسنة 1965، يتضح أن القانون رقم (50) لسنة 2017 يمثّل نقلة نوعية وتطوراً ملحوظاً، لكونه يتماشى مع الاتجاهات الدولية الحديثة في مجال مكافحة المخدرات، ويعكس توجهاً مؤسسياً أكثر تنظيماً من خلال إقرار الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات[li].

السنة	كميات المواد المخدرة (كغم)	عدد المتهمين الذين القي القبض عليهم	المتهمين الذي صدر بحقهم احكام قضائية
2004	91	273	252
2005	157	336	279
2006	138	396	369
2007	381	515	401
2008	190	849	556
2009	294	1002	754
2010	114	1080	833
2011	160	1291	531
2012	82	1419	822
2013	43	1390	396
2014	61	966	1218
2015	25	1278	787
2016	78	2182	1147
2017	69	2941	1638
2018	354	2737	1171
2019	238	6074	2766
2020	426	7514	3281
2021	491	12822	5970
2022	14,000	16،800	12،000
2023	12 طناً	10و000	7،397
2024	6 اطنان و183 كيلوغراماً	14،438 متهم	8،930
2025	ما يزيد عن 3 أطنان تقريباً	3,006	احصائية الربع الاول من 2025 تبلغ 973

المصدر: khalid hintush sajti, sitratijiat wataniat limukafahat almukhadirat fi aleiraqi, majalat alqadisiat lileulum aliansaniat , aleudadu1, 2025, s 548 _ 549 https://www.infoplusnetwork.com/news/local

وتتولى المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية التابعة لوزارة الداخلية، مهمة مكافحة المخدرات وتشمل مهامها ما يلي:

أ. ضبط المواد المخدرة، وملاحقة مرتكبي جرائمها وفقًا للقانون.

ب. التعاون مع المكتب العربي لمكافحة المخدرات والهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة في هذا المجال.

ج. مراقبة المجرمين في هذا المجال، بما في ذلك المتاجرة أو الصناعة، أو الحيازة، أو النقل، أو الاستيراد، أو التصدير، أو الزراعة، كما يتم منع المحاولات التي تؤدي إلى ارتكاب هذه الجرائم، ويتم اتخاذ التدابير القانونية اللازمة.

د. مراقبة ناقلي المواد المخدرة عند استخدام وسائل النقل في ارتكاب الجرائم، وتتم معاقبتهم بموجب هذا القانون.

هـ. تبادل المعلومات مع الدول المجاورة والجهات العربية والدولية، للتعرف على شبكات التهريب.

و. تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعاون القانوني والقضائي، وتسليم المجرمين، ومراقبة العراقيين الذين يقبض عليهم في الخارج بتهم تهريب المخدرات، ويتم تطبيق الإجراءات واللوائح المعتمدة بالتعاون مع وزارة العدل والخارجية[iii].

لاسيما وتعد وزارة الصحة الجهة القطاعية الرئيسة والسلطة ذات الاختصاص الإداري والرقابي الأساس المسؤولة عن حماية الصحة العامة وضمان
حق المواطنين في التمتع بخدمات صحية كافية، وتضطلع الوزارة بدور محوري في مواجهة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق، إذ نصت المادة (2) من قانون الصحة العامة رقم (89) لسنة 1981 على أن وزارة الصحة تهدف إلى توفير المستلزمات الضرورية التي تكفل للمواطن حقه في التمتع بلياقة صحية متكاملة بدنياً وعقلياً و نفسياً واجتماعياً، بما ينسجم مع ما ورد في التشريعات الصحية النافذة.
وبناءً على ما ورد في المادة نفسها من قانون وزارة الصحة العراقية، ألزمت التشريعات الوزارة بالسعي لتحقيق أهدافها في هذا المجال، الأمر الذي دفعها إلى تنفيذ أنشطة متعددة أسهمت بشكل فاعل في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وقد تحقق ذلك عبر الصلاحيات الواسعة الممنوحة لها في إطار قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية النافذ[iii].

ثالثاً: دور الإعلام: تأتي وسائل الاعلام في مكافحة المخدرات من المحاور الأساسية في نشر الوعي الصحي والثقافة المجتمعية، إذ تتجلى أهميته في تعريف الجمهور بمخاطر المخدرات وتسليط الضوء على أساليب الوقاية منها، كما تكمن أهمية الإعلام في تبني خطاب مهني رصين يساهم في رفع مستوى الوعي العام، من خلال استخدام أدواته المختلفة في التثقيف والتوجيه ،ويبرز دوره كذلك في تقديم موضوعات شاملة حول المخدرات، والتأكيد على أهمية الوقاية عبر إثارة اهتمام الأفراد والجماعات بمخاطرها، فضلاً عن دعمه للبرامج الوطنية الخاصة بالحد من انتشارها، كما أن استثمار وسائل الإعلام في هذا المجال يمثل ركيزة مهمة لتعزيز القرارات الحكومية الخاصة بمعالجة قضية المخدرات، وذلك عبر دوره التوعوي والإرشادي.
وإن فاعلية الإعلام تكمن في كونه وسيلة قادرة على الوصول إلى مختلف الفئات من دون قيود مكانية أو زمانية، مما يمنحه ميزة في التأثير المباشر على الرأي العام والمشاركة الفعلية في حملات التوعية، وهذا يستدعي الالتزام بخطاب إعلامي مهني متزن، يواكب التحديات الراهنة ويعكس اهتمام صانع القرار ببرامج الوقاية ومعالجة الظاهرة[iv].

الخاتمـــــة

ظاهرة المخدرات لا تعد مجرد مشكلة صحية او اجتماعية بل انها تحد امني وجودي يعمل على تهديد استقرار العراق وامنه القومي ، وهذه التداعيات الخطرة تتجاوز الافراد لتشمل بنية المجتمع والدولة ، بدءاً من تمويل الارهاب و تغذية الجريمة المنظمة وصولاً الى اضعاف القدرات البشرية والاقتصادية للبلد ، فضلاً عن ذلك يجب ان يكون لصانع القرار في مواجهة هذا الخطر استراتيجية واضحة وشاملة ، وان يكون هناك سياسات علاجية وقائية الى جانب تعزيز التعاون الاقليمي والدولـي ، لاسيما وان بناء مجتمع واعي ومحصن ضد هذه المخاطر يتطلب وجود استثمار حقيقي في التعليم والتوعية مع دعم المؤسسات الدينية والاجتماعية .
وان مكافحة هذه الجريمة هي مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الجميع ، وليس حكراً على الجهات الامنية ، بل انها معركة تتطلب تضافر جهود الجميع من اجل حماية العراق وضمان استقراره وامنه في ظل هذه التحديات الراهنة .
التـوصيات:

1. تبادل المعلومات مع دول الجوار و الجهات الدولية المعنية بشؤون المخدرات من اجل التعرف على شبكات الاتجار بالمخدرات.
2. اقامة الندوات والمؤتمرات مع تكليف المختصين بألقاء المحاضرات للتعرف على طرق العلاج والوقاية .
3. تعزيز ضبط المنافذ الحدودية: تزويد الأجهزة الأمنية (شرطة مكافحة المخدرات، والأجهزة الاستخبارية، وحرس الحدود) بأحدث تقنيات المراقبة والتفتيش، وتوفير كافة المستلزمات لـ ضبط المنافذ الحدودية بشكل فعال لمنع تدفق المخدرات والمؤثرات العقلية إلى البلاد.
4. مكافحة الفساد في الأجهزة الأمنية: إجراء تحقيقات ومحاسبة صارمة ضد أي شخص يستغل مركزه الوظيفي والأمني لتمرير المخدرات أو الحصول على الرشوة، نظراً لما تشير إليه بعض الدراسات من دور غير مباشر لبعض الأفراد في انتشار الظاهرة.

5. معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية: وضع خطط حكومية عاجلة لتحسين الوضع الاقتصادي ومعالجة أزمة البطالة المتزايدة بين الشباب والتي تعد من أهم عوامل دفع الشباب للتعاطي أو الاتجار، مع التركيز على الشباب غير المتعلم وذوي المستوى المعيشي المتدني.
6. ضرورة تشكيل لجنة عليا تضم خبراء من مختلف المؤسسات الامنية والوزارات المعنية تعمل تحت اشراف رئيس الوزراء لمناقشة ومتابعة الاليات والبرامج لمواجهة ظاهرة المخدرات بشكل أكثر فعالية.
7. تعديل القانون الجنائي قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017:

– إعادة النظر في بعض النصوص لزيادة التوازن بين العقاب والعلاج، مثل:

–توسيع نطاق الإعفاء من الدعوى الجزائية لتشمل المتعاطي والمدمن الذي يتقدم للعلاج من تلقاء نفسه أو من قبل زوجه أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى أو الثانية (تعديل مقترح للمادة 40).

– التأكيد على العقوبات المشددة ضد تجار المخدرات ومن يغري الأحداث على تعاطيها.

– ضمان التنفيذ الفعال للقوانين: التأكيد على التطبيق الجاد والفعال للقوانين الحالية لمكافحة المخدرات، وتوفير الموارد اللازمة لذلك، حتى لا تبقى النصوص حبراً على ورق.

Sources

1. abrahim harbi abrahim, aliaineikasat alsiyasiat lilmukhadirat alduwliat fi aleiraq baed eam 2003, almajalat alsiyasiat alduwaliat , kuliyat aleulum alsiyasiati, aljamieat almustansiriat , aleadad 59, 2024.
2. ahamad eabd almajid eabd aleaziz mansur , aldhaka' aliastinaeiu walamin alqawmiu, dar altaelim aljamieii lilnashri, aliaiskandariat , 2024.
3. ahamad falih husayn w banyas eadnan jlub, eawamil wasbab taeati almukhadirat watharih alaijtimaeiat dirasatan maydaniatan fi madinat baghdad, almajalat almahkamat ,kuliyat altarbiat lilbanat , aljamieat aleiraqiati, aleadad 28, 2025.
4. asamat hasan huaydi w murtadaa qasim hasan, almukhadirat watharuha alsalbiat ealaa alfard walmujtamae : dirasat qanuniat waijtimaeiatun, majalat alriyadat lilmal walaiemal ,, kuliyat aiqtisadiaat alaiemal , jamieat nahrayn ,almujalad 5, eadad alkhasi.
5. asara' salim katae, alathar alaijtimaeiat walaiqtisadiat litaeati almukhadirat fi almujtamae aleiraqii alasbab walmuealajati, muasasat dar alaislam alkhayriat lilnashri.
6. ayad muhsin damdu, almukhadirat walaidman alruwaa alduwliat fi almukafahat waltajribat aleiraqiat , markaz albayan lildirasat waltakhtiti, 2017.
7. ayman falih hasan w zilal jawad kazim, alathar alaijtimaeiat walaiqtisadiat walsiyasiat lilmukhadirat ealaa sukaan muhafazat alqadisiat, majalat adab alkufat , kuliyat aladab , jamieat alkufati, aleadad 58, 2023
8. basimat kazar hasan, athar almukhadirat ealaa alamin alaiqtisadii fi albasrat, majalat algharii lileulum alaiqtisadiat , kuliyat aladarat walaiqtisadi, jamieat alkufat, aleudadi27.
9. bdar nasir husayn, hamlat aeilaniat limuajahat almukhadirat fi aleiraq dirasat tahliliat lildirasat alakadimit fi aleiraqi, majalat markaz babil lildirasat alansaniat , aleudadu1, 2025.
10. brik bin ghayid alqarnii, almukhadirat alkhatar aliajtimaeiu aldaahima, maktabat alqanun waliaqtisad lilnashr , alrayad, 2010.
11. jamil hamid eatiat, zahirat taeati almukhadirat fi aleiraq aleawamil waltaathirat , majalat nasaq , mujalad 42, aleadad 3, 2024.

12. hasan salman khalifat albaydani, dawr alsiyasat alaminiat fi muealajat zahirat almukhadirat watathiratiha ealaa alamin alwatanii aleiraqii, majalat hamurabi lildirasat , aleadad 43, 2022.

13. hnan shihab alshamri , azimat almukhadirat fi aleiraq watadaeiatuh alasiriat walmujtamaeiat walnafsiatu, majalat alriyadat lilmal waliaemali, kuliyat aqtisadiaat alaiemal , jamieat nahrayn ,almujaladi5, aleadad alkhasa,2024.

14. rna eali humayd alsaedi, wasayil aldabt aladarii fi mukafahat almukhadirat walmuathirat aleaqliat fi aleiraqi, majalat kuliyat alqanun waleulum alsiyasiat , aljamieat aleiraqiat , aleadad 29, 2025.

15. riad eabd abrahim w waraqa' muhamad rahimi, aljawanib aliajtimaeiat lizahirat almukhadirat fi aleiraqi, majalat dirasat duliat , aleadad 102 , 2025.

16. zaghdar eabd alhaqi , waqie wafaq altaeawun alaminii fi almutawasit fi majal mukafahat alairihab , majalat almufakir , jamieat muhamad khudayr bisakrat, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, aleadad 8.

17. sdad mawlud sabe , antishar zahirat almukhadirat fi aleiraq watadaeiatuha ajtimaeiaa, majalat hamurabi lildirasat , aleadad 52 ,2024.

18. suead hamid rashida, aladman ealaa almukhadirat , aliasbab waleilaj (dirasat maydaniat fi madinat baghdad) , almajalat aldawliat lileulum alansaniat waliajtimaeiati, aleadadi22, 2021.

19. shdhaa najah bilash , athar almukhadirat ealaa alamin alaijtimaeii, majalat alqadisiat lileulum aliaijtimaeiat , kuliyat aladab ,jamieat alqadisiat ,aleadadi3, 2009.

20. shalaal eabd khamis alrabiei , aliarhab waljarimat almunazamatu, kitab lilnashri, 2025.

21. talaet lutfi wakharuna, ealm ajtimae aljarimat walianhiraf , dar almuyasirat lilnashri, eaman, 2014.

22. eadil eabd alhamzat thajili, alamin alqawmiu walamin alansaniu dirasat fi almafahimi, majalat aleulum alsiyasiiti,jamieat baghdad, aleudadi51, 2019.

23. eabaas hakamat farman , aljarimat almunazamat wasalib mukafahatiha , majalat aljamieat aleiraqiat , aleadad 35, 2016.

24. eabd alrazaaq aldilymy, aldieayat walshaayieat walraay aleamu ruyat mueasarati, dar alyazurii lilnashri, eaman , 2015.

25. eabd aleal aldiyri , alaitijar ghayr almashrue bialmukhadirat waljuhud alduwliat lilwiqayat minha bialtatbiq ealaa tajarib ealamiat waqilimiat w wataniatin, maktabat alanjlu almisriati, alqahiratu, 2016.

26. eaqil eabd jali w hudaa karim matlaki, almukhadirat watahdid alamin almujtamaeii fi aleiraqi, majalat adab almustansiriati, aleadad 105, 2024.

27. eaqil falih , alairihab aleabir lilhudud dirasat fi astikhdam wasayil altawasul aliajtimaeii namadhij mukhtaratun, majalat hamurabi, aleadadi44, 2022.

28. eali ahmad khadir almiemari w aihmad eabd aleaziz alhisniati, dirasat fi eilm alajrami, dar ghayda' lilnashr , 2012.

29. eali sayid asmaeil , alamin alqawmiu alearabiu waqieuh wafaquh fi zili altahawulat aliaqtisadiat alealamiat almueasirati, dar altaelim aljamieii lilnashr ,2019 ,alaskandiria.

30. eamar eabd alghanii , mashakil almurahiqin : alqunbulat almawqutatu, majmueat alniyl alearabiat lilnashri, 2024.

31. faris muhamad aleamarati, aliarihab aleabir lilhudud watadaeiatuh ealaa alamin walsilm alwatanii , dar alkhalij lilnashr waltawziei, 2021.

32. fatimat salim jabir, al'asbab almuadiyat alaa aintishar almukhadirat fi aleiraq min wijhat nazar talbat kuliyat altarbiat alasasiat , majalat kuliyat altarbiat alasasiat lileulum altarbawiat waliansaniati, jamieat babli, aleadad 37, 2018.

33. faysal alzaradi, aliadman ealaa alkuhuli walmukhadirat , dar aleilm lilmalayin , lubnan, 2009.
34. liqa' eabd alhadi masayr w amal eabd alhasan eulwan,alathar alaijtimaeiat walqanuniat lizahirat taeati almukhadirat ladaa alshabab fi almujtamae aleiraqii (dirasat aijtimaeiat qanuniatun), majalat awruk lileulum alansaniati, kuliyat altarbiat lileulum alansaniati, jamieat almuthanaa, aleadad alawili, 2021.
35. lamya' yasin alrakabi, asbab taeati almawadi almukhadirat ladaa talabat almarhalat alaeidadiat , majalat aleulum alnafsiat , aljamieat almustansiriat, aleadad 19.
36. mahir haydar naeim aljabri w latif kamil kiliui, athar jarayim almukhadirat fi alamin alansanii aleiraqii alamin alaijtimaeii anmwdhjaan, majalat kuliyat altarbiat lileulum alansaniat , jamieat dhi qarin , aleadad 2, 2023.
37. muhamad almashaqibat , aliadman ealaa almukhadirat alarshad waliadman alnafsi, dar alshuruq lilnashr , eamaan ,2007.
38. muhamad eabd almuneim alzubaydii, aliadman ealaa almukhadirat dirasat tahliliat fi asbab wanwae almukhadirat walnatayij wasubul almuealajati, majalat adab alraafdi, kuliyat aladabi, jamieat almusli, aleadad 78 , 2021.
39. muhamad fathi hamadatu, aliadman walmukhadiratu, dar fajr lilnashr waltawziei, alhadayiq , 2004.
40. muhamad fathi muhamad , adman almukhadirat walmuskirat bayn alwaq walkhayalii min manzur altahlil alnafsii allaakani, maktabat alanjilu almisriat lilnashri, 2011.
41. mustafaa dasih w sabrin tawati, zahirat taeati almukhadirat : min almafhum alaa alealaji, majalat almadad , aleadad 13, 2023.
42. muayid jabaar hasan, athar taeati almukhadirat fi almujtamae aleiraqii : alaisbab walhulula, majalat alfikr aljadida, aleadad 7, muasasat dar alaislam althaqafiat alkhayriati, 2020.
43. nda jamal harhur , libya walhijrat ghayr alshareiat wathiruha ealaa alamin alqawmii, alearabii lilnashr , misr ,2024.
44. nasif jasim aljuburi wakharuna, taeati watijarat almukhadirat watathiruhuma ealaa alaiqtisad aleiraqii waihdaf altanmiat almustadamat : dirasat halat ealaa eayinat min shabab muhafazat babil , majalat alriyadat lilmal walaiemal , aleudadu1, 2025.
45. nagham husayn niemat , tadaeiat waineikasat zahirat almukhadirat ealaa tahqiq altanmiat almustadamati, majalat alriyadat lilmal walaiemal , aleadad khasun , almujalad 5, 2024.
46. yasir talal nudayri, alsiyasat aleamat lil'amn almujtamaeii wathiruha fi mukafahat zahirat almukhadirat aleiraq anmwdhjaan, majalat jamieat tikrit lileulum alsiyasiati, aleadad 38, 2025.
47. yusuf abu alhajaaj , kayf nahmi abnayina min akhtar almukhadirat , dar alkitaab alearabii lilnashra, dimashqa, 2011.

(i)muhamad fathi hamadatu, aliadman walmukhadiratu, dar fajr lilnashr waltawziei, alhadayiq , 2004, sa23.

(ii)brik bn ghayid alqarnii, almukhadirat alkhatar aliajtimaeiu aldaahima, maktabat alqanun waliaqtisad lilnashr , alrayad, 2010, sa61.

(iii)muhamad almashaqabat , aliadman ealaa almukhadirat alarshad waliadman alnafsi, dar alshuruq lilnashr , eamaan ,2007, s 67_68.

(iv)muhamad fathi muhamad , adman almukhadirat walmuskirat bayn alwaq walkhayalii min manzur altahlil alnafsii allaakani, maktabat alanjilu almisriat lilnashri, 2011, sa35.

(v)The Iraqi Gazette, No. 446, 2017.

([vi])eabd aleal aldayri , alaitijar ghayr almashrue bialmukhadirat waljuhud alduwliat lilwiqayat minha bialtatbiq ealaa tajarib ealamiat waqilimiat w wataniatin, maktabat alanjlu almisriati, alqahiratu, 2016, sa29.

([vii])mustafaa dasih w sabrin tawati, zahirat taeati almukhadirat : min almafhum alaa alealaji, majalat almadad , aleadad 13, 2023, s 60

([viii])faysal alzaradi, aliadman ealaa alkuhul walmukhadirat , dar aleilm lilmalayin , lubnan, 2009, sa16

([ix])eali sayid asmaeil , alamin alqawmiu alearabiu waqieuh wafaquh fi zili altahawulat aliaqtisadiat alealamiat almueasirati, dar altaelim aljamieii lilnashr ,2019 ,alaskandariat , s 34_35.

([x])aihmad eabd almajid eabd aleaziz mansur , aldhaka' aliastinaeiu walamin alqawmiu, dar altaelim aljamieii lilnashri, aliaiskandariat , 2024, sa84

([xi])nada jamal harhur , libya walhijrat ghayr alshareiat wathiruha ealaa alamin alqawmii, alearabii lilnashr , misr ,2024 , sa31

([xii])eabd alrazaaq aldilymy, aldieayat walshaayieat walraay aleamu ruyat mueasarati, dar alyazurii lilnashri, eaman , 2015, sa144

([xiii])eadil eabd alhamzat thajili, alamin alqawmiu walamin alainsaniu dirasat fi almafahimi, majalat aleulum alsiyasiiti,jamieat baghdada, aleudadi51, 2019, sa331.

([xiv])eaqil eabd jali w hudaa karim matlaki, almukhadirat watahdid alamin almujtamaeii fi aleiraqi, majalat adab almustansiriati, aleadad 105, 2024, sa106

([xv])limya' yasin alrakabi, asbab taeati almawadi almukhadirat ladaa talabat almarhalat alaeidadiat , majalat aleulum alnafsiat , aljamieat almustansiriat, aleadad 19, sa90

([xvi])zaghdar eabd alhaqi , waqie wafaq altaeawun alaminii fi almutawasit fi majal mukafahat alairihab , majalat almufakir , jamieat muhamad khudayr bisakrati, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, aleadad 8 , s 258

([xvii])talaet lutfi wakharuna, ealm ajtimae aljarimat walianhiraf , dar almuyasirat lilnashri, eaman, 2014, s 98

([xviii])nagham husayn niemat , tadaeiat waineikasat zahirat almukhadirat ealaa tahqiq altanmiat almustadamati, majalat alriyadat lilmal walaiemal , aleadad khasun , almujalad 5, 2024, si1

([xix])hasan salman khalifat albaydani, dawr alsiyasat alaminiat fi muealajat zahirat almukhadirat watathiratiha ealaa alamin alwatanii aleiraqii, majalat hamurabi lildirasat , aleadad 43, 2022, sa105

([xx])suead hamid rashida, alaidman ealaa almukhadirat , aliasbab waleilaj (dirasat maydaniat fi madinat baghdad) , almajalat aldawliat lileulum alansaniat waliajtimaeiati, aleadadi22, 2021, s 109.

([xxi])eali ahmad khadir almiemari w aihmad eabd aleaziz alhisniati, dirasat fi eilm alajrami, dar ghayda' lilnashr , 2012, si97

([xxii])aihmad falih husayn w banyas eadnan jluba, eawamil wasbab taeati almukhadirat watharih alaijtimaeiat dirasatan maydaniatan fi madinat baghdad, almajalat almahkamat ,kuliyat altarbiat lilbanat , aljamieat aleiraqiati, aleadad 28, 2025 , s 203.

([xxiii])hasan salman khalbafat albaydaniu , masdar sabaq dhikruh , sa109.

([xxiv])eamaar eabd alghanii , mashakil almurahiqin : alqunbulat almawqutatu, majmueat alniyl alearabiat lilnashri, 2024, s 68

([xxv])nasif jasim aljuburi wakharuna, taeati watijarat almukhadirat watathiruhuma ealaa alaiqtisad aleiraqii waihdaf altanmiat almustadamat : dirasat halat ealaa eayinat min shabab muhafazat babil , majalat alriyadat lilmal walaiemal , aleudadu1, 2025, sa225

([xxvi])shadhaa najah bilash , athar almukhadirat ealaa alamin alaijtimaeii, majalat alqadisiat lileulum aliaijtimaeiat , kuliyat aladab ,jamieat alqadisiat ,aleadadi3, 2009, s 2.

([xxvii])fatimat salim jabir, al'asbab almuadiyat alaa aintishar almukhadirat fi aleiraq min wijhat nazar talbat kuliyat altarbiat alasasiat , majalat kuliyat altarbiat alasasiat lileulum altarbawiat waliansaniati, jamieat babli, aleadad 37, 2018, sa565

([xxviii])abrahim harbi abrahim, alaineikasat alsiyasiat lilmukhadirat alduwliat fi aleiraq baed eam 2003, almajalat alsiyasiat alduwaliat , kuliyat aleulum alsiyasiati, aljamieat almustansiriat , aleadad 59, 2024, sa74.

([xxix])asara' salim katae, alathar alaijtimaeiat walaiqtisadiat litaeati almukhadirat fi almujtamae aleiraqii alasbab walmuealajati, muasasat dar alaislam alkhayriat lilnashri, sa6.

([xxx])sadad mawlud sabe , antishar zahirat almukhadirat fi aleiraq watadaeiatuha ajtimaeiaa, majalat hamurabi lildirasat , aleadad 52 ,2024, s 52

([xxxi])jamil hamid eatiat, zahirat taeati almukhadirat fi aleiraq aleawamil waltaathirat , majalat nasaq , mujalad 42, aleadad 3, 2024s84.

([xxxii])abrahim harbi abrahim , aliaineikasat alsiyasiat lilmukhadirat alduwliat fi aleiraq baed eam 2003 , almajalat alsiyasiat walduwaliat , aleadad 59, 2024, sa75_76.

([xxxiii])faris muhamad aleamarati, aliarihab aleabir lilhudud watadaeiatuh ealaa alamin walsilm alwatanii , dar alkhalij lilnashr waltawziei, 2021, si61

([xxxiv])eaqil falih , alairihab aleabir lilhudud dirasat fi astikhdam wasayil altawasul aliajtimaeii namadhij mukhtaratun, majalat hamurabi, aleadadi44, 2022, s 638.

([xxxv])muhamad eabd almuneim alzubaydii, aladman ealaa almukhadirat dirasat tahliliat fi asbab wanwae almukhadirat walnatayij wasubul almuealajati, majalat adab alraafdi, kuliyat aladabi, jamieat almusli, aleadad 78 , 2021,s544.

([xxxvi])shalaal eabd khamis alrabieii , aliarhab waljarimat almunazamatu, kitab lilnashri, 2025, si76.

([xxxvii])eabaas hakamat farman , aljarimat almunazamat wasalib mukafahatiha , majalat aljamieat aleiraqiat , aleadad 35, 2016, sa482.

([xxxviii])hasan salman khalifata, masdar sabaq dhikruhu, sa120

([xxxix])baisimat kazar hasan, athar almukhadirat ealaa alamin alaiqtisadii fi albasrat, majalat algharii lileulum alaiqtisadiat , kuliyat aladarat walaiqtisadi, jamieat alkufat, aleudadi27, sa54.

([xl])asamat hasan huaydi w murtadaa qasim hasan, almukhadirat watharuha alsalbiat ealaa alfard walmujtamae : dirasat qanuniat waijtimaeiatun, majalat alriyadat lilmal walaiemal ,, kuliyat aiqtisadiaat alaiemal , jamieat nahrayn ,almujalad 5, eadad alkhasi, sa111

([xli])hanan shihab alshamri , azimat almukhadirat fi aleiraq watadaeiatuh alasiriat walmujtamaeiat walnafsiatu, majalat alriyadat lilmal walaemali, kuliyat aqtisadiaat alaiemal , jamieat nahrayn ,almujaladi5, aleadad alkhasa,2024, sa70

([xlii])ayman falih hasan w zilal jawad kazim, alathar aliaijtimaeiat walaiqtisadiat walsiyasiat lilmukhadirat ealaa sukaan muhafazat alqadisiat, majalat adab alkufat , kuliyat aladab , jamieat alkufati, aleadad 58, 2023,s 42.

([xliii])yusuf abu alhajaaj , kayf nahmi abnayina min akhtar almukhadirat , dar alkitaab alearabii lilnashra, dimashqa, 2011, sa13.

([xliv])mahir haydar naeim aljabri w latif kamil kilyui, athar jarayim almukhadirat fi alamin alansanii aleiraqii alamin alaijtimaeii anmwdhjaan, majalat kuliyat altarbiat lileulum alansaniat , jamieat dhi qarin , aleadad 2, 2023, s 672.

([xlv])Ministry of Interior, Directorate for the Protection of Family and Children from Domestic Violence, available via the following link https://moi.gov.iq/?page=52

([xlvi])hasan salman khalifat , masdar sabaq dhikruh , 119

([xlvii])Safaa Abbas Abdul Hussein, The Spread of the Drug Phenomenon and Its Political and Security Implications in Iraq after 2003, Wasit Journal of Humanities, University of Wasit, Issue 2, 2025, pp. 550-551

([xlviii])Ahmed Shukr Mahmoud, Unemployment, Drugs and Their Political Implications, Iraqi Journal of Political Science, Iraqi Political Science Association, Issue 12, 2024, p. 423

([xlix])muayid jabaar hasan, athar taeati almukhadirat fi almujtamae aleiraqii : alaisbab walhulula, majalat alfikr aljadid, aleadad 7.

([l])yasir talal nudayri, alsiyasat aleamat lil'amn almujtamaeii wathiruha fi mukafahat zahirat almukhadirat aleiraq anmwdhjaan, majalat jamieat tikrit lileulum alsiyasiati, aleadad 38, 2025, s 147_148.

([li])ayad muhsin damdu, almukhadirat walaidman alruwaa alduwliat fi almukafahat waltajribat aleiraqiat , markaz albayan lildirasat waltakhtiti, 2017, sa73.

([lii])hasan salman khalifat albaydanii , imsdr sabaq dhikruhu, sa133.

([liii])rana eali humayd alsaedi, wasayil aldabt aladarii fi mukafahat almukhadirat walmuathirat aleaqliat fi aleiraqi, majalat kuliyat alqanun waleulum alsiyasiat , aljamieat aleiraqiat , aleadad 29, 2025, sa245.

([liv])badr nasir husayn, hamlat aeilaniat limuajahat almukhadirat fi aleiraq dirasat tahliliat lildirasat alakadimiat fi aleiraqi, majalat markaz babil lildirasat alainsaniat , aleudadu1, 2025, s 2755 .

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

الردع الاستراتيجي في عصر ما بعد الحقيقة: دراسة تحليلية في الحروب الهجينة

م.م. شيماء محمد ناصر

جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية– قسم الدراسات الدولية

shaima.mohammed@copolicy.uobaghdad.edu.iq

orcid=0009-0003-7535-2588

10.65441/umisa.2025.01120

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل طبيعة الردع الاستراتيجي في عصر ما بعد الحقيقة من خلال دراسة ديناميات الحروب الهجينة، التي حوّلت ساحة الصراع من القوة العسكرية المباشرة الى الفضاء السيبراني والمعرفي، ويركز البحث على دور الأدوات السيبرانية والمعرفية في تشكيل بيئة ردعية جديدة تستند إلى التأثير في الوعي الجمعي وصناعة القرار بدلاً من استخدام القوة المادية. وتُظهر النماذج التطبيقية، مثل الأزمات الهندية– الباكستانية، والإيرانية– الإسرائيلية، وكوريا الشمالية – كوريا الجنوبية، أن تكامل الأدوات المعرفية والسيبرانية يزيد من فاعلية الردع ويقيد خيارات الخصوم. ويستخلص البحث أن السيطرة على الفضاء السيبراني والمعلومات أصبح محورياً لضبط السلوك الدولي، مع التأكيد على الحاجة الى أطر معيارية وأخلاقية تحمي النظام الدولي من الانزلاق نحو فوضى تهدد الاستقرار الاستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: الردع الاستراتيجي، الحرب الهجينة، الردع السيبراني، عصر ما بعد الحقيقة، الردع المعرفي

Strategic Deterrence In The Post-Truth Era: An Analytical Study Of Hybrid Wars

Asst. Lec. Shaymaa mohammed naser

University Of Baghdad – College Of Political Science – Department Of International Studies

shaima.mohammed@copolicy.uobaghdad.edu.iq

orcid=0009-0003-7535-2588

10.65441/umisa.2025.01120

Abstract

This study aims to analyze the nature of strategic deterrence in the post-truth era by examining the dynamics of hybrid warfare, which has shifted the battlefield from direct military force to the cyber and cognitive domains. The research highlights how cyber and cognitive tools contribute to shaping a new deterrence environment that depends on influencing collective perception and decision-making rather than relying solely on physical force.

Through applied case studies—including the India–Pakistan, Iran–Israel, and North–South Korea crises—the study demonstrates that integrating cognitive and cyber capabilities enhances deterrence effectiveness and limits adversaries' strategic options. The findings conclude that control over the cyber and information domains has become essential for regulating international behavior, emphasizing the necessity of developing normative and ethical frameworks to prevent the international system from drifting into instability that threatens strategic security.

Keywords: Strategic Deterrence, Hybrid Warfare, Cyber Deterrence, Post-Truth Era, Cognitive Deterrence

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

المقدمة

منذ الحرب الباردة، ارتبط مفهوم الردع بالقدرات النووية والتوازن العسكري بين القوى العظمى، غير أن التطورات التكنولوجية والرقمية في العقود الأخيرة قلبت معادلة الصراع، وأعادت تشكيل أدواته وأساليبه. فلم تُعد المواجهات تُقاس حصراً بالقوة الصلبة، بل امتدت إلى ميادين جديدة مثل الفضاء السيبراني وساحات الإدراك والوعي الجمعي. وفي عصر ما بعد الحقيقة، لم يُعد الهدف من الحرب السيطرة على الأرض، وإنما السيطرة على العقول وتوجيه السلوك، الأمر الذي جعل المعلومات والتقنيات الرقمية أدوات رئيسة في الحروب الهجينة.

تأتي أهمية هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين متغيرات عصر ما بعد الحقيقة وتحديات الحرب الهجينة وتأثيرها على الردع الكلاسيكي. وهي تقدم إطاراً استراتيجياً لتعزيز فاعلية الردع من خلال دمج الأدوات السيبرانية والمعرفية لمواجهة المخاطر الأمنية غير التقليدية. وفي ضوء ذلك نعرض في بحثنا هذا التساؤل الرئيس :كيف أدت التحولات الاستراتيجية الناجمة عن الحروب الهجينة واستخدام أدوات التضليل في عصر ما بعد الحقيقة الى قصور الردع الكلاسيكي في تحقيق أهدافه؟ وماهي المكونات والاليات الازمة لصياغة مفهوم الردع المتكامل الذي يستطيع إعادة بناء متطلبات السيطرة والهيمنة في البيئة الدولية الجديدة؟ وينبثق من التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الاتية:

1 – ماهي التحديات التي يفرضها عصر ما بعد الحقيقة وصعوبة تحديد مسؤولية العدوان على ركائز الردع الكلاسيكي؟
2 – كيف يُسهم المزج بين الردع المعرفي والردع السيبراني– المدعوم بالتضليل الإعلامي والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة – في تحقيق الردع المتكامل كنموذج جديد للسيطرة في الحروب الهجينة؟
3 – ماهي الدروس والتحديات الاستراتيجية المستخلصة من النماذج التطبيقية لدول الدراسة (الهند وباكستان، إيران و(إسرائيل)، كوريا الشمالية – كوريا الجنوبية فيما يتعلق بفاعلية الردع السيبراني والمعرفي؟

وتسعى الدراسة لأثبات فرضية مفادها (التكامل الفعال بين القوة العسكرية التقليدية والأدوات السيبرانية والمعرفية يمثل المقاربة القادرة على مواجهة الهجمات الهجينة، والتفوق على الخصم عبر السيطرة على بيئة الادراك والسلوك الاستراتيجي، وهو ما يترجم الى هيمنة استراتيجية جديدة).

وفي ضوء عنوان دراستنا وللوقوف على متطلباتها، تم اتباع المنهج الوصفي – التحليلي لتأصيل المفاهيم الواردة بالبحث، إلى جانب المنهج المقارن لمقارنة الردع التقليدي بالحديث، فيما استخدم منهج دراسة الحالة لتوضيح النماذج التطبيقية. بما يوفّر تحليلاً متكاملاً يجمع بين النظرية والتطبيق.

المطلب الاول: الإطار النظري والمفاهيمي

اولاً: تعريف الردع الكلاسيكي في الفكر الاستراتيجي

يُعد الردع أحد المفاهيم الأساسية في الدراسات الاستراتيجية وألامنية، إذ تطور مفهومه بشكل بارز خلال فترة الحرب الباردة ليصبح أداة رئيسة في مواجهة التهديدات النووية بين القوى العظمى. وتقوم ديناميكية الردع النووي على مفهوم الضربة الثانية، أي قدرة أي من الطرفين على توجيه ضربة نووية مدمرة في حال تعرّضه لهجوم أول، وهو ما يعرف بـ (التدمير المؤكد المتبادل) (Mutual Assured Destruction)، الذي يشكل الأساس في خلق توازن رعب يثني الطرفين عن المبادرة بالتصعيد[1] .

ويُعرّف الردع تقليدياً بأنه القدرة على منع الخصم من تبني سلوك عدائي عبر تهديده بعقوبات أو رد فعل ذات تكلفة عالية أو تأثير مدمر، ما يدفعه إلى إعادة تقييم حساباته الاستراتيجية والتراجع عن التصعيد. وفقًا لتوماس شلينج [2]، فإن الردع هو عملية تواصل استراتيجية تهدف إلى التأثير في سلوك الخصم من خلال التهديد العقلاني والمدروس، بحيث لا يُقصد فعلياً اللجوء إلى استخدام القوة، بل إقناع الخصم بجدية وواقعية التهديد. كما يؤكد أن نجاح الردع يتوقف على ثلاثة عناصر رئيسة: القدرة على تنفيذ التهديد، والمصداقية، والنية الواضحة بعدم التراجع.

ثانيا: مفهوم عصر ما بعد الحقيقة (Post – truth Era)

في العقود الأخيرة، طرأت تحولات نوعية على طبيعة الصراع السياسي والعسكري بفعل ظهور ما يُعرف بـ عصر ما بعد الحقيقة (Post–Truth Era)، ليعبر عن ظاهرة تتراجع فيها أهمية الحقائق الموضوعية أمام التأثير العاطفي والمعتقدات الشخصية في تشكيل الرأي العام. يُعد أول استخدام موثق لهذا المصطلح في مقال كتبه الكاتب الأمريكي Steve Tesich ، بعنوان (A Government of Lies) ونُشر في مجلة (The Nation) في هذا المقال، وصف الكاتب واقعاً اجتماعياً وسياسياً يتسم بتراجع المصداقية، إذ تغلب العواطف والمصالح الشخصية على الحقائق الموضوعية في توجيه السلوك العام، وانتشر التضليل الإعلامي والمعلومات المزيفة كأدوات فعالة في الحروب النفسية والإعلامية، ويرجع ذلك الى سلسلة الفضائح الكبرى مثل (ووترغيت ، وإيران – كونترا) ، التي أدت الى تآكل الثقة في المؤسسات الحكومية والأخبار الرسمية. ونتيجة لذلك، فضل الجمهور الانخراط في حالة إنكار واعٍ للحقائق مستبدلين بها روايات مطمئنة قد لا تسند إلى الحقائق. هذه الظاهرة، كما يؤكد الكاتب، تشكل تهديداً جوهرياً للديمقراطية[3].

رغم أن مصطلح (ما بعد الحقيقة) ظهر لأول مرة في أوائل التسعينيات، لكن استخدامه لم يشهد انتشاراً واسعاً وتحول إلى ظاهرة سياسية وثقافية بارزة إلا في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لا سيما عقب أحداث محورية مثل الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 واستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي(Brexit) وقد بلغ هذا المفهوم ذروته في العام نفسه، حين اختار قاموس أكسفورد مصطلح " Post–Truth " ليكون كلمة العام، معرفًا إياه بأنه يشير إلى "الظروف التي تصبح فيها الحقائق الموضوعية أقل تأثيرًا في تشكيل الرأي العام من المناشدات العاطفية والمعتقدات الشخصية"[4] .

وانطلاقاً من هذا التعريف، تناول عدد من الباحثين هذه الظاهرة من زوايا متعددة، أبرزهم **(d'Ancona Matthew)** في كتابه Post–Truth: The New War on Truth and How to Fight Back ، الذي أوضح كيف هيمنت السرديات العاطفية على المشهد السياسي المعاصر، مع تراجع الثقة في المؤسسات الإعلامية والتعليمية وانعكاس ذلك على الحملات الانتخابية. ومن منظور فلسفي واجتماعي، بحث **McIntyre (Lee)**جذور انتشار المعلومات المضللة وتراجع مكانة الحقيقة في الثقافة الحديثة، لافتًا إلى دور التعقيدات الرقمية في إضعاف قدرة الجمهور على التمييز بين الحقيقة والزيف[5]. وفي سياق نقدي، طرحت **(Michiko Kakutani)** قراءة نقدية لانهيار مفهوم الحقيقة في الخطاب السياسي والإعلامي المعاصر، مؤكدة أن جذور هذه الأزمة تعود جزئياً إلى الإرث الفكري لما بعد الحداثة الذي روّج لفكرة نسبية الحقيقة وتقويض الموضوعية. تربط الكاتبة بين هذا الأساس الفلسفي وصعود خطاب (ألحقائق البديلة)، إذ تحوّل الكذب إلى أداة سياسية منهجية، ووجد بيئة خصبة في ظل فوضى الإعلام الرقمي وفقاعات التصفية التي تعزل الأفراد داخل أنماط معلوماتية تؤكد قناعاتهم المسبقة[6].

استنادًا إلى ما تقدم، يتضح أن (عصر ما بعد الحقيقة) كإطار تحليلي لفهم التحولات التي أحدثتها البيئة الرقمية في السياسة والإعلام والثقافة، إذ تراجعت سلطة الحقائق الموثقة لصالح العاطفة والمعتقدات الشخصية، ما أفسح المجال أمام توظيف الأخبار المضللة والتلاعب بالمعلومات كأدوات للحروب الهجينة. وبهذا يمكن تعريفه بأنه (مرحلة **تاريخية تُقاس فيه المعلومة بقدرتها على التأثير لا بمدى صحتها، مما يجعل الوعي الجمعي أداة وهدفاً في آن واحد، فيتحول الوعي الجمعي إلى ساحة صراع استراتيجي).**

ثالثاً: الحرب الهجينة – المفهوم والخصائص

مع تطور بيئة الصراعات في القرن الحادي والعشرين، باتت الحروب تأخذ أشكالًا جديدة تتجاوز النزاعات المسلحة التقليدية، ومن أبرزها الحرب الهجينة(Hybrid Warfare) ، التي تُعد من الظواهر المعقدة والمتعددة الأبعاد في النزاعات الحديثة. عرفها(Frank Hovman) في كتابه Conflict In The 21st Century: The Rise of Hybrid Wars على أنها (**استراتيجية تجمع بين التكتيكات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، واداة للفاعلين الدوليين وغير الدوليين)**[7].

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

وتتميّز هذه الحرب بجملة من الخصائص التي تجعلها أكثر تعقيداً وخطورة مقارنة بأشكال الحرب التقليدية وكما موضح في الشكل رقم (١) تشمل الدمج بين الوسائل النظامية وغير النظامية، تعدد أدوات التأثير، الوكلاء بالنيابة، الضبابية والإنكار، الاستنزاف التدريجي، استخدام الفضاء السيبراني، المرونة والتكيف، واستغلال المنطقة الرمادية[8] .



الشكل رقم (١) يوضح خصائص الحرب الهجينة

الشكل من اعداد الباحثة

المطلب الثاني: الأبعاد الجديدة لمفهوم الردع في سياق الحروب الهجينة وعصر ما بعد الحقيقة

اولاً: التحول في مفهوم الردع الاستراتيجي

شهد مفهوم الردع تحوّلات جوهرية في العقود الأخيرة، مدفوعاً بالتغيرات الهيكلية التي طالت طبيعة الفواعل الدولية، وأنماط الحروب، وبيئة الصراع الإستراتيجية. فعلى خلاف ما كان عليه خلال الحرب الباردة، حين تمحور الردع حول التهديد باستخدام القوة النووية أو العسكرية التقليدية لضمان الاستقرار الاستراتيجي، اتجه المفهوم اليوم نحو مقاربات أكثر تكاملًا، تستوعب تعقيدات البيئة الأمنية الحديثة التي تتداخل فيها الأبعاد العسكرية، المعلوماتية، السيبرانية، والاقتصادية.

1 - التحول من الردع الكلاسيكي إلى الردع المتكامل

اعتمد الردع التقليدي على منطق التهديد بالعقاب المؤكد، إذ بُني على أساس التوازن الاستراتيجي بين القوى الكبرى، خصوصاً في ظل الثنائية القطبية. غير أن تصاعد الحروب الهجينة، التي تدمج بين الوسائل النظامية وغير النظامية، كشف عن محدودية هذا النموذج.

في هذا السياق، برز مفهوم (الردع المتكاملIntegrated Deterrence) ، الذي تبنته الولايات المتحدة الامريكية رسمياً في استراتيجية الدفاع الوطني، لا سيما في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة وتصاعد حدة التهديدات الهجينة متعددة الأبعاد. ويعكس هذا المفهوم نهجاً شمولياً يسعى إلى دمج الأدوات العسكرية وغير العسكرية، التقليدية وغير التقليدية، الوطنية والمتعددة الأطراف، من أجل بناء بيئة أمنية تمنع الخصوم من التفكير في سلوك عدائي، عبر التأثير في نواياهم الاستراتيجية وليس فقط قدراتهم العملياتية. وبهذا يتجاوز الردع المركب النموذج التقليدي القائم على العقوبة أو الإنكار، ليتجه نحو هندسة بيئة الردع الشاملة، اعتمادًا على أدوات متزامنة ومتشابكة تؤسس لاستجابة استراتيجية متعددة الجبهات[9].

تتبع أهمية التحول نحو الردع المتكامل من إدراك متزايد لدى صانعي القرار بأن البيئة الأمنية المعاصرة أصبحت أكثر تعقيداً، مع تصاعد التهديدات التي تصدر عن فواعل دولية وغير دولية تتبنى تكتيكات هجينة تمزج بين القوة الصلبة والناعمة. تستهدف هذه التهديدات في الغالب الإدراك بقدر ما تستهدف البنية المادية أو القدرات العسكرية للخصم.

وقد أكد تقرير صادر عن مؤسسة (RAND) أن أحد أعمدة فعالية الردع المتكامل يكمن في بناء معادلة ردع غير خطية تدمج بين الردع الصلب والردع المعرفي، بهذا يصبح الردع المتكامل ليس خيارًا تكتيكاً فحسب، بل ضرورة استراتيجية لإعادة بناء توازن الردع في عالم يتسم بالتشابك وتعدد مصادر التهديد[10].

2 - الحرب المعرفية والردع: تحوّل في مفاهيم السيطرة والهيمنة الإستراتيجية

برزت الحرب المعرفية (Cognitive Warfare)، من بين أخطر مخرجات الحرب الهجينة، كإحدى أدوات الصراع الأكثر تعقيداً وتأثيراً، إذ لم تُعد تستهدف القدرات العسكرية أو البنى التحتية للدول فحسب، بل أصبح **العقل البشري ذاته ميداناً للمعركة**.

وفقًا للتقرير الصادر عن(Innovation Hub) التابع لحلف شمال الأطلسي (الناتو) عرف الحرب المعرفية بأنها (عمليات منظمة تهدف إلى استهداف العمليات المعرفية لصناع القرار، من خلال استخدام تقنيات متقدمة تشمل المعلومات المضللة، والتلاعب الإعلامي، والهجمات السيبرانية، لخلق بيئة من التشويش والارتباك، ما يؤدي إلى تقويض قدرة الخصم على اتخاذ قرارات سليمة وفعالة).

وتقوم الحرب المعرفية وفقاً للتقرير على استخدام تقنيات متقدمة – مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، علم النفس العصبي، والتحكم بالإعلام – من أجل التأثير على طريقة تفكير الأفراد والمجتمعات، وزعزعة إدراكهم للواقع، وإضعاف ثقتهم بالمؤسسات، وإرباك عملية اتخاذ القرار. كما تسعى إلى **اختراق البُنى المعرفية للمجتمعات** واستهداف (مراكز الجاذبية الإدراكية)، لا من خلال الحرب المباشرة، بل عبر أدوات ناعمة وغير مرئية، لكنها فعالة.[11]

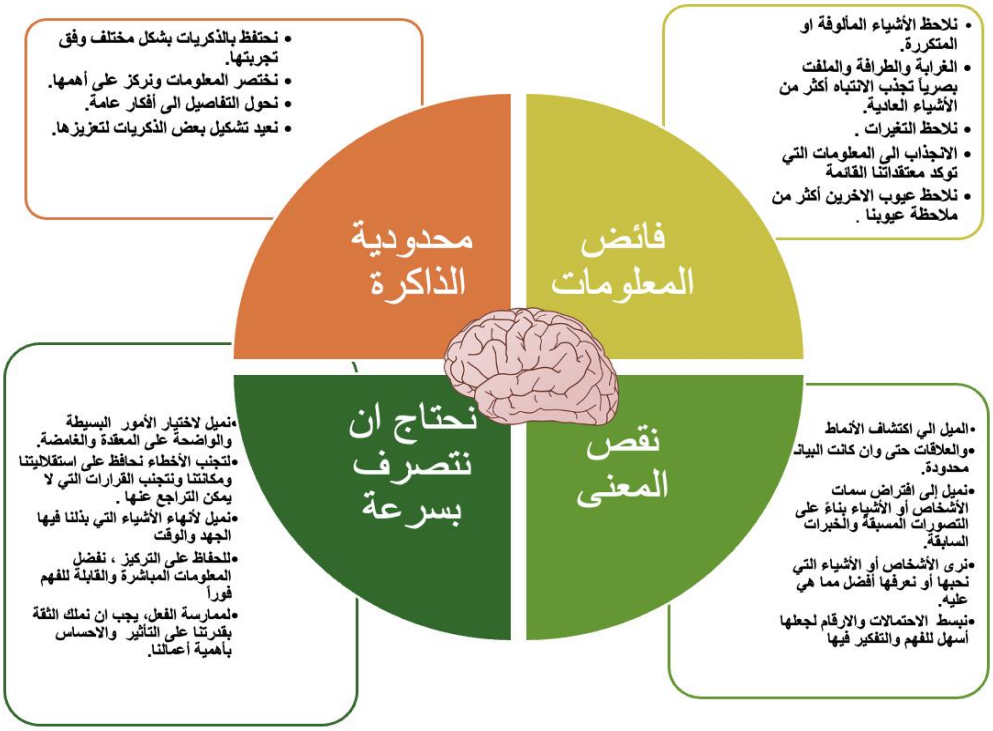
وتزداد خطورة هذا النوع من الحروب كما ذكر التقرير عندما يُقترن بتطور ما يُعرف بـ (الأسلحة العصبية Neuro-Weapons)، وهي أدوات متقدمة تستخدم علوم الأعصاب لاستهداف الإدراك البشري، والتحكم في العاطفة والانتباه والقرار، ما يجعل من الإنسان سلاحًا بحد ذاته. ويؤكد التقرير أن هذه الأسلحة تُعيد رسم طبيعة الحرب، وتجعل من إدارة الادراك معركة مستمرة لا تخضع لمنطق (الهدنة) أو (السلام)، لأنها تجري في وعي الإنسان دون أن يشعر[12] .

تشكل **التحيزات المعرفية** إحدى أهم نقاط الضعف التي تُستغل في الحرب المعرفية، إذ يعتمد العقل البشري على اختصارات ذهنية لمعالجة المعلومات واتخاذ قرارات سريعة، ما يفتح المجال واسعًا أمام التلاعب والإرباك. تبين خريطة (التحيّزات المعرفية*Cognitive Bisa Codex*)

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

(الشكل رقم ٢)، كيف أن الدماغ عرضة لما يزيد عن 180 نوعاً من التحيزات، تُصنف ضمن أربع فئات رئيسة: فائض المعلومات، نقص المعنى، الحاجة للتصرف بسرعة، ومحدودية الذاكرة. يستغل الفاعلون هذه التحيزات عبر الاعلام والخوارزميات والتقنيات السلوكية لإعادة تشكيل الإدراك وصناعة واقع بديل، مما يجعل حماية الادراك مهمة استراتيجية تضاهي أهمية الدفاع العسكري[13].

الشكل رقم (2) خريطة التحيزات المعرفية



الشكل من اعداد الباحثة وفقاً للمصدر : Innovation Hub. *Cognitive Warfare*. Paris: NATO, 2020

في ظل هذا التحوّل العميق في طبيعة الصراع، لم يعد الردع التقليدي – القائم على التهديد باستخدام القوة الصلبة – كافيًا لمواجهة التحديات غير المادية التي تفرضها الحرب الإدراكية. فالصراع لم يعد يدور فقط حول توازن القوة العسكرية، بل أصبح يتمحور حول السيطرة على الإدراك والمعرفة والتأثير على وعي الخصم وسلوك المجتمع.

ومن هنا، يبرز الردع المعرفي (Cognitive Deterrence) كأحد الأدوات الاستراتيجية الفعالة الذي يُشير إلى (قدرة الدولة أو الفاعل الاستراتيجي في تشكيل إدراك الخصم للمخاطر والتكاليف المحتملة لأي تصرف عدائي، من خلال السيطرة والتحكم في المعلومات وبث رسائل استراتيجية مدروسة تهدف إلى زرع الشك وعدم اليقين في وعي وصورة الخصم الذاتية، بطريقة تجعله يتوقع عواقب سلبية لأي تصرف عدائي ما يؤدي إلى تعديل سلوكه وقراراته قبل وقوع أي تصعيد فعلي [14]، ما يوفر هامشاً أوسع للتهدئة والحوار. ويُعد الردع المعرفي ركيزة أساس في البيئة الأمنية الحالية التي تتسم بالتعقيد والتشابك بين الأبعاد السياسية والإعلامية والتقنية.

3 – الردع السيبراني

أ. مفهوم الردع السيبراني

أصبحت العلاقة بين الحرب السيبرانية واستراتيجية الردع محور اهتمام الباحثين في الدراسات الأمنية الحديثة، إذ يسعى الباحثون إلى إعادة تفسير مبادئ الردع الكلاسيكي وتكييفها لتتناسب مع خصوصيات الفضاء السيبراني، بهدف منع أو تقليل الهجمات الإلكترونية على الأصول الحيوية للدول. وفي هذا الإطار، يوضح (Joseph Nye) أن الردع السيبراني ليس مجرد تهديد بالعقاب، بل هو عملية إدراكية تهدف إلى جعل الخصم يقدّر أن تكاليف الهجوم المحتملة تفوق المنافع المرجوة.

ويشير Nyeإلى أن هناك أربع آليات رئيسة لتحقيق الردع والسيطرة على السلوك العدائي في الفضاء السيبراني[15] :

1. التهديد بالعقوبة :(Threat of Punishment) إذ يواجه الخصم تهديداً بعقوبات موجعة في حال قيامه بالهجوم.
2. الحرمان عبر الدفاع :(Denial by Defense) أي بناء قدرات دفاعية متينة تحول دون تحقيق أهداف الهجوم وتجعلها غير مجدية.
3. التشابك :(Entanglement) وجود مصالح اقتصادية أو سياسية متبادلة تجعل أي هجوم مكلفاً على الخصم نفسه.
4. الأعراف أو المحرمات المعيارية :(Normative Taboos) ترسيخ قواعد دولية وأعراف تمنع أو تقيّد استخدام القدرات السيبرانية في أفعال عدائية.

وبهذا الطرح، يتجاوز الردع السيبراني النموذج التقليدي القائم على القوة العسكرية فقط، ليصبح إطاراً متعدد الأبعاد يجمع بين القوة النفسية، الدفاعية، السياسية، والأخلاقية، ما يعكس الطبيعة المعقدة والمتغيرة للفضاء السيبراني، ويمنح صانعي السياسات أدوات أكثر مرونة وفاعلية للتصدي للتهديدات الرقمية الحديثة.

ب. تعريف الفضاء السيبراني

يُمثل الفضاء السيبراني (Cyberspace) ساحة مركزية للصراع غير التقليدي بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في الحروب الهجينة. وقد عُرّف بأنه (المجال غير المادي الناتج عن الربط بين الشبكات الرقمية وأنظمة المعلومات والاتصالات، والذي يُمكّن من إنشاء ومعالجة وتبادل المعلومات عبر البنى التحتية الإلكترونية). ووفقًا لـ الاستراتيجية السيبرانية الوطنية الأميركية يُعد الفضاء السيبراني بُعدًا عملياتي خامساً إلى جانب البر، والبحر، والجو، والفضاء، تُمارس فيه الدول والمنظمات أنشطة دفاعية وهجومية لتحقيق مكاسب استراتيجية غير تقليدية[16].

في سياق الحروب الحديثة، تتطلب دراسة الردع التعرض الى الهجمات السيبرانية التي تستخدم كوسيلة استراتيجية لتعطيل الوعي الجمعي وإرباك عملية اتخاذ القرار لدى الخصم، من خلال سلسلة أفعال عدائية منسقة تُنفذ عبر الفضاء الإلكتروني بهدف تعطيل أو تدمير أو التلاعب بأنظمة الحاسوب، وشبكات الاتصالات، والبيانات الحساسة، سواء أكانت مدنية أو عسكرية. وتُدمج هذه الهجمات في إطار أوسع يُعرف بالـ تهديدات الهجينة(Hybrid Threats) ، التي تمزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية– مثل الحرب السيبرانية، والمعلوماتية، والدعاية— بهدف زعزعة استقرار الخصم دون الانخراط في مواجهة مسلحة مباشرة، مع إضعاف ثقته بالمؤسسات وإرباك آليات صنع القرار لديه.

وتتنوع أنماط الحروب السيبرانية لتشمل ثلاث فئات رئيسة :الحروب منخفضة الشدة، التي تتجسد في أنشطة مثل التجسس الرقمي، والاختراقات، وحملات التضليل النفسي؛ والحروب متوسطة الشدة، التي ترتبط غالباً بالأعمال العسكرية التقليدية وتستهدف البنى التحتية الحيوية أو أنظمة القيادة والسيطرة؛ والحروب عالية الشدة، التي تمثل سيناريوهات محتملة قد تؤدي، في حال وقوعها، إلى شلل شامل للبنى التحتية الرقمية والمادية على حد سواء[17]. وتُستخدم هذه الأنماط عبر تقنيات متعددة تشمل الاختراق الإلكتروني(Hacking) ، والهجمات الموزعة لحرمان الخدمة (DDoS)، والبرمجيات الخبيثة(Malware) ، والتصيد الإلكتروني(Phishing) ، فضلاً عن أساليب متقدمة تستهدف الثغرات التقنية والبشرية على السواء، بهدف تسريب المعلومات أو حجبها وإثارة حالة من عدم اليقين.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218
المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025
Vol. (1) No.,(1) December2025

وقد أكد تقرير صادر عن مركز الدفاع السيبراني التابع لحلف الناتو أن التهديدات السيبرانية لم تُعد محصورة في النطاق التقني، بل تحولت إلى أداة لإحداث تأثيرات نفسية ومعرفية طويلة الأمد تستهدف كفاءة الأنظمة السياسية والاجتماعية[18] وبذلك، يغدو الفضاء السيبراني ليس فقط ميدانًا تقنياً للمواجهة، بل منصة استراتيجية لإعادة تشكيل الإدراك الجمعي والتأثير في السلوك السياسي والاجتماعي للخصم، ضمن بنية متكاملة للردع في بيئة ما بعد الحقيقة.

ثانياً: أدوات الردع المعرفي والسيبراني

يمثل الردع الإدراكي والمعرفي أحد أبرز مكونات الحروب الحديثة، إذ يُستخدم للتأثير في وعي الخصم وتشكيل تصوراته ومواقفه من خلال أدوات غير تقليدية تستهدف البنية النفسية والمعلوماتية.. ويمكن تحديد أبرز هذه الأدوات كما يلي:

1 – الإعلام والتضليل المعلوماتي Media & Disinformation

تُستخدم وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي كأدوات مركزية في توجيه الرأي العام والتأثير على الإدراك الجمعي. إذ تُنشر عبرها حملات منظمة من المعلومات المضللة التي تهدف إلى خلق سرديات بديلة للواقع، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة بالمؤسسات، وإضعاف معنويات المجتمعات. التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية عام 2016، يُعد من أبرز الأمثلة على توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنشر أخبار مضللة أثرت في تصورات الناخبين وسلوكهم السياسي، إذ استُغلت هذه الوسائل وخوارزمياتها لخلق بيئات معلوماتية مغلقة (Echo Chambers)، تعزز التصورات المسبقة وتُضعف التمييز بين الحقيقة والتضليل. يشير Thomas Rid الى أن هذه (الإجراءات النشطة) تشمل أيضًا التلاعب بالمؤسسات السياسية وزرع الفتنة واختراق الأنظمة السيبرانية، وتُعد أداة ردع معرفي تهدف إلى تشويش المعرفة وتقويض صنع القرار[19].

إلى جانب ذلك، تم توظيف المؤثرين الرقميين (Digital Influencers) كجزء من المنظومة الإعلامية المتكاملة التي اعتمدتها (وكالة أبحاث الإنترنت الروسيةIRA)، إذ أشار تقرير لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي، ان الوكالة قامت بتوظيف مؤثرين رقميين أو نشطاء، ودفعهم – أحيانًا دون علمهم – لنشر رسائل أو تنظيم فعاليات تتماشى مع أهداف الحملة الروسية. وقد صنّف التقرير هؤلاء الأفراد إلى ثلاث فئات رئيسة: المستغلون دون وعي، (Useful Idiots) الذين يُستغلون دون إدراك لخدمة المصالح الروسية، و Fellow) (Travelersالمتعاطفون أيديولوجيًا مع المواقف الروسية، وعملاء التحريض(Agent Provocateurs) الذين يتم استقطابهم للقيام بأعمال غير قانونية أو سرية لصالح روسيا. ويؤكد التقرير أن هذا الأسلوب منح عمليات التأثير الروسية مصداقية أكبر، وساعد على توسيع نطاق وصولها للجمهور المستهدف، من خلال واجهات بشرية إذ يُستخدمون لنشر رسائل سياسية واستراتيجية بطرق تبدو عفوية وغير مباشرة[20].

وفي سياق مشابه، وظّفت حملة الرئيس الفلبيني (Rodrigo Duterte) مجموعة من المؤثرين المحليين على منصات مثل يوتيوب وفيسبوك، بهدف مهاجمة الصحفيين المستقلين، وتعزيز صورته أمام الرأي العام من خلال إنتاج محتوى منسق يُظهره بمظهر القائد القوي والحازم، ويُهمّش الأصوات الناقدة لرئاسته، وهو ما يعكس توظيفًا استراتيجيًا للتأثير الرقمي في توجيه الرأي العام المحلي[21].

2– الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة(AI & Big Data Analytics)

تُعد تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة من الركائز الأساس في منظومة الردع المعرفي لما يتيح من قدرة فائقة على تحليل السلوك الرقمي وفهم ديناميات التفاعل على المنصات الإلكترونية. وبالاستفادة من خوارزميات التعلم الآلي والنماذج التنبؤية، يمكن تصميم حملات دعائية موجهة بدقة لاستهداف فئات بعينها، بما يعزز فاعلية التأثير على الرأي العام. وقد تجلّى هذا الدور بوضوح خلال (انتخابات الرئاسة الامريكية عام 2016) لعبت شركة (Cambridge Analytica) دوراً محورياً في حملة الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) من خلال استغلال البيانات الشخصية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وبالأخص فيسبوك بشكل غير قانوني لجمع وتحليل الملفات النفسية للمواطنين. استخدمت الشركة نموذج (Big Five) لتحليل السمات الشخصية للمستخدمين بناءً على بياناتهم وسلوكياتهم على الإنترنت، مما مكنها من إنشاء

ملفات نفسية دقيقة (psychographic profiles) لكل فرد وبالاعتماد على هذه الملفات، طورت حملة ترامب استراتيجيات تسويقية وسياسية مخصصة تستهدف الناخبين برسائل مصممة خصيصاً لتحفيز مشاعرهم والتأثير على قراراتهم الانتخابية. وقد أسهم هذا النهج في استقطاب فئات محددة من الناخبين بطريقة فعالة، مما أحدث تحولًا نوعياً في كيفية إدارة الحملات الانتخابية وأثار جدلاً واسعاً حول أخلاقيات استخدام البيانات الشخصية في السياسة[22] .

كما كشفت أبحاث حديثة وجود بوتات اجتماعية متطورة (sleeper social bots) وهي بوتات مدعومة بـ(Chat GPT) تتمتع بقدرة عالية على التخفّي داخل شبكات التواصل الاجتماعي والتفاعل مع المستخدمين بطريقة مشابهة للبشر، ما يجعلها أدوات مؤثرة في نشر التضليل دون اكتشاف سريع. وقد أظهرت تجربة فعلية أن الطلاب المشاركين لم يستطيعوا التمييز بين هذه (bots) والبشر أثناء نقاش حول اقتراح انتخابي وهمي، مما يؤكد خطورتها كأدوات تضليل سياسي متطورة[23].

من جهة أخرى، بينت دراسة نُشرت في مجلة (Nature Human Behavior) أن نماذج اللغة الكبيرة مثل (GPT-4) تمتلك قدرة إقناعية قد تفوق البشر في النقاشات السياسية، إذ يتم تفصيل خطاب هذه النماذج وفقاً لخصائص الجمهور مثل العمر والجنس والانتماء السياسي، مما يمنح الرسائل تأثيرًا نفسيًا عميقًا يتجاوز التوقعات التقليدية[24] .

المطلب الثالث: النماذج التطبيقية

في هذا المطلب، سيتم تناول النماذج التطبيقية للحروب الهجينة، والتي جرى اختيارها استناداً إلى معايير منهجية تهدف الى ابراز التنوع الجغرافي والاستراتيجي في بؤر التوتر العالمية وتشمل هذه النماذج (الهند – باكستان، كوريا الشمالية، إيران – إسرائيل)، لما تمثله من حالات بارزة في توظيف أدوات الحرب المعرفية والسيبرانية. فهي تغطي جنوب آسيا وشرق آسيا والشرق الأوسط، بما يعكس اختلاف السياقات والبيئات السياسية التي تُختبر فيها ديناميات الردع في عصر ما بعد الحقيقة. أما من حيث الحدود الزمانية، فيركز البحث على الفترة الممتدة بين **2025–2010**، وهي مرحلة شهدت بروزاً متزايداً للحروب الهجينة وتوسعاً في استخدام الأدوات المعرفية والسيبرانية في الصراعات الدولية، الأمر الذي يجعلها مجالاً خصباً للتحليل والمقارنة، كما هو موضح أدناه:

اولاً: نماذج الحروب المعرفية

1 . الصراع الهندي – الباكستاني

تُعد حالة الصراع بين **الهند وباكستان** بين عامي 2019 و2025 نموذجًا واضحًا لهذا التحول النوعي في ميدان الحرب المعرفية. ففي عام 2019، شهد الصراع الهندي – الباكستاني تصعيدًا ملحوظًا عقب حادثة (بولواما) وردها العسكري في (بالاكوت)، إذ استخدمت الهند حملات معلوماتية مكثفة استهدفت تشكيل إدراك داخلي وخارجي يعزز من موقفها الاستراتيجي. اعتمدت (نيودلهي) على وسائل إعلام تقليدية ومنصات رقمية لنشر سرديات تحاول بها تصوير قدراتها العسكرية بصورة تفوق الواقع، مع إلحاق رسائل نفسية تهدف إلى زعزعة استقرار الرأي العام الباكستاني وتعزيز الوحدة الوطنية الهندية، تمثل في صياغة خطاب موحّد يظهر الهند كقوة تحمي سيادتها بكل عزم، وفي الوقت ذاته يشكك في قدرة باكستان على تحمل تكاليف تصعيد أكبر. وقد أسهم هذا الخطاب، إلى جانب تدخلات سيبرانية وحملات معلوماتية منظمة، في تقويض قدرة القيادة الباكستانية على اتخاذ قرار تصعيدي رغم أنها تمتلك السلاح النووي، من جانبها، ردت باكستان بحملات مضادة على الفضاء السيبراني، لكنها واجهت تحديات في التنسيق المؤسسي والفجوات التقنية التي حدّت من تأثير حملاتها المعرفية[25].

بحلول عام 2025، تطور الصراع إلى مستوى متقدم من **الحرب المعرفية**، بعد هجوم (باهالغام)، نفذت الهند ما يُسمى بـ (عملية السندور) التي شملت تنفيذ ضربة محدودة جنباً إلى جنب مع حملة سيبرانية واستراتيجية استهدفت السردية الدولية حول باكستان كداعم للإرهاب. بالمقابل، ردت باكستان بـ(عملية بنيان المرصوص) التي وظفت وسائل إعلامية رقمية ودبلوماسية تنطوي على رواية المظلومية واتهام الهند بالنزعة التوسعية. هذا

التكامل بين إنشاء سرديات مؤثرة ومعززة بالخطاب السيبراني والدبلوماسي أدى إلى تثبيط أي توجّه باكستاني للتصعيد العسكري، مما يؤكد أن الردع المدعوم بالإدراك المعرفي قد يتفوق على الرد التقليدي فاعلية[26].

ويُعد هذا التطور في الأدوات والأساليب بين 2019 و2025 مؤشرًا واضحًا على تحول الردع الاستراتيجي إلى ميدان **الحروب المعرفية**، إذ أصبحت السيطرة على الإدراك العام وتهيئة السردية الوطنية والدولية عاملًا حاسمًا في الصراع بين الدولتين.

2 . استراتيجية كوريا الشمالية الحرب النووية – المعرفية وحرب النفايات

تمثل كوريا الشمالية نموذجاً متقدماً للهجمات المعرفية من خلال ما يُعرف بـ (استراتيجية الحرب النووية–المعرفية) "Nuclear–Cognitive Warfare"وهي مقاربة تتخطى حدود الردع النووي التقليدي لتدمج بين أدوات القسر النووي ووسائل التأثير الإدراكي والنفسي على الخصوم. وتستهدف هذه الاستراتيجية وكما موضح في الجدول رقم (١) ثلاث دوائر رئيسة: (1) الرأي العام عبر صناعة الخوف والقلق من (نية) وقدرات نووية متضّخمة؛ (2) تماسك تحالف كوريا الجنوبية–الولايات المتحدة الامريكية عبر زعزعة الثقة بالردع الممتد الأميركي؛ (3) صناع القرار النووي لتعطيل آليات اتخاذ القرار أو إبطائها وإرباكها في لحظات الضغط. بهذه المقاربة تسعى كوريا الشمالية إلى تأخير القرارات غير المرغوبة لديها، أو حرفها، أو شلّها مؤقتًا[27].

جدول رقم (١) خصائص استراتيجية الحرب النووية –المعرفية

الفئة المستهدفة	نقاط الضعف	نوع الهجوم	هدف الهجوم
الرأي العام	**سهولة الوصول إلى المعلومات النووية، ثغرات في المعتقدات والقيم**	**التلاعب بالمعلومات، السرديات**	**إثارة الخوف والقلق**
الأطراف الرئيسة في تحالف كوريا الجنوبية–الولايات المتحدة (الحكومة أو الجيش)	**المعلومات غير المتكافئة والمصالح المتعارضة، السياسات النووية المتضاربة.**	**السرديات، التلاعب بالمعلومات**	**زعزعة تماسك التحالف**
صناع القرار النووي	**ضيق الوقت، الأعباء السياسية والاجتماعية.**	**تعطيل عملية اتخاذ القرار النووي**	**تعطيل عمليات اتخاذ القرار النووي**

الجدول من اعداد الباحثة وفقا للمصدر: Sohn, Hanbyeol, and Changwoo Kang. "North Korea's Nuclear–Cognitive Warfare Strategy."

لقد طبّقت كوريا الشمالية استراتيجيتها في الحرب النووية–المعرفية من خلال عدد من الإجراءات العملية التي تهدف إلى زرع الخوف والقلق لدى الجمهور وصناع القرار في كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الامريكية. فقد زعمت في اذار 2022، عن إطلاق ناجح لصاروخ باليستي عابر للقارات من طراز (Hwasong–17)، لكن وزارة الدفاع الكورية الجنوبية أوضحت أن الصاروخ كان في الواقع من طراز (Hwasong–15)، فيما بدا أنه خداع يهدف إلى إرباك المجتمع الدولي[28] . في تشرين الاول 2022 أعلنت أنها أطلقت صاروخ كروز استراتيجي بالقرب من المياه قبالة (أولسان)، على الرغم من نفي السلطات الكورية الجنوبية لهذه الادعاءات[29].

الى جانب زراعة الخوف لدى الجمهور، تسعى كوريا الشمالية إلى **إضعاف تماسك تحالف كوريا الجنوبية–الولايات المتحدة** الامريكية واستغلال نقاط الضعف في سياسات الردع النووي لكلا البلدين لتقويض الثقة المتبادلة. تركز (بيونغ يانغ) على الردع الممتد، إذ تُغرس الشكوك لدى الحكومة والجيش والجمهور بشأن استعداد الولايات المتحدة لاستخدام الأسلحة النووية والتزاماتها في حالات الطوارئ. فعلى سبيل المثال، وصفت (كيم يو جونغ) إعلان واشنطن 2023 بأنه "تصريح متهور"، بينما شبهت صحيفة Tongil Sinbo التزام أمريكا بـ "منديل يمكن التخلص منه في أوقات الأزمات". كما تسعى كوريا الشمالية لاستغلال الغموض الاستراتيجي في السياسات النووية الأمريكية لنشر عدم الثقة وإثارة الانقسامات داخل التحالف[30] .

في الوقت نفسه، تهدف كوريا الشمالية إلى تعطيل عمليات صنع القرار النووي من خلال نشر المعلومات المضللة والإغراق الإعلامي، مما يستهلك وقت وموارد سيول وواشنطن. كما تعمل على خلق تصورات تهديد متباينة بين الحليفين، إذ تركز كوريا الجنوبية على الصواريخ التكتيكية قصيرة المدى، بينما تهتم الولايات المتحدة بالصواريخ العابرة للقارات، ما يضعف التنسيق بينهما. فضلاً عن ذلك، تستغل كوريا الشمالية الأعباء السياسية والدولية المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية الأمريكية لتثبيط ردود الفعل المباشرة، مع تصوير الولايات المتحدة على أنها غير موثوقة، مما يعزز الشكوك لدى سيول بشأن تماسك التحالف.

من زاوية أخرى، استخدمت كوريا الشمالية (حرب النفايات) نموذجاً عملياً للحرب المعرفية والهجينة التي تعتمد على أدوات غير تقليدية للتأثير في البيئة الإدراكية للخصم. فقد لجأت بيونغ يانغ إلى إطلاق بالونات محمّلة بالنفايات نحو أراضي كوريا الجنوبية كرد فعل على إرسال منشورات مناهضة للنظام الكوري الشمالي من قبل نشطاء في الجنوب، وهذه البالونات تحتوي على نفايات منزلية مثل السجائر، الاكياس البلاستيكية وغيرها من القمامة. تهدف هذه العمليات إلى إرباك صانعي القرار وإحداث إرهاق إعلامي ومؤسساتي وتلوث بيئي، ما يعكس كيفية استخدام الفاعلين لوسائل رمزية وبسيطة لتحقيق أهداف استراتيجية دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة[31].

تمثل هذه النماذج دليلاً واضحاً على أن **الردع المعرفي** لم يعد مجرد أداة تكميلية، بل أصبح **ركيزة أساس في بنية الحروب الهجينة الحديثة** .

ثانياً: نماذج الحروب السيبرانية

1 – الصراع السيبراني الإيراني – الإسرائيلي

يُعَدّ هجوم ((Stuxnet الذي استهدف منشأة نطنز النووية في إيران سنة 2010 محطة مفصلية في تاريخ الهجمات السيبرانية، إذ شكّل أول حالة موثّقة يُسفر فيها هجوم إلكتروني عن أضرار مادية مباشرة خارج بيئة الاختبار. فقد صُمّم البرنامج الخبيث لاختراق أنظمة التحكم الصناعي وإتلاف أجهزة الطرد المركزي، في الوقت الذي قدّم فيه قرارات مضللة للمشغلين تُظهر أن الأجهزة تعمل بشكل طبيعي. هدفت الولايات المتحدة الامريكية، بالتعاون مع (إسرائيل) وفق ما تشير إليه تقارير عديدة، إلى إضعاف البرنامج النووي الإيراني من دون اللجوء إلى ضربة جوية أو عمليات خاصة. وقد أثار هذا الهجوم نقاشاً واسعاً بين الخبراء وصنّاع القرار حول انعكاساته الاستراتيجية، باعتباره سابقة توضح كيف يُمكن للقدرات السيبرانية أن تُستخدم كأداة مكمّلة للخيارات التقليدية في تقويض البنى التحتية الحساسة، الأمر الذي فتح الباب أمام مرحلة جديدة في التفكير بالردع والأمن الدولي.[32]

بلغ الصراع السيبراني ذروته في عام **2025**، عندما تعرّضت شبكات الاتصالات الإسرائيلية لاختراق واسع النطاق، وتعطّل البث التلفزيوني الرسمي الإيراني، ما اضطر السلطات إلى إخلاء مقرات قناتي 12 و14. في الوقت نفسه، شلّت الهجمات السيبرانية بنك(سبه) الحكومي في طهران، وأعلنت مجموعة تُعرف باسم "**العصفور المفترس** "مسؤوليتها عن تدمير البيانات بالكامل. كما شهدت هذه المرحلة نشاطًا متزايدًا لمجموعات(الهاكتفيزم)، إذ نفذت نحو 170 مجموعة إسرائيلية حوالي 1,345 هجومًا، في مقابل 55 مجموعة هاجمت إيران بواقع 155 عملية. ومن أبرز هذه الكيانات" و"**Mr. Hamza**، و"TEAM FEARLESS "، وArabian Ghosts "، التي ركّزت هجماتها على البنية التحتية المالية والإعلامية، مما أضاف بعدًا نفسيًا وإدراكيًا للصراع الرقمي.[33]

3- الهجمات السيبرانية الروسية على أوكرانيا

منذ عام 2014، شهدت أوكرانيا تصاعدًا ملحوظًا في الهجمات السيبرانية التي استهدفت بنيتها التحتية الحيوية، إذ لعبت مجموعات متعددة تابعة للاستخبارات العسكرية الروسية (GRU) أدوارًا رئيسة في هذا السياق. في عام 2015، نفذت مجموعة (Sandworm) المعروفة أيضًا بوحدة 74455 ضمن (GRU) سلسلة من الهجمات السيبرانية على شركات الكهرباء الأوكرانية، مستخدمة برمجيات خبيثة متخصصة مثل (Kill disk ، Blackenergy3)، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن مئات الآلاف من المستهلكين وتعطيل أنظمة التحكم الصناعية (SCADA) لفترات طويلة. في ديسمبر 2016، استُخدمت برمجية أكثر تطورًا تسمى (Crash override) في هجوم على محطة فرعية كهربائية أوكرانية، معززة بقدرات تحليلية واستهدافية متقدمة تعتمد على بروتوكولOPC ، ما مثّل تطوراً نوعياً في أساليب الهجوم السيبراني الروسي[34] من جهة أخرى، وابتداءً من عام 2020 وما بعده، تركزت الهجمات على وحدة أخرى من GRU تُعرف بوحدة **29155**، التي استخدمت أدوات متقدمة مثل (**Whisper Gate**، و**Raspberry Robin**، و**Saint Bot**)، مستهدفة مؤسسات في أكثر من عشرين دولة، بما فيها أوكرانيا ودول حلف شمال الأطلسي، بغرض التجسس والتخريب. يعكس هذا التطور تعدد وحدات الاستخبارات الروسية وتنوع استراتيجياتها، ما يجعل التهديد السيبراني مستمرًا ومتعدد الأبعاد، ويؤكد الحاجة إلى تعزيز القدرات الدفاعية والتنسيق الدولي لمواجهته[35] .

يتضح من العرض السابق أن كلا البعدين – المعرفي والسيبراني – يشتركان في بعض الأدوات والفضاءات، إلا أنهما يختلفان من حيث نطاق الاستهداف والنتائج المرجوة. ولتوضيح هذه الفوارق بصورة منهجية، يبين الجدول رقم (٢) مقارنة بين الحرب السيبرانية والحرب الإدراكية.

جدول رقم (٢) أوجه الاختلاف بين الحرب السيبرانية والحرب المعرفية/ الادراكية

البعد	Cognitive Warfare (الحرب المعرفية/ الادراكية)	Cyber Warfare (الحرب السيبرانية)
النطاق	**العقل البشري والإدراك (المعتقدات، السلوك، اتخاذ القرار)**	الفضاء السيبراني (الشبكات، الأنظمة، البنية التحتية الرقمية)
الهدف	**التأثير على العقول، تشكيل السرديات، زعزعة الثقة، التحكم بالوعي**	تعطيل الأنظمة، سرقة أو تدمير البيانات إضعاف البنية التحتية
الأدوات	**التضليل الإعلامي، الأخبار الكاذبة، الحرب النفسية، الدعاية ، استغلال مواقع التواصل الاجتماعي.**	فيروسات، برمجيات خبيثة، هجمات DDoSاختراقات، تجسس تقني
المخرجات	**تغيير القناعات، فقدان الثقة بالمؤسسات، شلل القرار السياسي والمجتمعي.**	توقف خدمات، فقدان بيانات، خسائر اقتصادية وتقنية
المستهدف	**الإنسان كفرد ومجتمع**	الأنظمة التقنية والدولار الرقمي
العلاقة	**معركة على العقل)وغالباً تستخدم الفضاء السيبراني كأداة)**	معركة على الآلة

الجدول من اعداد الباحثة

ومن خلال هذا التمييز يمكن القول إن الردع الإدراكي يمثل مرحلة أكثر تعقيداً من الردع السيبراني، لأنه يتجاوز الآلة ليصل إلى الإنسان ذاته، الأمر الذي يجعل أدواته أكثر تأثيراً واستدامة على المدى البعيد.

المطلب الرابع: تحديات الردع المعرفي والسيبراني

يواجه الردع السيبراني والمعرفي مجموعة من العقبات المعقدة التي تحد من فعاليته، سواء على مستوى التطبيق العملي أو التأثير النفسي على الأطراف المستهدفة. ومن اهم هذه التحديات كالاتي:

أولاً: تحديات الردع السيبراني

يمكن اجمال تحديات الردع السيبراني بالآتي[36]:

1. مشكلة الإسناد: يُعدّ تحديد الفاعل المسؤول عن الهجمات السيبرانية من أكبر التحديات التي تواجه الردع السيبراني. طالما الجهات المهاجمة لم تعلن مسؤوليتها رسمياً، كما يمكن لأي طرف، مثل الجماعات الإرهابية، الادعاء بالمسؤولية، مما يضعف من منطق الردع.
2. تعدد الفاعلين: الفضاء السيبراني لا يقتصر على الدول، إذ تنشط فيه الجماعات الإرهابية والمنظمات الاجرامية والنشطاء السياسيين، ما يجعل فرض الردع التقليدي صعباً، خصوصاً عند استهداف بنى تحتية حساسة عبر (وكلاء) لا ينتمون رسمياً لدولة معينة.
3. غياب الإطار القانوني والأعراف الدولية: تشكل القوانين الدولية الحالية تحدياً أمام الردع السيبراني، إذ يجرم القانون الدولي العدوان العسكري لكنه لا يحدد بوضوح متى يُعد الهجوم السيبراني عدواناً، مما يترك مساحات رمادية تعقد شرعية الرد وتضعف بناء استراتيجية فعّالة.
4. تجنب الرد بالانتقام أو الرد المضاد: تمثل طبيعة الهجمات السيبرانية غير المتوقعة وطول المدة الزمنية بين الهجوم والرد تحدياً في تطبيق الرد، فقد يبدو الرد تعسفياً او غير مرتبط بالحادث الأصلي. وفي بعض الحالات النادرة، قد تختار الدول الامتناع عن الرد لتجنب التصعيد.
5. وضوح الرسائل والانذارات للخصم: نجاح الردع يعتمد على قدرة الدولة على توصيل نواياها وقدرتها للخصم بوضوح، غير ان الطبيعية الخفية للهجمات السيبرانية تجعل من الصعب تفسير هذه الرسائل، وقد يؤدي سوء الفهم او تجاهلها الى تصعيد غير مقصود. ولذلك توصيل الرسائل بوضوح عنصرا اساسياً لضمان فاعلية الردع السيبراني.

ثانياً: تحديات الردع المعرفي

1. صعوبة قياس الادراك البشري: غياب أدوات دقيقة لقياس مستوى الخوف، القناعة، أو الثقة لدى الخصم، مما يجعل التنبؤ بالاستجابات العقلية والسلوكية أمرا معقداً.
2. التباين الثقافي والقيمي: إن التباين في البنى الثقافية والقيمية بين المجتمعات ينعكس على كيفية استقبال الرسائل الردعية؛ فبينما قد تُدرك في سياق ما كأداة ردع فعّالة، يمكن أن تُفسَّر في سياق اخر بوصفها مجرد دعاية أو تهديداً بلا جدوى.[37]
3. فجوة القدرات بين الدول: تفاوت القدرات التقنية والمعرفية يجعل بعض الدول غير قادرة على الردع الفعال مقارنة بالدول المتقدمة.
4. تسارع تدفق المعلومات في عصر ما بعد الحقيقة: انتشار المعلومات المضللة والتلاعب بالسرديات يُضعف من قدرة الدولة على ترسيخ خطاب ردعي مستدام[38].
5. البعد الأخلاقي: استخدام تقنيات التأثير والمعرفة المضللة يحقق أهداف الردع لكنه يقوّض الثقة المجتمعية ويهدد الاستقرار السياسي، ويزداد التعقيد مع دخول الذكاء الاصطناعي في توجيه السلوك الجمعي.

الخاتمة:

بعد اكمال محاور البحث من الناحيتين النظرية ودراسة بعض النماذج العملية عن الحروب الهجينة، يمكن لنا وضع هذه الخاتمة التي سنقسمها الى قسمين أحدهما يهتم بالنتائج والاستنتاج، والثاني يقدم عدد من التوصيات للوقوف بصورة مختصره عن مضامينه ومخرجاته النظرية والعملية، وذلك من خلال الاتي:

اولاً: النتائج والاستنتاجات

تمثل الحروب الهجينة نقطة تحول أساسية **في طبيعة ومنطق الردع الاستراتيجي**، إذ لم يُعد الاسناد إلى القوة العسكرية الصلبة كافياً لضبط سلوك الخصوم داخل بيئة دولية مضطربة تتسم بضبابية المعلومات وتعدد الفواعل وسرعة التطورات التكنولوجية. فقد انتقل الردع من الاعتماد على التهديد العسكري المباشر إلى **مزيج متداخل من الأدوات السيبرانية والمعرفية**، في انعكاس مباشر للتغيرات البنيوية التي أصابت طبيعة الصراع الدولي في **عصر ما بعد الحقيقة**.

خلال الحرب الباردة، ارتكز الردع على منطق مغاير تماماً، فقد قامت معادلته على **(توازن الرعب النووي)**، إذ كانت القوة التدميرية والقدرة على إيقاع عقاب ساحق بالخصم تمثل الضمانة لمنع التصعيد. وكانت الإشارات الردعية آنذاك واضحة ومباشرة: مناورات عسكرية، سباقات تسلح، تجارب نووية، وحسابات دقيقة متصلة بقدرة الضربة الثانية. بعبارة أخرى، كان الردع الكلاسيكي **عسكرياً – مادياً** يستند إلى (إظهار العقوبة المحتملة).

أما في عصر ما بعد الحقيقة والحروب الهجينة، فقد تحول مركز الثقل إلى (الوعي **الجمعي والفضاء السيبراني)** بوصفه ساحة الصراع الحقيقية. ولم تُعد المعلومات تُقاس بصدقها، بل بقدرتها على التأثير في الإدراك وصناعة القرار لدى الخصم. وهنا يظهر التمايز بين **الردع السيبراني**، الذي يستهدف الأنظمة التقنية بالتعطيل أو الإتلاف أو استنزاف الموارد، و**الردع المعرفي** الذي يركز على الإنسان كفرد وجماعة عبر تغيير القناعات وزرع الشك وشلّ القدرة على اتخاذ القرار. وغالباً ما يعمل الفضاء السيبراني كأداة ناقلة للأثر المعرفي.

هذا التراكب الجديد يمنح الردع مرونة وفورية تتفوق على الأطر التقليدية المبنية على تهديدات صريحة وثابتة، ويُبرز أهمية السيطرة على الفضاء السيبراني والتدفق المعلوماتية والتأثير في الرأي العام كعوامل أساس للردع المعاصر. ولتوضيح الفروقات بصورة منهجية، يعرض **الجدول رقم (٣)** مقارنة بين الردع الكلاسيكي والحديث وفق أبعاد: الهدف الرئيس، أساس الردع، الأداة، طبيعة الرسالة، الفاعلين، بيئة الصراع، زمن الفعل والتأثير، فضلاً عن قابلية **القياس والإسناد**، إذ يتسم الردع الكلاسيكي بوضوح أكبر، بينما يتسم الحديث بالغموض وصعوبة تحديد الفاعل أو قياس أثره بدقة.

وتؤكد **النماذج التطبيقية** التي تناولتها الدراسة على واقعية هذا التحول. ففي الأزمة الهندية–الباكستانية (2019–2025)، لم يكن امتلاك السلاح النووي هو العامل الحاسم في منع التصعيد، بل كان لتكامل الحرب المعرفية والسيبرانية دور جوهري في تقييد خيارات إسلام آباد. فقد ركّزت نيودلهي على التأثير في إدراك باكستان من خلال حملات إعلامية موجهة، وتوظيف مراكز الفكر للتأثير في الرأي الدولي، وتنفيذ هجمات سيبرانية عطّلت البنية التحتية الرقمية. هذه الإجراءات مجتمعة أضعفت ثقة الخصم بقدراته وحدّت من رغبته في التصعيد العسكري. وبالمثل، قدّمت كوريا الشمالية نموذجًا لـ **(الردع المعرفي– النووي)**، إذ لم تكتف بامتلاك قدرات نووية، بل وظّفت أدوات معرفية تستهدف ثلاثة مستويات: الرأي العام عبر تضخيم إنجازاتها النووية وإثارة المخاوف، التحالفات الدولية عبر زرع الشك في جدوى الردع الأمريكي الممتد، وصنّاع القرار عبر تكتيكات الإغراق المعلوماتي والتضليل الاستراتيجي. وبذلك لم يعد التحكم في القدرات وحده كافياً، بل أصبح التحكم في صورة القدرات وأثرها المعرفي جزءًا من معادلة الردع.

أما الحالة الإيرانية– الإسرائيلية، فقد أبرزت كيف يمكن للأداة السيبرانية أن تتحول إلى أداة ردعية ممتدة الأثر. فمنذ هجوم (Stuxnet 2010) وحتى موجة الهجمات المتبادلة في 2025، لم يقتصر الهدف على تعطيل البنية التحتية، بل تعدّاه إلى **زعزعة الثقة المجتمعية وإضعاف الرواية الوطنية** .وتكشف المقارنة بين هذه الحالة والهجمات الروسية على البنية التحتية الأوكرانية عن أن الهجمات السيبرانية لم تُعد مجرد وسيلة للتجسس أو المضايقة، بل قادرة على إحداث **أضرار مادية مباشرة** في شبكات الكهرباء ومحطات الطاقة والاتصالات، ما يجعلها أداة استراتيجية ذات أثر مزدوج: مادي ومعرفي.

ومع ذلك، تكشف النتائج ايضاً عن حدود وتحديات معقدة ينبغي التعامل معها بجدية. فعلى المستوى المنهجي، يصعب قياس فعالية الردع الادراكي– السيبراني بدقة بسبب طبيعته غير الملموسة واعتماده على متغيرات نفسية واجتماعية يصعب إخضاعها لمقاييس كمية صارمة. كما أن إشكالية **الإسناد** تمثل عائقاً رئيس، إذ تتيح للفاعلين إمكانية إنكار مسؤوليتهم عن الهجمات، مما يفتح الباب أمام أخطاء في التقدير أو تصعيد غير مقبول. وفي المقابل، يرتبط الردع المعرفي بإشكالية أخرى تتمثل في تباين فاعلية السرديات تبعاً لاختلاف البيئات الثقافية والسياسية، فما قد ينجح في جنوب آسيا قد لا يكون مؤثراً في الشرق الأوسط أو أوروبا الشرقية، وهو ما يحدّ من إمكانية تعميم نتائجه بشكل مطلق.

أما على المستوى الأخلاقي، فتبدو التحديات أكثر حدة، إذ يثير البعد السيبراني إشكالية التناسب ومشروعية استهداف البنى التحتية المدنية والمجتمعات بأكملها عبر الوسائل الرقمية، وهو ما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني، في حين يطرح البعد المعرفي معضلة مشروعية التلاعب بالوعي الجمعي من خلال صناعة سرديات مضللة أو استخدام تقنيات متقدمة مثل التزييف العميق والذكاء الاصطناعي التوليدي، التي تسمح بتحليل البيانات والتلاعب بالمشاعر وتوجيه السلوك الجمعي على نحو يقوّض الثقة المجتمعية ويهدد الشرعية السياسية والاستقرار الداخلي، كما يهدد حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية. ويُخشي هنا أن تتحول أدوات الردع الادراكي– السيبراني إلى وسائل ابتزاز سياسي أو حرب نفسية مستدامة، بما يتجاوز حدود الردع المشروع إلى مستويات من التلاعب بالإنسان ذاته. ومن ثمّ، فإن التحدي الرئيس لا يكمن فقط في تطوير أدوات فعّالة للردع الإدراكي–السيبراني، بل في صياغة أطر معيارية وأخلاقية تضمن استخدامه ضمن حدود تحافظ على استقرار النظام الدولي وتمنع انزلاقه إلى حالة من الفوضى المعرفية الشاملة.

جدول رقم (3) مقارنة بين الردع الكلاسيكي والردع الحديث

العنصر	الردع الكلاسيكي	الردع الحديث
الهدف الرئيس	منع الخصم من اتخاذ قرار هجومي عبر التهديد باستخدام القوة العسكرية	منع الخصم من اتخاذ قرار هجومي عبر مزيج من القوة الصلبة العسكرية (والقوة الناعمة)الإعلام الإدراك، المعلومات)
أساس الردع	الخوف من الرد الانتقامي أو العقوبة (الضربة النووية)	خلق بيئة من الغموض والتشويش على الإدراك إلى جانب التهديد باستخدام القوة التقليدية
الأداة الأساس	الأسلحة التقليدية والنووية، التهديد المباشر	القوة العسكرية +الإعلام +الفضاء السيبراني الذكاء الاصطناعي +التضليل المعلوماتي
طبيعة الرسالة الردعية	واضحة وصريحة (إذا هاجمت سأرد بعنف)	مزيج من الرسائل المباشرة وغير المباشرة، تُبنى عبر السرديات والخداع والتضليل المعلوماتي
الفاعلون الرئيسيون	الدول ذات القدرات النووية الكبرى	الدول+ الفاعلون من غير الدول+ الذكاء الاصطناعي
بيئة الصراع	بيئة مادية (البر، البحر، الجو)	بيئة + غير مادية (الفضاء المعلوماتي الإدراك العام+ الواقع الرقمي)
زمن الفعل والتأثير	فوري ومباشر	تدريجي، تراكمي، طويل الأمد
الإسناد	واضح ومباشر– الفاعل معلوم (دولة وجيش وقدرات مرئية)	غامض وصعب – قابلية الإنكار، فاعلون متعددون

الجدول من اعداد الباحثة

ثانياً: التوصيات:

1. تبني عقيدة الردع المتكامل من قبل مؤسسات الأمن القومي، من خلال إدماج الردع السيبراني والمعرفي بوصفهما امتداداً لا يتجزأ من القوة العسكرية التقليدية، بما يعزز مرونة الاستجابة ويحقق تكاملاً فعالاً في منظومة الردع الشامل.
2. تعزيز الوعي الاستراتيجي الدولي لدى صانعي القرار من خلال تفعيل الدبلوماسية السيبرانية والاعلام الموجه كأدوات رئيسة لإدارة السرد الدولي في عصر ما بعد الحقيقة، بما يُسهم في كسب الشرعية الدولية للردود الوطنية وتقويض جهود الخصم في التضليل والتأثير على الرأي العام. كما يُعد بناء قدرات الردع الاعلامي أولوية في مواجهة الحروب المعرفية، استناداً إلى حالة الصراع الهندي–الباكستاني (2019–2025) التي بينت أن الحملات المضللة قادرة على إعادة تشكيل الإدراك العام وإضعاف خيارات الخصم، فيما أظهرت التجربة أن سرعة التصحيح وتوحيد الرسائل الإعلامية تعكس قدرة الدولة على حماية سرديتها الوطنية وترسيخ الردع المعرفي.
3. كشف هجوم Stuxnetعلى إيران والهجمات الروسية على البنية التحتية الأوكرانية هشاشة الأنظمة الصناعية الحيوية، ما يؤكد ضرورة تعزيز الأمن السيبراني لهذه الأنظمة عبر تحديثها المستمر، اعتماد التحليلات السلوكية للكشف المبكر عن الأنشطة غير الاعتيادية، وتفعيل آليات استجابة سريعة ومرنة.
4. ضرورة تطوير إطار قانوني متكامل على المستوين الدولي والوطني، يهدف الى تحديد قواعد الاشتباك في الفضاءين السيبراني والمعرفي، وتصنيف الهجمات ذات الطبيعة المعلوماتية أو السيبرانية ضمن أعمال العدوان وفق معايير محددة، بما يُسهم في تسهيل تحديد المسؤولية وتعزيز المساءلة القانونية للدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول المنخرطة في هذا النوع من الصراعات.
5. تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الاستخباراتية لتعزيز دقة وسرعة تحديد مصدر الهجمات السيبرانية والمعرفية. كما يجب دمج هذه التقنية ضمن إطار قانوني واخلاقي لضمان موثوقية النتائج، مع تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات لدعم الاستدلال والتحقق الفعال.

---

(1) Shaymaa Mohammed Naser. "The Global Strategic Balance in the Middle East: A Study in the strategic Triangle (United states of America–Russia–China)." Master's thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science, 2022,p17-18.

(2) Thomas Schelling. The Strategy of Conflict. Translated by Nuzhat Tayeb and Akram Hamdan. Beirut: Arab Scientific Publishers in collaboration with Al Jazeera Center for Studies, 2009, p 210-217.

(3) Steve Tesich, "A Government of Lies." The Nation 254, no. 1, January 1992, p12-14. https://www.prrac.org/projects/fair_housing_commission/los_angeles/AndPoorGetPoorer-TheNation.01.96.pdf?utm_source=chatgpt.com (accessed: 13 July 2025)

(4) Oxford English Dictionary. 2016."Word of the Year 2016: Post-truth." November ,2016. https://languages.oup.com/word-of-the-year/2016/ (accessed 13 July 2025)

(5) Lee Mcintyre. post-Truth, Cambridge: The MIT Press essential knowledge, 2018,p17-20.

(6) Kakutani Michiko. The Death of Truth Notes on Falsehood in the Age of Trump, New York: Tim Duggan Books, 2018, p12.

(7) Frank Hovman. Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars, Virginia: Potomac Institute for policy studies, 2007, p 28-29. https://www.potomacinstitute.org/images/stories/publications/potomac_hybridwar_0108.pdf

(8) Saad Ubaid Al-Saidi, Ali Hindol Al-Shammari. "Modern Wars and Their Impact on Foreign Policy Objectives: Reflections on Supreme Goals as a Model", Al-Mahad Journal, no. 16 March 2024, p197; Andrew Radden. Hybrid Warfare in the Baltic Region: Threats and Possible Responses, California: RAND Corporation, 2017, p 5.

(9) U.S Department of Defense. National Defense Strategy 2022, 27 October 2022, p8-9. (accessed : 13 July 2025) https://media.defense.gov/2022/Oct/27/2003103845/-1/-1/1/2022-NATIONAL-DEFENSE-STRATEGY-NPR-MDR.pdf

(10) Mazarr Michael J. Integrated deterrence as a defense planning concept, Santa Monica: Rand Corporation, 2024, p1-8. https://www.rand.org/pubs/perspectives/PEA2263-1.html (accessed: 13 July 2025)

(11) Innovation Hub. Cognitive Warfare, Paris: NATO, 2020, p 8-12. https://innovationhub-act.org/wp-content/uploads/2023/12/20210122_CW-Final.pdf(accessed: 13 July 2025)

(12) Ibid.

(13) Ibid.

(14) Eric Ouellet, Madeleine D'Agata, and Keith Stewart. Deterrence in the 21st Century: Statecraft in the Information Age, Calgary: University of Calgary Press, 2024, p 23-26 . https://library.oapen.org/bitstream/id/a53f81e2-2ded-46d2-8042-c9e87ce34f43/9781773854045_OA.pdf (accessed: 14 July 2025)

(15) Joseph Nye S. Jr. "Deterrence and Dissuasion in Cyberspace.", International Security 41, no. 3 January 2017, p 54-62. https://doi.org/10.1162/ISEC_a_00266

(16) The White House. National Cybersecurity Strategy. March 1, 2023, p3-5. https://bidenwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2023/03/National-Cybersecurity-Strategy-2023.pdf(accessed: 14 July 2025)

(17) Israa Shareef Al-Kaeud. "The Cyber Influence of the National Security of the Active Countries (United States of America as a Model", Political Science Journal, no. 64 , December 2022, p5-6 .

(18) A. Ertan et al. Cyber Threats and NATO 2030: Horizon Scanning and Analysis, Tallinn: NATO Cooperative Cyber Defense Centre of Excellence (CCDCOE) , 2020, p 10-45. https://ccdcoe.org/library/publications/cyber-threats-and-nato-2030-horizon-scanning-and-analysis/ . (accessed: 29 July 2025)

(19) Thomas Rid. Active measures: the secret history of disinformation and political warfare. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2020, p4-11. https://profilebooks.com/wp-content/uploads/wpallimport/files/PDFs/9781788160759_preview.pdf (accessed: 29 July 2025)

(20) U.S. Senate Select Committee on Intelligence. Report of the Select Committee on Intelligence, United States Senate, on Russian Active Measures Campaigns and Interference in the 2016 U.S. Election, Volume 2: Russia's Use of Social Media. 116th Congress, 1st Session. Washington, D.C.: U.S. Government Publishing Office, 2020, p 20-21. https://www.intelligence.senate.gov/wp-content/uploads/2024/08/sites-default-files-documents-report-volume2.pdf(accessed: 30 July 2025)

(21) Ong Jonathan Corpus, Cabbuag Samuel. “Pseudonymous Influencers and Horny 'Alts' in the Philippines: Media Manipulation Beyond Fake News”, The Journal of Socio-Technical Critique 2, no 2, January 2022, p 13-18. https://scholarworks.umass.edu/entities/publication/38871dc6-f552-481c-8c7e-7544e3e23361 (accessed: 30 July 2025)

(22) David Ingram, Trumb Consultants Harvested Data From 50 million Facebooke Users Reuters . 17 March 2018. https://www.reuters.com/article/technology/trump-consultants-harvested-data-from-50-million-facebook-users-reports-idUSKCN1GT02U/ (accessed:31 July 2025)

(23) Jaiv Doshi et al. “Sleeper Social Bots: A New Generation of AI Disinformation Bots Are Already a Political Threat” arXiv , 2024,p 4-18 . https://doi.org/10.48550/arXiv.2408.12603.(accessed: 31 July 2025)

(24) Francesco Salvi et al. “On the Conversational Persuasiveness of GPT-4” ,Nature Human Behavior 9 , May 2025, p1645-1653 . https://doi.org/10.1038/s41562-025-02194-6 . (accessed: 2 August 2025)

(25) Minahil Shawal Afridi. “India's Strategic Information Warfare: Challenges and Policy Options For Pakistan”, NDU Journal 38, no.1, March2024, P77-93. https://ndujournal.ndu.edu.pk/site/article/view/184 (Accessed: 2 August 2025)

(26) Dilawar Singh. “Cognitive Warfare in the India-Pakistan Conflict: The Invisible Battlefield of 2025”, International Business Times. 20 May 2025. https://www.ibtimes.co.in/cognitive-warfare-india-pakistan-conflict-invisible-battlefield-2025-883425 (Accessed: 2 August 2025)

(27) Hanbyeol Sohn, Kang Changwoo. North Korea’s Nuclear-Cognitive Warfare Strategy, 38 North, April 14, 2025. https://www.38north.org/2025/04/north-koreas-nuclear-cognitive-warfare-strategy/.(accessed: 2 August 2025)

(28) Vann H ,Van Diepen, North Korea Showcases Two Types of ICBMs In November 2022 Tests, 38 North, 2 December 2022. https://www.38north.org/2022/12/north-korea-showcases-two-types-of-icbms-in-november-2022-tests/ (accessed: 2 August 2025)

(29) Kyodo News, North Korea Vows 'Overwhelming' Military Steps to Counter Drills, 7 November, 2022, https://english.kyodonews.net/articles/-/37488 (Accessed: 4 August 2025)

(30) Hanbyeol Sohn, Kang Changwoo, op cit.

(31) Emad Salah Abulrazzaq ,Ali Abdulrazzaq Shanshool. “environmental war in the korean peninsula:waste balloons as a model” ,Political Issues 79, December 2024, p718. DOI:10.58298/792024750 .

(32) LTC Marco De Falco, Stuxnet Facts Reports, Tallinn: NATO cooperative cyber defense center of excellence (CCDCOE) ,2012. https://ccdcoe.org/uploads/2018/10/Falco2012_StuxnetFactsReport.pdf?utm_source=chatgpt.com (accessed: 4 August 2025)

(33) NSFOCUS , The Hacktivist Cyber Attacks In the Iran- Israel Conflict, 26 June2025. https://nsfocusglobal.com/the-hacktivist-cyber-attacks-in-the-iran-israel-conflict/

(34) Dragos Inc. CRASHOVERRIDE: Analyzing the Threat to Electric Grid Operations. June 2017, p10-12. https://nsarchive.gwu.edu/sites/default/files/documents/3869008/Dragos-CRASHOVERRIDE-Analyzing-the-Threat-to.pdf. (accessed: 6 August 2025)

(35) Cybersecurity and Infrastructure Security Agency (CISA), Russian Military Cyber Actors Target U.S. and Global Critical Infrastructure, 5 September2024, https://www.cisa.gov/news-events/cybersecurity-advisories/aa24-249a. (accessed: 6 August 2025)

(36) Raghda Al-Bah. "Cyber Deterrence: The Concept, dilemmas and Requirements", Journal of Political Science and Law, no. 1, February 2017, p 62-63.

(37) NATO Allied Command Transformation, Cognitive Warfare: Strengthening and Defending the Mind, April 5, 2024. https://www.act.nato.int/article/cognitive-warfare-strengthening-and-defending-the-mind/ (accessed: 10 August 2025)

(38) Rand Waltzman. Emerging Cognitive Threats, Arlington: Irregular Warfare Center, 25 May 2025, p3-4. https://irregularwarfarecenter.org/wp-content/uploads/P27_Emerging_Cognitive_Threats.pdf (accessed: 10 August 2025)

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

مراجعة مقال : Article Review

بعنوان " واقع مراكز الفكر والبحث العربية وعلاقتها بصنع القرار"

للباحث: محمود محمد السيقلي

على الرابط الالكتروني :https://democraticac.de/?page_id=37575

مراجعة : م. د علي حسن هويدي

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد
https://orcid.org/0009-0006-5873-739X
ali.h@copolicy.uobaghdad.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01121

مـن بـين الكتابـات التـي تناولـت هـذا الموضـوع، الدراسـة التـي نشـرها الباحـث مـن المغـرب، تحـت عنـوان: " واقـع مراكـز الفكـر والبحـث العربيـة وعلاقتهـا بصـنع القـرار".. تباينـات وتقاطعـات المواقـف والتوجهـات"، والمنشـورة علـى الموقـع الإلكترونـي لمجلـة العلـوم السياسية والقانون برلين – المانيا ،العدد23،المجلد04/تموز2020،المركز الديمقراطي العربي.

وقـد تضـمنت الدراسـة التـي ذكرهـا الباحـث فضـلاً عـن المقدمـة والخاتمـة محـورين رئيسـيين، فجـاءت المقدمـة ليؤكـد فيهـا الباحـث ان هنـاك تفاعـل ضـمن بيئـة إقليميـة وعالميـة سِـمتها التغييـر والتعقيـد والتشـابك ، اذ ان مراكـز البحـوث ومـا تلاهـا مـن تحـولات فـي بنيـة النظـام الـدولي وظهـور القـوى الصـاعدة فـي العلاقـات الدوليـة ، التـي زادت مـن حـدة التنـاقض والتنـافس بـين هـذه القـوى الصـاعدة ونضـيرتها الغربيـة المتمثلـة بالولايـات المتحـدة الامريكيـة ، إلـى الحـد الـذي شـاع فيـه تصـور يؤسـس لانقسـام عـالمي مـا بـين غـرب آخـذ بالتراجع والضعف ، وشرق يتجه نحو الصعود .

لقـد جـاء نشـر هـذه الدراسـة لمـا لهـا مـن أهميـة علميـة وقيمـة معرفيـة هامـة للموضـوع المتنـاول، لا سـيما وأن صـاحبها الباحـث محمـود محمـد السـيقلي مـن البـاحثين العـرب المعـروفين بتوجهـاتهم الفكريـة وكتابـاتهم المنتقـدة للوضـع الـدولي السـائد، والمناديـة بتغييـر فـي هيكـل وبنيـة النظـام الـدولي بمـا يتناسـب مـع طبيعـة التحـديات التـي أصـبح يشـهدها العـالم، ولمواجهـة حالـة العجـز والهشاشـة التـي تميـز النظـام العـالمي بصـورته الحاليـة، الـذي تهـيمن عليـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كمركـز جيوسياسـي اسـتراتيجي للغـرب، ولكنهـا تلقـى فـي الوقـت الحاضـر منافسـة شـديدة مـن مجموعـة مـن القـوى المعروفـة بـالقوى الصـاعدة مثـل الصـين وروسـيا والهنـد وبقيـة دول ، والتي تسعى لإعادة بناء نظام دولي أكثر تعددية ومرونة وعدالة بحسب خطابات صناع القرار فيها وكتابات أكاديمية.

علـى الـرغم مـن اتسـاع وتنـوع مراكـز البحـوث والفكـر التـي اشـتملت عليهـا الدراسـة، إلا أن الباحـث قـد وفـق إلـى حـد كبيـر فـي عـرض وتحليـل مواقفهـا وتوجهاتهـا مـن التطـور الاسـتراتيجي الخطيـر الـذي تشـهده المنطقـة فـي اعقـاب تغييـرات النظـام الـدولي ، مبينـاً خلفيـات وخصـائص موقـف كـل منهـا والعوامـل المتحكمـة فـي توجهاتهـا والعراقيـل المقيـدة لهـامش مناورتهـا وتأثيرهـا فـي مجـرى الأحداث.

كمـا ضـرورة ان يركـز الباحـث علـى ان مراكـز الفكـر والبحـوث مـن أهـم الأدوات التـي تسـاهم فـي تشـكيل السياسـات العامـة وصـناعة القـرار فـي الـدول المتقدمـة، ولكـن فـي الـدول العربيـة، تأخـذ هـذه المراكـز شـكلًا مختلفًـا، وتواجـه تحـديات هيكليـة وسياسـية وتقنيـة تـؤثر فـي قـدرتها علـى التـأثير الفعّـال. مـن خـلال الدراسـات البحثيـة وتحليـل البيانـات، تقـوم مراكـز الفكـر بتزويـد صـناع القـرار بـالتحليلات والتوصـيات التـي يمكـن أن تسـهم فـي تحسـين السياسـات العامـة. إلا أن فاعليـة هـذه المراكـز فـي العـالم العربـي لا تـزال

محدودة بسبب العديد من التحديات. في هذا السياق، يتطلب الأمر تقييم واقع هذه المراكز، ودورها في التأثير على صنع القرار، وكيفية تعزيز فاعليتها لتكون أكثر تأثيرًا في رسم السياسات التنموية والاجتماعية.

ومن هنا ادرك المقال في ان ظهور مراكز الفكر في العالم العربي في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، مع توسع الجامعات والمراكز البحثية التي تم تأسيسها في تلك الفترة. ففي مصر، تأسس "معهد البحوث والدراسات العربية" عام 1952، وكان يهدف إلى تعزيز الفكر العربي من خلال إجراء بحوث متعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكان هذا المعهد يعتبر مركزًا للدراسات الأكاديمية التي تهدف إلى تطوير المجتمع العربي.

في لبنان، تأسس "مركز دراسات الوحدة العربية" في عام 1975 وكان يهدف إلى تعميق الروابط بين الدول العربية وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في إطار الوحدة العربية. على الرغم من أن هذه المراكز كانت تهدف إلى تحسين الأوضاع العربية من خلال البحث العلمي، فإن دورها لم يكن دائمًا مؤثرًا في صناعة القرار بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي تواجهها الدول العربية.

وبعد حقب متواليه ركز الباحث في، تطورت مراكز الفكر العربية بشكل تدريجي، ولكنها ما زالت تواجه صعوبات تتعلق بالاستقلالية والتمويل. في العقد الأخير، ظهرت العديد من المراكز البحثية التي تم تأسيسها في الخليج العربي مثل "مركز قطر للدراسات" و"مركز الإمارات للدراسات"، التي تسعى لتطوير أبحاث متعلقة بالقضايا الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

كما ويجب على الباحث الغوص في التمويل الذي يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه مراكز الفكر في العالم العربي. فمعظم المراكز تعتمد على التمويل الحكومي أو المنح الأجنبية، ما يضعها تحت تأثير جهات تمويلية قد تؤثر في استقلاليتها. فعلى سبيل المثال، قد تكون مراكز الفكر التي تتلقى تمويلًا من الحكومات عرضة لتوجيه أبحاثها لتتماشى مع توجهات الحكومة السياسية، مما يحد من قدرتها على تقديم توصيات نزيهة أو نقدية.

الهيكل التنظيمي لبعض مراكز الفكر في العالم العربي قد يعاني من البيروقراطية الزائدة، مما يؤثر في سرعة تنفيذ المشاريع البحثية. وفي العديد من الحالات، تواجه هذه المراكز تأخيرات في اتخاذ القرارات أو تنفيذ الأبحاث بسبب التوجهات الإدارية المعقدة، مما يقلل من تأثير أبحاثها في الوقت المناسب.

العديد من مراكز الفكر في العالم العربي تعمل في بيئات تفتقر إلى الحريات الأكاديمية الكافية. ففي بعض البلدان، يُفرض قيود على الأبحاث التي تتعلق بالقضايا السياسية أو الدينية الحساسة. وهذا يؤدي إلى غياب التفاعل مع قضايا قد تكون حاسمة في تحقيق تقدم سياسي أو اجتماعي. وبالتالي، قد تصبح مراكز الفكر محكومة بما يمكن أن يُنشر، مما يؤثر في مصداقية نتائج أبحاثها.

ولابد هنا للباحث التطرق الى الاستقلالية المالية والفكرية لمراكز الفكر قد تكون مهددة في ظل التوجهات السياسية السائدة في بعض الدول العربية. في بعض الأحيان، يمكن أن تؤثر الحكومات أو الجهات الممولة في توجهات مراكز الفكر، مما يحد من قدرتها على تقديم تحليلات غير منحازة أو توصيات تعكس الواقع بدقة.

في بعض مراكز الفكر في العالم العربي، هناك نقص في الباحثين المتخصصين والمؤهلين في بعض المجالات التي تتطلب مهارات متقدمة. فقد تكون هذه المراكز بحاجة إلى المزيد من الباحثين الذين يمتلكون مهارات بحثية متقدمة في مجالات مثل العلوم الاجتماعية، الاقتصاد، والسياسة، بما يعزز قدرتها على تقديم نتائج بحثية دقيقة وفعّالة.

في كثير من الأحيان، تركز مراكز الفكر في العالم العربي على الأبحاث النظرية أو الأكاديمية، مما يحد من تأثير أبحاثها في المجالات العملية. على الرغم من أهمية الأبحاث النظرية، إلا أن غياب البحث العلمي التطبيقي قد يقلل من قدرتها على تقديم حلول عملية لمشاكل حقيقية تواجه المجتمع.

وبعد دراسة معمقة من قبل الباحث تم ملاحظة مراكز الفكر تُعتبر مصدرًا رئيسيًا للمشورة والتحليل لصناع القرار. على سبيل المثال، تقدم مراكز الفكر في العالم العربي تحليلًا معمقًا لظواهر سياسية واجتماعية معينة، مما يساعد صناع القرار في

فهم الوضع الراهن واتخاذ قرارات مدروسة. كما أن هذه المراكز تسهم في وضع استراتيجيات مبتكرة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بناءً على الأدلة والبيانات.

حيث يرى الباحث من الضرورة لمراكز الفكر أن تلعب دورًا حاسمًا في التأثير على السياسات العامة. ففي العديد من الدول العربية، تعمل مراكز الفكر على صياغة توصيات تتعلق بمجالات متنوعة مثل التعليم، الاقتصاد، والصحة العامة، التي تساهم بشكل مباشر في تحسين السياسات العامة. لكن، التأثير الفعلي لهذه المراكز يعتمد على مدى قدرة الحكومات على الاستجابة لتوصياتها، وفتح المجال لتنفيذ الأفكار المستخلصة من الأبحاث.

وختام ماتطرق اليه الباحث في هذا المقال هو تنظيم ورش عمل، ندوات، وأبحاث ميدانية، تساهم مراكز الفكر في زيادة الوعي العام بالقضايا الوطنية، وتشجيع المواطنين على المشاركة في صناعة القرار. كما أنها تتيح الفرصة للمجتمع الأكاديمي والجمهور العام للانخراط في الحوار حول السياسات المختلفة التي تؤثر في حياتهم اليومية.

References :

1. Dahman, Abdelhaq, et al. The Reality of Research and Think Tanks in the Arab Region: Needs, Effectiveness, and Impact. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2021.

2. Khaled, Walid. The Role of Research Centers in the Arab World: The Current Reality and the Conditions for Transition to Greater Effectiveness. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2015.

3. Al-Ardawi, Khaled Alawi. Activating the Role of Research Centers in Political Decision-Making in Iraq. Baghdad: Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, 2019.

4. Abdul Hai, Walid. The Role of Research Centers in Political Decision-Making in Jordan (1989-2010). Beirut: Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, American University of Beirut, 2012.

5. Badr, Ashraf Othman. The Influence and Role of Think Tanks and Opinion Centers in Decision-Making within the Zionist Settler-Colonial System. Palestine: The Palestinian Forum, 2023.